



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
مخبر الانتماء : ECOFIMA



أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه ل م د
تخصص إقتصاد دولي
بعنوان:

أثر الفساد على جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2003-2020

تحت إشراف الأستاذة:

أ.د. أوضايفية حدة

إعداد الطالبة:

عاشوري حنين

أعضاء لجنة المناقشة

إسم ولقب الخبير	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة الأصلية
أ.د. صيد فاتح	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
أ.د. أوضايفية حدة	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
د. ساحلي زهر	أستاذ محاضر قسم "أ"	عضوا مناقشا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
د. ضياف علية	أستاذة محاضرة قسم "أ"	عضوا مناقشا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
د. بشكر إلهام	أستاذة محاضرة قسم "أ"	عضوا مناقشا	جامعة باجي مختار عنابة
د. بوشوك سناء	أستاذة محاضرة قسم "أ"	عضوا مناقشا	جامعة باجي مختار عنابة

السنة الجامعية: 2023/2022





وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : العلوم الإقتصادية
مخبر الانتماء : ECOFIMA



إقرار خاص بأطروحة الدكتوراه

أنا الممضي أسفله الطالب (ة) عاشوري حنين أقر بأن هذه الأطروحة
الموسومة بـ:

أثر الفساد على جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

خلال الفترة 2003-2020

هي عمل أكاديمي خاص بي، وأنه لم يتم تقديم أي جزء منه أو كله في أي
مكان آخر لنيل درجة علمية.

الإمضاء



إهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي هذا العمل إلى:

من لا يمكن للكلمات أن توفيهما حقها

إلى من ربنتي وأنارت دربي

وأعانتني بالصلوات والدعوات

إلى أغلى إنسان في هذا الوجود

أمي الحبية أدامها الله لي

وباقى أفراد عائلتي

لكل الأقارب والأصدقاء

والأحباب من دون إستثناء

وإلى كل من سقط سهوا





شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب

ووفقنا في إنجاز هذا العمل

أتوجه بجزيل الشكر والإمتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد

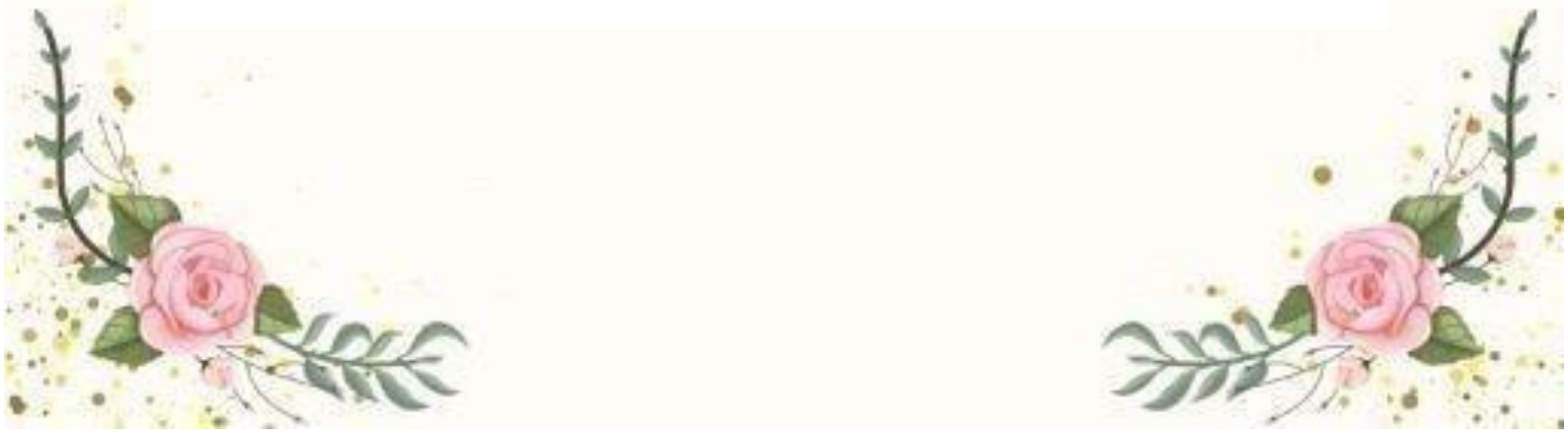
على إنجاز هذا العمل وفي تدليل ما وجهناه من صعوبات

ونخص بالذكر الأستاذة المشرفة

أ.د. أوضايفية حدة

التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها ونصائحها

القيمة التي كانت عوننا لنا في إتمام هذه الدراسة



المخلص

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مدى تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2003-2020، وذلك من خلال تسليط الضوء على ظاهرتي الفساد والإستثمار الأجنبي المباشر في العالم وواقعها بشكل خاص في الجزائر، وذلك بإعتبارهما من المواضيع التي تحظى بإهتمام دولي كبير بالرغم من قدم ظهورهما، خاصة مع تزايد أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر وحاجة الدول إليه من أجل تمويل ودعم التنمية بها، إضافة إلى تحديد طبيعة العلاقة بينهما من خلال معرفة علاقة كل مؤشر من مؤشرات الفساد الستة المتمثلة في: (مدركات الفساد، ضبط الفساد، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، حكم القانون، حق التعبير والمساءلة) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وذلك بإعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي والتاريخي، وبإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي ذو فجوات الإبطاء الموزعة ARDL.

ولقد توصلت هذه الدراسة للعديد من النتائج من أهمها: أن الفساد على المدى الطويل له تأثير موجب على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2003/2020 في ظل عدم فعالية الحكومة وغياب الرقابة والمساءلة، إلا أن هذا لا يمنع أن ضبط الفساد من خلال إنتهاج الحكومة للمزيد من إجراءات مكافحة الفساد في بيئة يسودها الاستقرار السياسي من شأنها إستقطاب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بتلك التي يتم إستقطابها في ظل الفساد.

الكلمات المفتاحية: الفساد، الإستثمار الأجنبي مباشر، تدفقات الإستثمار، ARDL، الجزائر.

Abstract

This study aims to determine the extent of the impact of corruption on foreign direct investment in Algeria during the period 2003-2020. It sheds light on the phenomena of corruption and FDI globally, with a specific focus on their realities in Algeria. Both corruption and FDI are topics of significant international interest, despite their long-standing presence. This is particularly important considering the growing importance of FDI and the need for countries to attract and support investment for their development. The study also seeks to identify the nature of the relationship between corruption and FDI by examining the impact of six corruption indicators: perception of corruption, corruption control, political stability, government effectiveness, rule of law, and freedom of expression and accountability. This is based on the descriptive, analytical and historical method, and using the autoregressive distributed deceleration gaps model (ARDL).

This study has reached several results, the most important of which are: that corruption in the long term has a positive impact on foreign direct investment flows in Algeria during the period 2003/2020 in light of the ineffectiveness of the government and the absence of oversight and accountability, but this does not prevent that corruption is controlled by adopting The government needs more anti-corruption measures in an environment of political stability that would attract more foreign direct investment compared to those that are attracted in light of corruption..

Key words: corruption, foreign direct investment, investment flows, ARDL, Algeria.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	
	البسمة
	الإقرار
	الإهداء
	شكر وتقدير
I	ملخص باللغة العربية
II	ملخص باللغة الإنجليزية
V - III	قائمة المحتويات
VIII-VI	قائمة الجداول
IX-X	قائمة الأشكال
XVI-XV	قائمة الكلمات المركبة والإختصارات
أ-ل	مقدمة عامة
الفصل الأول: الإطار النظري للفساد	
01	تمهيد
02	المبحث الأول: عموميات حول الفساد
02	المطلب الأول: نشأة وتعريف الفساد
12	المطلب الثاني: خصائص وأنواع ومظاهر الفساد
20	المطلب الثالث: عوامل ظهور وانتشار الفساد
30	المبحث الثاني: قياس الفساد وملامحه الدولية وآثاره
30	المطلب الأول: قياس الفساد
37	المطلب الثاني: واقع الفساد في العالم
45	المطلب الثالث: الآثار المترتبة عن الفساد
57	المبحث الثالث: طرق وآليات مكافحة الفساد
57	المطلب الأول: آليات مكافحة الفساد
61	المطلب الثاني: الهيئات والإتفاقيات الدولية والإقليمية لمكافحة الفساد
72	المطلب الثالث: سبل مكافحة الفساد على ضوء تجربتي سنغافورة وماليزيا
83	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي والنظري للإستثمار الأجنبي المباشر	
84	تمهيد

85	المبحث الأول: ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر وإتجاهاته الدولية
85	المطلب الأول: مفهوم وتطور الإستثمار الأجنبي المباشر
101	المطلب الثاني: مكونات وأشكال الإستثمار الأجنبي المباشر
109	المطلب الثالث: دوافع ومعوقات الإستثمار الأجنبي المباشر
113	المبحث الثاني: نظريات الإستثمار الأجنبي المباشر، محدداته وسبل تحفيزه، وتداعياته
113	المطلب الأول: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر
120	المطلب الثاني: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر وسبل تحفيزه على ضوء تجربتي الصين وكوريا الجنوبية
132	المطلب الثالث: الآثار المترتبة عن الإستثمار الأجنبي المباشر
141	المبحث الثالث: مناخ الإستثمار الدولي وعلاقته بظاهرة الفساد
136	المطلب الأول: تحليل المناخ الدولي للإستثمار الأجنبي المباشر وفق بعض المؤشرات العالمية
149	المطلب الثاني: الفساد كمحفز للإستثمار الأجنبي المباشر
155	المطلب الثالث: الفساد كمعوق للإستثمار الأجنبي المباشر
160	المطلب الرابع: تحليل أثر الفساد على التدفقات العالمية للإستثمار الأجنبي المباشر
166	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: تحليل واقع ظاهرتي الفساد والإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	
167	تمهيد
168	المبحث الأول: واقع ظاهرة الفساد في الجزائر
168	المطلب الأول: أسباب وتطور الفساد في الجزائر
178	المطلب الثاني: الجزائر ومؤشرات قياس الفساد للفترة 2003-2020
184	المطلب الثالث: الآثار الناتجة عن تفشي الفساد في الجزائر
195	المبحث الثاني: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
195	المطلب الأول: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
204	المطلب الثاني: مؤشرات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
215	المطلب الثالث: عوائق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
219	المبحث الثالث: جهود الجزائر في مكافحة الفساد وتحسين جاذبيتها للإستثمار الأجنبي المباشر

219	المطلب الأول: جهود الجزائر في مكافحة الفساد
231	المطلب الثاني: سياسات الجزائر في دعم الإستثمار الأجنبي المباشر
245	المطلب الثالث: تقييم آليات مكافحة الفساد وسبل تعزيزها لدعم الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
252	خلاصة الفصل الثالث
الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر الفساد على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	
253	تمهيد
254	المبحث الأول: تحليل أثر الفساد على جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
254	المطلب الأول: الفساد ومناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
265	المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين الفساد والإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وفق التقارير الدولية
278	المطلب الثالث: جاذبية الإستثمار وإتجاه العلاقة بين تدفقاته ومؤشرات قياس الفساد في الجزائر
287	المبحث الثاني: الإطار النظري لمنهجية الدراسة القياسية (ARDL)
287	المطلب الأول: إستقرارية السلاسل الزمنية
291	المطلب الثاني: عموميات حول نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)
293	المطلب الثالث: خطوات تطبيق منهجية ARDL
297	المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر الفساد على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
297	المطلب الأول: وصف متغيرات النموذج ودراسة إستقراريته
309	المطلب الثاني: نتائج تقدير نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL
312	المطلب الثالث: تحليل ومناقشة نتائج التقدير
323	خلاصة الفصل الرابع
324	خاتمة عامة
333	قائمة المراجع
361	الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تفسيرات الفساد وعلاجاته	20
02	الدول الأعلى والأدنى مخاطرة عالميا وفق مؤشر المخاطر السياسية (PRI) خلال الفترة 2017-2020	32
03	الدول الأقل والأكثر فسادا عالميا خلال الفترة 2017-2020	34
04	المؤشرات الفرعية للحوكمة	35
05	أداء الأقاليم الجغرافية ضمن المؤشرات الفرعية للحوكمة خلال الفترة 2017-2020	36
06	أنواع الرشوة المنتشرة وفق أقاليم العالم خلال الفترة 2010-2020	41
07	حجم التهرب الضريبي السنوي ونسبته من الإيرادات الضريبية وفق قارات العالم	42
08	تطور معدل النمو في بعض الدول التي ينتشر فيها الفساد خلال الفترة 2010-2020	46
09	وضعية الميزانية العامة في بعض الدول التي ينتشر فيها الفساد خلال الفترة 2010-2020	48
10	الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول التي تعاني من الفساد خلال الفترة 2010-2020	49
11	معدلات التضخم لبعض الدول التي ينتشر فيها الفساد خلال الفترة 2010-2020	50
12	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في بعض الدول التي تعاني من الفساد خلال الفترة 2010-2020	52
13	تطور معدل البطالة في الدول التي ينتشر فيها الفساد خلال الفترة 2010-2020	53
14	محتوى إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003	69
15	مركز سنغافورة في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة 1997-2020	74
16	مركز ماليزيا في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة 1997-2020	79
17	أنواع الإستثمارات	87
18	السيطرة على المشروع حسب نسبة المساهمة في رأس المال في بعض الدول	89
19	أهم الفروقات بين الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر	90
20	مقارنة ما بين المدى المتوسط لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بحسب المنطقة للفترتين (2005-2007) و(2009-2011)	95
21	تطور تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة حسب الأقاليم الجغرافية خلال الفترة 2011-2020	97
22	أكبر شركات متعددة الجنسيات حسب القيمة السوقية في 2020	98
23	تطور قيمة وعدد مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر المعلنة حسب القطاعات خلال الفترة (2016-2020)	99
24	تطور قيمة وعدد عمليات الاندماج وال شراء عبر الحدود خلال الفترة (2016-2020)	100
25	أشكال الإستثمار الأجنبي حسب الغرض	103
26	مزايا وعيوب الإستثمار المشترك	104
27	مزايا وعيوب الإستثمار المملوك بالكامل	105
28	توزيع المناطق الحرة حسب الأقاليم الإقتصادية الرئيسية في عام 2019	107

134	مؤشرات مختارة للإستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج الدولي للدول المضيفة خلال الفترة 1990-2020	29
136	تطور صادرات الفروع الأجنبية بالدول المضيفة خلال الفترة 1990-2016	30
145	الأداء الإقليمي وفق مؤشر التنافسية العالمية لسنة 2019	31
146	تصنيفات مستويات الحرية الاقتصادية وفقا لمؤشرات الحرية الاقتصادية	32
147	مؤشر الحرية الاقتصادية وفق الأقاليم الجغرافية لسنة 2020	33
148	المراتب الأعلى والأدنى وفق مؤشرات مناخ الإستثمار الدولي	34
178	تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة 2003-2020	35
179	وضع الجزائر في تقارير المخاطر القطرية خلال الفترة 2003-2020	36
180	تطور مؤشر ضبط الفساد في الجزائر خلال الفترة 2003-2020	37
181	تطور الجزائر ضمن مؤشرات الحوكمة خلال الفترة 2003-2020	38
182	الجزائر ضمن مؤشرات النزاهة العامة خلال الفترة 2015-2019	39
185	تطور حجم الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2003-2020	40
186	التوزيع القطاعي الإجمالي للنواتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2003-2020	41
188	مقارنة حجم التهريب الضريبي بالنسبة لرصيد الميزانية خلال الفترة 2003-2019	42
190	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في كل من السوق الرسمي والموازي خلال الفترة 2003-2017	43
190	تطور العمل غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 2003-2014	44
193	وضعية الجزائر ضمن بعض المؤشرات الإجتماعية خلال الفترة 2003-2020	45
201	تطور أداء الاقتصاد الجزائر ضمن مؤشرات التوازن الداخلي خلال الفترة 2003-2020	46
203	تطور أداء الجزائر ضمن مؤشرات التوازن الخارجي خلال الفترة 2003-2020	47
207	توزيع تكلفة الإستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة (إجمالي الفترة 2015-2019)	48
208	أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترتين (2003-2015) و (2015-2019)	49
209	التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية الجديدة الواردة إلى الجزائر خلال الفترتين (2003-2015) و (2015-2019)	50
210	أهم خمس شركات مستثمرة في الجزائر خلال الفترتين (2003-2015) و (2015-2019)	51
211	تطور ترتيب الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة 2003-2020	52
212	موقع الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية خلال الفترة 2006-2019	53
214	موقع الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة 2006-2020	54
220	أهم النصوص التشريعية والتنظيمية لمكافحة الفساد في الجزائر	55
224	التدابير الردعية وفق قانون مكافحة الفساد الجزائري	56
253	الشباك الوحيد اللامركزي، الهيئات وأهم الخدمات المقدمة	57
255	مخاطر الرشوة في الجزائر خلال الفترة 2016-2020	58
256	مؤشر بدأ النشاط في الجزائر خلال الفترة (2003-2020)	59

258	مؤشر الحصول على تراخيص البناء في الجزائر خلال الفترة (2006-2020)	60
259	مؤشر الحصول على الكهرباء في الجزائر خلال الفترة (2011-2020)	61
260	مؤشر تسجيل الملكية في الجزائر خلال الفترة 2004-2020	62
268	قيود الفساد على الشركات الجزائرية للفترة 2002-2008	63
272	أداء الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية للنظام القانوني خلال الفترة 2003-2019	64
273	أداء الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية للوائح ممارسة الأعمال التجارية خلال الفترة 2003-2019	65
280	واقع الفساد في الدول الأكثر إستثمارا في الجزائر ما بين الفترتين 2003-2015 و 2015-2019	66
298	متغيرات الدراسة	67
304	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات محل الدراسة	68
306	نتائج كل من اختبارات جذر الوحدة لديكي- فولر الموسع (ADF) وفليب-بيرون (PP)	69
311	نتائج اختبار الحدود للنماذج	70
313	تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل	71
315	نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL	72
318	نتائج اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء Autocorrelation	73
319	إختبار عدم ثبات التباين Homocedasticity	74
329	إختبار صلاحية النموذج	75

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
13	أنواع الفساد	01
38	إنتشار الفساد في العالم	02
43	البلدان ذات أعلى وأدنى مخاطر غسيل الأموال لسنة 2020	03
55	المشاركة في صنع القرار السياسي	04
56	الفساد وأزمة الديمقراطية	05
75	تطور أداء سنغافورة ضمن بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة 2000-2020	06
81	تطور أداء ماليزيا ضمن بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة 2000-2020	07
94	الإستثمار الأجنبي المباشر المتدفق عالميا وفق الفئات الاقتصادية خلال الفترة 1980-2006	08
116	دور حياة المنتج الدولي	09
124	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الصين خلال الفترة 2000-2020	10
126	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى كوريا الجنوبية خلال الفترة 2000-2020	11
132	تطور قيمة الدخل المحقق على الإستثمار الأجنبي المباشر الخارج مقارنة بالتدفقات الخارجة من الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990-2020	12
135	تطور عمالة الفروع الأجنبية خلال الفترة 1990-2018	13
137	تطور مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي خلال الفترة 1990-2020	14
142	ما الذي يقيسه تقرير ممارسة أنشطة الأعمال	15
143	ترتيب تقرير سهولة ممارسة الأعمال Doing Business للدول الأفضل والأدنى في ممارسة الأعمال لسنة 2020	16
144	مؤشرات قياس التنافسية العالمية	17
153	تطور نصيب شرق آسيا من التدفقات العالمية للإستثمار الأجنبي المباشر بدلالة متوسط مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة 2003-2020	18
161	تطور العلاقة بين المتوسط العالمي لمؤشر مدركات الفساد وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال الفترة 2003-2020	19
162	واقع الفساد في الدول الأكثر إستقطابا للإستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2020	20
183	إتاحة وثائق الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2008-2019)	21
189	معدل الاقتصاد الموازي كنسبة من الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2003-2017	22
191	تطور معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 2002-2020	23
194	نتائج إستطلاع حول الجزائريين الذين يثقون بالمؤسسات العمومية	24
197	تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2003-2020	25
204	حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2003-2020	26
205	تطور مخزون الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2003-2020	27
206	تطور المشاريع الإستثمارية الجديدة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2003-2020	28

221	أشكال وصور جرائم الفساد على حسب القانون 06-01	29
254	تطور النسبة المئوية للبيروقراطية الحكومية كمعوق للتنافسية في الجزائر خلال الفترة 2008-2016	30
262	التجارة عبر الحدود في الجزائر مقارنة بمنطقتي شمال إفريقيا والشرق الأوسط والدول الأعلى دخلا ضمن OECD لعام 2020	31
263	مؤشر دفع الضرائب في الجزائر مقارنة بمنطقتي شمال إفريقيا والشرق الأوسط والدول الأعلى دخلا ضمن OECD لعام 2020	32
265	أشد العقبات أمام ممارسة الأعمال التجارية في الجزائر لسنة 2003	33
267	العقبات التي تواجه قطاع المؤسسات في الجزائر لسنة 2003	34
270	أكثر العوامل إشكالية لممارسة الأعمال التجارية في الجزائر وفق تقارير التنافسية الدولية لفترة 2008-2018	35
274	أهم معوقات الإستثمار في نظر بعض الشركات المستثمرة في الجزائر	36
275	التحدي الأهم الذي يواجه بلدك في هذه المرحلة	37
276	مدى فساد القطاع العام في الجزائر	38
279	ترتيب الجزائر ضمن المؤشر العام للجاذبية خلال الفترة 2013-2019	39
281	تطور العلاقة بين مؤشرات مدركات الفساد وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2003-2020	40
283	تطور العلاقة بين المؤشرات الفرعية للحكومة وصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2003-2020	41
299	التمثيل البياني لسلسلة الإستثمار الأجنبي المباشر	42
300	التمثيل البياني لسلسلة مدركات الفساد	43
301	التمثيل البياني لسلسلة ضبط الفساد	44
301	التمثيل البياني لسلسلة فعالية الحكومة	45
302	التمثيل البياني لسلسلة الاستقرار السياسي	46
303	التمثيل البياني لسلسلة حكم القانون	47
303	التمثيل البياني لسلسلة حق التعبير والمساءلة	48
310	اختبار فترات الإبطاء المثلى للنماذج المختارة والمقدرة	49
317	نتائج إختبار التوزيع الطبيعي	50
321	اختبار المجموعة التراكمي للبواقي المعادة CUSUM	51
322	اختبار المجموعة التراكمي لمربعات البواقي المعادة CUSUM of	52

قائمة المختصرات

قائمة الكلمات المركبة والإختصارات

معنى الإختصار	التعريف	الإختصار
منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية	Organisation de coopération et de développement économiques	OCDE
مؤشر المخاطر السياسية	Political Risk Index	PRI
مؤشرات الحوكمة	Worldwide Governance Indicators	WGI
مؤشر مدركات الفساد	Indice de perception de la corruption	CPI
مؤشر حكم القانون	rule of law index	RL
مؤشر ضبط الفساد	Corruption control index	CC
مؤشر حق التعبير والمساءلة	Voting Right and Accountability Index	VA
مؤشر فعالية الحكومة	Government effectiveness index	GE
مؤشر نوعية التنظيم والضبط	An indicator of the quality of regulation and control	RQ
مؤشر الاستقرار السياسي	index of political stability	PS
مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد	Bureau of Corrupt Practices Investigation	CPIB
هيئة مكافحة الفساد الماليزية	Malaysian Anti-Corruption Authority	ACA
مكتب الشكاوى العامة الماليزي	Malaysian Public Complaints Office	PCB
معهد النزاهة الماليزي	Malaysian Institute of Integrity	IIM
المركز الوطني للحوكمة والنزاهة ومكافحة الفساد الماليزي	Center for Governance, Integrity and Anti-Corruption	GIACC
الخطة الماليزية الوطنية لمكافحة الفساد	National Anti-Corruption Plan	NACP
خطة المنظمة الماليزية لمكافحة الفساد	Anti-Corruption Organization Plan	OACP
نظام مكافحة الرشوة	Malaysian anti-bribery system	ABMS
الخطة القومية الماليزية لتدعيم النزاهة	National Plan to Integrity	NIP
الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	Conférence des Nations unies sur le commerce et le développemen	UNCTAD
لجنة التجارة الدولية	Le Centre du commerce international	ITC
شبكة العدالة الضريبية للمنظمات غير الحكومية	non-governmental organization	NGO
مؤشر النزاهة العامة	Index of public integrity	IPI
المنظمة الدولية للشراكة الميزانياتية	International Organization for Budgetary Partnership	IBP
الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار	Agence Nationale de Développement des Investissements	ANDI

الخدمات المالية البريدية	Services financiers postaux	SFP
الشبكة الوطنية للنزاهة	Réseau national d'intégrité	RNI
وكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار	Agence nationale de médiation et de contrôle immobilier	ANIREF
لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الإستثمارات وضبط العقار	Bureau d'études Calpiref et Investissement	CALPIREF
الإتفاقية المغربية المتعلقة بتشجيع وضمان الإستثمار	Union du Maghreb arabe	UMA
بلجيكا-لوكسمبورغ الاتحاد الاقتصادي	Belgium-Luxembourg	BLEU
اتفاقية التجارة والاستثمار	Trade & Investment Framework Agreements	TIFA
الإستثمار الأجنبي المباشر	Foreign direct investment	FDI

مقدمة عامة

مقدمة عامة

يعد الفساد ظاهرة قديمة يقدم البشرية، صاحب إستفحاله مجموعة من الإعتبارات والعوامل التي ساعدت في تعدد مظاهره، وتوسعه وانتشاره في مختلف دول العالم بغض النظر عن درجة تطورها، فتحول بذلك الفساد إلى مشكلة عالمية قامت المنظمات الدولية والإقليمية بإيجاد مجموعة من المؤشرات لقياسه والكشف عنه، مع الدعوة إلى ضرورة محاربتة من خلال إقتراح عدة تدابير وبرامج وجعلها إلزامية التطبيق من خلال إبرام العديد من الإتفاقيات التي من شأنها المساعدة في دعم وتكاتف الجهود الوطنية والدولية في مجال الحد من ظاهرة الفساد.

ويرجع تزايد الإهتمام الدولي بمكافحة الفساد إلى تقاوم آثاره السلبية المتعددة الأوجه، والمتمثلة في خفض النمو الاقتصادي وتعطيل عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتدهور البنية التحتية وتقليل جودة الخدمات المقدمة، بالإضافة إلى الإخلال بالنظام السياسي، والتي من شأنها أن تساهم جميعها بشكل غير مباشر في جعل بيئة الأعمال غير جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعتبر احدى أهم مصادر التمويل الخارجي.

فالاستثمار الأجنبي المباشر يعد من أهم أدوات دعم وتمويل عمليات التنمية في الدول الذي أفرزته ظاهرة العولمة، فهو يخلق العديد من الفرص لتحقيق النمو الاقتصادي السريع، وزيادة الترابط الاقتصادي، عن طريق منح المزيد من الحرية لحركة تتقل رؤوس الأموال عبر الحدود. ولقد إزدادت أهميته منذ بداية الثمانينات، وذلك لما أصبح يوفره هذا الأخير من مزايا إيجابية ذات أثر مزدوج على كل من الدولة المستثمرة والدولة المضيفة، من خلال خلق فرص عمل إضافية، نقل الخبرات والمعارف والتكنولوجيا وتوطينها، بما يسمح بتكوين أنشطة إقتصادية جديدة. بالإضافة إلى توفير مصادر تمويل جديدة بالعملة الصعبة وترقية الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات، وبالتالي فإن هذا من شأنه أن يجعل الإستثمار الأجنبي المباشر بمثابة علاج للعديد من المشاكل التي قد تعترض إقتصاديات الدول عامة، ومنها النامية خاصة، ومن ضمنها الجزائر التي لازالت تكافح من أجل تحقيق التقدم والازدهار وللحاق بالركب التطور الاقتصادي.

ولقد عرف المسار التنموي بالجزائر العديد من الصعوبات التي أدت إلى إنحراف عجلة التنمية بها عن تحقيق أهدافها المعلنة ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي، والذي يعد الفساد من أبرزها، فإن إستشراء هذه الظاهرة خلال الألفية الأخيرة أدى إلى تبديد المال العام وإستنزافه، مما جعل الجزائر تعاني عجزا في تغطية

نققاتها وأرغمها على التوجه نحو الإستدانة بدلا من الاستفاداة من مصادر خارجية أخرى للتمويل كما فعلت دول شرق وجنوب شرق آسيا على رأسها الصين وكوريا الجنوبية، وسنغافورة وماليزيا التي إستطاعت الخروج من هذا المأزق من خلال تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر، مما أكد على نجاعته في تحسين وضعية الدول المضيفة على مختلف الأصعدة، إلا أن تحقيق هذه النتائج الإيجابية لنقل وإستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة تتطلب من الدولة المضيفة بذل المزيد من المجهودات من أجل تهيئة مناخها الإستثماري، من أجل ذلك قام واضعي السياسات في الجزائر بوضع العديد من الآليات المؤسساتية والقانونية وتكييفها مع متطلبات المستثمر الأجنبي، إلا أنه بالرغم من ذلك لم تحقق تلك المجهودات النجاح المطلوب نظرا للعديد من العوائق من بينها عائق الفساد بمختلف أبعاده.

➤ **إشكالية الدراسة:** مما سبق التطرق إليه يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى تأثير الفساد على جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2003-2020؟

➤ **الأسئلة الفرعية:** يتفرع عن الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما طبيعة العلاقة بين الفساد والإستثمار الأجنبي المباشر؟
- ما هو نصيب الجزائر من الإستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل ظاهرة الفساد؟
- ما مدى فعالية الجهود التي بذلها واضعي السياسات في الجزائر لتقليل أثر الفساد على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر؟
- ما هي أهم التحديات التي تحد من فعالية الجزائر في مكافحة الفساد لدعم الإستثمار الأجنبي المباشر؟

➤ **الفرضية الرئيسية:** للإجابة على التساؤل الرئيسي نقترح الفرضية الرئيسية التالية:

- توجد علاقة ذات دلالة معنوية على المدى الطويل ما بين مؤشرات قياس الفساد وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد نحو الجزائر خلال الفترة 2003-2020.

➤ **الفرضيات الفرعية:** تتفرع عن الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- للفساد تأثير على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلا أن مدى هذا التأثير يتوقف على طبيعة وحجم الفساد في الدولة المضيفة.

- شهدت الجزائر تدفقا للاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الفساد إلا أن حجمها كان ضئيل ولا يرتقى للمستوى المطلوب مقارنة بباقي الدول.
- تعتبر الجهود التي بذلها واضعي السياسات في الجزائر غير كافية لتقليل أثر الفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تواجه الجزائر العديد من التحديات فيما يتعلق بموضوع مكافحة الفساد لدعم الإستثمار الأجنبي المباشر من أهمها عدم وجود إرادة حقيقية وجادة لدى واضعي السياسات في الجزائر.

➤ **أهمية الدراسة:** تكمن أهمية الدراسة في كون الموضوع من المواضيع القديمة المتجددة، فهو يعتبر من مواضيع الساعة التي تترك المسؤولين في السلطة العليا من أجل البحث عن حلول ناجعة من شأنها القضاء أو على الأقل التخفيف من مستويات الفساد الذي بلغ ذروته خلال الألفية الأخيرة نتيجة البحبوحة المالية وغياب الرقابة واستمرارية تقييد عمل الآليات المستحدثة في هذا الإطار، الأمر الذي أدى إلى إعاقة طريق التنمية نحو تحقيق الأهداف المعلنة، وفي المقابل فهي تبحث كذلك عن طرق أكثر كفاءة من أجل إستقطاب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي من شأنها خلق فرص لتعويض المطبات التي وقع فيها مسار التنمية في الجزائر.

➤ **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مدى تأثير الفساد على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2003-2020، من خلال التعرف على ماهية الفساد والإستثمار الأجنبي المباشر، والتفسير النظري والتجريبي للعلاقة بينهما، من خلال تشخيص ظاهري الفساد والإستثمار الأجنبي المباشر في العالم وفي الجزائر خاصة للوقوف على أهم صور الفساد التي تواجه المستثمر الأجنبي المباشر وموقفه من هذه الظاهرة فيما يتعلق بالإقدام على الإستثمار في الجزائر، خاصة في ظل الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية للحد من الفساد ودعم الإستثمار الأجنبي المباشر.

➤ **أسباب إختيار الموضوع:** هناك أسباب موضوعية وأخرى ذاتية متعلقة بالباحث نفسه التي تجعله يختار موضوعا دون سواه، وتتمثل هذه الأسباب فيما يلي:

- **الأسباب الموضوعية:** تعود لكون الفساد من مواضيع الساعة خاصة مع توسع إنتشاره وظهور حملات واسعة لمكافحة في العديد من دول العالم تلبية لتوصيات المنظمات العالمية والإقليمية، بالإضافة إلى تزايد أهميته كمحدد من محددات الإستثمار الأجنبي المباشر، هذا الأخير الذي كشفت التجارب الدولية خاصة لدول جنوب شرق آسيا فعاليته في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، وكل هذا

لكون الجزائر تعاني الأمرين ارتفاع في مستوى الفساد وإنخفاض في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر.

• **الأسباب الذاتية:** تم إختيار موضوع الدراسة لأسباب ذاتية نابعة عن الميل نحو هذا الموضوع لصلته الكبيرة بمجال التخصص في الدراسات العليا، بالإضافة إلى كونه من المواضيع الهامة التي تعاني نقص في الأبحاث والدراسات العلمية التي تناولت مثل هذا الموضوع بالتحليل والتأصيل في الجزائر.

➤ **منهج الدراسة:** كما تم إعتداد **المنهج الوصفي والتحليلي**، إنطلاقاً من التعرض للجانب النظري والمفاهيمي للفساد والإستثمار الأجنبي المباشر، مع تحليل أهم المؤشرات لقياس كل متغير على حدى، وتحليلهما سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي أو المحلي، من أجل الوقوف على أهم الطرق التي يمكن إتباعها من أجل معالجة الفساد ودعم الإستثمار الأجنبي المباشر، مع ربط المتغيرين معا وبيان تأثير الفساد على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال التفسير النظري والواقع التجريبي المطبق على العديد من الدول بإختلاف مستويات الفساد بها. كما تم إعتداد **المنهج التاريخي** من خلال تتبع التطور التاريخي لكل من ظاهرتي الفساد والإستثمار الأجنبي المباشر في العالم عامة وفي الجزائر خاصة، مع بيان أهم الأحداث والمحطات التاريخية التي مرت بها، كما تم إعتداد **أسلوب التحليل القياسي** لتحديد الآثار القصيرة والطويلة المدى للعوامل المفسرة للمتغير التابع من خلال تحليل العلاقة الدينامية بالإعتماد على نماذج الإنحدار الذاتي ذات فترات الإبطاء الموزعة ARDL.

➤ **الدراسات السابقة:** تعددت الدراسات التي تناولت الفساد والإستثمار الأجنبي المباشر وطبيعة العلاقة بينهما، إلا أنه بالإسقاط على حالة الجزائر فالبرغم من تعدد الدراسات التي تناول كل من الفساد والإستثمار الأجنبي في الجزائر كموضوعين منفصلين، إلا أن الدراسات التي حاولت تحليل وقياس أثر الفساد على جاذبية الجزائر للإستثمار الأجنبي المباشر ضئيلة جداً. وسوف نتناول هذه الدراسات حسب التسلسل الزمني التالي:

• **الدراسات العربية:**

1- دراسة (جغلاف علي وشرماط طاهر، 2022) بعنوان: "تحديد أثر الفساد على الإستثمار الأجنبي المباشر بإستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 1996-2019"، وهي عبارة عن مقال منشور ضمن العدد 01 من مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة سنة 2022، هدفت هذه الدراسة لقياس أثر الفساد على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وذلك من خلال الأخذ بمؤشر ضبط الفساد

الصادر عن البنك الدولي إلى جانب مؤشرات أخرى خاصة بمناخ الإستثمار، وذلك خلال الفترة 1996-2019، وباستخدام نموذج الإنحدار الذاتي ذو فجوات الإبطاء الموزعة ARDL ، ولقد توصلت الدراسة إلى أن الفساد الممثل بمؤشر ضبط الفساد يؤثر سلبا على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير والطويل، وعليه فإن وجود العزيمة لدى الحكومة الجزائرية لمكافحة الفساد من شأنها زيادة حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة نحو الجزائر، بإعتبار الفساد وفق المستثمر الأجنبي من أهم معوقات التي تواجهه في بيئة الأعمال الجزائرية .

2- دراسة (بوسته جمال، 2020) بعنوان: "الفساد وتأثيره على إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر"، وهي عبارة عن مقال منشور ضمن العدد 02 من مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية سنة 2020، قامت هذه الدراسة بتناول العلاقة ما بين الإستثمار الأجنبي المباشر والفساد من خلال عرض دور الشركات المتعددة الجنسيات في نشر الفساد، كما قامت بتناول العلاقة ما بين الفساد والإستثمار الأجنبي المباشر من خلال توضيح تأثيره على كل من التنمية الاقتصادية والموارد المالية، وكذا على قطاعي الضرائب والجمارك، مع إشارة للجزائر فيما يتعلق بذلك. ولقد توصلت الدراسة إلى أن للفساد تأثير سلبي على مناخ الإستثمار ، من خلال تأثيرها على أهم مكوناته في ظل عدم وضوح القوانين وغياب المساءلة والشفافية، مما يخلق حالة من الشك وعدم اليقين بشأن مستقبل الإستثمار في الدولة المضيفة، وهذا يعد عاملا حاسما في القرار النهائي للمستثمر الأجنبي، وبالإسقاط على حالة الجزائر فقد أجمع المستثمرين الأجانب من خلال الإستفتاءات التي قامت بها التقارير الدولية، على الفساد من أهم الصعوبات التي تواجههم عند ممارسة الأعمال التجارية في الجزائر، لذلك لابد عليها بالإسراع في تحسين آليات مكافحتها للفساد، عن طريق إرساء معالم الحوكمة التي من شأنها منع تواصل إستنزاف مواردها المالية، وذلك من خلال تكثيف الرقابة والمساءلة خاصة في مجال الصفقات العمومية وتحسين كفاءة الجهاز الإداري في قطاع الضرائب والجمارك وإعمال سيادة القانون، وهذا من شأنه أن يسمح للدولة بتوفير مناخ إستثماري قادر على إستقطاب الإستثمارات وخاصة الأجنبية منها لتحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة.

3- دراسة (ستي سيد أحمد وبن نحي أيمن صلاح، 2019) بعنوان: "أثر الفساد على النمو الاقتصادي في وجود الإستثمار الأجنبي المباشر كمتغير وسيط دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة 2003-2017"، وهي عبارة عن مقال منشور ضمن العدد 01 من مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية في سنة 2019، وتهدف هذه الدراسة إلى البحث عن طبيعة العلاقة ما بين

الفساد الممثلة بمؤشرات مدركات الفساد والنمو الاقتصادي، وفي ظل وجود الإستثمار الأجنبي المباشر كمتغير وسيط في الجزائر، خلال الفترة 2003-2017، وباستخدام أسلوب تحليل المسار بواسطة برنامج Stata 15.1، ولقد توصلت الدراسة إلى أن الفساد يؤثر سلبا على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مما يؤدي إلى تثبيط الحافز على الإستثمار الأجنبي المباشر بما يحد من معدلات النمو الاقتصادي، مما يعني أن ظاهرة الفساد ذات آثار سلبية على نمو وتطور الاقتصاد بإجماع مختلف الباحثين والدراسات في هذا المجال.

4- دراسة (حنان حاقة وآخرون، 2019) بعنوان: "الفساد المالي والإداري وإنعكاساته على هيكلية الإستثمار في الجزائر -دراسة قياسية تحليلية للفترة 2003-2016"، وهي عبارة عن مقال منشور ضمن العدد 01 من مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية سنة 2019، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع الفساد المالي والإداري في الجزائر، من أجل تحديد اتجاه العلاقة ما بين مؤشر مدركات الفساد وحجم الإستثمارات المحلية، والأجنبية المتدفقة نحو الجزائر، وذلك خلال الفترة 2003-2016، وباستخدام نموذج الإنحدار الذاتي (VAR) و Toda and Yamamoto، ولقد توصلت الدراسة إلى أن الممارسات الغير المشروعة قد زادت في الجزائر خلال فترة الدراسة وفق مؤشر مدركات الفساد الذي سجل في المتوسط 3.12 درجة، بالإضافة إلى الكشف عن العديد من قضايا الفساد التي إستنزفت مبالغ ضخمة من المال العام، كما وجدت أن هناك علاقة عكسية ما بين مؤشر مدركات الفساد والإستثمار الأجنبي المباشر، كما توجد علاقة سببية بإتجاهين بين مؤشر مدركات الفساد والإستثمار المحلي، حيث يساهم الفساد في تخفيض كفاءة الإستثمار المحلي وتقليص حجمه، وعليه فإن الفساد بمختلف صورته يضعف من التأثير الإيجابي لكافة المتغيرات الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بهيكلية الإستثمار، وعليه لابد على الجزائر من الحد من الفساد عن طريق تقليص دور الدولة بمنح المزيد من الصلاحيات للقطاع الخاص، وتوسيع قاعدة الرقابة والمساءلة بسن المزيد من القوانين الردعية، مع منح المزيد من الضمانات والحوافز للمستثمر الأجنبي.

5- دراسة (قريد عمر، 2012) بعنوان: "الفساد وأثاره على مناخ الإستثمار الأجنبي -حالة الجزائر-"، وهي عبارة عن مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، المنعقد في جامعة محمد خيضر-بسكرة- في يومي 06-07 ماي 2012، تهدف هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين الفساد ومناخ الإستثمار من خلال العرض النظري لكل منهما على

حتى مع الإسقاط على الجزائر التي أثبتت التقارير الدولية من أنها من بين الدول التي ينتشر فيها الفساد مما يضعه ضمن أهم الصعوبات التي يواجهها المستثمر الأجنبي في الإستفتاء المتضمن في تقرير التناقسية الدولية 2012/2011. ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الفساد ذو آثار سلبية خطيرة حيث أظهرت الأبحاث في هذا المجال أنه يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي حيث يؤثر على فعالية وملاءمة مناخ الإستثمار ويزيد من تكلفة المشاريع، ويقلل من الأثر الإيجابي لحوافز الإستثمار التي تقدمها الدول للمشاريع المحلية والأجنبية وخاصة عندما تطلب الرشاوي من أصحاب المشاريع لتسهيل إنجاز إستثماراتهم أو يطلب الموظفون المرتشون نصيبا من الأرباح، وفي هذا الصدد يعتبر الفساد ضريبة عشوائية تنفر المستثمرين نتيجة للتكاليف الإضافية الناجمة عنه.

• الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Mezouri Ettayib, 2020) بعنوان: "An Econometric Study of The Impact of Corruption on The Foreign Direct Investment in Algeria using Autoregressive Al-riyada for Distributed Lag (ARDL)", وهي عبارة عن مقالة منشورة في العدد 06 لمجلة Business Economics Journal الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف سنة 2020، ولقد هدفت الدراسة إلى قياس أثر الفساد على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1995-2018 ولتحقيق هذا المبتغى تم إستخدام النموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الموزعة المتباطئة ARDL، ولقد توصلت الدراسة أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الفساد المعبر عنه بمؤشر مدركات الفساد وتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر، كما توصل أن للفساد أثر سلبي على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير والطويل لدى فإن السيطرة على الفساد ستحسن من تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد الجزائري.

2- دراسة (Pablo M.Pinto & Boliang Zhu, 2016) بعنوان: "Fortune or Evil? The Effect of Inward Foreign Direct Investment on Corruption", وهي عبارة عن مقالة منشورة ضمن العدد 04 لمجلة International Studies Quarterly سنة 2016، في هذه الورقة نحلل كيف أن أحد المحركات المركزية للعولمة، وهو الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، يتعلق بانتشار الفساد، ونجادل بأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة في البلدان الأقل نمواً يمكن أن تزيد من تركيز السوق، مما يؤدي إلى ارتفاع الإجراءات التي يمكن للمسؤولين الحكوميين طلبها

من الجهات الفاعلة في السوق، حتى الآن يتم تخفيف الارتباط الإيجابي بين الاستثمار الداخلي والفساد في الاقتصادات الأكثر تقدماً، حيث يشجع الدخول الأجنبي إلى سوق تسكنه شركات محلية منتجة المنافسة ويعيد دفع الإيجارات، مما يقلل من فرص السلوك الفاسد، توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر بالفعل مرتبط بمستويات أعلى من الفساد في البلدان الأقل نمواً، ولكن ليس في البلدان المتقدمة. تسلط النتائج التي توصلنا إليها الضوء على دور العولمة في تشكيل ديناميكيات السوق في البلدان المضيفة.

3-دراسة (Anselm Komla Abotsi, 2014) بعنوان: "Analysis of Corruption and Foreign Direct Investment In Africa"

وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه في الفلسفة (الاقتصاد)، كلية إقتصاديات التنمية، المعهد الوطني لإدارة التنمية بتايلندا المتحصل عليها سنة 2014. يسعى هذا البحث إلى صياغة نظرية تتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر والفساد، وتقييم مدى ملاءمة هذه النظرية تجريبياً، لا يسعى هذا البحث إلى التأسيس فقط أن الفساد بشكل عام له تأثير سلبي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقي، ولكن أيضاً تبين أن هناك عتبة يشار إليها على أنها مستوى تحمل الإستثمار للفساد، والذي من المتوقع أن يكون للفساد تأثير إيجابي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا، كما يسعى هذا البحث أيضاً إلى نشر بيانات الفساد الفعلي في إثبات أن الفساد له تأثير سلبي على الملكية الأجنبية للشركات في أفريقيا، تم استخدام عام 2012 البيانات الثانوية من مؤشرات التنمية العالمية لتقييم تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا، مصدر البيانات لتحليل آثار الفساد على الملكية الأجنبية للشركات في أفريقيا المسح العالمي لبيئة الأعمال الذي أجراه البنك الدولي، توصلت الدراسة إلى أن مستوى الفساد الذي يمكن أن يتحمله المستثمر في أفريقيا هو -0.27 على مقياس فساد يتراوح من 2.5 (ضعيف) إلى 2.5 (قوي) تقريباً، تشير النتائج أيضاً إلى أن النسبة المئوية لإجمالي المبيعات السنوية للشركة التي توجه للمدفوعات غير الرسمية للموظفين العموميين لها تأثير سلبي، ومهم للغاية بشأن الملكية الأجنبية للشركات في أفريقيا، لذلك يجب على الحكومات الأفريقية وضع سياسات للسيطرة على الفساد في القطاع العام، من أجل تعزيز أداء الدولة في مؤشر السيطرة على الفساد، هذا سوف يعزز الأجانب ثقة المستثمرين في اقتصاداتهم.

4-دراسة (Ali Al Sadig, 2009) بعنوان: "The Effects of Corruption on FDI Inflows"

وهي عبارة عن مقالة منشورة ضمن العدد 02 من مجلة Cato Journal سنة 2009، تهدف هذه المقالة

إلى الإجابة على السؤال التالي: هل يتلقى البلد المضيف الفاسد تدفقات أقل أو أكثر من الاستثمار الأجنبي المباشر بعد التحكم في المحددات الأخرى لموقع الاستثمار الأجنبي المباشر؟. تظهر نتائجنا أن مستوى الفساد في البلد المضيف له تأثير سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة: تؤدي الزيادة بمقدار نقطة واحدة في مستوى الفساد إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للفرد بنحو 11 في المائة. ومع ذلك بعد التحكم في الخصائص الأخرى للبلد المضيف مثل جودة المؤسسات، تختفي الآثار السلبية للفساد وأحياناً يصبح إيجابياً ولكنه غير مهم من الناحية الإحصائية.

➤ **خلاصة الدراسات السابقة:** بعد إستعراض أهم الدراسات ذات الصلة المباشرة وغير مباشرة بموضوع

الدراسة، يمكن تلخيص أهم ما جاءت به هذه الدراسات فيما يلي:

- ركزت معظم هذه الدراسات على التشخيص النظري للفساد والإستثمار الأجنبي المباشر.
- إقتصرت غالبيتها في تحليل الفساد بإعتماد تطور ترتيبها ضمن مؤشرات قياس الفساد.
- توصلت غالبيتها إلى أن الفساد ذو تأثير سلبي على إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال الإكتفاء بأحد مؤشري الفساد المتمثلين في مؤشر مدركات الفساد الخاص بمنظمة الشفافية الدولية، أو مؤشر ضبط الفساد الصادر عن البنك الدولي، أو من خلال الجمع بينهما خاصة فيما يتعلق بالفترة ما قبل 2003.
- لا يمكن الجزم بسلبية تأثير الفساد على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، لأنها تختلف حسب مستوى ونوع الفساد، وقدرة المستثمر على التعامل مع الفساد، وخصائص المنطقة والدولة محل الدراسة.
- أكدت غالبية الدراسات على أهمية إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر والحد من مستويات الفساد.

وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

- قامت هذه الدراسة بإسقاط على الواقع العملي لظاهرة الفساد، وتوزيع الإستثمار الأجنبي المباشر حول أنحاء العالم، مع تحليل العلاقة بينهما من خلال تتبع تطور مؤشر مدركات الفساد العالمي والتدفقات العالمية للإستثمارات الأجنبية المباشرة، مع توضيح مدى فساد الدول الأكثر إستقطاباً للإستثمارات الأجنبية المباشرة.

- كما قامت هذه الدراسة بالتعمق في دراسة العلاقة ما بين الفساد والإستثمار الأجنبي المباشر، من خلال حصر مختلف الدراسات النظرية، والتجريبية التي تناولت هذه العلاقة التي لا يمكن الجزم بتأثيرها.

- لم تقتصر هذه الدراسة في تناولها لظاهرة الفساد في الجزائر على ترتيبها ضمن المؤشرات الدولية المعنية بقياس الفساد، بل شملت كذلك مظاهر الفساد التي تعرف إنتشارا في الجزائر وتأثيراتها على مختلف الأصدعة الاقتصادية والإجتماعية والسياسية خلال الفترة 2003-2020.

- لم تكتفي هذه الدراسة بما توصلت إليه التقارير الدولية فيما يتعلق بطبيعة العلاقة ما بين الفساد والإستثمار الأجنبي المباشر بل قامت ببيان أهم صور الفساد التي يواجهها المستثمر الأجنبي المباشر عبر مختلف المراحل التي يمر بها تجسيد مشروعه الإستثماري على الأراضي الجزائرية.

- قامت هذه الدراسة بقياس أثر الفساد على الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال قياس الأثر بأخذ كل من مؤشر مدركات الفساد ومؤشر ضبط الفساد على حدى مع إقتصارها على الفترة 2003-2020 وذلك لأن مؤشر مدركات الفساد بدأ إصداره فيما يتعلق بالجزائر منذ 2003.

➤ صعوبات الدراسة: من المعوقات التي واجهت الباحثة أثناء إعداد الدراسة ما يلي:

- قلة الدراسات الميدانية ذات الصلة المباشرة بالموضوع التي من المفترض أن تقوم بها الأجهزة الوطنية المتخصصة.

- الصعوبة الكبيرة في الحصول على معلومات عن واقع ظاهرة الفساد في الجزائر نظراً لحساسية الموضوع.

- تقادم الإحصائيات المتعلقة ببعض المؤشرات الضرورية في الدراسة نظراً لعدم تحديثها من طرف الهيئات المختصة بقياسها.

- إنجاز الجانب التطبيق من الدراسة الذي يستلزم إستعمال برنامج الإيفيز الذي لم يكن للطالبة أي فكرة مسبقة عنه خاصة مع ضيق الوقت وصعوبة التنقل للإلتحاق بدورات خاصة به جراء الحجر الصحي.

➤ **حدود الدراسة:**

- **الإطار المكاني:** خصصت هذه الدراسة لحالة الجزائر .
- **الإطار الزمني:** ولقد غطت البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة الفترة (2003-2020)، وقد تم تحديد فترة الدراسة وفقا لما هو متاح من بيانات، حيث لم تتوفر بيانات عن الفساد في الجزائر وفق مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية قبل 2003.

➤ **تقسيم الدراسة:** لمعالجة الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول حيث أن:

تناول **الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للفساد** من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث حيث تناول المبحث الأول **عموميات** حول الفساد من نشأة وتعريف الفساد، خصائصه وأنواعه ومظاهره، وعوامل ظهور وانتشار الفساد، أما المبحث الثاني فقد تناول مؤشرات قياس الفساد، وواقع الفساد في العالم، والآثار المترتبة عن تفشي ظاهرة الفساد، في حين تناول المبحث الثالث آليات مكافحة الفساد، والهيئات والإتفاقيات الدولية والإقليمية لمكافحة الفساد، مع بيان سبل مكافحة الفساد على ضوء تجربتي سنغافورة وماليزيا.

أما **الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للإستثمار الأجنبي المباشر** فقد قسم كذلك لثلاثة مباحث حيث تناول المبحث الأول مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر، تطوره واتجاهاته ومكوناته وأشكاله، دوافعه ومعوقاته، أما المبحث الثاني فقد تناول النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر، ومحدداته وسبل جذبته على ضوء تجربتي الصين وكوريا الجنوبية، وتداعياته، في حين قام المبحث الثالث بتحليل المناخ الدولي للإستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالفساد من خلال أخذ ببعض المؤشرات الدولية والإقليمية مع التأسيس النظري والتجريبي لتأثير الفساد على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر.

في **الفصل الثالث: تحليل واقع ظاهري الفساد والإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** فقد قسم إلى ثلاثة مباحث خصص المبحث الأول لأسباب وتطور الفساد في الجزائر، مظاهر ومؤشرات الفساد في الجزائر للفترة 2003-2020، والآثار الناتجة عن تفشي الفساد في الجزائر، أما المبحث الثاني فتناول محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مع تحليل مؤشرات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وبيان عوائق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، في حين ركز المبحث الثالث على جهود الجزائر في مكافحة الفساد، وسياساتها لدعم الإستثمار الأجنبي المباشر، مع تقييم آليات مكافحة الفساد وتوضيح سبل تعزيزها لدعم الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

وأخيرا في الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر الفساد على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، الذي قسم إلى ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول الفساد ومناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وطبيعة العلاقة بين الفساد والإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وفق التقارير الدولية، وجاذبية الإستثمار وإتجاه العلاقة بين تدفقاته ومؤشرات قياس الفساد في الجزائر، أما المبحث الثالث فقد خصص للإطار النظري لنموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL، من دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية إلى تعريفه وشروط تطبيقه، وإختبارات صحة تطبيقه، أما المبحث الثالث فقد خصص للدراسة القياسية لأثر الفساد على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال تحديد وعرض متغيرات الدراسة وإرتباطاتها، مع تقدير نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، من خلال المرور بعدة خطوات، وأخيرا تم تحليل ومناقشة نتائج التقدير.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للفساد

تمهيد:

عرفت البشرية منذ القدم العديد من الآفات السلبية التي أعاقت نموها وتطورها، لعل من أبرزها الفساد الذي يعد من الظواهر القديمة التي تعود إلى آلاف السنين، والتي عرفت إنتشارا واسعا وفي صورة أشكال مختلفة في السنوات الأخيرة نتيجة الإنفتاح والتطور الهائل الذي فرضته العولمة ومبادئها، فتحول بذلك إلى الصفة الغالبة على الممارسات اليومية للمجتمع الدولي، وهذا الأمر رافقه العديد من الآثار السلبية على الصعيد الاقتصادي والسياسي والإجتماعي إختلفت صداها من دولة إلى أخرى.

إن عالمية الفساد دفعت الدول إلى تكثيف جهودها من أجل وضع العديد من الآليات والهيئات والإتفاقيات الدولية والإقليمية التي تحظى بقبول عام من أجل مكافحة الفساد ووقف مده ومعالجة مواطن نشأته وتقييد آليات إنتشاره، وهذا لا يتحقق إلا إذا رافقته إصلاحات داخلية تتوافق مع الظروف الخاصة بكل دولة على حدى، وهذا ما أثبتته التجارب الدولية للكثير من الدول التي إستطاعت من خلالها تقليص الفساد بها من دفع عجلة التنمية واللاحاق بركب التطور الحضاري.

ومنه سيتم في هذا الفصل معالجة ظاهرة الفساد من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات حول الفساد**المبحث الثاني: قياس الفساد وملامحه الدولية وآثاره****المبحث الثالث: طرق وآليات مكافحة الفساد**

المبحث الأول: عموميات حول الفساد

تضرب ظاهرة الفساد بجذورها في أعماق التاريخ الإنساني، وبالرغم من ذلك لم تحظى بالإهتمام إلا في العقود الأخيرة، حيث كثر الحديث عن الفساد من قبل الكثير من المفكرين والباحثين في مختلف الميادين والمجالات، فتعددت على إثره تعاريف الفساد بتعدد أنواعه ومجالاته، مما حال دون الوصول إلى تعريف شامل وموحد للفساد يحظى بقبول عام.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم الفساد

يعتبر مصطلح الفساد قديم بقدم الإنسانية، فقد استقر في الكثير من المجتمعات وإستشرى في البعض منها، واليوم صار الفساد ظاهرة عالمية ومشكلة معقدة تطرح إشكالات عديدة أبرزها الاتفاق على تعريف موحد للفساد.

الفرع الأول: نشأة الفساد

لا يوجد تاريخ محدد لظهور مصطلح الفساد إلا أنه هناك حقائق تدل على وجوده قبل ظهور البشرية وهذا ما يمكن لمسه من (بن عودة، 2016، صفحة 10) قوله تعالى للملائكة: "وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾" (الآية 30 من سورة البقرة)، أما أول من بدأ بالإفساد فهو إبليس الذي إستأذن رب العزة تعالى (يوسف كافي، 2016، صفحة 60): "قَالَ رَبِّ فَأَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمٍ يُبْعَثُونَ ﴿٧٩﴾ قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنظَرِينَ ﴿٨٠﴾ إِلَى يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ ﴿٨١﴾ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ ﴿٨٣﴾ قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ ﴿٨٤﴾ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٥﴾" (الآيات 79، 80، 81، 82، 83، 84، 85 من سورة ص).

أما أول حادثة فساد ظهرت على الأرض هي قصة إبني آدم عليه السلام هابيل وقابيل. ويمكن بيان تطور الفساد من خلال إعتقاد التحليل التاريخي للقاضي الأمريكي "John Thomas Noonan" * الذي قسمها إلى ثلاث فترات زمنية متباينة (Fitzgerald, 2011, p. 20).

* John Thomas Noonan (1926-2017) قاضي أمريكي له الكثير من الكتب في مجال الرشوة والربا، والأخلاق القانونية والحرية الدينية والعبودية، من أبرزها كتابي: "أقنعة القانون" الصادر في 1975، و"كتاب الرشاي" الصادر في 1984.

أولاً- الفساد في العصور القديمة (3000 ق.م-1000م): يعود الفساد إلى ما قبل آلاف السنين وهذا ما أثبتته فريق الآثار الهولندي عام 1997م، حيث عثر على ألواح سومرية أوضحت موقعا إداريا يكشف عن قضايا خاصة بالفساد، ونفس الشيء ينطبق عن باقي الحضارات التي تلتها المتمثلة فيما يلي:

1- الفساد في حضارة بلاد الرافدين: عرفت بلاد الرافدين الفساد منذ عهد السومريين ومحاضرات

مجلس (أرك) (محمد معبرة، 2011، صفحة 104)، حيث تشكلت حينها محكمة متخصصة في الوظيفة العامة والتجاوزات التي تنشأ فيها، ولقد إستمر الفساد ومحاولة مكافحته حتى عهد حمورابي الذي أدرج ضمن تشريعاته جريمة الرشوة التي كان يشرف شخصا على مقاضاة مرتكبها.

2- الفساد في اليونان القديمة: عرف الإغريق الفساد منذ تشريعات سولون*، وقد شهدت سنة 535

ق.م سك أول قطعة نقدية مزورة بأمر من حاكمها آنذاك، كما نلمس أقدمية الفساد في كتابات أرسطو وأفلاطون، حيث أشار أرسطو في كتاباته للظاهرة من خلال التطرق لطرق الكسب الشرعية وغير الشرعية، كما قام بتصنيف الدول إلى دول فاسدة أو صالحة من خلال تشخيصه للفساد السياسي بالإعتماد على 158 دستورا، وفي المقابل قام أفلاطون من خلال كتابيه (الجمهورية) و(كتاب القوانين) ببيان أسباب إنتشار الفساد في كتابه الأول والذي أرجعه إلى إنتشار النزعة الفردية لتحقيق المصالح الشخصية نتيجة إنعدام العدالة، أما في كتابه الثاني فقد حاول محاربة الفساد من خلال بيان بعض الحلول للحد منه (بن عودة، 2016، الصفحات 12-14).

3- الفساد في باقي الحضارات القديمة: عرف الفساد أيضا في مصر القديمة من خلال تشريعات

"حور محب"*، والصين القديمة في تعاليم "كونفوشيوس"* التي دعت للحد من الفساد (أحمد المصراطي، 2011، صفحة 04، 05). أما الحضارة الهندية فهناك لوح محفوظ يعود لسنة 300 ق.م كتب عليه العبارة التالية: "يستحيل على المرء أن لايزوق عسلا أو سما إمتد إليه لسانه، وعليه فإنه يستحيل أيضا

* تشريعات سولون: نسبة "سولون أرشيفا" حاكم أثينا لسنة 594/3 ق.م، حيث قام بإلغاء جميع أشكال العبودية وتجريم مثل هذه الأفعال ومن يقوم بها، بالإضافة إلى ذلك قام بالتوزيع العادل للأراضي ما بين الأفراد من خلال تحديد عدد الأراضي المسموح بها للفرد الواحد.

* تشريعات "حور محب": وضعها "حور محب" حاكم مصر للفترة 1292-1319 ق.م، وقد تناولت المواد (3، 6، 7، 8) محاربة فساد جباية الضرائب، ومنع موظفي الدولة من إبتزاز الفلاحين، أما المواد (1، 05، 9) عالجت تعسفات الجنود، في المواد (4، 10) منع معاملة العبيد بقسوة.

* تعاليم "كونفوشيوس": وضعت من قبل الفيلسوف الصيني "كونفوشيوس"، تركز على إظهار الحاكم المتسامح في إتخاذ القرارات بعيدا عن العقاب، لجعله مثالا يحتذى به من قبل رعاياه، عرفت الصين إبان الحالة المزرية التي خلفتها التصدعات ما بين الزعماء الذين وسعوا سلطة الإقطاعيين على حساب السلطة المركزية.

على من يدير أموال الحكومة ألا يذوق من ثمرة الملك ولو نزرًا قليلاً" (محمد معاصرة، 2011، صفحة 104).

ثانياً_ الفساد في العصور الوسطى (1000م-1550م): تنوعت صور الفساد ومظاهره في العصور الوسطى وتوسع نطاق إنتشاره ليشمل المؤسسة الدينية بعد أن كان متمركزا في نظام الحكم والإدارة العامة، ولقد ميزت هذه الفترة النظام الإقطاعي في أوروبا والنظام الإسلامي في شبه الجزيرة العربية.

1- الفساد والنظام القطاعي: ساد في أوروبا النظام الإقطاعي بعد سقوط الدولة الرومانية مما أدى إلى إنتشار النهب والفوضى، حيث كان التوظيف يتم عن طريق الميراث بتعيين الأقارب والمعارف والأصدقاء، كما أن الحفاظ على الوظيفة يكون على أساس أن الموظف صاحب حق إقطاعي فيها مادام يقوم بإلتزاماته إتجاه الملك، وهذا أدى بدوره إلى إساءة إستخدام السلطة الإدارية وإرتباطها بالنظام الفاسد، كما شاع في القرون الوسطى تداول مصطلح البرطلة والتي تعني الرشوة (بن سعد إبراهيم الخثران، 2003، صفحة 10). وفي هذا الصدد يجب الإشارة إلى أن سيطرة رجال الكنيسة في هذه الحقبة على مقاليد الحكم وتدخلهم في شؤون السياسة، أدى إلى تفشي الفساد الديني خلال هذه المرحلة التاريخية الهامة في أوروبا، رغم أن التعاليم المسيحية (الإنجيل) واليهودية (التوراة) جاءت لتشخص وتحذر من ظاهرة الفساد وأثرها الكبير على المجتمع والفرد، كما جاءت لتقويم سلوك الفرد والمجتمع وحثه على الطريق القويم الذي فيه النجاة من الإثم (حاجة، 2013، صفحة 33).

2- الفساد والحضارة الإسلامية: بعد عهدي النبوة والصحابة لم يخلو عصر إسلامي من الفساد، حيث إستشرى الفساد في الدوائر الحكومية، وتحولت الوظائف إلى ظاهرة الفساد والجشع والكسب المادي (محمد معاصرة، 2011، صفحة 105)، فمثلا كان العاملين على جمع المال العام وصرفه بما فيها الزكاة يغلب عليهم عنصر الولاء للدولة، ففي الدولة الأموية قام عبد الملك بن مروان بعزل أحد ولاته لأنه قبل هدية، كما كثرت الشكاوي في الدولة العباسية نتيجة عدم أمانة ونزاهة من يجمعون الصدقات، وتزايد تدخل الأمراء والخدم والحريم في شؤون السلطة مما زاد من إمكانية تعيين الضعيف الخائن، كما تسلط هؤلاء على بيوت الأموال وإستولوا على إيرادات الدولة، ورغم تحريم الإسلام للرشوة تحريما قطعيا إلا أن واقع المجتمعات الإسلامية يظهر أن خيانة بعض الولاة وتعتديهم بالظلم والرشوة من سمات العصور التي تلت الخلافة الراشدة حتى العصر العثماني، كما زاد تقلد المناصب من خلال الرشوة في العصور اللاحقة، فكان الوزير حتى يتم توزيعه يضمن للخليفة مبلغا

معينا، أما القرن الثامن الهجري فقد زادت الرشوة خاصة في عهد المماليك وأشتريت المناصب وهدد صغار الموظفين بالفصل إذا لم يدفعوا الرشوة إلى الحكام، أما في العصر العثماني فقد كان السلاطين في الدولة أمثال فرمان الكلخانة والسلطان العثمان يبعضون الرشوة ويحرمونها، وقد سعو من أجل تدوين قانون شديد لمنعها، إلا أن الكثير من ولاة الأمر (حسين باشا ومصطفى باشا) لم يتراجعوا عن الرشوة وجعلوها معلنة، بالإضافة إلى الولاة فقد كان كبار الجيش يتسابقون على أخذ المناصب بالرشوة وسرقة الأموال الأميرية (عبد الله العمر، 2003، الصفحات 169-174).

ثالثا_ الفساد في العصور الحديثة (ابتداء من القرن 17 حتى القرن 20): لقد صاحب الفساد النهضة الصناعية التي عرفت أوروبا، حيث كانت الرشوة ومظاهر الفساد منتشرة في كل مكان، وهذا ما يبدو جليا كما يلي:

1- أوروبا الغربية: في إنجلترا تم التغاضي عن إبتزاز الأموال في الوظائف الرسمية من طرف الملكة إليزابيت 1558-1603 لإستخدامه كعذر عن عدم زيادة الرواتب، ومن صور الفساد أن أمين صندوق الحرب كان يحتفظ بأسماء الجنود الموتى في قوائم الجيش للحصول على مخصصاتهم وبيع ملابسهم بما يضمن له 16000 جنيه سنويا زيادة عن راتبه، أما في إيطاليا وبالتحديد في عصر النهضة عم الفساد في الدوائر الحكومية، وساءت سمعة المحاكم لكثرة ما فيها من صور للفساد الإداري والرشوة. ونفس الشيء بالنسبة لفرنسا الذي أدى إنتشار الفساد بها إلى جعل الملك لويس الرابع عشر يعتقد أن أي شخص يمكن رشوته، وقد ظهر بعدها قانون يسمح للشركات الأوروبية بدفع الرشوة للحصول على الصفقات الأجنبية على أن يتم خصمها من الضرائب المستحقة عليها مما أدى إلى تضرر الشركات الأمريكية التي إعتبرتها جريمة يعاقب عليها القانون (يوسف كافي، 2016، صفحة 133، 134).

2- أوروبا الشرقية: وعلى رأسها روسيا، التي عرفت بعد إنهيارها عدد من الصعب إحصاءه من قضايا الفساد التي إرتكبها كبار المسؤولين، والتي يأتي في قمتها الفساد الرئاسي حيث تم إثبات تورط الرئيس "يلتسن" نفسه وكبار المسؤولين معه في قضايا فساد وغسيل أموال بلغت المليارات من الدولارات، ونجد أن الشركات الأجنبية العاملة في روسيا تعهدت بعدم دفع الرشوة في محاولة تهدف إلى مكافحة الفساد بشكل جماعي، وكانت منظمة الشفافية الدولية قالت أن قيمة الرشاوى في روسيا تصل إلى 300 مليار دولار في السنة (بن عودة، 2016، صفحة 18).

3- **الولايات متحدة أمريكية:** عرفت الولايات متحدة أمريكية الكثير من الفضائح المالية خاصة مع نهاية القرن 19، كما تم الإستيلاء على الأراضي بدون وجه حق كما ظهرت فئة من الصناعيين والمهندسين المتخصصين في السكك الحديدية تستخدم الفساد لتمير مصالحها فضلا عن إستخدام عناصر الكونغرس للفساد لتمير مصالحهم الشخصية، وبالرغم ظهور بعض الأصوات المنادية بضرورة التدخل لمكافحته حيث طرح الفساد كإشكالية لأول مرة من طرف الأستاذ الجامعي "Henry.j.Ford*" وصحفي التحقيقات *Lincoln Steffens الذي أجرى تحقيقا سنة 1902 عن إنتشار الفساد في ست مدن كبرى والصعوبات التي تواجهها، ليعود سنة 1904 بكتابه "عار المدن" الذي يعتبر نقطة الإنطلاق لحركة إصلاحات مؤسسية مهمة، إلا أن هذا لم يوقف مد الفساد خاصة في مجال الحملات الانتخابية ولعل أن النقطة التي أفاضت الكأس هي فضيحة وترغيت التي أجبرت الرئيس نيكسون على التخلي عن منصبه لتجسسه على معارضيه وإخفائه لصفقات ضخمة وغير شرعية (حاجة، 2013، صفحة 38، 39).

الفرع الثاني: مفهوم الفساد

يختلف مفهوم الفساد ما بين المجتمعات من مجتمع لآخر، وذلك لإختلاف القيم والمبادئ لتلك المجتمعات الناتج من إختلاف الديانات والثقافات والحالة السياسية والإقتصادية والتركيبة السكانية (جمعة عبو، 2019، صفحة 07).

أولا_ أصل كلمة الفساد ومصدر إشتقاقها: قبل تحديد وعرض مفاهيم الفساد التي طرحت لابد من الوقوف على معنى الفساد في اللغة والقواميس، ومعناها في الشريعة الإسلامية التي نهبت إلى جمل المصاب بهذه الظاهرة، ولهذا إختلفت التفسيرات في معناها.

* Henry.j.Ford: (1860-1941) أستاذ السياسة والصحفي الأمريكي عمل في كل من صحيفة تيمور ونيويورك وبالتييمور وبيتسبرغ التجارية لكل من الغاز والتلغراف، من أشهر كتبه: "صعود وتطور السياسة الأمريكية" الصادر في سنة 1898.

* Lincoln Steffens: (1866-1936) صحفي ومحاضر وفيلسوف وسياسي أمريكي إكتشف من خلال عمله في صحيفة نيويورك العديد من الأدلة على فساد السياسيين، ورجال الأعمال الذين يسعون للحصول على امتيازات خاصة، ولقد خلص سنوات عمله في تجميع مقالاته المؤثرة تحت إسم "عار المدن" الصادرة سنة 1904.

1- الفساد في اللغة: يمكن توضيحه معناها اللغوي كالآتي:

أ. **في اللغة العربية:** يعرفها معجم لسان العرب كالآتي: [فسد: أفسد: نقيض الصلاح، فسد يفسد ويفسد وفسد فسادًا وفسودًا، فهو فاسدٌ وفسيدٌ فيهما، ولا يقال انفسد وأفسدته أنا. وقوله تعالى: ويسعون في الأرض فسادًا نصب فسادًا لأنه مفعولٌ له أراد يسعون في الأرض للفساد. وقوم فسدى كما قالوا ساقطٌ وسقطى، قال سيبويه: جمعه جمع هلكى لتقاربهما في المعنى. وأفسده هو واستفسد فلان إلى فلان. وتفسد القوم: تدابروا وقطعوا الأرحام. والمفسدة: خلاف المصلحة. والاستفساد: خلاف الاستصلاح. وقالوا: هذا الأمر مفسدةٌ لكذا أي فيه فسادٌ] (جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، 1994، صفحة 355).

ب. **في اللغة الإنجليزية:** فإن كلمة **Corruption** مشتقة من الفعل اللاتيني **Corruptus** والذي يعني حرفياً المادة المكسورة أو المحطمة (عبد الله الزبيدي، 2017، صفحة 22)، وبشكل موسع يعرفه معجم أكسفورد بأنه: [إنحراف أو تدمير النزاهة في أداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحاباة] (Oxford Learner's pocket dictionary, 2007, p. 95).

ج. **في اللغة الفرنسية:** تحمل عدة دلالات لغوية مثل **Corrupteur** و **Corruptrice** بمعنى مفسد (متلف، مغو) ومفسدة، و **Corruptile** بمعنى فسود (قابل للفساد، سهل الإرتشاء) (إدريس، 2003، صفحة 224). أما قاموس **la rousse** فيعرف الفساد كما يلي: كفعل إما بمعنى الرشوة أي رشوة مسؤول أو بمعنى الإنحراف أي فساد الأخلاق، وفعل إفساد حالة ما أي تم تغييره وفسده، التحل: جثة متضررة بالفساد، وفي اللغة فساد اللسان معناه تغيير الذوق والحكم (français-français, s.d.).

فالمصطلح في اللغة العربية أوسع وأشمل دلالة منه في اللغات الأخرى، فهو يكاد يرتبط بمفهوم الشر، وكل الأفعال الدالة عليه في اللغة العربية المناقضة والمناهضة للصلاح، وجميع الأفعال الضارة، بينما ينحصر في باقي اللغات في بعض المعاني فقط وبصفة خاصة في الرشوة سواء في تلقيها أو منحها (بوسعيد، 2015، صفحة 28).

2-تعريف الفساد في القرآن والسنة النبوية:

أ. الفساد في القرآن الكريم: الفساد هو كل المعاصي والمخالفات لأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها، والعمل بها. ورد لفظ الفعل الثلاثي فسد في القرآن الكريم في خمسين موضعاً بدلالات متعددة وسياقات مختلفة.

حيث ورد بمعنى المعصية (محمد معاصرة، 2011، صفحة 74، 75) لقوله تعالى: "وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿١٢﴾" (الآيات 11، 12 من سورة البقرة).

كما ورد بمعنى الظلم (محمد معاصرة، 2011، صفحة 76) لقوله تعالى: "وَيَقَوْمٌ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿٨٥﴾" (الآية 85 من سورة هود).

كما ورد كذلك بمعنى التدمير والتخريب (محمد معاصرة، 2011، صفحة 77) في قوله تعالى: "قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعْرَءَ أَهْلِهَا آذَنًا وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ ﴿٣٤﴾" (الآية 34 من سورة النمل).

كما نجده ذكر أيضاً بمعنى القحط وقلة النبات والبركة (محمد معاصرة، 2011، صفحة 77) لقوله تعالى: "ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٤١﴾" (الآية 41 من سورة الروم).

ب. الفساد في السنة النبوية:

فقد ورد الفساد بمعنى تلف الشيء وذهاب منافعه من قوله صلى الله عليه وسلم: " الْحَلَالُ بَيْنَ، وَالْحَرَامُ بَيْنَ، وَبَيْنَهُمَا مُشَبَّهَاتٌ لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ اتَّقَى الْمُشَبَّهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ: كَرَاعٍ يَرَعَى حَوْلَ حِمَى، يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمَى، أَلَا إِنَّ حِمَى اللَّهِ فِي أَرْضِهِ مَحَارِمُهُ، أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً: إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ" (رواه صحيح مسلم).

أو بمعنى: تغيير الحال، فعن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ الْإِسْلَامَ بَدَأَ غَرِيبًا وَسَيَعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ»، قالوا: يا رسول الله ومن الغُرَبَاءِ؟ قال: «الَّذِينَ يَصْلُحُونَ عِنْدَ فَسَادِ النَّاسِ» (رواه مسلم).

أو بمعنى: إضاعة الأموال وعدم حفظها، عن جابر بن عبد الله -رضي الله عنهما- قال: «قضى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بالعمري لمن وهبت له». وفي لفظ: «من أعمر عمرى له ولعقبه؛ فإنها للذي أعطيها، لا ترجع إلى الذي أعطاها؛ لأنه أعطى عطاء وقعت فيه المواريث». وقال جابر: «إنما العمري التي أجازها رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، أن يقول: "هي لك ولعقبك"، فأما إذا قال: "هي لك ما عشت؛ فإنها ترجع إلى صاحبها». وفي لفظ لمسلم: «أمسكوا عليكم أموالكم ولا تفسدوها، فإنه من أعمر عمرى فهي للذي أعمرها حياً وميتاً ولعقبه». (رواه مسلم).

ثانياً_ الفساد إصطلاحاً: إختلف الخبراء والمختصين والمنظمات الحكومية وغير حكومية المهتمة بظاهرة الفساد في إعطاء تعريف لظاهرة الفساد، وإجتهد الكثير منهم لإيجاد تعريف عام وشامل.

1- مداخل تعريف الفساد: يأخذ الفساد عدة تعريفات مختلفة تختلف باختلاف التخصصات، واليادين والزاوية التي ينظر من خلالها (بوسعيد، 2015، صفحة 28)، ويمكن توضيح ذلك كالآتي:

➤ **تعريف الفساد في علم الاقتصاد:** يعرف الفساد وفق هذا المعيار بأنه: "الممارسات المنحرفة والإستغلالية للإحتكارات الاقتصادية وقطاعات الأعمال، التي تستهدف تحقيق منافع إقتصادية خاصة على حساب مصلحة المجتمع بما لا يتناسب مع القيمة المضافة التي تسهم بها...". (وكي، 2019، صفحة 08). في حين يرى البعض أنه: "جعل الجانب المادي الهدف الوحيد للنشاط الاقتصادي الذي يمارسه الإنسان المعاصر دون مراعاة للقيود الشرعية التي تنظم أحكام المال، أو إتفاف للجوانب الأخرى التي يكتمل بها البناء الاقتصادي كالقيم والمبادئ الأخلاقية" (مصطفى محمد سالم الجمل، 2014، صفحة 535).

➤ **تعريف الفساد من زاوية قانونية:** تعتمد التفسيرات القانونية للفساد على التعاريف الواردة في نصوص القوانين المعتمدة في البلدان، ولاسيما قانون العقوبات ومدونات أداب المهنة للشركات (Abrika, 2013, p. 105)، معنى هذا بصورة أوسع نجده في تعريف **كليتجارد*** الذي يعتبر الفساد بأنه: "سلوك ينحرف عن الواجبات الرسمية لدور عام بسبب مكاسب-شخصية أو قرابة عائلية أو عصبية خاصة- مالية أو لمكانة خاصة، أو سلوك يخرق القانون عن طريق ممارسة بعض أنواع السلوك الذي يراعي المصلحة الخاصة" (محمد معابرة، 2011، صفحة 94).

* جورج كليتجارد: أستاذ جامعي أمريكي عمل أبحاثاً في أكثر من 40 دولة حول العالم، وعمل مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية، لديه الكثير من الكتب المؤثرة من أشهرها: كتاب "إختيار النخب" وكتاب "العصابات الإستوائية".

➤ تعريف الفساد من زاوية إدارية: وفق هذا المعيار يعرفه بعض الباحثين في مجال الإدارة كما

يلي: (فهيم محمود، 1994، صفحة 38، 39)

- **تعريف هنتجتون*** الذي يرى أن الفساد هو: [سلوك للموظف العام ينحرف عن المعايير المتفق عليها لتحقيق أهداف وغايات خاصة].

- أما العالم روبرت تلمان فيعرفه بأنه: [الفساد الذي يسود في بيئة تساند فيه السياسة العامة للحكومة نظاما بيروقراطيا، وتتم معظم معاملاته في سرية نسبية ولا تفرض عليها جزاءات رسمية كالرشوة وتوظيف الأقارب من غير ذوي المؤهلات والخبرات وما إلى ذلك].

➤ تعريف الفساد من زاوية إجتماعية: يعتبر أصدق تعريف وفق هذا المعيار هو تعريف

الموسوعة الإجتماعية بأنه: "إستخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح أو منافع خاصة"، وهو بذلك يتناول العلاقة بين الفساد والقطاع العام ويستبعد العلاقة بين الفساد والقطاع الخاص لينتفق بذلك مع مقولة **جاري بيكر***: "إننا إذا ألغينا الدولة، فقد ألغينا الفساد" (الشمري و الفتلي، 2011، صفحة 19).

2- تعريف الفساد وفق الإتفاقيات والمنظمات الدولية: يتمثل أهمها فيما يلي:

➤ **عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد في بداية عهدها بأنه:** [سوء إستخدام السلطة الممنوحة من أجل تحقيق منفعة خاصة] ونظرا لكون هذا التعريف غير شامل عادت المنظمة في وقت متأخر تحت تأثير إجتهدات عدد من الباحثين أمثال **سوزان روز أكرمان*** لتعرفه بأنه: [السلوك الذي يمارسه المسؤولون في القطاع العام أو القطاع الحكومي، سواء كانوا سياسيين أو موظفين مدنيين بهدف إثراء أنفسهم أو أقربائهم بصورة غير قانونية، ومن خلال إساءة إستخدام السلطة الممنوحة لهم] (عبد الخالق ، 2011، صفحة 27).

➤ **أما البنك الدولي فيعرفه بأنه:** [إساءة إستعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص] (التتية، 2009، صفحة 15).

* **صمويل هنتجتون:** (1927-2008) عالم سياسي أمريكي ومستشار للعديد من الوكالات الحكومية الأمريكية من أهم أعماله: الجندي والدولة: نظرية وسياسة العلاقات المدنية العسكرية سنة 1957، والنظام السياسي في المجتمعات المتغيرة سنة 1968.

* **جاري بيكر:** (1930-2014) أستاذ إقتصاد بجامعة شيكاغو، حاصل على جائزة نوبل على نظريته التي تنص على أن الناس يرتكبون جرائم الغش والكذب والسرقة... والفساد بعامة بناء على تحليل عقلي للموقف أو ما يسمونه بتحليل التكلفة.

* **سوزان روز أكرمان:** أستاذة القانون والعلوم السياسية بجامعة ييل، تركز دراساتها وإهتماماتها البحثية حول المقارنة ما بين القانون الإداري وصنع السياسة العامة، والإقتصاد السياسي للفساد والسيطرة عليه، من أبرز أعمالها: الفساد والحكومة: الأسباب والعواقب والإصلاح سنة 1999.

➤ تعريف إتفاقية الأمم المتحدة: " فعل أداء أو التحريض على ارتكاب أفعال تشكل ممارسة تعسفية لوظيفة (أو إساءة استخدام السلطة) مع توقع ميزة أو الحصول على ميزة، تم التعهد بها، أو عرضها أو طلبها بشكل مباشر، أو غير مباشر، أو بعد قبول إحدى المزايا الممنوحة مباشرة، بشكل شخصي أو لطرف ثالث".

➤ تعريف إتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE: " الفعل المتعمد الذي يقوم من خلاله شخص ما بتقديم وعد أو منح ميزة مالية غير مستحقة، إما مباشرة أو من خلال وسطاء، لموظف عمومي أجنبي سواء خدمة لمصلحته الخاصة أو لصالح طرف ثالث...". (Mtiraoui , 2015, pp. 05, 06)

بالرغم من تعدد التعاريف ووجهات النظر التي تناولت الفساد إلى أنها جميعا تتفق على نقطة واحدة على أساسها يمكننا تحديد تعريف عام للفساد كالاتي: "الفساد هو إساءة إستغلال المنصب الذي يشغله الفرد بإتباع طرق مخالفة للقانون والنظام العام من أجل تحقيق الربح السريع، والرفاه له وللمقربين منه، مما يخلق بذلك سيطرة قلة من أفراد المجتمع من ذوي السلطة على موارد الدولة، وتوجيهها بعيدا عن القطاعات الحيوية التي تعود بالمنفعة على المجتمع ككل".

المطلب الثاني: خصائص وأنواع ومظاهر الفساد

يعد الفساد ظاهرة خطيرة وشديدة الانتشار، تأخذ أبعادا واسعة وتتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وتختلف درجة شموليتها وخطورتها من مجتمع لآخر باختلاف خصوصيته وتنظيماته.

الفرع الأول: خصائص الفساد

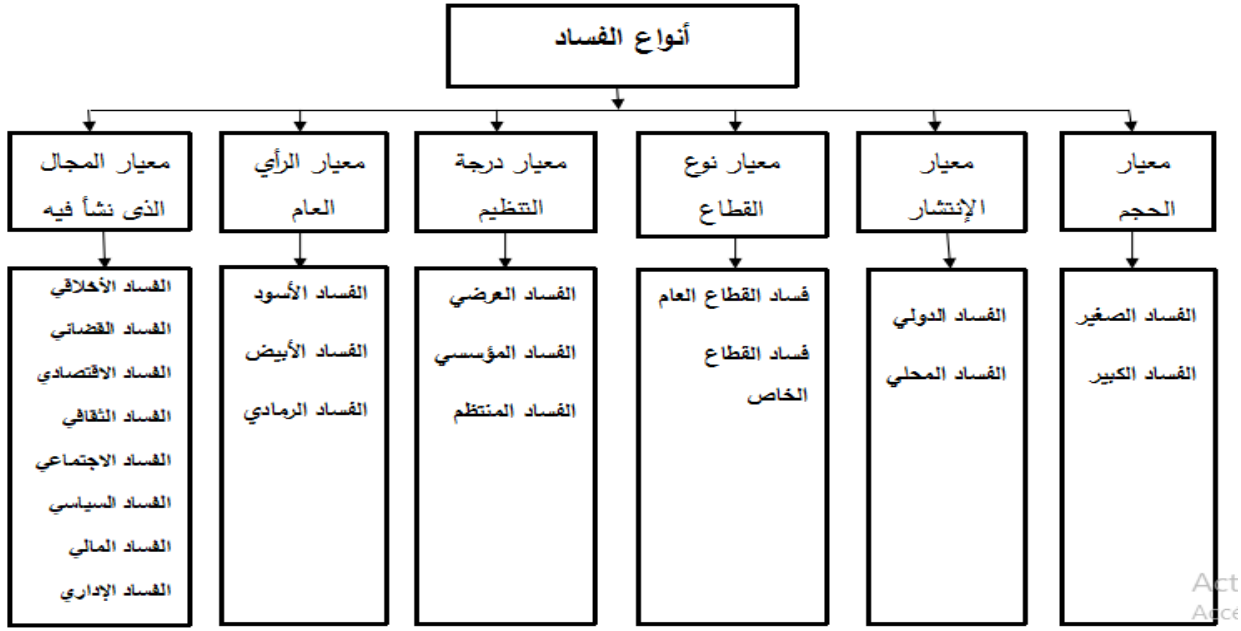
حتى يتم الحكم على فعل أنه فاسد لابد أن يستوفي على السمات التالية: (Sahler & Enomoto, 2014, p. 15)

- الفساد يشمل دائما أكثر من شخص واحد.
- الفساد بشكل عام ينطوي على السرية، إلا في التي يكون فيها أصبح متقنيا للغاية ومتجذر بعمق نظرا أن منهم تحت حمايتهم لن يزعمهم لإخفاء نشاطهم.
- الفساد ينطوي على عنصر الإلتزام المتبادل ومنفعة متبادلة.
- أولئك الذين يمارسون أساليب فاسدة يحاولون عادة تمويه أنشطتهم باللجوء إلى شكل من أشكال التبرير القانوني لتجنب أي صدام مفتوح مع القانون.
- المتورطون في الفساد هم الذين يريدون قرارات محددة وأولئك القادرين على التأثير في القرارات.
- أي عمل من أعمال الفساد ينطوي عادة على خداع الجمهور أو المجتمع ككل.
- أي شكل من أشكال الفساد هو خيانة للثقة.
- أي شكل من أشكال الفساد ينطوي على وظيفة مزدوجة متناقضة ممن يرتكبون الفعل.
- فعل فاسد ينتهك قواعد الواجب والمسؤولية ضمن النظام المدني.

الفرع الثاني: أنواع الفساد

تتعدد أشكال الفساد مما يجعل من الصعب حصرها بشكل كامل ودقيق، فهي تختلف باختلاف الجهة التي تمارسه أو المصلحة التي يسعى لتحقيقها، كما قد يكون فرديا أو منظما من قبل جماعة معينة ويعد هذا من أخطر أشكاله (بنت عبد الله الحمودي و بنت إبراهيم العايد، 2017، صفحة 141)، ويمكن تلخيص أهمها كما يظهر الشكل التالي:

الشكل رقم (01): أنواع الفساد



المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على عدة مراجع.

إنطلاقاً من الشكل أعلاه يمكننا توضيح كل نوع حسب المقياس المعتمد كما يلي: (صادق، 2014، صفحة 18،
19)

أولاً_ أنواع الفساد من حيث الحجم: وتتمثل فيما يلي:

1- **الفساد الصغير (الأفقي) Minor Corruption**: فساد الدرجات الوظيفية الدنيا، وهو الفساد

الذي ينتشر بين صغار الموظفين حيث يقوم فيه فرد بمفرده بإستلام رشاوي من الآخرين.

2- **الفساد الكبير (العمودي) Gross Corruption**: فساد الدرجات الوظيفية العليا، وهو الفساد

الذي يمارسه كبار المسؤولين وهو من أخطر أنواع الفساد لأنه يستنزف مبالغ ضخمة من الدولة.

ثانياً_ أنواع الفساد من حيث الإنتشار: تصنف وفق هذا المقياس كما يلي:

1- **الفساد الدولي**: وهو يأخذ مدى واسعاً عالمياً ضمن ما يطلق عليه بالعولمة. حيث ترتبط المؤسسات

الاقتصادية للدولة في الداخل والخارج بالقيادات السياسية لتميرير منافع إقتصادية مشتركة.

2- الفساد المحلي: وهو الذي ينتشر داخل البلد الواحد في منشأته الاقتصادية، وضمن المناصب الصغيرة ومن الذين لا يرتبطون بها خارج الحدود مع شركات أو كيانات كبرى أو عالمية.

ثالثا_ الفساد من حيث نوع القطاع: وتشمل ما يلي: (الشمري و الفعلي، 2011، صفحة 49، 50)

1-فساد القطاع العام: يعد القطاع العام بيئة خصبة للانحرافات الإدارية والسرقات المالية، لغياب الحافز الفردي والمصلحة الشخصية للقائمين على النشاط الاقتصادي، فيكون التعويض دائما هو ذلك النمط من توظيف العام لصالح الخاص، من أجل أهداف لاعلاقة لها بربح أو خسارة الشركات العامة، مادامت الدولة هي المسؤولة عن تعويض الخسائر.

2-فساد القطاع الخاص: تعد الشركات الأمريكية وفق تقرير منظمة الشفافية العالمية الأكثر ممارسة للأعمال غير مشروعة، تليها الشركات الفرنسية والصينية والألمانية، كما أن عدد كبير من كبار الموظفين (ضباط الجيش، الشرطة، المسؤولين السياسيين) في 136 دولة المتمركزة خاصة في دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية يتقاضون مرتبات منظمة مقابل تقديم خدمات لتلك الشركات.

رابعا_ الفساد حسب درجة التنظيم: ويضم ما يلي: (وكي، 2019، صفحة 11، 12)

- 1-الفساد العرضي:** هو الذي يمارس مؤقتا من طرف السياسيين أو الموظفين العموميين.
- 2-الفساد المؤسسي:** لقد تم نقد شروط البنية المؤسسية في التصور التقليدي للمؤسسة، لما خلفه تطبيها العملي من مشاكل خاصة البيروقراطية، نتيجة تراكم اللوائح والتدرج المبالغ فيه، مما أدى إلى ظهور بعض الموظفين الرسميين الفاسدين في بعض الوزارات، والقطاعات المختلفة.
- 3-الفساد المنتظم:** حيث يصبح الفساد فيه ظاهرة يعاني منها كافة طبقات المجتمع، وفي مختلف معاملته، مما ينعكس سلبا على المؤسسات وسلوك الأفراد على كافة المستويات، وهذا النوع من الفساد يتجسد في بيئات ثقافية وإجتماعية معينة، ويميل إلى أن يكون إحتكاريا، ويتميز بأنه منظم ويصعب تجنبه.

خامسا_ معيار الرأي العام: وفق هذا المعيار قسم هايد نهايمر الفساد إلى ثلاثة أنواع هي: (محمد معاينة، 2011، صفحة 95، 96)

1- الفساد الأسود: وهو ما يتفق الجمهور على إعتباره سلوكا فاسدا ينبغي التخلص منه ومعاقبة مرتكبه.

2- الفساد الأبيض: وهو الذي يحظى بإتفاق الجمهور على أنه سلوك يمكن التغاضي عنه وعدم معاقبة مرتكبه مادام لا يمس قيم المجتمع من وجهة نظرهم، وبالرغم وجود قواعد قانونية جنائية عقابية له.

3- الفساد الرمادي: وهو يتضمن السلوك الذي لا يجري الاتفاق بين الأطراف المعنية على إدانته إذ يرى البعض بأنه لا بد من معاقبة من يقترفه، في حين يرى البعض الآخر أنه ليس بذلك السوء حتى يمكن إعتباره من ممارسات الفساد، والمعاقبة عليه.

سادسا_ الفساد طبقا للمجال الذي نشأ فيه: وهذا المعيار هو الأكثر إعتمادا، ويحددها فيما يلي:

1- الفساد الاقتصادي: وهو سلوكيات الفساد التي ترتكب من أجل تحقيق الربح السريع للأموال، من خلال إتباع طرق غير أخلاقية، وغير شرعية، ومن أمثلتها الكثير من بينها: إفتعال الأزمات، إغراق الأسواق، التلاعب بالأسعار، وغيرها من الممارسات التي تضر بالنشاط الاقتصادي لأي دولة، وقد تم تصنيفها إلى عدة أنواع:

- جرائم أو أعمال يرتكبها الذين يمارسون نشاطهم بذاتهم كالتهرب الجمركي.
- جرائم يرتكبها الذين يشغلون وظيفة معينة بحكم السلطة الممنوحة لهم بموجبها كالرشوة والإختلاس.
- الجرائم المرافقة لممارسة الأعمال التجارية كالغش في السلع التي تضر بالاقتصاد الوطني، أو إفشاء أسرار العمل الخاصة بطبقة رجال الأعمال، وبالرغم من خطورتها على الاقتصاد الوطني، إلا أنه من الصعب إكتشافها، لأنها تمارس من طرف ذوي النفوذ والمقربين من الطبقة الحاكمة. (محمد غنيم، 2018، صفحة 18)

2- الفساد القضائي: القضاء هو السلطة التي يعول عليها الناس في فض المنازعات وإعادة الحقوق لأصحابها، فإذا تسرب الفساد إلى السلك القضائي، فهذا معناه تقشي الفساد في جميع الميادين، حيث أن فساد القضاء يعني ضياع الحقوق وتقشي الظلم وتلاشي فرص المساءلة.

3- الفساد الأخلاقي والثقافي: من أخطر أنواع الفساد لأنه يصعب سن تشريعات تجرمه لتمتعه

بحصانة حرية الرأي، وهو يعبر عن الخروج عن الثوابت العامة التي تحدد هويته وعاداته وتقاليده، وإستبدالها بقيم أجنبية غريبة عنه خاصة في مجال المعاملات التجارية والمؤسسات المصرفية ووسائل الإعلام ومناهج التعليم. (محمود عبد المجيد، 2014، صفحة 07، 08)

4- الفساد السياسي: يرى * Inge Amundsen في كتابه الفساد السياسي أن الفساد السياسي هو

الذي يمارس من قبل من هم على قمة الهرم السياسي أو قمة السلطة التنفيذية، بدءاً من رئيس الدولة أو الحاكم مروراً بالوزراء وكبار المسؤولين (بوسعيد، 2015، صفحة 42)، ومن مظاهره سيطرت التجمعات على مصالح العملية السياسية، وتقييد العمليات السياسية لصالح تنظيم سياسي محدود، مع إقصاء المواطنين عن المشاركة فيها (سقني و هيشور، 2018، صفحة 13).

5- الفساد المالي: ويشمل الإنحرافات المالية المخالفة للقواعد والأحكام المالية وتعليمات أجهزة الرقابة

المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة (بكوش، 2013، صفحة 11)، ويتعلق هذا النوع من الفساد بفساد المؤسسات المالية عن طريق إستغلال الأفراد لوظائفهم لتحقيق مكاسب غير مشروعة لصالحهم أو لصالح أطراف خارجية، وتتجسد صورته في: الرشاوي والإختلاس، والتهرب الضريبي، وغسيل الأموال، وتزييف العملة النقدية، وقروض المجاملة التي تمنحها المصارف بدون ضمانات جدية لكبار رجال الأعمال (سقني و هيشور، 2018، صفحة 14).

6- الفساد الإداري: ويتعلق بالمخالفات التي يرتكبها الموظف العام أثناء تأديته لوظيفته، وهو يشمل

كافة العاملين في مختلف مستويات الهيكل التنظيمي والمواقع الاجتماعية والسياسية (بكوش، 2013، صفحة 11)، ومن صورته التباطؤ في إنجاز المعاملات وإفشاء أسرار الوظيفة، وخصوصة الأراضي لتأخذ شكل العطايا بأمر من السلطات الإدارية العلوية قصد المضاربة اللاحقة، بالإضافة إلى عمولات عقود البنية التحتية والصفقات الكبرى وغيرها (سقني و هيشور، 2018، صفحة 15).

* Inge Amundsen: هو عالم سياسي وباحث أول في معهد ميشيلسن (CMI) لحقوق الإنسان بالنرويج، يركز على المؤسسات الديمقراطية والبرلمانات والأحزاب السياسية والفساد السياسي، شغل منصب مدير الأبحاث في CMI، ومدير مركز موارد U4 لمكافحة الفساد.

7- **الفساد الاجتماعي:** هو خلل في القيم الاجتماعية، فالفساد يسري بداية بين مجموعة من الأفراد وما يلبث أن ينتشر في غالبية المجتمع، ناشرا الرذيلة وسوء الأخلاق، ومن صورته إنتشار الفحشاء بثتى أشكالها كالإتجار بالبشر، وإنتهاك الحرمات، والإخلال بالأمن، وإذا إختل الأمن عم الخوف وإنتشرت الجرائم بثتى صورها (محمود عبد المجيد، 2014، صفحة 08).

الفرع الثالث: مظاهر الفساد

يظهر الفساد بأنماط مختلفة تتأثر بشكل كبير بمستوى الفساد ومدى إنتشاره وتأثيره، ومن أكثر الممارسات شيوعا تلك التي تندرج ضمن عدة مجاميع كالاتي:

1- المجموعة الأولى: الإنحرافات التنظيمية: تشمل المخالفات التي يرتكبها الموظف، ومن أهم

ممارسته: (الشمري و الفتلي، 2011، صفحة 51)

أ. **التراخي وعدم إحترام وقت العمل:** يؤدي عدم إحترام مواعيد العمل من طرف الموظف إلى تعطيل عمل المراجعين مما يؤدي إلى تأخرهم في إتمام معاملات الأفراد في وقتها، الأمر الذي يدفع الأفراد إلى البحث عن طرق غير قانونية لتسريع معاملتهم حتى قبل المراجعة.

ب. **إمتناع الموظف عن تأدية العمل المطلوب منه:** قد يتهرب أحيانا الموظف عن ممارسة الصلاحيات المخولة له، نتيجة إندام ثقته بقدراته وخوفه من الوقوع في الخطأ وتحمل نتائجه مما يترك آثار سلبية وأزمة ما بين المواطن والموظف تقود إلى الفساد.

ج. **عدم تحمل المسؤولية:** إن تخوف الموظفين وعدم تحملهم للمسؤولية يدفعهم إلى تجزئة إجراءات المعاملة الواحدة بين عدة أشخاص، لإعتقادهم أن زيادة عدد متخذي القرار يتناسب عكسيا مع إحتمال التعرض للمسؤولية.

2- المجموعة الثانية: الإنحرافات السلوكية: تشمل المخالفات التي يرتكبها الموظف وتتعلق بسلوكه

وتصرفه الشخصي، ومن أمثلته:

أ. **سوء إستعمال السلطة:** يستغل الموظفون العموميين صلاحياتهم في غياب الرقابة التي تقود إلى سوء إستغلال السلطة، وحتى إذا ما وجدت القوانين التي تمنع الموظفين من إبتزاز المواطنين، فإن إنتشار الفساد داخل جهاز الخدمة المدنية يحول دون إعتراض الأفراد خوفا من معاداة موظفي الحكومة والتعرض للأذى الشخصي (الشمري و الفتلي، 2011، صفحة 52).

ب. **المحاباة والمحسوبية:** تنطلق من الروابط العائلية والوضع الطبقي، مما قد يؤدي إضطهاد جماعات أخرى بناء على الأصول العرقية والاجتماعية، وقد ينتج عن المحسوبية تراكم ثروات هائلة لدى أفراد ليس نتيجة المنطق الرأسمالي السليم لكنه جاء جراء إستغلال النفوذ، والشغرات القانونية (سلام، 2014، صفحة 14، 15).

ج. **الواسطة:** وهي التدخل لصالح فرد ما أو جماعة، دون الإلتزام بأصول العمل والكفاءة، مثل تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة، أو الإلتزام الحزبي، بالرغم من عدم كفاءته، أو عدم إمتلاكه المؤهلات المطلوبة (الإنتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، 2016، صفحة 25).

3- **المجموعة الثالثة: الإنحرافات المالية:** تشمل المخالفات التي يأتي بها الموظف وتتعلق بالنواحي المالية للمنظمة، وتتمثل فيما يلي:

أ. **مخالفة القواعد والأحكام القانونية:** إن الميل نحو خرق ومخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها بالقانون أو داخل المنظمة يعتبر ذلك نوعاً من الوجهة أو دليل على النفوذ والسلطة، ومن أبرزها شيوعاً هي التهرب الجبائي الذي يضعف ميزانية الدولة، والتهرب الجمركي الذي يحد من تنافسية الشركات، وتهريب الأموال الذي يقلل من ثقة المستثمر الأجنبي والمحلي. وكلها تؤثر سلباً على الدخل القومي والمستهلك والمجتمع.

ب. **إهدار المال العام:** كأن يقوم الموظف بإعفاء بعض الشركات أو المواطنين من الضرائب المستحقة عليهم دون وجه حق، كما قد يستغل ميزانية المؤسسة كسيارات المؤسسة ومعداتها لأغراض شخصية، أو لتغطية مصاريف السفر والإقامة في الخارج، أو لتمويل الحملات الانتخابية، بمعنى إستغلال القدرات المالية للمؤسسة لغير هدف المؤسسة وبرنامجها (الإنتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، 2016، صفحة 22).

4- **المجموعة الرابعة: الإنحرافات الجنائية:** تشمل المخالفات التي يرتكبها الموظف وتنطوي على جرائم جنائية، ومن صورها ما يلي:

أ. **الرشوة:** وهي حصول شخص على منفعة مالية في الغالب لتمرير أعمال بحكم منصبه، والرشوة طبقاً للمفهوم القانوني هي جريمة تتم بين الراشي والمرتشى، الرشوة من الحقائق الثابتة في الأجهزة البيروقراطية (سلام، 2014، صفحة 12، 13)، وللرشوة أنماط أهمها: (محمود عبد المجيد، 2014، صفحة 10، 11)

- التأثير على بيع بعض السلع بفرض إتاوات.
- تقديم وتلقي هدايا غير مشروعة.
- تقديم أموال مقابل نقادي الضرائب الحكومية.
- تقديم أموال لإعتماد مستندات مزورة أو غير مستوفاة.
- تقديم أموال لنقادي تهمة جنائية.
- قبول أموال مقابل دعم منافس غير مؤهل.
- قبول أموال مقابل المصادقة على القروض والتسهيلات البنكية.
- الدفع مقابل الحصول على معلومات كالمعلومات حول أسعار الممارسات الحكومية.

ب. الإحتيال: تستخدم جريمة الإحتيال للحصول على منافع شخصية تدر على مرتكبيها منافع، فالمرتكب لهذه الجريمة يقوم بالإحتيال بعد أن يتأكد من قدرته على التملص من فعلته بالحيلة، وبعد أن يقارن بين مكاسب الفعل وخسارته قبل إرتكابه، ومن صور الإحتيال على القانون التهرب الضريبي، كتهريب السيارات داخل الدولة وأن يغض المسؤولين والموظفون المختصون عن تحصيل الرسوم المستحقة مقابل تقاضي رشاي.

ج. التزوير: وهو أن يستغل الشخص موقعه الوظيفي لتحقيق كسب غير مشروع لنفسه كإخفاء التعليمات النافذة على الأشخاص المعنيين كما يحدث في الدوائر الضريبية، أو تزوير الشهادات المدرسية، أو الجامعية، أو تزوير النقود. وهذا النوع من الفساد يؤثر على مصداقية السندات الرسمية للدولة وتداولها. (سلام، 2014، صفحة 15، 16)

د. الإختلاس: وهو قيام موظف عمومي بإختلاس ممتلكات أو أموال أو أوراق مالية، أو أي أشياء أخرى ذات قيمة عهدت إليه بحكم موقعه عمدا لصالحه، أو لصالح شخص أو كيان آخر، ومن صوره تملك أموال الدولة بدون وجه حق، أو توزيع الأموال على مؤسسات وهمية يقوم هذا الشخص بتشكيلها على الورق للحصول على هذه الأموال (الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، 2016، صفحة 20).

المطلب الثالث: عوامل ظهور وانتشار الفساد

لطالما كان سبب حدوث الفساد محل جدال منذ قرون عديدة بين المفكرين الناشطين في هذا الإطار حول ما إذا كان الفساد يحدث بسبب الأفراد السيئين أو الأنظمة السيئة أو كليهما (Sahler & Enomoto, 2014, p. 23).

الجدول رقم(01): تفسيرات الفساد وعلاجاته

السبب	التفسير	العلاج السلوكي
السلوك الإنساني	شخص سيء (غير الشرفاء، غير مؤهل، غير متعلم)	تجنيد صارم، مؤهلات أفضل، التدريب الأخلاقي.
الأنظمة الهيكلية	أنظمة سيئة (ضعف الرقابة، حرية التصرف، إنعدام المساءلة)	الإصلاح الهيكلي (خطوط للإبلاغ، إتاحة التقارير، الشفافية في نشر المعلومات، مدونات قابلة للتنفيذ)

Source : Anne Sahler & Akim Enomoto, op.cit, p23.

الفرع الأول: النظريات المفسرة لظهور الفساد

تعد النظريات من الأمور المفيدة في فهم وتفسير الفساد، ونظرا لتعدد العوامل المؤدية إلى إنتشار الفساد وإرتباطها معا في علاقة متداخلة، فإن الإتجاهات النظرية المفسرة لهذه الظاهرة تتعدد ومن هذه النظريات ما يلي (عبد العزيز عبد الباسط الدالي، 2018، صفحة 718):

أولاً_النظريات الاقتصادية المفسرة للفساد: تتمثل فيما يلي: (كناي، 2013، الصفحات 22-24)

1-نظرية الموكل/الوكيل: تعتمد هذه النظرية على فكرة طرفين في المعادلة هما المالك أو صاحب الحق الذي يمثل مؤسسة من مؤسسات الدولة، أو مرفقا عموميا، أو شركة، أو مصلحة من مصالح الدولة، والوكيل وهو المسؤول أو الموظف الذي كلفه الموكل بعملية أداء مهام نيابة عنه في إطار قواعد محددة، وبالتالي يصبح الوكيل فاسدا إما بصورة شخصية إذا قام بالعمل قصد تحقيق مصالحه الخاصة على حساب مصالح المالك، أو بصورة رسمية إذا قام عن عمد خلال خدمته لمصالح المالك بخرق أي قاعدة أو قوانين، وهو ما يعني إنتهاء العلاقة التعاقدية بينهما.

2- نظرية البحث عن الربيع: مفادها أن هناك ميلا لدى الأطراف الاقتصادية للبحث عن الأنشطة

الربيعية عوضا عن الأنشطة الإنتاجية، بحيث يحاول الأفراد الحصول على إمتيازات وريوع سواء في إطار رسمي أو غير رسمي، ويمثل الفساد هنا طريقة للهروب من آليات السوق والتأثير على السياسات لتحقيق مصالح الفرد الشخصية، وهنا علاقة بين سلطة الموظف ومستوى الربيع الذي يحصل عليه، فكلما زادت سلطته إرتفع ريعه، وكلما زاد إحتكار الدولة للنشاط إتجهت هذه الأطراف نحو المنافسة غير المشروعة للحصول على معاملات تفضيلية مقابل دفع العمولات والرشاوي.

3- نظرية تكاليف المعاملات: كلما تعرضت أية معاملة لفساد كلما إرتفعت تكاليفها بسبب سرقتها

وعدم توافر الآليات القانونية لتنفيذها وفض نزاعاتها، ومن أكثر مظاهر الفساد شيوعا في هذا المجال هو البحث عن تقليل فاتورة التكاليف إلى الحد الأدنى، وتجنب أية نفقات بإستثناء ما يقدم للعون المكلف بتسهيل المعاملة من عمولة أو رشوة وهذه الحالة يطلق عليها البعض "الفساد بدون سرقة" أما إذا كان الأمر برشوة، أو عمولة مع إعفاء الطرف الآخر من كل رسم أو ضريبة أو تخفيفها إلى حدودها الدنيا فهي حالة فساد مصحوبة بالسرقة وهي الحالة المفضلة لدى المشتريين.

4- نظرية التحديث الوظيفية: يشير هذا الإتجاه إلى أن المجتمعات الصناعية المتقدمة قد مرت بحالة

المجتمع الفاسد وتجاوزته ومن المحتمل أن تحذو دول العالم المتخلف حذوها، إلا أن هذا الإتجاه يهتم بكل ماهو داخلي ومحلي، ويركز على كل ماهو عارض وطاريء، فضلا عن الاهتمام ببعض الإعتبارات الثقافية والإجتماعية التي تسهم في تفسير إنتشار الفساد.

5- نظرية المبادرة: يشير "ميردال"* إلى أن الفساد في المجتمعات الرخوة يسير بشكل مخطط، لأنه

أصبح يلقي إعترافا من غالبية المجتمع، فلا غرابة أن يدخل في دائرة الحسابات والإحتمالات لتحقيق أقصى منفعة متوقعة من العمليات الاقتصادية والسياسية الفاسدة.

6- نظرية التبعية: تشير هذه النظرية إلى أن النظام الرأسمالي يعمل فساد تطور المجتمعات النامية

وتشويهها، وهذا من خلال الخبرة الإستعمارية في تكريس الوضع المتخلف لهذه الدول، بالإضافة إلى المساعدات الخارجية وتنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات، وإستخدام أسلوب المقاطعة الاقتصادية والحرب السياسية، وإستقطاب القوى المحلية ورشوتها تحت بند أرصدة سياسية سرية أو بند العلاقات

* جونال ميردال: (1898-1987) إقتصادي سويدي تركّز جل إهتماماته حول إقتصادات الدول النامية من خلال كتابه: الدراما الآسيوية: بحث في أسباب فقر الشعوب الذي نشره سنة 1986، ولقد إرتكزت نظريته على تأثير الفساد على التطور الاقتصادي من خلال وضعه لمصطلح الدولة الرخوة.

العامة والمصرفيات النثرية بما يضمن عدم ولائها للمصلحة الوطنية، وقيامها بالعمل في الأنشطة الطفيلية الغير منتجة.

ثانياً_النظريات الإجتماعية المفسرة للفساد: تتمثل فيما يلي:

1- النظرية اللامعيارية: إستخدم "دوركايم" * مصطلح اللامعيارية للتعبير عن حالة الصراع بين الرغبة في إشباع الإحتياجات الأساسية للفرد والوسائل المتاحة لإشباعها، وقد إعتبرها سببا للإنحراف الاجتماعي لأنها تجعل الفرد غير قادر على إقامة علاقات سوية مع المجتمع الذي يعيش فيه، الأمر الذي يدفعه لإرتكاب سلوكيات منحرفة لتحقيق متطلباته الشخصية، ويمكن تطبيق هذه النظرية في العلاقة بين التحضر والإنحراف، حيث أن المهاجرين من الريف إلى المدينة غالبا ما يكونون من ذوي التعليم المنخفض والمهن الدنيا، ونظرا لإرتفاع كلفة الحياة في المدينة وزيادة معدلات البطالة فإن هؤلاء الأفراد لا يستطيعون تحقيق أهدافهم بطرق مقبولة إجتماعيا مما يجعل البعض منهم ينخرط في الإنحراف خاصة السرقة منها (بنت عبد الله الحمودي و بنت إبراهيم العايد، 2017، الصفحات 121-123).

2- نظرية الضغوط: يرى "روبرت ميرتون" * أن الإنحراف في المجتمع يحدث نتيجة الضغط الذي يعانيه الفرد جراء الصراع بين قيم المجتمع وسلوكياته الخاصة، حينما تتقاطع الوسائل مع الأهداف فتتعدم الوسائل السليمة لتحقيق إشباع الحاجات لخلل في بيئة البناء الاجتماعي الذي يحدد النجاح، وبذلك يصبح تحقيق الأهداف لبعض فئات المجتمع غير ممكنة، فيتم اللجوء إلى عمليات التكيف كالاتي:

- **الملتزمون:** وهم المستقيمون الذين يقبلون الوسائل المتوفرة في المجتمع لتحقيق أهدافهم.
- **المخترعون:** وهنا يبدأ الإنحراف حينما يحاول الفرد إبتكار وسائل من عنده لتحقيق أهدافه الاجتماعية.
- **الطقوسيون:** يعطي الفرد الأولوية للوسائل على حساب الأهداف فتصبح الوسائل أهدافا في حد ذاتها.

* **إميل دوركايم:** (1858-1917) عالم اجتماع فرنسي الأصل ساهم في نشر عدة مؤلفات مؤثرة ومتنوعة المواضيع، وقد أطلق مصطلح الشذوذ على حالة المجتمع وسلوكيات أفرادها التي تنفرد للمعايير الاجتماعية والأخلاقية من خلال كتابه: "الأشكال الأولية للحياة" في سنة 1912.

* **روبرت ميرتون:** (1910-2003) باحث أمريكي ركز على تطوير طريقة جديدة للبحث، والتي تهدف إلى تحليل سلوك الأفراد وتنظيم مؤسسات الدولة، إنصبت أبحاثه حول الجريمة ودور المهاجرين والعنصرية، وشرح دور البيروقراطية والمهن.

- **الإنسحابيون:** يهرب الفرد من الحياة الاجتماعية من خلال الإدمان أو الإنتحار عندما يعجز عن تحقيق أهدافه بالوسائل المتاحة له، وهو بذلك يتخلى عن الأهداف والوسائل معا.
- **الثائرون:** وهم الذين يحاولون تحقيق رغبات تكون في الغالب إنحرافية من خلال تبني وسائل لا يقبلها المجتمع، وهو بذلك من أخطر الأنماط حيث يندرج ضمنه فئة المجرمين. (بنت عبد الله الحمودي و بنت إبراهيم العايد، 2017، صفحة 124، 125).

3- نظرية التفاح الفاسد: تنسب هذه النظرية سبب الفساد لشخصية الفرد، تبدأ السلسلة السببية لإرتكاب أعمال الفساد من الشخصية السيئة للفرد، فبذلك فإن نظرية التفاح السيئ ترى أن السبب الجذري للفساد يرتبط بالإنسان المعيب الشخصية والمستعد للنشاط غير القانوني، لذلك فإن إيجاد سياسة من شأنها السيطرة على هذا النوع من الفساد هو أمر صعب للغاية لأنه يتعلق بالأخلاق.

4- تضارب نظريات القيم الأخلاقية: تبدأ السلسلة السببية في هذه النظريات كما أوضح **"Guillaume De Greef"*** بقيم ومعايير معينة للمجتمع التي تؤثر على قيم ومعايير الأفراد بشكل مباشر وجعلهم فاسدين، ومثال على هذا هي الحالة التي يقدر فيها المجتمع تقديم الهدايا ويرى أيضًا أنه من الطبيعي تقديم الوظائف والعقود لأفراد العائلة والأقارب والأصدقاء، مثل هذه الحالة تجعل المسؤولين العموميين يستغربون من الإنتقادات التي توجهها الفئات التي تبغض مثل هذه السلوكيات التي تتحول إلى ممارسات فاسدة حيث يتقاضى المسؤولون أو يدفعون رشواي نتيجة علاقاتهم الشخصية التي تربطهم بعائلاتهم وأصدقائهم. (Abotsi, 2014, p. 09)

5- نظرية الإختيار العام: تم طرح النظرية بين عامي 1950 و1960، المؤيدون الرئيسيون لهذه النظرية هم **جيمس بوكنان***، **جوردون تولوك***، و**مانكور أولسون***، تركز نظرية الإختيار العام على اهتمامات الأفراد وتفضيلاتهم التي تمثل نموذجًا لسلوكهم في اتخاذ القرار العقلاني. هذا غالبًا ما يؤدي إلى أهداف محددة مسبقًا لهؤلاء الأفراد من خلال تعظيم أمثل كل فائدة. النظرية مفيدة لفهم الفساد

* **Guillaume De Greef**: (1842-1924) عالم إجتماع بلجيكي أسس رفقة هكتور دينيز صحيفة الحرية، كانت أفكاره مستمدة من أفكار هيربرت سبنسر و كارل ماركس.

* **جيمس بوكنان**: (1919-2013) إقتصادي أمريكي إشتهر بأعماله حول نظرية خيار الجمهور، فتحت أعماله الباب لدراسة مدى تأثير إهتمامات السياسيين والقوى الأخرى غير الإقتصادية على سياسة الدولة الإقتصادية.

* **جوردون تولوك**: (1922-2014) خبير إقتصادي وأكاديمي أمريكي، إشتهر بعمله في نظرية الإختيار العام، وتطبيق التفكير الإقتصادي على القضايا السياسية.

* **مانكور أولسون**: (1932-1998) إقتصادي وسياسي أمريكي من أبرز كتبه: منطق العمل الجماعي: المنافع العامة ونظرية المجموعات، القوة والإزدهار: تجاوز الديكتاتورية الشيوعية والرأسمالية، إقتصاديات الإستبداد وقاعدة الأغلبية: اليد الخفية وإستخدام القوة، الديكتاتورية والديمقراطية والتنمية.

بشكل أفضل. تؤكد النظرية على أن الفرد مسؤول عن أفعاله وتداعياتها، فالمسؤولين الحكوميين الفاسدين يحاولون تحقيق أقصى إستفادة من القطاع الذي ينشطون فيه من خلال الممارسات الخاطئة، وهنا يرى عالم الاجتماع البلجيكي **Graaf** من خلال عمله: "أسباب الفساد: نحو نظرية سياقية للفساد" أن المسؤولين الحكوميين هم أفراد عقلانيون يخططون لذلك تصبح فاسدة عندما تفوق المزايا العيوب. (Olujobi & Olujobi, 2020, pp. 77, 78).

ثالثا_النظريات الإدارية المفسرة للفساد: تتمثل فيما يلي:

1- نظريات الثقافة التنظيمية: تركز هذه النظريات على ثقافة وهيكل المنظمة التي يعمل فيها الوكيل، توضح هذه النظرية أن سبب الفساد يعود من خلال تأثر الفرد بالبيئة التي يحتك بها، هذا النوع من النظريات ينظر إلى الفساد على أنه معدي منذ كل شخص يأتي في اتصال مع ثقافة تنظيمية أو دولة فاسدة تتطوي على مخاطر كبيرة أن يصبح فاسداً (Abotsi, 2014, p. 09).

2- نظرية النوافذ المكسورة: يفترض "جيمس ويلسون" و"جورج كيلينج" وجود علاقة بين النوافذ المكسورة والنظام الاجتماعي، حيث وضحا أنه في حالة كسر نافذة في مبنى دون إصلاحها هناك احتمال كبير أنه سيتم كسر باقية النوافذ قريبا، وهي نفس الحالة إذا لم يتم إزالة المسؤول العام الفاسد فمع الوقت هناك احتمال كبير أن يقلد باقية الموظفين العموميين سلوكه لعدم وجود من يهتم به، كما يشرح الإقتصادي "ألغورد" صلة نظرية النوافذ المكسورة بالفساد فيما يتعلق بدفع رشاوى للمسؤولين الحكوميين. فهو يرى أن هناك علاقة ملحوظة بين رشوة مسؤول حكومي وهي نسبياً جريمة بسيطة وأثر ذلك الفساد على الصالح العام، فدفع الرشاوى للمسؤولين الحكوميين هو من الممارسات الفاسدة والفساد هي إشارة قوية للاضطراب الاجتماعي (Abotsi, 2014, p. 13).

من خلال النظريات السابقة هناك في العموم إتفاق فيما يتعلق بأسباب الفساد، إلا أن السبب الذي ينبع منه يختلف باختلاف الزاوية التي ينظر إليها، فالنظريات الاقتصادية ترى أنه يحدث نتيجة الرغبة في تحقيق أكبر قدر من الأرباح من خلال التخفيض قدر الإمكان من التكاليف، وذلك بإتباع الطريق القصير، والسهل

* **جيمس ويلسون:** (1931-2012) محافظ أمريكي وعالم سياسية وسلطة في الإدارة العامة، شارك في تأليف الكتاب الرائد "الحكومة الأمريكية"، إكتسب إهتماما وطنيا عام 1982 بفضل مقاله المشترك الذي يقدم نظرية النوافذ المكسورة في المحيط الأطلسي.

* **جورج كيلينج:** (1935-2019) عالم الجريمة الأمريكية كان مستشارا لرعاية الأطفال وضابط مراقبة، ثم تفرغ للحياة الأكاديمية حيث ألف العديد من المقالات، كما قام بتطوير نظرية النوافذ المكسورة مع جيمس ويلسون.

دون الاهتمام إذا كان يتنافى مع الأخلاق والقوانين، وتضيف لها النظريات الاجتماعية على أن هذه الرغبة تكون نابعة من النفس البشرية الأنانية الطماعة، المحبة للتملك والسيطرة، دون الأخذ بعين الاعتبار حقوق الآخرين، هذه الأخيرة في ظل عدم حصولها على حقوقها وهدرها من طرف الغير، تدفعها لمثل هذه السلوكيات، وبالتالي تتحول بذلك لفعل عادي يمارس من كافة أفراد المجتمع، وهذه النقطة أثبتتها النظريات الإدارية التي أرجعت السبب لكون الفرد إبن بيئته، فهو جزءاً لا يتجزأ منها، يؤثر ويتأثر بها، فيتحول بذلك الفساد إلى وباء سريع الإنتشار ما بين أفراد المجتمع إذا لم تتخذ الإجراءات الطارئة لمعالجته.

الفرع الثاني: دوافع الفساد

حاول البنك الدولي حصر مجموعة من الأسباب لظهور الفساد أبرزها ما يأتي: (يوسف كافي، 2016، صفحة 63)

- تهميش دور المؤسسات الرقابية، وقد تعاني من الفساد هي نفسها.
- وجود البيروقراطية في مؤسسات الدولة.
- حصول فراغ في السلطة السياسية ناتج عن الصراع من أجل السيطرة على مؤسسات الدولة.
- ضعف مؤسسات المجتمع المدني وتهميش دورها.
- توفر البيئة الاجتماعية والسياسية الملائمة لظهور الفساد.

أما دوافع الفساد فقد تنشأ نتيجة عدة ظروف قد تكون داخلية أو خارجية، والتي تبدو جاليا كآلاتي:

أولاً- الدوافع الداخلية: هناك العديد من الدوافع التي تنشأ في ظل الظروف الداخلية المميزة لكل دولة التي يمكن أن تأخذ ثلاثة أبعاد كالتالي:

1- البعد الاقتصادي: وتشمل الأسباب التالية:

أ. **تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية:** إحتفاظ الدولة بثروة هائلة وكبيرة وإضفاء مشروعية وسلطة حكومية منفردة على مشروعات الأعمال بالدولة، نجد هنا أن هذه النقطة من أهم الأسباب التي تؤدي إلى نشوء أعمال الفساد خاصة على مستوى الفساد الكبير (جمعة عبدو، 2019، صفحة 26)، ويأخذ التدخل الحكومي أشكالاً عدة نذكر منها:

- **قيود الإستيراد:** يهتم المستوردون برشوة المسؤولين الحكوميين من أجل الحصول على الربح، كما توجد حماية الصناعة المحلية الذي يخلق مراكز شبه إحتكارية للصناعات الوطنية البديلة للواردات، ويحاول المنتجون المحليون الحفاظ عليها من خلال إفساد المسؤولين المعنيين بالأمر.
- **الإعانات الحكومية:** تعد مصدرا مهما للبحث عن الربح، وتشير الدراسات إلى إمكانية إنتشار الفساد في ظل التصميم غير الجيد للإعانات الإنتاجية أو الإستهلاكية، ويلاحظ أنه كلما زادا حجم الإعانات كلما زادا مؤشر الفساد.
- **الأسعار الإدارية:** تخلق هذه الأسعار حوافز للأفراد والمجتمعات لرشوة المسؤولين من أجل الحفاظ على تدفق مثل هذه السلع أو الحصول على نصيب غير عادل منها. وينطبق نفس القول على أسعار الصرف المتعددة وأيضا حصص سعر الصرف الأجنبي.
- **كبر حجم قاعدة الموارد الطبيعية في المجتمع:** ذلك أن توفر ثروة طبيعية كبيرة في المجتمع يغري المسؤولين لممارسة أعمال الفساد بصورة أكبر عنه في المجتمعات ذات الموارد المحدودة.
- **ظهور نظم العولمة ونمو التجارة الدولية:** فالأولى أتاحت إحتكاكا متزايدا بين الشعوب مما أدى إلى زيادة وعي الأفراد حول الإنعكاسات السلبية للفساد، أما الثانية فقد دفعت الشركات إلى إستخدام الرشوة كوسيلة للحصول على العقود والمناقصات. (سقي و هيشور، 2018، الصفحات 16-18)
- **وجود خلل في تركيبة عناصر الإنفاق الحكومي بميزانية الدولة:** إن وجود خلل في هذه التركيبة، بحيث يلاحظ عليها عدم المنطقية والتناسق، يجعل المسؤولين والمتصرفين قانونا في هذه الأموال عرضة للتصرف فيها بشكل غير قانوني، لوقوعها تحت سيطرتهم القانونية بالأمر والصرف والتنفيذ، كتخصيص مبالغ كبيرة وغير منطقية للتشغيل والصيانة، يجعل من السهل الإستيلاء على هذه المبالغ، وذلك بتخصيصها لشركات، أو أعمال وهمية، أو بتعدد التكاليف بالأعمال وخاصة المشتريات العمومية محلا لأعمال الفساد (جمعة عبود، 2019، صفحة 29).
- **تدني مستوى الأجور لدى الموظفين الحكوميين:** إنخفاض الأجر الرسمي للموظفين الحكوميين مما يغري ويدفع للفساد والبحث عن موارد مادية أخرى كالرشوة والهدايا.

2- البعد السياسي والقانوني: تتمثل فيما يلي:

أ. ضعف وإنحسار المراقب والمؤسسات العامة التي تخدم المواطنين: إضافة إلى قلة وشح مناصب العمل مما يشجع على التنافس بين العامة للحصول عليها، ويعزز من إستعدادهم لسلك طرق غير مستقيمة للحصول عليها، ويشجع بعض المتكئين من ممارسة الوساطة والمحسوبية والمحاباة، وطلب الرشوة أو تقبلها.

ب. ضعف الإرادة السياسية لدى القادة السياسية لمكافحة الفساد: وذلك بعدم إتخاذ أية إجراءات وقائية أو عقابية جادة بحق عناصر الفساد بسبب إنغامسها نفسها أو بعض أطرافها في الفساد، حيث لاتستقيم أية سياسة بغياب المحاسبة والشفافية (بوسعيد، 2015، صفحة 34). ويمكن تلخيصه بالمعادلة التالية: (جمعة عبدو، 2019، صفحة 20)

$$\text{الفساد} = \text{الإحتكار} + \text{التمييز} - \text{المحاسبة}$$

ج. وجود أنظمة حكم إستبدادية تحتكر الحكم في البلاد ولاتقبل المشاركة: إتباع بعض الدول إيديولوجيات متباينة معاصرة تتعارض أو تتفق بشكل أو بآخر مع التعاليم الدينية، مع غياب الديمقراطية والشورى أدى إلى حرمان الكثير من المواطنين من المشاركة في إبداء الآراء ومن ثم المساهمة في رسم السياسات العامة.

د. كثرة الأنظمة واللوائح الرقابية والتشريعية والتغيير المستمر لها: إن زيادة القيود على تصرفات العاملين قد تؤدي إلى تعطيل العمل وظهور البيروقراطية وتضخم العمل المكتبي بالإضافة إلى زيادة تسلط العاملين على أفراد الجمهور وهذه هي بداية الرشوة، كذلك التغيير المستمر في اللوائح المنظمة للعاملين قد تؤدي إلى خلق ثغرات ينفذ منها سيء السلوك لتحقيق أهدافهم عن طريق بعض الأساليب المرضية غير السوية. (فهيم محمود، 1994، الصفحات 50-52)

3- البعد الاجتماعي والثقافي: وتضم ما يلي:

أ. نمط العلاقات والأعراف والوعي بين أفراد المجتمع: عندما تقوى الروابط الاجتماعية بين أفراد الطائفة الواحدة في المجتمع، يميل المسؤولين الحكوميين لتفضيل ومجاملة لأقاربهم وأصدقائهم، فتعطى لهم الوظائف الهامة في الدولة دون وجه حق.

ب. **ضعف مستوى المعيشة:** سوء الأحوال الاجتماعية نتيجة عجز الدولة عن إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين يعد سببا رئيسيا وراء السلوك المرضي الذي يسود بعض العاملين في معظم البلدان النامية.

ج. **ضعف الوازع الديني:** الناتج عن قلة الوعي والتثقيف الديني الذي قد ينشأ عنه جماعات دينية متكونة لديهم عقيدة إستباحة أية وسيلة ضد من يخالفهم المعتقد، فنجدهم يرتكبون أعمال فساد مع إضفاء الشرعية عليها بحجج دينية لتمويل نشاطاتهم مثل الإتجار في المخدرات وغسيل الأموال وغيرها.

د. **غياب حرية الإعلام:** عدم السماح للإعلاميين والمواطنين الوصول إلى المعلومات والسجلات العامة، مما يحول دون ممارستهم لدورهم الرقابي على أعمال الوزارات والمؤسسات العامة.

ثانياً_ الدوافع الخارجية: يذهب البعض للقول بأن هناك عوامل تسهم في إنتشار الفساد تأتي عبر الحدود تشمل العوامل التي تتصل بالأوضاع العالمية المعاصرة التي يتفاعل معها المجتمع، أو بوضع بعض حكومات المجتمعات المتقدمة، وعلاقتها بالمجتمعات الفقيرة، أو تتصل بالشركات العالمية التي تسعى إلى الربح والإستثمار، وفيما يلي نستعرض هذه العوامل:

- شركات الإستثمار الأجنبية وعصابات التجارة الدولية ومافيا المخدرات وغسل الأموال.
- ترويج ثقافة التخلف وعدم القدرة على الإعتماد على النفس في أوساط العالم النامي وترسيخ فكرة التبعية.
- الحروب والكوارث الطبيعية.
- الصراع بين الدول الغنية على مصادر الطاقة، خاصة البترول.
- تجارة الأسلحة وسباق التسلح بين الدول والتهديدات الخارجية.
- الهجرة غير الشرعية، والعمالة الأجنبية غير المؤهلة.
- المساعدات الخارجية والتي تقدم للدول الفقيرة أو المنكوبة. (أحمد المصراي، 2011، صفحة 62، 63)
- تحرير التجارة وحرية إنتقال الأشخاص والأموال والسلع عبر الحدود.
- إشكالية التخمّة في التشريعات القانونية للمتغيرات السريعة الحاصلة في العالم، وعدم قدرة القوانين الداخلية على مواكبتها. (قطوش و جنوحات ، 2018، صفحة 95)

- تطور وسائل تكنولوجيا الإعلام وماتقدمه للفاستين من مجالات سهلة وسريعة تساعد في ارتكاب الجرائم ذات الصلة بالمعلوماتية كتخريب المعلومات وإساءة إستخدامها وتزوير البيانات والعلامات التجارية (حسين شبيلي، 2007، الصفحات 53-55).

المبحث الثاني: قياس الفساد ملامحه الدولية وتداعياته

أضحى الفساد الميزة الأبرز للمجتمعات المعاصرة مما عمق مشاكل الدول المتقدمة والنامية خاصة التي جعلها تحيد عن مسار التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى تأثيراته السلبية على كافة جوانب الحياة الأخرى، وأمام هذه الوضعية قامت العديد من الدراسات بوضع جملة من المؤشرات القادرة على قياسه وتقدير حجمه وتحديد منافذ بواعثه.

المطلب الأول: قياس الفساد

هناك عدد من المؤسسات على مستوى العالم تهتم بقياس ظاهرة الفساد من خلال تطوير مؤشرات كمية تستند في معظمها على إستقصاء آراء الخبراء إنطلاقاً من واقع ممارستهم العملية، حول مدى نقشي ظاهرة الفساد في مختلف الدول.

الفرع الأول: طرق قياس الفساد

من الصعب تقدير حجم الدخل غير المشروعة بشكل دقيق نظراً إلى غياب الإحصائيات المضبوطة والطرق الملائمة التي من شأنها إعطاء قيم أكثر واقعية لحجم الفساد، وتشير الدراسات إلى أن هناك العديد من الطرق لتقدير قياس الفساد وأبرزها: (عيادة نزال عليمات، 2015، صفحة 87، 88)

1- طريقة البيانات الإقتصادية الكلية: تعتمد على تقدير حجم ظاهرة الاقتصاد الخفي كنسبة من

الناتج المحلي الإجمالي الرسمي، وإن الاقتصاد الخفي يشتمل على أنشطة عديدة منها ما هو شرعي ومنها غير ذلك، وأن الدخل غير المشروعة نسبة محددة من حجم الاقتصاد الخفي.

2- طريقة البيانات المجمعّة بواسطة الضرائب: تعتمد على البيانات المجمعّة بواسطة مؤسسات

الضرائب ووحدات القوانين عن الجرائم مثل جرائم الأموال العامة والرشاوى والمخدرات... إلخ، حيث يتم تجميع البيانات عن الجرائم المسجلة، إلا أنه الجدير بالذكر أن الجرائم المسجلة ليست سوى جزء من إجمالي الجرائم الفعلية.

3-دراسات وبحوث المنظمات الدولية: هناك عدد من المؤسسات على مستوى العالم تهتم بقياس ظاهرة الفساد من خلال تطوير مؤشرات كمية، تشمل نوعين من الدراسات: الأولى تحكمها المنظمات الدولية بناء على طلب الدول الأعضاء لتدعيم جهود تلك الدول في مكافحة الفساد، والثانية دراسات تجربها هذه المنظمات بشكل منفرد دون طلب تلك الدول.

الفرع الثاني: أهم مؤشرات قياس الفساد

تتعدد المؤشرات الدولية المعمول بها في تفسير ظاهرة الفساد، منها مؤشر دافعي الرشوة، مؤشر مدركات الفساد، ومؤشرات الحوكمة ومؤشر المخاطر القطرية، وهي مؤشرات متفق عليها من قبل العديد من المخابر والمنظمات، وسيتم تداول كل مؤشر على حدى كالآتي:

أولاً_مؤشر دافعي الرشوة: مؤشر غير سنوي ظهر لأول مرة سنة 1999، وهو تصنيف لأبرز الدول المصدرة بناء على احتمال خضوع شركاتها في الخارج لعملية إرتشاء، بالتركيز على الأعمال التجارية للشركات الأجنبية في بلادها، وما ينجم عنه من فساد في دول المورد، وبالتالي فإن المؤشر يقوم بتصنيف الدول وليست الشركات، وتعتمد منهجية مؤشر دافعي الرشوة على أسئلة الإستبيان على المسؤولين التنفيذيين للشركات حول مدى إنخراط الشركات التي يمتلكون فيها علاقات تجارية من إحدى البلدان المعنية بالرشوة وقد تتغير هذه الأسئلة من سنة لأخرى، للحصول على أجوبة أكثر مصداقية، ويتم ترجمة البيانات على مقياس يتدرج من (0-10)، حيث تمثل الدرجة (10) الرأي القائل بأن الشركة من ذلك البلد لم تمارس الرشوة، بينما تمثل الدرجة (0) الرأي القائل بأن الشركة من ذلك البلد مارست الرشوة بشكل مستمر. ويتم تعيين الدول التي تخضع إلى تصنيف مؤشر الرشوة بناء على مدى الإنفتاح التجاري، وإذا ما كانت الدولة مصنفة في آخر إصدار للمؤشر، بالإضافة إلى الأهمية التجارية داخل المنطقة وعضويتها ضمن مجموعة العشرين (مداحي، 2019، صفحة 715).

ثانياً_المؤشرات الفرعية للفساد في الدليل الدولي للمخاطر القطرية: بدأ إصدار هذا المؤشر في عام 1980 بواسطة محرري نشرة التقارير الدولية، ويشتمل مؤشر دليل المخاطر القطرية على 22 متغيراً موزعة على ثلاث مجموعات فرعية للمخاطر السياسية (12 متغيراً و100 نقطة مخاطر)، والمخاطر التمويلية والمخاطر الاقتصادية (5 متغيرات و50 نقطة مخاطر)، ويندرج المؤشر الفرعي للدليل الدولي للمخاطر القطرية الذي يعني بالفساد ضمن المجموعة الفرعية للمخاطر السياسية ويحظى بستة نقاط

مخاطر، ويقيس درجة الفساد في أوساط صناع القرار، كما تعكسها العمولات والرشاوى التي ينبغي تقديمها لصانع القرار ليقوم بواجباته الرسمية. وتتراوح قيم المؤشر من الصفر (0) لتعكس حالة نقشي واسع للفساد، مما يعني مخاطر مرتفعة للإستثمار، إلى ستة (06) لتعكس حالة إنعدام الفساد مما يعني مخاطر متدنية للإستثمار. يوجد أدناه جدول لمؤشر المخاطر السياسية (PRI) مع البلدان المصنفة من منخفضة إلى عالية المخاطر للفترة 2017-2020 (Prs group, 2021).

الجدول رقم (02): الدول الأعلى والأدنى مخاطرة عالميا وفق مؤشر المخاطر السياسية (PRI) خلال الفترة 2017-2020 (المقياس: 0 الأعلى مخاطرة-100 الأقل مخاطرة)

السنوات	2017	2018	2019	2020
المتوسطات العالمية	72	72	71	70
الدول منخفضة المخاطرة				
سنغافورة	91	92	92	90
النرويج	88	88	88	89
كندا	92	91	91	89
النمسا	87	87	87	88
جمهورية التشيك	88	89	89	88
الدول مرتفعة المخاطرة				
فنزويلا	39	39	39	37
زيمبابوي	42	43	42	38
العراق	47	48	48	45
سوريا	46	45	45	45
إيران	57	50	49	46

Source : prsgroup, Political Risk Index (September 2021), site web : www.prsgroup.com , date : 21/07/2022, time : 15 :00.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الوضع العام للعالم أمن وتقل فيه المخاطرة خلال الفترة 2017-2020 حيث يتجاوز المستوى العالمي للمخاطرة النصف وهذا راجع للإصلاحات المستمرة المعتمدة من طرف الدول والمنظمات الدولية، إلا أن هذا الأخير شهد تناقضا خلال فترة الدراسة حيث فقد درجتين ليستقر عند 70 درجة عام 2020، ونفس الحال بالنسبة للدول التي تحتل المراتب الأولى والدنيا نظرا لحالة الترقب التي عاشتها دول العالم حول الوضعية الوبائية المستجدة لسنة 2020، بالرغم من هذا إستمر تريع سنغافورة على الترتيب العام بمتوسط 91.25 درجة وهي الدولة الوحيدة من شرق آسيا ضمن المراتب الخمسة الأولى، تليها دولة وحيدة من أمريكا الشمالية وهي كندا بمتوسط 90.75 درجة، والنصيب الأكبر كان للدول الأوروبية ممثلة بالنرويج والنمسا وجمهورية التشيك بمتوسط 88.25، 87.25، 88.5 درجة على الترتيب

في حين إستقرت الدول غير المستقرة أمنيا كفنزويلا وزيمبابوي وإيران إضافة إلى دولتين عربيتين هما العراق وسوريا في ذيل الترتيب بمتوسط قدره 38.5، 41.25، 50.5، 45.4، 45.25 درجة على الترتيب.

ثالثا_مؤشر مدركات الفساد (CPI) Corruption Preception Index: يتم إعداده من طرف منظمة الشفافية الدولية يضم أسئلة متعددة تسمح بالتعرف على رأي الجمهور لمستوى الفساد في دولتهم، ويتم تحديث الإستقصاء سنويا، من خلال تعديل أسئلة الإستقصاء بالحذف أو الزيادة، وتقوم مؤسسة غلوب التابعة للمنظمة بإستطلاع الرأي في البلدان التي لا تغطيها إما عن طريق المقابلات وجها لوجه أو بواسطة الهاتف أو عن طريق الأنترنت، ثم يتم ترجمة البيانات إلى مقياس موحد ضمن حدود درجات مؤشر مدركات الفساد، والتي تتحصر ما بين 0 و100، حيث تمثل 0 أعلى مستوى للفساد المدرك، في حين تعني درجة 100 أدنى مستوى للفساد المدرك (مداحي، 2019، صفحة 718، 719).

يظهر مؤشر مدركات الفساد لسنة 2020 أن الفساد أكثر إنتشارا في البلدان الأقل تجهيزا للتعامل مع جائحة كوفيد-19 والأزمات العالمية الأخرى، فمنذ العام 2012 حسنت 26 دولة درجاتها بشكل كبير بما في ذلك الإكوادور (39)، واليونان (50)، وغويانا (41)، وميانمار (28)، وكوريا الجنوبية (61). لكن 22 دولة تراجعت درجاتها بشكل ملحوظ، بما في ذلك البوسنة والهرسك (35)، وغواتيمالا (25)، ولبنان (25)، وملاوي (30)، ومالطا (53)، وبولندا (56). أما ما يقارب من نصف البلدان راكدة على المؤشر منذ عقد من الزمن، مما يشير إلى تعثر جهود حكوماتها في معالجة الأسباب الجذرية للفساد (منظمة الشفافية الدولية، 2020). أما فيما يتعلق بالدول الأقل والأكثر فسادا عبر السنوات الأخيرة فيوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (03): الدول الأقل والأكثر فسادا عالميا خلال الفترة 2017-2020

(المقياس: 0 الأكثر فسادا-100 الأقل فسادا)

مؤشر مدركات الفساد 2020			مؤشر مدركات الفساد 2019			مؤشر مدركات الفساد 2018			مؤشر مدركات الفساد 2017		
الدول الأقل فسادا			الدول الأقل فسادا			الدول الأقل فسادا			الدول الأقل فسادا		
الرتبة	البلد	القيمة	الرتبة	البلد	القيمة	الرتبة	البلد	القيمة	الرتبة	البلد	القيمة
01	الدانمارك	88	01	الدانمارك	87	01	الدانمارك	88	01	نيوزيلندا	89
02	نيوزيلندا	88	01	نيوزيلندا	87	02	نيوزيلندا	87	02	الدانمارك	88
03	سويسرا	85	03	فنلندا	86	03	سويسرا	85	03	فنلندا	85
03	فنلندا	85	04	سويسرا	85	03	فنلندا	85	03	النرويج	85
03	سنغافورة	85	04	سنغافورة	85	03	سنغافورة	85	03	سويسرا	85
الدول الأكثر فسادا			الدول الأكثر فسادا			الدول الأكثر فسادا			الدول الأكثر فسادا		
الرتبة	البلد	القيمة	الرتبة	البلد	القيمة	الرتبة	البلد	القيمة	الرتبة	البلد	القيمة
175	اليمن	16	173	فنزويلا	16	176	كوريا الشمالية	14	176	اليمن	16
177	أفغانستان	15	177	اليمن	15	176	اليمن	14	176	أفغانستان	15
178	سوريا	14	178	سوريا	13	178	جنوب السودان	13	178	سوريا	14
179	جنوب السودان	12	179	جنوب السودان	12	178	سوريا	13	178	جنوب السودان	12
180	الصومال	09	180	الصومال	09	180	الصومال	10	180	الصومال	09

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على: مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية لعدة سنوات.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن جهود مكافحة الفساد التي باشرت عدة دول في أوروبا وآسيا بالتحديد في السنوات الماضية إنعكست إيجاباً على أدائها في السنوات الأخيرة مما جعل الدانمارك تتربع على ترتيب مؤشر مدركات الفساد بمتوسط 88 درجة بالرغم من تزامم نيوزيلندا معها على هذه المرتبة خلال سنتي (2017، 2020)، وفي المقابل تعرف دول فقيرة جداً وبالتحديد دول عربية وإفريقية نتيجة الصراعات الداخلية درجات منخفضة تضعها في ذيل الترتيب حيث نجد الصومال تحافظ على هذه المرتبة لسنوات عديدة تقاسمتها معها جنوب السودان سنة 2020.

رابعاً_ مؤشرات الحوكمة: لقد أدى تعدد الوكالات الدولية والوطنية التي حاولت بناء مؤشرات حول نوعية الحوكمة لتكون كقاعدة لإتخاذ قرارات منح المساعدات وتوطين الإستثمار وإبرام الإتفاقيات، إلى تنوع المؤشرات التي تجاوز عددها مئتي مؤشرا، إلى أن تمكن البنك الدولي بفضل جهود الإقتصادي كوفمان وزملائه من حصرها في المؤشر المركب للحوكمة العالمية Global Governance Indicators يرمز لها إختصارا بـ WGI، والذي يضم ست مؤشرات فرعية كل مؤشر منها يقيس بعد من أبعاد الحوكمة الجيدة (شقيب و عدلي ، 2016، صفحة 284). ويأخذ هذا المؤشر المتوسط الحسابي للمؤشرات الستة للحوكمة، وقيمه تتراوح ما بين 2.5- و 2.5+ ومن الواضح كلما كانت القيمة أعلى كلما دلت على جودة الحكم (قطوش و جنوحات ، 2018، صفحة 92). والجدول أدناه يبين أهم المؤشرات المستعملة من طرف البنك الدولي في قياس الحوكمة:

الجدول رقم (04): المؤشرات الفرعية للحوكمة

المفهوم	إسم المؤشر
يقيس مدى الثقة والتقييد بالقواعد القانونية	مؤشر حكم القانون
يقيس الفساد بين المسؤولين الحكوميين والفساد كعقبة في تطوير الاقتصاد وجذب الإستثمارات	مؤشر ضبط الفساد
يقيس الجوانب المرتبطة بالحريات السياسية، والإنتخابات الحرة والنزاهة وحرية الصحافة والحريات المدنية والحقوق السياسية والتغيير الحكومي وشفافية القوانين والسياسيات.	مؤشر حق التعبير والمساءلة
يقيس هذا المؤشر الإدراك الحسي للمفاهيم التالية: نوعية الجهاز البيروقراطي، تكاليف المعاملات، نوعية الرعاية الصحية العامة ودرجة إستقرار الحكومة.	مؤشر فعالية الحكومة
يقيس هذا المؤشر الإدراك الحسي للمفاهيم التالية: حدوث سياسات غير ودية حيال السوق كالتحكم في الأسعار، الرقابة غير الواقعية على البنوك، الضبط المفرط في مجال التجارة وتأسيس المشاريع.	مؤشر نوعية التنظيم والضبط
يقيس الإدراك الحسي لإحتمال ظهور حالة عدم الاستقرار أو حدوثها، توترات، نزاعات، إنقلاب عسكري، تهديد إرهابي.	مؤشر الاستقرار السياسي

المصدر: عزوز محمد، مرجع سبق ذكره، ص 207.

ويمكن تتبع مدى تطبيق الحكم الراشد حول العالم من خلال الأقاليم الجغرافية وفق أدائها ضمن المؤشرات الفرعية للحوكمة كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (05): أداء الأقاليم الجغرافية ضمن المؤشرات الفرعية للحوكمة

خلال الفترة 2017-2020 (المقياس: -0.25، +0.25)

المؤشر	السنوات	العالم	أوروبا	آسيا	إفريقيا	أمريكا الشمالية	أمريكا الجنوبية
حكم القانون RL	2017	-0.03	0.83	-0.19	-0.69	0.14	-0.42
	2018	-0.04	0.82	-0.18	-0.69	0.09	-0.4
	2019	-0.04	0.83	-0.18	-0.7	0.08	-0.41
	2020	-0.03	0.82	-0.16	-0.7	0.08	-0.4
ضبط الفساد CC	2017	-0.04	0.75	-0.25	-0.65	0.2	-0.27
	2018	-0.04	0.75	-0.24	-0.65	0.17	-0.24
	2019	-0.04	0.75	-0.22	-0.65	0.15	-0.24
	2020	-0.03	0.76	-0.23	-0.63	0.14	-0.24
حق التعبير والمساءلة VA	2017	-0.02	0.81	-0.72	-0.58	0.52	0.23
	2018	-0.04	0.77	-0.71	-0.61	0.44	0.21
	2019	-0.04	0.77	-0.73	-0.6	0.48	0.23
	2020	-0.04	0.78	-0.73	-0.6	0.48	0.22
فعالية الحكومة GE	2017	-0.02	0.89	-0.01	-0.79	0.12	-0.23
	2018	-0.02	0.89	-0.03	-0.78	0.08	-0.23
	2019	-0.02	0.88	-0.01	-0.78	0.08	-0.23
	2020	-0.03	0.83	0	-0.76	0.07	-0.28
نوعية التنظيم والضبط	2017	-0.01	0.93	-0.08	-0.74	0.25	-0.25
	2018	-0.01	0.94	-0.09	-0.75	0.22	-0.28
	2019	-0.02	0.96	-0.09	-0.76	0.18	-0.3
	2020	-0.02	0.91	-0.07	-0.76	0.2	-0.33
الاستقرار السياسي PS	2017	-0.05	0.53	-0.37	-0.65	0.41	-0.12
	2018	-0.06	0.53	-0.39	-0.64	0.35	-0.16
	2019	-0.07	0.58	-0.4	-0.65	0.32	-0.29
	2020	-0.07	0.53	-0.4	-0.68	0.2	-0.19

Source : The Global Economy, web site : www.theglobaleconomy.com, date : 02/06/2022, time : 14 : 37.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن العالم يفتقر للتطبيق الفعلي للحوكمة حيث تظهر كل المؤشرات الفرعية الموضوعية من طرف البنك الدولي بقيم سلبية طول الفترة 2017-2020 وهذا يعود بدوره للأداء الضعيف الذي تشهده كل من قارات آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية الذي حال دون تطبيق مبادئ الحوكمة بإستثناء أوروبا وأمريكا الشمالية التي لا تزال تسير على الطريق الصحيح نحو المزيد من تفعيل الحوكمة الرشيدة.

بالرغم من تعدد المؤشرات التي يمكن الإستدلال عليها فيما يتعلق بتحديد مستوى الفساد في دول العالم إلا أنها تبقى غير دقيقة وذاتية تستند إلى تصورات وآراء الخبراء، أو تتم في نطاق محدود من خلال القيام بإستطلاعات الرأي لعينة صغيرة من المواطنين العاديين في مختلف دول العالم بغض النظر عن توجهاتهم ومستواها الاجتماعي والتعليمي والثقافي، إلى جانب ذلك لا يمكنها الأخذ بجميع جوانب الفساد وهذا راجع للسرية التي تتم فيها ممارسات الفساد.

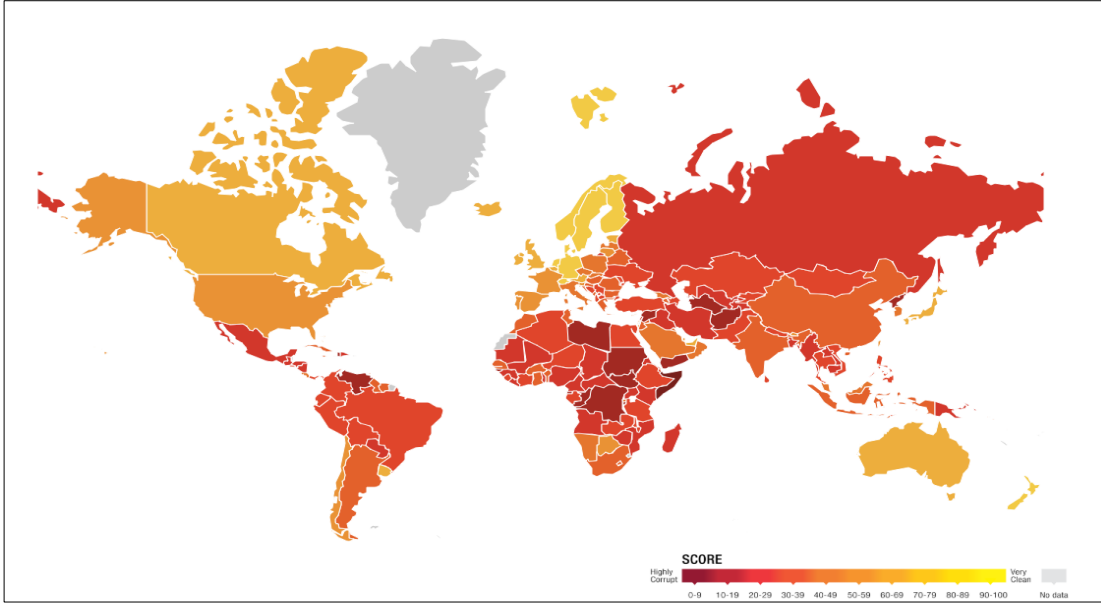
المطلب الثاني: واقع الفساد على المستوى العالمي

يوجد الفساد في كل أنحاء دول العالم، بغض النظر عن درجة تقدمها، إلا أنها تختلف من حيث درجتها وفق المؤشرات الدولية، ومجالات إنتشارها ما بين الدول المتقدمة والنامية، حيث تكون أكثر حدة في هذه الأخيرة التي تعاني في الغالب من أوضاع هشة وصراعات نتيجة ضعف مؤسساتها، كما يغطي الفساد العالمي طائفة واسعة من سلوكيات الفساد العابرة للحدود من رشوة، وتهرب ضريبي، وغسيل الأموال.

الفرع الأول: الإنتشار الجغرافي للفساد ومجالاته

تشير منظمة الشفافية الدولية إلى أن أكثر من ثلثي دول العالم تقع دون الـ 50 درجة أي بمعدل 43 درجة فقط وبالتشابه مع السنوات السابقة، تشير البيانات إلى أنه بالرغم من بعض التقدم، إلا أنه ما تزال غالبية الدول تتقاعس في المعالجة الفاعلة للفساد في القطاع العام (منظمة الشفافية الدولية، 2019، صفحة 07). وهذا ما يمكن تتبعه من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): إنتشار الفساد في العالم



المصدر: تقرير منظمة الشفافية العالمية حول مؤشر مدركات الفساد لعام 2020، ص3.

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن معظم دول العالم تعاني من الفساد، إلا أن غالبية هذه الدول تنتمي إلى قارة إفريقيا مما يجعلها تحتل الصدارة من حيث إنتشار الفساد تليها أمريكا الوسطى والجنوبية ثم قارة آسيا، في حين تظهر كل من أوروبا وأمريكا الشمالية الأقل فسادا. ويمكن توضيح ذلك بتناول كل إقليم على حدى كما يلي:

أ. **الأمريكتان:** إستقر فيها مؤشر مدركات الفساد عند الدرجة 43 للعام الخامس على التوالي، فوفق تقرير الشفافية الدولية لسنة 2020 تعد كندا (77) والأوروغواي (71) والولايات المتحدة (67) الأكثر نزاهة في المنطقة، في حين أن نيكاراغوا (22) وهايتي (18) وفنزويلا (15) تعاني من إنتشار الفساد بها (Transparency International, 2020, p. 12).

ب. **آسيا والمحيط الهادي:** إستقر مؤشر مدركات الفساد بها عند 45 درجة للسنة الثانية على التوالي بعد أن بلغ في العديد من السنوات المتتالية 44 درجة، بالرغم من وجود دول تمتاز بأداء مرتفع كنيوزيلندا (88 درجة) وسنغافورة (85) وأستراليا (77) وهي ضمن قائمة الدول 11 الأكثر نزاهة في العالم، إلا أن أصحاب الأداء المنخفض مثل كوريا الشمالية (18) وأفغانستان (19) وكمبوديا (12) إستمروا في تسليط الضوء على فساد المنطقة (Transparency International, 2020, p. 14)

ج. **أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى:** تحتل المرتبة الثانية فيما يتعلق بانتشار الفساد حيث بعد سنوات متتالية من الركود تمكنت من تحسي مؤشر مدركات الفساد بدرجة واحدة عام 2020 بواقع 36 درجة، بالرغم من ذلك يوجد بها دول تصل درجاتها فوق المتوسط العالمي وهي جورجيا (56) وأرمينيا (49) وبيلاروسيا (47)، في حين تتواجد دول كأذربيجان () وطجيكستان (25) وتركمنستان (19) ضمن قائمة الدول الأكثر فسادا في العالم، (Transparency International, 2020, p. 16).

د. **الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:** لا يزال مؤشر مدركات الفساد مستقرا عند الدرجة 39 وفقا لتقرير الشفافية الدولية لسنة 2020، تعتبر الإمارات العربية المتحدة (77) وقطر (62) من الدول الأقل فسادا في المنطقة، في حين تعرف دول ليبيا (18) واليمن (15) وسوريا (13) مستويات حادة من الفساد (Transparency International, 2020, p. 18).

هـ. **إفريقيا جنوب الصحراء:** يعتبر الإقليم صاحب أقل درجة في مؤشر مدركات الفساد فهي لا تزال مستقرة عند 32 درجة وفق تقرير الشفافية الدولية لسنة 2020، بالرغم من ذلك توجد بها بعض الدول التي تتمتع بالنزاهة نسبيا مثل السيشل (66) وبتسوانا (60) والرأس الأخضر (58)، في حين تتواجد أغلبية دولها ضمن قائمة الدولة الأكثر فسادا في العالم تتأتي في أسفل الترتيب دول السودان (16) وجنوب السودان (12) والصومال (12) (Transparency International, 2020, p. 20).

و. **أوروبا الغربية والإتحاد الأوروبي:** تسجل المنطقة 66 درجة لسنوات متتالية تعد الأفضل أداءا من باقية المناطق في العالم، كانت أفضل 20 دولة في مؤشر مدركات الفساد لعام 2020، كانت ضمن المراتب 03 الأولى كل من الدانمارك (88) وفنلندا (85) والسويد (85)، حتى الدول التي تحتل المراتب الأدنى في المنطقة لا يزال أداءها أعلى من المتوسط العالمي بدرجة واحدة وتضم المجر (44) ورومانيا (44) وبلغاريا (44) (Transparency International, 2020, p. 22).

وفيما يتعلق بالمجالات التي ينتشر فيها الفساد فقد كشف تقرير بارومتر الفساد العالمي الصادر عن منظمة الشفافية الدولية سنة 2017، الذي إستند على مقابلات مع 162163 شخصا بالغا تنتمي إلى 119 دولة حول العالم، وذلك خلال الفترة مارس 2014 حتى جانفي 2017، تباينت نتائجها على مستوى الأقاليم فيما يتعلق بالمؤسسات الأكثر فسادا ففي آسيا والمحيط الهادئ (39%) وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (47%) أعتبرت الشرطة الأكثر فسادا، أما في أوروبا وآسيا الوسطى (31%) أعتبر الممثلون المنتخبون

الأكثر فساداً، وفي الأمريكتين كان أداء الشرطة والممثلين المنتخبين الأسوأ (46%)، أما في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كان يعتقد أن الممثلين المنتخبين ومسؤولي الضرائب والمسؤولين الحكوميين فاسدون للغاية من قبل 45% من السكان، وهي نسبة أعلى من أي مؤسسة أخرى. وهذه النتائج لا يمكن تعميمها لكونها تعكس فقط آراء الأشخاص الذين شملهم التقرير (Transparency International is a global, 2017, p. 03)، كما أشارت منظمة الشفافية الدولية في دراسة أخرى لها تعود لسنة 2001، إلى كون المجالات الحكومية أكثر عرضة للفساد في الدول النامية، والمتمثلة أساساً فيما يلي:

- المشتريات الحكومية.
- تقسيم وبيع الأراضي والعقارات.
- نظم الجباية الضريبية والجمركية.
- التعيينات الحكومية.
- إدارة الحكم المحلي بالمحافظات. (عبد الخالق ، 2011، صفحة 29)

الفرع الثاني: أبرز صور الفساد العالمي

كشف الأمين العام للأمم المتحدة في اليوم العالمي لمكافحة الفساد، المصادف لـ 09 ديسمبر 2018، أن التكاليف السنوية للفساد الدولي بلغت 3.6 تريليون دولار في شكل رشاي وإختلاسات، وغسيل الأموال والتهرب الضريبي (big think, 2018).

أولاً_الرشوة الدولية:

يظهر تقرير منظمة الشفافية الدولية بعنوان تصدير الفساد لسنة 2020، أنه ما بين عامي 2016 و2019 فيما يتعلق بدفع وتلقي الرشاي قد فتحت البلدان ما لا يقل عن 421 تحقيقاً و93 قضية، وأنهت 244 قضية بعقوبات، بما في ذلك 125 قضية رئيسية انتهت بعقوبات كبيرة (Transparency International is a global, 2020, p. 14) وتوضح المؤشرات أدناه انتشار أنواع مختلفة من الرشوة في 144 دولة، وتستند النتائج إلى دراسات استقصائية قام بها البنك الدولي لأكثر من 161,000 شركة خلال الفترة 2010-2020 : (The World Bank, s.d.)

الجدول رقم (06): أنواع الرشوة المنتشرة وفق أقاليم العالم خلال الفترة 2010-2020 (الوحدة: %)

النسبة المئوية للشركات التي يتوقع أن تقدم هدايا لتأمين عقد حكومي	النسبة المئوية للشركات التي تقدم هدايا في إجتماعات مع مسؤولي الضرائب	عمق الرشوة (% من المعاملات العامة حيث تم طلب هدية أو دفع غير رسمي)	حدوث الرشوة (النسبة المئوية للشركات التي تواجه طلب دفع رشوة واحد على الأقل)	أنواع الرشوة	الأقاليم الجغرافية
12.3	21.4	12.1	15.3		العالم
20.7	31.2	21.1	25.8		شرق آسيا والمحيط الهادي
06	7.9	5.8	7.5		أوروبا وآسيا الوسطى
8.5	14.3	6.2	8.6		أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي
10.5	22.1	12.5	14.4		الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
27.6	48.1	23	27.2		جنوب آسيا
16.9	33.4	17	22.3		إفريقيا جنوب الصحراء

Source : The World Bank, op.cit.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن حدوث الرشوة في مختلف أقاليم العالم أمر لا بد منه حيث تصل نسبة حدوثها على المستوى العالمي إلى حدود 15.3%، كما تستنزف نسب معتبرة من قيمة المعاملات العامة تصل عالميا إلى 12.1%، وتكون في معاملات الشركات إما لغرض تأمين عقد حكومي وهي تحوز على أعلى نسبة 21.4%، تليها الحصول على رخصة التشغيل بـ 12.3%، وأخيرا مع مسؤولي الضرائب بـ 11.8%، أما على المستوى الإقليمي فمنطقة جنوب آسيا التي تعرف إنتعاشا إقتصاديا، يرافقه إنتشار الفساد في دول المنطقة تكون أكثر عرضة للرشوة بنسبة 27.2%، حيث تستنزف نسب معتبرة من قيمة معاملاتها العامة تصل إلى 23%، تركز بشكل كبير على تأمين العقود الحكومية بـ 48%، ثم تليها شرق آسيا والمحيط الهادي، ثم إفريقيا وجنوب الصحراء بنسب متقاربة، ثم تتناقص تدريجيا في باقي الأقاليم لتصل أخيرا في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى التي يقل فيها الفساد نسبيا إلى 7.5%، تحوز ما نسبته 5.8% من حجم المعاملات العامة خاصة لتأمين العقود الحكومية.

ثانياً_التهرب الضريبي الدولي:

تخسر الحكومات في جميع أنحاء العالم 427 مليار دولار كل عام بسبب التهرب الضريبي وفقاً لتقرير جديد شامل يبحث على إصلاح شامل للنظام الضريبي "المعطل" الصادر سنة 2020، ووفق التقرير تنفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالصدارة كأكبر خاسر من حيث القيمة المطلقة، حيث تفقد سنوياً حوالي 90 مليار دولار من عائدات الضرائب (Whalen, 2020)، أما فيما يتعلق بالخسائر التي تتكبدها قارات العالم جراء التهرب الضريبي يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (07): حجم التهرب الضريبي السنوي ونسبته من الإيرادات الضريبية وفق قارات العالم

القارة	إفريقيا	آسيا	أوروبا	أمريكا الشمالية
حجم التهرب الضريبي السنوي (الوحدة: مليار دولار)	25 مليار دولار	73 مليار دولار	184 مليار دولار	95 مليون دولار
نسبة التهرب الضريبي السنوي من متوسط الإيرادات الضريبية (الوحدة: نسبة مئوية)	7%	1.5%	3.4%	2.3%

Source : Whalen Jeanne, 2020, op.cit.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أوروبا تحتل المرتبة الأولى من بين قارات العالم فيما يتعلق بحجم التهرب الضريبي السنوي حيث تصل إلى 184 مليار دولار، بما يعادل 3.4% من متوسط إيراداتها وهذا نتيجة التهاون من قبل بعض دول القارة في الرقابة والمساءلة، ثم تليها آسيا بمبلغ 73 مليار دولار وهي تشكل خسارة ضئيلة من متوسط إيراداتها السنوية، ثم إفريقيا التي تفقد نسبة أكبر من إيراداتها الضريبية مقارنة بباقي قارات العالم تصل إلى 7%، بمبلغ سنوي قدره 25 مليار دولار، وأخيراً أمريكا الشمالية التي تكون خسارتها أقل بكثير من باقي قارات العالم حيث تفقد ما قيمته 95 مليون دولار فقط.

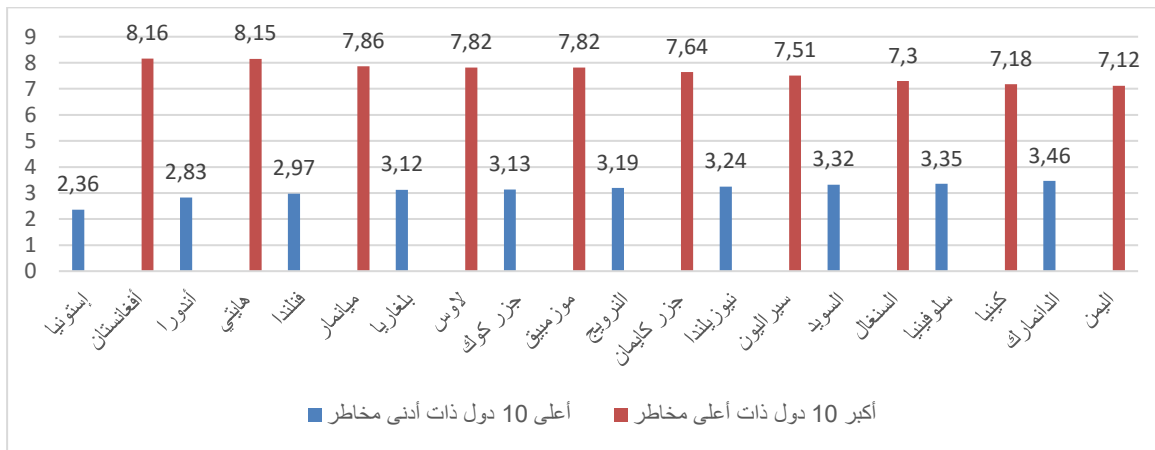
كما كشف التقرير بأن البلدان تخسر 182 مليار دولار إضافية سنوياً من الأفراد الأثرياء الذين يخفون ثروتهم في الملاذات الضريبية، كما كشف أن الشركات تحول أرباحاً بقيمة 1.38 تريليون دولار كل عام إلى ملاذات ضريبية تفرض ضرائب قليلة أو معدومة، مما يتسبب في خسارة الحكومات التي يتم فيها تحقيق هذه الأرباح فعلياً 245 مليار دولار من الإيرادات السنوية (Whalen, 2020).

ثالثًا_ غسيل الأموال:

يتراوح حجم الأموال المتأتية من عملية غسيل الأموال وفق تقرير مؤشر بازل العام لمكافحة غسل الأموال لسنة 2021 ما بين 800 مليار دولار و02 تريليون دولار في جميع أنحاء العالم سنويًا، مما يعني فقدان ما بين 2% و5% من إجمالي الناتج المحلي العالمي بسبب غسل الأموال سنويًا (Mirza, 2023). لا تزال مخاطر غسيل الأموال العالمية مرتفعة، حيث بلغ المتوسط في مؤشر بازل لعام 2020 المتعلق بمكافحة غسل الأموال 5.22 درجة مقارنة بـ 5.39 درجة في عام 2019. ويحقق عدد قليل من البلدان تقدمًا كبيرًا في معالجة هذه المخاطر، 06 دول فقط قامت بتحسين درجات المخاطر لديها بأكثر من نقطة واحدة، في حين 03 دول تراجعته ضمن 141 دولة المدرجة في القائمة (BASEL INSTITUTE ON GOVERNANCE, 2020, p. 23). أما فيما يتعلق بالبلدان ذات أعلى وأدنى مخاطر غسيل الأموال لسنة 2020 يوضحها الشكل الموالي:

الشكل رقم (03): البلدان ذات أعلى وأدنى مخاطر غسيل الأموال لسنة 2020

(المقياس: 0 أدنى مخاطر-10 أقصى المخاطر)



Source : Basel Institute On Governance, op.cit, p p 04-06.

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن المناطق الجزرية والإفريقية الفقيرة والدول الغير مستقرة التي تشهد الصراعات الداخلية هي التي ترتفع فيها مخاطر غسيل الأموال، حيث تحتل أفغانستان المرتبة الأولى عالميا بـ 8.16 درجة، تليها هايتي بدرجة أقل، ثم كل من ميانمار ولاوس وموزمبيق، وجزر كايمان والسيراليون، والسنغال وكينيا واليمن على الترتيب حيث تتراوح درجة المخاطرة فيها ما بين 7.86 و7.12 درجة، أما

الدول التي تقل فيها مخاطر غسيل الأموال فهي تنتمي جميعها للقارة الأوروبية بإستثناء نيوزيلندا، تأتي في مقدمتها إستونيا بـ2.36 درجة، ثم تليها كل من أندورا، وفنلندا وبلغاريا، وجزر كوك، والنرويج، ونيوزيلندا، والسويد، وسلوفينيا، والدانمارك على الترتيب حيث تتراوح فيها درجات المخاطرة ما بين 2.83 و3.46 درجة.

خلال الفترة من 2008 إلى 2020، دفعت المؤسسات المصرفية ما مجموعه 46.4 مليار دولار أمريكي كعقوبات متعلقة بغسيل الأموال في جميع أنحاء العالم، يعرف الشكل الأكثر شيوعاً لغسيل الأموال بالهيكلية، تتضمن هذه الطريقة تقسيم مبالغ نقدية كبيرة إلى العديد من الودائع الصغيرة، ونشرها على العديد من الحسابات المختلفة لتجنب إكتشافها، كما تشمل الأشكال الشائعة الأخرى لغسيل الأموال شراء وبيع السلع، والاستثمار في الأصول ذات الصلة (العقارات، والشركات، وما إلى ذلك)، والمقامرة، والتزيف. (Mirza, 2023)

المطلب الثالث: الآثار المترتبة عن الفساد

يؤدي إنتشار الفساد إلى آثار خطيرة تنعكس على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية، والسياسية والإجتماعية، حيث تظهر إنعكاساته بشكل عام على مؤشرات الاقتصاد الكلي، القدرة التنافسية للإقتصاد، التي تؤدي بدورها إلى تعطيل عجلة التنمية، وزيادة تخلف وتدهور إقتصاديات الدول.

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية

تظهر إنعكاسات الفساد بشكل عام على مؤشرات التنمية والقدرة التنافسية للإقتصاد، حيث توجد علاقة عكسية بين إنتشار سلوك الفساد وقدرة الاقتصاد على التنافس الخارجي، وفي هذا الخصوص سيتم التركيز على أثر الفساد في أهم المتغيرات الاقتصادية (مسعود، 2018، صفحة 91).

1- أثر الفساد على النمو الاقتصادي: في هذا الإطار تتابن وجهات النظر ما بين فريقين، فريق

يرى أن الفساد يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي، ومن أنصار هذا الإتجاه "Tullock" و "Lui" و "Graziano Abrate"، فهم يرون أنه في ظل وجود الرشاوي لا تكون للحكومة حاجة لفرض المزيد من الضرائب، مما يساهم في رفع مرتبات العاملين، إضافة إلى أنها تخلق نوعا من التنافس بين الشركات الأكثر كفاءة، وإستبعاد الأقل كفاءة منها (مصطفى محمد سالم الجمل، 2014، الصفحات 554-556). في حين يرى فريق آخر أن الفساد يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي وهذا ما أثبتته الإقتصادي "ماورو" من خلال دراسته الشهيرة التي توصلت إلى أن الفساد يخفض من الناتج الإجمالي من خلال خفض معدلات الإستثمارات، فالدول الأقل فسادا تستفيد من التدفقات الاستثمارية الكبيرة التي تحفز نموها والتنمية، بينما تعاني الدول الأكثر فسادا من نقص الاستثمارات وبالتالي النمو، وهو الأمر الذي يفسر فشل البلدان في وصول إلى تنمية الدول الغربية (Zagainova, 2012, p. 314). ويمكن توضيح تطور معدلات النمو في بعض الدول التي ينتشر فيها الفساد من خلال الجدول الموالي:

* Graziano Abrate: باحث أكاديمي بريطاني من أهم كتبه: المقارنة المعيارية والاستدامة: الإدارة والحوكمة والأدوات، وكتاب التسعير وخلق القيمة.

الجدول رقم (08): تطور معدل النمو في بعض الدول التي ينتشر فيها الفساد خلال الفترة
2010-2020 (الوحدة: نسبة مئوية)

فنزويلا		تونس		تايلندا		الفلبين		البلد السنوات
مؤشر مدرجات الفساد	معدل النمو	مؤشر مدرجات الفساد	معدل النمو	مؤشر مدرجات الفساد	معدل النمو	مؤشر مدرجات الفساد	معدل النمو	
15	%1.5-	43	%3	35	%7.5	24	%4.5	2010
19	%4.2	38	%2-	34	%0.8	26	%3.3	2011
19	%5.6	41	%4.2	37	%7.2	34	%2.7	2012
20	%1.3	41	%2.4	35	%2.7	36	%2.8	2013
19	%3.9-	40	%3.1	38	%1	38	%3.1	2014
17	%6.9-	38	%1	38	%3.1	35	%3.1	2015
17	%17-	41	%1.1	35	%3.4	35	%2.8	2016
18	%15.7-	42	%2.2	37	%4.2	34	%3.4	2017
18	%19.6-	43	%2.6	36	%4.2	36	%3.3	2018
16	%35-	43	%1.3	36	%2.2	34	%2.6	2019
15	-	44	%8.7-	36	%-6.2	34	%-3.3	2020

المصدر: بيانات البنك الدولي لعدة سنوات

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن بالرغم من الفساد الذي تعاني منه الفلبين وتايلندا وتونس فإنها إستطاعت تحقيق معدلات نمو إيجابية قد يعود للتأثير الموجب لبعض العوامل بالرغم من تواجد الفساد فيها، حيث إستطاعت الفلبين تسجيل معدل نمو قدره 4.5% في سنة 2010 وهي أعلى قيمة تحققها طوال الفترة 2010-2020، بالرغم من إنتشار الفساد بها حيث سجلت في ذات السنة أضعف أداء لها وفق مؤشر مدرجات الفساد وصل إلى 24 درجة طوال الفترة المختارة، أما تايلندا فقد إستطاعت بلوغ معدل نمو قدره 7.5% سنة 2010 بالرغم من أن درجتها في مؤشر مدرجات الفساد كانت 35 درجة لا تتجاوز المتوسط العالمي، في حين أن تونس التي تقترب مؤشرات مدرجات الفساد بها من المتوسط العالمي إلا أن أقصى معدل نمو حققته كان 4.2% مقابل 41 درجة على سلم الشفافية الدولية سنة 2012، ومن هنا يمكن القول أن الفلبين وتايلندا وتونس بالرغم من التحسن الطفيف في مؤشرات مدرجات الفساد خلال الفترة 2010-2020 إلا أن معدلات النمو فيها تقول في العموم نحو الإنخفاض حتى أنها سجلت بالسالب في سنة 2020 وهذا إستثناء نظرا لتداعيات جائحة كورونا المستجد. أما دولة فنزويلا فهي تعاني من فساد حاد مقارنة بباقي الدول المختارة مما أدى في الغالب طوال الفترة المختارة بتسجيل معدلات نمو بالسالب كان أسوأها سنة

2019 ب 35- مقابل 16 درجة على سلم الشفافية الدولية، إلا أنها بالرغم من ذلك إستطاعت أن تسجل معدلات نمو إيجابية في سنوات 2011 و 2013 و 2012 حيث بلغت أقصاها في هذه الأخيرة بـ 5.6%.

2- أثر الفساد على الميزانية العامة: يمكن توضيح هذا من خلال التأثير الذي يحدثه الفساد على كل من الإيرادات والنفقات العامة كآلاتي:

أ. على الإيرادات العامة: يعمل الفساد على خفض الإيرادات العامة، خاصة المتأتية من الضرائب والرسوم الجمركية، التي تحصلها الدولة من عند الشركات التجارية ورجال الأعمال والموظفين، والتي تقوم بإعادة توجيهها نحو توفير، وتهيئة المرافق الضرورية، وتقديم الخدمات العامة، فالنقص في الإيرادات نتيجة الفساد يدفع الدولة إما إلى المبالغة في فرض الضرائب عن طريق الرفع من الضرائب المفروضة، أو من خلال إستحداث ضرائب جديدة، أو الإقتراض الخارجي (عبدو، 2019، صفحة 40).

ب. على الإنفاق الحكومي: الحكومات التي ينتشر بها الفساد تكون أكثر ميلا إلى توجيه نفقاتها نحو المشاريع التي ترتفع فيها فرص الحصول على الرشوة والعمولات، وذلك لصعوبة تحديد سعرها في السوق أو في إنتاجها أو شرائها كالإنفاق العسكري، وذلك بسبب إنعدام الرقابة على هذا النوع من الإنفاق، مما يسمح بالحصول على عمولات كبيرة (حواوسة و بوضنيرة ، 2018، صفحة 09، 10)، وفي المقابل سيتم إغفال الكثير من القطاعات الاقتصادية الهامة، كما أن تنفيذ المناقصات العامة سيتميز بدرجة عالية من التمييز وعليه سيتم إستيراد المواد الخام ومواد البناء والآلات من بلاد أجنبية معينة بالرغم من أنها قد لا تكون جيدة أو رخيصة مقارنة بغيرها من المصادر المتاحة، كما سترسو المناقصات على شركات معينة مملوكة لأصحاب النفوذ في المجتمع (مسعود، 2018، صفحة 47).

الجدول رقم (09): وضعية الميزانية العامة في بعض الدول التي ينتشر فيها الفساد خلال الفترة 2010-2020 (الوحدة: مليار دولار أمريكي)

السنوات	ليبيا		أفغانستان		بنما		ألبانيا	
	مؤشر	رصيد	مؤشر	رصيد	مؤشر	رصيد	مؤشر	رصيد
	مدرجات	الميزانية العامة	مدرجات	الميزانية العامة	مدرجات	الميزانية العامة	مدرجات	الميزانية العامة
2010	22	16.80	14	-5.8	36	-3.12	33	-1.36
2011	20	3.19	15	-2.25	33	-4.52	31	-1.67
2012	21	23.84	08	-5.15	38	-3.74	33	-1.26
2013	15	9.6	08	-5.10	35	-4.08	31	-1.18
2014	18	-19.03	12	-3.23	37	-6.68	33	-1.43
2015	16	-9.35	11	-4.19	39	-4.85	36	-0.98
2016	14	-4.71	15	-2.71	38	-4.51	39	-0.9
2017	17	4.43	15	-3.55	37	-3.75	38	-0.98
2018	17	11.28	16	-3.90	37	-4.95	36	-1.02
2019	18	4.82	16	-3.79	36	-3.33	35	-1.22
2020	17	-4.78	19	-3.14	35	1.10	36	-1.31

المصدر: بيانات البنك الدولي لعدة سنوات

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الدول التي تعاني من إنتشار الفساد وإستمراره جعلها تعاني عجزا في رصيد ميزانيتها العامة خلال الفترة 2010-2020، وهذا ينطبق على كل من ليبيا وأفغانستان خلال الفترة 2010-2020 التي تعاني عجزا في العموم وصل أقصاه سنة 2014 في ليبيا حيث سجلت عجزا قدره 19.03 مليار دولار مقابل 18 درجة على سلم الشفافية وهي ليست أدنى قيمة لها التي قدرت بـ14 درجة خلال الفترة المختارة، أما أفغانستان فقد سجلت أقصى عجزا لها سنة 2012 بـ5.15 مليار دولار مقابل 08 درجة على سلم الشفافية الدولية وهي أضعف قيمة لها طوال الفترة المختارة، أما بنما فقد سجلت أكبر عجز في ميزانيتها سنة 2014 بـ6.86 مليار دولار، مقابل 37 درجة على سلم الشفافية بالرغم أنها لم تكن أدنى قيمة لها التي قدرت بـ33 درجة، وأخيرا ألبانيا التي لا يتجاوز فيها الفساد المدرك عتبة 39 درجة إلا أن العجز المسجل فيها لم يتجاوز بدوره عتبة 1.5 مليار دولار.

3- أثر الفساد على الإستثمار: التأثير السلبي على مناخ الإستثمار عن طريق تقليل فرص الإستثمار الحقيقية والعادلة، حيث وجود الرشاوي من أجل الحصول على وتنفيذ المشروعات العامة، وكذلك العمولات على أساس نصيب من عائد الإستثمار يجعل المستثمرون يعملون على تحميل هذه الضريبة الزائدة إلى التكاليف الأصلية للمشروعات والنشاطات في المشاريع الاقتصادية مما يسبب عبئا كبيرا على الميزانية العامة على حساب الجودة وزمن التنفيذ (جمعة عبدو، 2019، صفحة 40).

الجدول رقم (10): الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول التي تعاني من الفساد

خلال الفترة 2010-2020 (الوحدة: مليون دولار)

فنزويلا		الصومال		الهند		المكسيك		البلد / السنوات
مؤشر مدرجات الفساد	الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد	مؤشر مدرجات الفساد	الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد	مؤشر مدرجات الفساد	الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد	مؤشر مدرجات الفساد	الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد	
15	-3105	11	108	33	27417	31	26083	2010
19	5740	10	112	31	36190	30	23376	2011
19	5973	08	102	36	24196	34	18951	2012
20	2680	08	107	36	28199	34	44627	2013
19	320	08	106	38	34417	35	22795	2014
17	769	08	303	38	44064	31	35437	2015
17	1068	10	330	40	44481	30	31069	2016
18	-68	09	369	40	39904	29	34200	2017
18	886	10	408	41	42156	28	33730	2018
16	934	09	447	41	50558	29	34097	2019
15	959	12	464	40	64062	31	29079	2020

المصدر: تقارير الأونكتاد حول الإستثمار في العالم للسنوات 2010، 2016، 2021.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك تباين في تأثير الفساد على تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المختارة خلال الفترة 2010-2020، حيث إستطاعت المكسيك والهند إستقطاب حجم معتبر من التدفقات العالمية للإستثمار الأجنبي المباشر التي بلغت أقصاها سنة 2013 بنحو 44627 مليون دولار بالنسبة للمكسيك، وبنحو 44481 مليون دولار بالنسبة للهند وذلك سنة 2016، بالرغم من آداءها الضعيف ضمن مؤشر مدرجات الفساد التي لا تزال أقل من المتوسط العالمي لا تتجاوز 35 و41 درجة لكل منهما على حدى، ونفس الشيء ينطبق على فنزويلا خلال سنتي 2011 و2012 التي بلغت

أعلى قيمة 5973 مليون دولار لكونها دولة ريعية فهي المنتج الأول للطاقة في العالم مما يجعلها تحظى بميزة نسبية تزيد من جاذبيتها للمستثمر الأجنبي، إلا أن إستمرار الآثار السلبية لإنتشار الفساد بها أدى إلى تراجع تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إليها حتى أنه سجل بالسالب خلال سنتي 2010 و2012 ، وفي المقابل أدى تراجع الصومال في مؤشر مدركات الفساد التي كانت في الغالب أقل من 10 درجة إلى تدني حصتها من الإستثمارات الأجنبية المباشرة بالرغم من إنتقالها من 108 مليون دولار سنة 2010، إلى 464 سنة 2020.

4- أثر الفساد على المستهلك والأسعار: في هذه الحالة يقوم أصحاب المشاريع بتقديم رشاي للموظفين بهدف تسهيل إجراءاتهم الإدارية وتضاف هذه التكاليف إلى تكلفة السلع والخدمات المقدمة من طرف هذه الشركات التي قدمت العملات وهذه التكاليف تؤثر على أسعار السلعة بالإرتفاع ويحملها المستهلك أو المستفيد من الخدمة (عاتي ، 2018، صفحة 07).

الجدول رقم (11): معدلات التضخم لبعض الدول التي ينتشر فيها الفساد خلال الفترة

(الوحدة: نسبة مئوية) 2010-2020

مصر		أوكرانيا		إيران		السودان		البلد السنوات
مؤشر مدركات الفساد	معدل التضخم	مؤشر مدركات الفساد	معدل التضخم	مؤشر مدركات الفساد	معدل التضخم	مؤشر مدركات الفساد	معدل التضخم	
31	11.30	24	9.40	22	10.10	16	13	2010
29	10.10	23	08	27	26.30	16	18.10	2011
32	7.10	26	0.60	28	27.30	13	35.60	2012
32	9.50	25	-0.20	25	36.60	11	36.50	2013
37	10.10	26	12.10	27	16.60	11	36.90	2014
36	10.40	27	48.70	27	12.50	12	16.90	2015
34	13.80	29	13.90	29	7.20	14	17.80	2016
32	29.50	30	14.40	30	08	16	32.40	2017
35	14.40	32	11	28	18	16	63.30	2018
35	5.20	30	7.90	26	39.90	16	51	2019
33	05	33	2.70	25	30.60	16	382.80	2020

المصدر: بيانات البنك الدولي لعدة سنوات

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عينة الدول المختارة التي تصل فيها مؤشرات مدركات الفساد إلى ما دون المستوى العالمي قد عرفت خلال الفترة 2010-2020 في العموم تضخما جامحا، ففي السودان وصل التضخم إلى مستويات عالية خاصة خلال السنوات الأخيرة ففي سنة 2020 بلغت قيمة قسوى قدرها 382.80% مع إستقرار مؤشرات مدركات الفساد بها في الغالب عند 16 درجة، أما إيران فقد بلغت أقصاها سنة 2019 بمعدل تضخم قدره 39.90%، حيث يصل الفساد بها إلى أقل من 30 درجة، في حين تصل معدلات التضخم في أوكرانيا مستويات عالية إلا أنها قد سجلت سنة 2012 قيمة سالبة قدر بـ0.20%، مما يعكس وجود حالة من الإنكماش في الاقتصاد الأوكراني مقابل 25 درجة على سلم الشفافية الدولية، وأخيرا مصر التي صلت سنة 2017 تضخما حادا وصل إلى 29.5% بالرغم أن درجات الفساد المدرك بها لا تقل عن 30 درجة.

الفرع الثاني: الآثار الاجتماعية والسياسية

أولا_ الآثار الاجتماعية: إن ظهور الفساد وإستثرائه يعمل على زعزعة القيم الاجتماعية، وإنتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع، الأمر الذي ينبثق عنه الظواهر الاجتماعية السلبية التالية:

1- زيادة الفقر وتدني المستوى المعيشي: يؤدي تهريب الأموال إلى تسرب جزء من المنح والمعونات لصالح المفسدين، كما ان الإختلالات التي تحدث في توزيع الدخل على أفراد المجتمع بشكل سىء يزيد من عدد الفقراء (مسعود، 2018، صفحة 95)، فوفقا لمؤشر الشفافية الدولية وتقرير التنمية البشرية فإن عشر الدول الأكثر فسادا في العالم هي من بين الدول الأكثر فقرا نتيجة إنخفاض الدخل الفردي بها (مصطفى محمد سالم الجمل، 2014، صفحة 559، 600) وهذا ما يثبتته الشكل الموالي:

الجدول رقم (12): نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في بعض الدول التي تعاني من الفساد خلال الفترة 2010-2020 (الوحدة: دولار أمريكي)

العراق		جمهورية الكونغو الديمقراطية		نيجيريا		فنزويلا		البلد السنوات
مؤشر الدخل الفردي	مؤشر مدركات الفساد	مؤشر الدخل الفردي	مؤشر مدركات الفساد	مؤشر الدخل الفردي	مؤشر مدركات الفساد	مؤشر الدخل الفردي	مؤشر مدركات الفساد	
15	4430.40	20	324.80	24	2280.10	15	421.588	2010
18	5736.90	20	376.40	24	2504.90	19	934.819	2011
18	6437.50	21	412.80	27	2728.00	19	984.581	2012
16	6612.90	22	444.90	25	2976.80	20	431.081	2013
16	6216.00	22	472.30	27	3201.00	19	969.336	2014
16	4668.00	22	471.00	26	2699.256	17	768.733	2015
17	4551.00	21	467.00	28	2157.184	17	841.180	2016
18	4985.00	21	566.00	27	1951.438	18	750.491	2017
18	5916.00	20	597.00	27	2132.245	18	-	2018
20	4943.00	18	544.00	26	2339.864	16	-	2019
21	4584.00	18	584.00	25	2072.338	15	-	2020

المصدر: بيانات البنك الدولي لعدة سنوات

- Macrotrends, GDP Per Capita by Country, site web : www.macrotrends.net , date : 26/01/2023, time : 14 :44.
- Ceicdata, Venezuela GDP per Capita, site web : www.ceicdata.com , date : 26/01/2023, time : 14 :49.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن بالرغم من تحوزه الدول المختارة من موارد طبيعية إلا أنها عجزت عن توجيهها نحو الإستغلال الأمثل لها نتيجة لإستثراء ممارسات الفساد به، بما أدى بتقليص نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2010-2020، ففي فنزويلا والعراق التي تقل مؤشرات مدركات الفساد بها إلى أقل من 20 درجة، بالرغم من ذلك هناك تذبذب في قيمة الدخل الفردي تكون مرهونة بالأسعار الدولية للبترو، حيث وصلت أقصاها سنة 2012 في كل من فنزويلا والعراق بنحو 984.581 دولار للفرد الفنزويلي، وبنحو 6437.50 دولار للفرد العراقي، وهي تبقى مرتفعة إذا ما قورنت بنيجيريا والكونغو الديمقراطية التي تقل مؤشرات مدركات الفساد بها عن 30 درجة، حيث لم يتجاوز طوال الفترة المختارة نصيب كل من الفرد النيجيري 2976.80 دولار، والفرد الكونغولي 597.00 دولار وهي أقل بكثير مقارنة بنيجيريا.

1-ارتفاع معدلات البطالة: يعمل أصحاب الأموال لمكتسبة من الأعمال غير الشرعية على إخفائها في الخارج، الأمر الذي يؤدي إلى تعطيل جزء من الدخل الوطني الموجه إلى الإستثمارات اللازمة لتوفير مناصب العمل للمواطنين (مسعود، 2018، صفحة 95)، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل الموالي:

الجدول رقم (13): تطور معدل البطالة في الدول التي ينتشر فيها الفساد

خلال الفترة 2010-2020 (الوحدة: نسبة مئوية)

السنوات	البرازيل		الأرجنتين		أندونيسيا		جنوب إفريقيا	
	معدل البطالة	مؤشر مدركات الفساد	معدل البطالة	مؤشر مدركات الفساد	معدل البطالة	مؤشر مدركات الفساد	معدل البطالة	مؤشر مدركات الفساد
2010	7.30	37	7.70	29	5.60	28	24.70	45
2011	6.90	38	7.20	30	5.20	30	24.60	41
2012	7.20	43	7.20	35	4.50	32	24.70	43
2013	07	42	7.10	34	4.30	32	24.60	42
2014	6.70	43	7.30	34	4.10	34	24.90	44
2015	8.40	38	7.50	32	4.50	36	25.10	44
2016	11.60	40	8.10	36	4.30	37	26.50	45
2017	12.80	37	8.40	39	3.90	37	27	43
2018	12.30	35	9.20	40	4.40	38	26.90	43
2019	11.90	35	9.80	45	3.60	40	28.50	44
2020	13.70	38	11.50	42	4.30	37	29.20	44

المصدر: بيانات البنك الدولي لعدة سنوات

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدلات البطالة مرتفعة في الدول المختارة للفترة 2010-2020، بالرغم من إقتراب مؤشرات مدركات الفساد بها من المتوسطات العالمية، فقد عرفت كل من البرازيل والأرجنتين وجنوب إفريقيا تزايد مستمر في معدلات البطالة بها نتيجة لقضايا الفساد والإضرابات والأزمات التي عرفتتها هذه الدول مما أدى إلى نفور المستثمر الأجنبي وبالتالي فقدان العديد من الوظائف، حيث من المتعارف عليه أن العمود الفقري لهذه الإقتصاديات هي الشركات المتعددة الجنسيات، ففي البرازيل إنتقلت معدلات البطالة بها من 7.30% سنة 2010، إلى 13.70% سنة 2020، أما في الأرجنتين إنتقلت من 7.70% سنة 2010، إلى 11.50% سنة 2020، وفي جنوب إفريقيا إنتقلت البطالة من 24.70% سنة 2010، إلى 29.20% سنة 2020، على العكس من هذه الدول

إستطاعت تقليص معدلات البطالة التي رافقها تحسن مؤشر مدركات الفساد بها، حيث إنتقلت من 5.60% إلى 4.30% خلال الفترة 2003-2020.

2- ظهور التفاوت الطبقي: ظهور خلل في التركيبة الاجتماعية عن طريق غياب العدالة التوزيعية الاقتصادية للسلع والخدمات وتخصيص الأموال النقدية والمنقولة والثروات لصالح الفئة الأكثر قوة ونفوذ ممن يحتكرون السلطة وصناعة القرار، مع إنتشار الشعور بالظلم لدى الغالبية وظهور طبقات إجتماعية مهمشة (جمعة عبدو، 2019، صفحة 42).

3- تشوه السلوكيات الفردية: يؤدي الفساد إلى التقليل من الوازع الديني حيث أنه يتعارض بشكل كامل مع القيم الدينية، مع إنتشار ظواهر التطرف والجريمة المنظمة وسهولة الإستقطاب إليها والإنغماس فيها (جمعة عبدو، 2019، صفحة 42)، مع فقدان المهنية أو قيمة العمل والتقبل لفكرة عدم إتقان العمل (نجار، 2014، صفحة 45، 46).

ثانياً_ الآثار السياسية: تكمن هذه الآثار فيما يلي:

1- إنتهاك الحريات المدنية: إن حقوقاً جوهرية مثل حرية التعبير، وحرية التجمع والوصول إلى العدالة تضمن المشاركة العامة وتفرض ضوابط على الفساد، والموجة الحالية من الإستبداد ليست مدفوعة بالإنقلابات والعنف، بل بجهود تدريجية لتقويض الديمقراطية، وذلك يبدأ عادة بهجمات على الحقوق المدنية والسياسية، والسيطرة على وسائل الإعلام. ويتبين أن حقوق الإنسان والديمقراطية تواجه تهديداً منذ عام 2012، شهدت 90% من الدول ركوداً في درجاتها في مجال الحريات المدنية أو تراجعت. يقوض الفساد قدرة الحكومات على ضمان حقوق الإنسان لمواطنيها، وهذا يؤثر على تقديم الخدمات العامة، وتحقيق العدالة وتوفير السلامة للجميع (منظمة الشفافية الدولية، 2021، صفحة 08، 09).

2- غياب النزاهة في صنع القرار السياسي: فالبلدان التي تفتقر للوائح تمويل الحملات الانتخابية أو التي تطبقها بشكل سيء ترتفع فيها معدلات الفساد، مما يؤدي هذا إلى إنعدام الثقة المتنامي بالحكومة ويضعف ثقة الجمهور بالقيادة السياسيين والمسؤولين المنتخبين والديمقراطية (منظمة الشفافية الدولية، 2019، الصفحات 04-09).

الشكل رقم (04): المشاركة في صنع القرار السياسي



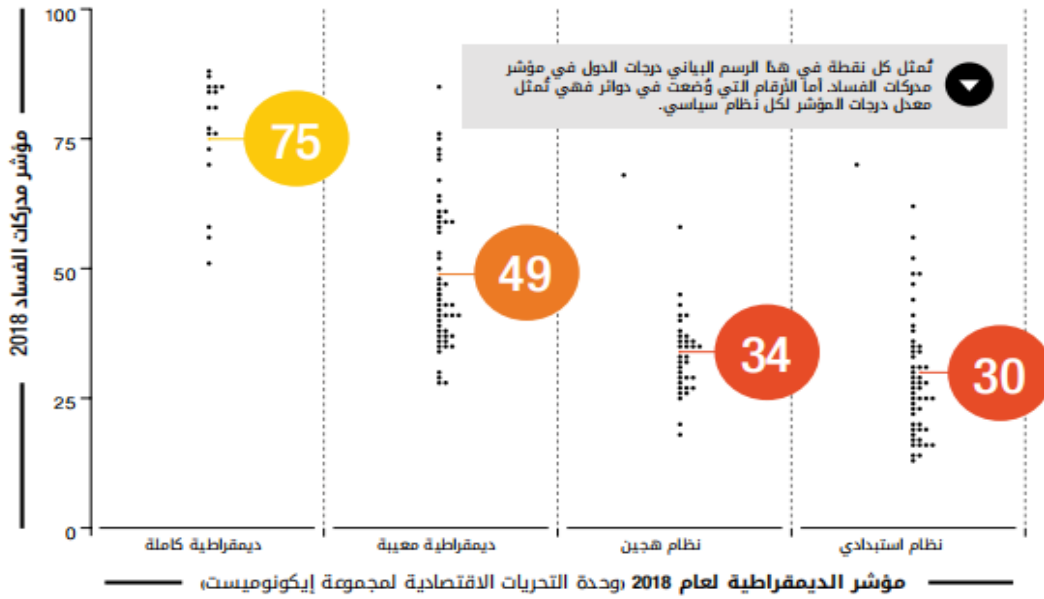
المصدر: تقرير منظمة الشفافية العالمية حول مؤشر مدركات الفساد حول العالم لسنة 2020.

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنه هناك علاقة بين الفساد ونطاق التشاور، حيث حصلت الأنظمة التي تشرك المجتمع المدني والتجاري والسياسي في صنع القرار على معدل 61 درجة في مؤشر مدركات الفساد، في حين سجلت الأنظمة التي يقتصر فيها المشاركة على الأحزاب السياسية معدل 41 درجة، وكان أضعف معدل من نصيب الأنظمة الاستبدادية التي لا يوجد فيها للتشاور فقد سجلت 32 درجة فقط في مؤشر مدركات الفساد.

3- تراجع الديمقراطية: إن إنتشار الفساد في أي بلد له آثار تدميرية على الحياة السياسية، وقبل أكثر

من ألفي عام قال أرسطو: "الفساد يعني موت الديمقراطية"، فهو يقوض مبادئ الحوكمة الرشيدة لأنه يلحق الضرر بأسس الحياة الديمقراطية وسيادة حكم القانون وحقوق الإنسان، خاصة عندما ينتشر الفساد في الطبقة الحاكمة وفي المؤسسات التشريعية والقضائية، مما يهز ثقة الناس والمؤسسات الدولية بالحكومة ويزعزع شرعية النظام السياسي الحاكم، والشكل الموالي يشرح العلاقة بين الفساد ومستوى الديمقراطية:

الشكل رقم (05): الفساد وأزمة الديمقراطية



المصدر: تقرير منظمة الشفافية العالمية حول مؤشر مدركات الفساد حول العالم لسنة 2018.

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه من خلال التحليل المقارن للبيانات المتعلقة بالديمقراطية في العالم عن وجود علاقة بين الفساد ومستوى الديمقراطية. حيث حصلت الديمقراطيات الكاملة على معدل 75 درجة في مؤشر مدركات الفساد؛ في حين سجلت الديمقراطيات المعيبة معدل 49 درجة. وسجلت الأنظمة الهجينة، التي تشوبها بعض التوجهات الاستبدادية، معدل 35 درجة. وكان أضعف معدل من نصيب الأنظمة الاستبدادية التي سجلت حوالي 30 درجة فقط في مؤشر مدركات الفساد.

المبحث الثالث: طرق وآليات مكافحة الفساد

أكدت التقارير الدولية خاصة تلك الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية على إستئحال ظاهرة الفساد في جميع أقطار العالم، وبما أن الفساد هو ظاهرة عالمية فقد تكاثفت الجهود الدولية من خلال إبرام مجموعة من الإتفاقيات الدولية والإقليمية وحتى الثنائية المتعلقة بمكافحة الفساد ومتابعة المفسدين، وجعلها ملزمة لكل الدول الموقعة عليها، بالإضافة إلى ذلك فقد حملت العديد من الدول شعار محاربة الفساد من خلال إصلاح منظومتها الداخلية الأمر الذي جعلها تتحول من دول أكثر فسادا إلى دول أقل فسادا.

المطلب الأول: آليات مكافحة الفساد

نظرا لكون أسباب الفساد متعددة ومتنوعة وتشمل جميع المجالات السياسية، الاقتصادية، الإدارية والإجتماعية، فإنه للقضاء على هذه الظاهرة الخطيرة على التنمية المستدامة والحد منها القيام بإصلاحات شاملة وجذرية تشمل كل هذه الجوانب.

أولا_ القيام بإصلاحات واسعة وشاملة: وذلك من خلال القيام بما يلي:

1- تجسيد مبادئ الحكم الراشد: والتي تتمثل فيما يلي: (لعفيفي و بن الشيخ، 2018، صفحة 07)

أ. **المحاسبة:** هي خضوع الأشخاص الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية والإدارية والأخلاقية عن نتائج أعمالهم.

ب. **المساءلة:** هي واجب المسؤولين عن الوظائف العامة، سواء كانوا منتخبيين أو معينين. تقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم ومدى نجاعتهم في تنفيذها، وحق المواطنين في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال الإدارات العامة حتى يتم التأكد من أن عمل هؤلاء يتفق مع القانون ومع القيم الديمقراطية.

ج. **الشفافية:** هي إطلاع الجمهور على هيكل القطاع العام ووظائفه والآليات التي تستند إليها السياسات المالية العامة، حسابات القطاع العام والتوقعات الخاصة بالمالية العامة.

د. **النزاهة:** هي منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص والمهنية في العمل، وبالرغم من التقارب بين مفهومي الشفافية والنزاهة إلا إن الثاني يتصل بقيم أخلاقية معنوية بينما يتصل الأول بنظم وإجراءات عملية.

2-الخصخصة السريعة وإشراك القطاع الخاص: تفكيك إحتكارات الاقتصاد يمكن أن تسهم كثيرا

في تقليل نطاق الفساد (نصير و زين، 2018، صفحة 90)، كما أن أكثر برامج مكافحة الفساد نجاحا هي التي تشرك القطاع الخاص حيث يمكن لمجتمع الأعمال أن يقوم بدور إيجابي سواء على المستوى العام أو الخاص، فعلى المستوى العام يمكنه ذلك من خلال تأييد الإصلاحات التشريعية والتنظيمية، وإشاعة الشفافية في أعماله مع الحكومة، أما على المستوى الخاص فيكون من خلال تعزيز حوكمة الشركات وتوفير المزيد من المعلومات، والإلتزام بالمعايير طوعية (بوسعيد س.، 2013، صفحة 90).

3-تدوير الوظيفة العامة: بحيث لا يبقى الموظف العام أكثر من أربع سنوات في موقعه القيادي، ومع

أن هذا يعتبر في الأنظمة الديمقراطية من الآليات الناجحة والمجربة في الحد من الفساد، بإعتبار أن الموظف الذي يبقى لأكثر من أربع سنوات في موقعه، يكون قد أوجد شبكة مصالح هائلة ومتمينة تمنع إمكانية الإصلاح، غير أن عدم تطبيق هذا الأمر في بعض الدول العربية إلا في بعض الدوائر، أو إقتصاره على الوظيفة الإدارية الصغيرة يشير بوضوح إلى عدم جدية الدول العربية عموما بل وعجزها الكامل في محاربة الفساد (حمريش، 2018، صفحة 287).

ثانيا_ الجانب التشريعي، القانوني والمؤسسي: وذلك من خلال ما يلي:

1-تفعيل دور البرلمان في مكافحة الفساد: تشكل صلاحية الرقابة البرلمانية الأداة المناسبة التي

يشرف البرلمانيين من خلالها على محاسبة ومساءلة المسؤولين، وإحدى تجلياتها تكمن في تقوية مراقبة الموازنة العامة من خلال مشاركة أكبر للبرلمانيين في إعدادها ومتابعتها صرفها، إذ لهم القدرة على مساءلة السلطة التنفيذية عن كيفية إتخاذ القرارات في جلسات إستماع تعدها اللجان البرلمانية المختصة ولجان المساءلة والإستجابات، وعموما من الحقوق المخولة للبرلمان دستوريا للحد من تجاوزات الجهاز الحكومي تتجلى في حق إجراء التحقيق، وحق الإستجواب وحق سحب الثقة (بوسعيد س.، 2013، صفحة 77، 78).

2-تفعيل القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد: أسفرت مختلف المؤتمرات الدولية التي تناولت الفساد

عن ضرورة إيجاد جزء قانوني رادع، يتم تنفيذه على كل من يشارك في إرتكاب الفساد بدون تمييز، كما دعت إلى المراجعة الدورية لقوانين العقوبات المعمول بها والتأكد من مدى تطبيقها وملاءمتها للأشكال الجديدة للفساد، بالإضافة للقوانين الخاصة بمصادرة الأموال والممتلكات التي يتم

الحصول عليها بطرق غير شرعية، بالإضافة إلى ذلك لابد من صياغة قوانين خاصة بمكافحة الفساد في المجال الضريبي والمصرفي والمشتريات الحكومية. بالإضافة إلى قوانين إشهار الذمة المالية (بوسعيد س.، 2013، صفحة 80، 81).

3- إنشاء هيئات لمكافحة الفساد: ينبغي على الدول أن تنشأ نظاماً داخلياً شاملاً للرقابة والإشراف على كافة المؤسسات العرضة لأي شكل من أشكال الفساد من أجل الكشف وردع أي تلاعب غير مشروع، وهذا ماجاء ضمن إتفاقية مكافحة الفساد التي أكدت على ضرورة وجود هيئات تتولى منع الفساد لأجل تنفيذ سياسة الدولة في مكافحة الفساد، وحسن إدارة الممتلكات في كنف الشفافية والمساءلة، إضافة إلى أن دور هذه الهيئات مع مرور الوقت سيسمح في التحكم في المعارف والخبرات المتعلقة بمنع الفساد (بودرو، 2013، صفحة 126).

4- إستقلال السلطة القضائية: يقصد به تحررها من أي تدخل من طرف السلطين التشريعية والتنفيذية، وعدم خضوع القضاة لغير القانون، فوجود عدالة جنائية تتصف بالإنصاف والمسؤولية والفعالية، له أثر بالغ في تعزيز أمن الإنسان وتحقيق التنمية، ولكن لا يكفي فقط الإقرار بإستقلال القضاء وتدوين ذلك في تشريعات الدول، وإنما يجب أن تتم ملاحقة وعقاب كل من يثبت تورطه في جرائم الفساد، وهذا يتحقق من خلال قيام الدولة بتسهيل عمليات الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة سواء من طرف الموظفين أو المواطنين العاديين، مع إتخاذ الإجراءات اللازمة لحمايتهم من إنتقام الفاسدين، وتعويض كل المتضررين جراء جرائم الفاسد (بودرو، 2013، صفحة 129، 130).

ثالثاً_ الجانب الإعلامي، التثقيفي والأخلاقي: وتشمل ما يلي:

1- تحسين مستوى الوعي العام بمخاطر الفساد ونشر ثقافة المشاركة في مكافحته: وذلك من خلال البرامج والحملات لنشر الوعي والمعرفة لدى المواطنين بخطورة آثار هذه الظاهرة على مختلف جوانب التنمية، ونشر لديهم ثقافة التبليغ عن مختلف ممارسات الفساد، وأيضاً إطلاعهم على التشريعات والنصوص القانونية الخاصة بمكافحة الفساد وكيفية تطبيقها والعمل على جعل الرأي العام يساهم في وضع سياسات وإستراتيجيات مكافحته ومراقبة تطبيقها على أرض الواقع (بوسعيد س.، 2013، صفحة 89).

2- حق الحصول على المعلومة ومشاركة المجتمع المدني: لتعزيز الشفافية والحق في الوصول

إلى المعلومة على الدولة أن تضمن مشاركة المجتمع المدني، لأن مشاركته وكذلك المنظمات الغير حكومية له دور فعال في منع الجريمة وتحقيق العدالة الجنائية، ولاغنى في ذلك عن وسائل الإعلام والقطاع الخاص بإعتبارهما جهات شريكة وفعالة، وحتى يحافظ المجتمع على كامل ثقته في دولته ينبغي أن يحافظ الموظفون بحكم وظائفهم على المعلومة السرية التي بحوزتهم، وكذلك يجب أن يكونوا بمنأى عن أي تجاذبات سياسية حتى لا تتزعزع ثقة الجمهور في حياد مؤسسات الدولة (بودرو، 2013، صفحة 128).

3- ترويج القيم الأخلاقية والدينية: يمكن تحقيق ذلك من خلال: (بوسعيد س.، 2013، صفحة 89)

- الإستقامة والتمسك بالحق والثبات عليه.
- الحث على تجنب الممارسات الفاسدة التي تحرمها الديانات السماوية كاربا والرشوة وغيرها.
- حسن إختيار العاملين من ذوي الدين والصلاح والعفة والأمانة وبدون محاباة.
- الحث على تفعيل دور المال في تكافل المجتمع من خلال نظام الإرث والزكاة والصدقات.

بعد التعرف على بعض الطرق المتاحة التي من شأنها كبح وتيرة الفساد، والتي تتطلب الكثير من الوقت حتى تتجسد على أرض الواقع، فإن نشر التكنولوجيا الذكية يمكنه إختصار هذه المسيرة الطويلة، حيث أثبت الأنترنت أنه أداة فعالة للحد من الفساد، فقد حقق إستخدام برامجه نجاحا كبيرا في مجال تحصيل الضرائب، والمشتريات العامة، والتغلب على الروتين، وتعتبر الشيلي مثال جيد عن ذلك حيث إستغلت أحدث التقنيات لخلق أكثر نظم المشتريات والتوظيف شفافية في العالم، حيث تم تدشين موقع "شيلي كومبرا" عام 2003، وقد إكتسب سمعة عالمية في مجال التمييز والشفافية والكفاءة (لوبيز كلاروس، 2014).

كل هذه الإستراتيجيات التي سبق ذكرها يمكن تطبيقها على المستوى المحلي للحد من تيارات الفساد أما على المستوى الدولي فتتطلب مكافحة الفساد تعاونا دوليا وثيقا في جميع مجالات الممارسة، ولعل أهم مجالات التعاون بين الدول في مجال مكافحة الفساد تكون فيما يلي:

- إقامة شراكة وإتفاقيات تعاون مع الدول التي لها تجربة وخبرة رائدة في مجال مكافحة الفساد، حيث يتم تحديد المنافذ الإستراتيجية للتدخل فيما يتعلق بالمساعدة القانونية المتبادلة في التحقيقات والملاحقة القضائية.

- تقديم المساعدة الفنية كتدريب الموظفين لزيادة قدرتهم على إكتشاف ممارسة الفساد والتصدي لها، ودعم تطوير المؤسسات الحكومية الخاصة بمكافحة الفساد وتحسين نظم مبادئ الحوكمة.
- المساعدة على وضع برنامج لمكافحة الفساد وتطبيق الإتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة الفساد.
- المساعدة في توطيد العلاقات مع المنظمات الدولية من خلال تنظيم زيارات للخبراء الدوليين وإقامة ورش عمل لتقديم الخدمات الإستشارية الثنائية أو المتعددة الأطراف. (بوسعيد س.، 2013، صفحة 92)

المطلب الثاني: الإتفاقيات والهيئات الإقليمية والدولية لمكافحة الفساد

إزداد الاهتمام الدولي بالفساد والمشكلات الناجمة عنه في العقد الأخير وهذا راجع لتعاظم الآثار السلبية للفساد على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والإجتماعية وحتى البيئية، مما أدى إلى ضرورة التفكير بجدية لمواجهته بالتعاون ما بين الهيئات الدولية والإقليمية والوطنية.

الفرع الأول: المنظمات الدولية والإقليمية لمكافحة الفساد

تتمثل أهم المنظمات الدولية والإقليمية التي تم إنشائها بغرض مكافحة الفساد والحد منها فيما يلي:

أولاً- منظمة الشفافية الدولية: وهي منظمة غير حكومية وغير ربحية، تأسست في ألمانيا سنة 1983، وتعتبر منظمة المجتمع المدني العالمي مهمتها مكافحة الفساد، وليس التحقيق فيه وذلك عن طريق منظمات المجتمع المدني والشركات والحكومات لتفعيل دورها دولياً (سلام، 2014، صفحة 18).

1- مبادئ المنظمة: وقد إرتكز عمل هذه المنظمة على المبادئ التالية: (حسن خضر الطائي و ليلو

راضي، 2015، صفحة 66)

- عالمية الحركة ضد الفساد التي تتجاوز النظم السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية داخل الدولة.
- التحرر من الإنتماءات الحزبية الضيقة ضد الحكم والعمل على إرساء مبادئ الديمقراطية واللامركزية والشفافية والمساءلة محلياً.
- الإعتراف بأن هناك أسباب عملية وأخلاقية قد تؤدي إلى حدوث الفساد.

- إدراك أن مخاطر الفساد تتطوي على طبيعة عالمية متعددة الحدود الإقليمية لكل دولة فيجب مكافحتها بوسائل تأخذ نفس طبيعة تلك الظاهرة.
- 2- وسائل مكافحة الفساد لمنظمة الشفافية الدولية:** من أجل تجسد خطة المنظمة في مكافحة الفساد باشرت في البحث والتطوير لوسائل جديدة للتصدي لها، ومن أهم هذه الوسائل: (لعيفي و بن الشيخ، 2018، صفحة 08، 09)
- إصدار مؤشر دافعي الرشوة عام 1994، كما عملت عام 1995 على تطوير النظام الوطني للنزاهة، ثم عام 2001 طورت نشرتها المسماة التقرير الشامل عن الفساد في العالم (GCR) لتصبح فيما بعد تقريراً سنوياً.
- التعاون مع المؤسسات التجارية والمالية الدولية من خلال مشروع (أعرف قواعد زبائنك) الذي توج بتوقيع إتفاقية **Principles wolfs berg** من طرف عدد من البنوك الرائدة.
- إبرام العديد من المعاهدات والإتفاقيات مع المنظمات الدولية الحكومية للضغط عليها فيما يتعلق بتنفيذ إجراءات مكافحة الفساد.
- مؤشر مدركات الفساد 1995 الذي يعطي إستناداً لآراء الخبراء والمسؤولين في مجال الأعمال لمحطة سنوية عن واقع الفساد في القطاع العام لـ 180 بلداً وإقليماً.
- 3- إنجازات المنظمة:** حققت المنظمة العديد من الإنجازات في مجال مكافحة الفساد نلخصها فيما يلي: (بوسعيد س.، 2013، صفحة 94، 95)
- تغيير موقف البنك الدولي من رافض لمكافحة الفساد إلى رائد الحركة العالمية لإحتواء الفساد.
- المشاركة في بناء الدعم الدولي لعقد ميثاق منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمحاربة الفساد والذي أصبح سارياً في فيفري 1999، وتقديم الدعم لها لإصدار إتفاقية مقاومة رشوة الموظفين الأجانب، الذي يعتبر نصراً كبيراً لمنظمة الشفافية في معركتها ضد الفساد.
- كسر حاجز الحذر المفروض في مناقشة أمور الفساد المتعلقة بالتجمعات الدولية.
- زيادة فروع المنظمة بإستمرار في مختلف دول العالم، حتى أن بعض ورش عمل النزاهة بهذه الفروع دفعت ببعض رؤوساء الدول إلى الإفصاح عن ممتلكاتهم الخاصة.

ثانياً_ منظمة التجارة العالمية: في مارس 1996 من أجل مكافحة الإبتزاز، والرشوة في معاملات الأعمال الدولية أصدرت منظمة التجارة العالمية " قواعد السلوك"، كما قامت في ديسمبر 1996 بإنشاء وحدة عمل خاصة لمراقبة الشفافية في التبادلات الحكومية في الدول الأعضاء، وتهدف الوحدة إلى القيام بدراسة عن الممارسات الحكومية في هذا الصدد بغرض صياغة المواد الأساسية للإتفاقية في المستقبل القريب نظراً لوجود تباين واسع بين الدول الأعضاء في هذا الشأن (نجار، 2014، صفحة 124، 125).

ثالثاً_ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: قامت في 1989 بتبني مسألة الفساد ضمن جدول أعمالها إستجابة لطلب الولايات المتحدة التي قامت بسن قانون الممارسات الفاسدة في الخارج الذي جرم قيام المواطنين أو الشركات الأمريكية، أو المقيمين في أمريكا بتقديم الرشوة إلى المسؤولين الحكوميين الأجانب بغرض إبرام صفقات، والهدفان الأساسيان اللذان تتوخى المنظمة تحقيقهما في عملها هي مكافحة الفساد في المعاملات التجارية الدولية والعمل على إرساء المنافسة على أسس عادلة بالنسبة لجميع الشركات (إرفين، 1997، صفحة 165).

ولقد تم في 1997 إعتقاد ميثاق منظمة التعاون والتنمية لمكافحة الرشوة، التي دخلت موضع التنفيذ عام 1999، وبحلول 2008 قام سبعة وثلاثون قطراً بالمصادقة عليه، وهي 30 عضواً من أعضاء المنظمة وسبعة من غير الأعضاء (الأرجنتين، البرازيل، بلغاريا، شيلي، إستونيا، سلوفينيا، جنوب إفريقيا)، ويعد الميثاق أداة مفتوحة يأمل أطرافه أن تتضمن دول أخرى لهذه المبادرة (اليرمان- كاشيه، بدون سنة، صفحة 02) وترتكز هذه الإتفاقية على المبادئ الخمسة التالية: (موري ، 2017 ، الصفحات 445-447)

1- المعالجة الدولية للفساد: وذلك من خلال توسيع التشريع الجنائي الدولي ضد الفساد، فرشوة

الموظفين العموميين الأجانب هي جريمة يعاقب عليها في قانون العقوبات لكل دولة ولا يمكن لأي دولة السماح بمثل هذه التصرفات حتى ولو وقعت في دولة تغض البصر عن مثل هذه الممارسات.

2- التوسيع من فكرة المزية: تشمل المزية كل عطية أو وعد بها أو هبة أو هدية أو أي منفعة أخرى

سواء مادية أو غير مادية يستفيد منها الموظف العمومي الأجنبي الذي يتلقاها بغض النظر إذا كانت الشركة المعنية صاحبة أفضل العروض المؤهلة أم لا.

3- التوسيع من فكرة خطأ الموظف من خلال أداء العمل الوظيفي أو الإمتناع عنه: بلا شك

أن إمتناع الموظف عن أداء العمل الخاص بوظيفته أو أدائه لعمل من أعمال وظيفته علة نحو مخالف للقانون كلاهما يعد إخلالا بأمانة الوظيفة وهو سلوك مكون لجريمة الرشوة.

4- التوسيع من صفة الموظف العمومي: تعتبر الإتفاقية الموظف العمومي الأجنبي كل شخص

يشغل منصبا تشريعيًا أو إداريًا أو قضائيًا من بلد أجنبي، سواء كان معينًا أو منتخبًا، أي شخص يمارس وظيفة عمومية لصالح بلد أجنبي ولا ينعصر في الدول بل قد يشمل إقليمًا مستقلاً أو إقليمًا حركيًا منفصلاً.

5- التوسع من الخاضعين للمسؤولية: إعتبرت الرشوة عن طريق الوسطاء جريمة، فلا يمكن

للشركة الأم التوصل من مسؤوليتها عن طريق الوسطاء، فهي تبقى خاضعة للمسؤولية في حالة وعد أو تقديم رشوة من طرف أحد الفروع التابعة لها.

رابعاً_ منظمة الدول الأمريكية: أنشأت سنة 1986 بالولايات المتحدة ومقرها واشنطن، وهي مكرسة

لعملية السلام والتنمية في البلدان الأمريكية. بدأت بمكافحة بعض جرائم الفساد في سنة 1991، أنشأت "سيكاد" مجموعة من الخبراء قدمت مشروع قانون لمكافحة غسل الأموال وافقت عليه الدول الأعضاء في مارس 1992، وفي بيونس آيرس بالأرجنتين إتفق وزراء الدول الأعضاء على تقديم خطة، وفي سنة 1996 إنضمت منظمة الدول الأمريكية إلى إتفاقية مكافحة الفساد والرشوة الصادرة عن الأمم المتحدة، وأدرجت الدول الأعضاء أنه يجب محاربة الفساد والرشوة وذلك عن طريق مايلي:

- تطوير كل دولة من الدول الأعضاء الآليات اللازمة لمنع الفساد وكشفه.
- تطوير التعاون بين الدول الأعضاء لضمان ومحاربة الفساد وكشفه ومعاقبة مرتكبيه. (نجار، 2014،

(صفحة 126)

الفرع الثاني: المؤسسات المالية الدولية لمكافحة الفساد

تعمل إلى جانب المنظمات الدولية الخاصة بمكافحة الفساد مجموعة من المؤسسات المالية الدولية التي تبنتها ضمن جدول أعمالها، وتتمثل أساسا فيما يلي:

أولا_ البنك الدولي: تبنى البنك الدولي عام 1996 خطة مبنية على ثلاثة عناصر أولها تشخيص الظاهرة وأسبابها وعواقبها، وثانيها إدخال إصلاحات على أنظمة الدولة من النواحي التشريعية والتنظيمية، وثالثها إشراك المجتمع الدولي والمنظمات الغير حكومية ووسائل الإعلام لمساعدة الدول على منع ومكافحة الفساد (عاتي ، 2018، صفحة 10)، وفيما يلي التسلسل الزمني لعمل البنك الدولي في مكافحة الفساد: (مجموعة البنك الدولي، 2020)

- **1996 مكافحة سرطان الفساد في كلمته:** في الإجتماعات السنوية تم التأكيد على معالجة الفساد من خلال تقديم مساعدات للحكومات التي ستنفذ برامج وطنية لردع الممارسات الفاسدة.
- **2001 إنشاء إدارة النزاهة المؤسسية:** تقوم بالتحقيق في شكاوي الإحتيال والفساد في العمليات التي تمولها مجموعة البنك الدولي وتتابع فرض عقوبات عند ثبوت سوء التصرف.
- **2007 مبادرة إسترداد الأموال المسروقة (StAR):** من خلال العمل المشترك بين مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة ومجموعة البنك الدولي، والبلدان النامية والمراكز المالية لمنع غسل عائدات أعمال الفساد وتسهيل رد الأموال المسروقة بشكل أسرع.
- **2010 إتفاق نافذة الحرمان المشترك:** إتفقت خمسة بنوك تنمية متعددة الأطراف على العقاب المشترك وحرمان الكيانات التي يثبت عليها القيام بمخالفات قانونية، وفي السنة المالية 2018 أقرت مجموعة البنك الدولي تطبيق 73 قرار حرمان مشتركا صادرا من بنوك تنمية متعددة الأطراف.
- **2010 البيانات المفتوحة:** إتاحة الوصول إلى البيانات المجانية التي كانت تقتصر على الإستخدام التجاري، ومقبل رسوم مالية، وقد زاد إستخدام بيانات البنك الدولي بمقدار 10 أضعاف، ويصل إليها أكثر من 30 مليون شخص سنويا.
- **2014 مشاركة المواطنين:** إتخذ البنك الدولي خطوات لوضع مشاركة المواطنين في إطار مؤسسي في كل برامجه لأنه من شأنها تحسين جودة تقديم الخدمات العامة، والإرتقاء بإدارة المالية العامة، وتحقيق المزيد من الشفافية، والخضوع للمساءلة، والإحتواء الإجتماعي.

- **التكنولوجيا الحكومية (جار تنفيذ):** يهدف إلى جعل العمليات والخدمات الحكومية تتسم بالبساطة والشفافية، وذلك بإستخدام التكنولوجيا المتطورة، من خلال دمج تقنيات البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي، والبلوك تشين، في أنظمة تنفيذ العمليات الحكومية الرئيسية (مثل إدارة المالية العامة، والرصد والتقييم، وتحصيل الضرائب).

كما يقوم البنك الدولي منذ 1996 بدراسات عن الحوكمة تغطي أكثر من 200 دولة، تتضمن ستة أبعاد، ويعتمد كل بعد من هذه الأبعاد على المجموعة من المقاييس التي يقوم بها الخبراء على أساس خبرتهم في هذا الإطار، وعليه تعد أداة فعالة للحكم على منظومة الحكم العامة (لعفيفي و بن الشيخ، 2018، صفحة 10).

ثانياً_ صندوق النقد الدولي: تشكل مكافحة الفساد جزءاً من عمل الصندوق، حيث يعتمد في مواجهتها على تقديم المشورة المفصلة للبلدان الأعضاء، مع إجراء تقييمات صريحة ومتكافئة بين الدول تقيس أثر الفساد على الاقتصاد (لاغارد، 2017)، كما يضع صندوق النقد الدولي ضمن مبادراته لمكافحة الفساد أربع إستراتيجيات التالية:

- **الشفافية مطلب أساسي:** يتعين أن تعتمد البلدان المعايير الدولية للشفافية المالية العامة والقطاع المالي، خاصة في قطاع الصناعات الإستخراجية لإكتساب معظم الدول ميزة نسبية فيها، كما يتعين على الحكومات دعم المعايير الدولية لشفافية ملكية الشركات ولحرية الصحافة لدورها الكبير في الكشف عن ممارسات الفساد.

- **تعزيز سيادة القانون:** يجب أن يكون هناك تهديد مؤكد للملاحقة القضائية، وعملية الإنفاذ يجب أن يستهدف القطاع الخاص كذلك، وفي حالات معينة يجب إنشاء مؤسسات متخصصة جديدة عندما تكون المؤسسات الموجودة بالفعل فاسدة ويجب وضع إطار فعال لمكافحة غسل الأموال لتقليل غسل عائدات الفساد إلى أدنى حد.

- **إلغاء القيود وتبسيطها:** الإفراط في التنظيم يولد البحث عن الربع الذي يخصص بناء على تقدير المسؤولين العموميين ويجب القضاء عليه، فوضع إطار مؤسسي كاف في البداية يمثل مطلباً ضرورياً عند التحول من الأسواق الإحتكارية الخاضعة لسيطرة الدولة.

- **وضع إطار قانوني واضح:** فلا جدوى من وضع أفضل الأطر مالم تطبق، والتطبيق يعني وجود مؤسسات فعالة. (نشرة صندوق النقد الدولي، 2016، صفحة 02، 03)

إن ما يميز صندوق النقد الدولي في هذا المجال أن ضوابطه في تقديم القروض والمساعدات المعلن عنها سنة 1997 أكثر صرامة مقارنة بالبنك الدولي، فقد أكد الصندوق وقف المساعدات المالية لأية دولة يثبت فيها الفساد الحكومي (الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، 2016، صفحة 28).

تدعيماً لجهود البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مجال مكافحة الفساد، ساهمت بعض المؤسسات المالية الأخرى في هذا الإطار نذكر أهمها: (نجار، 2014، صفحة 115، 116)

1- مجموع العمل المالي GAFI: هي هيئة تم إنشائها عقب اجتماع مجموعة السبع الكبار بباريس 1989 تهدف إلى تطوير إستراتيجية ملائمة لمكافحة غسيل الأموال محلياً ودولياً، كما تعد مركز إتخاذ القرارات الدولية حيث تعطي إرشادات للسلطة السياسية تتعلق بإصلاح القوانين والنظم في ميدان عمليات مكافحة غسيل الأموال على المستويات الوطنية.

2- مجموعة الثماني G8: أنشئت سنة 1976، وكانت تضم سبعة دول فقط وفي سنة 1998 إنضمت روسيا كعضو ثامن، ويمكن القول أنها مجموعة تضم الدول الأكثر تصنيعاً في العالم، وخلال السنوات الأخيرة جعلت الكفاح ضد الفساد ومكافحة الرشوة على رأس أولويتها، بما في ذلك الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد على أعلى المستويات، والتنسيق لإسترجاع الأموال المكتسبة بصورة غير مشروعة ودعم الشفافية.

3- المجموعة الآسيوية-الباسفية لمكافحة غسيل الأموال: تضم 26 دولة عضو و13 مراقباً، وتقوم بنشاط يتمحور حول تنفيذ توصيات مجموعة العمل المالي (GAFI) والتعاون فيما بين أعضائها في مجالات أساليب مكافحة جريمة التبييض، وتطبيق قواعد المساعدة القانونية والقضائية والمصادرة وتسليم الجرمين والتحقيقات المشتركة حول الأنشطة المشبوهة لرؤوس الأموال، والإستعلام حولها، كما يجتمع أعضاء هذه المجموعة سنوياً لتقييم الخطط ودراسة إستراتيجيات العمل (حسين شبيلي، 2007، صفحة 98).

الفرع الثالث: الإتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بمكافحة الفساد

أدت عالمية الفساد إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد وذلك من خلال التوقيع على جملة من الإتفاقيات الإقليمية والدولية والمتمثلة أساسا فيما يلي:

أولا- إتفاقيات هيئة الأمم المتحدة: تعد هيئة الأمم المتحدة التي تأسست بتاريخ 24 أكتوبر 1945 منظمة عالمية تضم في عضويتها جميع دول العالم المستقلة تقريبا، ونتيجة لزيادة حدة وخطورة ظاهرة الفساد، ظهرت الحاجة إلى تضافر الجهود والتعاون الدولي بين كل أعضاء هذه المنظمة للتصدي لهذه الظاهرة، وذلك بوضع مجموعة من المبادرات والإتفاقيات من أهمها ماييلي (عاتي ، 2018، صفحة 09، 10):

1- إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: جاءت هذه الإتفاقية بعد العديد من الجهود كان أبرزها الندوة الخاصة بالفساد المنعقدة في لاهاي عام 1989 بدعوة من دائرة التعاون ومركز التنمية الاجتماعية للشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، وقد أسفرت عن وضع ميثاق شرفي أخلاقي دولي لمناهضة الفساد وإنشاء محكمة لمعاقبة المسؤولين عن فسادهم وتهريبهم من قبل الدولة بعيدا عن التأثيرات الحزبية والانتماءات السياسية، ليتم بعد ذلك في 2003 توثيق أفكارهم في شكل إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتي دخلت حيز التنفيذ عام 2005 وقد وقعت العديد من دول العالم عليها (حسن خضر الطائي و ليلو راضي، 2015، صفحة 67، 86).

وتتكون الإتفاقية من ثمانية فصول وإحدى وسبعين مادة كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (14): محتوى إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003

المحتوى	الفصول
أغراض هذه الإتفاقية هي: - ترويج وتدعيم التدابير الرامية إلى منع ومكافحة الفساد بصورة أكفأ وأنجع. - ترويج وتيسير ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية في مجال مكافحة الفساد. - تعزيز النزاهة والمساءلة والإدارة السليمة للشؤون والممتلكات العمومية بالإضافة إلى بيان المصطلحات المستخدمة ونطاق تطبيق الإتفاقية.	أحكام عامة
تشمل مدونات قواعد السلوك للمسؤولين العموميين والشفافية في المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية، وخطوات لتقاضي تقشي الفساد في القطاع الخاص وغسل الأموال مع تفعيل مشاركة المجتمع المدني والمنظمات الغير حكومية من خلال إتاحة المعلومات والبرامج التعليمية.	التدابير الوقائية
تشمل جرائم الرشوة والإختلاس وإساءة إستغلال الوظائف، والإثراء الغير مشروع، والإخفاء وغسل الأموال والمتاجرة بالنفوذ وإعاقة سير العدالة، كما تنص على حماية المبلغين والضحايا.	التجريم وإنفاذ القانون
ينص على المساعدة القانونية المتبادلة في التحقيقات وفي الملاحقة القضائية للجناة.	التعاون الدولي
منع إحالة العائدات المتأتية من الجريمة وكشفها، وتدابير إستردادها، مع التركيز على التعاون الدولي في هذا الصدد.	إسترداد الموجودات
دعوة الأعضاء إلى إستحداث برامج تدريبية أو تحسين القائمة خاصة للموظفين المسؤولين عن منع ومكافحة الفساد مع منح مساعدات فنية ومالية للدول النامية خاصة تلك التي تمر بفترة إنتقالية.	المساعدة التقنية وتبادل المعلومات
تحسين قدرات الدول الأطراف والتعاون فيما بينها من أجل تشجيع وتحسين تنفيذ الإتفاقية.	آليات التنفيذ
تشمل أحكام دخول الإتفاقية حيز النفاذ وعملية التصديق وتفتيح نصوصها.	أحكام ختامية

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- جيليان دل وماري تيراكول، إستخدام إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لتعزيز جهود مناهضته: دليل، منظمة الشفافية الدولية وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، 2014، ص ص 17، 18.
- وإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة 58، البند 108 من جدول الأعمال، 21 نوفمبر 2003، ص ص 6، 7.

2-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: يتناول مسألة الفساد بإعتباره مشكل تدبير حكومي، فالحد من

الفساد أمر حاسم لتحقيق الهدف الشامل في تخفيف حدة الفقر وتعزيز التنمية، ويركز البرنامج الإنمائي على التغيير الشامل الطويل الأمد وعلى الأبعاد البشرية للتنمية من خلال جملة من التدابير تستهدف ما يلي:

- تسهيل مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في وضع السياسيات وإدارة موارد التنمية.
- تشجيع التعاون التقني لمكافحة الفساد ودعم الأنشطة التي تتناول شتى عناصر مشكل الفساد من خلال تناول الآثار الاقتصادية والسياسية إلى جانب الاجتماعية والمتعلقة خاصة بالفقر والمرأة والبيئة وحقوق الإنسان.

- إجراء حوار نزيه وإقامة شراكات من خلال جمع الأطراف ذات المصلحة على الصعيد الوطني للتوصل إلى توافق وتطويع الإرادة السياسية وإدارة سياسات الإصلاح التي من شأنها مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية.

- مبادرة تحسين النزاهة عن طريق برنامجها الخاص بالمساءلة والشفافية المعروف ببرنامج PACT الذي يعمل على توفير منتدى لمناقشة المسائل المتعلقة بالخطة الإنمائية الدولية مع تعزيز القدرات الوطنية لوضع وتنفيذ إصلاحات شاملة لمكافحة الفساد مدعومة بشراكات دولية وإقليمية. (تميميس، 1997، الصفحات 142-143)

ثانياً_ إتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته: كانت بداية هذه الجهود بواشنطن في 23 فيفري 1999 عندما اجتمع التحالف العالمي من أجل إفريقيا لمناقشة الأطر التعاونية لمكافحة الفساد، وأهم إنجاز للدول الإفريقية لمكافحة الفساد هي إتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع ومحاربة الفساد من طرف رؤساء وقادة حكومات الإتحاد الإفريقي سنة 2003 (عاتي ، 2018، صفحة 10)، وتتمثل أهداف هذه الإتفاقية فيما يلي: (إتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته، 2003، صفحة 05)

- تشجيع وتعزيز قيام الدول الأطراف بإنشاء الآليات اللازمة في إفريقيا لمنع الفساد وضبطه والمعاقبة والقضاء عليه وعلى الجرائم ذات الصلة، في القطاعين العام والخاص.
- تعزيز وتسهيل وتنظيم التعاون فيما بين الدول الأطراف من أجل ضمان فعالية التدابير والإجراءات الخاصة بمنع الفساد والجرائم ذات الصلة في إفريقيا وضبطها والمعاقبة والقضاء عليها.
- تنسيق ومواءمة السياسات والتشريعات بين الدول الأطراف لأغراض منع الفساد وضبطه والمعاقبة والقضاء عليه في القارة.
- تعزيز التنمية الاجتماعية والإقتصادية عن طريق إزالة العقبات التي تحول دون التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك الحقوق المدنية والسياسية.
- توفير الظروف المناسبة لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة.

ثالثاً_ الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد: تم إعداد مشروع الإتفاقية ضمن مجلس وزراء الداخلية العرب، وقد تم تعميمه على وزارات العدل العربية، كما تم تشكيل لجنة مشتركة من مجلسي وزراء الداخلية والعدل العرب لمراجعة صياغته، وقد أنهت اللجنة مهمتها في 11 ديسمبر 2003 بإعتماد مشروع إتفاقية عربية لمكافحة الفساد (غزيوي، 2016، صفحة 82)، وتهدف هذه الإتفاقية إلى:

- تعزيز التدابير الرامية للوقاية من الفساد ومكافحته وكشفه بكل أشكاله، وسائر الجرائم المتصلة به وملاحقة مرتكبيها.
- تعزيز التعاون العربي على الوقاية من الفساد ومكافحته وكشفه وإسترداد الموجودات.
- تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون.
- تشجيع الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني على المشاركة الفعالة في منع ومكافحة الفساد. (الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد، 2003، صفحة 02)

ويعاب على هذه الإتفاقية أنها قامت بنسخ ماتم النص عليه في ظل الإتفاقية الأممية دون تعديل أو إضافات، كما أنها لم تحدد الفترة الزمنية لتقديم الطلب وتركت الحرية للأعضاء وهذا مايتعارض مع إستقرار تطبيق أحكام الإتفاقية وعدم إحترام صفة الإلزامية.

لقد سبق الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد العديد من الأجهزة لمكافحة الفساد على مستوى الوطن العربي، إلا أنه برغم ذلك نلاحظ عدم إستجابة وغياب شبه تام لسياسات وطنية مبنية على منهجيات علمية لتفعيل وتجسيد إتفاقية مكافحة الفساد عربياً. (بن علو مديحة و جوه، 2020، صفحة 211، 212)

المطلب الثالث: تجارب بعض الدول في مكافحة الفساد

هناك العديد من الدول التي قامت بتجنيد كل الوسائل المتاحة لديها في سبيل إنجاح تجربتها في مكافحة الفساد، ولقد إستطاعت العديد من الدول من خلال جهودها كسب الرهان في معركتها ضد الفساد، من خلال الخروج من الدائرة الحمراء وبلوغ مراتب متقدمة ضمن مؤشرات مدركات الفساد الخاصة بمنظمة الشفافية الدولية، الأمر الذي إنعكس إيجاباً على باقي جوانب الحياة فيها.

الفرع الأول: تجربة سنغافورة

تعد من التجارب الرائدة في مكافحة الفساد فقد إستطاعت تحقيق قفزة نوعية لتصبح ضمن العشرة الأوائل الأقل فساداً بعد أن كانت تقبع في مراكز متأخرة في ستينات القرن الماضي (حسين علي، 2018).

أولاً إستراتيجيات سنغافورة في مكافحة الفساد: وضعت الحكومة السنغافورية الجديدة إستراتيجية شاملة لمكافحة الفساد الذي كان أعقاب الإستقلال سنة 1959 نمط الحياة السائد فيها وقد تشكلت له عصابات خاصة، مع الإفلات من العقاب نتيجة ضعف التشريعات وغياب الرغبة والحماية الكافية للمحققين فيه (توق، 2014، صفحة 226) من خلال إعتداد التدابير التالية:

1- قوانين مكافحة الفساد: تتمثل فيما يلي:

- في سنة 1959 أصدرت الحكومة قانوناً جديداً لمكافحة الفساد، وحددت فيه الهدية بأنها كل شيء ذو قيمة يمنح لأي مسؤول، كما تم بموجبه منح صلاحيات واسعة للمحققين في الفساد ليشمل الإعتقال والإطلاع على الحسابات المصرفية للمشتبه بهم. (شارف، 2016، صفحة 156، 157)
- في سنة 1960 تم تحديث قانون محاربة الفساد الصادر في سنة 1937، فلم يعد بموجبه ضرورياً إثبات أن الشخص الذي تلقى الرشوة شغل منصباً يمكنه من أداء الخدمة الوكالة له، كما أوجب على مراقبي حسابات الضريبة على الدخل بتقديم كل المعلومات الخاصة بالخاضعين للتحقيق، كما منح القضاة الحق في الأخذ بالدليل الذي يقدمه المتواطئ على المجرم حتى إذا لم يتم إثباته.
- تم في سنة 1989 رفع غرامة الرشوة من 10 آلاف إلى 100 ألف دولار، وأصبح الإفاداة بمعلومات كاذبة بمثابة جنائية يعاقب عليها بالسجن وغرامة تصل إلى 10 آلاف دولار، كما منحت المحاكم حق مصادرة المكاسب الآتية من الفساد. (لي و ترجمة: الإمام، 2007، صفحة 212، 213)

2- الآليات المؤسسية لمكافحة الفساد: تم في هذا الإطار إنشاء مكتب التحقيقات في ممارسات

الفساد (CPIB) سنة 1952 وهو هيئة مستقلة عن الشرطة يقوم بالتحقيق في وقائع الفساد في القطاعين العام والخاص، كما يقوم المكتب بتقديم خدمات إلكترونية عبر موقعه الرسمي لتوعية وتمكين المواطنين من الإبلاغ عن المفسدين دون تعرضهم للخطر (شارف، 2016، صفحة 156). وفي عام 1963 تم جعل إستدعاء الشهود من قبل مكتب التحقيق أمراً إجبارياً (لي و ترجمة: الإمام، 2007، صفحة 213)، ويمكن إيجاز دور المكتب فيما يلي: (فلاق و حدو ، 2015، صفحة 21، 22)

- التحقيق في الممارسات المشبوهة والشكاوي التي يتلقاها
- التحقيق مع المسؤولين الذين يمارسون الفساد من خلال إساءة إستخدام السلطة الممنوحة لهم.
- عمل لقاءات مع المسؤولين ذو الصلة المباشرة بالجمهور للتأكيد على الشرف والنزاهة وتجنب الفساد.

- تقديم الإقتراحات والسياسات التي من شأنها مكافحة الفساد وتجنبه مستقبلاً.

- إعادة هندسة ومراجعة منظومات العمل في الهيئات الحكومية بما يسمح بتقليل ممارسات الفساد.

- إرسال التقارير للمصلحة التي ينتمي إليها المتورطون في ممارسة الفساد.

3- الآليات الوقائية لمكافحة الفساد: وتتمثل فيما يلي:

- تحسين رواتب الموظفين خاصة المسؤولين مما أدى إلى إستقطاب القطاع العام لأفضل المتخصصين بعيداً عن المحاباة والمحسوبية.
- تشكيل وسائل إعلام مستقلة وموضوعية مهمتها الكشف عن الحالات المشبوهة التي تم كشفها أو تم التغاضي عنها (حلو، 2019).

- تفعيل مبدأ "من أين لك هذا؟" وهو أهم إجراء تم إعتماده يمنح للقضاة الحق في مساءلة المتهمين الذين يعيشون حياة تتجاوز حدود إمكانياتهم المادية، أو يملكون عقارات لايسمح دخلهم بشرائها، كدليل دامغ على أنه قد تلقى وقبض رشوة (لي و ترجمة: الإمام، 2007، صفحة 213).

ثانياً_ترتيب ستغافورة عالمياً في مكافحة الفساد: إحتلت سنغافورة في السنوات الأخيرة مركزاً مرموقاً

في التقارير الدولية المعنية بمكافحة الفساد، وتم تصنيفها ضمن عشر دول في مؤشر مدركات الفساد في السنوات الأخيرة (توق، 2014، صفحة 226)، ويتضح ذلك جالياً من خلال تتبع تطور ترتيبها ضمن مؤشر مدركات الفساد كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (15): مركز سنغافورة في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة 1997-2020

(الوحدة: 0 أكثر فسادا-100 أقل فسادا)

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الترتيب	09	07	07	06	04	05	05	05	05	05	04	04
القيمة	86.6	91	91	91	92	93	94	93	94	94	93	92
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الترتيب	03	01	05	05	05	07	07	07	06	03	04	03
القيمة	92	93	92	87	86	84	85	84	84	85	85	85

Source ; transparency international, Donate : corruption perception index 1996-2021, site web : www.transparency.org , date ; 22/06/2022.

يلاحظ من خلال الجدول أن سنغافورة إستطاعت من خلال جهودها المكثفة في مجال مكافحة الفساد التي باشرت منذ الإستقلال من إقتناص مكان لها ضمن المراتب العشر الأولى في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة 1997-2020 بالرغم من التراجع الطفيف في قيمتها من 86.6 درجة إلى 85 درجة ما بين السنتين 1997 و 2020 على الترتيب، كما أنها إستطاعت في سنة 2010 أن تحتل صدارة الترتيب العالمي بواقع 93 درجة، بالرغم من ذلك فإن أفضل قيمة حققتها هي 94 درجة خلال السنوات 2003، 2005، 2006 أما أسوء قيمة فقد كانت 84 خلال السنوات 2014، 2016، 2017 إلا أنها في العموم تظل أقل من المتوسط العالمي بكثير.

ثالثا_ آثار مكافحة الفساد على الاقتصاد السنغافوري:

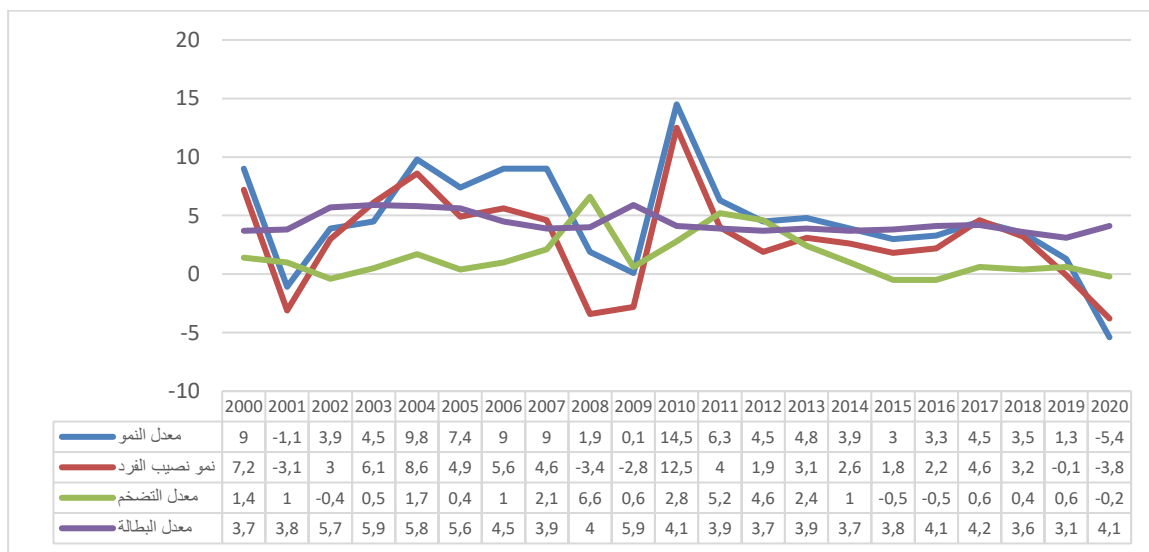
تعد سنغافورة من دول جنوب شرق آسيا التي حققت المعجزة الآسيوية من خلال ما شهدتها إقتصادتها من نمو سريع أدى إلى إزدهار إقتصادي وتنمية كان للدولة الدور البارز فيها، وما كان لهذا أن يحدث لولا حملة مكافحة الفساد التي باشرت الدولة والتي إستطاعت من خلالها الوصول بمستويات الفساد إلى أدنى حد ممكن الأمر الذي ترك تأثيرات إيجابية ملموسة (عبود كاظم الفتلي، 2009، صفحة 122)، تتمثل فيما يلي:

- التخصيص الأمثل للموارد خاصة نحو الصناعات كثيفة التكنولوجيا مع تكييفها على النحو المناسب مما أدى إلى زيادة حجم صادراتها الذي إنتقل من 10.8% إلى 13.3% ما بين الفترتين 1980-1990 و 1990-1997 على الترتيب، الأمر الذي إنعكس إيجابا على الناتج المحلي الخام بما يحقق معدلات نمو غير مسبوقه ساهمت في نهضة الإقتصادية التي شهدتها سنغافورة (عبود كاظم الفتلي، 2009، صفحة 129، 130).

- إحتلت سنغافورة المرتبة الثانية آسيويا خلف اليابان فيما يتعلق بالدخل الفردي، مما جعل معدلات الفقر تتخفّف بدورها بعد أن وصلت سنة 1998 أقصاها بمعدل 5% حيث أصبح اليوم عدد الفقراء لا يتجاوز 120 ألف من أصل 4.3 مليون نسمة، كما أن عدد السكان لا يتجاوز 8% ممن يصل دخلهم الشهري إلى أقل من ألف دولار من مجموع السكان (عبود كاظم الفتلي، 2009، صفحة 130).
 - شهدت سنغافورة في فترة السبعينات معدلات تضخم مرتفعة وصلت إلى 13%، إلا أنها إستطاعت التحكم فيها من خلال إعادة النظر في رواتب موظفي القطاع العام لجعلها تتناسب مع المستوى المعيشي.
 - بلغت سنغافورة سنة 1980 إلى جانب هونغ كونغ وكوريا الجنوبية والتايوان التي عرفت فيما بعد بالنمو مرحلة التشغيل الكامل خاصة في مجال التصنيع الذي يستقطب حوالي 28% من القوة العاملة، في حين يتوزع الباقي ما بين قطاع التجارة والخدمات، وقطاع النقل والتخزين والإتصالات بواقع 23%، 22%، 10% على الترتيب (صباغ وبن أشنهو، 2020، صفحة 69، 70).
- وعموما يمكن تتبع هذا التأثير من خلال تطور أداء سنغافورة ضمن المؤشرات الاقتصادية الكلية كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (06): تطور أداء سنغافورة ضمن بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة

2000-2020 (الوحدة: نسبة مئوية)



المصدر: بيانات البنك الدولي لعدة سنوات.

يلاحظ من الشكل أعلاه أن سنغافورة استطاعت من خلال إستراتيجياتها لمكافحة الفساد من خلق وضع من النزاهة والشفافية بما يضمن تحقيق أقصى إستعمال لمواردها بعيدا عن الهدر والإستنزاف الغير مشروع الأمر الذي إتعكس إيجابا على المؤشرات الكلية حيث تمكنت من تحقيق معدلات نمو مرتفعة رافقه نمو الدخل الفردي بوتيرة إيجابية خاصة خلال الفترة 2000-2010 التي سجلت نهايتها أقصى معدل نمو قدره 14.5%، نتج عنه زيادة نصيب الفرد السنغافوري بـ 12.5% بإستثناء سنوات 2001 و 2008 و 2009 التي سجلت قيم سالبة وهذا راجع لتداعيات الأزمة العالمية التي إنعكست سلبا على معدل التضخم الذي وصل فيها إلى قيمة قصوى قدرها 6.6% سنة 2008، بالرغم من هذا فإن هذا المؤشر منخفض على العموم خلال فترة الدراسة، ونفس الشيء ينطبق على معدلات البطالة التي لم تتجاوز في المتوسط 4.33% وهذا راجع إلى النزاهة والشفافية في التوظيف بعيدا عن المحاباة والمحسوبية، وعلى العموم فقد سجلت سنة 2020 كل المؤشرات بالسالب وهذا راجع لتداعيات جائحو كوفيد-19 التي لم تسلم أي دولة مهما كان حجمها من آثارها السلبية.

الفرع الثاني: تجربة ماليزيا

تعد التجربة الماليزية لمكافحة الفساد من أهم التجارب التي تم إعدادها على مستوى مختلف الدول النامية، وإن كان هناك العديد من المشكلات التي تعترضها نتيجة لطبيعة النظام السياسي الماليزي إلا أنها تعد هامة في طريق بناء الدولة الماليزية، ومكافحة الفساد خاصة في مجال الخدمة العامة (محمود، 2020، صفحة 118).

أولا إستراتيجيات ماليزيا في مكافحة الفساد: أعطت الحكومة الماليزية بالرغم من أن مستويات الفساد بها هي الأقل مقارنة ببعض الدول الآسيوية منذ إستقلالها سنة 1957 الأولوية لإصلاح الأجهزة الحكومية من خلال إتخاذها للعديد من التدابير (صافي محمود، 2020، صفحة 102)، والمتمثلة فيما يلي:

1- قوانين مكافحة الفساد في ماليزيا: عقب الإستقلال تم إقرار هيئة مكافحة الفساد (ACA) والتي

نظم أوضاعها قانون 1961 الذي جعل الهيئة تابعة لوزارة الشؤون المحلية، ليعود بعدها البرلمان الماليزي عقب الأزمة المالية وبالتحديد سنة 1997 بإقرار قانون مكافحة الفساد الذي حدد طبيعة ومفهوم وأنواع الفساد، كما أقر بضرورة إنشاء هيئة لمكافحة الفساد (محمود، 2020، الصفحات 103-105). كما صادقت على إتفاقية الأمم المتحدة بالإضافة إلى قانون العقوبات والمساعدات المتبادلة في

المسائل الجنائية لعام 2002 التي وضعت على إثرها قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعام 2001، ويتم تطبيق مكافحة الفساد في ماليزيا من خلال قانون لجنة مكافحة الفساد لعام 2009، هذا القانون الذي يشمل تجريم ممارسات الفساد في القطاعين العام والخاص التي تتمثل عقوبتها في السجن لمدة لا تتجاوز 20 سنة، كما يمكن هذا القانون لجنة مكافحة الفساد من الحق في التجميد والمصادرة، ويضمن الحماية للمبلغين عن الفساد إلى جانب قانون 2010، أما الموظف العام فيخضع لتعليمات ونظام الموظفين العموميين لعام 1993 (علوان و ميثم العيبي، 2020، صفحة 168).

2- الآليات المؤسسية لمحاربة الفساد في ماليزيا: تتمثل فيما يلي:

- أ. **وكالة مكافحة الفساد (ACA):** أنشئت بموجب قانون مكافحة الفساد لعام 1997 تم تكليفها بمسؤولية منع والقضاء على جميع أشكال الفساد، تم تفويض سلطة مكافحة الفساد للتحقيق والاستجواب والقبض على الجناة ومقاضاتهم، كما تم منحها صلاحيات الوصول إلى الوثائق والشهود، وتجميد الأصول ومصادرة جوازات السفر وغيرها ومراقبة الدخل والأصول واقتراح الإصلاحات الإدارية والقانونية (Siddiquee, 2011, pp. 52, 53).
- ب. **مكتب الشكاوى العامة (PCB):** تأسس سنة 1971 للتعامل مع الشكاوى المقدمة من المواطنين ضد الخدمة المدنية، تلتزم بتقديم خدمات مجانية وفعالة، ويقوم بذلك حوالي 70 ضابطا وموظفا في المقر الرئيسي وتسعة مكاتب إقليمية لإتاحة الفرصة لسكان المناطق الداخلية للتعبير عن مشاكلهم (Chua, 2007, p. 01).
- ج. **معهد النزاهة الماليزي (IIM):** تأسس سنة 2004 بهدف العمل على تنفيذ الخطة الوطنية للنزاهة، ويعمل على تطوير قدرات وكفاءات القطاعين العام والخاص لمساعدة الدولة على أن تصبح أمة معروفة بنزاهتها بدلاً من الفساد، كما يوفر المعهد خدمات استشارية وأدوات تقييم وخدمات تدريب للوكالات الحكومية والمنظمات الخاصة بما في ذلك رواد الأعمال الصغيرة والمتوسطة (Institut Inegriti Malaysia, s.d.).
- د. **المركز الوطني للحوكمة والنزاهة ومكافحة الفساد (GIACC):** تابع لدائرة رئيس الوزراء يتمثل دوره في تقديم المشورة لرئيس الوزراء بشأن قضايا الحوكمة والنزاهة ومكافحة الفساد، وتخطيط الخطط والمبادرات الإستراتيجية، وتقييم فعالية الإجراءات من قبل الوكالات المنفذة وتقديم

تقرير إلى الحكومة من خلال اللجنة الوزارية الخاصة لمكافحة الفساد (JKKMAR) ، (Saim , 2019).

هـ. **الأكاديمية الماليزية لمكافحة الفساد:** تم إنشائها في ديسمبر 2003 وتعتبر الأولى من نوعها في منطقة آسيا والمحيط الهادي، أنشأتها وكالة مكافحة الفساد لغرض تقديم تدريب متخصص لضباط من ماليزيا والبلدان المجاورة في مجال مكافحة الفساد والترويج لأفضل الممارسات في مجال التحقيقات، والرصد والمكافحة، وقد حصلت الأكاديمية على ثقة العديد من المؤسسات الدولية.

و. **الحركة من أجل الديمقراطية ومكافحة الفساد (GERAK):** هي منظمة غير حكومية تعمل في مجال حملات التوعية ضد الفساد، كما تهدف لتوفير منبر للحفاظ على حيوية التحقيقات في قضايا الفساد عن طريق الإحتفاظ بسجل دائم من شكاوي الفساد ومتابعتها ومعاقبه مرتكبيها (بوسعيدو س.، 2013، صفحة 201).

3- إطلاق برامج خاصة بمكافحة الفساد:

أ. **الخطة الوطنية لمكافحة الفساد (NACP):** تحتوي ست استراتيجيات و115 مبادرة، تتمثل أساسا في إدخال فحص النزاهة في اختيار الإدارة العليا؛ تطوير خطة المنظمة لمكافحة الفساد OACP؛ تطبيق نظام مكافحة الرشوة ABMS وفقاً لمعايير ISO37001: 2016 يستخدم لمساعدة المنظمة على منع واكتشاف ومساعدة الامتثال للقوانين المتعلقة بالفساد، بالإضافة إلى الحصول على الشهادة التي ستكون شرطاً أساسياً في تقديم العطاءات للعقود الحكومية (Saim , 2019) .

ب. **الخطة القومية لتدعيم النزاهة (NIP):** تقوم على الإستثمار الأخلاقي في أفراد المجتمع الماليزي، وقد تم تطبيقها على خمس مراحل خلال الفترة 2004-2008، كما قسمت إلى مجموعة من البرامج وتدفع بمجموعة من خطط الإصلاح في مجموعة من المؤسسات ومنها: مؤسسة الأسرة ومؤسسات المجتمع المدني، المؤسسات المجتمعية والثقافية، والإقتصادية والسياسية، ومؤسسات إدارة الأعمال (محمود، 2020، صفحة 105، 106).

من أهم البرامج المعتمدة لمكافحة الفساد من طرف الحكومة الماليزية تتمثل في: (بن الطيب و مهلول، 2018، صفحة 323)

- برنامج "سباي" لمكافحة الفساد: هو برنامج يناهض إساءة استخدام السلطة العامة والممارسات الفاسدة ويسعى لتعزيز المساءلة والشفافية في القطاع العام.
- برنامج "بيمودا" لمحاربة البيروقراطية: وضع سنة 2007 بهدف تسهيل الإجراءات الإدارية حيث يسمح بتحديد وتقييم العقوبات البيروقراطية وتقديم توصيات لمعالجة هذه المشاكل وعمليات الإستثمار والتجارة.

ثانياً_ترتيب ماليزيا عالميا في مكافحة الفساد:

حققت ماليزيا تقدما كبيرا في مكافحة الفساد منذ الإستقلال، وتحتل موقعا جيدا على مؤشر مدركات الفساد مما يجعلها الرابعة في منطقة آسيا والمحيط الهادي، ولايتقدم عليها سوى سنغافورة وهونغ كونج وتايوان، كما أصبحت مركزا إقليميا بل ودوليا للتدريب على مكافحة الفساد، ويتضح ذلك جاليا من خلال تتبع تطور ترتيبها ضمن مؤشر مدركات الفساد كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (16): مركز ماليزيا في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة 1997-2020

(الوحدة: 0 أكثر فسادا-100 أقل فسادا)

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الترتيب	32	29	32	36	36	33	37	39	39	44	43	47
القيمة	50.1	53	51	48	50	49	52	50	51	50	51	51
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الترتيب	56	59	60	54	53	51	54	55	62	61	51	57
القيمة	45	44	43	49	50	52	50	49	47	47	53	51

Source ; transparency international, Donate : corruption perception index 1996-2021, site web :

www.transparency.org , date ; 22/06/2022.

يلاحظ من خلال الجدول أن ماليزيا خلال الفترة 1997-2020 قد إستطاعت من خلال حملتها التي وضعتها للحد من الفساد تحسين ترتيبها الدولي في مؤشر مدركات الفساد حيث إنتقلت من المرتبة 32 عالميا سنة 1997 والتي سجلت فيها أعلى قيمة تصل لها على سلم الشفافية الدولية بواقع 53.2 درجة وهي أفضل نتيجة تحققتها ماليزيا في هذا الإطار، إلى المرتبة 62 عالميا سنة 2020.

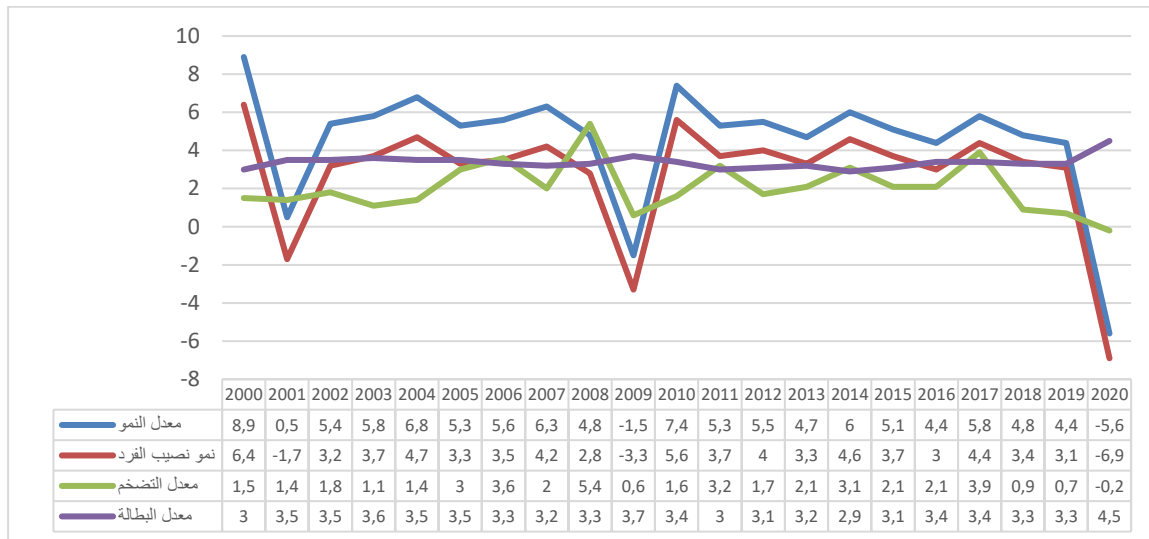
ثالثا_ آثار مكافحة الفساد على الاقتصاد الماليزي:

رصد تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2001، أهم الدول المصدرة للتقنية العالمية، وكانت ماليزيا في المرتبة التاسعة متقدمة بذلك على إيطاليا والسويد، ولقد أثمرت عملية مكافحة الفساد في ماليزيا في نقل الدولة إلى صفوف الدول المتقدمة، ولقد انعكس ذلك إيجابيا على معظم المؤشرات الإقتصادية الماليزي ويمكن تلخيص ذلك في النقاط التالية: (التباني، 2019، صفحة 60)

- مكن برنامج مكافحة الفساد من تطبيق سياسة مالية توسعية ساعدت ماليزيا في تحقيق نمو إيجابيا في الناتج المحلي الإجمالي إبان الأزمة الآسيوية لسنة 2000، حيث إرتكزت سياستها على نشاط البناء، وتوفير الأموال لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع زيادة التخصيص لتطوير القطاع الاجتماعي وتخفيض الضرائب، كما تم إنشاء صناديق لتوفير الإئتمان للقطاعات ذات الأولوية بشروط ومعدلات فائدة ميسرة (علوان و ميثم العيبي، 2020، صفحة 170).
- إستطاعت ماليزيا خلال ثلاثة عقود القضاء على الفقر المدقع (التباني، 2019، صفحة 63، 64)، وهذا نتيجة الزيادة في نصيب الفرد الماليزي من إجمالي الدخل الوطني الذي كان خلال حقبة السبعينات يقدر بـ 270 دولار بنحو 810 رينجيت، ارتفع ليصل إلى 3703 رينجيت في عام 1980، وظل متصاعدا إلى 6299 رينجيت عام 1990 بمعدل نمو قدرة 70% ثم ارتفع ليصل إلى 13939 رينجيت بمعدل نمو قدره 276% عن متوسط نصيب الفرد عام 1980، ومن المستهدف أن يصل عام 2020 إلى 15000 دولار (التباني، 2019، صفحة 62).
- أسفر عن تطبيق الخطة الوطنية لمكافحة الفساد إنخفاض معدل التضخم بصورة كبيرة حيث كان يسجل بمعدلات مرتفعة بلغت أقصاها سنة 1981 بـ 9.7% (التباني، 2019، صفحة 64، 65).
- وصلت ماليزيا إلى حد الحاجة للعاملة، فنسبة البطالة إنخفضت من 7.8% سنة 1976 إلى 4% سنة 2010 ويرجع ذلك لإرتكازها على الصناعات الخفيفة كثيفة العمالة ومنخفضة رأس المال في آن واحد مثل الصناعات الإلكترونية التي إستوعبت أعدادا كبيرة من الأيدي العاملة، كما تستحوذ العديد من الإستثمارات الأجنبية التي جاءت بفضل رؤية 2020 التي جعلها من أكثر دول جنوب شرق آسيا جذبا للعمالة، حيث سجلت ثاني أدنى نسبة للبطالة بين دول رابطة الآسيان (بوسعيد س، 2013، صفحة 239).

وعموما يمكن تتبع هذا التأثير من خلال تطور أداء سنغافورة ضمن المؤشرات الاقتصادية الكلية كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (07): تطور أداء ماليزيا ضمن بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة 2000-2020 (الوحدة: نسبة مئوية)



المصدر: بيانات البنك الدولي لعدة سنوات

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن ماليزيا قد إستطاعت خلال الفترة 2000-2020 تحقيق معدلات جيدة وبوتيرة إيجابية على مستوى مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي حيث بلغ معدل النمو ذروته سنة 2000 بمعدل 8.9% رافقه أقصى زيادة في نصيب الفرد الماليزي بمعدل 6.4% وهذا راجع للجهود التي بذلتها ماليزيا خاصة في مجال مكافحة الفساد من خلال تشديد القوانين والعقوبات بما يضمن حماية المال العام من الهدر والنهب من طرف فئة قليلة من المجتمع على حساب المجتمع ككل، أما معدل التضخم فهو منخفض في الغالب لا يتجاوز 2.04% في المتوسط ، ونفس الشيء ينطبق على معدلات البطالة التي لا تتجاوز 3.37% في المتوسط وهذا راجع إلى فعالية قوانين التوظيف التي وضعتها الحكومة الماليزية للحد من المحسوبية والمحاباة في تقليد المناصب في القطاع العام، بالرغم من هذا سجلت هذه المؤشرات في السنوات 2001 و 2009 و 2020 عجزا ناتجا عن تداعيات الأزمات المالية والإقتصادية والصحية التي شهدتها كل سنة على الترتيب.

الفرع الثالث: الدروس المستفادة من تجربتي سنغافورة وماليزيا في مكافحة الفساد

من الملاحظ من تجربتي سنغافورة وماليزيا أنها قد تمكنت من مكافحة الفساد بشكل فعال، وأن النزاهة فيها تحسنت بشكل واضح، وبالتالي حققت مراتب متقدمة في مؤشر مدركات الفساد، وقد بنيت هذه الدول على ثلاثة أعمدة أساسية هي: التحقيق، والوقاية والتتقيف (توق، 2014، صفحة 233)، وعموماً يمكن تحديد مجموعة من العوامل المهمة في مكافحة الفساد مستمدة من تجربتي سنغافورة وماليزيا على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- وجود إرادة سياسية قوية من طرف السلطة العليا بتبني السلوك النزيه ليكونوا قدوة للمواطنين.
- شمولية قوانين مكافحة الفساد بمعنى تطبيقها على كل من يثبت تورطه في ممارسة الفساد سواء كان فرداً مهما كانت مكانته، أو منظمة عامة كانت أو خاصة.
- يجب وضع خطة شاملة ومفصلة لمكافحة الفساد، فالفساد لا يصلح معه الحلول الوقتية الآنية.
- المراجعة والتحديث المستمر لسياسات وقوانين وإجراءات مكافحة الفساد من أجل تكييفها مع سلوكيات الفساد المستجدة نتيجة تغير الظروف التي تحكمها.
- زيادة الأجور حيث أنه في الغالب قد تقرض الوضعية الاقتصادية تطبيق أنظمة صارمة لمواجهة الفساد وبمجرد تراجع هذا الأخيرة سيرافقه زيادة الرواتب بشكل تنافسي.
- إسترداد عوائد الفساد من خلال إلزام المتهمين برد المبالغ المنهوبة مع وضع عقوبات تجنب تمتع المفسدين بالمال العام. (لعفيفي و بن الشيخ، 2018، صفحة 14، 15)
- إنشاء هيئات أو دوائر أو مؤسسات خاصة بمكافحة الفساد تتمتع بالإستقلالية التامة وتحظى بالموارد اللازمة التي تمكنها من العمل بكفاءة وفعالية.
- توعية وتثقيف الجمهور عن مخاطر الفساد وكيفية الوقاية منه وكسب دعمه وتأييده للجهود التي تقوم بها الهيئة وإعلام الجمهور بشكل مستمر عن حالات الفساد التي يثبت تورط الأفراد أو الجهات فيها والأحكام الصادرة بحقها لبناء مصداقية الهيئة وتوطيد عمل الجمهور.
- بناء ثقافة نبذ العنف لدى الجمهور وتعظيم قيم النزاهة في المجتمع وجعل الفساد مجازفة كبرى بعائد ومردود ضعيف. (توق، 2014، صفحة 234)

خلاصة الفصل الأول:

تم التوصل من خلال هذا الفصل بأن الفساد ظاهرة متعددة المظاهر والأبعاد، تعاني منه مختلف دول العالم، تختلف أسبابها وفق الظروف الراهنة والخاصة بكل دولة، كما تختلف من مجال إلى آخر فقد تكون إقتصادية أو إسياسية أو إجتماعية، نابعة عن الفرد أو الأنظمة الهيكلية المنتهجة، وهو ما أثبتته النظريات المفسرة للفساد التي من بينها نظرية البحث عن الربح، نظرية تكاليف المعاملات، ونظريات اللامعيارية، والإختيار العام،، كما إتضح أنه توجد العديد من المؤشرات التي يمكن إستخدامها لتقدير الفساد، وأكثرها أهمية مؤشر مدركات الفساد إلى جانب مؤشري المخاطر القطرية ومؤشرات الحوكمة، إلا أن هذه المؤشرات تبقى غير دقيقة وموضوعية، لأنها تستند على نتائج الدراسة الميدانية من خلال الإستبيانات وإستطلاعات الرأي.

كما تم التوصل أيضا إلى أن هناك مجهودات دولية لمكافحة الفساد بواسطة مؤسسات ومنظمات إقليمية ودولية، على رأسها منظمة الشفافية الدولية والبنك الدولي التي تعمل تعزيز الحوكمة والشفافية ومكافحة الفساد في الدول الأعضاء، من خلال ما تقدمه لها من دعم مالي وإقتراحات إصلاحية، بالإضافة برامج هيئة الأمم المتحدة التي تشمل العديد من المبادرات والمشاريع لمكافحة الفساد كإتفاقية مكافحة الفساد لسنة 2003، كذلك إتضح أن هناك تجارب قطرية رائدة في مكافحة الفساد كسنغافورة وماليزيا التي إستطاعت تحسين ترتيبها ضمن مؤشرات قياس الفساد من خلال وضع خطة شاملة وصارمة لمكافحة الفساد تستند على الإستثمار في العنصر البشري وتثقيفه وتوعيته بأضرار الفساد وتداعياتها على مستوى معيشته، الأمر الذي أسهم بدوره في تحسن مؤشراتها الإقتصادية الكلية مما حولها لمركز جذب للإستثمارات الأجنبية المباشرة .

كذلك توصل هذا الفصل أن للفساد تأثيرا سلبيا على جميع المؤشرات الإجتماعية، والسياسية والإقتصادية: كالنمو الإقتصادي، الموازنة العامة والبطالة والتضخم، بالإضافة إلى الإستثمار الأجنبي المباشر، الذي يعد هذا الأخير من المؤشرات التي تتأثر كثيرا بقضية الفساد، وهو ما سيتضح من خلال الفصل التالي.

الفصل الثاني

الإطار النظري للإستثمار الأجنبي

المباشر وعلاقته بالفساد

تمهيد:

عرفت أشكال تدفقات رؤوس الأموال الدولية عدة تطورات في ظل تنامي ظاهرة العولمة التي شجعت على المزيد من الإنفتاح ما بين دول العالم، مما سمح بمزيد من الحرية في ممارسة الأعمال خارج حدودها الوطنية أو ما يصطلح عليه حالياً بالإستثمار الأجنبي المباشر، الذي عرف منذ الثمانينات إنتعاشاً واسعاً سواء من حيث عدد الدول المصدرة له، أو من حيث حجم الإستثمارات المتدفقة.

ولقد تزايدت أهمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة لكثرة المزايا الإيجابية التي توفرها ذات الأثر المزدوج على البلد الأم من جهة، والبلد المضيف من جهة أخرى، والذي يكون في الغالب دولة نامية تسير على طريق تحقيق التنمية، إلا أنها تعاني العديد من المشاكل التي تحذ من جاذبية مناخها الإستثماري، التي من بينها إنتشار الفساد خاصة في الميادين ذات الصلة المباشرة بالإستثمار التي لا بد للمستثمر الأجنبي التعامل معها خلال مراحل تجسيد مشروعه الإستثماري في الدولة المضيضة، مما قد يحول دون تحقيق الهدف المرجو من الإستثمار بالنسبة لكل من الطرف الأجنبي والمحلي.

وعليه فإن تحقيق الهدف من الإستثمار في ظل فساد بيئة الأعمال للدولة المضيضة يتطلب من المستثمر الأجنبي تكييف دخوله ومشاريعه مع بيئة الدولة المضيضة، التي يقع بدوره على عاتقها القيام بالإصلاحات الضرورية لدعم الإستثمار الأجنبي المباشر، والحد من الفساد، ولعل خير مثال على ذلك في هذا الإطار تجارب شرق وجنوب شرق آسيا المتمثلة أساساً في تجربتي الصين وكوريا الجنوبية.

ولقد تم تقسيم هذا الفصل للمباحث الآتية:

المبحث الأول: ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر وإتجاهاته الدولية

المبحث الثاني: نظريات الإستثمار الأجنبي المباشر، محدداته وسبل تحفيزه، وتداعياته

المبحث الثالث: مناخ الإستثمار الدولي وعلاقته بظاهرة الفساد

المبحث الأول: ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر وإتجاهاته الدولية

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر أحد أشكال التدفقات الدولية، الذي أدى التوسع في انتشاره وزيادة الطلب عليه إلى تعدد أشكاله بما يتلاءم مع أهداف الشركات الأجنبية من جهة، ومتطلبات التنمية في الدول المضيفة من جهة أخرى، إلى جانب دوافع كامنة تختلف من وجهة النظر لكل طرف منهما، وقد يصطدم المستثمر الأجنبي بجملة عراقيل تجعله يتراجع عن الإقدام على هذه الخطوة.

المطلب الأول: مفهوم ونشأة وتطور الإستثمار الأجنبي المباشر

إنطلق الإستثمار الأجنبي المباشر من كونه عملية إستثمار بسيطة بمفهوم إقتصادي لظاهرة أو نشاط إقتصادي، إلى أن وصل مفهومه إلى مستوى العالمية ليصبح أداة تمويل دولي ذات أهمية كبيرة ومطلوبة عالميا، وعليه لابد من تتبع المسار الذي أخذته العملية الإستثمارية العادية لتصبح إستثمارا دوليا.

الفرع الأول: مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر

لم يتم الفصل ما بين الإستثمار الأجنبي المباشر والمحفظي إلى غاية 1968، حيث تمكن **Arther Bloom Field*** من وضع مفهوم وأبعاد لكل منهما، بعد أن كان يستخدم مصطلح الإستثمار الدولي للتعبير عن مختلف أنواع الإستثمار المتدفقة آنذاك (عمر الهادي، 2018، صفحة 25).

أولاً- تعريف الإستثمار:

برز مصطلح الإستثمار كأحد مكونات الطلب الفعال الذي يساهم في تراكم الثروة، إثر إنفجار الثورة الصناعية في القرن 19 في أوروبا، ونظرا لأهميته البالغة قام العديد من الإقتصاديين والمنظرين من تناوله من جوانب كثيرة وكان جوهر عدة دراسات ونظريات (جبلبي، 2016، صفحة 36).

1- لغة: "هو لفظ مأخوذ من الثمر، وهو حمل الشجر. وأثمر الشجر، خرج ثمره، والمثمر الذي فيه ثمر يطلق على الولد ثمرة. لأن الثمرة ما ينتجه الشجر والولد ينتجه الأب، والثمر أنواع المال، والثمر، وثمر ماله نماء، يقال: ثمر الله مالك أي كثره وأثمر الرجل، أكثر ماله" (جمال الدين محمد بن أكرم بن منظور الإفريقي، 2005، صفحة 106).

* **Arther Bloom Field** (1914-1998) هو خبير إقتصادي كندي-أمريكي قام بالعديد من الرحلات إلى البلدان النامية كمستشار، كما ساعد في إنشاء البنك المركزي (مثل كوريا الجنوبية) ، وتقييم برامج المساعدات الخارجية لتلك المناطق (مثل الهند الصينية).

2- **إصطلاحاً:** هو إكتساب الموجودات المادية (الأراضي، الآلات...إلخ)، والمالية (السندات والأسهم...إلخ). ومفهوم الإستثمار يختلف في الاقتصاد عنه في الإدارة المالية كالاتي:

أ. **مفهوم الإستثمار بالمعنى الاقتصادي:** تناوله العديد من الإقتصادييين ومن بينهم " كينز" الذي عرفه بأنه: "ارتفاع التجهيزات في رأس المال الثابت أو التداول"، كما يعرف كذلك بأنه: "نفقة الإنتاج التي تثمر التطور الاقتصادي لأنها تتطوي على مبادلة رأس المال الحالي مقابل إيرادات مستقبلية يكون مبلغها أكبر، إذ أن خاصية الإستثمار هي الإنتاج" (الحسناوي، 2017، صفحة 17).

وعلى ذلك فإن الإستثمار بالمعنى الاقتصادي ذو علاقة مزدوجة على نحو مايلي: (منصوري، 2012، صفحة 18)

• **علاقة تمويلية:** عندما يتم إنفاق المدخرات على شراء السلع الإستثمارية في المجتمع.

• **علاقة إنتاجية:** يعتبر الإستثمار من عناصر الإنتاج التي تدخل في إنتاج السلع الإستهلاكية.

ب. **مفهوم الإستثمار في الإدارة المالية والمحاسبية:** يرى المحاسب الإستثمار بأنه: "رأس مال ثابت سواء كان منتجا أو غير منتج"، في حين يراه عمال المالية بأنه: "نفقة تدر إيرادات على فترة طويلة بحيث يجب أن يكون تمويلها برؤوس أموال دائمة"، معنى هذا أن الإستثمار هو: "جدول إستحقاق الإيرادات ودخول الأموال وخروجها"، أي أن الجانب المالي يهتم بالتوازن بين الموارد والإستخدامات عبر الزمن (دريد ، 2016 ، صفحة 10).

ويعرف عموماً الإستثمار بأنه: "التعامل بالأموال للحصول على الأرباح وذلك بالتخلي عنها في مدة زمنية معينة، ولمدة زمنية معينة، بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية نعوض عن القيمة المالية للأموال للحصول على الأرباح، وتعوض عن كامل المخاطرة المرافقة للمستقبل" (عبد الله العبيدي و وآخرون، بدون سنة ، صفحة 101). وتتعدد أنواع الإستثمارات وفقاً لطبيعتها أو من حيث القائم عليها أو من حيث تعدد أنواع الأنشطة الإستثمارية كما يوضحها الجدول الموالي:

* **جون مينارد كينز:** (1883-1946) إقتصادي إنجليزي، يؤمن بفكرة أن عدم معالجة مشكلة البطالة من شأنها أن تؤدي إلى نشأة الأنظمة الإستبدادية في العالم الرأسمالي، من أهم كتبه: النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، الآثار الاقتصادية للسلام، البحث على المال، البحث في الإحتمال...إلخ.

الجدول رقم (17): أنواع الإستثمارات

المعيار	أنواعه
طبيعة الإستثمار	<ul style="list-style-type: none"> • الإستثمار المادي: هو الحصول على الأصول المادية الملموسة من خلال دفع مقابل مادي كالمباني والعقارات وغيرها. • الإستثمار المالي: وتتمثل في الأسهم والسندات وهناك ارتباط وثيق فيما بينهما يظهر جاليا عند الإطلاع على قائمة المركز المالي لأي منظمة التي تحتوي جانبين أيسر يمثل الإستثمار المالي والأيمن يمثل الإستثمار المادي.
القائم بالإستثمار	<ul style="list-style-type: none"> • إستثمار شخصي-فردى: وهي التي يقوم بها شخص بمفرده من خلال إستعمال مايتوفر عليه من موارد للقيام بإستثمارات مالية أو مادية. • إستثمار مؤسسي: وهو مشابه للإستثمار شخصي-فردى إلا أن الإختلاف هنا أن الشخص الذي يقوم به هي شركة أو هيئة مما يجعلها قادرة على توفير أموال تفوق قدرة الشخص الواحد.
تعدد الإستثمارات	<ul style="list-style-type: none"> • الإستثمار الفردي: وهو القيام بعمل إستثمار واحد فقط من خلال شراء أصل مادي أو مالي مهما تعددن الوحدات المشترية من هذا الأصل. • الإستثمار المتعدد (المحفظة): هي التي تشمل أكثر من أصل ذات طبيعة مختلفة كسواء عدد من الأوراق المالية لشركات مختلفة. • الإستثمار الخاص والإستثمار العام: قد يقوم بالإستثمار شخص أو شركة خاصة، بينما قد يقوم به شركات تابعة للدولة، ويمكن التفرقة بينها من خلال الهدف المنشود فالإستثمار الخاص يهدف لتحقيق الربح، أما العام فيكون هدفه خدمة مصالح المجتمع.
جنسية الإستثمار	<ul style="list-style-type: none"> • الإستثمار الوطني: هو ما يقوم به أفراد أو منشآت وطنية. • الإستثمار الدولي: هو ما تقوم به الشركات أو الهيئات الأجنبية.
طريقة الإستثمار	<ul style="list-style-type: none"> • الإستثمار المباشر: ويقدم رأس المال مقرونا بتحمل المستثمر مهام إدارته أو المساهمة في إدارته أو الرقابة على أسلوب إستخدامها. • الإستثمار غير المباشر: ويتم بتقديم القروض ويعبر عنه بتعبير إستثمار الحافظة أو على وفق المنطقة الجغرافية التي تحتضنه، ويضم نوعين هما: <ul style="list-style-type: none"> ▪ الإستثمار الداخلي: وهو الذي يتم داخل بلد المستثمر. ▪ الإستثمار الخارجي: وهو الذي يتم في خارج البلد المستثمر أي بلد أجنبي وهذا النوع يعرف بالإستثمار الأجنبي المباشر.

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- راند عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون، التمويل الدولي، مكتبة الاقتصاد، ص102.
- سالم صلال راهي الحساوي، الإستثمار والتمويل في الأسواق المالية، ط1، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، مصر، 2017، ص22.

ثانياً_ تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر الإستثمار أجنبيا وفق جنسية المستثمر، فجنسية الشخص الطبيعي تتحدد وفق قوانين بلده، أما بالنسبة للشركات فالأمر معقد نظرا لتعدد جنسيات المساهمين، إلا أن الإجتهااد القضائي يميل إلى الأخذ بجنسية المساهمين لتحديد جنسية الشركة (عبد العزيز عبد الله عبد، 2005، صفحة 16، 17). أما بالنسبة لتعريف الإستثمار الأجنبي المباشر فقد تعددت تعاريفه في الأدبيات الاقتصادية بتعدد الجهات والهيئات والدارسين له، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

1- الإستثمار الأجنبي المباشر حسب الإقتصاديين: من أبرزها ما يلي:

- يعرفه (Francois Gautier) بأنه: "عملية إنشاء وإيجاد السلع الإنتاجية ويعتبر هذه العملية بمثابة مجموع نفقات الشراء، وإرساء السلع التجهيزية المخصصة إما لتحسين القدرات الإنتاجية في السلع أو الخدمات أو للتقليل من التكاليف أو لتحسين ظروف العمل والمعيشة".
- كما يعرفه Bertrand Raymond على أنه: "وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وخاصة في الحالة الإبتدائية عند إنشاء المؤسسة، ويتمثل في تلك المشروعات التي يقيمها ويملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع، أو إشتراكه في رأس مال المشروع بنصيب يبرر له حق الإدارة". (تندرت ، 2018، صفحة 115) ويضيف Gzinkota* على هذا التعريف أن هذا الإستثمار المذكور يرافقه إنتقال التكنولوجيا والموارد والمهارات والقيام بعمليات إنتاجية متكاملة في البلد المضيف.
- يعرفه *Domonick Salvatore بأنه: "عملية إستثمار حقيقي في المصانع والسلع الرأسمالية والأرض والأصول الثابتة ويتضمن ذات رأس المال والإدارة. ويحتفظ المستثمر بحق السيطرة وإستعمال رأس المال المستثمر". (بلخباط، 2015، صفحة 12)

2- الإستثمار الأجنبي المباشر حسب الهيئات الإقتصادية الدولية والإقليمية: حاولت العديد

- من الهيئات الدولية والإقليمية وضع تعريفا وافيا للإستثمار الأجنبي المباشر كان من بينها ما يلي:
- يعرفه تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) على أنه: "إستثمار يفترض وجود علاقة إستمرارية طويلة الأمد بين الدولة المضيفة والمستثمرين الأجانب، وقد يسعى هؤلاء المستثمرون عن طريق هذه العلاقة إلى التحكم في مشاريع أو مؤسسات تنتمي إلى البلد المضيف، تعود ملكيتها بالكامل لهم، وقد يشاركونهم في هذه الملكية وظيفيون أو أجنب" (UNCTAD, 1999, p. 465).
- يعرفه صندوق النقد الدولي بأنه: "نوع من الإستثمارات الدولية، وهو يعكس سعي كيان (عون إقتصادي) في إقتصاد ما إلى الحصول مصلحة دائمة بمؤسسة في إقتصاد آخر، وتتطوي هذه العلاقة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي وهذه المؤسسة، بالإضافة إلى تمتعه (المستثمر الأجنبي) بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارتها وتسييرها" (محنند شلغوم، 2012، صفحة 18).
- يعرفه البنك الدولي على أنه: "إستثمار يقوم على أساس المشاركة في الإدارة (غالبا 10% من أصوات الإدارة) في مشروع يتم تشغيله في دولة أخرى بخلاف دولة المستثمر، والمستثمر يرغب أن يكون ذا تأثير في مجلس الإدارة للمشروع، وله حصة محددة من الملكية" (World Bank, 1991, p. 05).

* Michael Czinkota: (1951) هو أستاذ أمريكي كتب العديد من الكتب الدراسية للأعمال الدولية مثل: إدارة الأعمال الدولية، التسويق الدولي، حتمية التسويق العالمي، إتقان الأسواق العالمية، كما لديه مدونة حول الأعمال التجارية الدولية تصنف ضمن 50 الأفضل لأساتذة الأعمال.

* Domonick Salvatore: (1940) إقتصادي أمريكي مؤلف الكتب الدراسية الرائدة في الإقتصاد الدولي والإداري والجزئي من أهمها: الإقتصاد الدولي، الإقتصاد الإداري في الإقتصاد العالمي، الحمائية والرعاية العالمية ، إلى أين يتجه الإقتصاد العالمي...إلخ.

▪ تعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) بأنه: "نوع من الإستثمار عبر الحدود يقوم به مقيم في إقتصاد واحد (المستثمر المباشر) بهدف إنشاء مصلحة دائمة في مؤسسة (مؤسسة الإستثمار المباشر)، أي مقيم في إقتصاد آخر غير إقتصاد المستثمر المباشر. حافز المستثمر المباشر علاقة إستراتيجية طويلة الأمد مع مؤسسة الإستثمار المباشر، لضمان درجة كبيرة من التأثير من قبل المستثمر المباشر في إدارة مؤسسة الإستثمار المباشر. وتتجلى المصلحة الدائمة عندما يمتلك المستثمر المباشر 10% على الأقل من القوة التصويتية للمؤسسة الإستثمارية المباشرة" (مانديز-بارا، 2020، صفحة 12).

من خلال التعاريف السابقة يعتبر الإستثمار إستثماراً أجنبياً مباشراً إذا توفرت فيه الخصائص التالية:

- حصول مستثمر من دولة ما (الدولة الأم) على ملك في دولة أخرى (الدولة المضيفة).
- تمتع المستثمر بسلطة كافية للإشراف على المشروع ومراقبته وإتخاذ قرارات بشأنه مع تحمل الربح والخسارة. ولقد اختلفت الدول والمنظمات في تحديد عتبة الرقابة التي تمنح السلطة للطرف المستثمر (هابش و نوري، 2018، صفحة 274، 275)، حيث حددها صندوق النقد الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية وبعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا بـ 10% (حماشي، 2012، صفحة 40) والجدول الموالي يظهر إختلاف هذه النسبة المطبقة في بعض الدول:

الجدول رقم (18): السيطرة على المشروع حسب نسبة المساهمة في رأس المال في بعض الدول

نسبة الملكية الدولة	10%	20%	25%	50%	100%
الدانمارك الولايات المتحدة الأمريكية	فلندا فرنسا إسبانيا	أستراليا اليابان بريطانيا ألمانيا	النمسا كندا	هولندا	

المصدر: زين الدين حماشي، مرجع نفسه، ص40.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك تباين فيما يتعلق بتحديد النسبة التي يجب أن يحوزها المستثمر الأجنبي حتى يمكن تصنيف مشروعه ضمن الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث تفرض هولندا أن تكون الملكية مطلقة للمستثمر الأجنبي بـ 100%، في حين أن دولتي النمسا وكندا تشترط ألا تقل عن 50%، في حين أن دول كاستراليا واليابان وبريطانيا وألمانيا تشترط ألا تقل عن 25%، في حين لا تتجاوز 20% في فلندا وفرنسا وإسبانيا، أما الدانمارك والولايات المتحدة الأمريكية فإنها تشترط أضعف نسبة مثل المنظمات الدولية التي لا تقل في الغالب عن 10%.

وعليه يمكن تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر عموماً بأنه: "حيازة طرف معنوي غير مقيم أصول ملموسة في بلد ما غير بلده الأم، على أن لا تقل مساهمته عن 10% من رأس مال المشروع".

ثالثاً_الفرق بين الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر:

يعتبر **Matthew Simmons** * أول من حدد مفهوم للإستثمار الأجنبي الغير المباشر، إذ ركز على الشركات الأم وميزها عن الشركات الوطنية التي تنشط في الخارج، ولقد توصل إلى أن الإستثمار المحفطي يتضمن كل أنواع الأسهم والقروض المصرفية والتوظيفات المالية في السندات الحكومية والمؤسسية (حمد حسين الجيوري، 2014، صفحة 32)، وهو يختلف عن الإستثمار الأجنبي المباشر كما يلخصه الجدول:

الجدول رقم (19): أهم الفروقات بين الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر

المعيار	الإستثمار الأجنبي المباشر	الإستثمار الأجنبي الغير مباشر
مدى الرقابة والسيطرة	يتيح للمستثمر الأجنبي السيطرة الكاملة أو الجزئية على عملية تنظيم وإدارة المشروع.	لا يكون للمستثمر حق في الإدارة لضعف درجة المساهمة.
التأثير على التحويلات الرأسمالية الدولية	قد يصاحبة في المرحلة الإبتدائية إنتقال ضعيف لرؤوس الأموال الدولية نتيجة تركيزه على التدفقات التكنولوجية والإدارية اللازمة لإقامة مشروعه.	يلعب دوراً أكبر في التحويلات الرأسمالية الدولية بتركيزه على الجوانب المالية في عملياته.
نقل المعرفة الإدارية والتنظيمية	يقوم بجلب الخبرات الفنية والتكنولوجية والفنون الإدارية المتطورة التي يحتاجها.	ليس له أي تأثير في هذا الصدد.
الصلة بعالم الإنتاج الحقيقي	هو بحد ذاته إستثمار حقيقي في أصول إنتاجية.	هو إستثمار مالي يقوم على شراء الأسهم والسندات.
الفترة الزمنية	يعتبر إستثمار طويل الأجل يهدف لدعم قدراته التنافسية المرتكزة على التكلفة.	يكون قصير الأجل يهدف للمضاربة في الأسواق المالية للبلد المضيف.
سرعة الحركة	يكون أقل حركة في أي حال من الأحوال.	مغادرة الدولة بسرعة في حال الخوف وهذا راجع لطبيعة رأس المال الذي يوصف بكونه جبان

المصدر: زغبة طلال، واقع مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين معوقات ومتطلبات تحسين بيئة الإستثمار، العدد: 07، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2012، ص ص 200، 201.

* **Matthew Simmons** : (1943-2010) مؤسس ورئيس فخري لشركة Simmons & Company International وهو مؤلف كتاب الشفق في الصحراء ساعد فحصه لمعدلات انخفاض احتياطي النفط في زيادة الوعي بعدم موثوقية احتياطي النفط في الشرق الأوسط.

الفرع الثاني: النشأة والتطور التاريخي للإستثمار الأجنبي المباشر

كانت الإنطلاقة الحقيقية لبداية حركة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في مطلع القرن 19، نتيجة ظهور فوائض مالية في بعض الدول التي تحتاج للتوظيف في الخارج، ويمكن توضيح مراحل تطور الإستثمارات الأجنبية المباشرة كما يلي:

أولاً_ مرحلة إزدهار الإستثمار الأجنبي (السيادة الأوروبية) خلال الفترة (1800-1914):

كان الفنيقيين أول من فكر في إقامة نشاطات إستثمارية عابرة للحدود، ومع الكشوفات الجغرافية والتوسع الأوروبي ظهرت إستثمارات خارج أوروبا. ولقد كانت حركا قبل الحرب العالمية الأولى على ثلاثة دول أوروبية هي بريطانيا التي تمكنت من تعظيم حصتها من التجارة والإستثمارات الدولية نتيجة ظهور الثورة الصناعية بها، وفرنسا التي قامت بإقراض روسيا والإمبراطورية العثمانية، وأخيرا ألمانيا التي إتجهت إستثماراتها نحو أمريكا الجنوبية (مهند شلغوم، 2012، صفحة 27، 28). ولقد تميزت هذه الفترة بسيادة ظروف مناسبة بشكل كبير لتدفق الإستثمارات المباشرة، وهذا راجع لإنخفاض الأخطار المصاحبة لهذه التدفقات كسعر الصرف حيث تم في هذه الفترة ربط جميع العملات بكمية معينة بالذهب مما يجعل صاحب رأس المال ينتقل من بلد لآخر وهو مطمئن أنه لا فرق بين قيمة النقود في بلده وقيمة النقود في البلد الذي ينتقل إليه، الأمر الذي يضمن الحفاظ على القيمة النقدية للعوائد المحققة خارج وطنه عند إعادة تحويلها إلى بلده الأم (زكي، 1978، صفحة 61، 62).

ثانياً_ مرحلة ما بين الحربين العالميتين (1916-1945):

تميزت هذه المرحلة بصعود الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر مصدر لرأس المال على حساب بريطانيا، كما تمت تصفية الإستثمارات الأوروبية في الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية لإعادة بناء ما دمرته الحرب العالمية الأولى مع الإبقاء على مساهمتها في شركات البترول ومناجم الذهب (مهند شلغوم، 2012، صفحة 29). تميزت هذه الفترة بتراجع الإستثمار الأجنبي بشكل كبير نتيجة ظروف الحرب والإضطراب السياسي والإقتصادي الذي نجم عنه تصفية الإستثمارات المملوكة للدول المتضررة من الحرب وركود التجارة والحروب التجارية، إلى جانب تداعيات أزمة الكساد الكبير 1929 التي جعلت أغلب الدول تفرض قيود على حركة رأس المال (جباري، 2015، صفحة 19، 20). ولقد كانت حركة الإستثمارات تتم ما بين الدول المتقدمة فحصلت ألمانيا وأستراليا وإيطاليا على ما نسبته 46 و 9 و 6% على التوالي، كما صدرت بعض الدول

النامية كالأرجنتين، فنلندا، كندا رأس المال إلى دول متقدمة كالولايات المتحدة، بريطانيا (محمود السامرائي، 2006، صفحة 73).

ثالثاً_ مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى بداية التسعينات (السيادة الأمريكية): كانت كالاتي:

1- مرحلة إنتعاش الإستثمار الأجنبي المباشر (1946-1969): أدى نمو التجارة العالمية إلى توسع الإستثمار الأجنبي المباشر خاصة بعد منتصف الخمسينات، حيث سعت الشركات المتعددة الجنسيات للحصول على إمدادات جديدة من المواد الخام والنفط من البلدان النامية فضلا عن تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر نحو الصناعة التحويلية (منور و عليان ، 2005، صفحة 103، 104). وعموما تميزت هذه المرحلة بسيطرة الشركات الأمريكية على الإستثمار الأجنبي، عبر مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا، ومع إقامة السوق الأوروبية المشتركة أصبحت أوروبا المركز الرئيسي لإستقطاب الإستثمارات الأمريكية في مجال الصناعات البترولية والتحويلية، مما أدى إلى تراجع نصيب الولايات المتحدة الأمريكية من التدفقات العالمية لصالح اليابان وألمانيا (جباري، 2015، صفحة 20، 21).

2- مرحلة التوسع للإستثمار الأجنبي المباشر (1970-1990): لقد تزايدت أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في دعم التنافسية الدولية خلال هذه الفترة، فقد عرفت أغلب الدول الصناعية بدءا من عام 1985 نموا كبيرا لهذه الظاهرة (محد شلغوم، 2012، صفحة 32)، نتيجة زيادة حاجتها للتمويل الخارجي في وقت تناقص فيه معدل الإدخار العالمي ومصادر التمويل، مع إنحسار حركة الإقراض الدولية نتيجة أزمة المديونية 1982، وعجز العديد من الدول عن دفع أعباء ديونها، بالإضافة إلى المشروطية الزائدة للقروض التي تقدمها المنظمات الدولية، إتجاه الدول التي عليها ديون كالأرجنتين والبرازيل والفلبين والمكسيك إلى بيع ديونها للمستثمرين بأسعار مشجعة تتراوح نسبها ما بين 20-80% من إجمالي الإستثمارات الواردة، تزايد أعداد الإتفاقيات الثنائية الخاصة بالإستثمارات الدولية وإستخدام الإستثمار الأجنبي كوسيلة لتخطي القيود الجمركية التي وجدت نتيجة لقيام العديد من التكتلات الاقتصادية (عبد المطلب الأسرج، 2005، صفحة 17)

رابعاً_ مرحلة الرواج في الإستثمار الأجنبي المباشر (1991-2007): ولقد شملت ما يلي:

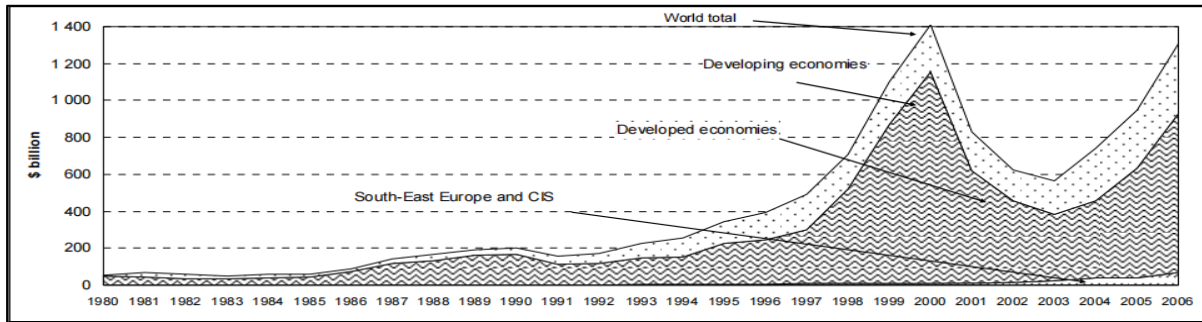
1- الفترة الأولى 1991-2000: عرف الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد نمواً متسارعاً، إذ ارتفع من 159.3 مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة (1986-1991)، إلى أكثر من 1402.68 مليار دولار في عام 2000، وفي المقابل إرتفعت التدفقات الصادرة من الإستثمار الأجنبي المباشر من 180.5 مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة (1986-1991)، إلى نحو 1231.1 مليار دولار في عام 2000 (محدد شلغوم، 2012، صفحة 38). وهذا التزايد يعود لتفكك الإتحاد السوفياتي وتوجه دوله نحو الطلب على الإستثمارات الخارجية، إضافة إلى تنامي دور الشركات عبر الوطنية نتيجة إتساع نطاق العولمة (منور و عليان ، 2005، صفحة 107)، إلى جانب تبني أغلب الدول النامية برامج للإصلاح الاقتصادي تضمنت تحرير حركة التجارة ورأس المال. كما ساعد التقدم التكنولوجي الهائل خاصة في مجال الاتصالات، وسرعة إنتقال المعلومات والإحصاءات في إتخاذ قرارات عاجلة للإستثمار في دول مختلفة (عبد المطلب الأسرج، 2005، صفحة 17).

2- الفترة الثانية 2001-2003: أخذت الإستثمارات الواردة والصادرة بالإنخفاض الحاد حيث وصلت كل منها إلى 572.79 مليار دولار عام 2003 و 537.1 مليار دولار عام 2002 على الترتيب. ويرجع هذا الإنخفاض إلى تراجع عمليات الإندماج والتملك نتيجة تراجع أسعار الأسهم في الأسواق العالمية التي تشكل 65% من عمليات تمويل هذه الصفقات، وكذلك لتداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001 التي زادت حالة عدم اليقين والتوتر لدى المستثمرين.

3- الفترة الثالثة 2004-2007: وقد عاودت الإستثمارات الأجنبية الواردة والصادرة بالإرتفاع منذ 2004 لتصل في نهاية 2007 إلى 1970.94، و 2174.8 مليار دولار على الترتيب، ويعكس ذلك عودة الثقة لدى المستثمرين الأجانب بتحسن ظروف الإقتصاد العالمي عامة، والإقتصاديات النامية خاصة. (محدد شلغوم، 2012، صفحة 38) وقد شكلت الصين وهونغ كونغ وسنغافورة والمكسيك والبرازيل أكثر الدول إستقطاباً للإستثمار الأجنبي إليها من بين الدول النامية، كما تزايد دورها كمصدر للإستفادة من عولمة التصنيع والتجارة (قويدري، 2012، صفحة 30).

ويمكن من خلال الشكل الآتي تلخيص التدفقات العالمية للإستثمار الوارد للفترة 1980-2006:

الشكل رقم (08): الإستثمار الأجنبي المباشر المتدفق عالميا وفق الفئات الاقتصادية خلال الفترة 1980-2006 (الوحدة: بليون دولار)



المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، سجل عام 2006 يظهر نموا واسع النطاق في الإستثمار الأجنبي المباشر، نشرة صحفية، العدد: 29، 16 أكتوبر 2007، ص.3.

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن حجم الإستثمارات الأجنبية المتدفقة في العالم خلال الفترة 1980-2006 قد بلغت ذروتها نهاية التسعينات والألفية الجديدة، ومعظم هذه التدفقات يصب في الدول النامية بنسبة أكبر بكثير من الدول المتقدمة، في حين تتدفق بحجم ضئيل جدا نحو جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة التي تضم دولا من أوروبا وآسيا.

خامسا_ الإستثمار الأجنبي المباشر ما بعد 2007:

لقد كان للأزمة العالمية تأثيرا متفاوتا فيما بين مختلف المناطق، وكانت منطقة أمريكا الشمالية الأكثر تأثرا، حيث إنخفضت الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الولايات المتحدة بنسبة 60%، وإلى كندا بما يزيد عن النصف، وإلى اليابان بنسبة 51%، وإلى الإتحاد الأوروبي إنخفاض بـ 33%، إلا أن حصة بعض الدول المضيفة كألمانيا وإيرلندا وهولندا قد إزدادت، وقد كان الجزء الأعظم من هذه التدفقات الوافدة تأتي من بلدان متقدمة أخرى، إلا أن هناك بعض الشركات الوطنية لبلدان نامية أصبحت مستثمرة نشطة سنة 2009. وبالرغم من التوترات العالمية، عادت التدفقات العالمية للإستثمار الأجنبي للإرتفاع لتبلغ 1.5 تريليون دولار، أي ما نسبته 17% سنة 2011، متجاوزة بذلك متوسط ما قبل الأزمة العالمية، إلا أنها لاتزال بعيدة عن ذروتها المسجلة سنة 2007 بنحو 23%، وإحتفظت الولايات المتحدة بالصدارة بـ 147 مليار دولار، تلتها الصين بـ 120 مليار دولار (منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، 2010، صفحة 01).

الجدول رقم (20): مقارنة ما بين المدى المتوسط لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر (الوحدة: مليار دولار) بحسب المنطقة للفترتين (2005-2007) و(2009-2011)

المتوسط (مليار دولار)		المنطقة المضيفة
2011-2009	2007-2005	
1344	1473	التدفقات العالمية للإستثمار الأجنبي المباشر
658	972	البلدان المتقدمة
607	443	البلدان النامية
79	59	الإقتصاديات الإنتقالية

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على تقرير الأونكتاد حول الإستثمار العالمي لعام 2012.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن متوسط التدفقات العالمية قد تراجع بشكل عام بما قيمته 129 مليار دولار، وهذا يعود لتراجع تدفقاته إلى الإقتصاديات المتقدمة التي كانت وطأة الأزمة العالمية لسنة 2007 أكثر حدة فيها، مقارنة بالإقتصاديات النامية، والإنتقالية التي كانت المستفيد الأكبر من ذلك، من خلال زيادة نصيبها من التدفقات العالمية.

الفرع الثالث: الإتجاهات الإقليمية وآفاق العالمية للإستثمار الأجنبي المباشر

منذ 2010 ظلت التدفقات نحو الإقتصادات النامية مستقرة نسبياً وفي نطاق أضيق بكثير مقارنة بالبلدان المتقدمة، بلغت في المتوسط 675 مليار دولار، بالرغم من الزيادة الطفيفة في 2019 بما قيمته 1.54 تريليون دولار، عادت للإخفاض بعدها لتصل إلى تريليون دولار سنة 2020 (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - الأونكتاد، 2021، صفحة 01)

أولاً- التوزيع الجغرافي للإستثمار الأجنبي المباشر

شهدت الإقتصاديات المتقدمة سنة 2020 اشد إنخفاض حيث تراجع الإستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 58%، أما في الإقتصاديات النامية فقد إنخفض بنسبة أكثر إعتدالاً، وصلت إلى 8% ونتيجة لذلك شكلت الإقتصاديات النامية ثلثي الإستثمار الأجنبي المباشر العالمي، (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - الأونكتاد، 2021، صفحة 01)، ويمكن تتبع ذلك كالاتي:

1- الإقتصاديات المتقدمة: وصلت الإستثمارات الواردة إليها أدنى مستوياتها إذ إنخفضت لتصل إلى 312 مليار دولار، وهو ما سجل آخر مرة سنة 2003، وهذا يعود لتراجع التدفقات الداخلة إلى كل من أوروبا والولايات المتحدة، نتيجة تراجع عمليات الدمج والتملك عبر الحدود وتقلص مبيعاتها بنسبة

11% (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية -الأونكتاد-، 2021، صفحة 15، 16). وفي المقابل إرتفعت الإستثمارات الأجنبية الصادرة عنها بما قيمته 917 مليار دولار سنة 2019، وهذا راجع لإرتفاع التدفقات الصادرة عن اليابان كأكبر مستثمر في العالم بنسبة 57%، وكذلك بالنسبة لأوروبا خاصة إستثمارات الشركات الأجنبية الفرنسية بنسبة 11% (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد، 2020، صفحة 14، 15).

2- الإقتصاديات النامية: رافق الإنخفاض غير العادي في البلدان المتقدمة زيادة حصة البلدان النامية من الإستثمار الأجنبي العالمي، مدعومة بآسيا التي تعتبر أكبر المناطق تلقيا للإستثمار الأجنبي المباشر إذ إستوعبت سنة 2018 ما قدره 39% من التدفقات العالمية الداخلة (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد، 2019، صفحة 11)، ولقد إستطاعت الصمود أمام جائحة كورونا لتحقق سنة 2020 إرتفاعا بنسبة 4% نتيجة لزيادة عمليات الدمج والتملك عبر الحدود بنسبة 86%. في حين إنخفض نصيب القارة الإفريقية بنسبة 16% عام 2020 لتصل إلى 40 مليار دولار، وهو ما سجل آخر مرة قبل 15 عاما (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية -الأونكتاد-، 2021، الصفحات 11-13). في المقابل إنهارت الإستثمارات الصادرة عن مؤسسات أمريكا اللاتينية المتعددة الجنسيات في عام 2018 ليصل إلى مستوى قياسي قدره 6.5 بليون دولار، كما إنخفض الوارد إليها بنسبة 6% (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد، 2019، صفحة 12).

3- الإقتصاديات التي تمر بمرحلة إنتقالية: بعد الإنخفاض المتواصل للسنوات السابقة، حققت المنطقة سنة 2019 زيادة قدرها 55 مليار دولار أي ما نسبته 59%، لتتخفف بعدها جراء الجائحة بنسبة 58% إلى 24 مليار دولار فقط، نتيجة الإعتماد الشديد على الإستثمار القائم على الموارد الطبيعية، أو على سلاسل القيمة العالمية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية -الأونكتاد-، 2021، صفحة 15).

ويمكن تتبع تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي الواردة والصادرة حسب الأقاليم الاقتصادية خلال الفترة

2020-2011 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (21): تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرة حسب الأقاليم الجغرافية خلال الفترة 2011-2020 (الوحدة: مليار دولار)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر	المنطقة
999	1530	1495	1700	1746	1774	1324	1452	1330	1700	الوارد	العالم
740	1220	986	1601	1452	1594	1253	1411	1347	1712	الصادر	
73	363	364	570	533	566	272	246	216	490	الوارد	أوروبا
74	363	419	539	515	666	221	250	238	585	الصادر	
180	309	297	304	425	390	231	250	204	263	الوارد	أمريكا الشمالية
141	172	41-	379	365	370	353	381	422	439	الصادر	
40	47	51	42	59	61	71	57	55	48	الوارد	إفريقيا
02	05	08	12	18	18	28	12	12	07	الصادر	
535	516	499	502	443	524	460	426	415	431	الوارد	آسيا
389	364	407	417	363	339	412	326	302	304	الصادر	
88	160	149	156	142	165	170	292	256	244	الوارد	أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي
4-	47	0.1	38	01	31	31	115	124	111	الصادر	

المصدر: تقارير الأونكتاد حول الإستثمار العالمي للسنوات 2014، 2017، 2020، 2021.

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن التدفقات العالمية للإستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر يشهد تذبذب خلال الفترة 2011-2019 قبل أن تشهد سنة 2020 تراجعاً غير مسبوق في جميع الأقاليم الجغرافية جراء جائحة كورونا بإستثناء آسيا التي حققت تقدماً نتيجة سرعتها في التعامل مع الأزمة المستجدة، ولقد كانت أعلى قيمة له سنة 2015 بـ 1774 مليار دولار، أما فيما يتعلق بتوزيعه فهو يتركز في الإقتصاديات المتقدمة بمتوسط 731.4 مليار دولار، تليها الإقتصاديات النامية بمتوسط 712 مليار دولار، وهنا يظهر تفاوت حيث تحوز آسيا على النصيب الأكبر منها، أما فيما يتعلق بتصديره فقد تراجع دور دول أمريكا الشمالية التي سجلت سنة 2018 قيمة بالسالب لصالح الدول الأوروبية والآسيوية التي أصبحت تستحوذ على إستثمارات لها في أمريكا الشمالية وغيرها من دول العالم الأخرى، وفي المقابل تسجل الإقتصاديات الإنتقالية وإفريقيا وأمريكا اللاتينية تراجعاً حاداً وبمعدلات ضئيلة جداً.

أما فيما يتعلق بالشركات متعددة الجنسيات فوفق قائمة (فورشن) التي تضم 500 شركة فإن 418 شركة منها تتخذ مقرها الرئيسي في ثلاث مناطق اقتصادية رئيسية يتركز فيها أكثر من 80% من إجمالي الإنتاج القومي العالمي وتستأثر بحوالي 85% من إجمالي التجارة العالمية، وهي الإتحاد الأوروبي بـ 155 شركة، تليها الولايات المتحدة بـ 153 شركة، ثم اليابان بـ 141 شركة (نبيل الشيمي، 2016).

ثانياً_التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر

أظهر مخطط المعلومات البياني الذي نشرته مؤسسة ستاتيسا الألمانية للإحصاءات المختصة بتحليل أبحاث السوق والمستهلك هيمنة قطاع التكنولوجيا على قائمة الشركات الأعلى في 2020 (عبد الغني، 2020). كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (22): أكبر شركات متعددة الجنسيات في 2020 حسب القيمة السوقية (تريليون دولار)

المرتبة	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10
الشركة	Apple	Microsoft	Amazon.com	Alphabet	Facebook	Alibaba	Tesla	Berkshire Hathaway	Visa	Taiwan Semiconductor Manufacturi
القيمة السوقية	2.09	1.59	1.55	1.22	0.79	0.72	0.59	0.55	0.49	0.47
المجال	التكنولوجيا	التكنولوجيا	خدمات المستهلك	التكنولوجيا	التكنولوجيا	خدمات المستهلك	صناعة السيارات	المالية	المالية	صناعة الإلكترونيات وأشباه الموصلات
البلد	أمريكا	أمريكا	أمريكا	أمريكا	أمريكا	الصين	أمريكا	أمريكا	أمريكا	التايوان

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على: منشورات العربية، بحصة مؤثرة.. أكبر 10 شركات تهيمن على الاقتصاد العالمي في 2020، على الموقع الإلكتروني: www.alarabiya.net، تاريخ الإطلاع: 2021/05/15، التوقيت: 15:05.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الشركات الأمريكية تحتل المراتب الأولى عالمياً من حيث القيمة السوقية بواقع 8 شركات منها الخمسة المراتب الأولى تنشط في المجال التكنولوجي وشركتين في المجال المالي، ضمن المراتب العشرة الأولى عالمياً تواجد شركة وحيدة لكل من الصين والتايوان.

1- مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر المعلنة:

إنخفضت في سنة 2020 قيمة المشاريع الجديدة بنسبة 13% إلى 99 مليار دولار، حيث إستمرت أهمية القطاع الأولي في التضاؤل إلى النصف إلى 11 مليار دولار، كما كان إنكماش في عدد المشاريع المعلنة في كل من قطاعي التصنيع والخدمات. وفي المقابل زاد الطلب على البنية التحتية والخدمات الرقمية الأمر الذي أدى بدوره إلى إرتفاع عدد المشاريع المعلنة بأكثر من 22% إلى 81 مليار دولار، وبهذا اجتذبت صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحصة الأكبر (United Nation Conferance on Trade and Development UNCTAD, 2021, p. 09). وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (23): تطور قيمة (الوحدة: مليون دولار) وعدد مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر المعلنة حسب القطاعات خلال الفترة (2016-2020)

2020		2019		2018		2017		2016		القطاعات
القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	
564	12971	846	18261	982	18359	720	15927	833	15766	العام
11	100	21	151	46	205	21	63	54	52	الأولي
237	5139	402	8180	468	8659	338	7703	295	7703	التصنيع
315	7732	422	9930	469	9495	362	8186	484	8011	الخدمات
-	-	113	560	92	430	95	296	129	404	الأدوية والكيماويات الطبية والمنتجات النباتية
-	-	62	1022	74	1176	80	4278	96	4125	الأنشطة التجارية
19	715	24	1028	24	997	62	1103	56	1077	الأنشطة المالية والتأمينية
40	442	47	752	83	835	62	276	126	322	الكيماويات والمنتجات الكيماوية
99	529	94	109	84	88	61	856	43	804	التعدين وإستغلال المحاجر والبترول
81	2903	66	3332	76	3193	52	958	44	1005	المعلومات والإتصالات
46	862	53	1201	61	1243	41	903	56	935	الكمبيوتر والمنتجات الإلكترونية والبصرية و الكهربية
30	54	43	764	44	462	32	1001	27	902	النقل والتخزين
26	627	49	478	49	788	29	664	24	596	الأطعمة والمشروبات والتبغ
23	572	66	437	112	484	28	1476	28	1558	التجارة

المصدر: تقارير الأونكتاد حول الإستثمار العالمي للسنوات: 2018، 2020، 2021.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه تراجع نصيب المواد الأولية والتصنيع من مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر من حيث العدد والقيمة، بينما إزداد نصيب القطاعات المرتبطة بالتكنولوجيا وهذا راجع بطبيعة الحال إلى التحول الرقمي الذي فرضته ثورة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات والتي أصبحت ضرورية في القطاعات الأخرى نظرا لقيامه بالعمل بسرعة وكفاءة وفعالية عالية، إضافة إلى الربح السريع والوفير الذي تضمنه للمستثمر الأجنبي، ورغبة الدول المضيفة في تقليص الفجوة الرقمية بينها وبين الدول المتقدمة.

2- إتجاهات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود:

وصلت مبيعات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود إلى 475 مليار دولار في عام 2020 بانخفاض قدره 6% مقارنة بسنة 2019، حيث تراجعت على مدى العقد الماضي قيم عمليات الاندماج والاستحواذ بمقدار 31% في القطاع الأولي (بشكل رئيسي في التعدين واستغلال المحاجر والبترول)، في حين إرتفعت مبيعات الأصول في الصناعات المرتبطة بالرقمية والمنتجات الصيدلانية فقد إرتفع عدد الصفقات بشكل ملحوظ ووصل إلى 211 وهو أعلى رقم تم تسجيله على الإطلاق (United Nation Conferance on Trade and Development UNCTAD, 2021, pp. 12,13).

الجدول رقم (24): تطور قيمة (الوحدة: مليون دولار) وعدد عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود خلال الفترة (2016-2020)

2020		2019		2018		2017		2016		القطاعات
القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	
475	6201	491	6575	816	6821	694	6967	887	6607	العام
25	658	34	410	39	406	24	550	83	206	الأولي
228	1136	243	1531	307	1599	327	1690	406	1745	التصنيع
221	4407	215	4634	470	4816	343	4727	398	4656	الخدمات
56	211	98	180	58	182	137	322	130	345	أهم 10 صناعات من حيث القيمة: الأدوية والكيماويات الطبية والمنتجات النباتية
-	-	66	1156	87	1327	107	1817	75	1716	الأنشطة التجارية
28	562	48	565	108	599	88	227	138	200	الأنشطة المالية والتأمينية
		35	152	119	158	59	617	97	585	الكيماويات والمنتجات الكيماوية
24	527	32	336	38	329	54	171	66	209	التعدين وإستغلال المحاجر والبتروول
80	1248	21	1210	116	1173	52	183	32	195	المعلومات والإتصالات
40	165	21	264	42	257	39	611	24	618	الكمبيوتر والمنتجات الإلكترونية والبصرية والمعدات الكهربائية
-	-	20	249	46	229	26	307	75	349	النقل والتخزين
86	136	19	177	55	205	23	306	46	293	الأطعمة والمشروبات والتبغ
18	496	13	509	35	501	23	466	79	138	التجارة

المصدر: تقارير الأونكتاد حول الإستثمار العالمي للسنوات: 2018، 2020، 2021.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه تطور قيمة وعدد صفقات الإندماج والشراء عبر الحدود خلال هذه الفترة ميل كافة القطاعات المرتبطة بالتكنولوجيا على حساب القطاعات الأولية والصناعية وغيرها، حيث تبحث الشركات العالمية على الحصول على أكبر قدر من براءات الإختراع والتكنولوجيا التي تحوزها غيرها من الشركات من أجل ضمان إحتكار التقنية بما يضمن السبق لها في الوصول إلى إبتكارات جديدة.

ثالثاً_ آفاق الإستثمار الأجنبي المباشر:

بما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يميل إلى تتبع مؤشرات الاقتصاد الكلي الأخرى بعد الصدمة، فمن المتوقع أن يستغرق التعافي الكامل والواسع النطاق في التدفقات إلى مستويات ما قبل الجائحة وقتاً أطول، كما أن تعافي الاستثمار الأجنبي المباشر سيكون متفاوتاً فمن المتوقع أن الاقتصادات المتقدمة ستكون المسؤولة عن دفع النمو العالمي في الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بسبب نشاط الاندماج والاستحواذ القوي عبر الحدود ودعم الاستثمار العام على نطاق واسع، في حين ستظل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى آسيا صامدة حيث برزت المنطقة كوجهة جذابة للاستثمار الدولي طيلة فترة الجائحة

(United Nation Conference on Trade and Development UNCTAD, 2021, p. 16).

ومن غير المحتمل حدوث إنتعاش كبير في الإستثمار الاجنبي المباشر في إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبية في الآجل القريب، فهاتان المنطقتان تعانيان بقدر أكبر من مواطن الضعف الهيكلية، ولهما حيز مالي أضيق وتعتمدان إعتقاداً شديداً على الإستثمارات التأسيسية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية -الأونكتاد- ، 2021، صفحة 07).

المطلب الثاني: مكونات وأشكال الإستثمار الأجنبي المباشر

أدى تنوع شكل المساهمة التي يقدمها المستثمر الأجنبي في رأس المال المستثمر خارج حدوده إلى تنوع أشكال الإستثمار الأجنبي، إلى جانب ذلك فإن هذا التنوع قد يرتبط كذلك بدوره بنوع وكيفية الدخول إلى الدولة المضيفة، والهدف الذي يسعى لتحقيقه المستثمر الأجنبي من خلال مشروعه وفق المجال الذي ينشط فيه، بالإضافة إلى طبيعة الملكية وصيغ التمويل.

الفرع الأول: مكونات رأس المال الأجنبي

يتكون رأس المال الاستثماري المباشر من رأس المال المقدم (إما مباشرة أو من خلال مؤسسات أخرى ذات صلة) من قبل مستثمر مباشر إلى استثمار مباشر المشروع ورأس المال الذي يتلقاه المستثمر المباشر من مؤسسة استثمار مباشر. تتكون معاملات رأس المال الاستثماري المباشر من ثلاثة مكونات أساسية:

أولاً- رأس مال حقوق الملكية (Equity Capital): يشمل حقوق الملكية في الفروع وجميع الأسهم في الشركات التابعة والزميلة (باستثناء الأسهم الممتازة غير المشاركة والتي يتم التعامل معها على أنها سندات دين ويتم تضمينها تحت رأس المال الاستثماري المباشر الآخر) والمساهمات الرأسمالية الأخرى مثل مخصصات الآلات.

ثانياً- الأرباح المعاد إستثمارها (Reinvested earning): تتكون من حصة المستثمر المباشر (في نسبة إلى المشاركة المباشرة في رأس المال) من الأرباح غير الموزعة كأرباح موزعة حسب الشركات التابعة أو الزميلة وأرباح الفروع التي لم يتم تحويلها إلى المستثمر المباشر. إذا لم يتم تحديد هذه الأرباح، وتعتبر أرباح جميع الفروع، من خلال العرف، على أنها كذلك وزعت.

ثالثاً_ رأس المال الاستثماري المباشر الآخر ومعاملات الدين بين الشركات (Other direct

investment or company debit transaction): تغطي اقتراض وإقراض الأموال، بما في ذلك سندات الدين والائتمانات التجارية، بين المستثمرين المباشرين ومنشآت الاستثمار المباشر وبين شركتين مباشرتين المؤسسات الاستثمارية التي تشترك في نفس المستثمر المباشر. كما تم ذكره قبل ذلك، يتم تسجيل الودائع والقروض بين مؤسسات الإيداع التابعة باعتبارها مؤسسات أخرى الاستثمار بدلا من الاستثمار المباشر. (Duce, 2003, p. 04)

إن هذه العناصر الثلاثة المكونة للإستثمار تسيير وتراقب من طرف مؤسسة الإستثمار والتي يملك فيها المستثمر المباشر ما نسبة 10% أو أكثر من الأسهم العادية، أو القوة التصويتية، أو ما يعادل ذلك، وتشمل مؤسسات الإستثمار ثلاثة أنواع هي: (بامحمد، 2016، صفحة 05، 06)

1- المؤسسات التابعة أو المنتسبة: حيث يمتلك المستثمر غير المقيم أكثر من 50% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية، ويحتفظ بحق تشكيل أو تغيير أعضاء مجلس الإدارة.

2- المؤسسات الزميلة: وهي المؤسسة التي يمتلك فيها المستثمر غير المقيم من 10% إلى 50% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية.

3- الفروع: وهي مؤسسات غير مساهمة مملوكة بالكامل أو بالشراكة بشكل مباشر أو غير مباشر مع طرف ثالث مقيم، وتأخذ الفروع أحد الأشكال التالية:

فرع دائم أو مكتب تمثيل للمستثمر الأجنبي.

أ. شركة غير مساهمة مملوكة بين عدد من المستثمرين الأجانب.

ب. أراضي أو مباني سكنية أو معدات غير منقولة مملوكة لمستثمر أجنبي مقيم.

ج. معدات منقولة تعمل داخل إقتصاد غير الذي يقيم به المستثمر الأجنبي لفترة زمنية تصل إلى سنة

على الأقل (كالسفن والطائرات، معدات التنقيب عن النفط والغاز).

الفرع الثاني: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر

لا يوجد هناك إتفاق حول أشكال محددة للإستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يعود أساسا إلى تباين المرجعية الفكرية للكتاب والطبيعة المتجددة للشركات المتعددة الجنسيات (صياد ، 2013 ، صفحة 24)، وعليه يمكن تقسيمها كما يلي:

أولا_ حسب الغرض: في هذا الإطار يمكن بيان نوع الإستثمار الأجنبي المباشر وفق دوافع المستثمر الأجنبي كما يظهره الجدول الموالي:

الجدول رقم (25): أشكال الإستثمار الأجنبي حسب الغرض

المحددات الرئيسية	حوافز الشركات
<ul style="list-style-type: none"> • حجم السوق والدخل الفردي • نمو السوق وهيكلته • الوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية. • تفضيلات المستهلك الخاص بكل بلد 	البحث عن الأسواق
<ul style="list-style-type: none"> • المواد الأولية • يد عاملة المؤهلة والغير مؤهلة • أصول تكنولوجية، إبتكارية وأصول أخرى تم تكوينها مثل العلامات التجارية • البنية التحتية المادية (الموانيء، الطرقات، الطاقة، الاتصالات). 	البحث عن الموارد/الأصول
<ul style="list-style-type: none"> • تكلفة الموارد والأصول المذكورة أعلاه، المعدلة مع إنتاجية اليد العاملة • تكاليف أخرى للمدخلات مثل تكاليف النقل والإتصال، وتكاليف السلع وسيطة • المشاركة ضمن إتفاقيات التكامل الإقليمي المرتبط بتكوين شبكات إقليمية 	البحث عن موارد/الأصول

Source : Carmen Veronica Zefinescu and other, op.cit, p38.

ثانيا_ من حيث صيغ الملكية: وتشمل ما يلي:

1- الإستثمار المشترك: يعبر عن الملكية المشتركة ما بين شركة محلية وأخرى دولية أو أكثر من أجل تحقيق مصالح مشتركة فيما بينهما، وهنا تتحدد نسبة المخاطرة على أساس نسبة المساهمة في المشروع المشترك، والتي تتراوح في الغالب ما بين 25-49%، وفي بعض الحالات قد تصل إلى 75% (إبراهيم الخضر، 2007، صفحة 51). وقد تكون في شكل شركات ذات ذات رأس مال مختلط أجنبي ووطني عام، أو تكون شركات ذات رأس مال مختلط أجنبي ووطني عام وخاص، أو في

شكل شركات ذات رأس مال مختلط أجنبي ووطني الخاص (بامحمد، 2016، صفحة 14)، وللاستثمار المشترك مزايا وعيوب يلخصها الجدول أدناه:

الجدول رقم (26): مزايا وعيوب الإستثمار المشترك

العيوب	المزايا	بالنسبة
<ul style="list-style-type: none"> ✓ تعارض المصالح ما بين طرفي الإستثمار المحلي والأجنبي. ✓ إنخفاض قدرات المستثمر الوطني المالية والفنية قد تؤثر سلبا على فعالية المشروع. ✓ ارتفاع درجة الخطر الناجمة عن إمكانية إقصاء الطرف المحلي للطرف الأجنبي. ✓ الخشية من فرض بعض القيود في مجالات التوظيف ونقل الأرباح خاصة إذا كان الطرف المحلي ممثلا في الحكومة. 	<ul style="list-style-type: none"> ✓ يمهّد له الفرصة للحصول على الموافقة المستقبلية لإنشاء مشاريع إستثمارية مملوكة له بالكامل. ✓ يقلل من مخاطر تأميم بعض القطاعات في الدولة المضيفة. ✓ يسمح للمستثمر الأجنبي بالإستغلال الكامل لسوق الدولة المضيفة في حالة ما إذا كانت تفتقر للموارد البشرية والمعرفة التسويقية. ✓ تذليل العراقيل البيروقراطية خاصة إذا كان الطرف المحلي حكومة أو شركة تابعة للقطاع العام. ✓ يسهل له الحصول على القروض المحلية والمواد الأولية. ✓ يسهل تواجد طرف محلي إلى جانبه حل المشكلات الخاصة باللغة، والعلاقات العمالية. 	للمستثمر الأجنبي
<ul style="list-style-type: none"> ✓ مساهمة المشروعات في تحقيق التنمية عادة ما تكون قليلة مقارنة بالأنواع الأخرى من المشروعات. ✓ تحقيق المنافع المنتظرة يتوقف على مدى قدرة الطرف الوطني ودرجة إستعداده لمشاركة طرف قوي. 	<ul style="list-style-type: none"> ✓ زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية. ✓ خلق فرص عمل جديدة. ✓ تحسين ميزان المدفوعات بزيادة فرص التصدير وتقليل الإستيراد. ✓ تنمية قدرات المديرين الوطنيين وخلق علاقات تكامل إقتصادية مع النشاطات الإقتصادية والخدمية المختلفة بالدول المضيفة. ✓ وجود ممثل للمصالح الوطنية في إدارة المشروع يضمن توجيه سياسات الإستثمار بما يخدم المصالح الوطنية الخاصة بالدولة. ✓ الإستفادة من العائد المرتفع الذي تحقّقه الإستثمارات الأجنبية. 	للدولة المضيفة

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سبق ذكره، ص ص 39-42.

- زغبة طلال، مرجع سبق ذكره، ص ص 201، 202.

2- الإستثمار المملوك بالكامل: يسمح هذا النوع للشركات الدولية الأجنبية بحكم إستثمارها لجزء من

رأس مالها في مشروعات إنتاجية أو خدمية في دولة ما بتملك كامل للمشروع، وهي بذلك تكون المسؤولة الوحيدة عن مختلف العمليات المتعلقة به، مما يجعل درجة المخاطرة مرتفعة نسبيا لجهل الشركات الأجنبية للبيئة المحلية للأسواق المستهدفة على مختلف الأصعدة (إبراهيم الخضر، 2007، صفحة 52)، وتتلخص مزايا وعيوب هذا الإستثمار في الجدول التالي:

الجدول رقم (27): مزايا وعيوب الإستثمار المملوك بالكامل

العيوب	المزايا	بالنسبة
<ul style="list-style-type: none"> ✓ التخوف من الأخطار غير التجارية كالتأمين والمصادرة والتصفية الحبرية. ✓ التخوف من المخاطر الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي داخل الدولة المضيفة. 	<ul style="list-style-type: none"> ✓ الحرية الكاملة في التحكم والسيطرة وإدارة المشروع مما يسمح له بالتغلب على المشاكل المرافقة لأشكال الأخرى من الإستثمارات. ✓ الإستفادة من توفر عوامل الإنتاج وإنخفاض أسعارها خاصة إذا كان الإستثمار متمركزا في الدول النامية. ✓ التغلب على القيود التجارية والجمركية التي تضعها الدول المضيفة على الواردات. 	المستثمر الأجنبي
<ul style="list-style-type: none"> ✓ مخاطر إحتكار السوق وما يترتب عنه من تبعية سياسية وإجتماعية. ✓ تخفيض تكاليف الإنتاج والبيع بأسعار إغراقية ومنافسة للشركات المحلية. 	<ul style="list-style-type: none"> ✓ زيادة تدفقات الرأس المال الأجنبي. ✓ إشباع السوق المحلي بمختلف السلع والخدمات وتقليل الواردات وزيادة الصادرات مما يسمح بتحسين وضعية ميزان المدفوعات. ✓ الإستفادة من عمليات نقل التكنولوجيا والمعارف والخبرات. ✓ توفير مناصب شغل للعمال المحليين وتدريبهم وتأهيلهم. 	الدولة المضيفة

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- بامحمد نفيسة، مرجع سبق ذكره، ص ص 17، 18.

- زغبة طلال، مرجع سبق ذكره، ص 202.

3- مشروعات التجميع: هي إتفاقية ما بين طرف أجنبي وآخر وطني خاص أو عام، يمنح بموجبه

الطرف الأول للطرف الثاني مكونات خاصة بمنتج معين (سيارة مثلا) حتى يقوم هذا الأخير بتجميعها في صورة منتج نهائي، ويرافق ذلك خاصة في الدول النامية تقديم الطرف الأجنبي مقابل مبلغ متفق عليه عليه الخبرة أو المعرفة اللازمة المتعلقة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات... إلخ (حايد، 2014، صفحة 30). أما مزايا وعيوب هذا النوع من الإستثمارات فهي نفسها المتعلقة بالإستثمار المشترك أو المملوك بالكامل لأن مشاريع التجميع تأخذ شكل إحداهما.

ثالثا_ الإستثمار الأجنبي المباشر غير المرتبط بالملكية: هناك عدة أنماط يمكن توضيحها كالآتي:

1- عقود التراخيص (الإمتياز): تمنح بموجبه ومقابل مبلغ مالي شركة دولية ترخيص إستغلال

بعض الأصول المادية بنوعيتها لشركة محلية. كإستخدام إسم الشركة وعلامتها التجارية، براءات إختراعها، أساليب إنتاجها. ويقوم الطرف المرخص له بالإلتزام بمحتوى العقد المبرم، الذي يتيح له إنتاج السلعة وتسويقها، مع دفع الإستحقاق المالي الذي يحدد وفق الكميات المنتجة، والمباعة إلى مناح الترخيص، الذي لا تقع عليه أي مسؤولية مادية (إبراهيم الخضر، 2007، صفحة 47).

2- **عقود التسليم بالمفتاح:** من أجل إنشاء مشروع متكامل ضمن قطاع ما، تقوم الشركات الدولية بالتعاقد مع حكومات أو شركات محلية، بحيث تكون مسؤولة عن جميع مراحل المشروع بدءاً من إجراء الدراسات الإستكشافية والفنية، وإعداد التصاميم الهندسية، وتنفيذ الأعمال الإنشائية والميدانية المختلفة، إنتهاءً بتركيب الآلات والمعدات، والمباشرة بالتشغيل، وتدريب الفنيين والإداريين لمتابعة أعمال التشغيل، مع الإلتزام بتوفير خدمات ما بعد التشغيل (إبراهيم الخضر، 2007، صفحة 50).

3- **عقود الإدارة:** هي عبارة عن عقد يتم بموجبه منح البلد المضيف لجهة الإدارية معروفة بكفاءتها أو شركات متعددة الجنسية إدارة كل، أو جزء من العمليات، والأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع معين في البلد المضيف لقاء عائد مادي منصوص عليه في العقد (عباس، 2005، صفحة 104).

4- **التعاقد من الباطن:** وهي عقود إمتياز، أو إنتاج، أو عملية تصنيع من الباطن على نطاق دولي وهنا يتم الاتفاق بين وحدتين إنتاجيتين على أن يقوم أحد الأطراف بإنتاج وتوريد، أو تصدير المنتجات أو المكونات الأساسية الخاصة بسلعة معينة للطرف الأول، الذي يستخدمها في إنتاج منتجاته النهائية، وبعلامته التجارية (أبو قحف و ب، 2003، صفحة 506).

رابعاً_ حسب معيار مجال الإستثمار: وتشمل ما يلي: (عشاوي، 2018، صفحة 56)

1- **الإستثمار الأفقي:** يسمح هذا النوع بالتوسع الإستثماري في الدول المتلقية من خلال إنتاج السلع نفسها، أو سلع مشابهة للسلع المنتجة محلياً، ويجلب هذا النوع من الإستثمار الخبرة، والتكنولوجيا وتجهيز الدولة المضيفة بالقدرات الإنتاجية، والتسويقية، والإدارية، وتوزيع المنتج.

2- **الإستثمار العمودي:** يهدف هذا النوع إلى إنتاج المواد الخام، أو السلع الوسيطة في الخارج لإدخالها في إنتاج المنتجات النهائية، إذ تستعمل في عملية الإنتاج المحلية، ويطلق عليه الإستثمار العمودي الخلفي، وعندما تقوم الشركة بالإنتاج وتسويق منتجاتها تكون أقرب إلى المستهلك النهائي فيطلق عليه الإستثمار العمودي الأمامي.

3- **الإستثمار المختلط:** هو الذي يشمل النوعين معاً.

خامسا_من حيث الصيغ الخاصة: وتتمثل فيما يلي:

1- المناطق الاقتصادية الحرة: هي عبارة عن جزء من الأرض تابع لدولة ما ولها حدود واضحة، وهي تخضع سياسيا للسيادة الوطنية، وتكون المنطقة الحرة معزولة جمركيا يسمح فيها بإقامة العمليات الصناعية والمشاريع ذات رؤوس أموال أجنبية أو وطنية أو مختلطة، وتداول البضائع المحلية والخارجية بدون رسوم جمركية (بن مريم ، 2018، صفحة 57). ويعاب على هذه المناطق بأنها تقوم بتكوين مناطق متطورة مقارنة مع المناطق الأخرى في البلدان النامية، كما قد تتحول لمعبر لتهرب رؤوس الأموال إلى الخارج (حمد حسين الجيوري، 2014، صفحة 46). والجدول الموالي يوضح توزيعها:

الجدول رقم (28): توزيع المناطق الحرة حسب الأقاليم الإقتصادية الرئيسية في عام 2019

النسبة من الإجمالي	عدد المناطق الحرة	الأقاليم الجغرافية
100	2296	الإجمالي
12.9	295	الإقتصاديات المتقدمة
81.40	1869	الإقتصاديات النامية
5.70	132	الإقتصاديات الإنتقالية

المصدر: قادري عبد القادر، حوافز الإستثمار في المناطق الحرة كأحد السبل للتنمية في الإقتصاديات النامية، العدد: 01، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، 2020، ص 113.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الإقتصاديات النامية تحوز على النصيب الأكبر من عدد المناطق الحرة المتواجدة في العالم بنسبة 81.4%، بينما لا يتجاوز نصيب الإقتصاديات المتقدمة، والإنتقالية معا 18.6%، وهذا يأتي في إطار الجهود المبذولة في الدول النامية من أجل منح المزيد من الحوافز للمستثمر الأجنبي بما يعزز التعاون الدولي، ويضمن تحقيق التنمية الشاملة فيها.

2- الإستثمار في الأنشطة الإستخراجية: وذلك بإبرام عقود في مجال الأنشطة الإستخراجية

بمختلف أنواعها، وعلى رأسها المحروقات، بين مؤسسة أجنبية تقوم بعمليات الإستكشاف والتنقيب والتنفيذ الفني للإنتاج، لصالح المؤسسات المحلية التي تبقى تتمتع بمزايا الملكية، والإدارة العامة، ومقابل ذلك يحصل الطرف الأجنبي على جزء من الإنتاج لتعويض مصاريف تلك العمليات، أما إذا فشل في ذلك فإنه لا يطالب بأي تعويضات (ميدون، 2020، صفحة 46).

رابعاً_ أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر عابرة القارات: أكدت آخر تقارير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في السنوات الأخيرة أن عدد الشركات في إزدياد مضطرد، وأن هناك ما يقارب من 3800 شركة أم، يوجد لها أكثر من 200000 فرع خارج بلادها، وتتمثل أهم أشكالها فيما يلي:

1- الشركات المتعددة الجنسيات: برز هذا المصطلح لأول مرة ضمن ملحق خاص لمجلة "بزنس

ويك" الأمريكية سنة 1963، لتعرف بعدها بأنها: "مؤسسة ضخمة مكونة من عدة وحدات إقتصادية، تتشط في أكثر من بلدين... " (عشاوي، 2018، صفحة 31). وتعد شركة "سنجر" الأمريكية لصناعة ماكينات الخياطة، أول شركة يطلق عليها وصف الشركة متعددة الجنسيات، حيث أقامت عام 1867 مصنعا لها في النمسا وكندا، يقوم بتصنيع نفس السلعة تحمل إسمها التجاري، وتبعها في ذلك شركة جنرال إلكتريك للصناعات الكهربائية وكوداك لآلات التصوير، ومارك ديفنز للصناعات الدوائية، وفورد للسيارات. (الأخرس، 2012، صفحة 28، 29)، وهناك عدة أساليب قانونية لتكوينها تتمثل بـ:

أ. **الإندماج:** يعني توحيد شركتين في شركة واحدة، وتشتمل على عمليات مبادلة أسهم، أو تسديد دفعة نقدية للشركة المستهدفة، وينتج عنها تكوين شركة متحدة تحتفظ بإسمي الشركتين.

ب. **الإستحواذ:** هو شراء شركة كبيرة لشركة صغيرة، أو إستحواذ شركة صغيرة على حصة الإدارة المسيطرة في شركة أكبر، وينتج عنها كيان جديد باسم جديد، وبعلامة تجارية جديدة. (السحبياني و
وأخرون، 2008، صفحة 02، 03)

ج. **التحالفات الإستراتيجية:** هي عبارة عن مشروع مشترك بين شركة عالمية، ومنشأة أخرى في دولة مضيفة، وهي تنشأ بين المؤسسات المتنافسة في أقطار مختلفة لتحقيق هدف محدد (بن عزة ، 2005،
صفحة 33).

2- الشركات الدولية: وهي عبارة عن مشروعات وطنية يمتد نشاطها إلى خارج بلدانها الأم، وتتميز

بتعدد نشاطها، والتي تنشئ بموجب إتفاقية دولية بين الحكومات بموجبها تكتسب وجودها القانوني كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وقد كان لدول شرق آسيا وبالأخص النامية منها تعامل مع هذه الشركات بمنح إمتيازات للشركات الأجنبية بشرط مشاركة العناصر الوطنية في تلك المشاريع الإستثمارية.

3- الشركات الإقليمية: هي مشاريع تنشأ بمقتضى إتفاق أو تعاقداً بين عدد من الشركاء ينتمون إلى دول تشترك في عضوية منظمة إقتصادية إقليمية أو ترتبط بينها بمصالح إقتصادية (ميدون، 2020، صفحة 47).

المطلب الثالث: دوافع ومعوقات الإستثمار الأجنبي المباشر

تسعى الدول من خلال تحفيز تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد، والصادر فيما بينها نحو بلوغ جملة من الغايات التي من شأنها تعزيز تقدمها وتطورها، إلا أن بلوغ هذه الأهداف قد يصطدم بجملة من العراقيل التي تضعها الدول المستضيفة أمام المستثمر.

الفرع الأول: دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر

توجد العديد من الأسباب التي تؤدي إلى قيام الإستثمارات الأجنبية، سواء كانت نابعة من الدول المصدرة لرأس المال، أو من جانب الدولة المضيفة التي ترغب بقيام مثل هذه الإستثمارات على أراضيها من خلال الحوافز، والتشجيعات التي تضعها أمام المستثمر الأجنبي، والتي يمكن بيانها من وجهة نظر كل طرف من طرفي الإستثمار كالآتي:

أولاً_ بالنسبة للمستثمر الأجنبي: تتمثل فيما يلي: (شيخة، 2013، الصفحات 27-29)

1. إختراق الأسواق العالمية، وهو الدافع الذي يجعل الشركات متعددة الجنسيات تقرر التدويل بدلا من التصدير، وذلك لإستغلال مواردها المحلية خاصة الأولية، مع الإستفادة من العمالة الرخيصة وبالتالي تخفيض التكاليف، إلى جانب الإستفادة مما تتوفر عليه بعض الدول من مراكز البحث والمهارات لتحسين المنتجات وفق تطلعات المستهلكين محليا، إقليميا، ودوليا.
2. تجنب العوائق والحواجز التي قد تعيق حركة الإستثمار والتجارة ومن بينها الضرائب والرسوم المجحفة على الواردات، ومن العوائق أيضا البيئة المعادية للإستيراد أو نظام قواعد المنشأ.
3. إقتناص الفرص الصناعية الدولية الممكنة من أجل الإستيلاء على أكبر حصة من الأسواق العالمية خاصة إن كانت المنافسة حادة في ظل ما يعرف بإحتكار القلة.

4. معظم الدول النامية كانت عبارة عن مستعمرات، ومناطق نفوذ للدول الإستعمارية القديمة، التي تشكل اليوم مجموعة الدول المتقدمة، مما سمح لها من مواصلة تحكمها فيها في إطار أسلوب الاقتصاد التابع، إلى جانب قيام شركاتها بإستغلال الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة فيها.
5. تشكل الدول النامية أسواق واعدة، فهي تستجيب لكل ما يتم عرضه من المستثمر الأجنبي الذي يستطيع تلبية السوق المحلي من خلال الإنتاج مباشرة فيها، في ظل غياب المنافسة من طرف المؤسسات المحلية، وعدم قدرتها على الإرتقاء للإمكانيات والمهارات التي يتمتع بها.
6. الإستفادة من مختلف الحوافز، والتسهيلات المقدمة، والمنصوص عليها بموجب النصوص التشريعية المتعلقة بتشجيع الإستثمار الأجنبي، والتي تم تبنيها من طرف الدول النامية.

ثانياً_ بالنسبة للدولة المضيفة: تستورد الدول المضيفة الإستثمارات الأجنبية للأسباب التالية:

1. الإستعانة بالإستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر للمدخرات الأجنبية، لمواجهة قصور الموارد المحلية التضخمية عن تمويل المعدلات المنشودة للإستثمارات الوطنية. كما تحتاج الموارد الأجنبية لتغطية ما يسمى بالفجوة الإِدخارية، وفجوة الصرف الأجنبي.
2. إن المنافسة التي تفرضها الشركات الأجنبية على الشركات المحلية، تدفع بهذه الأخيرة إلى إدخال التكنولوجيا الحديثة لضمان البقاء والإستمرار، وهذا يتوقف على مدى قدرتها على التعلم من خلال إحتكاكها بالشركات الأجنبية الموردة للتكنولوجيا الجديدة والعالية، خاصة إذا رافق ذلك تقديم المساعدة التقنية، وبرامج تكوينية للعمال المحليين.
3. القيام بإحلال الواردات عن طريق إنتاج المستثمر الأجنبي لمنتجات كانت تستورد من الخارج، وهو ما يؤدي إلى زيادة موارد الدولة المالية القليلة في نشاطات أخرى، كما قد تؤدي هذه العمليات إلى تصدير الفائض من المنتج إلى أسواق أخرى أجنبية، وبهذا يمكن تحسين ميزان المدفوعات، وتوفير بعض المواد اللازمة للإنتاج في قطاعات أخرى كانت تستورد. (بيبي، 2015، صفحة 127، 128)
4. الإسهام في حل مشكلة البطالة وذلك بتشغيل عدد من العاطلين عن العمل في المشروعات التي يتم إنشاؤها مع الإستفادة من الموارد المالية والبشرية المحلية المتوفرة لهذه الدول
5. الإستفادة من التكنولوجيا المتقدمة والخبرات الإدارية في الدول الأجنبية بإستثمار أموالها في مشاريع محددة في دولة معينة، مما شأنه تنمية وتطوير المناطق الفقيرة. (مراس، 2015، صفحة 124، 125)

الفرع الثاني: معوقات إنتقال الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة

تقوم الدول المستقطبة للإستثمار بعدة إجراءات قانونية مكفولة بموجب فرض سيادتها، بيذا أنها قد يخلق أمام المستثمر الأجنبي العديد من العقبات، قد تدفعه للهروب والبحث عن أماكن أخرى أكثر أماناً، وعليه فإن أهم هذه العوائق التي تواجه المستثمر الأجنبي في البلد المضيف ما يلي:

1- العوائق السياسية: يمكن بيانه على مستويين رئيسيين: (هلال حسن التيمي، 2015، صفحة 07)

- أ. **المستوى الكلي:** يضم الأخطار السياسية الناتجة عن القرارات الإستراتيجية لحكومات الدول المضيفة أو الأحداث الجوهرية التي تمر بها البلاد، مثل الفوز الغير متوقع لأحد الأحزاب في الانتخابات الرئاسية، أو الإنقلاب السياسي أو العسكري، مثلما حدث في إيران وما ترتب عليه من آثار سلبية متعددة على الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية.
- ب. **المستوى الجزئي:** وفيه تقوم الحكومة للدول المضيفة بتغيير سياساتها التي قد تؤثر على بعض القطاعات الخاصة بالنشاط الاقتصادي، أو على نوع معين من الإستثمارات أو المشروعات الأجنبية في هذا البلد، كالقيام بفرض ضرائب على نوع معين من النشاطات الاقتصادية دون غيرها، أو قيامها بزيادة الرسوم الجمركية على الواردات من سلع معينة.

2- العوائق القانونية: تنتج عن بعض الإجراءات القانونية التي قد تتخذها الدولة المضيفة كالاتي:

- أ. **نزع الملكية:** هو إجراء تتخذه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة لنزع ملكية أموال عقارية مملوكة لشخص ما، تحقيقاً لدواعي الصالح العام، بموجب قرار إداري لجهة مختصة.
- ب. **المصادرة:** هي إجراء تتخذه السلطة العامة في الدولة وتستولي بمقتضاه على ملكية كل أو بعض الأموال أو الحقوق المالية المملوكة لأحد الأشخاص وذلك دون أداء أي مقابل.
- ج. **التأميم:** هو عبارة عن نقل ملكية مجموعة من الأموال التي تكون في صورة مشروع إلى القطاع العام، وذلك إما للقضاء على كافة مظاهر الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، للحد من الإستغلال ويسمى بالتأميم الإيديولوجي، أو للقضاء على سيطرة رؤوس الأموال الأجنبية على الاقتصاد الوطني ويسمى التأميم الإصلاحي وقد زال بإنهيار الإشتراكية. (سعدى، 2017، صفحة 25)

3- العوائق الاقتصادية: وتتمثل فيما يلي: (بن يطو و بلكعبيات ، 2019، صفحة 221، 222)

أ. **المشاكل الاقتصادية:** تتمثل أهمها في ضعف البنية التحتية وعدم قدرتها على إستيعاب المستثمرين الأجانب، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة مشاريعها نتيجة التوزيع المتباين للهيكل المشكلة لقواعد التصدير واليد العاملة، كما قد يعود الفشل إلى ضعف الجهاز المصرفي الذي يعاني من عدم التسيير العقلاني للموارد المالية، وكذا تنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي، وبقاء كتلة نقدية خارج الدائرة المالية أي خارج مراقبة الدولة.

ب. **التدخل في شؤون الإستثمار:** إن السياسات المبهمة لبعض الدول يجعلها تتدخل في شؤونها، كطلب تشغيل نسبة معينة من العمالة الوطنية في المستويات العليا للشركة الإستثمارية، أو إدخال نسبة معينة من المنتجات الوطنية في عمليات إنتاجها، أو إلزامها بتحمل بعض النفقات كأن تشترط عليها بناء مساكن لموظفيها للتغلب على مشكل السكن الذي تتخبط فيه الدول المضيفة. كما يمكن أن يكون هناك إجراءات تمييزية مثل فرض الضرائب أو رسوم على مستثمرين أجانب في الوقت نفسه إعفاء الشركات الوطنية منها، أو تشجيع العمالة الوطنية العاملة في شركة معينة على الإضراب ووقف الإنتاج.

4- معوقات أخرى: تشمل ما يلي: (سعدي، 2017، صفحة 39، 40)

- عدم وضوح الهيكل الضريبي مما يؤدي إلى إضعاف قدرة المستثمر على تحديد الوعاء الضريبي الذي يخضع له، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار ضريبة الشركات.
- يمثل انخفاض كفاءة اليد العاملة حتى ولو كانت متواضعة من حيث التكلفة أهم معوقات الإستثمار، وهو يفسر أسباب عدم قدرة الدول الفقيرة التي تفتقر إلى مستويات التعليم والتدريب الملائمة لجذب الإستثمارات على الرغم من انخفاض مستويات الأجور بها.
- غياب القوانين المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، وتلك التي تنظم المنافسة وتمنع الإحتكار.
- تعقد الإجراءات والإجراءات وتعدد الجهات التي يتعامل معها المستثمر.
- عدم توافر الكفاءات الإدارية في وكالات ترويج الإستثمار والمعلومات عن فرص وحوافز الإستثمار.
- إنتشار الفساد يرسل إشارة إلى المستثمرين تفيد بضعف سيادة القانون في تلك الدولة، وبالتالي ضعف الضمانات الممنوحة للمستثمرين (بوسته ، 2020، صفحة 1215).

المبحث الثاني: نظريات الإستثمار الأجنبي المباشر، محدداته وسبل تحفيزه، وتداعياته

إن توسع حركة الإستثمار الأجنبي المباشر جعلت الاقتصاديين يعملون جاهدا لإيجاد تفسير منطقي يجعل شركة ما تقدم على الإستثمار خارج حدودها، حيث تتطلب هذه الخطوة تشخيص المناخ الإستثماري لتلك الدول، وهذه الخطوة تكون ذو أثر مزدوج على كلا الطرفين الأجنبي والمحلي، إلا أن تداعياتها السلبية تكون أكثر حدة على هذه الأخيرة، لذلك لا بد أن تقوم الدول المضيفة بتكييف بيئتها بما يسمح بزيادة التدفقات الأجنبية الإيجابية نحوها لعل خير مثال على ذلك تجربتي الصين وكوريا الجنوبية في هذا المجال.

المطلب الأول: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر

أدى تنوع وتباين الأسس التي إعتدتها المفكرين في تفسير دوافع المستثمر الأجنبي إلى الإستثمار في الخارج، إلى تعدد النظريات التي تعتبر بمثابة محددات للإستثمار الأجنبي المباشر كالاتي:

أولاً- التفسير التقليدي: يضم التفسير التقليدي لحركة الإستثمار الأجنبي المباشر النظريات التالية:

1- المدرسة الكلاسيكي: يعتمد الكلاسيك في تحليلهم على فرضية أن الملكية خاصة والمنافسة تامة

يسودها الإستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط، كما يرون أن منافع الإستثمارات الأجنبية المباشرة تكون في الغالب لصالح المستثمر الأجنبي (قويدري، 2012، صفحة 11)، ويستندون في تفسيرهم على ما يلي: (أبو قحف ع.، 1989، صفحة 32)

- تحويل الشركات الأجنبية في الغالب معظم أرباحها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة إستثمارها.
- قد تنقل الشركات الأجنبية تكنولوجيا لا تتوافق مع متطلبات التنمية في الدول المضيفة.
- منتجات الشركات المتعددة الجنسيات قد تخلق أنماط جديدة للإستهلاك تعيق التنمية الشاملة.
- خلق الطبقة الاجتماعية نتيجة الأجور المرتفعة للعاملين في الشركات الأجنبية.
- الشركات الأجنبية قد تخلق تبعية إقتصادية وسياسية تهدد سيادة الدولة المضيفة وإستقلالها.

يعاب على هذه النظرية بأنها لا تحدد دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنها قد تفسر الإستثمار في الأوراق المالية، كما أن إفتراض المنافسة الكاملة هو إفتراض غير واقعي، وتوزيع الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم يتركز في الدول المتقدمة وهو عكس هذه النظرية، كما أنه قد توجد هناك عوامل أخرى قد تؤثر على إتخاذ القرار الإستثماري وليس عامل الربحية فقط (شيخة، 2013، صفحة 06).

2- النظريات المرتكزة على عدم كمال السوق: تقوم على فرضيتي غياب المنافسة الكاملة، وعدم قدرة شركات الدول المضيفة على منافسة الشركات المتعددة الجنسيات في الأسواق النامية (منصوري، 2012، صفحة 248). ومن أهم نظرياته:

أ. **نظرية الميزة الإحتكارية:** يعتبر "Stephen Hymer" * من أهم روادها، وتقوم هذه النظرية على إحتكار القلة، حيث تحدد الشركات الإحتكارية سعر مرتفع للمنتج بحكم تعدد المستثمرين المتعامل معهم، ومن أجل النمو تقوم بالإستيلاء على أسواق خارجية للإنتاج فيها، متحملة بذلك تكاليف إضافية (جباري، 2015، صفحة 57). وقد وجهت إليها عدة إنتقادات من بينها أن الإستثمار في الخارج يتطلب توفر عوامل مكملة إلى جانب الميزة الإحتكارية، كما أنها لم تفسر عمليات الإستحواذ والتملك للشركات القائمة في بلدان لا تتوفر على الميزة الإحتكارية، كما أهملت الأسباب السياسية والإقتصادية والسياسات الحكومية المشجعة للإستثمار الأجنبي (بن منصور، 2014).

ب. **نظرية تدويل الإنتاج:** ترى هذه النظرية أنه عندما يتصف السوق الدولي بعدم الكمال لابد أن تتجه الشركات إلى إنشاء فروع لها في الخارج من أجل حماية ممتلكاتها المادية والفكرية في الدولة المضيفة بدلا من منح تراخيص لإستخدام براءات الإختراع الخاصة بها، لأنه سيساء إستخدامها.

ج. **نظرية عدم كمال سوق رأس المال:** يرى "ألبيير" أن الإستثمار الأجنبي المباشر يحدث نتيجة عدم كمال الأسواق المالية، فبعض شركات الدولة الأم لها القدرة على تعظيم عوائدها بسعر أعلى مقارنة بالشركات المتواجدة في الدول المضيفة، لأنها تستطيع الإقتراض بسعر أقل من أسواق رأس المال الدولية، هذا المنهج القائم على سعر الفائدة كان له تأثيره على تفسير الإستثمارات الأمريكية خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين. (البشير حسين علي، 2015، صفحة 39، 40)، ولقد وجهت لهذه النظريات العديد من الإنتقادات، فحسب "ربوك" و"سيمونديس" فإنها لم تقدم تفسيرات منطقية لتفضيل الشركات المتعددة الجنسيات إقامة مشاريع إنتاجية خارج حدودها بالذات من بين البدائل المتعددة المتاحة أمامها للإستثمار والعمليات الخارجية. بالإضافة إلى أن إمام الشركات الأجنبية بجميع فرص وقيود الإستثمار الدولية هو إفتراض غير واقعي. (منصوري، 2012، صفحة 249)

* **Stephen Hymer** (1934-1975) إقتصادي كندي ركز بحثه على أنشطة الشركات متعددة الجنسيات من أهم مؤلفاته: الشركات المتعددة الجنسيات، العمليات الدولية للشركات الوطنية: دراسة عن الاستثمار الأجنبي المباشر...إلخ.

ثانياً_ النظريات الحديثة: من أهم النظريات التي تناولت هذا الموضوع ما يلي:

1- نظرية الحماية: جاءت نتيجة فشل نظريات عدم كمال السوق في تقديم تفسير واقعي، حيث أثبتت أن عدم تكافؤ المنافسة بين الشركات الوطنية والأجنبية ليست سببا كافيا لتحقيق إستخدام أمثل لفرص التجارة والإستثمار بما يتلاءم وأهداف الشركات متعددة الجنسية، بل يتعداه إلى ما تمارسه الدول النامية من رقابة وقوانين وإجراءات تتعلق بحرية ممارسة النشاط (أبو قحف و ب، 2003، صفحة 398). وحالياً يمكن تحقيق الحماية بأساليب بديلة أكثر فاعلية كإتفاقية حقوق الملكية الفكرية المنبثقة عن إتفاقية الجات، والتي إلترمت بحقوق التأليف والنشر الواردة في معاهدة برن، وحماية برامج الكمبيوتر، والعلامات التجارية، وبراءات الإختراع... إلخ (منور و عليان ، 2005، صفحة 114).

2- نظرية الموقع: تؤكد هذه النظرية أن موقع البلد المضيف يتميز بامتداد مجموعة من العوامل التي قد تجذب أو تنفر الاستثمار، وهنا يمكن تمييز مجموعتين هما: مجموعة العوامل المكانية وتتمثل في القرب من الموارد الطبيعية أو الأسواق، ومجموعة تضم العوامل التي من صنع الإنسان مثل العمالة الماهرة والعوامل السياسية والاقتصادية والبنية التحتية للبلد المضيف (Marandu & Ditshweu, 2018, p. 33). ولقد أدخلت عليها تعديلات من قبل "روبوك وسيموندس" وأطلق عليها نظرية الموقع المعدلة، حيث تم إضافة بعض العوامل لما سبق، لتصبح تتمثل فيما يلي: (حمد حسين الجبوري، 2014، صفحة 14، 15)

- مجموعة المتغيرات الشرطية: تضم خصائص المنتج والبلد المضيف وعلاقاته الخارجية.
- مجموعة العوامل الدافعة: وتشتمل على الخصائص المميزة للشركة ومركزها التنافسي.
- مجموعة العوامل الحاكمة: تتكون من الخصائص المميزة للبلد المضيف والمصدر.

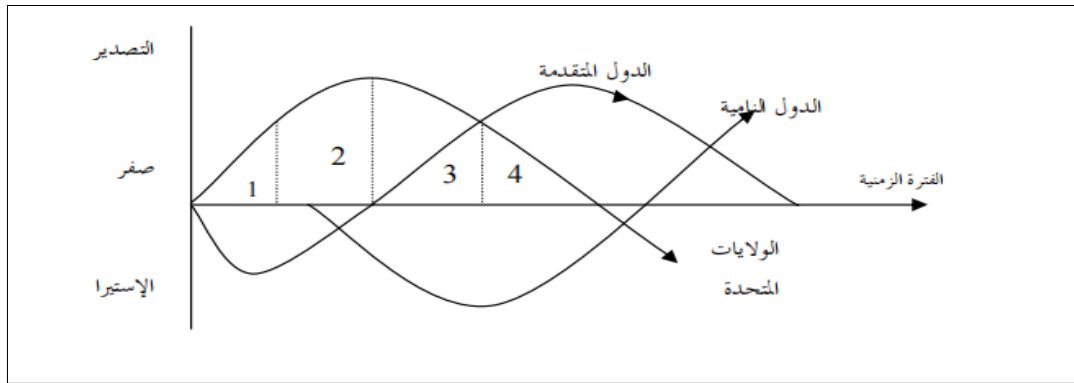
3- نظرية توزيع المخاطر: قام كوهين عام 1975 بشرح ظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال فكرة توزيع المخاطر، حيث أن الشركات تقوم بتوزيع أنشطتها، وإستثماراتها في دول متعددة غير متشابهة وغير متصلة ببعضها البعض، لضمان تعويض الخسائر التي قد تتكبدها جراء تغييرات مفاجئة في إحدى البيئات الإستثمارية التي تمارس فيها أعمالها (قويدري، 2012، صفحة 14، 15). إلا أن ما حدث بالولايات المتحدة الأمريكية خلال سبتمبر 2001، كان بمثابة ضربة قاضية للعديد من الشركات الدولية الكبرى العاملة بالولايات المتحدة، حيث لم يساعدها توزيع أنشطتها في الخارج في تفادي الأزمة لأن صداها قد إمتد إلى كافة الأسواق العالمية (صياد ، 2013، صفحة 18،

(19). كما لم تستطع النظرية تقديم تفسيراً مقنعاً لتفضيل الشركات في عملية توزيع المخاطر للإستثمار المباشر عوضاً عن الإستثمار غير المباشر (بن عومر، 2014، صفحة 32، 33).

4- نظرية دورة حياة المنتج:

أ. **مضمون النظرية:** حاولت هذه النظرية تفسير الإستثمارات الأجنبية المباشرة، عن طريق ربطها بخروج الإبتكارات عبر الحدود للبلد الأم (أبو قحف و ب، 2003، صفحة 400). ويعود ظهورها إلى أواخر القرن 20، وقد شهدت تصوران أولهما ضم ثلاث مراحل وهي المنتج الجديد، النامي، الناضج، أما التصور الثاني فقد قام "ريموند فيرنون" عام 1966، بتحديد المراحل الحياتية لكل سلعة من السلع التي تنتجها الشركات الصناعية وبالضبط الأمريكية في أربعة مراحل كما في الشكل:

الشكل رقم (09): دور حياة المنتج الدولي



المصدر: منور أوسرير وعليان نذير، مرجع سبق ذكره، ص 110.

من الشكل السابق يتضح مرور المنتج الدولي بأربعة مراحل تفصيلية كما يلي: (Marandu & Ditshweu, 2018, p. 34)

- **مرحلة الإنتاج والبيع في السوق المحلي:** ينتج فيها المنتج لأول مرة في الدولة التي إكتشفته، ويكون موجهاً للسوق المحلي مع تصدير محدود، وبسبب الفجوة التكنولوجية تقع الميزة النسبية على عاتق الدولة المبتكرة التي تكون عادةً بلد متقدم كالولايات المتحدة الأمريكية.

* **Raymond Vernon:** (1913-1999) إقتصادي أمريكي قام بصياغة نظرية دورة حياة المنتج من الشركات الأمريكية التي أثرت بدورها على سلوك الشركات، من أعماله: الإستثمار الدولي والتجارة الدولية في دورة المنتج، عاصفة فوق الشركات متعددة الجنسيات: القضايا الحقيقية... إلخ.

- **مرحلة النمو والتصدير:** تنامي الطلب في الدول المستوردة تشجع التصنيع المحلي من قبل المنافسين الذين يقومون بنسخ الابتكار، ومع بدء الإنتاج في الخارج، تنخفض صادرات الدولة المبتكرة، وعادة ما يحدث التصنيع في هذه المرحلة في البلدان المتقدمة الأخرى كأوروبا.
- **مرحلة نضوج السلعة:** المنتج الناضج يستخدم تكنولوجيا وعمالة ماهرة أقل، فتصبح بذلك البلدان الأقل نمواً قادرة على خفض الأسعار مقارنة بالبلدان الأكثر تقدماً، وبذلك تتحول هذه الدول إلى نقاط إنتاج جذابة للشركات الأجنبية وتبدأ في تصدير المنتج إلى دول أكثر تقدماً.
- **مرحلة الإنحدار والتدهور:** تتميز بتركيز الإنتاج في الاقتصادات الناشئة، وتصبح الدولة المبتكرة مستوردة، فتنتقل الميزة النسبية بين الدول، وكذلك يفعل الإستثمار الأجنبي المباشر.

بالرغم من نجاحها في تفسير إنتشار الإستثمارات الأمريكية في دول غرب أوروبا ودول نامية أخرى ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أنها تعرضت للعديد من الإنتقادات حيث لا تعد الميزة التكنولوجية الدافع للإستثمار الأجنبي المباشر لكونها آخر خطوة في المرحلة الأخيرة منها، كما أنها غير صالحة في قطاع البترول والسياحة، إذ لا يتطلب هذا النوع من الإستثمارات العمل من داخل الدولة الأم، بل قد تكون بداية الشركة بالدولة المضيفة، كما أنه من الناحية العملية تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بالإستثمار الأجنبي المباشر في كل من الدول المتقدمة والنامية معاً دون المرور بالمراحل التي حددها فرنون كالصناعات ذات المستوى التكنولوجي (صناعة تكنولوجيا الإتصال) المتقدم (بن منصور، 2014، صفحة 120، 121).

5- **نظرية عدم التوازن للإستثمار الأجنبي المباشر:** في عام 1993 قام الإقتصاديان "مون" و

"رويل" بوضع هذه النظرية، من خلال الإحتفاظ بالإفتراض القائم على أن الشركات متعددة الجنسية لديها ميزات تعود للملكية مثل رأس المال والتكنولوجيا والمهارات الإدارية، ولكنها أضافت عوامل أخرى سلبية راجعة للملكية أيضاً كصعوبة الوصول للمواد الخام وإرتفاع تكاليف العمالة الماهرة في البلد الأم، وأن البحث عن التوازن بين الإيجابيات والسلبيات الناجمة عن الملكية يمثل القوة الدافعة لتحرك الشركات لتعويض الخسائر الناجمة عن ذلك عن طريق الإستثمار في دولة أجنبية (حمد حسين الجبوري، 2014، صفحة 62). بالرغم من الإضافة التي قدمتها النظرية فيما يتعلق بأسباب الإستثمار الأجنبي المباشر ولكنها لم تكن كافية حيث لم تتعرض مثلاً لشرح أثر العوامل الأخرى كعوامل الجذب الراجعة للدولة المضيفة وعوامل الطرد الراجعة للدولة الأم. كما أنها تقتصر على مرحلة معينة من مراحل دورة حياة المنتج (بن عومر، 2014، صفحة 40).

6- نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية): قام كل من كوجيما* (1977-1978) وأوزوا*

(1977-1979) بوضع هذه النظرية، إستنادا إلى عدد من الفروض، التي تجمع ما بين الأدوات الجزئية كالقدرات والأصول المعنوية للشركة، والتميز التكنولوجي، والأدوات الكلية مثل السياسة التجارية، والصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة، وتؤكد النظرية على ضرورة تدخل الحكومة من أجل تكييف السوق مع التطورات التكنولوجية المتلاحقة (البشير حسين علي، 2015، صفحة 41). يعاب عليها أنها تناولت الإستثمارات اليابانية في عقدي الستينات والسبعينات، أين تركزت في دول جنوب شرق آسيا، إلا أن الإستثمارات اليابانية في العقود الأخيرة قد توسعت نحو أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، كما أنها تعدت إلى الشركات اليابانية العملاقة المتعددة الجنسيات. كما يرى "جون دينغ" أنها بسيطة في إطار مرجعيتها، مع قصورها في طرح فهم تام لظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر، وتقييم آثاره على مستوى الرفاهية (بن منصور، 2014، صفحة 122، 123).

7- النظرية الإنتقائية في الإنتاج الدولي: يعد John Deng* أول من وضع اللبنة الأولى لهذه

النظرية، وذلك من خلال بحثه الذي حاول من خلاله وضع إطار علمي لتحديد وتقييم ووزن العوامل المؤثرة في القرار المبدئي بالإنتاج في الخارج (بن منصور، 2014، صفحة 121). ويطلق على النظرية الإنتقائية مصطلح Le Paradigme O.L، وهي تكامل لثلاثة نظريات حيث تتجه الشركات للقيام بالإستثمار الأجنبي المباشر عندما تجتمع ثلاث ميزات هي:

- مزايا الملكية O (Ownership advantage): هي الفائدة التي تحصل عليها الشركة بسبب ملكيتها لبعض الأصول الخاصة، مثل علامة تجارية قوية أو ملكية فكرية أو معرفة تقنية.
- مزايا الموقع L (Location advantage): هي فائدة إنشاء نشاط اقتصادي في مكان ما بسبب خصائص الطبيعة أو اكتساب اللغة.

* Kiyoshi Kojima (1920-2010) إقتصادي ياباني من أهم كتبه: اليابان ومنطقة التجارة الحرة في المحيط الهادئ، الإستثمار الأجنبي المباشر: نموذج ياباني لعمليات الأعمال متعددة الجنسيات، التجارة والإستثمار والتكامل الاقتصادي الهادئ، شركات التجارة العامة اليابانية.

* Terutomo Ozawa (1935) كاتب ياباني من أبرز أعماله: تطور الاقتصاد العالمي: نظرية "الأوز الطائر" للشركات متعددة الجنسيات والتحول الهيكلي، صعود آسيا: نظرية "الأوز الطائر" للنمو الترادفي والتكتل الإقليمي، المؤسسات، والارتقاء الصناعي...إلخ.

* John Deng (1952) دبلوماسي وسياسي تاواني وزير الشؤون الاقتصادية بجمهورية الصين، محافظ مقاطعة فوجيان، نائب الأمين العام لمجلس الأمن القومي لجمهورية الصين، النائب السياسي لوزير الشؤون الاقتصادية بجمهورية الصين، نائب ممثل جمهورية الصين في الولايات المتحدة.

- مزايا التدويل | (Internationalization advantage): هي المكسب الذي ينشأ من القيام بنشاط تجاري داخلياً بدلاً من تركه في سوق غير فعال نسبياً (Marandu & Ditschweu, 2018, pp. 34-36).

بالرغم من محاولتها الإلمام بالعديد من العوامل، إلا أنها لم تتمكن من حل بعض المسائل التي أشار إليها *Bacly عام 1982، حيث أنها لم تشرح العلاقة بين العناصر الثلاثة خاصة علاقة التأثير والتأثر فيما بينها، في حين أن ميزة الملكية عديمة القيمة لأن فكرة التدويل كافية لشرح الظاهرة، وبدون مزايا راجعة لقدرات الشركة التكنولوجية والإدارية لا يمكن للشركة تدويل إنتاجها. وفي هذا الإطار أكد "كوجيما" عام 1987 أنها ركزت على المسائل الكلية مما قلص من فعالية صنع القرار (قويدري، 2012، صفحة 20).

بالرغم من تعدد النظريات القديمة والحديثة التي وضعت من أجل تفسير ظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر وأسباب الإقبال عليه، إلا أنه لا توجد نظرية فردية تحظى بقبول عام، تقدم تفسيراً وافياً ومرضياً حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، علاوة على ذلك إنه يصعب التحقق من صحتها تجريبياً، كما ينصب إهتمامها في شرح دوافع الاستثمار من منظور الدول المتقدمة (Marandu & Ditschweu, 2018, p. 37).

* Peter Bacly: (1949) أكاديمي بريطاني، يكمن إهتمامه في نظرية الشركات متعددة الجنسيات والأعمال الدولية. في عام 1976 ، كتب هو ومارك كاسون نظرية استيعاب المؤسسة متعددة الجنسيات.

المطلب الثاني: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر وسبل تعزيزه على ضوء تجربتي الصين وكوريا الجنوبية

أصبحت دول العالم وفي ظل العولمة ساحة للمنافسة على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إيماناً منها بأنها القاسم المشترك لمعظم التجارب التنموية الناجحة، كالصين وكوريا الجنوبية، وجذب الإستثمار الأجنبي المباشر يتوقف على ما تتوفر عليه هذه الدول من مؤهلات، وما تقدمه من حوافز وضمانات، وهذا يتطلب منها تهيئة بيئتها الداخلية بما يتوافق مع متطلبات المستثمر الأجنبي المستهدف.

الفرع الأول: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر

إن لجوء المستثمر إلى إستثمار أمواله، أو خبرته الفنية والتكنولوجية عبر الحدود الوطنية، إنما يرجع في حقيقته إلى توافر مناخ ملائم للإستثمار في الدول التي يتوجه إليها، وينصرف تعبير مناخ الإستثمار بصفة عامة إلى مجمل الأوضاع القانونية، والإقتصادية والسياسية والإجتماعية المكونة للبنية التي تتم فيها عملية الإستثمار (محمود السامرائي، 2006، صفحة 76)، ويمكن إيضاح ذلك كالاتي:

أولاً_ المحددات الاقتصادية: وتتمثل فيما يلي:

- 1- **حجم السوق:** يعتبر من أهم عوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث تزداد تدفقات هذا الأخير كلما كبر الحجم الحالي أو المتوقع للسوق المحلية، وعليه يتم تحديد الحجم بالإعتماد على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- 2- **توفر الأيدي العاملة ومستويات الأجور:** إنخفاض تكاليف اليد العاملة في الدول النامية تحفز الشركات الأجنبية بتأسيس مصانع لها في هذه الدول للإنتفاع من إنخفاض تكاليف الإنتاج التي تساهم في تعزيز قدرتها التنافسية. كما أن التباين في مستويات الأجور فيما بين الدول الذي يخلقه تقييد حرية إنتقالها في بعض الدول، وسيادة المنافسة الإحتكارية في بعض الأسواق العالمية، يفسح مجالاً واسعاً لإنتقال العمليات الإنتاجية.
- 3- **الخصخصة:** يكون لها تأثير إيجابي في جذب العدد الأكبر من المستثمرين الأجانب على المدى الطويل، خاصة في عمليات البيع المباشر للمؤسسات التابعة للدولة، إذا إجتمعت في برنامجها المسطر ثلاثة خصائص هي: الإلتزام السياسي، التوجه التجاري، والشفافية، وتقوم برامج الخصخصة

بتحفيز تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال إزالة العقبات أمام المستثمر الأجنبي ومنحه تسهيلات للمشاركة في إقتصادها، مع إتخاذ الإجراءات الحكومية اللازمة لتهيئة المناخ المناسب لإستثمار القطاع الخاص. (هلال حسن التميمي، 2015، صفحة 06)

4- درجة الإنفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي: كلما خفت القيود وإتسمت الإقتصاديات بحرية في التبادل التجاري، وإنتقال عناصر الإنتاج مع العالم الخارجي، كلما ساهم ذلك في جذب الإستثمار الأجنبي إليها، ويمكن الإستدلال إلى درجة إنفتاح الإقتصادي من خلال: نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، أو جميع الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، أو حاصل الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (قريد ، 2016، صفحة 128).

5- مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي: وتتمثل فيما يلي:

أ. **التضخم:** يعتبر أحد أهم المتغيرات التي تبين مدى توافر الاستقرار في البيئة الاقتصادية للدولة المضيفة للإستثمار، يؤثر ارتفاع أو إنخفاض التضخم سلبيا على التدفقات الواردة للإستثمار الأجنبي المباشر.

ب. **الكتلة النقدية:** يساهم ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية في البلد المضيف على تحفيز القروض وبالتالي جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

6- مؤشرات الحرية الاقتصادية: تتمثل فيما يلي:

أ. **مؤشر الحرية المالية والمصرفية:** يعبر عن مدى توفر الخدمات والمنتجات المصرفية وإمكانية حصول المستثمر الأجنبي على الإئتمان بكافة المزايا التي تتلقاها المؤسسات المحلية، كما يقيس مدى تدخل الحكومة وتملكها للبنوك والمؤسسات المالية، حيث لابد أن يقتصر دورها في إشراف البنك المركزي على تلك المؤسسات ومدى إلتزامها بالمعايير الدولية.

ب. **مؤشر حرية الإستثمار:** يقيس هذا المؤشر القيود على الإستثمار الأجنبي والتحكم في تدفقات الأموال والتحويلات سواء للأفراد أو الشركات، حيث أن مثل هذه القيود قد تؤدي إلى عزوف المستثمر الأجنبي وعدم القدرة على إستقطابه.

ج. **الفساد:** يؤثر الفساد على قرار المستثمر الأجنبي، حيث أن إنتشار وتغشي الفساد في البيئة الإستثمارية يؤدي إلى إحجام المستثمرين عن الإستثمار فيها، حيث يشيع جوا من عدم الأمان، مما يؤثر على قدرة الشركات والأفراد على تنفيذ العقود.

7- تطورات الاقتصاد الجديد (المعلوماتية): يتوقف تحقيق التقدم والإندماج في الاقتصاد العالمي في البيئة المعاصرة على مدى القدرة على إستيعاب منتجات ثورة الاتصالات المعلوماتية، ووفقا لذلك يعتمد إستقبال رؤوس الأموال الأجنبية على مدى تقدم الدولة المضيفة في إستخدام وسائل الاتصالات الحديثة، وإندماجها في شبكة المعلومات الدولية، وعدد المستخدمين للهاتف النقال والأنترنيت، وعدد أجهزة الحاسوب بالنسبة لعدد السكان (قريد ، 2016، صفحة 133).

8- الإنفاق الحكومي الرأسمالي: هو الإنفاق المخصص من الدولة لشراء الأصول الرأسمالية والإنفاق على البنية التحتية كالإنشاءات الجديدة مثل بناء الجسور، والمطارات، والموانئ والطرق...إلخ، جميع أنواع الصيانة والإصلاحات الرئيسية في الدولة، فالعلاقة هنا طردية بين المتغيرين حيث يساهم الإنفاق على البنية التحتية في جذب المستثمرين الأجانب. (إسماعيل و قاسم حسن، 2017، صفحة 20، 21)

ثانيا_ المحددات السياسية: من الطبيعي أن يتجه رأس المال إلى الأماكن الأكثر أمانا، وهذا يتوقف أساسا على الظروف السياسية السائد في البلدان التي تستهدفها شركات الأعمال الدولية، التي تقدم على الإستثمار في البلدان التي تتمتع بالإستقرار السياسي، والوفاق والتكامل الاجتماعي والعدالة في توزيع المداخل، كما لا بد من وجود علاقات سياسية وإقتصادية متوازنة ما بين الدول المضيفة المتوازنة سياسيا وإقتصاديا مع المنظمات المالية الدولية (قريد ، 2016، صفحة 111). وتتمثل العوامل السياسية التي يأخذها المستثمر الأجنبي في الحسبان النمط السياسي المتبع (ديمقراطي أو ديكتاتوري)، وموقف الأحزاب السياسية من الإستثمارات الأجنبية، ودور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلد المضيف، ودرجة الوعي السياسي فيها، ومدى تفهمها لمشاكل التنمية الاقتصادية.

ثالثا_ المحددات القانونية والتنظيمية: إن تجسيد القرارات الاقتصادية يتأخذ الطابع القانوني كالتصرف في الملكية، أو التعاقد مع موردين، أو القيام بأعمال مع ما يرتبط بذلك من عقود مع مختلف الأطراف، وهكذا فإن وجود نظام قانوني مستقر، واضح وفعال هو شرط أساسي للقيام بالإستثمار، بما يضمن عدم الإخلال بالحسابات الاقتصادية للمستثمرين نتيجة التغير المفاجيء في القوانين، بالإضافة إلى ذلك وفيما يتعلق بالمنازعات لا بد من توفر نظام قضائي عادل وفعال، وكذلك سلطة تنفيذية محايدة وقادرة على تنفيذ الأحكام بسرعة وفعالية وبتكلفة منخفضة. (سعدي، 2017، الصفحات 40-42).

رابعاً_ المحددات الثقافية والإجتماعية: أثبتت الدراسات بضرورة إهتمام الشركات الدولية بالخصائص الثقافية والإجتماعية التي تتمتع بها شعوب مجتمعات البلدان المستهدفة لدخول أسواقها، نظراً للتباين في الحاجات والأنماط الإستهلاكية والعادات والتقاليد والقيم والمعتقدات ما بين شعوب العالم. كما تشير التجارب الدولية فشل الشركات الأجنبية التي أغفلت هذه الأوضاع، حيث وجدت نفسها ملزمة بإعداد دراسات جديدة للمواءمة بين نشاطها والخصائص الثقافية الإجتماعية (قريد ، 2016، صفحة 135)، المتمثلة في درجة تماسك الجبهة الإجتماعية الذي يحدده مدى قدرة السياسات العامة على تحقيق التوزيع العادل للدخل، بالإضافة إلى الخصائص الديمغرافية كالنمو السكاني، حجم الأسرة والمستوى التعليمي...إلخ، وكذلك ثقافة المجتمع التي تميزه عن غيره من مجتمعات الدول الأخرى، والمتمثلة في الإلتزام والإعتماد على النفس والنظرة الدينية والعقائدية للأمر (سعدى، 2017، صفحة 42).

الفرع الثاني: عرض تجربتي الصين وكوريا الجنوبية في مجال جذب الإستثمار الأجنبي المباشر

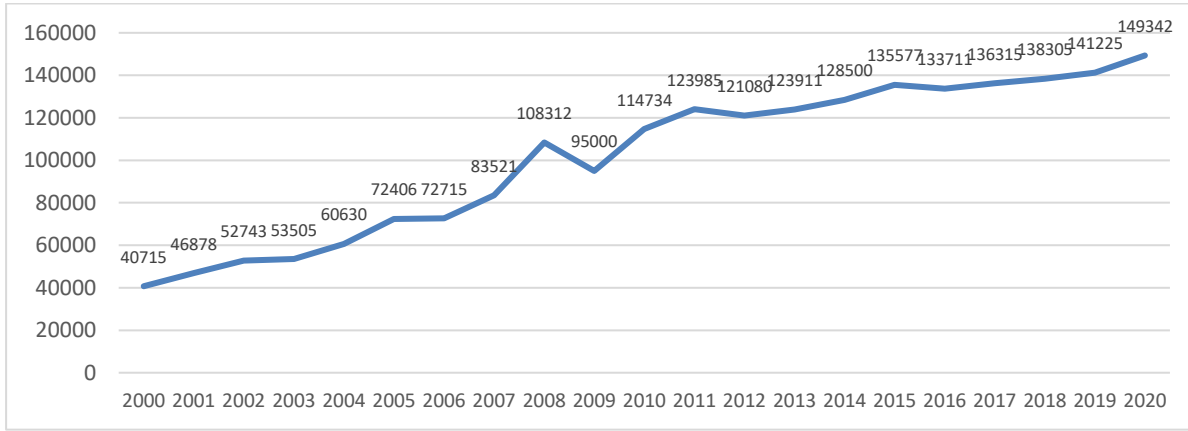
ساهم التوسع والإنتعاش الذي شهدته حركة رؤوس الأموال إلى تعزيز تدفق الإستثمارات الأجنبية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، حيث إستطاعت هذه الأخيرة وعلى رأسها منطقة شرق وجنوب شرق آسيا متمثلة أساساً في الصين وكوريا الجنوبية نتيجة الجهود والأولوية التي منحتها لهذا النوع من الإستثمارات من تحسين مؤشراتنا لتحقيق بذلك معدلات نمو غير مسبوقه مكنتها من اللحاق بركب التقدم الحضاري.

أولاً_ التجربة الصينية: تعد التجربة الصينية من التجارب الرائدة التي استطاعت تحويل الإستثمار الأجنبي المباشر نحو خدمة تنميتها الاقتصادية وتحديث حياتها العلمية والتكنولوجية، حيث إستطاعت تحقيق معدلات نمو اقتصادي وتكنولوجي سريعة للغاية، مكنت الصين لتصبح قلب الصناعة في العالم (مناتي صالح، 2013، صفحة 369).

1- واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الصين: تمكنت الصين منذ الإنتعاش الاقتصادي سنة

1978 حتى سنة 2010 من جذب ما قيمته 587.8 مليار دولار أمريكي من الإستثمارات الخارجية، ليواصل الإستثمار الأجنبي تدفقه في الصين بمعدل متزايد (فاروق عباس، 2019، صفحة 563)، وهذا ما يظهره الشكل التالي:

الشكل رقم (10): تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الصين خلال الفترة 2000-2020 (الوحدة: مليار دولار)



المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على تقارير الأونكتاد حول الإستثمار العالمي للسنوات: 2009، 2015، 2021، 2004، 2006.

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن تدفقات الإستثمار الأجنبي إلى الصين خلال الفترة 2000-2020 في تزايد مستمر، حيث إنتقلت من 40715 مليار دولار سنة 2000 إلى 149342 مليار دولار سنة 2020، وهذا يعود للجهود الجبارة التي بذلتها الحكومة الصينية في تهيئة بيئة جذابة للإستثمارات الأجنبية مما ساهم في تحسن مؤشراتها على كافة الأصعدة فهي حاليا الاقتصاد الثاني عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

2- إستراتيجيات الصين في تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر إليها: ولعل أبرزها مايلي:

- أ. الإجراءات والسياسات الصينية لتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر: وتتمثل فيما يلي: (تيشوري، 2006)
 - إصدار السندات المالية في الخارج، والحصول على إعتمادات التصدير والقروض من الحكومات والبنوك التجارية الأجنبية والمنظمات الاقتصادية الدولية.
 - إقامة مشاريع الإستثمار من الخارج والتجارة التعويضية والتصنيع وطرح الأسهم في الخارج.
 - إستيراد التقنيات المتقدمة القابلة للتطبيق في الصين.
 - الترويج لثقافة التصدير من خلال طائفة متنوعة ومزيج من الترويج والتسويق والإعلان.
 - إصدار أكثر من 100 قانون ولائحة إقتصادية متعلقة بالشؤون الخارجية للمستثمرين، مع وضع ضمان قانوني ودليل إرشاد للمستثمر الأجنبي.

- تأسيس مجموعة مصارف من أهمها مصرف الإستثمار الصيني الذي هدفه جمع الأموال الأجنبية لتطوير إقتصاد الصين، وكذلك الشركة الصينية للإئتمان والإستثمار ومهمتها إجتذاب الإستثمارات الأجنبية وإستيراد المعدات المتقدمة وأساليب إدارة المؤسسات.
- إقامة مناطق اقتصادية مفتوحة للتصدير على الساحل الجنوبي الصيني كمنافذ ناقلة للتكنولوجيا وأسلوب الإدارة الحديثة، وكان هدفها تنمية الإنتاج التصديري الذي يتميز بميزة نسبية قائمة على كثافة عنصر العمل 1980 (مناتي صالح، 2013، صفحة 371).
- ب. **الحوافز المالية والضريبية:** تتمثل فيما يلي: (بلخباط، 2015، صفحة 72)
 - إعفاء المشاريع التي يزيد عمرها الإنتاجي عن 10 سنوات من دفع الضرائب لمدة سنتين ثم تحصل بعد ذلك على إعفاء من نصف الضريبة لمدة تتراوح من 3-5 سنوات.
 - تحصل المشروعات التي تزيد صادراتها عن 70% من إنتاجها والمشروعات المقامة في المناطق الاقتصادية الخاصة من دفع الضرائب لمدة 5 سنوات.
 - خصم بـ 40% من قيمة الضرائب المدفوعة للمستثمر الأجنبي الذي يعيد إستثمار الأرباح.
 - إعفاء الآلات والمعدات التي تستوردها مراكز الأبحاث من الرسوم الجمركية، وتخفيض الضريبة إلى النصف لكل شركة أجنبية تقوم بنشاط البحث والتطوير بالصين.

3- آثار الإستثمار الأجنبي على الإقتصاد الصيني: تمكنت الصين من إستغلال الإستثمارات

الأجنبية المتدفقة إليها في زيادة إيراداتها من الضرائب والرسوم الصناعية والتجارية التي تولدها الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين من 4.3% سنة 1992 إلى 20.2% سنة 2007، كما ساهمت في زيادة صادراتها من المنتجات ذات القيمة المضافة العالية خاصة في الصناعات الخفيفة كالألبسة والجلود، أجهزة الراديو والتسجيل، اللعب، المنتجات البلاستيكية، حيث إنتقلت حصة الشركات الأجنبية في كل من الصادرات الصينية من 26.4% سنة 1992 إلى 57.8% سنة 2007، وفي الواردات من 32.7% إلى 58.6%، وفي الإنتاج الصناعي من 7.1% سنة 1992 إلى 30.9% سنة 2007 (بوراس، 2013، الصفحات 123-125)، مما جعلها تطور مزايا نسبية تنافسية جديدة كصناعة أجهزة الحاسوب والإلكترونيات، وخلق الملايين من مناصب الشغل مع تنمية الخبرات والكفاءات في مجال التسيير والتقنيات، كل ذلك ساهم بدوره في إندماج الإقتصاد الصيني في سلاسل القيمة العالمية، خاصة مع توسع إستثمارات الشركات الأجنبية نحو البحث والإبتكار، والتسيير وخدمات البيع بعدما كانت تقتصر على التركيب.

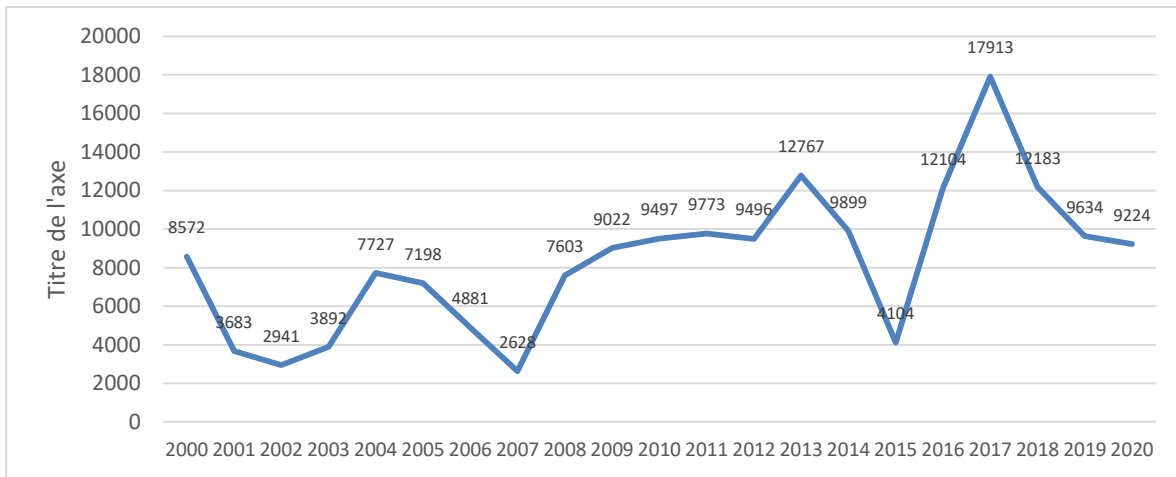
ثانياً_ تجربة كوريا الجنوبية: استطاعت كوريا الجنوبية خلال فترة قصيرة لم تتجاوز الثلاثة عقود التحول من بلد متخلف إلى بلد متطور أصبحت محط أنظار معظم الاقتصاديين ورجال الأعمال والمهتمين بالشأن الاقتصادي في كافة أنحاء العالم.

1- واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في كوريا الجنوبية: بدأت كوريا الجنوبية في جذب

الإستثمارات الأجنبية في بداية الستينات بهدف النهوض بعملية التصنيع في البلاد، ونظرا لعوامل كثيرة لم تستطع جذب الحجم المنتظر إلى غاية بداية السبعينات من القرن الماضي حيث توافدت الشركات الأمريكية واليابانية (زيدان ، 2004 ، صفحة 142)، ويمكن تتبع تدفق الإستثمار الوارد إلى كوريا الجنوبية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (11): تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى كوريا الجنوبية

خلال الفترة 2000-2020 (الوحدة: مليار دولار)



المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على تقرير الأونكتاد حول الإستثمار العالمي للسنوات: 2009، 2015، 2021، 2004، 2006.

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن هناك تذبذب في تدفق الإستثمار الأجنبي نحو كوريا الجنوبية طول الفترة 2000-2020، حيث كانت أفضل قيمة سجلت سنة 2013 بواقع 12767 مليار دولار، في حين عرفت سنة 2015 هبوط حاد إلى 4104 مليار دولار ولا بد أن هذا كان تزامن مع اللإستقرار السياسي والفساد الذي شهدته المنطقة خلالها لتعود بعد ذلك للإرتفاع من جديد لتحسن الأوضاع وعودة الاستقرار فيها.

2- إستراتيجيات كوريا الجنوبية في تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر إليها: من أجل تنشيط

الإستثمار الأجنبي قامت الحكومة الكورية بما يلي:

- أ. الإجراءات والتسهيلات الكورية لتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر: تتمثل فيما يلي:
 - تخفيف شروط الإستثمار الأجنبي: وذلك من خلال أن يكون الإستثمار الأجنبي المباشر في أي شركة أو مشروع مشترك ضعف قيمة الأرض التي أقتضت داخل منطقة الإستثمار الأجنبي على الأقل، حتى يتسنى للشركة من الإستفادة من معدلات الإيجار البالغة 1% من قيمة الأرض، بالإضافة إلى تخفيف التشريعات حيث أصبح بإمكان الأجانب شراء العقارات لغرض تجاري أو خاص، مع السماح للشركات الأجنبية بالسيطرة على ملكية الشركات المحلية بما نسبته 51% فأكثر (بن عمر و وآخرون، 2019، صفحة 515) ، مع خصخصة البنوك المحلية، بتقليل القيود على الإستثمار المباشر من خلال تبسيط الإجراءات، مع إتباع سياسة مرنة لسعر الصرف مع المحافظة على إستقراره وربطه بالدولار الأمريكي (أبو عاقلة، 2020).
 - تخفيف القيود على إقامة الأجانب: قامت الحكومة الكورية الجنوبية بالتصديق على تعديلات القوانين المنظمة للهجرة وإقامة الأجانب في كوريا، بحيث تضمنت نقطتين رئيسيتين وهما: منح الأجانب الذين يستثمرون مبالغ تزيد عن 500 ألف دولار ويعيشون لمدة أكثر من ثلاث سنوات، حق الإقامة الدائمة في كوريا، كما سيتم منح المستثمرين بمبالغ أكثر من 300 ألف دولار نفس الحق بشرط أن يعمل لديهم كوريان إثتان، ومنح حق الإقامة الدائمة للأجانب الذين يتزوجون من كوريين ويعيشون في كوريا. (بن عمر و وآخرون، 2019، صفحة 516)
- ب. الحوافز المالية والضريبية الممنوحة للمستثمر الأجنبي: تتمثل فيما يلي:
 - إستخدام برامج الإئتمان الموجه من خلال منح قروض منخفضة التكلفة نحو القطاعات ذات الأولوية والمجالات التي تعاني من الإخفاق.
 - التحرير التدريجي لسعر الفائدة ورفع مع تحرير النظام التمويلي وإنهاء المعاملة الإئتمانية التفضيلية.
 - السماح بحرية أكبر للمؤسسات المالية في مجال الإقراض التجاري قصير الأجل فترة استحقاق أقل من عام من الأسواق المالية الدولية وذلك في عام 1994. (أبو عاقلة، 2020)
 - تدفع الشركات الأجنبية التي ليس لها أصول دائمة ضريبة بمعدل يتراوح ما بين 2% و 20% على الأنشطة التالية: الخدمات الشخصية، الدخل الإيجاري الناتج عن السفن...إلخ.

- تحسب ضريبة أرباح رأس المال للشركات المقيمة وفقا لمعدل ضرائب الشركات المعتاد، أما بالنسبة للشركات الغير مقيمة فتحسب الضريبة بنسبة 11% من قيمة المبيعات أو 22% من قيمة الأرباح (أيهما أقل).

- إعفاء الشركات الأجنبية والأجانب الحاصلين على أقل من 25% من الأسهم القائمة الخاصة بالشركة المسجلة لمدة 5 أعوام قبل نقل الأسهم من الضرائب. (بن عمر و وآخرون، 2019، صفحة 514)

3- آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على كوريا الجنوبية: مكن الإستثمار الأجنبي المباشر العديد من المديرين التنفيذيين من الشركات الصناعية الكبرى (التشيبول) بإقامة مشاريع خاصة بهم كشرركات خدمات الانترنت والاتصالات، كما خفض معدلات البطالة خاصة سنة 1998 حيث تم ضخ ما قدره 40 مليار دولار في قطاع تكنولوجيا المعلومات، مما فتح مجالات جديدة للابتكار مثل شاشات البلازما للعرض بدلا من إنتاج نسخ مقلدة لعلامات تجارية أخرى، لتحتل بذلك المرتبة الثانية عالميا سنة 2000 في تسجيل براءات الاختراع بمعدل 490 لكل مليون شخص متفوقة بذلك على اليابان، كل ذلك ساهم بدوره في ازدياد الصادرات الكورية بنسبة (29%) في عام 2003 وبنسبة (31.2%) عام 2004 بما يعادل (254.22) مليار دولار وهو أعلى رقم في التاريخ الكوري وتعتبر السيارات من أهم المنتجات التي تصدرها إلى دول العالم، كما ارتفعت نسبة المواد العالية التقنية من إجمالي الصادرات من 18% إلى 32% ما بين عامي 1991 و2002، كما ارتفعت نسبة الصادرات من السلع والخدمات من 29% و40% ما بين 1990 و2002، كما سجلت الصادرات الالكترونية الرقمية رقما قياسيا 75 مليار دولار في عام 2004، وتحتل كوريا المرتبة العاشرة عالميا وفقا لتقرير منظمة التجارة العالمية لعام 2004 من حيث إجمالي الناتج الوطني إذ بلغت قيمته حوالي 667.4 مليار دولار، وتجاوز الناتج القومي لكل فرد 12030 دولار، ووصل الفائض التجاري إلى أعلى معدلاته منذ ست سنوات، حيث قدر بنحو 29.75 مليار دولار، كل هذه المؤشرات الموجبة التي حققها الإقتصاد الكوري جعلها تصبح بدورها مصدرا للإستثمارات الأجنبية المباشرة حيث صدرت إلى الخارج ما قيمته (8) مليارات دولار بنهاية عام 2004، (فرحان الجوراني، 2006، الصفحات 62-64)

الفرع الثالث: التدابير المتعلقة بزيادة جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر

حاولت كل من الصين وكوريا الجنوبية من خلال إدخال تعديلات على سياستها وإستراتيجياتها من أجل خلق مناخ ملائم للمستثمر الأجنبي، كما قامت بتدعيمه بجملة من الحوافز المالية والضريبية بالإضافة لذلك فهناك مجموعة من التدابير الأخرى التي من شأنها زيادة تدفقات الإستثمار الأجنبي والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً- تحسين بيئة المناخ الإستثماري: ويكون ذلك بإتخاذ عدة تدابير في عدة مجالات كالآتي:

1- التدابير الخاصة بالأوضاع السياسية والتشريعات القانونية: من خلال وضع سلطة قضائية

مستقلة من أجل ضمان الإلتزام الفعلي بالقانون، وضمان نزاهة وكفاءة عمل القضاء، والسيطرة على الفساد ومحاربه، مع وضع قانون موحد وواضح للإستثمار ووفقا للأحكام القانونية الدولية المتعلقة بهذا المجال خاصة المتعلقة بالمنافسة وحماية الملكية الفكرية (جوامع ، 2015، الصفحات 50-52).

2- التدابير الخاصة بالأوضاع الاجتماعية والثقافية: يعكس نمط المعيشة والإستهلاك وأذواق

المستهلكين ومستوى التعليم الأوضاع الاجتماعية والثقافية للدول المضيفة التي تعمل على تحسينها بما يتمشى مع ثقافة المستثمر، مع الاهتمام بالتكوين المهني لرفع مهارات العاملين. أما التدابير الاجتماعية فتتعلق بمتوسط دخل الفرد ومعدلات الفقر والبطالة والصحة والتعليم.

3- التدابير المتعلقة بشروط الإنفتاح الاقتصادي: وذلك بمنح تسهيلات للمستثمر من خلال خلق

هياكل إقتصادية قادرة على إستيعاب رؤوس الأموال المتدفقة إليها من الخارج، مع تحرير النظام البنكي والأسواق المالية لتسهيل حرية تدفق رؤوس الأموال (بببي، 2015، صفحة 142)، ودعم الخصخصة بوضع برنامج يفتح للمستثمرين الدوليين الوصول إلى السوق المستهدف، ورفع دعم الدولة وتحرير الأسعار، والتدابير الأخرى المتعلقة بالنظام الجمركي.

4- تفعيل سياسات الاقتصاد الكلي: من أجل تحقيق سياسة إقتصادية كلية متكاملة جاذبة للمستثمر

الأجنبي لأبد من الحرص على توازن جميع المتغيرات الاقتصادية الكلية إلى جانب ذلك ضبط السياسة المالية ووضع سياسة نقدية سليمة لضبط أسعار الفائدة (جوامع ، 2015، صفحة 51).

ثانياً_ إجراءات تنظيم وتوجيه الإستثمار الأجنبي المباشر: تتمثل فيما يلي:

1- إنشاء هيئات وأجهزة الإستثمار الأجنبي المباشر: وذلك من خلال أن تقوم الدول المضيفة بإنشاء أجهزة وهيئات حكومية متخصصة، التي يسند إليها بمهمة تخطيط الإستثمارات بما يتناسب مع الخطة العامة للدولة، وإختيار التكنولوجيا التي تتلاءم مع خصائص الدولة ومتطلباتها لتحقيق التنمية الشاملة، كما تقوم بتوفير المعلومات والبيانات المختلفة للمستثمرين الأجانب، وكذلك أعداد القوائم الخاصة بمشروعات الإستثمار المطلوبة وإجراء البحوث لهذه المشروعات مجاناً أو المساهمة فيها، مع الإنضمام إلى الوكالة الدولية لضمان الإستثمار، والمركز الدولي لتسوية المنازعات مع إتاحة حرية التحكيم الدولي. (هلال حسن التميمي، 2015، صفحة 12)

2- إستخدام الأدوات التجارية في إستهداف الإستثمار: من أجل تحديد القطاعات التي تملك فيها الدول ميزة نسبية تنافسية، يمكن إستخدام المصادر التالية: (سعدي، 2017، صفحة 43، 44)

أ. خرائط تنافسية الدول: تعد من أهم أدوات تحديد المزايا النسبية والتنافسية للدول، وهذه الخرائط متوفرة على الموقع: www.intracen.org تحت عنوان: (Country Approach).

ب. خريطة تحديد الأسواق وطاقاتها الإستيعابية: تم تصميم هذه الخريطة بمساعدة لجنة التجارة الدولية The International Trade Centre (ITC)، وهي تغطي حالياً حوالي 150 دولة مختلفة في جانب الواردات وحوالي 200 دولة في جانب الصادرات، وتحتوي على قاعدة بيانات تسمح بتحديد القيود المفروضة على الأسواق التجارية العالمية، متوفرة عبر الرابط www.gtap.org.

ج. بوابة تحليل أسواق المنتجات: تعد من أحدث الأدوات المستعملة لتحليل التجارة وتحديد الأطراف المشتركة فيها سواء على مستوى الدولة ككل أو على مستوى كل شركة، وهي متوفرة على موقع نقاط البيع المتنقلة عبر الرابط: www.p.mops.org، وهي تضم مؤشرات كمية ونوعية عن أكثر من 5000 سلعة مختلفة في حوالي 180 دولة.

3- إعتداد أسلوب الترويج الإلكتروني: أصبح وجود موقع شبكي على الأنترنت لمؤسسات وهيئات تشجع الإستثمار يعد من أهم الدعائم لإستقطاب المستثمر الأجنبي، فهي تساعد في البحث الدقيق عن المستثمرين المحتملين، كما توفر مصادر المعلومات اللازمة لإعداد تقارير تحليلية شاملة ويكون ذلك مجاناً أو مقابل إشتراكات رمزية. (هلال حسن التميمي، 2015، صفحة 13)

ثالثاً_ منح حوافز إستثنائية للإستثمار الأجنبي المباشر: تضم ثلاثة أشكال كالآتي:

1- **الحوافز المالية والتمويلية:** تتمثل الحوافز التمويلية في منح تخفيضات ضريبية أو خصمها من أجل إعفاء أو تخفيف العبء الضريبي للمستثمر الأجنبي، وتصنف مشروعات الحوافز الضريبية إلى مشاريع مبنية إما على العمل، أو القيمة المضافة، أو الإستيراد، أو التصدير، أو مصروفات أخرى بعينها، في تتضمن الحوافز المالية توفير الأموال مباشرة إلى المنشآت بهدف تمويل إستثمارات أجنبية جديدة وعمليات معينة أو لإستعادة تكاليف رأس المال أو العمليات، وتشمل الحوافز التمويلية: العون الحكومي، الإعتماد الحكومي بأسعار فائدة مدعومة، المشاركة الحكومية في رأس المال والتأمين الحكومي بمعدلات تفضيلية. (عمر الهادي، 2018، صفحة 32)

2- **الحوافز المرتبطة بالضمان ضد المخاطر:** وهي تشمل ثلاثة أنواع من الضمانات، مادية تتمثل في ضمانات حرية تحويل رأس المال وعوائده والتعويض عن الأضرار الناجمة عن تغير سعر الصرف، وأخرى قانونية تتمثل في دفع تعويض عاجل وفعلي عن التأميم خلال مدة معقولة، في حين توضح الضمانات القضائية الطرق التي يتم من خلالها حل النزاعات (UNCTAD, 2004, p. 02).

3- **الحوافز المرتبطة بالتسهيلات المختلفة:** ومن أمثلتها: (جوامع ، 2015، صفحة 56)

- عدم وضع أي قيود على تملك المشروعات الإستثمارية سواء كانت تملك كاملاً أو جزئياً.
- السماح للمستثمرين الأجانب بتملك الأراضي والعقارات.
- تخفيض الرسوم الخاصة بإستخدام وإستغلال المرافق العامة كالمياه، الكهرباء وتخفيض قيمة الإيجار العقاري والأراضي الخاصة بالمشروعات الإستثمارية.

المطلب الثالث: الآثار المترتبة عن الإستثمار الأجنبي المباشر

يتوقف التأثير الإيجابي أو السلبي للإستثمار الأجنبي المباشر على نوعية الإستثمار، ومدى قدرة الدولة المضيفة على التكيف معه، إلا أن هذا التأثير لا يتوقف على الدولة المستوردة له، بل يتعداه إلى الدولة المصدرة له في حد ذاتها.

الفرع الأول: إيجابيات الإستثمار الأجنبي المباشر

يمثل الإستثمار الأجنبي المباشر إحدى الصور الأساسية للعولمة، وللشركات متعددة الجنسيات الدور الرئيسي في تدفقاته، وعليه يجد مناصرو العولمة والانفتاح الاقتصادي العالمي أن للإستثمار الأجنبي المباشر منافع عديدة تتعكس على إقتصادات الدول التي تشهد مثل هذا التدفق الإستثماري (عبد حامد آل زيارة، 2009، صفحة 75)، وبالمثل على الدول الصادرة عنها، ويمكن إبراز هذه المنافع من وجهة نظر كل من الدول المصدرة والمستقطبة للإستثمار الأجنبي المباشر كما يلي:

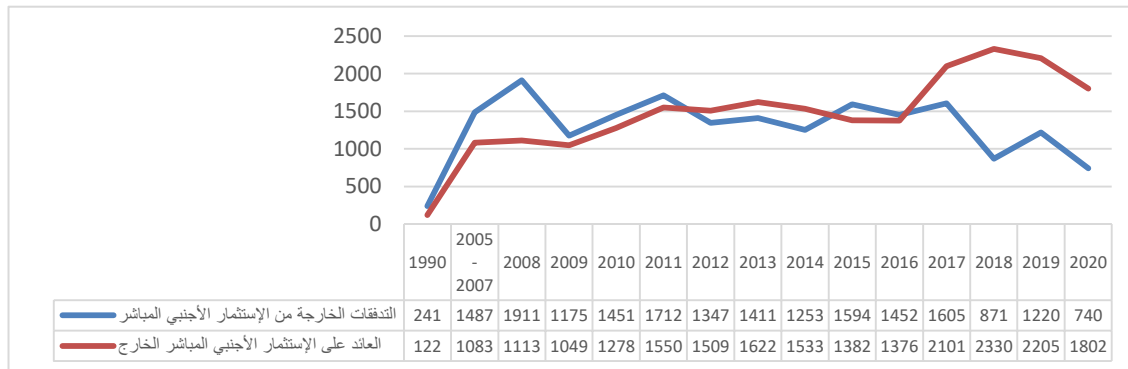
أولاً بالنسبة للدول المصدرة له: والتي من بينها: (هدروق ، 2014، صفحة 88)

1. يضمن الإستثمار الأجنبي المباشر دخول رؤوس أموال على المدى المتوسط والطويل، بما يسمح بتحسين ميزان مدفوعات الدول المصدرة له، وذلك نتيجة تحويل الشركات الأجنبية الأرباح المحققة في الدولة المضيفة إلى الدولة الأم، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (12): تطور قيمة الدخل المحقق على الإستثمار الأجنبي المباشر الخارج مقارنة

بالتدفقات الخارجة من الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990-2020 (الوحدة: مليار

دولار)



المصدر: تقارير الأونكتاد حول الإستثمار العالمي للسنوات 2011، 2014، 2016، 2021.

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الدول المصدرة للإستثمار الأجنبي المباشر إستطاعت مضاعفة المبالغ المستثمرة في الخارج وهذا ما يبدو خلال الفترتين 2012-2014 و 2017-2020، ففي سنة 2012 حققت عائد قدره 1509 مليار دولار مقابل 1347 مليار دولار المتدفقة نحو الخارج، وفي سنة 2013 حققت عائد قدره 1622 مليار دولار مقابل حجم إستثمار قدره 1411 مليار دولار، وفي سنة 2014 حققت ما قيمته 1533 مليار دولار مقابل 1253 مليار دولار الصادرة، وفي سنة 2017 بلغ العائد قيمة قدرها 2101 مليار دولار مقابل 1605 مليار دولار الصادرة، وفي 2018 وصلت أقصى قيمة لها بعائد قدره 2330 مليار دولار مقابل 871 مليار دولار المتدفقة نحو الخارج، وفي 2019 و 2020 بلغ العائد 2205 و 1802 مليار دولار على الترتيب مقابل 1220 و 740 مليار دولار الصادرة على الترتيب، وكل هذا يعود إلى قوة وإمكانيات الشركات الأجنبية المتواجدة في الخارج التي تمكنها من إستغلال الأمثل للموارد المتواجدة في البلد المضيف بما يضمن لها تحقيق أقصى ربح ممكن.

2. ضمان تموين وتغطية إحتياجاتها الاقتصادية من خلال إستغلال الموارد الأولية المتوفرة في الدول المضيفة خاصة النامية منها.
3. تخفيض تكاليف الإنتاج خاصة عنصر العمل الذي يكون منخفض مقارنة بالدولة الأم التي تكون فيها مستويات الأجور مرتفعة.

ثانياً بالنسبة للدول المضيفة: هناك الكثير من المنافع والفوائد الاقتصادية التي يمكن للدول المضيفة الحصول عليها جراء إستقطابها للإستثمار الأجنبي المباشر، والتي من بينها ما يلي:

1. **على مستوى التدفقات الأجنبية والنقد الأجنبي:** تعاني البلدان النامية عموماً من تفاقم أزمة المديونية الخارجية، وفي ظل عجزها عن التسديد إتجهت نحو الإستثمار الأجنبي المباشر بدلاً من الحصول على المزيد من رأس المال الإقراضي، ففتح المجال أمام الشركات الأجنبية بإنشاء فروع لها في الدول النامية يساعد على قيام المشاريع الإنتاجية المشتركة بينهما، مما يفتح أمام البلدان النامية آفاق للوصول إلى الأسواق العالمية بما فيها أسواق الدول المتقدمة لتصريف منتجاتها، وهذا يعد مصدراً للعملة الأجنبية الصعبة التي تكون البلدان النامية بأمر الحاجة إليها في تطبيق برامجها التنموية (عبد حامد آل زيارة، 2009، صفحة 75).

**الجدول رقم (29): مؤشرات مختارة للإستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج الدولي للدول
المضيفة خلال الفترة 1990-2020 (الوحدة: مليار دولار)**

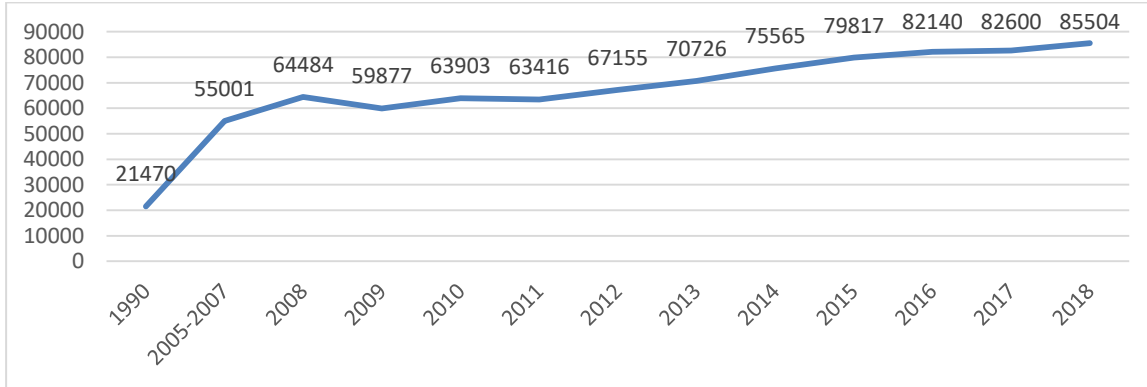
السنوات	مبيعات الفروع الأجنبية	القيمة المضافة (الناتج) للفروع الأجنبية	الدخل المتحقق على الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد
1990	5105	1019	75
2007-2005	21293	3570	990
2008	33300	6216	1066
2009	23866	6392	960
2010	25622	6560	1178
2011	28516	6262	1603
2012	31532	7079	1581
2013	34508	7492	1748
2014	33476	7355	1632
2015	36069	8068	1480
2016	37570	8355	1511
2017	30866	8244	2084
2018	33203	8254	2375
2019	-	-	2202
2020	-	-	1745

المصدر: تقارير الأونكتاد حول الإستثمار العالمي للسنوات 2011، 2014، 2016، 2021.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن المؤشرات المختارة المتمثلة في مبيعات الفروع الأجنبية وقيمتها المضافة، والدخل المحقق على الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد قد تضاعفت خلال الفترة 1990-2020، حيث إنتقلت قيمة مبيعات الفروع الأجنبية من 5105 مليار دولار سنة 1990 إلى 33203 مليار دولار سنة 2018 وهي أعلى بكثير من المتوسط المحقق خلال الفترة 2007-2005 المقدر بـ 21293 مليار دولار، أما القيمة المضافة المحققة من طرف الفروع الأجنبية فقد إنتقلت من 1019 مليار دولار إلى 8245 مليار دولار ما بين 1990 و 2018 وهي أعلى بكثير من المتوسط المحقق خلال الفترة 2007-2005 المقدر بـ 3570 مليار دولار، كما إستطاعت مضاعفة الدخل المحقق على الإستثمار الأجنبي الوارد حيث إنتقل من 75 مليار فقط إلى 2202 مليار دولار سنة 2019 قبل أن تتراجع سنة 2020 إلى 1745 مليار دولار نتيجة تراجع تدفقات الإستثمار الأجنبي خلال هذه السنة إلا أنها تبقى أعلى من المتوسط المحقق خلال الفترة 2007-2005 المقدر بـ 990 مليار دولار.

2. **على مستوى العمالة وتطوير الموارد البشرية والمهارات:** يساهم تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الدولة المضيفة إلى خلق فرص عمل جديدة، وذلك من خلال دعمه للروابط الخلفية والأمامية مع الصناعات المحلية وزيادة إنتاجيتها بما يسمح بتغيير نمط توزيع الدخل لصالح الفئات ذات الميل للإدخار والإستثمار (زيدان ، 2004، صفحة 138)، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (13): تطور عمالة الفروع الأجنبية خلال الفترة 1990-2018 (الوحدة: آلاف)



المصدر: تقارير الأونكتاد حول الإستثمار العالمي للسنوات 2011، 2014، 2016، 2021

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الفروع الأجنبية قادرة على إستيعاب قوة بشرية هائلة وهي في تزايد مستمر خلال الفترة 1990-2018، حيث تضاعف عدد العمال المحليين العاملين لدى الفروع الأجنبية من 21470 ألف عامل سنة 1990، إلى 85504 ألف عامل سنة 2018، وهي أعلى بكثير من المتوسط المحقق خلال الفترة 2005-2007 المقدر بـ 55001 ألف عامل.

3. **على مستوى التقدم التكنولوجي:** تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات المصدر الرئيسي للبحث والتطوير في العالم المتقدم، مما يجعل الفجوة التكنولوجية بينها وبين الدول النامية شاسعة جداً، ويمكن أن تساهم الشركات المتعددة الجنسيات في تحسين تكنولوجيا الدول النامية من خلال نقلها إليها عبر أربعة آليات مترابطة هي: الروابط الرأسية وهي التي تنشأ بين الموردين في البلد المضيف، والروابط الأفقية مع الشركات المنافسة أو المكملة لنفس الفرع، وهجرة العمالة الماهرة، وأخيراً تدويل البحث والتطوير (سعدي، 2017، صفحة 80).

4. **على مستوى ميزان المدفوعات:** يؤثر الإستثمار الأجنبي المباشر إيجاباً على ميزان المدفوعات للبلد المضيف، نتيجة الحصول على العملة الصعبة من خلال المشاريع الإستثمارية الموجهة نحو التصدير (عبد حامد آل زيارة، 2009، صفحة 78)، مما يؤدي إلى زيادة صادرات الدولة المضيفة من

السلع والخدمات إلى الخارج، كما قد يكون كذلك نتيجة بيع الشركات الأجنبية عملاتها الأجنبية مقابل العملة المحلية لتمويل مدفوعاتها المحلية، كما تلتزم الشركات الأجنبية بإعادة إستثمار أرباحها داخل الدولة المضيفة. ولتحقيق مثل هذه الآثار الإيجابية لابد أن تستهدف الدول الإستثمار الأجنبي المباشر الذي يخدم أهداف إستراتيجيتها التنموية، مع مراعاة معيار التكلفة/العائد، وهذا لتوليد أكبر المنافع (شيخة، 2013، صفحة 46). كما تساهم الشركات الأجنبية في التجارة الخارجية، من خلال دورها الأساسي والمتمثل في الربط بين الأسواق عبر الحدود الوطنية، وجعل الأسواق العالمية في مجملها سوقا واحدة للتجارة الخارجية (جوامع ، 2015، صفحة 31). والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (30): تطور صادرات الفروع الأجنبية بالدول المضيفة

خلال الفترة 1990-2016 (الوحدة: مليار دولار)

النسبة صادرات الفروع الأجنبية لإجمالي الصادرات العالمية	صادرات الفروع الأجنبية بالدول المضيفة	إجمالي الصادرات العالمي	السنوات
34.18%	1498	4382	1990
33.36%	5003	15008	2007-2005
33.36%	6599	19794	2008
33.30%	5060	15196	2009
33.30%	6267	18821	2010
33.03%	7463	22386	2011
33.33%	7532	22593	2012
33.34%	7721	23160	2013
33.33%	7854	23563	2014
33.33%	6974	20921	2015
33.35%	6816	20437	2016

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على تقارير الأونكتاد حول الإستثمار العالمي للسنوات 2011، 2014،

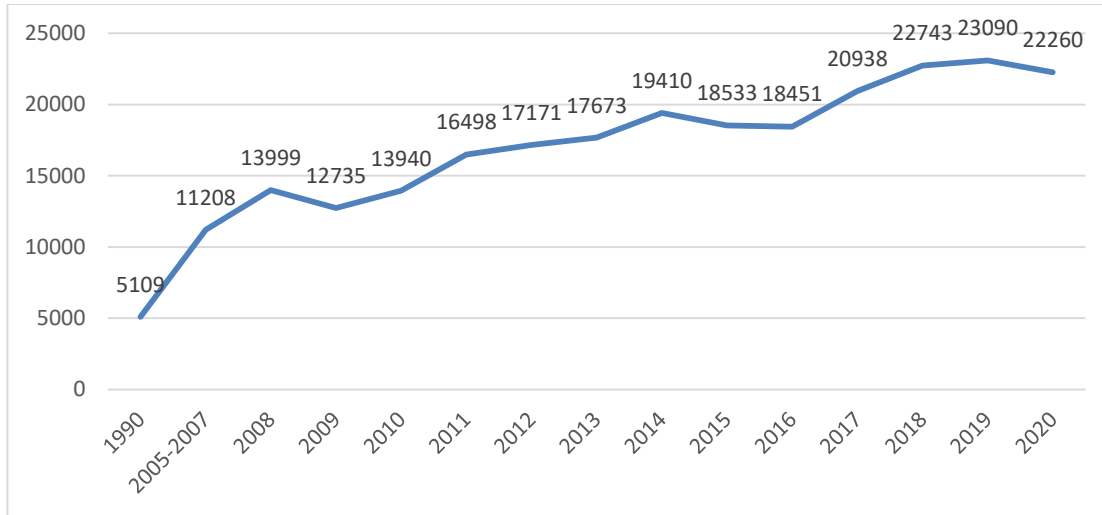
2016، 2021.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الفروع الأجنبية تساهم بنسب معتبرة في إجمالي الصادرات العالمية إلا أنها عرفت تراجعاً خلال الفترة 1990-2016، حيث إنتقلت من 34.18% إلى 33.35%، وهذا بالرغم من تضاعف مساهمتها في الصادرات العالمية، التي إنتقلت من 4382 مليار دولار سنة 1990، إلى 20437 مليار دولار سنة 2016، وهذا راجع لتزايد حجم صادرات الفروع الأجنبية الذي إنتقلت قيمتها من 1498 مليار دولار إلى 6816 مليار دولار سنة 2016.

5. على مستوى التنمية الاقتصادية: تعرف التنمية الاقتصادية بأنها: "عملية يزداد بواسطتها الدخل

القومي الحقيقي للإقتصاد خلال فترة زمنية طويلة"، أو هي: "تلك الإجراءات والجهود التي تبذل في سبيل رفع معدل نمو الدخل القومي والفردى الحقيقي". فإن إحداث التنمية الاقتصادية في الدول النامية تتطلب ضخ أموالا طائلة، قد لا تستطيع تحملها بمفردها، لذلك تلجأ إلى الإستثمارات الأجنبية لتمويل عملياتها التنموية من خلال قدرته على سد الفجوة الإذخارية عن طريق زيادة معدل التكوين الرأسمالي، كما تقوم بنقل التكنولوجيا الحديثة إلى الدول المضيفة مما يساهم في زيادة الإنتاج وتحسين جودته بما يرقى للمعايير الدولية مما يساهم في زيادة تواجدتها في الأسواق العالمية (ريال ، 2012، صفحة 77).

الشكل رقم (14): تطور مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي خلال الفترة 1990-2020 (الوحدة: مليار دولار)



المصدر: تقارير الأونكتاد حول الإستثمار العالمي للسنوات 2011، 2014، 2016، 2021

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في تكوين إجمالي رأس المال الثابت خلال الفترة 1990-2020 تعرف تطورا إيجابيا وبوتيرة متزايدة، حيث إنتقلت من 5109 مليار دولار فقط إلى 23090 مليار دولار سنة 2019 وهي أقصى قيمة تحققت قبل أن تتراجع سنة 2020 وتستقر عند 22260 مليار دولار.

الفرع الثاني: سلبيات الإستثمار الأجنبي المباشر

على النقيض من مؤيدي الإستثمار الأجنبي المباشر، فإن قسما آخر من المنتقدين الذين يملكون نظرة تشاؤمية تجاهه فهؤلاء يرونها عبارة عن مباراة من طرف واحد الفائزة بنتيجتها في الغالب المستثمر الأجنبي إن لم يكن في الحالات جميعها (عبد حامد آل زيارة، 2009، صفحة 76)، وعليه يمكن توضيح التدايعات السلبية للإستثمار الأجنبي المباشر على كل من الدول المصدرة والمستقطبة كآتي:

أولا_بالنسبة للدول المصدرة له: تتمثل عيوب الإستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

1. الأخطار غير التجارية والمتعلقة بالتصفية الضرورية أو الجبرية، على عمليات التصدير والتأميم والتي من فعل إما عدم الاستقرار السياسي أو السياسة المعادية، وذلك في الدول المضيفة له، وهذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والإستقرار في السوق.
2. فرض قيود صارمة من طرف الدول المضيفة والتي تعيق في مجملها عمليات التصدير، أو عند تحويل الأرباح منها إلى الدول الأصلية المصدرة للإستثمار الأجنبي المباشر.
3. في المدى المتوسط، يكون لخروج رؤوس الأموال من الدولة الأم إلى الدولة المضيفة تأثيرا سلبيا على موازين مدفوعاتها. (هدروق ، 2014، صفحة 89)

ثانيا_بالنسبة للدول المضيفة له: بالرغم من الدور الهام الذي يقوم به الإستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي في الدول المضيفة من خلال الإستفادة من المزايا التي يوفرها المستثمر الأجنبي (قويدري، 2012، صفحة 54)، إلا أنه يوجد العديد من العيوب التي تتمثل فيما يلي:

1. تقلص شركات الإستثمار الأجنبي الإِدخارات بسبب إتفاقيات عدم المنافسة التي تشرطها على الدولة المضيفة، أو بسبب عدم إعادة إستثمار الأرباح وتحويلها إلى بلدها الأم، أو إحدى فروعها الأخرى (عمر الهادي، 2018، صفحة 29)، وهذا بالفعل ما حدث خلال التسعينيات في دول جنوب شرق آسيا إثر الأزمة الآسيوية، علاوة على ذلك قد تستنزف الشركات الأجنبية العملة الصعبة للدولة المضيفة جراء إستيرادها للخدمات والسلع الوسيطة التي قد تكون غالية أو غير متوفرة محليا.
2. تضطر الإستثمارات الأجنبية نتيجة ضعف الروابط أمامية وخلفية مع الاقتصاد المحلي، إلى إستيراد ما تحتاجه في إنتاجها من الخارج، مما ينعكس سلبا على الصناعات الوطنية العاملة في تلك الأنشطة، وموازن المدفوعات لتلك البلدان نتيجة زيادة عجزها التجاري مع الخارج.

3. تحاول الشركات متعددة الجنسيات نقل العبء الضريبي من دولة ذات معدلات مرتفعة إلى أخرى بمعدلات منخفضة، وذلك بإتباع سياسة تسعيرية خاصة للصادرات والواردات إتجاه فروعها، إما برفع أو خفض قيمتها بسعر أعلى أو أدنى من السعر المطبق عالمياً. (شيخة، 2013، صفحة 44)
4. يشكك البعض في القدرة التوظيفية للشركات الأجنبية لأنه في الغالب يركز نشاطها على صناعات تقنية كثيفة رأس المال، وهي بذلك تستهدف الفئة العمالية الماهرة، هذا فضلاً عن إتجاهها إلى رفع مستويات الأجور مما يشجع على إحلال الآلات محل العمالة (زيدان ، 2004، صفحة 138، 139).
5. السيطرة على الاقتصاد المحلي للدول المضيفة من خلال هيمنة الشركات الأجنبية على القطاعات الإستراتيجية بها، فمثلاً في فرنسا تسيطر هذه الشركات على ثلاثة أرباع قطاع الكمبيوتر ومعدات تشغيل المعلومات، وفي بلجيكا على 78% من قطاع الهندسة الكهربائية.
6. يقلص منح الإعفاءات الضريبية للشركات الأجنبية الموارد المتاحة للمؤسسات المحلية، مما يتطلب موازنة الفوائد قصيرة الأجل بالفوائد طويلة الأجل، فالفوائد طويلة الأجل تنتج عن وظائف حالية تخلفها الشركات الأجنبية، لكن هذا يكون على حساب الإستثمار الرأسمالي المتاح للمؤسسات المحلية، والتي ستظل تنشط محلياً حتى ولو غادرت الشركات الأجنبية، إلا أن إستمرارها بعد مغادرة الشركة الأجنبية محل جدل، كما أن قدرة الشركات الأجنبية على تحمل دفع أجور عالية يصعب على المؤسسات المحلية إستقطاب أفضل الكفاءات. (سحنون ، 2010، صفحة 31)
7. إن هذه الشركات لن تساعد على تطوير الخبرات الإدارية والتكنولوجية، ولن تساعد على نمو القدرة التكنولوجية الذاتية، لأن هذه الخبرات تقتصر على السلطات العليا في الشركات الأجنبية وهم في الغالب أجانب وليسو من أفراد البلد المضيف (عمر الهادي، 2018، صفحة 30).
8. تؤدي الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إحداث تضخم في الدولة المضيفة، حيث تلجأ هذه الأخيرة في ظل نقص مواردها للتمويل التضخمي من أجل توفير المناخ المناسب للإستثمار، ومثل هذا التمويل يؤدي إلى رفع القوة الشرائية للأفراد مما يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية، وبالتالي تميل الأسعار إلى الإرتفاع وتزداد معدلات التضخم.
9. تتحمل الدول المضيفة أعباء تكاليف خدمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة، والمتمثلة في: الأرباح المحولة من الشركات الأجنبية إلى دولتها الأم، وتكاليف خدمة نقل التكنولوجيا المستخدمة في الإستثمار، وهي براءات الإختراع، والعلامات التجارية، والتراخيص، ونفقات الإدارة والخبرات الفنية الأجنبية (جوامع ، 2015، صفحة 33، 34).

10. قد تحدث شركات الإستثمار الأجنبي المباشر إختلالات إقتصادية ونمو مشوها، وذلك لأن دورها في التنمية غير ثابت ومتوازن. فقد ينمو قطاع حساب على حساب قطاع، أو طبقة على حساب طبقة. فهي لا تهتم بالأمن الغذائي للبلد وبالبيئة سواء أصابها التلوث أو التدهور، أو إختلال التوازن البيئي، ولا بالتوازن بين الريف والمدينة.

11. تشويه ثقافة مجتمعات الدول المضيفة، من خلال خلق أنماط إستهلاكية غريبة عن عاداته وتقاليده ومعتقداته، وذلك عن طريق إنتاج منتجات غير مناسبة تستهدف طبقة معينة دون غيرها، والتي تكون في الغالب الطبقة الغنية، الأمر الذي يخلق طبقة حادة بين فئات المجتمع والصين خير مثال على ذلك. (عمر الهادي، 2018، صفحة 30)

12. تهديد سيادة الدولة جراء قوة الشركات الأجنبية في الضغط على حكومة البلد المضيف (سحنون ، 2010، صفحة 31).

وبصورة عامة، وبالرجوع للفترة الإستعمارية والهيمنة ما بين القرنين 19 و20، فقد عرفت تاريخاً أسوداً حيث إقتصرت على إستنزاف الفائض الاقتصادي ونهب الموارد الطبيعية من الدول النامية (عمر الهادي، 2018، صفحة 31).

المبحث الثالث: مناخ الإستثمار الدولي وعلاقته بظاهرة الفساد

لم يظهر تأثير الفساد في حد ذاته على الأعمال التجارية الدولية كموضوع منفصل للدراسات التجريبية حتى أوائل التسعينيات، في وقت سابق كان الفساد ضمناً مجمع مع عوامل أخرى في المؤشر المركب للاستقرار السياسي. وحاولت الدراسات الأولى بعد ذلك عزل وتقدير الأثر الإجمالي للفساد على الإستثمار الأجنبي المباشر، ويستخدم المستثمرون الدوليون العديد من المؤشرات لتقييم مدى انتشار الفساد في الدول.

المطلب الأول: تحليل المناخ الدولي للإستثمار الأجنبي المباشر

قامت العديد من المنظمات الدولية والإقليمية بوضع مجموعة من المؤشرات لتحليل وقياس مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في مختلف دول العالم، مع إتاحة الإطلاع عليها من خلال مواقعها الرسمية، وتقاريرها السنوية التي من شأنها مساعدة المستثمر الأجنبي المباشر في دراسة جدوى مشاريعه الإستثمارية في الدول التي ينوي الإقدام على نقل إستثماراته إليها.

أولاً- مؤشر أداء وإمكانات القطر في جذب الإستثمار الأجنبي: أطلقت أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في عام 2001 مؤشر الإستثمار الأجنبي الوارد لمعرفة مدى نجاح البلد في إستقطاب الإستثمار الأجنبي من منظور جديد، ولقد طورته الأونكتاد عام 2002 ليصبح مؤشرين هما (بلخباط، 2015، صفحة 68):

- **مؤشر الأداء:** يقيس مدى نجاح الدولة المضيفة بجذب الإستثمارات الأجنبية، من خلال حصتها من الإستثمار الأجنبي الوارد عالمياً إلى حصتها من الناتج المحلي الإجمالي للعالم، ويتم أخذ متوسط آخر ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية.
- **مؤشر إمكانات جذب الإستثمار:** ويقيس إمكانات إقتصاد الدولة المضيفة في جذب الإستثمارات الأجنبية، إستناداً على 13 مكوناً، ومن أهمها معدل النمو، ومتوسط دخل الفرد، ونسبة الصادرات، ونسبة الإنفاق على البحث والتطوير، والتصنيف السيادي للبلد، ونسبة صادرات الموارد الطبيعية للعالم، وحصّة البلد من الرصيد التراكمي للإستثمار الأجنبي (سيروب، 2014، صفحة 189).

ثانياً_ مؤشر سهولة أداء الأعمال: تقوم مؤسسة التمويل الدولية (IFC) التابعة للبنك الدولي بإعداد تقرير سنوي عن تيسير أداء الأعمال (إسماعيل و قاسم حسن، 2017، صفحة 09)، ويقدم التقرير عدد من المؤشرات التي تتعلق بالأنظمة التجارية وحماية حقوق الملكية التي يمكن مقارنتها عبر 190 إقتصاداً من أفغانستان إلى زيمبابوي، ويقيس التقرير الأنظمة التي تؤثر على 12 مجالاً من مجالات الأعمال التجارية (مجموعة البنك الدولي، 2020) التي يوضحها الشكل الموالي:

الشكل رقم (15): ما الذي يقيسه تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

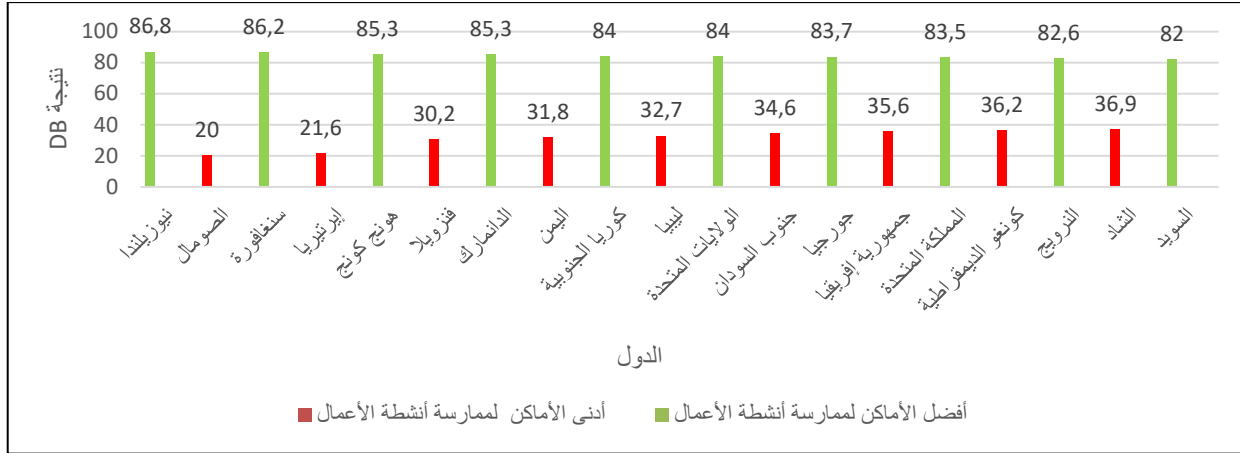


المصدر: مجموعة البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020 - مواصلة وتيرة الإصلاح-، على الموقع: www.albankaldawli.org، تاريخ الإطلاع: 2021/04/01، التوقيت: 13:54.

كشف تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020 أن أكثر من نصف الإقتصادات في أعلى 20 مجموعة تأتي من مجموعة البلدان ذات الدخل المرتفع في منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية؛ ومع ذلك تضم قائمة أفضل 20 إقتصادات من شرق آسيا والمحيط الهادئ، اثنان من أوروبا وآسيا الوسطى، وكذلك واحد من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وواحد من جنوب الصحراء الكبرى أفريقيا. على العكس من ذلك، فإن معظم الإقتصادات (12) في أدنى 20 إقتصادات من منطقة أفريقيا جنوب الصحراء (Doing Business, 2020, p. 04). والشكل التالي يوضح الدول الأفضل والأدنى وفق هذا المؤشر:

الشكل رقم (16): ترتيب تقرير سهولة ممارسة الأعمال Doing Business للدول الأفضل والأدنى في ممارسة الأعمال لسنة 2020

(الوحدة: 0 بيئة معقدة-100 بيئة سهلة)

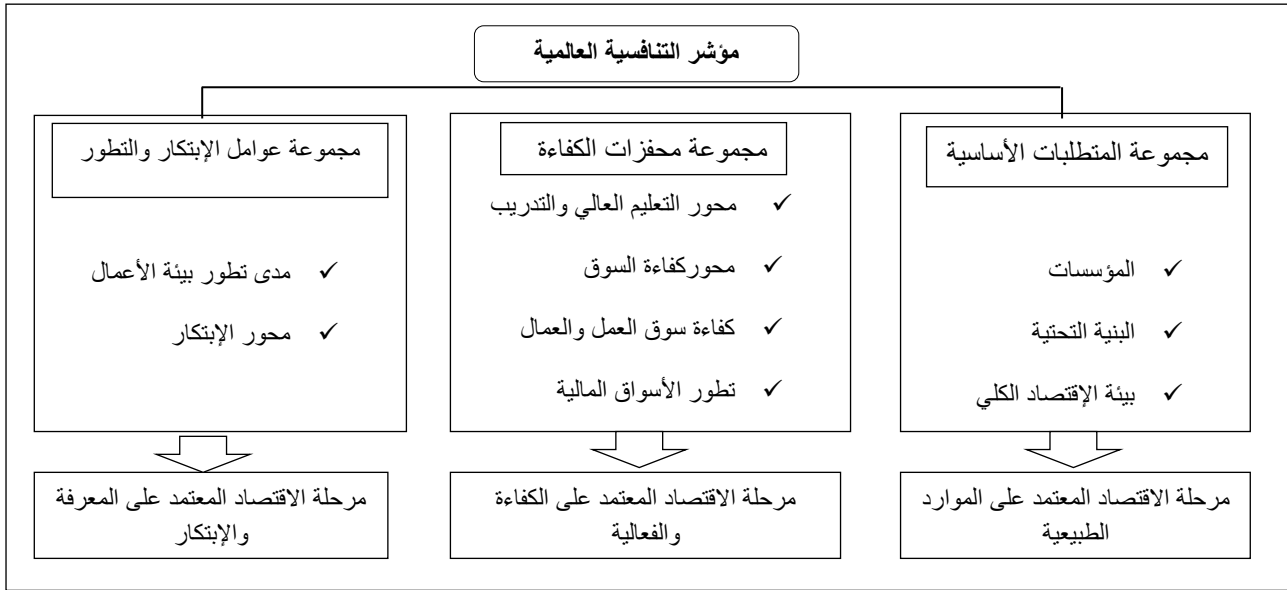


المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على: تقرير Doing Business حول سهولة ممارسة الأعمال لسنة 2020.

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه بأن معظم الدول التي يسودها بيئة سهلة للممارسة الأعمال التجارية تنتمي لأوروبا بخمسة، تليها منطقة شرق وجنوب شرق آسيا بأربعة دول، في حين أن أصعب بيئة لممارسة الأعمال هي إفريقيا حيث تتواجد سبعة دول في ذيل الترتيب، أما على مستوى الدول فتحتل نيوزيلندا المرتبة الأولى بـ86.8 درجة، في حين تحتل الصومال المرتبة الأخيرة بـ20 درجة.

ثالثاً_ مؤشر التنافسية العالمية: يقوم المنتدى الاقتصادي العالمي بجنيف بسويسرا سنويا بدراسة تقرير التنافسية العالمي والذي يعتبر أداة مهمة لصانعي القرار من القطاعين العام والخاص في تلك الدول من أجل رسم السياسات الاقتصادية، ويرتكز التقرير في منهجيته على تصنيف الدول المشاركة بحسب وضعها في مراحل التطور الاقتصادي المختلفة حيث يفترض التقرير أن المحركات التي تؤدي للتنافسية تختلف باختلاف مراحل النمو التي تتميز كل منها بمؤشرات خاصة بقياس أداء الدول (درور و يوسف، 2019، صفحة 379) كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (17): مؤشرات قياس التنافسية العالمية



المصدر: المعهد العربي للتخطيط، تحليل تقرير التنافسية، الجلسة الثانية، الكويت، ص18.

كشف تقرير 2019 أن متوسط درجات المؤشر بلغ 60.7 عبر 141 دولة محل الدراسة، لا تزال الدول المتقدمة تحتل الصدارة رغم أنها أقل من الحدود ب 30 نقطة، وتعتبر سنغافورة أفضل أداء بشكل عام حيث لا يفصلها عن المستوى المثالي سوى 15 نقطة، وبشكل عام تحسنت القدرة التنافسية العالمية ب 1.3 نقطة نتيجة الزيادة في الإعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبالرغم من هذه الزيادة أصبح 41 اقتصادا خلال العام الماضي أقل تنافسية (World Economic Forum, 2019, pp. 03,04). أما الأداء العام فيوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (31): الأداء الإقليمي وفق مؤشر التنافسية العالمية لسنة 2019

(المقياس: 0 أداء منخفض-100 أداء جيد)

إفريقيا جنوب الصحراء		وسط آسيا	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	أمريكا اللاتينية والكاريبي	أوروبا وأمريكا الشمالية	أوراسيا	شرق آسيا والمحيط الهادي	الأقاليم	المؤشرات
46.9	50.0	55.5	47.1	64.7	53.8	61.6	الإطار المؤسسي	تمكين البيئة	
45.0	59.2	70.5	61.3	79.7	67.7	74.8	البنية التحتية		
34.3	35.1	57.6	50.9	70.4	59.5	70.3	إعتماد تكنولوجيا الإعلام والاتصال		
69.4	74.7	75.3	73.7	92.6	74.9	89.6	إستقرار الاقتصاد الكلي	رأس المال البشري	
50.8	68.4	80.8	82.2	89.1	71.3	83.8	الصحة		
44.3	50.1	62.9	58.7	74.6	66.1	67.3	الكفاءات	السوق	
49.3	45.8	56.7	51.6	60.0	56.1	62.2	سوق السلع		
54.6	51.5	54.8	55.9	66.4	63.5	66.6	سوق العمل		
50.8	60.0	63.7	60.3	70.9	52.0	74.3	النظام المالي		
40.4	67.7	59.9	51.2	60.1	50.3	67.9	حجم السوق	النظام البيئي للإبتكار	
51.8	57.8	58.2	53.8	68.3	61.9	66.1	تطور بيئة الأعمال		
29.4	36.3	41.3	34.3	58.1	35.5	54.0	قدرات الإبتكار		

Source : The Global Competitiveness Report 2019 ; p04.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن منطقة أوروبا وأمريكا الشمالية أكثر تنافسية حيث تتجاوز قيمة جل مؤشرات الفرعية ضمن مؤشر التنافسية العالمية ما قيمته 60 درجة، تليها شرق آسيا والمحيط الأطلسي، ثم أوراسيا فالشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تليها أمريكا اللاتينية والكاريبي، ووسط آسيا على الترتيب، وأخيرا منطقة إفريقيا جنوب الصحراء.

خامسا_ مؤشر الحرية الاقتصادية: يصدر عن معهد هيرتاج وصحيفة وول ستريت جورنال منذ عام 1995 وهو أداة مهمة لصانعي السياسة والإقتصاد والمستثمرين ويهتم هذا المؤشر بقياس درجة تدخل السلطة الحكومية في الإقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع (زعيش، 2018، صفحة 06)، ويتم تجميع جوانب مؤشر الحرية الاقتصادية في أربعة فئات واسعة هي: (Miller & and other, 2020, p. 01) **سيادة القانون** (وتضم حقوق الملكية والفعالية القضائية ونزاهة الحكومة)، و**حجم الحكومة** (وتشمل العبء الضريبي والإنفاق الحكومي والصحة المالية)، و**الكفاءة التنظيمية** (وتحتوي على حرية الأعمال وحرية العمل والحرية النقدية)، و**إنفتاح السوق** (ويضم حرية التجارة وحرية الإستثمار والحرية المالية). وتمنح العوامل التي يقيسها المؤشر أوزانا متساوية، ويحسب المؤشر بالأخذ بالمتوسط ويمكن تقييم هذا المؤشر بمايلي:

الجدول رقم (32): تصنيفات مستويات الحرية الاقتصادية وفقا لمؤشرات الحرية الاقتصادية

قيمة المؤشر	(100-80)	(79.9-70)	(69.9-60)	(59.9-50)	(49.9-0)
التصنيف	حرية كاملة	حرية شبه كاملة	حرية معتدلة	حرية ضعيفة	حرية معدومة

المصدر: حكيمة حلبي وليلى حلبي، مرجع سبق ذكره، ص ص 250، 251.

كشفت مؤشر 2020 الذي ضم 180 دولة تباين في مستويات الحرية الاقتصادية، حيث يتمتع الأوروبيون في المتوسط بأعلى مستويات الحرية الاقتصادية بمتوسط درجات 69.8، في حين تتمتع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، آسيا والمحيط الهادئ، والأمريكيتين بمتوسط درجات إقتصادية قريبة من المتوسط العالمي عند 61.8 و61.1 و60 على التوالي، في حين أن منطقة جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا تقصر بشكل ملحوظ عن 55.1 فقط (Miller & and other, 2020, p. 01). وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (33): مؤشر الحرية الاقتصادية وفق الأقاليم الجغرافية لسنة 2020

(المقياس: 0 حرية معدومة-100 حرية مطلقة)

المقياس	العالم	أمريكا (60.0)	آسيا والمحيط الهادي (61.1)	أوروبا (69.8)	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (61.8)	جنوب صحراء إفريقيا (55.1)
حرية كاملة (100-80)	ست دول	لا يوجد	4 دول سنغافورة (83.4) هونغ كونغ (89.1) نيوزلندا (84.1) أستراليا (82.6)	دولتين سويسرا (82.0) إيرلندا (80.9)	لا يوجد	لا يوجد
حرية شبه كاملة (79.9-70)	إحدى وثلاثون دولة	3 دول: كندا (78.2) تشيلي (76.8) الولايات المتحدة (76.6)	5 دول	18 دولة	3 دول الإمارات العربية المتحدة (76.2) قطر (72.3)	دولتين مريس (74.9) رواندا (70.9)
حرية معتدلة (69.9-60)	62 دولة	17 دولة	10 دول	23 دولة	6 دول	6 دول
حرية ضعيفة (59.9-50)	60 دولة	8 دول	19 دولة	دولتين اليونان (59.9) أوكرانيا (54.9)	3 دول	30 دولة
حرية معدومة (49.9-0)	19 دولة	4 دول سورينام (49.5) بوليفيا (42.8) كوبا (26.9) فنزويلا (25.2)	4 دول تركمنستان (46.5) تيمور الشرقية (45.9) كيريباس (45.2) كوريا الشمالية (4.2)	لا يوجد	دولتين إيران (49.2) الجزائر (46.9)	9 دول كونغو الديمقراطية (49.5) ليبيريا (49.0) براندي (49.0)

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على تقرير الحرية الاقتصادية العالمية لسنة 2020.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك 06 دول فقط حول العالم تتمتع بحرية مطلقة وهي موزعة ما بين آسيا والمحيط الهادي وأوروبا، بينما تتمتع 31 و62 دولة على التوالي بحرية شبه كاملة ومعتدلة وهي تضم أغلب دول أوروبا، بينما تسود 60 دول حرية ضعيفة وهي تضم أغلب دول آسيا والمحيط الهادي، بينما تعاني 19 دولة من حرية معدومة وهي تضم أغلب دول جنوب الصحراء.

من خلال عرض أهم مؤشرات قياس مناخ الإستثمار الدولي وبيان أداء دول العالم ضمنها يمكن تحديد الدول التي تملل مناخ إستثماري جاذب للإستثمارات الأجنبية المباشرة، والدول التي يعتبر مناخها الإستثماري غير جاذب للمستثمر الأجنبي كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (34): المراتب الأعلى والأدنى وفق مؤشرات مناخ الإستثمار الدولي

مؤشر الحرية الاقتصادية 2020 (0 حرية مقيدة-100 حرية مطلقة)			
الرتبة	01	02	03
أعلى الدول	سنغافورة (89.4)	هونغ كونغ (89.1)	نيوزيلندا (84.1)
الرتبة	180	179	178
أدنى الدول	كوريا الشمالية	فنزويلا	كوبا
مؤشر التنافسية العالمية 2019 (0 تنافسية منخفضة-100 تنافسية عالية)			
الرتبة	01	02	03
أعلى الدول	سنغافورة (84.8)	الولايات المتحدة (83.7)	هونغ كونغ (83.1)
الرتبة	141	140	139
أدنى الدول	الشاد	اليمن	كونغو الديمقراطية
مؤشر سهولة ممارسة الأعمال الدولية 2020 (0 بيئة معقدة-100 بيئة سهلة)			
الرتبة	01	02	03
أعلى الدول	نيوزيلندا (86.8)	سنغافورة (86.2)	هونغ كونغ (85.3)
الرتبة	190	189	188
أدنى الدول	الصومال (20.0)	إيريتريا (21.6)	فنزويلا (30.2)

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على تقارير التنافسية العالمية لسنة 2019، وتقرير الحرية الاقتصادية وتقرير سهولة ممارسة الأعمال 2020.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن دول شرق وجنوب شرق آسيا تتوفر على أفضل بيئة للإستثمار حيث تحتل كل من سنغافورة وهونغ كونغ ونيوزيلندا المراتب الثلاثة الأولى على التوالي بالإعتماد على المؤشرات الدولية لقياس مدى جهوزية البلد لإستقبال المستثمر الأجنبي، وفي المقابل لا تزال فنزويلا إلى جانب بعض الدول الفقيرة والغير مستقرة في أمريكا اللاتينية وإفريقيا غير قادرة على تحسين وخلق بيئة جاذبة لمثل هذه الإستثمارات حيث تحتل ذيل الترتيب في مختلف المؤشرات الدولية.

المطلب الثاني: الفساد كمحفز للإستثمار الأجنبي المباشر

في ظل بيئة تتسم بالتنظيم الصارم والبيروقراطية غير الفعالة قد يساعد الفساد المستثمر الأجنبي في الدولة المضيفة على تسريع العملية الإستثمارية خاصة مرحلة الحصول على ترخيص ممارسة النشاط التي تتطلب بعض المعاملات الإدارية، وبالتالي الإسراع في عملية إتخاذ القرار وتخطي التعقيدات التنظيمية وتقليل الإجراءات الروتينية.

أولاً_النظرية المفسرة للعلاقة الإيجابية بين الفساد والإستثمار الأجنبي المباشر:

يرى أنصار نظرية "يد العون" للفساد المتمثلون أساساً في: (Lui (1985)، Beck & Maher (1986) (2001) *Saha، أنه يمكن أن يكون الفساد بمثابة تزييت فعال لعجلة التجارة ضد التنظيم الصارم والروتين بدل أن يكون عقبة أمام الأعمال التجارية (Aye Mengistu, 2012, pp. 391, 392)، فهو هنا قد يكون بمثابة "يد مساعدة" لتعزيز تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إذا كان الفساد بديل للإدارة السيئة، في هذه الحالة قد يساعد في توسيع النشاط الإقتصادي، تستند هذه الحجة إلى فرضية الشحوم الفعالة من خلال تشجيع عجلات النشاط الاقتصادي، وهذا يتحقق نظراً لقدرة الفساد على تخطي العقبات التي تميل البيروقراطية إلى خلقها (Moustafa, 2021, p. 101).

قد يعمل الفساد كجهة مساعدة إذا كانت الشركات متعددة الجنسيات على استعداد لقبول دفع الرشاوى من أجل تسريع العمليات البيروقراطية للحصول على التصاريح القانونية لإنشاء مصنع أجنبي في البلد المضيف وكذا الوصول إلى المشاريع الممولة من القطاع العام بما يضمن تحقيق قدر أكبر من الأرباح لصالح الشركات متعددة الجنسيات، وعليه فإذا كانت آثار الإيرادات يفوق آثار التكلفة فمن المتوقع أن يؤدي الفساد في هذه الحالة إلى زيادة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، عندئذٍ قد يكون الفساد أيضاً مصدر ريع مع انتهاء الإجراءات من ضوابط الإستثمار الأجنبي المشترك من قبل المسؤولين الفاسدين والمستثمرين الأجانب (Mihaela Amarandei, 2013, p. 314).

* Shrabani Saha: أستاذ مشارك في التنمية والاقتصاد الكلي تركز المجالات الرئيسية لأبحاثها على أسباب وآثار الفساد عبر الدول وعلاقات الفساد بالعوامل المؤسسية، مثل الديمقراطية والحرية الاقتصادية. كما شاركت في أبحاث تتعلق بعدم الاستقرار السياسي وتأثيراته على متطلبات السياحة والنمو الاقتصادي.

وتتمثل الآثار الإيجابية للفساد على الإستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي: (Cuervo-Cazurra, 2007, p. 05)

- أ. تسهيل المعاملات وتسريع الإجراءات التي ما كانت لتحدث أو تحدث بصعوبة.
- ب. الفساد هو وسيلة لإدخال إجراءات السوق في بيئة من التنظيم المفرط أو المضلل مما يؤدي إلى المنافسة في بيئة إحتكارية، فيصبح بذلك العرض والطلب متساويان والشركة الأقل تكلفة هي لها السبق في تقديم أعلى رشوة للفوز بعقد او تصريح.
- ج. المستثمرين الذين يقدر الوقت أو الوصول الى المدخلات أكثر من غيرهم سيدفعون رشوة لتقليل وقت انتظارهم للحصول على المدخلات يمكن ان تقدم الرشاوى الكفاءة في مثل هذه المواقف.
- د. تدفع إمكانية الحصول على رشوة المسؤول الى تسريع الخدمات لخدمة أكبر عدد ممكن من العملاء.
- هـ. توفر الرشوة حافزا للمسؤول حيث يصبح اصدار التصاريح يعتمد نظام دفع بالقطعة.

ثانياً_الدراسات التجريبية الداعمة لهذا الإتجاه:

بالرغم من أن معظم الدراسات تشير إلى سلبية آثار الفساد إلا أنه على النقيض من ذلك قد إستطاعت عدد لا بأس به من الدراسات من التوصل إلى نتائج تدعم صحة فرضيتها المتمثلة في أن الفساد ذو أثر إيجابي على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، ومن بين هذه الدراسات ما يلي:

- دراسة ***Rafeal Di Tella & *Alberto Adés (1999)**: توصل كل من **Ades** و **Di Tella** من خلال دراستهم التي تناولت عينة تضم 11 دولة من بين الدول التي لديها ثروات كبيرة من المواد الخام القيمة كالوقود والمعادن والفلزات إلى أن حوافز الإنخراط في الفساد تزداد مع توفر الإيجارات المرتبطة باستغلال الموارد الطبيعية، أو مع تقييد المنافسة في أسواق المنتجات، في هذه الحالة قد يوفر الفساد مكاسب محتملة أكبر للمسؤولين الذين يقومون بتخصيص حقوق إستغلال هذه الموارد، كما قد ينتج عن خلق الإيجار أيضاً على نطاق أوسع للنشاط الحكومي من خلال زيادة مشاركة القطاع العام في الاقتصاد مما يتولد عنه مكافآت أكبر لذوي الممارسات الفاسدة في ظل السوق الذي تتوفر فيه

* **Alberto Adés**: خبير إقتصادي واستراتيجي يتمتع بخبرة 22 عاماً في الأسواق الناشئة كان مسؤولاً عن صياغة توقعات الاقتصاد الكلي والتواصل معها والتنبؤات ذات الصلة واستراتيجيات الاستثمار عبر الأسواق الناشئة العالمية، طور أدوات مبتكرة لتقييم النشاط الاقتصادي والصادرات في الوقت الفعلي.

* **Rafael di Tella** (1965) أكاديمي وخبير إقتصادي أرجنتيني من أبرز أعماله: عملة يمكننا أن نطلق عليها ملكتنا: الشعبية ، والأزمات المصرفية ، وأزمات أسعار الصرف في الأرجنتين ، 1946-2002، الدعاية الحكومية والتغطية الإعلامية لفضائح الفساد، لماذا لا تندفق الرأسمالية إلى البلدان الفقيرة؟، اختيار الوكلاء ومراقبة الاستهلاك: ملاحظة حول الثروة كأداة للتحكم في الفساد، أفلاطون أو بلومو: الرشوة والعقاب في نظرية التأثير السياسي.

الظروف المواتية لخلق ريع يمكن تقاسمه ما بين القطاعين العام والخاص والوكلاء المشاركين في هذا التبادل (M. Pinto & Zhu, 2008, p. 05).

- دراسة **Glass & Wu (2002)**: يركزان على تأثير الفساد على الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال نموذج التوازن العام ما بين الابتكار الشمالي والتقليد الجنوبي، فالشركات متعددة الجنسيات هنا تعتمد التنظيم العمودي القائم على تحويل إنتاجها نحو الدول منخفضة التكاليف، وقد تتحمل في سبيل ذلك بعض المخاطر التي من أبرزها التقليد غير القانوني لإبتكاراتها، مع ضرورة دفع الرشاوى للموظفين العموميين، وهنا قد تم تمييز أربعة أنواع من الرشاوى المتمثلة في: الرشاوى على المبيعات والأرباح، والرشاوى المتكررة، والرشاوى التي تدفع لمرة واحدة من أجل الحصول على إذن للبيع في السوق الخارجية)، وقد توصل كل من **Glass و Wu** أنه بالرغم من أن إثبات آثار التوازن العام للفساد على الإستثمار الأجنبي المباشر غامضة من حيث المبدأ، إلا أن الفساد لا يجب أن يكون ضاراً للإستثمار الأجنبي المباشر بل بالعكس من ذلك فقد يعزز الإستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة نحو الداخل (Mihaela Amarandei, 2013, p. 314).

- دراسة **Winner & Egger (2006)**: إرتكزت دراستهم على عينة تضم 73 دولة متقدمة ونامية خلال الفترة 1995-1999، وقد توصلت نتائج دراستهم إلى أن الفساد يمثل حافزاً للإستثمار الأجنبي المباشر، وعليه فقد اقترحا كذلك أن الفساد يمكن أن يكون مفيداً للإلتفاف حول العقبات التي يخلقها وجود تنظيم وتقييد إداري، وهي تنطبق مع النتيجة التي توصل إليها فيما سبق راشد (1981) أن كفاءة النظام الاقتصادي يمكن أن تكون ممكنة عندما يعتبر البيروقراطيون الفساد مكسباً غير متوقع (Thangamani, 2020, p. 188).

- دراسة *** Stirios Bellos and * Turan Subasat (2012)**: يشير العمل التجريبي لهذين الإقتصاديين إلى أن الفساد المدرك لم يردع الإستثمار الأجنبي المباشر، بل بالعكس من ذلك فقد شجع الشركات متعددة الجنسيات على زيادة نقل نشاطها نحو البلدان الإنتقالية محل الدراسة خلال الفترة 1990-2003 (Moustafa, 2021, p. 102).

* Turan Subasat: بروفييسور تركي من أهم كنبه مشكلة عجز الحساب الجاري التركي في إطار الأزمة العالمية.

* Stirios Bellos: أستاذ جامعي يوناني ظهرت أعماله البحثية في نشرة البحوث الاقتصادية والمجلة الدولية للاقتصاد التطبيقي وغيرها من المجلات الدولية. الاهتمامات البحثية على الإستثمارات الأجنبية المباشرة ومحدداتها وتقييم سياسات صندوق النقد الدولي والاقتصاد الكلي المالي.

- دراسة **Rahim Quazi** وآخرون: توصل **Rahim Quazi** وآخرون في هذا الصدد من خلال دراستهم التي قاموا فيها بتحليل بيانات 53 بلدا إفريقيا للفترة 1995-2012 إلى أن الفساد يسهل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا (مزهود و شرابي ، 2017، صفحة 284).

ولقد تأكدت نتائج هذا الإتجاه من خلال النمو الضخم الذي شهدته نمور شرق آسيا التي تعاني من فساد كاف مما جعل البروفسور "واي" يتوصل إلى أنه: "لا يوجد أي دليل مهمما كان يدعم الإفتراض بأن المستثمرين قلقون إزاء الفساد في شرق آسيا أقل من قلقهم إزاءه في أماكن أخرى" (سكهجا، 2000، صفحة 66).

ويمكن تتبع تطور نصيب شرق آسيا من التدفقات العالمية للإستثمار الأجنبي وعلاقته بمؤشر مدركات الفساد، وذلك من خلال جمع البيانات المتعلقة بالمتغيرين الخاصة بدول شرق آسيا التي تضم وفق الأونكتاد كل من: الصين، هونغ كونغ، كوريا الجنوبية، كوريا الشمالية، ماكاو، مونغوليا، التايوان، والمسجلة في كل سنة مع تقسيمها على عدد دول شرق آسيا التي سبق ذكرها هذا فيما يتعلق بمؤشر مدركات الفساد أما نصيبها من التدفقات العالمية للإستثمار الأجنبي المباشر فقد تم إستخدام العلاقة الثلاثية التالية:

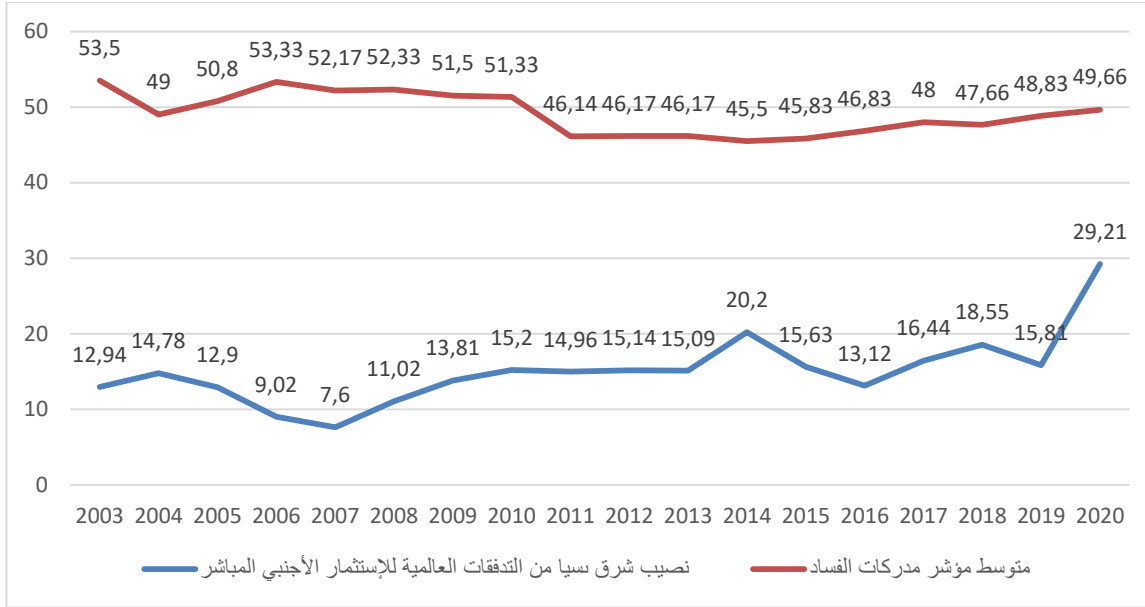
$$\text{قيمة الإستثمار الواردة لشرق آسيا}^* 100$$

إجمالي التدفقات العالمية الواردة

وعليه يمكن تتبع إتجاه العلاقة ما بين مؤشر مدكات الفساد وحجم تدفقات الإستثمار الأجنبي الواردة إلى منطقة شرق آسيا من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (18): تطور نصيب شرق آسيا من التدفقات العالمية للإستثمار الأجنبي المباشر (الوحدة: %) بدلالة متوسط مؤشر مدركات الفساد (الوحدة: 0-100)

خلال الفترة 2003-2020



المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- تقارير الأونكتاد حول الإستثمار العالمي للسنوات 2006، 2015، 2021.
- تقارير منظمة الشفافية الدولية حول مدركات الفساد في العالم لعدة سنوات.

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن منطقة شرق آسيا خلال الفترة 2003-2020 إستطاعت زيادة نصيبها من التدفقات العالمية للإستثمار الأجنبي حيث إنتقلت من 12.94% سنة 2003 إلى 29.21% بالرغم من تراجع أداءها في مؤشر مدركات الفساد الذي تراجع من 53.5 درجة إلى 49.66 درجة، هذه القيم التي سجلت في الغالب هي أعلى من المتوسطات العالمية، والتي تعود بدورها للأداء الجيد لهونغ كونغ التي تحتل مراتب متقدمة في الترتيب العام لمؤشر مدركات الفساد تليها كوريا الجنوبية بقيم معتبرة، في حين أن باقي دول المنطقة تعرف إنتشارا للفساد أدى لتراجعها في الترتيب العام لمؤشر مدركات الفساد إلا أنها تستقطب في الغالب وعلى رأسها الصين حجما معتبرا من الإستثمارات الأجنبية المباشرة تفوق في بعض الأحيان تلك التي تستقطبها دول المنطقة الأكثر نزاهة.

ثالثا_ الإنتقادات الموجهة لهذا الإتجاه: تعرض هذا الموقف لجملة من الإنتقادات التالية:

- وجد **Daniel kaufman * و Sang Jin Wei (1999)** أنه لا يوجد أساس لإقتراح أن الفساد قد يساهم في التقليل من الإجراءات الروتينية، كما وجد أن المستثمرين الذين يدفعون الرشوى قد يستغرقون في بعض الأحيان وقتا مطولا من أجل التفاوض والتعامل مع البيروقراطيين، أكثر من الوقت الذي إستغرقه المستثمرين الذين لم يدفعوا رشوا في إتمام الإجراءات اللازمة للقيام بأعمالهم. وبالتالي فإن النتيجة التي تفيد بأن الفساد يعمل كمساعد ليست موجودة، وهذا ما يدعمه الافتراض القائم على أن تكاليف الفساد غير معروفة كما أنه من الصعب تقديرها وقياسها كليا عند الشروع في الإستثمار، وبالتالي الفساد لا يقلل من الإجراءات الروتينية (Egger & Winner, 2005, p. 937).
- أشارت دراسة **Rose Ackmen (1999)** * أن دفع الرشوة قد يساعد الشركة في الفوز بالعقد، إلا أنه قد يعرضها لمحاولات ابتزاز مستقبلية، خاصة عندما يتم دفع الرشوى للحصول على فرص استثمارية، فبمجرد أن تقوم الشركة باستثمار رأسمالي كبير تزداد معها فرص إحتمالية المطالبة بدفع الرشوى وبمبالغ عالية (Zurawicki & Habib, 2010, p. 02).
- أشارت دراسة للبنك الدولي أن الرشوة تساهم في زيادة الفوائد والإجراءات التنظيمية المفرطة، لأنها تتغذى من نفسها منتجة طبقة فوق طبقة من البيروقراطية التواقفة إلى خنق العمل، وعليه يمكن الإشارة أن إثبات العلاقة الإيجابية بين الفساد وتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر هو في الحقيقة يتعلق بالمستويات المتفاوتة للفساد (بوظاعة و بن ديبش، 2018، صفحة 07).
- في الآونة الأخيرة قام **Azmat Gani * (2007)** بالتحقيق في العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والإستثمار الأجنبي المباشر باستخدام عينة من البلدان من آسيا وأمريكا اللاتينية، أثناء التحكم في متغيرات الإستثمار الأجنبي المباشر، تقدم النتائج تأكيدًا قويًا على أن سيادة القانون، ومكافحة الفساد، والجودة التنظيمية، فعالية الحكومة والاستقرار السياسي ترتبط ارتباطًا إيجابيًا بالاستثمار الأجنبي المباشر (Zurawicki & Habib, 2010, p. 03).

* **Daniel kaufman**: خبير إقتصادي شيلي قاد برنامج البنك لدعم الإصلاحات الاقتصادية ، بالإضافة إلى تطوير تقنيات المسح لقياس الفساد والاقتصاد غير الرسمي. شارك في تأليف عدد من المنشورات والكتب مثل تقرير التنمية في العالم، و"جودة النمو"، "مناخ الاستثمار حول العالم".

* **Rose Ackmen**: (1942) خبيرة أمريكية في الفساد السياسي من مؤلفاتها: الفساد والحكومة: الأسباب والنتائج والإصلاح، إلى الديمقراطية: بناء حكومة مسؤولة في المجر وبولندا، سياسة مكافحة الفساد: هل يمكن للجهات الفاعلة الدولية أن تلعب دورًا بناءً؟، الجشع والفساد والدولة الحديثة.

* **Azmat Gani**: أستاذ الاقتصاد بجامعة السلطان قابوس من أهم كتبه: الدليل التجريبي على تعديل ميزان المدفوعات المستوحى من صندوق النقد الدولي في اقتصادات جزر المحيط الهادئ، الاقتصاد الكلي في فيجي.

من خلال الإنتقادات الموجهة لهذا الإتجاه فإن الرشوة تعرف على نطاق واسع بأنها تمثل عبئاً طويلاً الأجل وليست طريقاً للنجاح التجاري، فالشركة التي تتغمس في الرشوة بعيداً عن وضع حلول جديّة للمشاكل التي تصادفها، فمن المرجح أن تظهر هذه الشركات نجاحاً أولياً أقوى عند دفع الرشاوى، لكنها تصبح أقل ربحية بمرور الوقت حيث لا يتم استرداد التكاليف الإضافية المتكبدة من هذه الرشاوى بالكامل.

ولقد أثبت الواقع التجريبي من خلال الدراسة التي أجرتها منظمة الشفافية الدولية ومعهد Chr Michelsen والتي شملت 480 شركة من الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات، ولقد توصلت إلى نتيجة مفادها أن: "نمو المبيعات في الأسواق ذات الخلفية المنخفضة لمخاطر الفساد له تأثير إيجابي أكبر على ربحية الشركة من نمو المبيعات في الأسواق التي تنطوي على مخاطر عالية للفساد" (Karadima, 2021).

المطلب الثالث: الفساد كمعوق للإستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الفساد من أهم محددات الإستثمار الأجنبي المباشر، فمن المحتمل أن يقلل الفساد من الإستثمار وعلى وجه الخصوص الإستثمار الأجنبي، من خلال زيادة عدم اليقين وتكاليف ممارسة الأعمال التجارية في البيئات التي ترتفع فيها مستويات الفساد مما يجعلها تتحمل تكاليف إضافية، كما أنه من جانب آخر من الممكن أن تؤدي التكاليف التجارية المتزايدة إلى نقل جزء من النشاط الاقتصادي نحو القطاع غير الرسمي لتجنب استخدام الخدمات العامة قدر الإمكان.

أولاً_النظرية المفسرة للعلاقة السلبية بين الفساد والإستثمار الأجنبي المباشر:

من أجل تفسير الأثر السلبي للفساد على الإستثمار الأجنبي المباشر تم اقتراح وتطوير نظرية "الإمساك باليد" سنة 1993 من قبل Kevin Murphy* وآخرون (Moustafa, 2021, p. 100) ، والتي تم إعتماؤها فيما بعد من قبل العديد من الإقتصاديين أمثال: *Andrei Shleifer & Robert Vishny (1992,1993)، Bliss & Di Tella (1997)، *Toke Aidt (2003)، الذين إعتبروا أن الفساد بمثابة يد

* Kevin Murphy (1958) إقتصادي أمريكي قام بتأليف أكثر من 50 مقالة منشورة حول مواضيع متنوعة أهمها دراسته لأسباب تزايد عدم المساواة في الدخل بين ذوي الياقات البيضاء والعمال ذوي الياقات الزرقاء في الولايات المتحدة.

* Andrei Shleifer (1961) إقتصادي روسي أمريكي ركز مجال بحثه في ثلاثة مجالات أساسية : تمويل الشركات (حوكمة الشركات ، القانون والتمويل) ، واقتصاديات الأسواق المالية (الانحرافات عن الأسواق الفعالة) ، واقتصاديات التحول، أهم أعماله: خصخصة روسيا.

* Robert Vishny (1959) إقتصادي أمريكي وأستاذ الخدمات المتميزة تشمل أنشطته البحثية: سوق لمراقبة الشركات، حوكمة الشركات حول العالم، الخصخصة ودور الحكومة في الاقتصاد، سلوك المستثمرين المؤسسيين، سلوك أسعار الأسهم، اقتصاديات الفساد والسلوك الربعي.

* Toke Aidt: إقتصادي وأستاذ جامعي بريطاني يركز مجال بحثه على أربعة محاور أساسية: أسباب وعواقب التحول الديمقراطي، التنمية والفساد، دورات الأعمال السياسية، الاقتصاد السياسي للسياسى البيئية.

للإستيلاء على الاقتصاد من خلال تشويه تخصيص الموارد وزيادة التكاليف التي ينطوي عليها القيام بالأنشطة الاقتصادية (Aye Mengistu, 2012, pp. 390-392).

على المدى القصير يرفع الفساد تكلفة الإستثمار الأجنبي للشركة، بما أن الشركات يشاركون في أنشطة البحث عن الربح التي تهدر الموارد لديها لدفع الرشاوى (على غرار الضرائب)، عليهم أن تتحمل مخاطر إضافية متعلقة بالعقود، لأن عقود الفساد غير قابلة للتنفيذ في المحاكم وبالتالي يعمل الفساد في البلد المضيف بمثابة اليد الخاطفة، مما يقلل من أرباح الشركات الأجنبية، وبالتالي تقليل حوافز الشركات للإستثمار خارج حدودها، علاوة على ذلك فإن الفساد يقلل من إنتاجية المدخلات العامة (البنية التحتية) والتي بدورها تقلل من جاذبية المواقع المحلية للإستثمارات الأجنبية المباشرة (Mihaela Amarandei, 2013, p. 314).

ويبررون وجهة نظرهم من خلال آليات التأثير السلبي للفساد على قرارات المستثمرين الأجانب في الدول المضيفة المتمثلة فيما يلي:

أ. يمكن للفساد أن يزيد من تكلفة ممارسة الأعمال التجارية لدرجة تجعلها غير مربحة، مما يقلل من الإستثمار الأجنبي المباشر، يقع الفساد بهذا المعنى ضمن الآثار السلبية الأوسع نطاقاً لكونه نشاطاً يسعى إلى الربح ويزيد من تكاليف المعاملات في الاقتصاد، يمكن إنفاق هذه التكاليف بدلاً من جمع المعلومات عن الشركاء وظروف السوق.

ب. يترتب على الفساد تكاليف أعلى بكثير في شكل تشوهات للاقتصاد الكلي تم إنشاؤها من قبل المسؤولين الفاسدين لتوليد المكافآت، قد تتخذ تشوهات الاقتصاد شكل خصخصة غير فعالة وعقود حكومية، وتأخير الإنتاج، وإعطاء تراخيص للسلع والخدمات منخفضة الجودة، والأنشطة غير القانونية. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي الفساد إلى توزيع حصة كبيرة من ثروة الدولة على المسؤولين الفاسدين في شكل عقود بتكاليف ضخمة، مما يترتب عليه فيما بعد زيادة الضرائب وخفض الإنفاق من أجل تحصيل هذه التكاليف الباهظة. (Moustafa, 2021, pp. 100, 101)

ج. إضعاف أداء القطاعات الاقتصادية ومن ثم النمو الاقتصادي، حيث يؤثر على إستقرار وملائمة مناخ الإستثمار ويزيد تكلفة المشاريع ويهدد نقل التقنية.

د. يؤدي الفساد إلى الفشل في جذب الإستثمارات الخارجية وهروب رؤوس الأموال المحلية، فهو يتعارض مع وجود بيئة تنافسية حرة التي تشكل شرطاً أساسياً لجذب الإستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء.

هـ. يقلل الفساد الحافز على الإستثمار، لأن رجال الأعمال في البيئة الفاسدة يتحملون تكاليف إضافية للجؤهم لدفع رشاي من أجل الحصول على الإذن لبدأ النشاط، ثم عليهم دفع الرشاي عند القيام بالإجراءات المختلفة المرتبطة بالمشروع والحصول على التصاريح والتوثيق. (بوظاعة و بن ديش، 2018، صفحة 06)

و. وجود فرصة لانتزاع رشاي تدفع المسؤولين الحكوميين إلى إنشاء ضوابط بيروقراطية إضافية واللوائح بهدف وحيد هو توليد فرصة لمزيد من الرشاي، وزيادة تكاليف الشركات.

ز. دفع الرشوة يخلق المزيد من عدم اليقين لأنه لا يضمن الوفاء بالوعد، بما أن الرشوة غير قانونية، لا يحق للمستثمرين اللجوء إلى المحاكم للمطالبة بالوفاء بالوعد. (Cuervo-Cazurra, 2007, p. 04)

كما يمكن أن يؤثر الفساد بطريقة غير مباشرة على الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال ميله نحو توجيه تدفقات رأس المال نحو القروض المصرفية واستثمارات الحافظة على حساب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن تفسير هذه النتيجة من خلال ما يلي:

- قد يكون لدى المسؤولين المحليين في البلدان التي ينتشر فيها الفساد بشكل واسع ميل أكبر من مقرضي البنوك الأجنبية لإستغلال المستثمرين الدوليين والتلاعب بهم لدفع رشاي مقابل عدم خلق عقبات أمامهم.

- إن مقرضوا البنوك الأجنبية يتمتعون بمستوى أعلى من الحماية لقروضهم من خلال المؤسسات الدولية مقارنة بالمستثمرين الدوليين الذين يواجهون إمكانية ابتزاز استثماراتهم أو تأمينها من قبل بلد ما دون إدارة جيدة، هذا يجعل البلد أكثر عرضة لأزمة العملة حيث يمكن سحب القروض المصرفية وتدفقات المحافظ الأخرى بسهولة إذا كانت هناك علامات على وجود مشاكل اقتصادية. (Moustafa, 2021, p. 101)

ثانياً_الدراسات التجريبية الداعمة لهذا الإتجاه: أيد العديد من المؤلفين إفتراض أن الفساد يضر بالاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي فهو التزام على الاقتصاد المضيف، بناء على الدراسات الاقتصادية العامة تبين التأثير السلبي للفساد على الاقتصاد، ويتبع ذلك النمو والتضخم والاستثمار، أن المنطق ينطبق بشكل عام على الأجانب المستثمرين كذلك (Pupovic, 2012, p. 17)، ولتوضيح الأثر السلبي على تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن الإستعانة بالدراسات التالية:

- دراسة **Shang Jin Wei * (2000)**: ركز على دراسة آثار الضرائب والفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام بيانات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائية ما بين 12 دولة مصدرة للإستثمار الأجنبي المباشر، و45 دولة مضيضة من خلال إعتداد ثلاثة مقاييس مختلفة للفساد، ولقد توصل من خلال ذلك أن ارتفاع مستوى الفساد عن مثيله في سنغافورة إلى تلك الخاصة بالمكسيك سيكون لها نفس التأثير السلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل كرفع معدل الضريبة بمقدار 50 نقطة مئوية، وبالتالي فإن الزيادة في معدل الضريبة على الشركات متعددة الجنسيات لها نفس تأثير إرتفاع مستوى الفساد في البلدان المضيضة حيث سيقص كلاهما حجم الإستثمارات الأجنبية المتدفقة نحو الداخل. وتشير النتائج التي توصل إليها إلى أن هناك بالفعل علاقة سلبية بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر وأن انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر الناتج عن الفساد أكبر من الأثر السلبي للفساد على الأنواع الأخرى من تدفقات رأس المال بالتركيز على الدول النامية فقط. (Al Sadig, 2009, pp. 270, 271)

- دراسة **John Hongxin Zhao (2003)**: توصل من خلال دراسته لبيانات 40 بلدا لمدة 7 سنوات إلى أن وجود مستويات فساد عالية وشفافية منخفضة يؤدي لإعاقة الإستثمار الأجنبي إلى البلدان المضيضة، وهو بذلك يتفق مع دراسة "Shang Jin Wei" التي شملت 12 بلدا مصدرا للإستثمار الأجنبي المباشر و45 بلدا مضيضا حيث وجد أن ارتفاع مستويات الفساد يؤدي إلى إنخفاض الإستثمار الأجنبي الوافد إليها.

- دراسة **Paul Beamish * (2004)**: قام بدراسة العلاقة ما بين مستويات الفساد والإستثمار الأجنبي المباشر الياباني ولقد توصل من خلال ذلك إلى أن الإستثمار الأجنبي المباشر يتأثر سلبا بالفساد

* **Shang Jin Wei (1964)** أستاذ للأعمال والإقتصاد الصيني والمالية والإقتصاد في جامعة كولومبيا، يغطي بحثه التمويل الدولي والتجارة والإقتصاد الكلي والصين، من أبرز أعماله: دور الصين المتنامي في التجارة العالمية، عولمة الاقتصاد الصيني.

* **Paul Beamish** : عالم اجتماع كندي ، ويشغل حاليا منصب رئيس أبحاث كندا بجامعة ويسترن أونتاريو. وهو المؤلف لأكثر من 60 كتابا، و 140 مقالا مُحكما و 150 حالة تعليمية منشورة. كتبه في مجالات الإدارة الدولية، والإدارة الاستراتيجية، والمشاريع المشتركة الدولية.

خاصة في الإقتصاديات الناشئة حيث لا توجد أطر قانونية وتنظيمية شاملة للحد من النشاط الاحتيالي بشكل فعال، وأن تدفقات الإستثمار الأجنبي الياباني ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمستويات الفساد المدركة في البلد المضيف (مزهود و شرابي ، 2017 ، صفحة 283).

- دراسة **Amarandei (2013)**: لفحص الدور الفساد في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في 10 دول أوروبية مختارة خلال الفترة 2000-2012 وأفادت بأن الفساد يؤثر سلباً على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المختارة. من بين الأعمال المعاصرة التي تظهر أن الفساد يعيق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (Zangina, Hassan, & Harun, 2020, p. 25).

وفي دراسة ميدانية لتقرير التنمية العالمي الذي خلص إلى أن الفساد يؤثر سلباً على تدفق الإستثمار المباشر إلى الدول النامية ففي دولة مثل المكسيك يؤثر الفساد بما يعادل تأثير رفع الضريبة 50% على دخل الشركات (قريد، 2019، صفحة 14).

ولقد تأكدت نتائج هذا التوجه من خلال مسح لقادة القطاع الخاص والذي أجرته مجموعة الحد من المخاطر سنة 1999، والذي أظهر أن مستوى عالياً من الفساد في بلد ما من المحتمل أن يردع المستثمرين الأمريكيين عن الإستثمار (سكهجا، 2000، صفحة 66).

ثالثاً_الانتقادات الموجهة لهذا الإتجاه:

إن تبني وجهة النظر التي ترى بأن الفساد ذو تأثير سلبي على الإستثمار الأجنبي المباشر كأمر مطلق وتعميمها غير صحيح، فقد يتخذ المستثمرون الأجانب والمحليون على حد سواء قراراتهم الاستثمارية بناءً على الظروف التي توفرها البيئة الاقتصادية والسياسية للبلد المضيف، فالمستثمرون الأجانب هنا قد يقومون بشكل إستراتيجي بتكييف وتعديل شكل دخولهم ونشاطهم مع الظروف المحلية، وستختلف هذه الاستراتيجيات اعتماداً على دوافع المستثمرين فعلى سبيل المثال إذا ما كان الاستثمار يهدف إلى الوصول إلى الموارد المحلية، أو إنشاء منصة للتصدير، أو تلبية حاجات المستهلكين المحليين فهنا لدى المستثمرين المختلفين درجات مختلفة من التسامح والقدرة على ذلك التعامل مع الفساد (M. Pinto & Zhu, 2008, p. 06).

كما أن تقاسم الإيجارات الناتجة عن نشاطهم مع القادة المحليين التي تمثل تكلفة بالنسبة للمستثمرين الأجانب، فمن المتوقع أن يرى المستثمرين أن عوائد الإنخراط في هذا الفساد تستحق هذه التكلفة في بعض البيئات، ففي ظل ظروف سياسية متساهلة وبنية السوق المواتية لخلق الإيجارات واستخراجها، قد يؤدي دخول

المستثمرين الأجانب الذين لم تردعهم تلك الظروف إلى زيادة الفرص لتبادل الخدمات العامة والخاصة المرتبطة بالفساد (M. Pinto & Zhu, 2008, p. 07).

كما أظهرت دراسة لاحقة أن التأثير السلبي للفساد على الإستثمار الأجنبي المباشر نشأ من الولايات المتحدة الأمريكية بعد سنة 1977، وهذا راجع لفعالية قانون الممارسات الفاسدة الأمريكي (FCPA)، وبالتالي لم يكن الفساد بحد ذاته هو الذي أضر بالإستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الولايات المتحدة الأمريكية، بل أن وجود عقوبات صارمة متشددة تطبق بدون إستثناء على كل من يتم الإمساك به أو تثبت عليه مثل هذه الممارسات الغير مشروعة من قبل السلطات الأمريكية، هذا التمييز لا يزال مهما اليوم لأنه يلمح إلى سبب كون الفساد رادع، بالإضافة إلى أن المستثمرون الأمريكيون تميل في المتوسط إلى عدم النفور من الفساد في الدول المضيفة مقارنة بالمستثمرين من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية واليابان (Pupovic, 2012, p. 18).

المطلب الرابع: تحليل أثر الفساد على التدفقات العالمية للإستثمار الأجنبي المباشر

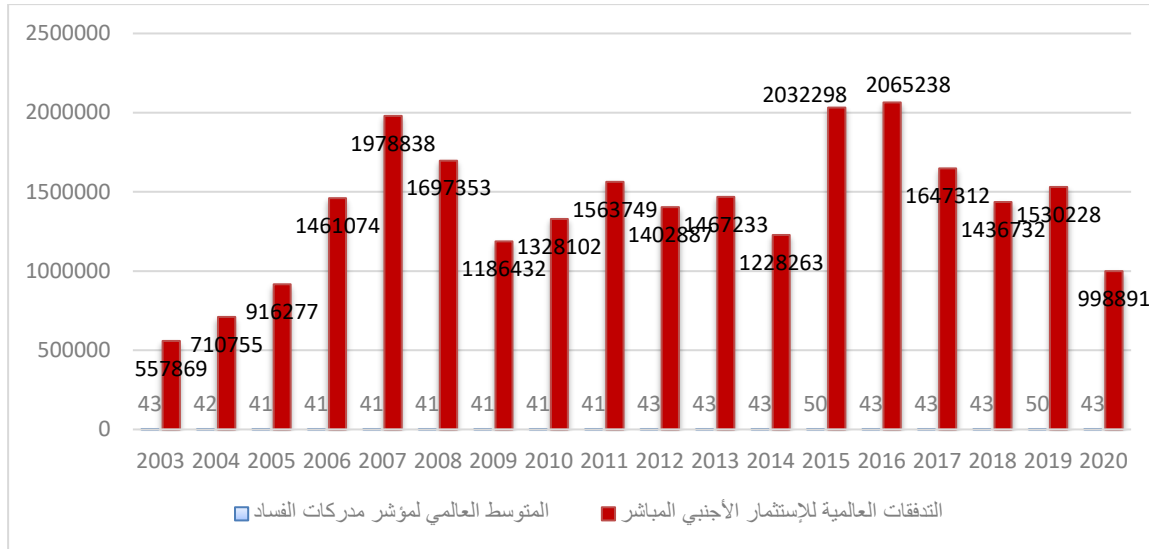
يسعى المستثمرون إلى اليقين الاقتصادي والاستقرار السياسي عند بدء عملياتهم في مواقع جديدة. لذلك سيكون من المنطقي أن يختار هؤلاء المستثمرين المواقع التي لا تعاني من مشاكل الفساد، ولكن هذا ليس هو الحال دائماً.

أولاً اتجاه العلاقة ما بين مؤشر مدركات الفساد والتدفقات العالمية للإستثمار الأجنبي المباشر:

يظهر تحليل مراقب الإستثمار العالمي Investment Monitor وهي منصة شاملة توفر معلومات متعمقة عن توسع الشركات عبر الحدود مدعوماً بالبيانات، وتم إنشائها بواسطة صحفيي الأعمال وخبراء الإستثمار الأجنبي المباشر الرائدون في الصناعة، تعد أداة مراقبة الإستثمار قراءة أساسية للمديرين التنفيذيين المشاركين في تشكيل الاستراتيجيات العالمية لشركاتهم ومستشاري الشركات واللاعبين الرئيسيين الآخرين في النظام البيئي العالمي للإستثمار الأجنبي المباشر (Investment Monitor, s.d.) ، أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين درجة مؤشر مدركات الفساد (CPI) ومستويات الإستثمار الأجنبي المباشر (Karadima, 2021)، ويمكن توضيح اتجاه العلاقة بين الفساد وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (19): تطور العلاقة بين المتوسط العالمي لمؤشر مدركات الفساد (0-100) وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم (الوحدة: مليون دولار)

خلال الفترة 2003-2020



المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على تقارير الأونكتاد حول الإستثمار العالمي للسنوات 2017، 2019، 2020.

وتقارير منظمة الشفافية الدولية حول مدركات الفساد في العالم لعدة سنوات.

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن هناك في العموم علاقة إيجابية بين المتوسط العالمي لمؤشر مدركات الفساد والتدفقات العالمية للإستثمار الأجنبي المباشر حيث إرتفع عندما بلغ المتوسط العالمي لمؤشر مدركات الفساد 50 درجة لتسجل على إثره سنتي 2015 و 2019 ما قيمته 2032298 و 1530228 مليون دولار على التوالي، في حين شهدت باقي السنوات ثبات المتوسط العالمي عند درجة تتراوح ما بين 40-43 وقد رافقها هذا تراجع في الإستثمارات الأجنبية المتدفقة في العالم نظرا للتأثير السلبي للفساد الذي شهدته أغلب دول العالم بإستثناء سنة 2017 التي بالرغم من أن مؤشر مدركات الفساد قد سجل ما قيمته 43 درجة إلا أنه قد وصلت عندها التدفقات العالمية للإستثمار الأجنبي المباشر أعلى قيمة لها طوال الفترة 2003-2020 بقيمة قدرها 2065238 مليون دولار وهذا يعود لتداعيات التحسن الذي عرفه المؤشر خلال السنة التي سبقتها والتي شهدت تراجعا معتبرا في مستويات الفساد في العالم.

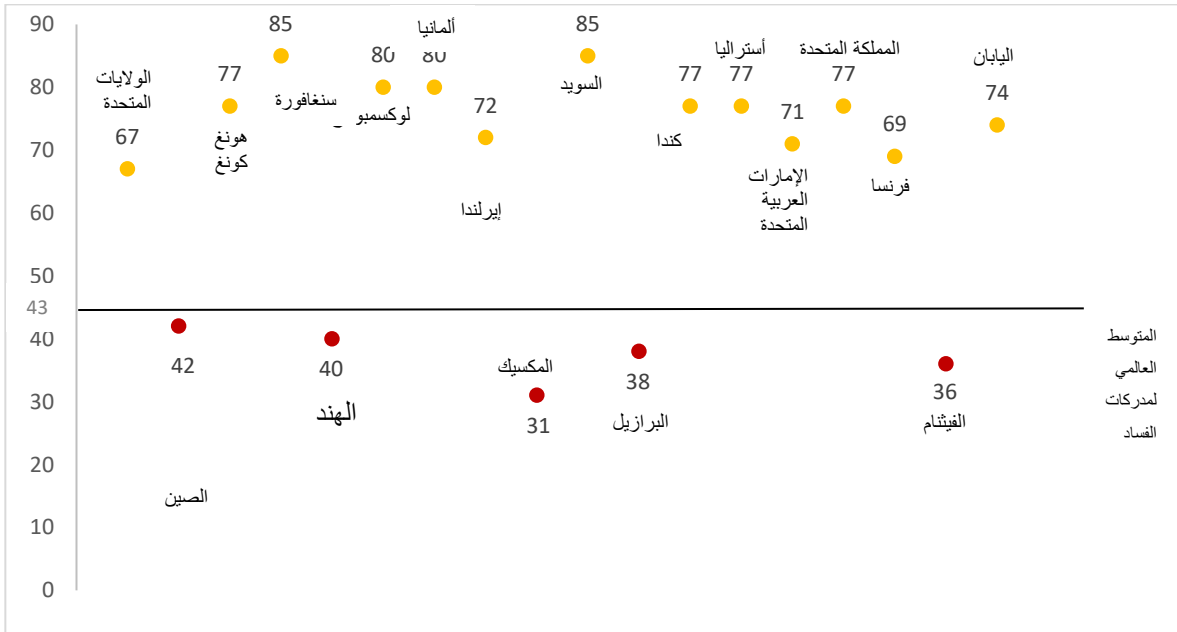
ثانياً_ تحليل واقع الفساد في الدول المضيفة:

يُظهر تحليل **Investment Monitor** أيضًا أن غالبية البلدان التي يكون أدائها ضعيفًا عندما يتعلق الأمر بمؤشر مدركات الفساد، وخاصة تلك التي تسجل ما بين 10 و50 درجة، تميل إلى جذب عدد أقل من المشاريع التأسيسية، كما أن تلك البلدان التي تقع في أسفل مؤشر مدركات الفساد تميل إلى أن يكون لديها مشكلات أخرى يمكن أن تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مثل انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع معدلات الفقر، والحكومات الأقل استقرارًا.

كما يكشف تحليل **Investment Monitor** أن المستثمرين يطلقون مشاريع جديدة في مواقع تسجل درجات عالية ومنخفضة للفساد، مما يدعو إلى التساؤل عن مدى أهمية هذا العامل عندما يتعلق الأمر بالاستثمار الأجنبي المباشر (Karadima, 2021)، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (20): واقع الفساد في الدول الأكثر إستقطابا للإستثمار الأجنبي المباشر

لسنة 2020



المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- تقرير منظمة الشفافية الدولية حول الفساد لسنة 2020
- تقرير الأونكتاد حول الإستثمار العالمي لسنة 2021

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الدول الأكثر إستقطاباً للإستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2020 تعرف تفاوتاً في مستويات الفساد، فدول كهونغ كونغ والدول المنتمة لأوروبا (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، إيرلندا) وأمريكا الشمالية (الولايات المتحدة الأمريكية، كندا) بالرغم من أنها ليست من ضمن المراتب 10 الأولى في مؤشر مدركات الفساد إلا أن مناخها العام نظيف حيث لا تقل درجاتها عن 60 درجة بإستثناء سنغافورة التي تعد من بين الخمسة الأوائل من حيث مؤشر مدركات الفساد حيث حافظت على أداء مرتفع جداً قدر بـ85 درجة.

وفي المقابل يظهر أن دول مثل الصين والهند والبرازيل وروسيا وهي الدول الناشئة تستطيع إستقطاب الإستثمار الأجنبي بالرغم من ترتيبها المتأخر في مؤشر مدركات الفساد التي تقل في الغالب عن 40 درجة. ويفسر سبب هذا الإنجذاب إليها لتمتعها بسوق داخلي كبير ومكانة عالمية متزايدة راجعة لإمكانيات النمو المرتفعة والعمليات والعمالة منخفضة التكاليف وغيرها من عوامل الجذب التي تعتبر عوامل دفع بارزة بالرغم من مستويات الفساد المرتفعة فيها (Karadima, 2021)، كما يرى بعض الباحثين أنه بالرغم من نجاح بعض الدول كالحند والصين ونيجيريا في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر على الرغم من إرتفاع مستويات الفساد فيها، إلا أن مؤشر الحرية لا يخفي حقيقة أن هذه البلدان يمكن أن تضاعف من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بها لو كانت مستويات الفساد فيها منخفضة (Aye Mengistu, 2012, pp. 390-392).

وفي هذا الإطار فإن بعض العلماء لا يقبلون ولا يرفضون تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر ولديهم بعض الآراء المختلفة حيث خلص Luu و Nguyen و Ho و Nam سنة 2018 إلى أن تأثير الفساد يعتمد على أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وأكدوا على استنتاجهم من خلال تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الاستثمارات التأسيسية وعمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود، في حين أن (Burböck و Macek و Podhovník و Zirgoi وجدوا أن الأداء السلبي لمستوى الفساد لم يكن له تأثير أكبر على الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالأداء الإيجابي للفساد مع مراعاة البلدان الناشئة والصناعية. لاحظ * Jose Godinez و * Mauricio Garita (2015) أن الشركات في البلدان شديدة الفساد متورطة في فساد مرتفع والعكس صحيح، بينما أشار * Siva Prasad Ravi (2015) إلى أن تأثير الفساد

* Jose Godinez: باحث في جامعة ديل فالي دي غواتيمالا مراكز أبحاثه حول السياسة الاقتصادية وأثرها على بيئة الأعمال. ونتيجة لذلك، فقد طور أبحاثاً تتعلق بالنمو الاقتصادي والمساواة، والأعمال والسياسة وتأثير القضايا الاقتصادية والسياسية على الجوانب المالية للشركات .

* Mauricio Garita: أستاذ جامعي يركز على الاستراتيجيات المصممة لتقليل الآثار الضارة للفساد على الشركات؛ وخلق القيمة لجميع أصحاب المصلحة من الشركات التي تستهدف قاع الهرم. كما يقدم المشورة لصانعي السياسات في موطنه جواتيمالا.

* Siva Prasad Ravi: أستاذ ومدير كلية إدارة الأعمال لجامعة نيبسينغ الكندية من أصول هندية تشمل مجالات خبرته الإدارة الإستراتيجية وريادة الأعمال وأنظمة المعلومات وسلسلة التوريد وإدارة المشاريع وإدارة علاقات العملاء، كما قام بتأليف كتب في مجال الجرائم الإلكترونية.

على الإستثمار الأجنبي المباشر يعتمد على الطبيعة وليس الحجم (Thangamani, 2020, pp. 188, 189). ومع ذلك ليس فقط سجل البلد عندما يتعلق الأمر بالفساد الذي يجب أن يؤخذ في الاعتبار، ولكن أيضًا القطاع الذي يستهدفه الإستثمار فالصناعات التي لديها أسوأ سجل للفساد هي الدفاع والبنية التحتية والصناعات الاستخراجية (Karadima, 2021).

ثالثًا_ الحالات التي يقبل فيها المستثمر الأجنبي فساد الدولة المضيقة:

من الأسباب التي يمكن أن تجعل بلدًا به سجل فساد سيئ يجتذب مستويات عالية من الإستثمار الأجنبي المباشر ما يلي:

أ. **التقارب الجغرافي:** عندما ينشئ المستثمر عمليات في بلد قريب من مقره في محاولة لدعم سلاسل التوريد والتخفيف من المخاطر أو الأحداث التخريبية التي قد يصادفها في دول أخرى تفصله عنها مسافات كبيرة، فعلى سبيل المثال يُنظر إلى المكسيك على أنها موقع رئيسي للمستثمرين الأمريكيين الذين يتطلعون إلى عملياتهم القريبة من الشاطئ، وتستفيد بلغاريا ورومانيا والمجر من عمليات الإقتراب من المستثمرين المقيمين في أوروبا. وكل هذه البلدان الأربعة تسجل أقل من 50 درجة في مؤشر مدركات الفساد (Karadima, 2021).

ب. **التقارب في مستوى الفساد:** يمكن أن يتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر ما بين البلدان التي تشترك في بيئات فساد مماثلة، حيث يكون لدى المستثمرين الأجانب تصور بالمخاطر التي يمكن تكبدها جراء ذلك، ويأتي هذا من خلال خبرتهم الخاصة التي تم التوصل إليها في ممارسة الأعمال التجارية في بيئات فاسدة في الداخل أو في الخارج. بهذا المعنى واتباع نظرية التعلم التنظيمي يمكن أن يدرك المستثمرين الأجانب أن البلدان المضيقة ذات المستويات المماثلة من الفساد لديها مستويات مماثلة من تطوير الحوكمة والثقافة الإدارية، ونفس طريقة ممارسة الأعمال التجارية، والتكاليف غير المباشرة المرتبطة بعدم اليقين. وبذلك يمكن أن يوفر التشابه بين الفساد الظروف لتسهيل نقل المعرفة والمهارات وتوفير فرص مماثلة للتواصل مع الأعمال التجارية المحلية، وبالتالي يمكن للشركات متعددة الجنسيات الاستفادة من قدراتها لتكييف استثماراتها في هذه البلدان المجاورة. لذا يمكن اعتبار التشابه في الفساد كقناة جديدة للترابط بين تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر. (Alamá-Sabate & other, 2020) وهذا ما أثبتته الدراسة الإستقصائية لكوفمان (1997) التي أجريت حول الإستثمارات البينية ما بين أوكرانيا وروسيا التي لديها نفس مستوى الفساد حيث تشير

النتائج إلى أن المدفوعات الغير قانونية التي تم دفعها لأنشطة تجارية مختلفة بلغت نسبة صغيرة من إجمالي المبيعات، مما يجعل الفساد عامل غير مهم لإتخاذ قرار الإستثمار (Zurawicki & Habib, 2010, p. 04).

ج. وجود إرادة لمكافحة الفساد: سيزداد الإستثمار الأجنبي المباشر بغض النظر عن نطاق الفساد الذي تم كشفه بواسطة التقارير الدولية، عندما يعتقد المستثمرون أن الحكومة في البلد المضيف بإمكانها المضي قدما في تطبيق إجراءات الحد من الفساد المعلن عنها، هذا الإجراء الحكومي سيخلق في النهاية تصورا إيجابيا للمستثمرين الأجانب، إلا أن هذا التصور للفساد يتوقف على مدى ممارسات الفساد التي تتعرض لها وسائل الإعلام، فقد يميل الإستثمار الأجنبي المباشر للإنخفاض عندما يشعر المستثمرون أن الحكومة غير راغبة أو غير قادرة على تغيير البيئة للأفضل (Zurawicki & Habib, 2010, p. 04).

في حين أن نتائج الفساد يمكن أن تكون مؤشرا رئيسيا لاختيار الموقع، إلا أن المستثمرين يأخذون أيضا في الاعتبار عوامل أخرى عند البحث عن موقع جديد لتأسيس العمليات فيه، مثل حجم السوق والموقع الجغرافي وإمكانات النمو (Karadima, 2021)، مما يجعل ليس هناك أية علاقة ذات أهمية بين الفساد وتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر، وهي النتيجة التي خلصت إليها دراسات كل من: **Wheeler & Mody (1992)**، **(Abed & Davoodi 2002)**، **Akcaý (2001)** (بوظاعة و بن ديبش، 2018، صفحة 08).

خلاصة الفصل الثاني:

تم التوصل من خلال هذا الفصل بأن الإستثمار الأجنبي المباشر هو العملية التي تسمح بتدفق رؤوس الأموال ما بين الدول بشرط أن يحوز صاحب المشروع خارج حدود دولته على سلطة الإدارة والتملك للمشروع الإستثماري، حيث عرف حجمه تطورا غير مسبوق منذ الثمانينات إلى يومنا هذا، رافقه تغير في اتجاهاته الإقليمية بظهور دول جديدة مصدرة له كالصين بعد أن كانت في السابق وجهة لإستثمارات الدولة المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية، كما رافق ذلك أيضا تغير في توزيعه القطاعي حيث أصبح يتركز في القطاع التكنولوجي بعد أن كان حكرا على القطاع الأولي والصناعة. وإتضح كذلك أنه يمكن أن يكون للإستثمار الأجنبي المباشر فوائد ومساوىء على الإقتصاديات المضيفة والمصدرة، حيث يمكن أن يساعد في رفع معدلات النمو الاقتصادي في البلاد، وتمويل المشاريع التنموية خاصة بالنسبة للدول النامية، وهذا ما أثبتته تجربتي الصين وكوريا الجنوبية التي إستطاعت تحقيق ذلك جراء إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال تهيئة مناخها الإستثماري وفق متطلبات المستثمر الأجنبي من خلال وضع جملة من الحوافز والإصلاحات.

كما تم التوصل أيضا إلى أن هناك العديد من العوامل المحددة للإستثمار كالإنتفتاح التجاري، والإستقرار الإقتصادي والسياسي، ودرجة المخاطرة، ومستوى الفساد، وهذه النقاط تم وضع مؤشرات لقياسها تنشر سنويا ضمن تقارير لمنظمات عالمية كمؤشر الحرية الإقتصادية والتنافسية الدولية، وسهولة ممارسة الأعمال، ومؤشر المخاطر القطرية، ومؤشرات الحوكمة، ومؤشر مدركات الفساد، التي إتضح من خلال هذا الفصل أن ترتيب الدول ضمن المؤشر الأخير الخاص بالفساد كمحدد للإستثمارات الأجنبية المباشر يعد محل جدل بين الباحثين مابين مؤيد ومعارض، ما نتج عنه وضع نظريتين لتفسير العلاقة بين الفساد والإستثمار الأجنبي المباشر هما نظرية "يد العون"، ونظرية "مسك اليد" حيث ترى الأولى بأن الفساد عامل جذب للإستثمار الأجنبي المباشر، في حين ترى الأخرى بأن الفساد عامل طرد للإستثمار الأجنبي المباشر، وحجج هذه الأخيرة أكثر موضوعية إذا ما قورنت بحجج النظرية الأولى.

كما تم التوصل من خلال هذا الفصل أن دول ناشئة كالصين والهند والبرازيل بالرغم من تصدرها قائمة الدول الأكثر إستقطابا للإستثمارات الأجنبي المباشرة في ظل تراجع ترتيبها ضمن مؤشر الشفافية الدولية إلا أن هذا لا يعني أن بذل المزيد من المجهودات في مكافحة الفساد من شأنه رفع نصيبها من الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي يتضح بأن تأثير الفساد على الإستثمار الأجنبي المباشر يتوقف على مدى التسامح الذي يبديه المستثمر الأجنبي إتجاه هذه الظاهرة، وقدرته على التعامل معها في الدولة المضيفة خاصة إن كانت آثار الإيرادات التي يمكن تحقيقها أكبر من التكاليف والخسائر المتكبدة جراء ظاهرة الفساد. وهذا ما سيتم توضيحه في الفصول التالية من خلال الإسقاط على حالة الجزائر.

الفصل الثالث

تحليل واقع ظاهرتي الفساد والإستثمار

الأجنبي المباشر في الجزائر

تمهيد:

عانت الكثير من الدول النامية، ومنها الجزائر من العديد من الصعوبات أثناء مسيرتها في تحقيق التنمية الشاملة، كان الفساد من أبرزها حيث أدى إستشراء هذه الظاهرة إلى تعطيل عجلة النمو، وعدم إرتقاءها للأهداف المعلن عنها منذ الإستقلال، الأمر الذي جعلها تتخبط في المزيد من المشاكل للبحث عن سبل لتمويل العجز الذي وقعت فيه حيث لجأت إلى الإستدانة بدل إيجاد حلول جديّة في هذا الشأن كتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر كمصدر للتمويل الخارجي.

تتوفر الجزائر على العديد من الإمكانيات والمؤهلات، إلا أنها لم تستطع الرفع من معدلات الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث تصطدم في الواقع بجملة من العراقيل، التي جعلتها تعرف تأخرا في العديد من المؤشرات الدولية المتعلقة بمناخ الإستثمار، في ظل ذلك قامت الجزائر ببذل المزيد من المجهودات من أجل الحد من الفساد، ودعم الإستثمار الأجنبي المباشر.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع ظاهرة الفساد في الجزائر

المبحث الثاني: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثالث: جهود الجزائر في مكافحة الفساد وتحسين جاذبيتها للإستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: واقع الفساد في الجزائر

الفساد من الآفات السلبية التي تحد من نجاعة الجهود المبذولة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة خاصة في الدول النامية، ومنها الجزائر التي جعلتها الأوضاع، والأحداث التي مرت بها منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، تتخبط في العديد من المشاكل التي كان الفساد من مسبباتها، وهذا ما أثبتته التقارير الدولية المتعلقة بقياس الفساد، الذي يعرف إنتشارا واسعا رافقه تعدد مظاهره على مختلف الأصعدة السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

المطلب الأول: عوامل وتطور الفساد في الجزائر

يعتبر الفساد في الجزائر من الظواهر التي بدأت بوادرها الأولى قبل الإستقلال وتطورت بشكل ملحوظ بعده حتى بلغت ذروتها في فترة التسعينات والألفية الجديدة ولقد رافقها جملة من الأسباب التي فتحت المجال للمزيد من الممارسات غير المشروعة.

الفرع الأول: تطور ظاهرة الفساد في الجزائر

يمكن تقسيم المراحل التي مرت بها ظاهرة الفساد في الجزائر كالاتي:

أولا_مرحلة التخطيط المركزي (1962-1979): مرت الجزائر عقب الإستقلال بمرحلة إنتقالية (1962-1965) إتسم خلالها النظام الإداري والسياسي والإقتصادي بالغموض، إلا أنه بعد ذلك وبالضبط خلال الفترة 1967-1978 (هاني، 2016، صفحة 28) تم إعتقاد الخيار الإشتراكي القائم على التخطيط لأداء العملية الاقتصادية، فتم على إثره إقرار أول مخطط تنموي وهو المخطط الثلاثي (1967-1969) بحجم إستثماري 9.16 مليار دج، تبعه المخططين الرباعي الأول (1970-1973)، والثاني (1974-1977) رصد لكل منهما مبلغ 36.70 مليار دج و121.23 مليار دج على الترتيب (عرقوب، 2011، صفحة 28).

ولقد أعطيت الأولوية الكبرى في هذه المرحلة للقطاعين العمومي والصناعي، حيث ساهمت سياسة التصنيع الثقيل المنتهجة في هذا الأخير إلى تقادم النفقات والإفراط في الإستثمار، كل هذا ساهم في توسع الفساد خاصة في القطاع الصناعي الذي تجاوزت إستثمارته المستنزفة خلال هذه الفترة 20 مليار دولار أمريكي، نتيجة الرشاوي المدفوعة من طرف الشركات الأجنبية مقابل تمديد أو تأجيل عقود الإستثمار الصناعية (عبدو، 2008، صفحة 74).

ثانيا_مرحلة الإصلاحات الاقتصادية (1980-1992): أطلقت الجزائر في بداية هذه المرحلة برنامج وطني ضد الندرة الذي خصص له مبلغ 10 مليار دولار، وقد نتج عنه إعادة توجيه الإستثمارات نحو القطاعات الغير منتجة، والإستيراد المكثف للسلع الإستهلاكية، الأمر الذي ساهم في تزايد إهمال الأراضي الزراعية، وتنوع مظاهر الفساد التي كانت الرشوة أبرزها (مجبور، 2015، صفحة 101، 102). تم فيما بعد وضع كل من المخططين الخماسي الأول (1980-1984)، والثاني (1985-1989)، والذي خصص لكل منهما مبلغ 550.50 مليار دج، و550 مليار دج على الترتيب، وقد تناول المخطط الأول عدة إصلاحات كان من بينها إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، وتعديل سياسة الأجور، وإصلاح كل من النظامين الجبائي والوطني للأسعار، في حين إنصب إهتمام المخطط الثاني على البحث عن مصادر تمويل بديلة لقطاع المحروقات مع العمل على دعم إستقلالية المؤسسات الاقتصادية (عرقوب، 2011، صفحة 167، 168). وبالرغم من حجم الأموال التي تم ضخها في هذين المخططين إلا أنهما لم يستطيعا تحقيق الأهداف التي وضعا من أجلها، وهذا نتيجة التسيير البيروقراطي للمشاريع، وسوء تسيير وتأطير الإدارة الضريبية، وعدم إستقرار تشريعاتها، الأمر الذي أسهم في تزايد عمليات التهرب الضريبي (إمنصور، 2006، صفحة 216، 217).

ثالثا_مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي (1993-1998): لجأت الجزائر من أجل إستكمال برامج الإصلاح المسطرة خلال هذه الفترة إلى المؤسسات الدولية، حيث تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على برنامج الاستقرار الاقتصادي الأول لمدة سنة إبتداء من أفريل 1993، والثاني لمدة ثلاث سنوات (1995-1998)، ولقد تمكنت الجزائر بعد أربع سنوات من تطبيق برامج التعديل الهيكلي من إسترجاع التوازنات الاقتصادية الكلية، إلا أن ذلك قد رافقه تدهور التشغيل نتيجة تسريح العمال الناجم عن عملية إعادة الهيكلة، وحل المؤسسات التي كلفت عملية تطهيرها 13 مليار دولار، كما لم تسجل خلالها أية إستثمارات جديدة سواء كانت عمومية أو خاصة (هاني، 2016، صفحة 173)، الأمر الذي وسع نطاق الفساد الذي قدر خلال هذه المرحلة بـ4 مليار دينار، والذي إستمر بوتيرة أقل في القطاع الصناعي حيث لم يعد من القطاعات ذات الأولوية، وإنقل بذلك الفساد إلى القطاعات الأخرى كالبناء والنقل، وإستيراد المواد الغذائية (إمنصور، 2006، صفحة 226)، ومما عمق هذه الظاهرة الظروف الأمنية التي ساهمت في إضعاف سيطرة الدولة على الهيئات والدوائر الحكومية والرقابية لتركز جهودها في محاربة الإرهاب ومموليهم (ساسان و حليمي ، 2019، صفحة 706).

رابعاً_مرحلة برامج الإنعاش الإقتصادي (1999-2014): تبنت الجزائر خلال هذه المرحلة سياسة إقتصادية جديدة تتمثل في عملية الإنعاش الاقتصادي التي خصصت لها البرامج التنموية الثلاثة التالية: (هاني، 2016، صفحة 176)

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): خصص له مبلغ 525 مليار دج.
 - البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009): الذي خصص له في البداية مبلغ 114 مليار دولار، وعند إنتهائه في سنة 2009 بلغت قيمته حوالي 130 دولار.
 - برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014): خصص له مبلغ 286 مليار دولار.
- وبعملية حسابية فقد بلغ إجمال المبالغ التي تم رصدها في هذه البرامج بـ 30440 مليار دج، وهو مبلغ مرتفع جداً، سمح ارتفاع أسعار البترول بداية من سنة 2000 في التوسع في مخصصاتها، مما ساهم في تفاقم قضايا الفساد التي كشفت عن تورط كبار المسؤولين في إختلاس مليارات الدولارات (كريفار و بريري، 2017، صفحة 60) ، تم إثرها إدانة أكثر من 5000 شخص ضمن 2691 قضية فساد مسجلة سنة 2006، أما في 2012 فقد تم الكشف عن وجود 8576 عملية إختراق مالية (أمزيان، 2019، صفحة 117).

خامساً_المرحلة من سنة 2014 إلى غاية سنة 2020:

عرفت بداية سنة 2014 إنخفاضا في الأسعار الدولية للمحروقات، والتي إستمرت خلال السنوات اللاحقة، الأمر الذي أدى إلى إنخفاض إيرادات الدولة، وبداية تآكل إحتياطاتها من العملة الصعبة، مما خلق أمامها صعوبة في تمويل المشاريع التنموية المسطرة (بن محمد، 2020، صفحة 54) في إطار برنامج توطيد النمو الإقتصادي للفترة 2015-2019، بغلاف مالي قدر بـ 4079.6 مليار دج في 2015، مقابل مبلغ 1894.2 مليار دج في 2016، الحصة الأكبر منه إتجهت نحو تهيئة المنشآت القاعدية (بن محمد، 2020، صفحة 51).

إتبعته الجزائر في ظل إستمرار تراجع الأسعار الدولية للمحروقات سياسة تقشفية في إطار ترشيد النفقات لمواجهة التناقص الكبير للدخل الوطني، ولقد كشف هذا الإنخفاض حجم الفساد الذي كان حاصلا في الخزينة العمومية (بلملياني، 2022، صفحة 137، 138)، فقد بلغت تكلفة تضخيم الفواتير 59696 مليار دولار، أما بالنسبة لتخفيض قيمة الفواتير في الإستيراد فقد سبب خسارة للخزينة العمومية قدرت بـ 21780 مليار دولار خلال هذه الفترة (بلملياني، 2022، صفحة 143).

كما شهدت هذه الفترة الكشف عن العديد من قضايا الفساد الكبرى، التي ثبت تورط العديد من الشخصيات البارزة من ذوي السلطة والمقربين منهم، الأمر الذي نتج عنه تصاعد الأصوات المطالبة بالمساءلة القانونية، والعقاب للمفسدين، وعلى إثرها شهد عام 2020 حملة واسعة لمكافحة الفساد في الجزائر (زاموش، 2020).

الفرع الثاني: أسباب إنتشار الفساد في الجزائر

إن ظاهرة الفساد في الجزائر ليست وليدة الصدفة، بل كانت نتيجة للتطورات التي عرفتها على مختلف الأصعدة الأمر الذي ساهم في خلق بيئة خصبة لنمو، وتوسع الفساد بثتى أشكاله في جميع المجالات (بوسعيد و عقون، 2018، صفحة 308)، وفيما يلي أهم العوامل التي ساهمت في تقشي الفساد في الجزائر:

أولاً_الأسباب الاقتصادية: وتشمل ما يلي:

1- البنية الهشة للإقتصاد الجزائري: كشفت الأزمة البترولية لسنة 1986 عن فشل نموذج

الصناعات المصنعة المنتهج من طرف الجزائر منذ الإستقلال إلى غاية الثمانيات في إرساء قاعدة إنتاجية حقيقية، لعدم قدرتها على تحقيق التكامل بين القطاعات الاقتصادية، والرفع من مستويات الدخل، الأمر الذي إنعكس سلبا على الحياة الاجتماعية، وأدى إلى تفاقم حجم المديونية، وإرتفاع في معدلات التضخم (غانية، 2016، صفحة 45، 46).

2- النهج الاقتصادي المتبع عقب الإستقلال: إن إنتهاج الإشتراكية القائمة على مركزية الدولة

في إتخاذ القرار، وتغييب تام لأي مشاركة لمنظمات وأفراد المجتمع المدني، والتي في الغالب قد تكون في غير صالح المؤسسات العمومية، الأمر الذي يؤدي إلى جعل اللاشفافية في التسيير، والتبذير والإنتهازية والفساد والرداءة الصفة الأبرز للإدارة، والقطاع العام في الجزائر (براهيمي، 2001، صفحة 103).

3- الإنتقال من الإشتراكية إلى إنفتاح السوق: فتح الإنتقال نحو الإنفتاح الاقتصادي في

الجزائر بتعميم مبادئ إقتصاد السوق وتحرير التجارة، المجال أمام صغار المستوردين الخواص ممن لديهم خلفية في الإقتصاد الموازي والتهرب، لإنشاء دوائر جديدة لتدفق رؤوس الأموال، وتداول السلع الكمالية فيما بين المناطق وعبر الحدود، الأمر الذي أدى إلى تنامي حجم الإقتصاد الموازي على حساب الإقتصاد الرسمي (دحو و وآخرون، 2020، صفحة 25).

4- الخصخصة الفوضوية: تعد من بين العوامل الاقتصادية التي أدت إلى تدهور التنمية وتوسع ظاهرة الفساد في الجزائر، وذلك لأن بيع وتصفية المؤسسات العمومية لا يتم وفق قواعد علمية مضبوطة، فمثلا عملية بيع المؤسسات تتم في الغالب عن طريق وكلاء ووسطاء دون مراعاة لمصلحة العمال، الأمر الذي يفسح المجال أمام ذوي النفوذ في القطاع العام بالإتجار بالمؤسسات والأموال العمومية (عبدو، 2008، صفحة 84، 85).

ثانيا_ الأسباب السياسية: وتضم ما يلي:

1- عدم الاستقرار السياسي والأمني: أدت العشرية السوداء إلى مرور الجزائر بفترة إنتقالية حملت معها إضطرابا على مستوى الهيئات العليا للدولة، وظهور العنف المسلح وإنتشار الفوضى، الأمر الذي فتح مجال الإثراء أمام المسؤولين الحكوميين، والمواليين لهم مما أدى هذا إلى تراجع دور الهيئات الرقابية المسؤولة عن متابعة عمل الحكومة وكشف تجاوزاتها القانونية (شحت، 2019، صفحة 58، 59).

2- الطابع الريعي للدولة: تفاقم الفساد في الجزائر خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة جراء الوفرة في الريع النفطية، التي وصلت إيراداتها إلى 500 مليار دولار، إلا أنه لم يتم إستغلالها بشكل فعال من أجل تنويع الاقتصاد (ناجي و شعنان، 2021، صفحة 687). هنا يمكن القول إن النظرية الريعية ترتبط بالفساد في الجزائر، حيث إن الاعتماد الكبير على الدخل النفطي والغازي وإحتكاره من قبل الدولة يعرقل مسار الإنتقال للأنشطة الإنتاجية، من خلال التوجه نحو البحث عن مزيد من الأنشطة الريعية التي يمكنها فتح المجال أما المنافسة غير الشريفة والهروب من آليات السوق، وبالتالي الإستفادة من المعاملات التفضيلية من خلال دفع الرشاوي والعمولات.

3- ضعف مؤسسات الدولة: ويعود هذا إلى تغييب باقي المؤسسات، ووضع سلطة التشريع في الجزائر في يد السلطة التنفيذية، من خلال تحكّمها في تشكيل ترسانة التشريعات والقوانين التي تحكم البلاد (أمزيان، 2019، صفحة 119).

رابعاً_ الأسباب الثقافية والإجتماعية: وتتمثل فيما يلي:

1- التركيبة الإجتماعية للمجتمع الجزائري: إن العلاقات الاجتماعية الجزائرية تتحكم فيها الروابط

العائلية والجهوية وهذا راجع للبيئة العائلية الجزائرية التي تلزم الفرد بمحابة وتفضيل أفراد الأسرة والمقربين على حساب باقي أفراد المجتمع الأمر الذي ساهم بإنتشار الفساد بأشكاله (عنترة بن مرزوق، 2009، صفحة 88).

2- إختلال سلم القيم الاجتماعية والحضارية: أحدثت التحولات التي مر بها المجتمع الجزائري

إلى تبني الفرد الجزائري الحالي لمجموعة من القيم الجديدة التي تبرز الفساد في إطار الفلسفة الليبرالية (كإقتناص الفرص، الفرصة الذهبية...)، الأمر الذي شجع الموظفين على البحث عن المصادر السريعة للثروة بأقل تكلفة وجهد (عبدو، 2008، صفحة 85).

خامساً_العوامل الدولية: وتشمل ما يلي:

1- الاحتلال الفرنسي: ورثت الجزائر من الإستعمار كل أشكال البيروقراطية والمحسوبية والرشوة، وهذا

يعود لطبيعة النظام الإستطاني للمستعمر القائم أساسا على إقصاء الأهالي من تسيير شؤون البلاد، وإرتشاء النخب وممارسة التزوير الإنتخابي، فلا يكون أمام المواطن الذي يعاني من الجوع والجهل والقمع إلا اللجوء إلى الوساطة والرشوة للحصول على حقوقه وقضاء مصالحه، وهكذا رسخت تلك السلوكيات لدى الإدارة وأفراد المجتمع معا (شحط، 2019، صفحة 57، 58).

1- التبعية للخارج: الجزائر كغيرها من الدول النامية التي تعاني من هيمنة الدول المتقدمة، وقد عمق

من ذلك النموذج التنموي المتبنى من طرفها إثر إعلان الميثاق الوطني لسنة 1976 القائم على تعويض الملكية الفردية بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، مما جعل الجزائر تتحول إلى مصدر من مصادر الإستغلال الداخلي والخارجي بحثا عن الربوع (عنترة بن مرزوق، 2009، صفحة 89).

2- المديونية الخارجية: من أجل تمويل المشاريع التنموية المسطرة بعد الإستقلال ومواجهة تداعيات

الإنتفاح الاقتصادي لجأت الجزائر للإستدانة من الخارج، وفي ظل إحتكار الدولة للإقتصاد وغياب آليات الرقابة على الأموال المستدانة، فقد تم تحويلها نحو الخارج في حسابات خاصة بلغ حجمها 16.3 مليار دولار خلال الفترة ما بين الثمانينات والتسعينات لتصل إلى 16.77 مليار سنة 1992، وهذه الأخيرة تتناسب 64.11% من حجم المديونية الخارجية، الأمر الذي أوقع الجزائر في أزمة مديونية حادة جعلت الدول المدينة تشكك بقدرتها على الوفاء بالدين (لمام، 2003، صفحة 95، 96).

الفرع الثالث: مظاهر الفساد في الجزائر

أدى توسع وانتشار الفساد في الجزائر إلى تعدد صورته ومظاهره على صعيد مختلف المجالات لعل من بين أبرزها ما يلي:

أولاً_التهرب الضريبي: إعترفت معظم الحكومات المتلاحقة منذ الإستقلال إلى يومنا هذا بوجود تهرب ضريبي (ذهبي، بدون سنة)، والذي بلغ حجمه خلال الفترة 1990-2016 حدود 600 مليار دينار (الشيرازي، 2017)، ليصل بعدها في السنوات اللاحقة لحجم قدر بـ 100 مليار دولار مقابل ارتفاع إحتياجات التمويل للتكفل بمتطلبات ميزانية الدولة، في ظل تزايد عدد سكان الجزائر (عويمر، 2021). كما كشف مؤخرا تقرير عن حالة العدالة الضريبية الصادر عن شبكة العدالة الضريبية للمنظمات غير الحكومية (NGO) لسنة 2021 أن الجزائر تخسر سنويا أكثر من 467 مليون دولار بسبب ممارسات التهرب الضريبي الدولي (Pipa news, s.d).

ولقد توصلت التحقيقات التي أجرتها الإدارة المركزية للضرائب أن عدم الوفاء بالضرائب ينتشر خاصة في قطاعات الصناعة الغذائية والأجهزة الكهرومنزلية وأجهزة الإعلام الآلي وأجهزة الهاتف والمواد الصيدلانية ومواد التجميل حيث تم إدانة 32% من متعاملها بالتورط في تجاوزات قانونية (الشيرازي، 2017).

ثانياً_التسبب الإداري: وهي من الآفات الشائعة في الإدارات الحكومية الجزائرية، يشتكى منها المواطنين عند التعامل مع أحد هذه الإدارات، الأمر الذي يحد من كفاءتها الإدارية، وتنتج هذه الظاهرة إما جراء الوقت الضائع الناتج عن عدم تقيد الموظف بوقت العمل الرسمي، حيث في الغالب يتم هدر معظم أوقات العمل في تبادل الزيارات فيما بينهم في المكاتب، أو لعدم إستغلالهم وقت العمل الرسمي لأداء واجباتهم، وإنشغالهم عنها من خلال القيام ببعض الأعمال غير الرسمية كقراءة الجرائد، إستقبال الزوار والمعارف، إستعمال الهاتف...إلخ. وهذا ما أكدته إحدى الدراسات التي أثبتت أن متوسط الوقت الضائع في العمل بالنسبة للموظف الجزائري هو 31% وبطرحه من متوسط ساعات العمل الأسبوعي فلن يتبقى سوى 28 ساعة من وقت العمل الأسبوعي، هذا الأخير يصل في بلد متقدم كالولايات المتحدة الأمريكية إلى 45 ساعة عمل في الأسبوع (سمارة، 2005، الصفحات 34-36).

ثالثا_الوساطة والمحسوبية: يتم التوظيف في الغالب على أساس العلاقات الشخصية دون الاهتمام بمعايير الكفاءة والجدارة، وهكذا تدريجيا يصبح الرئيس في السلم الإداري محاطا بأهله وأصدقائه فيشكل بذلك مملكة تخدم مصلحته الخاصة لا لخدمة المجتمع (بوظرة و سمايلي، بدون سنة، صفحة 10). وهذا ما أثبتته دراسة ميدانية أجراها الديوان الوطني للإحصائيات خلال عام 2013، والتي شملت أكثر من 115 ألف جزائري، ينتمون إلى قرابة 22 ألف أسرة، حيث أكد من خلالها أكثر من 73% من أفراد العينة أنهم قد إستعملوا علاقاتهم الشخصية من أجل الحصول على مناصب الشغل، بما فيهم المتقاعدين وأصحاب الشهادات الجامعية والمهنية (صديق، 2018).

رابعا_الرشوة: إن التخلص من البيروقراطية هي أحد أهم أسباب القضاء على الرشوة والفساد، خاصة إذا ما تم أخذ الخسائر المذهلة التي تسببت فيها البيروقراطية بالنسبة للجزائر، حيث تقدر هذه الخسائر بـ43 مليار دولار ما بين 1993 و2001 (توهامي، 2015، صفحة 260). ولقد تمكنت الطبقة البيروقراطية من الإستفادة من الخيرات الوطنية من خلال مناصبها العليا في الدولة من خلال فجوات بعض القوانين التي ساعدت سياسة الرشاوي كقانون عام 1978 بشأن إحتكار الدولة للتجارة الخارجية الذي يهدف لراقبة حركة التجارة، غير أن شخصيات إستغلته لصالحها فمثلا ما بين 1975-1989 سجلت الرشاوي 145.6 مليار دولار، وفي الفترة ما بين 1975 و1991 وصلت إلى 171 مليار دولار فأصبح المنبع الرئيسي للرشوة هو التجارة الخارجية. كما تعتبر الصفقات العمومية أكثر مجال تنتشر فيه الرشوة والدليل على ذلك الكوارث ما يشهده قطاع البناء والأشغال العمومية من سوق البنائيات وعدم صلاحية الطرقات على الرغم من حداثة إنجازها. (مجبور، 2015، الصفحات 110-112)

خامسا_الإختلاس: نظرا لعدم وجود إحصائيات واضحة ودقيقة لحجم الظاهرة تشير الإحصائيات سنة 1996 إلى حدوث 1698 قضية إختلاس بمبلغ 7.9 مليار دولار، في حين تم إختلاس 12 مليار دولار سنة 1997 في قضية واحدة (مؤسسة سيدار)، و100 مليار دج سنة 1998 بمركب الحجار، ويمكن الإستدلال على مدى إنتشار ظاهرة الإختلاس بعدد القضايا المعالجة لدى المحاكم، ومنه ما صرح به وزير العدل أمام المجلس الوطني سنة 2010 أن العدالة أذانت في السنوات الأخيرة 5575 متهما: 1789 شخص عام 2007، 1669 شخص عام 2008، 1162 شخص عام 2009، من بينهم 55% أدينوا في إرتكاب جرائم الإختلاس (توهامي، 2015، صفحة 260).

ولقد شهد قطاع البريد والمواصلات خلال سنة 2014 عدة إختلاسات حيث تم إختلاس من حسابات الزبائن في وكالة واحدة 6.9 مليار سنتيم من دفاتر التوفير والإحتياط التابعة لـ11 زبون، وخلال شهر أوت من سنة 2018 أيضا قام قابض بريد مكتب الدبداب بالصحراء الجزائرية بإختلاس 3.5 مليار سنتيم، ولقد وصلت حصيلة الإختلاس في هذا القطاع خلال السنتين الأخيرتين إلى 20 مليار سنتيم (بوطورة و سمايلي، بدون سنة، صفحة 05).

سادسا_ الغش الجمركي: قد خلصت وزارة التجارة في إطار ندوة دولية حول التجارة غير شرعية إلى أن نسبة التعاملات التجارية غير الشرعية تتراوح بين 20 و40%، تقدر قيمتها بحوالي 155 مليار دينار جزائري (كناي، 2013، صفحة 58)، ويمكن توضيح بعض الممارسات الغير شرعية كآلاتي: (كناي، 2013، صفحة 70، 71)

- **تزوير شهادة المنشأ:** وذلك من خلال إستغلال الإمتيازات الممنوحة في إطار الإتفاقيات التجارية المبرمة مع الجزائر كإتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي التي تقتضي الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية في حدود آجال معينة، وقد نقلت بعض الصحف عملية التصريح الكاذب بسلعة عبارة عن هوائيات مقعرة يتم التصريح بها على أنها صحن كبيرة للأكل للتهرب من دفع الرسوم الجمركية للاستفادة من الفارق لتحقيق هامش ربح خيالي.

- **تضخيم فواتير الإستيراد:** خاصة المرتبطة بإستيراد المواد الأولية ذات صلة بإنتاج بعض المواد الغذائية أو الصيدلانية، وقد أكدت التحقيقات حول إستيراد المواد الأولية ذات الصلة بالمواد الصيدلانية قد سجلت تضخما في الفواتير تجاوز حدود المعقول، وأسفرت العملية عن تسجيل قيمة 260 مليون دولار، مع خضوع 12 مخبرا للتحقيق.

- **إستخدام السجلات التجارية بأسماء مستعارة أو وهمية وبعضها لموتى:** وقد أدى هذا الوضع وغيره إلى إتخاذ إجراءات ردية من قبل إدارة الجمارك من خلال تجميد واردات 442 متعاملا إقتصاديا خلال سنة 2011 وحدها.

- **تقليد العلامات وتزييفها:** شملت عملية التقليد في الجزائر لعامي 2006 و2007 مجموعة من المواد المتمثلة في كل من المواد الغذائية، قطع الغيار (Bendir، Valeo، CFA، KLG)، المواد الإلكترونية (Osram)، الخردوات (Soficlef، Vachette). وهذه الموارد مستوردة من الصين، الإمارات، تايوان، إيطاليا، لبنان، مصر، هونغ كونغ، فرنسا، مالي، كوريا، تركيا.

سابعا_ التهريب: وهنا يمكن تمييز نوعين من التهريب يمكن توضيحهما كآلاتي:

1- تهريب البضائع: أخذت هذه الظاهرة في الجزائر خلال السنوات منعدجا خطيرا بحكم شساعة مساحتها وطول حدودها البرية وصعوبة تضاريسها حيث أصبحت بوابة بلدان ساحل إفريقيا الفقيرة على الدول الأوروبية (زيكيو، 2021، صفحة 1204). ولقد أظهرت حصيلة المديرية العامة للجمارك لسنة 2020 ارتفاع عدد قضايا التهريب إلى 4693 قضية خلال سنة 2020 مقابل 3594 قضية خلال سنة 2019.

كما تمكنت مصالح الجمارك في إطار مكافحة التهريب سنة 2020 من تسجيل 2558 عملية حجز أسفرت عن إحصاء 2689 مخالف، حيث تمثلت البضائع المحجوزة في كميات معتبرة من المخدرات، المهلوسات، التبغ، الوقود، الأسلحة والذخيرة، المفرعات، المشروبات الكحولية، المواد الغذائية وغيرها. وعلى إثر مختلف العمليات تمكنت مصالح الجمارك من حجز 448 سيارة، 42 شاحنة جرارين، مقطورتين، 07 دراجات نارية (وكالة الأنباء الجزائرية، 2021).

2- تهريب الأموال: إحتلت الجزائر المرتبة الرابعة إفريقيا في قائمة الدول التي تم تحويل أموال منها إلى الخارج بطريقة غير شرعية والتي قدرها تقرير مركز **Global Financial integrity** خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2008 بنحو 25.5 مليار دولار (عبد الله، 2010). ووفقا لنفس المركز تبين أنه تم تهريب ما يعادل 1575 مليار دولار من رؤوس الأموال سنويا من الجزائر، لتحتل بذلك المرتبة 46 من قائمة تضم 151 دولة، كما أوضح كذلك تضاعف تهريب رؤوس الأموال منذ بداية سنة 2000، حيث تم تسجيل 490 مليون دولار في سنة 2003، ليصل تدريجيا إلى 2.259 مليار في سنة 2006 ثم إلى 3.378 مليار دولار في سنة 2008، و3.172 مليار دولار في 2009، كما تم تهريب مبلغ 2.620 مليار دولار بشكل غير قانوني في سنة 2012 (هيري و شيقارة، 2021، صفحة 102).

ولقد تمكنت مصالح الجمارك سنة 2020 من تسجيل 349 محضر مخالفة مكنتها من إسترجاع قرابة 14.4 مليون أورو وقرابة 71.84 مليون دولار امريكي (وكالة الأنباء الجزائرية، 2021)، وحسب تحقيقات الشرطة فإن هذه المحاولات الغير شرعية لنقل الأموال تكون بإتجاه تركيا، فرنسا، دبي، بلجيكا، إسبانيا، لندن، بلغاريا، لبنان، نيامي، باماكو، ماليزيا (رياض، 2019).

المطلب الثاني: الجزائر ومؤشرات قياس الفساد للفترة (2003-2020)

لا توجد معلومات وإحصائيات دقيقة عن ظاهرة الفساد في الجزائر بإستثناء تلك التي كشفتها التقارير الدولية الخاصة بمؤشرات قياس الفساد والمؤشرات ذات الصلة بالفساد والتي يمكن من خلالها تتبع واقع الفساد كالآتي:

أولاً- مؤشر مدركات الفساد: تصنف منظمة الشفافية الدولية الجزائر ضمن الدول التي تعاني من إنتشار واسع لظاهرة الفساد في العالم، وهذا منذ 2003 حيث سجلت أسوأ نتيجة لها بواقع 26 درجة ورغم تحسنها فيما بعد إلا أنها لم تتجاوز 36 درجة، وفي تقريرها لسنة 2020 تراجع ترتيب الجزائر بسبعة مراتب لتحتل المرتبة 117 برصيد 33 نقطة إلا أنها أقل من معدل النقاط التي سجلتها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والذي قدر في المتوسط بـ39 درجة، وكذلك أقل من متوسط النقاط العالمي الذي بلغ 43 نقطة (تقرير منظمة الشفافية الدولية ، 2020)، وعليه يمكن تتبع وضعيتها من خلال الجدول:

الجدول رقم (35): تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة 2003-2020

(المقياس: 0 أكثر فسادا-100 أقل فسادا)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
القيمة	27	28	31	30	32	28	29	29	34
الترتيب	97	97	84	99	92	111	105	112	105
الدول المشمولة	146	158	163	180	180	180	178	183	176
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
القيمة	36	36	36	33	34	35	35	36	33
الترتيب	94	100	88	108	112	105	106	104	117
الدول المشمولة	177	177	167	176	180	180	180	180	180

المصدر: تقارير منظمة الشفافية الدولية حول مدركات الفساد في العالم لعدة سنوات.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الجزائر خلال الفترة 2003-2020 بالرغم من التحسن الطفيف في أداءها ضمن مؤشر مدركات الفساد إلا أنها لا تزال غير كافية فهي تضعها في مراتب متأخر ضمن الدول التي شملهم التقرير، حيث كان أفضل ترتيب لها هي المرتبة 84 سنة 2006 وهذا ما تزامن مع إصدار أول قانون وطني خاص بمكافحة الفساد والوقاية منه، أما أسوأ ترتيب لها كان سنة 2020 حيث إحتلت المرتبة 117 وهذا راجع للوضعية الوبائية المستجدة التي منحت مسائل أخرى الأولوية مقابل مكافحة الفساد، أما فيما يتعلق بدرجاتها فهي في المجمل لا تتجاوز 37 درجة فكانت أسوأ درجة تحصلت عليها هي 27 درجة سنة 2004 وهذا راجع لتعدد وتوسع الفساد في كافة المعاملات الحكومية والشخصية

جراء تداعيات العشرية السوداء التي شهدتها الجزائر في فترة التسعينات، أما أفضل درجة بلغت كانت 36 درجة خلال الفترة 2013-2015 جراء الأليات القانونية والمؤسسية التي أوجدتها الدولة لمكافحة الفساد، وسنة 2019 نتيجة حملة مكافحة الفساد الواسعة التي باشرتها في تلك السنة.

ثانياً_المؤشر الفرعي للفساد ضمن مؤشرات المخاطر القطرية: كشف مؤشر PRS للمخاطر القطرية لسنة 2020 عن تراجع ترتيب الجزائر سبعة مراتب مقارنة بسنة 2019، حيث إحتلت المرتبة 117 عالميا ضمن 140 دولة محل الدراسة بينما إحتلت المرتبة 12 عربيا ضمن 18 دولة عربية (PRS, 2021)، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (36): وضع الجزائر وفق مؤشر المخاطر القطرية خلال الفترة 2003-2020

(المقياس: 0 خطر منخفض-100 خطر مرتفع جدا)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المؤشر المركب للمخاطر القطرية PES	20	36.6	44.6	45.6	73	71	69	68	68
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المؤشر المركب للمخاطر القطرية PES	68	68	67	64	63	62	62	62	61

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- خيارى زهية، مناخ الإستثمار في الجزائر بين تقييمات التقارير الدولية والجهود المبذولة، المجلد 03، العدد:02، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، 2019، الصفحات: 289-302، ص296.
- تقارير مناخ الإستثمار في الدول العربية للسنوات 2003-2011.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه خلال 18 سنة إرتفعت درجات المخاطرة كثيرا في الجزائر، نتيجة حيث إنتقلت من مخاطر ضعيفة ب 20 درجة سنة 2003 وهي أضعف قيمة تسجلها، إلى خطر مرتفع وصلت درجته إلى 61 سنة 2020، أما في سنة 2007 فقد سجلت درجة مخاطرة مرتفعة جدا ب73 درجة، ويعود هذا الإرتفاع في درجات المخاطرة خلال الفترة 2003-2020 إلى تقادم حجم الأموال المنهوبة وفق تصريحات وزارة العدل، وتواصل تذبذب أسعار النفط الدولية، بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية التي خلفتها تدابير التعامل مع الوضعية الوبائية المستجدة التي إستمرت لثلاث سنوات، كلها عوامل أدت إلى زعزعة إستقرار البيئة السياسية والقانونية والإقتصادية في الجزائر.

ثالثا_مؤشر ضبط الفساد ضمن مؤشر الحوكمة: جاء ترتيب الجزائر من خلال التقارير الدولية للفساد في مراتب متأخرة لتؤكد على وجوده وتعدد صورته وتفاقمه في جميع أجهزة الدولة، الأمر الذي ساهم في تراجع البلاد في تطبيق تشريعات ضبط الفساد رغم وجودها (بوطورة و سمايلي، 2019، صفحة 06)، ويمكن ملاحظة ذلك بشكل واضح من خلال مؤشر ضبط الفساد كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (37): تطور مؤشر ضبط الفساد في الجزائر خلال الفترة 2003-2020 (المقياس: -0.25، +0.25)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
القيمة	-0.68	-0.69	-0.48	-0.52	-0.56	-0.59	-0.58	-0.52	-0.54
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
القيمة	-0.50	-0.47	-0.60	-0.65	-0.68	-0.60	-0.64	-0.62	-0.64

المصدر: معطيات البنك الدولي لمؤشر الحوكمة لسنة 2021 على الموقع: www.worldbank.org ،

تاريخ الإطلاع: 14/02/2020، التوقيت: 11:20.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه تدهور مؤشر ضبط الفساد في الجزائر خلال الفترة 2003-2020، حيث يسجل طوال فترة الدراسة بقيم سلبية بعيدة عن المعدل المتوسط، كانت أعلى قيمة لها سنة 2013، بـ0.48- أما أسوء قيمة سجلتها فهي 0.68- وذلك سنة 2003، وعموما يعرف إتجاهها العام تذبذبا مما يدل على إستمرار وإستشراء ظاهرة الفساد في الجزائر مما يعكس عدم فعالية الآليات القانونية والمؤسسية التي وضعتها الجزائر لوقف مد الفساد فيها.

رابعا_المؤشرات الفرعية للحوكمة: تظهر أهم مؤشرات الحكم الراشد الصادرة عن البنك الدولي تحسنا في بعض المؤشرات نتيجة المواصلة في الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية التي إتخذتها الجزائر من أجل إقرار المساءلة والديمقراطية وحرية التعبير ومحاربة الفساد (مولاي و السايح، 2017، صفحة 283)، وأهم التطورات في مؤشر الحوكمة يمكن تتبعها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (38): تطور الجزائر ضمن مؤشرات الحوكمة خلال الفترة 2003-2020

(المقياس: -0.25، +0.25)

الاستقرار السياسي	نوعية التنظيم	فعالية الحكومة	المشاركة والمساءلة	حكم القانون	السنوات
-1.75	-0.52	-0.61	-1.08	-0.59	2003
-1.36	-0.54	-0.57	-0.80	-0.62	2004
-0.92	-0.38	-0.47	-0.72	-0.75	2005
-1.13	-0.57	-0.47	-0.92	-0.71	2006
-1.15	-0.62	-0.57	-0.98	-0.77	2007
-1.09	-0.79	-0.63	-0.98	-0.74	2008
-1.20	-1.07	-0.58	-1.04	-0.79	2009
-1.26	-1.17	-0.48	-1.02	-0.78	2010
-1.36	-1.19	-0.56	-1.00	-0.81	2011
-1.33	-1.28	-0.53	-0.91	-0.77	2012
-1.20	-1.17	-0.53	-0.89	-0.69	2013
-1.19	-1.28	-0.48	-0.82	-0.77	2014
-1.09	-1.17	-0.50	-0.85	-0.86	2015
-1.10	-1.17	-0.53	-0.86	-0.86	2016
-0.92	-1.19	-0.59	-0.90	-0.86	2017
-0.84	-1.23	-0.53	-1.00	-0.74	2018
-1.04	-1.30	-0.52	-1.06	-0.82	2019
-0.86	-1.92	-0.53	-1.10	-0.78	2020

المصدر: معطيات البنك الدولي حول مؤشرات الحوكمة لسنة 2021 على الموقع الإلكتروني:

www.worldbank.org ، تاريخ الإطلاع: 14/02/2020، التوقيت: 11:20.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الجزائر لاتزال بعيدة جدا عن إرساء معالم الحوكمة الرشيدة حيث تبدو نتائجها هزيلة ضمن المؤشرات الفرعية لقياس الحاكمة التي تبدو بقيم سلبية بعيدة عن الوضع المتوسط طوال الفترة من 2003-2020، بالرغم من التحسن في مؤشري فعالية الحكومة والإستقرار السياسي فإنها لا تزال تسجل بالسالب، مما يعكس أن الجزائر تعاني من غياب الديمقراطية والحرية في المشاركة والمساءلة، وغياب الاستقرار السياسي، والإفلات من القانون وضعف الحكومة وتعدد التنظيم وبالتالي فشل كل الجهود المبذولة في هذا الإطار.

خامسا_مؤشر النزاهة العامة (IPI): تحتل الجزائر مراتب غير مشرفة من حيث الشفافية والنزاهة مما يشجع النظام العام فيها على الفساد والرشوة وإقصاء المنافسة النزيهة، ومنع إنتقال وتداول المعلومات (مولاي و السايح، 2017، صفحة 279، 280)، ويمكن تتبع وضعية الجزائر ضمن مؤشرات النزاهة العامة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (39): الجزائر ضمن مؤشرات النزاهة العامة خلال الفترة 2015-2019
(الوحدة: 0 قيمة منخفضة-10 قيمة مرتفعة)

2019		2017		2015		السنوات المؤشر
القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	
4.89	103/116	4.37	100/109	4.66	97/109	المؤشر العام (IPI)
4.89	56/116	4.73	70/109	4.58	72/109	الإستقلال القضائي
7.52	97/116	7.51	87/109	6.75	90/109	الضغط الإداري
7.32	102/116	4.64	103/109	4.63	103/109	الإنفتاح التجاري
1	104/116	1	99/109	4.43	95/109	شفافية الموازنة
4.5	71/116	4.31	69/109	3.55	75/109	المواطنة
3.74	88/116	4.04	80/109	4.04	80/109	حرية الصحافة

Source : IPI Index of Public Integrity, Algeria, www.integrity-index.org ,

date : 30/12/2021.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الجزائر تعاني من ضعف في النزاهة العامة حيث لا تتجاوز قيمتها 4 نقاط من 10 الأمر الذي جعلها تحتل مراتب متأخرة ضمن مجموعة الدول محل الدراسة فكانت أسوأ مرتبة لها سنة 2019 حيث إحتلت المرتبة 103 بالرغم من أنها حققت خلالها أفضل نتيجة حيث بلغ مؤشر النزاهة العامة 4.89 نقطة، ويعود هذا لضعف الشفافية في الموازنة التي سجلت لسنتين متتاليتين نقطة واحدة، وتقييد حرية الصحافة والمواطنة، وهذا بالرغم من تحسن مؤشرات الإنفتاح التجاري وتخفيف الضغط الإدارية خلال الفترة 2015-2019.

سادسا_مؤشر الميزانية المفتوحة: نشرت المنظمة الدولية للشراكة الميزانية (IBP) نتائج التحقيق حول الموازنة المفتوحة لسنة 2019، والتي تعيد بأن تتقيط الجزائر قد تراجعت بنقطة واحدة مقارنة بسنة 2017، لتسجل نقطتين فقط من أصل 100 وهي أقل إلى حد كبير من متوسط الدرجة العالمي المقدر بنحو 42 درجة، وهذا راجع في الغالب إلى تأخرها أو عدم إعدادها للوثائق المتعلقة بها وإتاحتها للجمهور (مؤسسة شراكة الموازنة الدولية (IBP)، 2019)، والشكل الموالي يوضح ذلك بالتفصيل:

الشكل رقم (21): إتاحة وثائق الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2008-2019)

الوثيقة	2008	2010	2012	2015	2017	2019
البيان التمهيدي للموازنة	●	●	●	●	●	⊘
مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية	●	●	●	●	●	●
الموازنة المقررة	●	●	●	●	●	●
موازنة المواطنين	⊘	⊘	⊘	⊘	⊘	⊘
التقارير الدولية	●	⊘	●	●	○	●
الإستعراض نصف السنوية	●	●	●	⊘	●	●
تقرير نهاية السنة	●	●	●	⊘	●	⊘
تقرير التدقيق	●	●	●	⊘	●	⊘

● متاح للجمهور ● لم يتم إصدارها ⊘ تم نشرها للإستخدام في توقيت متأخر أو لم يتم نشرها عبر الإنترنت أو تم إصدارها للأغراض الداخلية فقط

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- مسح الموازنة المفتوحة 2019، الطبعة السابعة، مؤسسة شراكة الموازنة الدولية (IBP)، على الموقع الإلكتروني: www.internationalbudget.org، تاريخ الإطلاع: 2022/01/18، التوقيت: 16:31، ص 86.
- وفضيلة بوطورة ونوفل سمايلي، مرجع سبق ذكره، ص 16.

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الجزائر تعاني من غياب الشفافية في إتاحة ونشر المعلومات للجمهور وحتى ولو قامت بإعدادها فهي تعرف تأخر في نشرها وتقتصر على الإستخدام الداخلي، الأمر الذي يضعها في الفئة الأخيرة في تصنيف التي تقدم معلومات شحيحة، حيث تكون كل المؤشرات المتعلقة بالميزانية غير متاحة للجمهور أو يتم نشرها متأخرة زمنيا، بإستثناء الموازنة المقررة التي تكون عامة ومتاحة للجمهور العام.

المطلب الثالث: الآثار الناتجة عن تفشي ظاهرة الفساد في الجزائر

أدت الأوضاع التي فرضتها بعض الأحداث التي عاشتها الجزائر إلى تفشي الفساد فيها وتعدد مظاهره الأمر الذي كانت له تداعيات في الغالب ما تكون سلبية على مختلف الأصعدة السياسية والإقتصادية والإجتماعية مما أدى إلى تعطيل عجلة التنمية المستدامة بها، ويتمثل أهم إنعكاسات الفساد فيما يلي:

أولاً- إعاقة عملية التنمية وإضعاف النمو الاقتصادي: إن الأغلفة المالية للبرامج التنموية في المخططات السابقة أكسبت الجزائر مع الفساد الذي إستفحل في الإدارة العمومية للمشاريع الكبرى صفة التنمية الجزئية بدل التنمية الشاملة (بوطورة و سمايلي، بدون سنة، صفحة 25)، فالبرغم من حجم الإستثمار الذي بلغ أكثر من ضعفي نظيره في الدول المجاورة على مدى السنوات الماضية، إلا أنها لم تحقق المستوى ذاته من النمو الاقتصادي الذي حققه جيرانها.

يعد الفساد عاملاً مهماً في تفسير الفجوة بين ضخامة الموارد وبين تواضع الإنجازات وإخفاق البرامج التنموية في تحقيق إقلاع إقتصادي حقيقي ورفاه إجتماعي في كامل أرجاء الوطن (الحسن، 2013). حيث يلاحظ تخصيص موارد مالية هائلة في كل مخطط تنموي لإستكمال إستثمارات ومشاريع المخطط الذي يسبقه، خاصة خلال البرامج التنموية التي عرفتها بداية الألفية الثالثة، وأغلبها يعبر عن إنحراف كبير ما بين التكاليف الأولية المحددة وما ينفق فعلياً على أرض الواقع (حليمي و آخرون، 2021)

وبالمقارنة مع عينة من الدول في الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، تظهر الجزائر بوصفها حالة شاذة تجمع بين مستوى مرتفع من الإنفاق العام وبين نمو إقتصادي متواضع (الحسن، 2013)، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (40): تطور حجم الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر

خلال الفترة 2003-2020

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الإنفاق العام (مليار دج)	753	813	8629.79	9061.47	9890.81	10925.75	12355.68	13123	13523.19
معدل النمو %		5.9	1.7	3.4	2.4	1.6	3.6	2.9	3.4
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الإنفاق العام (مليار دج)	14850.96	15678.89	16224.44	16729.25	17085.78	17626.02	18047.26	4964.53	16927.61
معدل النمو %		2.8	3.8	3.7	3.2	1.3	1.1	1	-5.1

المصدر: بيانات البنك الدولي لعدة سنوات على الموقع الإلكتروني: www.data.albankaldawli.org ،

تاريخ الإطلاع: 08/04/2022، التوقيت: 11:30.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن حجم الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة 2003-2020، عرف تزايدا مستمرا حيث وصل في نهايتها إلى نحو 18047.26 مليار دج، بإستثناء سنة 2019 الذي عرف تراجعاً نتيجة سياسة التقشف التي باشرتتها الدولة، إلا أن حجمه قد عاد للإرتفاع في سنة 2020 نتيجة التوسع في الإنفاق لسد الإحتياجات التي ولدتها جائحة كورونا المستجد، والتي سجل فيها معدل النمو بالسالب وهي أسوء قيمة خلال هذه الفترة حيث بلغت -5.1، في حين سجلت سنة 2005 أفضل قيمة 5.9 وفي العموم فإن معدل النمو متذبذب وضئيل جدا، لا يرتقي إلى مستوى حجم الأموال التي تم ضخها من أجل تمويل، وتحسين الأداء الاقتصادي للجزائر.

ثانياً- عشر مسار الإنتقال نحو الاقتصاد المنتج: لاتزال تعتبر الجزائر في علاقاتها الاقتصادية مع بقية دول العالم مصدرا صاف للثروات الطبيعية غير المتجددة من بترول وغاز (بوسعيد، 2013، صفحة 211) ز، فهي رابع مصدر للغاز الطبيعي في العالم وثالث منتج للنفط في إفريقيا، واللذين يشكلان قرابة 98% من إيرادات الصادرات، و70% من العائدات العمومية ونحو 40% من الناتج الداخلي الخام للبلاد (شعشوع و أبو بكر، 2021، صفحة 254)، لكن وارداتها من الجباية البترولية تتعرض للنهب ولا توجه لمشاريع إنتاجية تخلق قيمة مضافة للإقتصاد وتشجع التنمية المستدامة التي يمكن أن تستفيد منها الأجيال المستقبلية كالزراعة والصناعة والسياحة... إلخ (بوسعيد، 2013، صفحة 211).

الجدول رقم (41): التوزيع القطاعي الإجمالي للناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة
2003-2020 (الوحدة: مليار دينار)

إيرادات خارج المحروقات	إيرادات المحروقات	إجمالي الناتج الداخلي	القطاعات الأخرى تتمثل فيما يلي:					القطاعات الأخرى	المحروقات	القطاعات	السنوات
			خدمات الإدارة العمومية	خدمات خارج الإدارة العمومية	بناء وأشغال عمومية	الصناعة	الزراعة				
623.8	1350.2	5247.5	552.3	1112.2	445.2	355.4	515.3	2980.3	1868.9	2003	
652.5	1570.7	6150.4	603.2	1302.2	508	390.5	580.5	3384.4	2319.8	2004	
724.2	2352.7	7563.6	631.9	1518.7	564.4	420.1	581.6	3716.7	3352.9	2005	
840.5	2799	8520.6	677.9	1708.4	674.3	444.4	641.3	4146.3	3882.2	2006	
883.1	2796.8	9366.6	798.6	1933.2	825.1	479.8	708.1	4744.8	4089.3	2007	
1101.6	4088.6	11077.1	1074.8	2147.2	956.7	519.5	727.4	5425.6	4997.6	2008	
1262.4	2412.7	10006.7	1197.2	2381.5	1094.8	577	931.3	6181.8	3109.1	2009	
1470.2	2905	12034.7	1587.1	2629.9	1257.4	616.7	1015.3	7106.4	4180.4	2010	
1810.4	3979.7	14588.6	2378	2933.2	1333.3	663.8	1183.2	8491.5	5242.5	2011	
2155	4184.3	16208.7	2648.1	3305.1	1491.2	728.6	1421.7	9594.7	5536.4	2012	
2279.4	3678.1	16650.2	2551.2	3849.6	1627.4	771.8	1640	10440	4968	2013	
2350	3388.4	17228.6	2 738,4	4 186,4	1 794,0	837,7	1 772,2	11328.7	4675.8	2014	
2729.5	2373.5	16712.7	2 899,9	4 553,1	1 917,2	919,4	1 935,1	12224.7	3134.2	2015	
3329	1781.1	17514.6	3 059,6	4 841,3	2 072,9	979,3	2 140,3	13093.4	3025.6	2016	
3870.9	2177	18575.8	3 072,0	4 858,9	2 203,7	1 044,9	2 219,1	13398.6	3699.7	2017	
3864.5	2887.1	20259.1	3 006,5	5 305,4	2 346,5	1 128,0	2426.9	14213.3	4547.8	2018	
3793.4	3316.82	20284.2	3120.2	5577.6	2481.4	1198.5	2429.4	14807.1	3910.1	2019	
3208.6	2023.15	18383.8	3359	4823	2398.1	1153.5	2595.5	14332.1	2575.1	2020	

المصدر: بالإعتماد على:

- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر للسنوات 2008، 2012، 2015
- والتقارير السنوية لبنك الجزائر 2008، 2010، 2015، 2019.
- قانون المالية لسنة 2019، الجريدة الرسمية، العدد: 79، 30 ديسمبر 2018، ص28.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معظم إيرادات الجزائر مصدرها المحروقات، وهي تعرف تذبذبا نتيجة عدم إستقرار الأسعار الدولية للنفط، كما يحوز هذا القطاع على النصيب الأكبر من الناتج الداخلي الذي وصل سنة 2018 إلى أعلى قيمة له، وهي 20259 مليار دينار، بينما يوجه معظمه خارج قطاع المحروقات نحو قطاع البناء والأشغال العمومية، تليها الخدمات خارج الإدارة العمومية، ثم الزراعة والصناعة المعملية التي زاد نصيبها من الناتج الداخلي ليصل إلى 2426.9 و 1128 مليار دينار لكل منهما على الترتيب، في حين تحوز خدمات الإدارة العمومية على النصيب الأقل.

وفي هذا الإطار يتم استيراد غالبية السلع اللازمة للإستهلاك والإستثمار بدلا من دعم إنتاجها محليا بموجب سياسة إحلال الواردات التي شكلت هدفا سعت إلى بلوغه الحكومات الجزائرية المتعاقبة منذ عقود. إلا أنه في الواقع فإن القائمين على هذه العملية ليس من مصلحتهم تنفيذ مثل هذه السياسة، لأن الاعتماد على الاستيراد يضمن لها نسب عمولات وصفقات فساد أعلى بجهد أقل مما تضمنه سياسة إحلال الواردات التي تتطلب توطین مختلف الصناعات وما يستلزمه ذلك من تأهيل للكفاءات وإدارة للمشاريع وتشغيلها وتحديثها وغير ذلك (إبراهيم، 2021).

ثالثا_المديونية الخارجية والعجز في الموازنة العامة: أدى الإختلاس من الميزانية إلى هدر كبير في إحتياطات الجزائر المالية الناتجة عن صادراتها النفطية، حيث كشفت الإحصائيات عن عدم تقييد مبلغ قدره 22 مليار دولار ضمن الميزانية العامة للفترة ما بين 2000-2004، كما كشفت أن الميزانية كانت تعد خلال الفترة 2007-2008 على أساس السعر 19 دولار بدل 100 دولار للبرميل النفط وفق سعره في الأسواق العالمية، وبالتالي كان الفرق بين السعرين يتجاوز 80 دولار للبرميل الواحد يجعل مصيره (بوسعيد، 2013، صفحة 211).

كما كشفت دراسة أن مبالغ الفساد في التجارة الخارجية خلال الفترة 1975-1991 قد إنتقلت من 17 إلى 25.5 مليار دولار وهو ما يعادل تقريبا الديون في ذلك الوقت، في حين قدرت الأموال المهربة للخارج بـ 16.3 مليار دولار نهاية التسعينات، ما يمثل 55% الدين الخارجي (30 مليار دولار في التسعينات) و 29% قيمة الإنتاج الوطني (أي 57780 مليار دولار في 1990) (بن زراع، 2018، صفحة ص08).

كما يعود العجز في الميزانية إلى التراجع في أهم مواردها وهو التحصيل الضريبي الذي قد يصل إلى 12 مليار دينار أي قرابة ضعف ميزانية الدولة، إلا أن نسبة التحصيل في الجزائر لا تتجاوز 8 و9% فقط وهذا نتيجة التهرب الضريبي الذي يمارسه بعض كبار رجال المال والمستوردين، (بوعيسى، 2020، صفحة 593). ولتعويض هذا الفاقد من الضريبة ولتغطية العجز في الميزانية قد تلجأ الدولة للإصدار النقدي والقروض الخارجية (طبايبي و وآخرون، 2018، صفحة 14)، ويمكن تتبع تطور الفاقد الضريبي ورصيد الموازنة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (42): مقارنة حجم التهرب الضريبي بالنسبة لرصيد الميزانية

خلال الفترة 2003-2019

السنوات	رصيد الميزانية العامة (مليون دج)	حجم التهرب الضريبي (مليار دج)	نسبة التهرب إلى إجمالي الإيرادات العامة (%)
2003	-210400	631.48	%35
2004	-260700	546.77	%26
2005	-385200	706.1	%24
2006	1186.8	737.72	%21
2007	579.3	659.59	%19
2008	999.5	524.75	%20
2009	-507.3	750.91	%24
2010	-133.2	649.4	%23
2011	-2363.8	629.11	%21
2012	-3254.1	856.12	%25
2013	-2128.8	938.16	%26
2014	-1257.2	923.88	%25
2015	-2553.3	1202.46	%29
2016	-2187.4	1219.02	%29
2017	-1234.8	1383.54	%29
2018	-974.9	1355.6	%27
2019	-992	1688.16	%29

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات 2010، 2016، 2018.

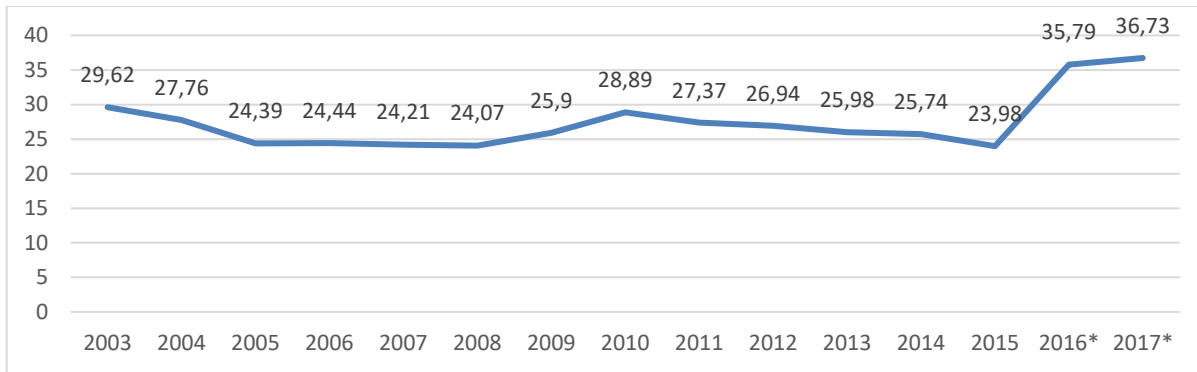
- رشيد شباح ورضا دحمانى، قياس حجم التهرب الضريبي في الجزائر خلال الفترة 1970-2019 باستخدام المنهج النقدي لتانزي، المجلد: 05، العدد: 02، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، 2022، الصفحات: 43-61، ص 60، 61.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رصيد الموازنة خلال فترة الدراسة قد حققت خلال السنوات 2006، 2007، 2008 فائضا نتيجة الوضعية المالية المريحة التي عرفتھا البلاد، في حين شهدت باقي السنوات عجزا كان أسوأه سنة 2005 حيث قدر العجز بـ 385200 مليون دج وهذا راجع لتراجع إيراداتها من المحروقات، كما رافق هذا العجز تنامي ممارسات الفساد خاصة فيما يتعلق بتحصيل الضرائب حيث وصلت حجم الضرائب المهربة إلى أعلى قيمة سنة 2015 بواقع 1202.46 مليار دج ما يعادل 29% من الإيرادات العامة نتيجة البحبوحة المالية التي عرفتھا البلاد، وفي العموم فإن الفاقد الضريبي قد وصل إلى مستويات مرتفعة كانت في غالبية الدراسة تفوق العجز المسجل في رصيد الميزانية.

رابعاً_تنامي الاقتصاد الموازي: تعد الجزائر من بين أهم البلدان التي تعاني من تنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي، وقد ساهم في ذلك التغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري والتي تزامنت مع كل فترة تاريخية مر بها الاقتصاد الوطني الجزائري (حاقة، 2020، صفحة 36، 37). ويمكن تتبع تطور معدل الاقتصاد الموازي من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (22): معدل الاقتصاد الموازي كنسبة من الناتج الداخلي الخام في الجزائر

خلال الفترة 2003-2017 (الوحدة: %)



Source : Leandro Medina and Friedrich Schneider, Shadow Economies Around the World: What Did We Learn Over the Last 20 Years?, IMF Working Paper, 2018, p p 61-69.

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن الاقتصاد الموازي يحوز نسب معتبرة من الناتج الداخلي الخام للجزائر وهو يسير بوتيرة متزايدة منذ 2003 حتى 2017 حيث إنتقلت نسبته من 29.62% إلى 36.73% وهذا راجع إلى غياب الرقابة وكثرة العراقيل والثغرات في القوانين التي تسيير البلاد مما يشجع الباحثين عن الربح السريع من تكثيف نشاطاتهم تحت ظل الاقتصاد الموازي.

أما فيما يتعلق بحجم الأموال التي يتم تداولها في السوق الموازية فقد قدرها الخبراء بنحو 10 مليارات دولار يتم تداولها سنويا، حيث لا تكاد تخلو محافظات الجزائر من الساحات التي تشهد نشاط المضاربة في النقد الأجنبي وبيع وشراء العملات الأجنبية، وتعد ساحة بور سعيد بالجزائر العاصمة أكبر سوق موازية يتم فيها سنويا تداول 3 إلى 05 مليارات دولار، أي نحو 50% من حجم سوق صرف العملات الأجنبية الموازية (كحال، 2021)، ويمكن تتبع تطور علاوة الصرف الموازي في الجزائر من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (43): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في كل من

السوق الرسمي والموازي خلال الفترة 2003-2017

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
سعر الصرف الرسمي	77.39	72.06	73.28	72.65	69.29	64.58	72.65	74.39	72.94	77.54	79.37	80.58	100.69	109.44	110.97
سعر الصرف الموازي	97	92	93.2	92.6	89	84.5	92.65	94.9	93	105	109.3	110.5	145.09	163.11	171.69
قيمة الفارق	19.61	19.94	19.92	19.95	19.71	19.92	20	20.51	20.06	27.46	29.93	29.92	44.4	53.67	60.72

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- بيانات البنك الدولي لعدة سنوات

- Nadjib GAMACHE and Mohammed Bachir MEBIROUK, UNE (RE) CLASSIFICATION DU RÉGIME DE CHANGE EN ALGÉRIE : QUE DISENT LES DONNÉES DU MARCHÉ PARALLÈLE DES CHANGES?, Les Cahiers du Cread, vol. 36 - n° 01 – 2020 ,P39.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة الفارق ما بين سعر الصرف الرسمي والموازي قد سجلت طوال فترة الدراسة بالموجب وفي تزايد مستمر حيث إنتقلت من 19.61 إلى 60.72 ما بين 2003 و2017 مما يعني أن معظم معاملات الصرف تتم في السوق الموازي في ظل غياب شبه تام للهياكل الرسمية، وفي ظل إستمرار ضعف الجهاز المصرفي وإنهيار العديد من البنوك.

ولقد وصلت السوق الموازية إلى حدود 600 نقطة عبر الوطن تشغل ما بين 75 إلى 85 ألف مواطن ينشط ضمن هذه الفضاءات الموازية ويعتقد أن الرقم أكثر من هذا، مما يتطلب من الحكومة إستحداث 1400 فضاء تجاري جديد (كناي، 2013، صفحة 58)، ويمكن تتبع ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (44): تطور العمل غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 2003-2014

(الوحدة: نسبة مئوية)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة التشغيل الغير رسمي للتشغيل الكلي	%35.8	%41.5	%41.3	%45	%43.8	%44.1	%44.6	%45.6	%40.7	%37.7	%37.4	%37.7

Source : Office National des Statistiques, ENQUETE EMPLOI AUPRES DES MENAGES

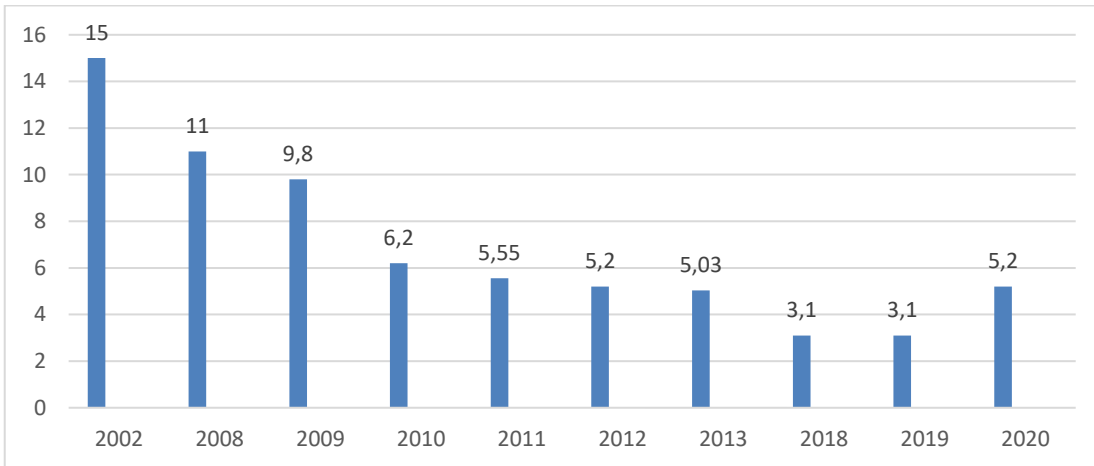
2014, Collections Statistiques N° 198, p31.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن التشغيل غير الرسمي في الجزائر عرف تطورا واضحا، حيث إرتفع معدله من 35.8% سنة 2003 إلى 37.7% سنة 2014، إلا أن أعلى قيمة سجلتها سنة 2010 بنسبة 45.6% وهي في العموم تشكل نسبة معتبرة من القوة العاملة في الجزائر، وهذا راجع لتزايد مستوى البطالة في السوق الرسمي، بالإضافة إلى عدم تدخل الدولة لأنها إعتبرتها ظاهرة مؤقتة، كانت نتيجة الأوضاع التي خلفتها فترة التسعينيات التي أدى إعتقاد برامج التعديل الهيكلي إلى تسريح آلاف العاملين في القطاع العام.

خامسا_التباين الاجتماعي وإنتشار مختلف مظاهر الفقر والإقصاء الإجتماعي: تشير التقديرات إلى وجود 24% من الجزائريين يعيشون تحت خط الفقر، وخلال سنة 2014 تم إحصاء أكثر من 1932000 أسرة فقيرة، مع زيادة 304000 أسرة فقيرة مقارنة بسنة 2013 التي سجلت فيها 1628000 أسرة فقيرة. (عبد الكريم، 2014)، وعليه يمكن تتبع تطور معدلات الفقر في الجزائر من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (23): تطور معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 2002-2020

(الوحدة: %)



المصدر: عبد المالك مهل، واقع الفقر في الجزائر والعالم العربي: قراءة في بعض المؤشرات، العدد: 02،

المجلد: 22، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات إقتصادية، الصفحات: 106-124، ص 117.

- Statista Accounts, Projected poverty headcount ratio in Algeria from 2018 to 2021, web site : www.statista.com, date : 06/12/2021, date : 22/01/2023, time : 14 :32.

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن خلال الفترة 2002-2019 إستطاعت الجزائر تخفيض معدلات الفقر فيها، نتيجة الإصلاحات التي قامت بها الدولة فيما يتعلق بنظام الأجور، معاشات التقاعد، والضمان الاجتماعي، التي كانت في ظل البحبوحة المالية التي عرفتها البلاد، حيث إنتقل معدل الفقر سنة 2002 من 15% إلى 3.1% سنة 2019، إلا أنها إرتفعت بعدها في ظرف عام لتصل إلى 5.2% سنة 2020 وهذا راجع للصدمة المزدوجة التي تعرضت لها البلاد جراء جائحة كورونا المستجدة التي رافقها تراجع الأسعار الدولية للمحروقات.

فنتيجة للسياسات الاقتصادية غير الفعالة، وتزايد الحديث عن تنامي حالات الفساد، يؤثر ذلك سلبا على مؤسسات الدولة بما يتفق مع تزايد نسب الفقر، والبطالة نظرا لتوجيه رؤوس الأموال العامة إلى مشاريع ليست ذات أولوية ملحة، أو تهريب تلك الأموال خارج الدولة (عبد الكريم، 2014). ويمكن تتبع وضعية الفرد الجزائري ضمن بعض المؤشرات الاجتماعية من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (45): وضعية الجزائر ضمن بعض المؤشرات الإجتماعية

خلال الفترة 2003-2020

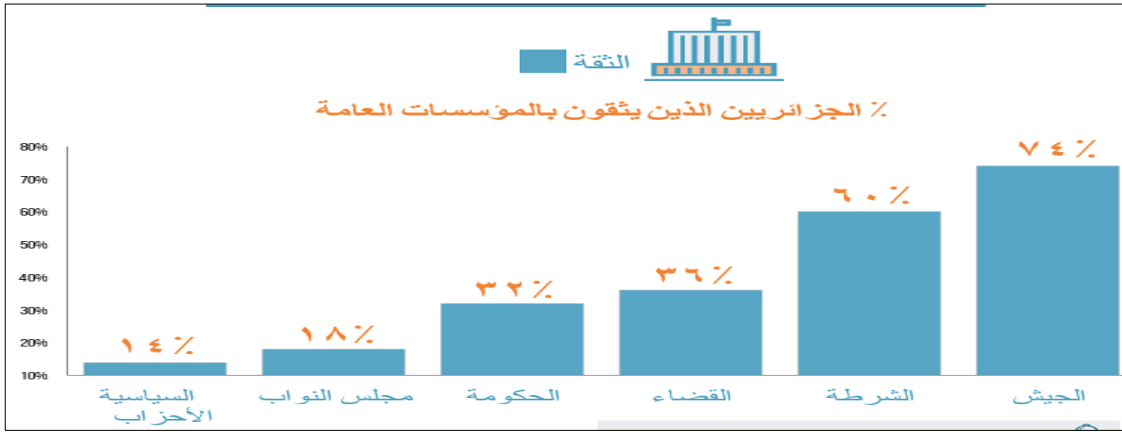
السنوات	الدخل الفردي (دولار)	معدل البطالة %
2003	2103.40	23.70
2004	2610.20	17.60
2005	3113.10	15.30
2006	3478.7	12.30
2007	3950.50	13.80
2008	4923.60	11.30
2009	3883.30	10.20
2010	4480.80	10
2011	4555.70	10
2012	5592.20	11
2013	5499.60	9.8
2014	5493.10	10.2
2015	4177.90	11.2
2016	3946.50	10.2
2017	4109.70	10.3
2018	4142	10.4
2019	3989.70	10.5
2020	3306.90	12.6

المصدر: بيانات البنك الدولي لعدة سنوات

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المؤشرات الثلاثة تعرف تذبذبا، حيث أن أفضل قيمة وصلها الدخل الفردي هي 5592.2 دولار سنة 2012 في حين سجلت 2020 أقل قيمة 3306.9 دولار، كما تعرف الجزائر تزايدا في معدلات البطالة بالرغم من برامج التشغيل التي باشرتھا الدولة حيث وصلت سنة 2020 إلى 12.6 نتيجة تسريح العمال الناتج عن جائحة كورونا هذا من جهة وغلق المصانع والمؤسسات التابعة للأشخاص الذين أتهمو في قضايا فساد من جهة أخرى.

سادسا_فقدان شرعية النظام السياسي: يعد الفساد سببا رئيسا ومباشرا لأزمة الشرعية والمشروعية في الجزائر إذ تتجلى مظاهره في تورط المسؤولين السياسيين في قضايا الفساد، عمليات التزوير، الإحتيال والنصب ما أدى إلى إحداث أزمة ثقة بين الحاكم والمحكوم وعزوف الشعب عن المشاركة السياسية بما فيها مقاطعة الانتخابات وعدم الإكتراث بالقضايا السياسية وتركيز الاهتمام على المصالح الشخصية الضيقة (مغربي، 2020، صفحة 157، 158). وهذا ما تؤكدته نتائج إستطلاع الأراء الجزائرية حول الثقة في الحكومة الذي تم إعداده ضمن تقرير البارومتر العربي لسنة 2016 والتي كانت نتائجها كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (24): نتائج إستطلاع حول الجزائريين الذين يثقون بالمؤسسات العمومية



المصدر: البارومتر العربي، الدورة الرابعة، 2016.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن معظم الجزائريين يثقون في الجهاز الأمني في الجزائر حيث تصل ثقتهم في الجيش إلى 74% تليها الشرطة بـ 60% وبدرجة أقل القضاء 36%، في حين تقل ثقتهم في الحكومة بنسبة 32% والموالين لها حيث تحتل الأحزاب السياسية المرتبة الأخيرة بـ 14% ومجلس النواب 18% المرتبة قبل الأخيرة، إلا أن هذه النتائج قد لا تعكس حقيقة الواقع العملي لكون هذا المسح الذي تقوم به منظمة الشفافية الدولية يرتكز على إستطلاعات الرأي من خلال أحكام ذاتية صادرة عن المواطنين الذين شملهم الإستطلاع دون الأخذ بعين الإعتبار توجهاتهم وخلفيتهم الإجتماعية ومستواهم التعليمي والثقافي.

المبحث الثاني: الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إتجهت العديد من الدول النامية ومنها الجزائر إلى تكثيف جهودها من أجل دعم الإستثمار الأجنبي المباشر كمصدر تمويل خارجي لبرامجها التنموية، إلا أن حصيلتها من تدفقاته لاتزال ضئيلة نتيجة جملة من العراقيل الداخلية التي حدثت من جاذبيتها وجعلتها تحتل مراتب متأخرة ضمن مؤشرات الدولية، وهذا بالرغم من الإمكانيات والمؤهلات المادية والبشرية التي تسخر بها الجزائر.

المطلب الأول: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تملك الجزائر العديد من المؤهلات التي تزيد من جاذبيتها في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر إلا أن عدم إستغلالها، أو الإستخدام غير الجيد لها جعلها تحتل مراتب متأخرة ضمن المؤشرات الوطنية والدولية المتعلقة بمناخ الإستثمار.

أولاً_الموارد الطبيعية: تقع الجزائر في شمال إفريقيا وتطل على البحر الأبيض المتوسط، تبلغ مساحتها الإجمالية 2381.740 كيلومتر مربع كأكبر دولة إفريقيا، والعاشرة عالمياً (world data, s.d.)، ساهمت شساعة مساحتها في تنوع أقاليمها وكثرة ثرواتها الباطنية والسطحية المتمثلة فيما يلي:

أ. **الثروات المتجددة:** من أهم الموارد المتجددة التي تمتلكها الجزائر ما يلي: (U.S.Department of Commerce, s.d.)

- **الطاقة الشمسية:** تعد الجزائر من بين أعلى مستويات الإشعاع الشمسي في العالم، يمكن أن يصل توليد الطاقة الشمسية في المناطق الصحراوية من 1,850 إلى 2,100 كيلوواط في الساعة. يمتد 86% من أراضي الجزائر عبر صحراء الساحل حيث تسمح الظروف الجوية والجغرافية لأشعة الشمس بالوصول إلى الأرض على مدار السنة. وهذا يعطي الجزائر أكثر من 3000 ساعة من ضوء الشمس سنوياً.
- **الطاقة الرياحية:** مع ساحل البحر الأبيض المتوسط الذي يبلغ طوله حوالي 01 كيلومتر، وسرعة الرياح التي تزيد عن 08 أمتار في الثانية، تحتوي الجزائر على موارد رياح كبيرة، بالإضافة إلى ذلك يمكن أيضاً توليد طاقة الرياح من الرياح القادمة من سطح الساحل في جنوبه.

- **الثروة المائية:** الجزائر لديها إمكانات متواضعة للطاقة الكهرومائية. تكشف الدراسات التي أجريت سنة 2020 عن 103 مواقعاً للسدود المحتملة، تتلقى البلاد حوالي 65 مليار متر مكعب من الأمطار سنوياً، وتشكل الطاقة المائية اليوم المورد المتجدد الأكثر استغلالاً في الجزائر.
 - **الكتلة الحيوية:** تتمتع الجزائر بإمكانات طاقوية حيوية تبلغ حوالي 1,706 جيجاوات في الساعة، تشكل النفايات المنزلية الغالبية العظمى 96% من الغاز الحيوي المحتمل عند 974 مليون متر مكعب، أما المصادر الأخرى لتوليد الطاقة الحيوية تستمد من نفايات صناعة زيت الزيتون (2.35 مليون متر مكعب) ومياه الصرف الصحي (22.91 مليون متر مكعب).
- إن القدرة المتجددة الحالية للجزائر البالغة 686 ميجاوات، هي نتيجة أول استراتيجية وطنية للطاقة المتجددة في البلاد تم إطلاقها في عام 2011، تشكل الطاقة الشمسية والمائية معظم هذا التوليد المتجدد، حيث تشكل الطاقة الشمسية 448 ميغاواط، والطاقة الكهرومائية 228 ميغاواط، وطاقة الرياح 10 ميغاواط من هذا المزيج.

ب. **الثروات الغير متجددة:** من أهم الثروات الغير متجددة التي تمتلكها الجزائر ما يلي:

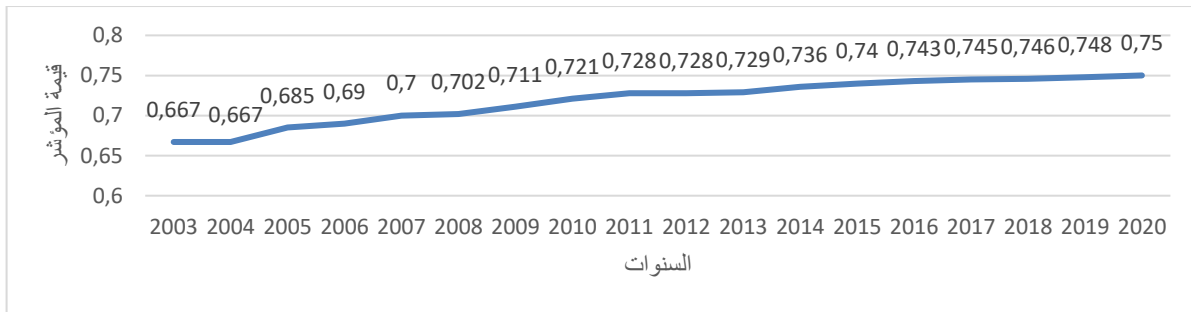
- **الثروات النفطية:** احتلت الجزائر في سنة 2020 المرتبة 15 من حيث إحتياطات النفط (45 مليار طن من المكافئ النفطي لإحتياطات النفط المؤكدة)، والمرتبة 18 من حيث الإنتاج، والمرتبة 12 في الصادرات، حث يمكن أن تصل طاقتها التكريرية إلى 22 مليون طن في السنة.
- **الغاز الطبيعي:** احتلت الجزائر في سنة 2020 المرتبة 07 عالمياً من حيث الموارد المؤكدة، وال05 في الإنتاج، وال03 في الصادرات، الجزائر عملاق الطاقة الحقيقي تمتلك 50% من الإحتياطات، 48% من إجمالي الإنتاج و94% من صادرات الغاز الطبيعي، الجزائر هي المورد الثالث للاتحاد الأوروبي للغاز الطبيعي ورابع مورد إجمالي للطاقة.
- **الثروات المعدنية:** تخفي الجزائر في باطن أرضها رواسب هائلة من الفوسفات والزنك والحديد والذهب واليورانيوم والكاولين وغيرها... إلخ. (ANDI, s.d.)

ثانياً_الموارد البشرية: بلغ عدد سكان الجزائر في 1 جانفي 2019 ما يقارب 43 مليون نسمة، بمتوسط كثافة سكانية 16.72 نسمة/كيلومتر مربع، وبمتوسط عمر 19 سنة، في حين يصل أمد الحياة فيها إلى 73 سنة، ويتم توزيع السكان حسب الفئة العمرية كالآتي:

- تحت 19 سنة: 27.9%.
- بين 19 و64 سنة: 64%.
- فوق 65 سنة: 8.1%.

تملك الجزائر قوة عاملة ماهرة وشابة قادرة على المنافسة حيث يمثل الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و35 سنة ما نسبته 54% من سكان الجزائر (ANDI, s.d.)، في حين مثلت القوة العاملة الإجمالية سنة 2013 ما نسبته 85% من إجمالي السكان، أما معدل معرفة القراءة والكتابة فبلغ سنة 2017 مانسبته 85% (منشورات الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، بدون سنة) وهذا راجع إلى الاهتمام الكبير الذي توليه الدولة الجزائرية لقطاع التربية والتعليم، والتكوين المهني (ANDI, s.d.)، حيث قامت بإطلاق برنامجًا ضخماً لمحو الأمية تستهدف خاصة الاناث 2007-2015 بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني، كما يوجد في الجزائر 05 مراكز بحث من بين أفضل 50 مركزًا في إفريقيا، كما تضم وزارة التعليم العالي 12 مركزًا بحثيًا و12 وحدة بحثية و06 وكالات أبحاث متخصصة، كما لديها عدد من اتفاقيات التبادل مع الجامعات دوليًا، بالإضافة إلى برامج تبادل الطلاب لأبحاث الدكتوراه في أوروبا وأماكن أخرى (Bertelsmann Stiftung's Transformation Index (BTI) , 2020, p. 30). الأمر الذي شجع على نمو مؤشر التنمية البشرية في الجزائر بشكل إيجابي وهذا ما يوضح الشكل الموالي:

الشكل رقم (25): تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2003-2020



Source : UNITED NATIONS DEVELOPMENT PROGRAMME (UNDP), Human Development Index (HDI) : Dimension: Composite indices, web : www.undp.org , date : 25/01/2022.

- The global economy, Algeria: Human development, site web : www.theglobaleconomy.com, date : 31/07/2022, time : 14 :57.

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن أداء الجزائر ضمن مؤشر التنمية البشرية في تصاعد مستمر حيث إنتقلت من القيمة 0.667 درجة سنة 2003 إلى 0.75 درجة سنة 2020 وهذا راجع للأهمية التي منحتها الدولة للعنصر البشري خاصة فيما يتعلق بالتعليم من خلال إجباريته وزيادة نصيبه من الإنفاق الحكومي.

ثالثا_ البنية التحتية: وتشمل ما يلي:

1-قطاع النقل: ويضم ما يلي:

أ. **النقل البري:** شبكة الطرق أكثر من 118000 كلم، منها 2450 طريق سريع أهمها مايلي:

- الطريق السريع شرق/غرب (مصمم ليربط بين الحدود الغربية والشرقية).
- الطريق السريع للهضاب العليا.
- الطريق العابر للصحراء الذي يربط شمال البلاد بالدول الواقعة جنوب الصحراء الكبرى.

كما تحتوي على:

■ **شبكة السكك الحديدية:** طولها 4576 كيلو متر منها مكهرب 324 كم /6000 قيد الإنشاء

حمولة الشحن (مليون). (منشورات الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، بدون سنة)

- **المترو:** شهدت الجزائر إفتتاح مترو الجزائر الذي يبلغ طوله 9 كلم و10 محطات.
- **الترامواي:** بالإضافة إلى ترامواي قسنطينة ووهران يعتبر ترامواي الجزائر نظام نقل جماعي يشمل 16.2 كلم و28 محطة ومن المقرر أن يتم الشروع في الدراسات التقنية لمشاريع الترامواي في 6 ولايات أخرى، وفيما بعد ستنتم في 8 ولايات أخرى من الوطن. (منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، بدون سنة)

ب. **النقل البحري:** يبلغ طول الخط الساحلي للجزائر أكثر من 1280كم، بالإضافة إلى بنية تحتية

للمونى تضم 45 ميناءا في الخدمة، بما في ذلك:

- 11 ميناءا تجاريا مزدوج الخدمة (التجارة، صيد الأسماك والمواد النفطية).
- ميناءين مختصين في المواد النفطية (سكيدة الشرقية وبطيوة).
- 31 ميناءا للصيد ومأوى الصيد، ستة منها داخل الموانئ التجارية.
- ميناءا سياحيا بسيدي فرج.
- 200 إشارة ضوئية بحرية ومنشآت للدفاع الساحلي. (منشورات الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، بدون سنة)

ج. **النقل الجوي:** تمتلك الجزائر 53 مطارا منها 13 مطار دولي، 8 مطارات وطنية و14 مطار جهوي، 19 مطار للإستعمال المحدود و4 مطارات خاصة بالنشاط الطاقوي، كما يتكون الأسطول الجوي الجزائري من 63 طائرة معظمها من نوع بوينغ وإيرباص، وتضمن الخطوط الجوية الجزائرية سنويا نقل 3.6 مليون مسافر ونحو 30 ألف طن من البضائع (بن زعمة و وآخرون، 2018، صفحة 08).

ح. **قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال:** صنفت الهيئة الدولية للاتصالات الجزائر ضمن الدول الذين أحرزوا تقدما في مجال تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال، إذ حققت ما يلي:

■ **الأنترنت ونقل البيانات:** تغطي شبكة الأنترنت جل البلاد ويبلغ عرض النطاق الترددي الدولي 155، أي 810 جيجابايت/ثانية نهاية 2017 (منشورات الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، بدون سنة)، وهنا نميز نوعين من وصلات الألياف البصرية:

- **وصلة الألياف البصرية الجزائر-عين قزام:** أطلق في إطار الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا.
- **وصلة الألياف البصرية البحرية وهران-فالنسيا:** تصل قدرة تدفقه إلى 100 جيجابايت وبطول يبلغ 563 كلم، يساهم في تعزيز الولوج لخدمات شبكة ذات جودة عالية، ونفس الشيء ينطبق على الكابلات: SMW4 مابين عنابة ومارسيليا، وAlpal2 الذي يربط مدينة الجزائر.

■ **الهاتف النقال:** في أوج التوسع نتيجة المنافسة الحادة لثلاثة متعاملين في السوق، حيث بلغ عدد المشتركين 45 مليون مشترك، وقد عرفت الجزائر إستعمال تكنولوجيا الجيل الثالث 3G منذ 2014، ومع دخول 2016 تم إطلاق تكنولوجيا الجيل الرابع 4G ذات التدفق العالي، (منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، 2017)، وتتميز عموما شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية بما يلي:

- سوق سريع النمو ويعتبر من أحدث الشبكات في حوض البحر الأبيض المتوسط.
- شبكة هاتف رقمية كاملة توفر تغطية بنسبة 100% للتراب الوطني وتحسن واضح في جودة الخدمة وفي عدد المشتركين.

- معدل إنتشار الهاتف الثابت هام وكبير جدا.
- تحسن ملحوظ في خدمات الهاتف المحمول تجاوز معدل السكان الذين تغطيهم شبكة الهواتف المحمولة الخلوية 98% في عام 2017.
- شبكة الإتصال بالأنترنت WIFI.

■ **خدمة البريد:** بفضل شبكة الكمبيوتر التي تربط مكاتب البريد سمح بتكثيف وتجديد الشبكة البريدية مما ساهم بتوسع نشاطها وتمكينها من القيام بالعديد من العمليات كالدفع والسحب حسب الطلب، الإستشارات، بيان العمليات، توصيل البريد والإدخار، والصكوك البريدية وخدمة البريد الجوي والدفع الإلكتروني وتحديث نظام الدفع الجماعي والخدمات المالية البريدية (SFP)، وتحويل الأموال عبر شبكة Western Union وتعميم البطاقة الإلكترونية. (منشورات الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، بدون سنة)

رابعاً_الأداء الاقتصادي العام: يعرف الأداء الاقتصادي العام في الجزائر تراجعاً غير مسبوق نتيجة الوضعية الصعبة التي تعيشها البلاد حالياً الأمر الذي إنعكس سلباً على مؤشرات الخاصة بالتوازن الداخلي والخارجي، والتي يمكن بيانها كالاتي:

أولاً_مؤشرات التوازن الداخلي للاقتصاد الجزائري: وتشمل ما يلي:

1-معدل النمو: تأتي الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا بعد خمس سنوات متتالية (2015-2019) من التباطؤ في نمو إجمالي الناتج المحلي في الجزائر (منشورات البنك الدولي، بدون سنة). ولقد أدت الأزمة الحالية إلى كساد الاقتصاد الجزائري في عام 2020، حيث تشير التقديرات إلى أن معدل النمو قد إنكمش بنسبة 5.5% وسط إجراءات إغلاق صارمة لإحتواء كورونا، مع إنخفاض متزامن في إنتاج الهيدروكربونات (منشورات البنك الدولي، بدون سنة).

2-معدل التضخم: إرتفع معدل التضخم بحوالي 2.42% خلال عام 2020 مقارنة بالمستوى المسجل خلال عام 2019، جاء ذلك كمحصلة لإرتفاع أسعار كل من المواد الغذائية والمشروبات، والملابس والأحذية، والأثاث والمفروشات، والنقل والإتصالات والتعليم والثقافة والترفيه، والصحة، والسكن (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 02).

3-الميزانية العامة للدولة: من المنتظر أن تواجه العديد من الصعوبات خاصة في ظل التوقعات بإنخفاض الأسعار العالمية للنفط والغاز التي تعد مورداً أساسياً للخزانة العامة حيث تمثل قرابة 43% من إجمالي الإيرادات العامة، وقد تضمن قانون المالية العامة زيادة في النفقات العامة بنسبة 10%، فيما قدرت الإيرادات بنحو 5413 مليار دينار تشكل من بينها الإيرادات النفطية نحو 43%، بذلك عرفت ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة إلى 2700 مليار دينار في عام 2021 مقابل عجز بلغ 2380 مليار دينار عام 2020 (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 03، 04).

ويمكن تتبع أداء الجزائر ضمن مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (46): تطور أداء الاقتصاد الجزائري ضمن مؤشرات التوازن الداخلي

خلال الفترة 2003-2020

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	معدل النمو (%) من الناتج المحلي الإجمالي	معدل التضخم (متوسط سنوي %)	الدين الإجمالي الحكومي (% من الناتج)	فائض أو عجز الموازنة (% من الناتج)
2003	52.475	6.90%	4.3%	36.40	3.82
2004	61.492	5.20%	4%	27.40	5.49
2005	75.620	5.10%	1.4%	17.40	13.32
2006	85.148	2%	2.3%	5.20	13.94
2007	93.627	3%	3.7%	4.6	6.16
2008	110.691	2.4%	4.86%	3.70	9.05
2009	100.343	2.4%	5.7%	5.5	-5.86
2010	120.494	3.3%	4.3%	4.5	-0.61
2011	199.0708	2.5%	4.5%	2.2%	-0.25
2012	204.3	3.3%	8.9%	1.8%	-4.47
2013	206.1	2.7%	3.3%	1.6%	-0.91
2014	213.5	3.8%	2.9%	1.7%	-7.1
2015	172.3	3.7%	4.8%	1.8%	-15
2016	166	3.4%	4.3%	2.7%	-12.6
2017	167.4	1.3%	5.6%	27.3	-8.6
2018	173.8	4.3%	4.3%	38.2	-6.9
2019	169.3	0.8%	2%	46.3	-9.7
2020	147.3	-5.5%	3.5%	57.2	-16.4

المصدر: بالإعتماد على:

- تقارير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات حول مناخ الإستثمار في الدول العربية لعدة سنوات

- Trading economics, Algeria Government Budget, site web : www.tradingeconomics.com, date :29/07/2022, time : 13 :20.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه التالي تراجع معظم مؤشرات التوازن الداخلي للجزائر خلال السنوات الأخيرة حيث كانت سنة 2020 الأسوأ على الإطلاق على صعيد كافة المؤشرات حيث سجل النمو الاقتصادي عجزا قدر بـ5.5% وهذا راجع بدوره للتراجع الذي أصاب الناتج المحلي الإجمالي جراء تدهور الأسعار الدولية للبتروال الذي يعتبر المصدر الرئيسي لإيرادات الدولة والذي قدر بـ147.3 مليار دولار، في حين وصل الدين الحكومي إلى 57.2% رافقه عجز في الميزانية بـ16.4%، وزيادة في معدل التضخم 3.5% التي من المتوقع أن تتواصل بنفس الوتيرة في عام 2022 مع عودة التحسن في معدل النمو، وهذه الوضعية الصعبة كانت جراء تداعيات كوفيد-19 المستجد والتراكمات التي شهدتها الجزائر قبل 2019.

ثانياً_ مؤشرات التوازن الخارجي للإقتصاد الجزائري: وترتكز على ما يلي:

- 1- **الميزان التجاري:** اتسع العجز التجاري نتيجة الأزمة الوبائية وتراجع الصادرات الهيدروكربونية. حيث سجلت الجزائر انخفاضاً في الواردات مرتبطاً بضعف الطلب المحلي فضلاً عن تشديد شروط الاستيراد من أجل توفير العملة الأجنبية، ولكن ليس بما يكفي للتعويض، ومن المتوقع أن يتقلص العجز بشكل متواضع سنة 2021 بالرغم من الانتعاش الطفيف في الصادرات، وستستأنف الواردات تماشياً مع انتعاش الطلب المحلي (coface for trad, 2021).
- 2- **الإحتياطيات الدولية:** سيستمر تمويل العجز التجاري من خلال السحب من احتياطات النقد الأجنبي، التي عرفت منذ 2014 حتى 2020 انخفاً حاداً حيث أصبح بإمكانها تغطية 08 أشهر فقط من الواردات بعد أن كانت تغطي 12 شهراً من الواردات عام 2019 (coface for trad, 2021).
- 3- **سعر الصرف:** تعرف تذبذب واسع في أسعار صرف كل من الدولار واليورو بإعتبارهما العملتين الرئيسيتين في المعاملات التجارية للجزائر (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 02). فالدينار الجزائري يفقد قيمته بشكل متسارع من سنة إلى أخرى أمام العملات الأجنبية نتيجة ضعف الإنتاج، وما تتعرض له من تعويم مستمر، وتخفيض لقيمتها من طرف المختصين لتدارك العجز، والتخفيف من معدلات التضخم (بلملياني، 2022، صفحة 147).

ويمكن تتبع أداء الجزائر ضمن مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (47): تطور أداء الجزائر ضمن مؤشرات التوازن الخارجي

خلال الفترة 2003-2020

السنوات	الواردات (مليار دولار)	الصادرات (مليار دولار)	عجز / فائض في الميزان التجاري (مليار دولار)	الإحتياطيات الدولية (مليار دولار)
2003	13.4	24.5	11.1	35.4
2004	18	32.2	14.3	45.7
2005	19.9	46.3	26.5	59.1
2006	20.7	54.7	34.1	81.4
2007	26.4	60.6	43.2	115
2008	37.9	78.6	40.6	148
2009	37.4	45.2	7.8	155
2010	38.9	57.1	18.2	170
2011	46.9	72.9	27.9	182.2
2012	51.6	71.7	20.1	190.7
2013	54.9	64.4	9.5	194
2014	71.4	63.5	-9.4	177.4
2015	63.7	38.4	-27	142.6
2016	57.5	27.7	-28.3	113.3
2017	60.1	37.7	-22.4	96.1
2018	60.1	44.4	-15.7	78.6
2019	54.2	38.3	-15.9	61.5
2020	41.7	26.1	-15.6	44.6

المصدر: تقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات حول الجزائر لسنة 2020، ص17.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الجزائر تعاني من تدهور وتراجع المؤشرات المتعلقة بالتوازن الخارجي خاصة ضمن التوقعات المتعلقة بسنتي 2020 و2021 التي قد تصل فيها إلى مستويات جد منخفضة نظرا لإستمرار الوضعية الوبائية وتداعياتها التي يرافقها التذبذب المستمر في الأسعار الدولية للبتروال الذي يعتبر أهم مصدر لتمويل مختلف الإعتلالات التي قد تواجهها.

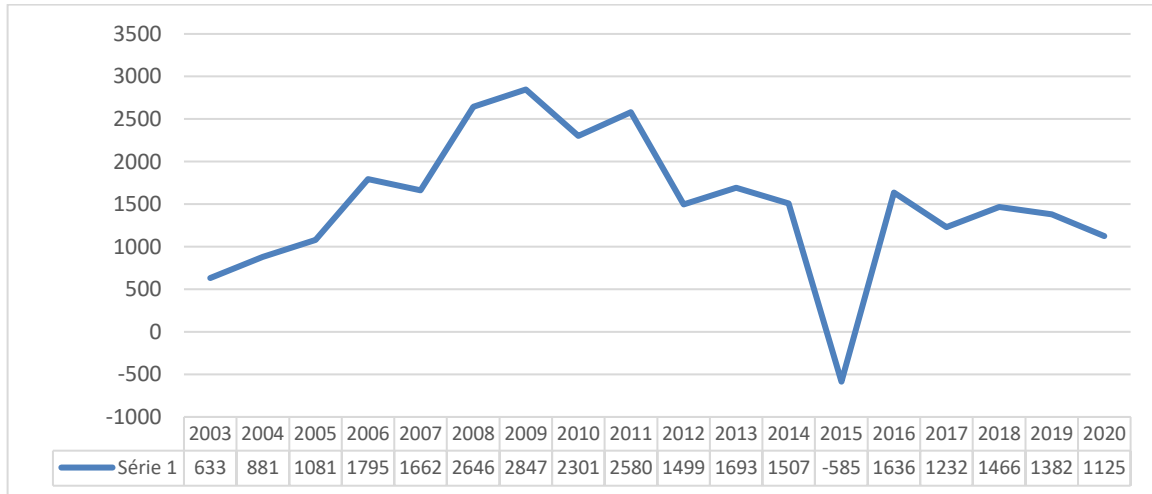
المطلب الثاني: مؤشرات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تعاني الجزائر من ضعف معدلات الإستثمار الأجنبي الوافد إليها، والذي يتركز في الغالب في قطاع المحروقات وهذا راجع إلى ضعف مؤشراتها الخاصة بجذب الإستثمار الأجنبي المباشر حيث تحتل في الغالب مراتب متأخرة جدا.

أولا- تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر: يكشف واقع تدفقات الإستثمار الأجنبي في الجزائر عن إرتباطه الوثيق بالإستهلاك العالمي للنفط والنمو الاقتصادي العالمي، فقبل سنة 2008 كانت قيمة الإستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر متزايدة بما قيمته 0.280 مليار دولار إلى غاية ما بعد سنة 2009 حيث بدأت في الإنخفاض تدريجيا نتيجة تداعيات أزمة الرهن العقاري التي أدت إلى تراجع النمو الاقتصادي العالمي ونقص الطلب على النفط مما يعني إنهيار أسعار هذا الأخير في الأسواق الدولية (نصير و آخرون، 2017، صفحة 327)، ويمكن تتبع ذلك من خلال الجدول التالي:

الشكل رقم (26): حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر

خلال الفترة 2003-2020 (الوحدة: مليون دولار)



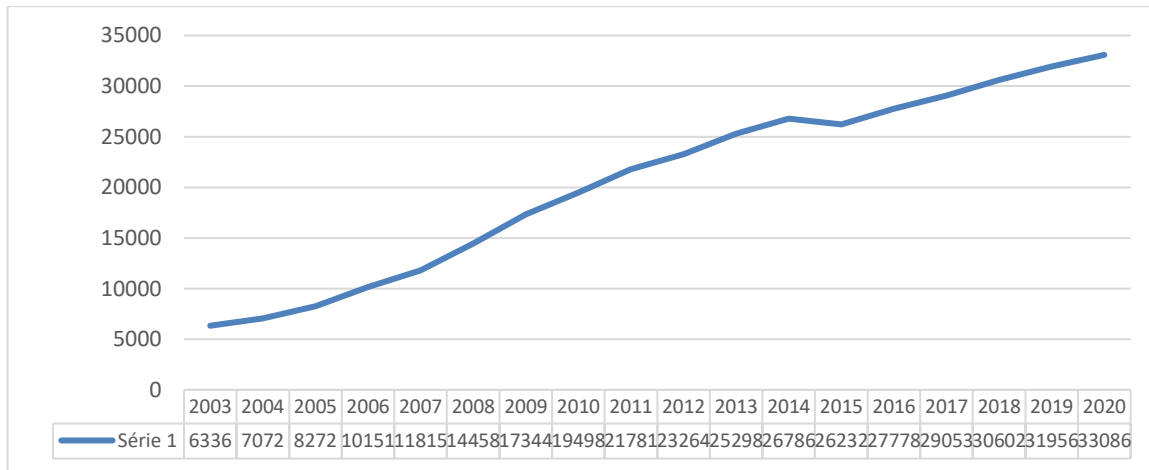
المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على تقارير الأونكتاد حول الإستثمار العالمي للسنوات 2009، 2018، 2021.

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الإتجاه العام لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر يعرف تذبذبا على طول الفترة 2003-2020، ولقد عرفت سنة 2009 أعلى قيمة مسجلة على طول فترة الدراسة بواقع 2847 مليون دولار نتيجة التقدم في سياسة الإنفتاح وكذلك الحوافز والضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي، ضف إلى ذلك التوازن والإستقرار الذي شهدته الجزائر خلال هذه السنة، أما أسوء نتيجة هي التي

شهدتها سنة 2015 على إثر الإنخفاض الحاد في الأسعار الدولية للنفط حيث بلغت عجزا قدر بـ585 مليون دولار.

أما بالنسبة لمخزون الجزائر التراكمي من الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها، فالبرغم من التذبذب المستمر في التدفقات الواردة إليها والإنسحاب لبعض الإستثمارات، إلا أن حجم مخزونها وإنطلاقا من سنوات بداية تجاوز أزمة الاستقرار الاقتصادي في الجزائر وبفضل جهود الدولة التي رافقتها من أجل تهيئة الظروف الملائمة للمستثمر الأجنبي عرفت تزايدا ملحوظا (جوامع، 2015، صفحة 365) منذ أن كان سنة 2006 يقدر بـ 608.8 مليون دولار ليصل سنة 2020 إلى 33086 مليون دولار، كما يوضحه الشكل الموالي:

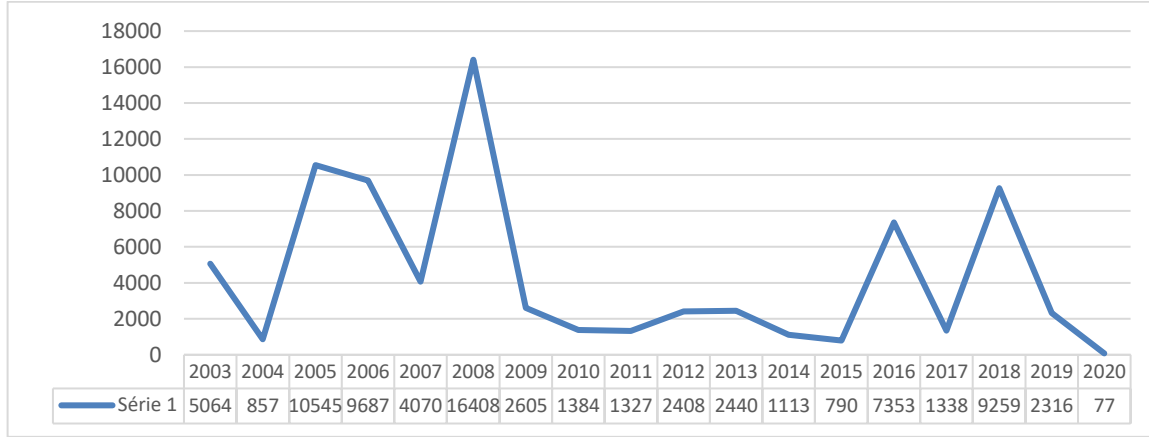
الشكل رقم (27): تطور مخزون الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2003-2020 (الوحدة: مليون دولار)



المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على تقارير الأونكتاد حول الإستثمار العالمي للسنوات 2009، 2018، 2021.

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن نمو المخزون الإستثماري إيجابي حيث هو في تزايد مستمر خلال الفترة 2003-2020، إلا أن الطفرة الحقيقية في حجمه كانت ما بين 2018 و2020 حيث إنتقلت من 2744 مليون دولار سنة 2018 إلى 31960 مليون دولار سنة 2019 ليستقر عند 33086 مليون دولار سنة 2020، وهذا راجع إلى قيمة المشاريع الإستثمارية الجديدة الواردة إلى الجزائر والتي يمكن تتبعها من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (28): تطور المشاريع الإستثمارية الجديدة الواردة إلى الجزائر
خلال الفترة 2003-2020 (الوحدة: مليون دولار)



المصدر:

- تقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات حول الجزائر لسنة 2020، مؤسسة دحمان، الكويت، 2020، ص 18.

- وتقارير مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لسنة 2021 و2016.

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الحجم المالي للمشاريع الإستثمارية الواردة إلى الجزائر تعرف تذبذبا طول فترة الدراسة فهي تكون مرهونة بالأوضاع السائدة في الجزائر وأداءها العام ضمن مؤشرات الاقتصاد الكلي، وقد بلغت ذروتها سنة 2018 بمشاريع قيمتها المالية 9259 مليون دولار، في حين أن هذه القيمة التي بدأت تتناقص فيما بعد لتسجل أسوأ قيمة لها سنة 2020 بواقع 77 مليون دولار فقط وهي ضعيفة جدا وهذا راجع للوضع التي عرفت نتيجة التأثير السلبي المزدوج لكل من جائحة كورونا وتدهور الأسعار الدولية للنفط.

ثانياً_التوزيع الجغرافي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: شهدت السنوات العشر الأخيرة انخفاضا تدفقات الاستثمار الأوروبي نحو الجزائر خاصة من فرنسا الشريك التاريخي للبلاد، وفي المقابل زاد وفقاً لبيانات المعهد الوطني للتنمية الدولية الاهتمام من قبل المستثمرين في شرق آسيا والشرق الأوسط (Sebastian , s.d.)، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (48): توزيع تكلفة الإستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة (إجمالي الفترة 2015-2019)

النسبة المئوية	التكلفة (مليون دولار)	الأقاليم المستثمرة
65%	13606	آسيا والمحيط الهادي
19%	4019	أوروبا الغربية
8%	1581	إفريقيا
4%	882	الشرق الأوسط
3%	714	الدول الأوروبية الناشئة
1%	254	أمريكا الشمالية

المصدر: تقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات حول الجزائر لسنة 2020، مؤسسة دحمان، الكويت، 2020، ص 18.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن منطقة آسيا والمحيط الهادي من أهم الأقاليم المستثمرة في الجزائر حيث تستحوذ على النسبة الأكبر من إجمالي الإستثمارات الأجنبية المتدفقة بما نسبته 65%، تليها أوروبا الغربية بـ19%، بينما لا يتجاوز نصيب باقي الأقاليم 8% وحصّة الأضعف لإقليم أمريكا الشمالية بواقع 1%.

في سنة 2018 كانت أكبر خمسة مصادر للإستثمار الأجنبي المباشر هي الصين التي تركزت إستثماراتها على المشاريع المتعلقة بالنقل والبنية التحتية والتصنيع. تلتها كل من سنغافورة وإسبانيا وتركيا وألمانيا على الترتيب (Sebastian , s.d.)، ويمكن رصد أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة الأخيرة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (49): أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترتين
(2015-2003) و (2019-2015)

الفترة (2019-2015)				الفترة (2015-2003)			
عدد الشركات	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	الدولة	عدد الشركات	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	الدولة
01	01	6000	هونغ كونغ	25	26	15280	الإمارات
07	12	3827	الصين	20	24	7860	إسبانيا
01	03	3151	سنغافورة	62	81	5950	فرنسا
15	16	2266	فرنسا	02	02	4743	فيتنام
03	03	1553	مصر	07	12	4538	سويسرا
02	02	714	تركيا	09	11	4178	مصر
01	01	666	قطر	18	24	3738	المملكة المتحدة
07	07	517	إسبانيا	31	34	3303	الولايات المتحدة
05	06	400	سويسرا	12	12	2658	الصين
02	03	385	اليابان	01	03	2447	لوكسمبورغ
108	134	1576	أخرى	119	146	13348	أخرى
152	188	21056	إجمالي	306	375	68040	إجمالي

المصدر: بالإعتماد على:

- تقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات حول الجزائر لسنة 2020، مرجع سبق ذكره، ص18.
- تقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات حول مناخ الإستثمار في الدول العربية لسنة 2015، ص119.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الشريك الإستثماري للجزائر قد تغير بالمقارنة ما بين الفترتين 2015-2003 و 2019-2015، حيث تخلت الإمارات عن المرتبة الأولى بعد أن بلغت قيمة إستثمارات 15280 مليون دولار لصالح هونغ كونغ التي أضحت تضخ حوالي 6000 مليون دولار، كما تراجعت إستثمارات الدول الأوروبية في الجزائر لصالح الدول الآسيوية بقيادة الصين التي أصبحت تزاخم فرنسا من حيث عدد المشروعات والشركات المتواجدة في الجزائر التي تصل إلى 12 مشروعا وسبعة شركات، بالرغم من ذلك لا تزال أغلبية المشاريع والشركات المتواجدة في الجزائر فرنسية بالرغم من تراجع أعدادها من 81 مشروع إلى 16 مشروع ومن 62 شركة إلى 15 شركة ما بين الفترتين 2015-2003 و 2019-2015.

ثالثا_التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

لا يزال تنوع الاستثمار الأجنبي يمثل مشكلة في الجزائر، بالرغم من بعض المشاريع الأجنبية المحققة فيه، حيث شهد قطاع الاتصالات إستثمار شركة (ORASCOM) المصرية سنة 2001، والوطنية الكويتية سنة 2004، كما إستثمرت شركة (DANONE) الفرنسية في قطاع الصناعة الغذائية، وشركة (PFISER) الأمريكية في قطاع الكيمياء والصيدلة، وشركة (ISPAT) الهندية في قطاع الحديد والصلب، إلا أن أغلب تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر لا تزال تتمركز في قطاع المحروقات (دحو و بن مسعود، 2017، صفحة 88). والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (50): التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية الجديدة الواردة إلى الجزائر

خلال الفترتين (2003-2015) و(2015-2019)

الفترة (2015-2019)			الفترة (2003-2015)		
عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	القطاع	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	القطاع
42	12883	التصنيع	28	19130	الفحم والنفط والغاز
02	3450	الإستخراج	21	14371	المعادن
02	3305	اللوجستيات والتوزيع والنقل	19	13343	العقارات
03	867	أعمال بناء	14	7294	المواد الكيميائية
16	196	خدمات الأعمال	12	2678	الفنادق والسياحة
01	170	كهرباء	14	2238	البناء ومواد البناء
19	114	المبيعات والتسويق والدعم	39	1599	خدمات الأعمال
04	42	التعليم والتدريب	28	1252	صناعة المعدات الأساسية للسيارات
03	19	التجزئة	09	997	المنسوجات
01	04	الصيانة والخدمات	191	5140	أخرى

المصدر: بالإعتماد على:

- تقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات حول الجزائر لسنة 2020، مرجع سبق ذكره، ص18.

- وتقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات حول مناخ الإستثمار في الدول العربية لسنة 2015،

ص119.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه بالمقارنة ما بين الفترتين 2003-2015 و2015-2019 فإن جل مشاريع الإستثمار الأجنبي ترتكز في قطاع المحروقات الذي يعتبر القطاع الإستراتيجي الوحيد في الجزائر فقد كان يحوز 28 مشروعا قيمتها 19130 مليون دولار وقد إستمر ذلك في الفترة اللاحقة مما جعل قطاع

الصناعة الذي يرتكز بدوره على قطاع المحروقات يسجل 42 مشروعاً بقيمة 12883 مليون دولار، تليها الإستخراج بمشروعين تكلفتها 3450 مليون دولار خلال الفترة 2015-2019 نظراً لكثرة الموارد الطبيعية الكامنة التي تحتويها الجزائر في باطنها حيث وجه لقطاع المعادن في فترة سابقة 21 مشروعاً بقيمة 14371 مليون دولار، كما عرفت تراجع الإستثمارات الموجهة لكل من قطاعي البناء وخدمات الأعمال، في حين تتوزع الباقي في تهيئة البنية التحتية.

في عام 2018، ذهبت الغالبية العظمى من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصناعة (إلى حد كبير في الصناعات الاستخراجية، ولكن أيضاً في السيارات)، تليها السياحة والبناء والبنية التحتية والزراعة والخدمات، وفقاً لبيانات من الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار (NAID). مثل جميع البلدان، تعرضت صناعة السياحة الجزائرية المهمة للغاية لضربة Covid-19، كما هو الحال مع إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلاد (Sebastian, s.d.). أما فيما يتعلق بأهم الشركات المستثمرة في الجزائر فيمكن إجمالها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (51): أهم خمس شركات مستثمرة في الجزائر خلال الفترتين

(2015-2003) و (2019-2015)

الفترة (2019-2015)			الفترة (2015-2003)		
عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	الشركة المستثمرة	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	الشركة المستثمرة
01	6000	شركة الإستثمار الصينية CITIC Group	01	5000	شركة الإمارات الدولية للإستثمار EIC
01	3300	شركة هندسة البناء الحكومية الصينية (CSCEC)	02	4743	شركة فينتام للنفط والغاز Petro Vietnam
03	3151	الشركة التايلاندية لصناعة الببتروكيماويات الوسيطة Indorama	02	3565	الشركة الإسبانية المتخصصة في الطاقة Repsol SA
02	1929	الشركة الفرنسية المتعددة الجنسيات للنفط والغاز Total	05	3539	الشركة السويسرية لخدمات المكتبية Jelmolli Holding AG
01	1404	الهيئة المصرية العامة للبترول Egyptian General Petroleum Corporation	03	3465	الشركة الفرنسية المتعددة الجنسيات للنفط والغاز Tota

المصدر: بالإعتماد على:

- تقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات حول الجزائر لسنة 2020، مرجع سبق ذكره، ص18.
- وتقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات حول مناخ الإستثمار في الدول العربية لسنة 2015، ص119.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، وبالمقارنة ما بين الفترتين 2003-2015 و 2015-2019 أن الشركات الصينية أصبحت تحتل الصدارة من حيث تنفيذ مشروعات ضخمة من خلال شركتي CITIC Group للإستثمار وشركة (CSCEC) China State Construction Engineering Corporation للبناء بتكلفة تقدر بـ 6000 و 3300 مليون دولار على الترتيب بعد أن كانت شركتي الإمارات الدولية للإستثمار وشركة فيثنام للنفط والغاز من الشركات الرائدة في الجزائر بتكلفة قيمتها 5000 و 4743 مليون دولار على الترتيب، كما تراجع الوجود الأوروبي في الجزائر بإستثناء شركة Total الفرنسية بالرغم من تراجع عدد مشاريعها في الجزائر وبالخصوص في مجال الطاقة.

الفرع الثاني: الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وفق المؤشرات الدولية

يمكن تتبع وضعية الجزائر ضمن المؤشرات الدولية المتعلقة بقياس مناخ الإستثمار من خلال مايلي:

أولاً- مؤشر الحرية الاقتصادية: تبلغ درجة الحرية الاقتصادية للجزائر 46.9 درجة، مما يجعل اقتصادها رقم 162 ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2020. وهي أفضل مرتبة لها، حيث زادت درجتها الإجمالية بمقدار 2.8 نقطة بسبب تحسن في الصحة المالية. تحتل الجزائر المرتبة 13 من بين 14 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ودرجاتها الإجمالية أقل بكثير من المتوسط الإقليمي (62.6) والعالمي (61.6). بعد إنزلاق إستمر عشر سنوات تحولت درجة الحرية الاقتصادية في الجزائر نحو الأعلى هذا العام بالرغم من أنها لا تزال مكبوتة لكنها قريبة جدا من العتبة لترتيب أعلى (Miller, 2020, p. 80). ويمكن تتبع مسار الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (52): تطور ترتيب الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة

2020-2003 (الوحدة: 0 حرية مقيدة-100 حرية كاملة)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
القيمة	58	58	53	56	55	56	57	56.9	52.4
الترتيب	86	83	115	96	102	95	102	105	172
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
القيمة	51	49.6	50.8	48.9	50.1	46.5	44.7	46.2	46.9
الترتيب	140	145	146	157	153	172	172	159	169

المصدر: تقارير مؤشر الحرية الاقتصادية لعدة سنوات.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن تراجع ترتيب الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية من المرتبة 86 إلى 169 عالميا، الأمر الذي جعلها تصنف ضمن الدول المقيدة للحرية الاقتصادية بعد أن كانت خلال الفترة 2003-2012 تسجل قيم في المتوسط أكبر من 50 درجة حيث حققت أفضل قيمة في مسيرتها بواقع 57 درجة سنة 2009، أما خلال الفترة 2013-2020 فقد سجلت متوسط أقل من 50 درجة بإستثناء سنتي 2014 و2016 التي وصل فيهما إلى 50.8 و50.1 درجة على الترتيب.

ثانياً_مؤشر التنافسية العالمية: كشف تقرير التنافسية العالمية السنوي للمنتدى الاقتصادي لسنة 2019 عن تقدم الجزائر بثلاث مراتب مقارنة بالعام الماضي، حيث إحتلت المرتبة 89 دوليا ضمن 141 دولة، والمرتبة 11 ضمن 14 دولة عربية بواقع 56.3 درجة وهو أقل من المتوسط العالمي المقدر بـ 84.8 درجة (World Economic Forum, 2019, p. 50)، ولعل ذلك راجع لتحسن مؤشرات الفرعية ضمن مؤشر التنافسية نتيجة الجهود المبذولة من طرف الدولة في هذا الإطار، ويمكن تتبع وضعية الجزائر ضمن مؤشرات التنافسية العالمية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (53): موقع الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية خلال الفترة 2006-2019

السنوات	مؤشر التنافسية العالمي	تمكين البيئة				رأس المال البشري		السوق			النظام البيئي للإبتكار		
		الإطار المؤسسي	البنية التحتية	إعتماد تكنولوجيا الإعلام والاتصال	إستقرار الاقتصاد الكلي	الصحة	الكفاءات	سوق السلع	سوق العمل	السوق المالي	حجم السوق	تطور بيئة الأعمال	قدرات الإبتكار
2006/2007	76	58	78	100	01	45	92	-	-	123	96	103	90
2008/2009	99	102	84	114	05	76	113	132	132	132	51	132	126
2010	83	115	99	123	02	77	117	127	126	132	51	128	122
2011	86	98	87	106	57	77	107	123	126	135	50	108	108
2012	87	127	93	120	19	82	122	137	134	137	47	135	136
2013	110	141	100	133	23	93	136	144	143	142	49	144	144
2014	100	135	106	136	34	92	133	147	142	143	48	144	143
2015	79	101	106	129	11	81	98	139	136	137	47	131	128
2016	87	99	105	126	38	81	99	135	134	135	37	128	119
2017	86	99	100	108	63	73	96	132	133	132	36	121	112
2018	92	120	88	83	111	66	88	122	128	134	38	113	106
2019	89	111	82	76	102	56	85	111	125	131	38	93	86

المصدر: تقارير التنافسية العالمية للسنوات 2015، 2016، 2017، 2018، 2019.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الجزائر تقع في مراتب متأخرة فيما يتعلق بالتنافسية الدولية، بالرغم من التحسن الذي عرفته في المؤشرات الفرعية للتنافسية، حيث إنتقل ترتيبها خلال 12 سنة فيما يتعلق بالكفاءات البشرية من المرتبة 92 عالميا سنة 2006، إلى 85 عالميا سنة 2020، كما تحسن ترتيبها فيما يتعلق بحجم السوق، بالإضافة إلى أن هذا التحسن قد شمل كذلك المؤشرات المتعلقة بالإبتكار،

حيث إنتقلت من المرتبة 103 عالميا سنة 2006 إلى المرتبة 93 عالميا فيما يتعلق بتطور بيئة الأعمال، وإنتقلت القدرات الإبتكارية من المرتبة 86 عالميا سنة 2020، بعد أن كانت سنة 2006 ضمن المرتبة 90 عالميا، مما يعني زيادة إهتمامها بالرقمنة حيث زادا إعتادها على تكنولوجيا الإعلام والإتصال لتقفز بذلك إلى المرتبة 76 عالميا سنة 2020، بعد أن كانت في المرتبة 100 عالميا سنة 2006، كما عرف السوق المالي تحسن طفيف لتحل المرتبة 38 عالميا سنة 2020، بعد أن كانت في المرتبة 96 عالميا سنة 2006. بالرغم من ذلك لاتزال تعاني الجزائر فيما يتعلق بتهيئة البيئة المناسبة خاصة فيما يتعلق بمؤشري التنظيم المؤسسي وإستقرار مؤشرات الاقتصادي الكلي التي عرفت تدهورا حادا حيث إنتقلت من المرتبة 01 سنة 2006 لتصبح في مراتب متأخرة سنة 2020 وبالضبط في المرتبة 102 عالميا، وقد رافق ذلك تدهور طفيف في كل من مؤشري البنية التحتية والصحة، فيما لم يشهد مؤشري سوق السلع والعمل أي تغيير ملموس، وقد كانت أفضل مرتبة إحتلتها الجزائر ضمن تقارير التنافسية الدولية هي المرتبة 79 سنة 2015 على إثر النتائج التي حققها برنامج الإنعاش الاقتصادي المسطر للفترة السابقة.

ثالثا_مؤشر سهولة أداء الأعمال: إحتفظت الجزائر بالمرتبة 157 دوليا للسنة الثانية على التوالي ضمن 190 دولة محل الدراسة التي تناولها التقرير السنوي لـ doing business لسنة 2020، وهذا بالرغم من التراجع الطفيف في أداءها العام ضمن هذا المؤشر حيث إستقر عند 48.6 درجة بعد أن كان يقدر سنة 2019 بـ 49.65 درجة (Miller, 2020)، ويمكن تتبع تطور الجزائر ضمن مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (54): موقع الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال

خلال الفترة 2006-2020

المؤشرات	المؤشر العام	بدأ النشاط التجاري	إستخراج تراخيص البناء	الحصول على الكهرباء	الحصول على الملكية	تسجيل الملكية	الحصول على الإئتمان	حماية الأقلية المستثمرين	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	تنفيذ العقود	تسوية حالات الإعسار
2006	128	131	108	-	156	115	64	157	114	117	45	
2007	123	120	117	-	152	117	60	169	109	61	41	
2008	125	131	108	-	156	115	64	157	114	117	45	
2009	132	141	112	-	162	131	70	166	118	126	49	
2010	136	148	110	-	160	135	73	168	122	123	51	
2011	136	150	113	138	165	-	74	168	164	127	51	
2012	143	153	118	164	167	150	79	164	127	122	59	
2013	152	156	138	165	172	129	82	170	129	126	62	
2014	153	164	147	148	146	130	98	174	133	129	60	
2015	154	141	127	147	157	171	132	176	131	120	97	
2016	163	145	122	130	163	174	174	169	176	106	73	
2017	156	142	77	118	162	175	173	155	178	102	74	
2018	166	145	146	120	163	177	170	157	181	103	71	
2019	157	150	129	106	165	178	168	156	173	112	76	
2020	157	152	121	102	165	181	179	158	172	113	81	

المصدر: تقارير doing Business لمؤشر ممارسة أنشطة الأعمال خلال السنوات 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020.

وتقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات حول مناخ الإستثمار في الدول العربية لسنة 2007، ص106.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه بالرغم من الإصلاحات التي وضعتها الجزائر من أجل تسهيل ممارسة الأعمال بها، إلا أنها لا تزال متأخرة في هذا الإطار، كما أن ترتيبها قد تراجع كثيرا فبعد أن كانت تحتل سنة 2006 المرتبة 128 عالميا وهي أفضل مرتبة تصلها، تراجعت في السنوات اللاحقة لتستقر في المرتبة 157 سنة 2020، وهذا راجع لتأخر ترتيبها ضمن المؤشرات الفرعية التي كانت نتائجها كالتالي:

- تقييد ممارسة النشاط بها، من خلال فرض المزيد من الإجراءات التي تكلف المزيد من الوقت والمال، خاصة فيما يتعلق بمؤشرات بدأ النشاط، وإستخراج تراخيص البناء وتسجيل الملكية التي حلت وفقها الجزائر المراتب 152، 121، 165 عالميا على الترتيب سنة 2020، بعد أن كانت في المراتب 131، 108، 156 عالميا على الترتيب لسنة 2006.

- لايزال قطاعها المصرفي تقليديا حيث تراجع ترتيبها فيما يتعلق بالحصول على الإئتمان من المرتبة 115 عالميا سنة 2006، إلى المرتبة 181 سنة 2020.
- تراجع ترتيبها ضمن المؤشرات الفرعية كحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والإئتمان التجاري، وتسوية حالات الإعسار لتحل في المراتب 179، 158، 172، 81 عالميا على الترتيب في سنة 2020، بعد أن كانت في سنة 2006 تحتل مراتب متقدمة كالآتي 64، 157، 114، 45 عالميا على الترتيب.
- تحسن ترتيب الجزائر غيما يتعلق بمؤشري الحصول على الكهرباء، وتنفيذ العقود، حيث إنتقل المؤشر الأول من المرتبة 138 عالميا سنة 2011، إلى المرتبة 102 عالميا سنة 2020، في حين إنتقل المؤشر الثاني من المرتبة 117 عالميا سنة 2006، إلى المرتبة 112 عالميا سنة 2020.

المطلب الثالث: معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يواجه المستثمر الأجنبي في الجزائر العديد من العقبات التي تقف حاجزا أمام تحقيقه لمشروعه الإستثماري مما يزيد من المخاطرة وعدم اليقين خاصة في ظل ما كشفتته التقارير الدولية الأمر الذي يجعل الجهود الحكومية المبذولة في هذا الإطار غير فعالة تتطلب تدعيمها بجهود إضافية.

أولا_ المعوقات الطبيعية والمادية: تتمثل فيما يلي:

- 1- **عائق البنية التحتية:** يعاني الاقتصاد الجزائري من نقص فادح في الهياكل والبنى التحتية التي من شأنها مضاعفة تكلفة المستثمر والمتمثلة أساسا في وسائل النقل والإتصال السريع بين الداخل والخارج، والحصول على الخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه والصرف الصحي بتكاليف معقولة ودون أي قيود وتوفير الخدمات اللازمة للحصول على المعلومات (سحنون، 2010، صفحة 79).
- 2- **عائق العقار الصناعي:** تسيطر الحكومة على معظم العقارات في الجزائر مما يجعل شراء العقارات وتمويلها أمرا صعبا، حيث تقوم الدولة بتأجير الأرض لمدة 33 عامًا، قابلة للتجديد مرتين بدلاً من البيع المباشر، كما أن إجراءات ومعايير منح عقود الأراضي مبهمة (U.S. Department of state, 2019) قد تصل مدة الإنتظار للحصول عليها ما بين ثلاث سنوات ونصف إلى 05 سنوات وبأسعار مرتفعة (سحنون، 2010، صفحة 78، 79).

3- ضعف الجهاز المالي: لا يزال النظام البنكي الجزائري رهينا لقرارات السلطات العمومية، لا يملك القدرة على تمويل المشاريع الإستثمارية الكبرى، بالإضافة إلى كونه يعتبر تقليديا في معاملاته المالية وتسييره، كما أنه غير مندمج ضمن النظام المصرفي العالمي (زمال و بقة، 2018، صفحة 257).

ثانيا_ المعوقات الاقتصادية: يمكن ذكر أهم هذه المعوقات في:

1- عدم كفاءة سياسة الترويج للفرص الإستثمارية: يعاني نظام الإعلام والمعلومات والترويج للسوق الجزائرية من قصور ناتج عن عدم كفاءة غرفة التجارة والصناعة، والغرف الجهوية للترويج في بيان الفرص الإستثمارية ومرافقة المستثمرين، بالإضافة إلى عجز الهيئات الدبلوماسية الجزائرية في الخارج في خلق صورة إيجابية عن فرص الإستثمار في البلاد (جباري، 2015، صفحة 257).

2- الوصول إلى الأسواق: لدى الجزائر اتفاقيتان تجاريتان تفضيلتان ساريتان. يبلغ متوسط معدل الرسوم الجمركية للتجارة 13.8%، وتوجد العديد من الحواجز الغير الجمركية، والقيود المفروضة على الملكية الأجنبية مما يحد من ديناميكية الاستثمار التي تحتاجها الجزائر.

3- حقوق الملكية الفكرية: بالرغم من توفر تشريعات خاصة بحماية حقوق المؤلف والعلامات التجارية وبراءات الاختراع، إلا أن التنفيذ لا يزال منقطعاً وغير متسق، الأمر الذي جعل الجزائر تدرج في سنة 2020 ضمن قائمة المراقبة USTR Special 301، نتيجة الحظر المفروض على العديد من المنتجات والأجهزة الطبية المستوردة المنافسة للمصنعة محلياً.

4- مراقبة الصرف: يعتبر الدينار الجزائري قابلاً للتحويل بالكامل لجميع المعاملات التجارية، إلا أن تحكم البنك المركزي في الاحتياطات الأجنبية للجزائر وسيطرته على النقد الأجنبي، قد تجعل الأمر يستغرق وقتاً أطول للحصول على إذن رسمي من البنك المركزي لإجراء التحويلات أو أداء المدفوعات، أو حتى يمضي البنك المحلي في التحويل.

5- تدهور قيمة العملة المحلية وتعدد أسعارها الصرفية: حيث ان انخفاض سعر العملة بالنسبة للعملات الأخرى يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للإستثمار مقوما بالعملات الأجنبية، كما يؤدي إلى تآكل أرباح المستثمرين عند تحويلها إلى الخارج. (U.S. Department of state, 2019)

ثالثا_المعوقات القانونية والإدارية: وتتمثل فيما يلي:

1- النظام التنظيمي: يتسم النظام التنظيمي في الجزائر بالشفافية، لكن سلطة اتخاذ القرار تظل مبهمة، تحدد كل وزارة قواعدها لممارسة الأعمال التجارية في القطاعات التي تديرها، ويتم إنشاء هيئات تنظيمية لإدارتها، ويتمتع الرئيس على رأس كل منظمة بمركزية القرار كما يكون في الغالب الوصول إلى صانعي القرار محدودًا.

2- الغموض والتغير المستمر في بعض النصوص القانونية: التي قد ينتج عنها تأويلات متضاربة خاصة لكون رأسمال الأجنبي جبان بطبعه يحتاج إلى الوضوح والإستقرار على مستوى التشريعات ولعل فرض الرسم على الأرباح الإستثنائية خير دليل على ذلك، حيث نتج عنه نزاع بين شركة سونطراك وبعض الشركاء الأجانب التي إنتهت سنة 2012 عن طريق التراضي لتفادي فرض غرامات على الجزائر (زمال و بقة، 2018، صفحة 258).

3- القاعدة 49/51: للكيانات الخاصة الأجنبية الحق في إنشاء وإملاك مؤسسات تجارية ومزاولة جميع أشكال النشاط المدفوع الأجر، على أن لا تقل الملكية الجزائرية عن 51%. هذه القاعدة 49/51 تضع تحديات لأنواع مختلفة من المستثمرين فمثلا يعيق هذا المطلب وصول الشركات الأجنبية الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى الأسواق، لعدم إمتلاكها في الغالب للموارد البشرية ورأس المال الكافي لتجاوز المتطلبات القانونية والتنظيمية المعقدة، وفي المقابل يمكن للشركات الكبيرة أن تجد طرقًا إبداعية للعمل ضمن هذا القانون (U.S. Department of state, 2019). وقد تم إعادة النظر فيها خلال سنة 2020 بجعلها حصرا على قطاعات الطاقة والتعدين والدفاع والبنية التحتية للنقل والأدوية والتصنيع باستثناء المنتجات المبتكرة، وقد تم إعادتها في قانون المالية لعام 2021 بأثر رجعي لأي شركة تستورد أصنافًا إلى الجزائر بقصد إعادة بيعها (International Trade Administration U.S. Department of Commerce).

4- انتشار الفساد بمختلف أشكاله: حدد الاقتصاديين الدوليين والجزائريين الفساد باعتباره عقبة أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، مشيرين إلى أن الشركات الأجنبية التي لديها معايير امتثال صارمة لا يمكنها منافسة تلك الشركات التي يمكنها تقديم حوافز خاصة لمن يتخذون قرارات بشأن منح العقود (U.S. Department of state, 2019).

رابعا_معوقات أخرى: تتمثل فيما يلي: (غانية، 2016، صفحة 51)

1- عدم الاستقرار الأمني والسياسي: نظرا للوضعية الأمنية التي عرفت الجزائر خلال التسعينات فإن أهم هيئات ضمان الإستثمار وعلى رأسها الكوفاس من خلال تقديرها لخطر البلاد قامت بتصنيف الجزائر من بين البلدان ذات الخطر الجد مرتفع، إضافة إلى الدور الذي لعبته وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية في جعل المستثمر الأجنبي لا يفكر حتى في زيارة الجزائر ناهيك عن الإستثمار فيها.

2- معوقات إجتماعية: إنخفاض المعرفة والوعي الإدخاري والإستثماري لدى أغلب أفراد المجتمع، إضافة إلى ضعف السياسات التعليمية والتكوينية المنتهجة مما أدى إلى نقص في العمالة الماهرة في الجزائر في جميع القطاعات، حيث أبلغت جهات الاتصال التجارية عن صعوبة العثور على سباكين وكهربائيين ونجارين ذوي مهارات كافية المهنية ذات الصلة، كما أبلغ بعض أصحاب العمل عن نقص في مديري المشاريع المهرة، ومهندسي سلسلة التوريد، وحتى في عدد كافٍ من العاملين في المكاتب ممن لديهم مهارات حاسوبية ومهارات أساسية مطلوبة كما تعاني من الهجرة المستمرة للأدمغة الجزائرية نحو الخارج (U.S. Department of state, 2019).

المبحث الثالث: جهود الجزائر في مكافحة الفساد وتحسين جاذبيتها للإستثمار الأجنبي المباشر

قامت الجزائر بوضع جملة من الإصلاحات في سبيل الحد من العراقيل التي تشوه صورتها وبيئة أعمالها لعل من بينها الفساد الذي قد وصل إلى مستويات مرتفعة إلى جانب عوامل أخرى أدت إلى رفع مستوى المخاطرة حول المشاريع الإستثمارية التي يمكن إقامتها في الجزائر الأمر الذي أدى إلى عزوف المستثمر الأجنبي وتراجع تدفقاته نحو الجزائر.

المطلب الأول: جهود الجزائر في مكافحة الفساد

قامت الحكومة الجزائرية من أجل الحد من الفساد الذي بلغ مستويات مرتفعة بها بوضع جملة من الآليات القانونية والمؤسسية تماشياً مع توصيات الإتفاقية الدولية التي صادقت عليها الجزائر والمتمثلة أساساً فيما يلي:

أولاً- إنخراط الجزائر في المسعى الدولي للوقاية من الفساد ومكافحته: من أجل التصدي للتهديدات الأمنية الجديدة ومسايرة مساعي المجموعة الدولية ومكافحة مختلف الجرائم المنظمة إنضمت الجزائر إلى الجهود الدولية والإقليمية من خلال المصادقة على مجموعة من الإتفاقيات التالية:

أ. **إتفاقية الأمم المتحدة ضد الجريمة المنظمة عبر الوطنية:** من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 15 نوفمبر 2000 التي دخلت حيز التنفيذ في 29 سبتمبر 2003 وتمت المصادقة عليها بموجب المرسوم الرئيسي رقم 02-55 المؤرخ في 2002/02/05.

ب. **فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في الشرق الأوسط:** تعتبر الجزائر عضو مؤسس في هذه الفرقة التي أنشأت في 30 نوفمبر 2004 كرابطة إقليمية طوعية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. (راضية، 2018، صفحة 97)

ج. **إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:** المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 31 أكتوبر 2003، حيث بعد الإطلاع على محتوى الإتفاقية وبناءاً على تقرير وزير الدولة ووزير الشؤون الخارجية، وبناءاً على الدستور لاسيما المادة 77-9 منه تقرر المصادقة عليها بتحفظ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-128 المؤرخ في 19 أفريل 2004 (المرسوم الرئاسي رقم 04-128، 2004).

د. إتفاقية الإتحاد الإفريقي لمكافحة الفساد: المعتمدة خلال الدورة العادية الثانية لمؤتمر الإتحاد الإفريقي المنعقد بمابوتو في 11 جويلية 2003 التي دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 05 أوت 2006 وتمت المصادقة عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 06-137 المؤرخ في 10/04/2006(المرسوم الرئاسي رقم 06-137، 2006).

هـ. الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد: المعتمدة في القاهرة بتاريخ 21 ديسمبر 2010 حيث تم بعد الإطلاع عليها المصادقة على الإتفاقية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 14-249 المؤرخ في 8 سبتمبر 2014 (المرسوم الرئاسي رقم 14-249، 2014).

ثانياً_الإطار القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر: الإطار القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر مستوحى بشكل أساسي من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وإتفاقيات الإقليمية التي صادقت عليها. وهي تتمثل فيما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (55): أهم النصوص التشريعية والتنظيمية لمكافحة الفساد في الجزائر

النصوص التنظيمية		النصوص التشريعية	
المراسيم التنفيذية	المراسيم الرئاسية	الأوامر	القوانين
-مرسوم تنفيذي رقم 15-113 المؤرخ في 12 ماي 2015 يتعلق بإجراءات حجز و/أو تجميد الأموال في إطار الوقاية من تمويل الإرهاب ومكافحته.	-مرسوم رئاسي رقم 06-414 المؤرخ والمصادق عليه في 22 نوفمبر 2006 والذي يحدد نموذج التصريح بالملكات.	-الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 10 جويلية 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية.	-القانون 04-14 المتعلق بتجريم تبييض الأموال.
-مرسوم تنفيذي رقم 15-153 المؤرخ في 16 جوان 2015 يحدد الحد المطبق عمليات الدفع التي يجب أن تتم بوسائل الدفع الكتابية عن طريق القنوات البنكية والمالية.	-مرسوم رئاسي رقم 06-415 الموقع عليه في 22 نوفمبر 2006 يحدد كفاءات التصريح بالملكات بالنسبة للموظفين العموميين غير المنصوص عليهم في المادة 06 من القانون 06-01.	-الأمر رقم 96-22 ممضى في 09 جويلية 1996 يتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصراف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج.	-القانون 05-01 المؤرخ في 09 فيفري 2005 المتعلق بالوقاية ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.
-القرار الممضى في 16 جانفي 2017 يعدل ويتمم القرار الممضى في 02 أفريل 2007 الذي يحدد قائمة الأعوان العموميين الملزمين بالتصريح بالملكات.	-المرسوم الرئاسي رقم 14-209 الممضى في 23 جويلية 2014 يعدل المرسوم الرئاسي رقم 11-426 الممضى في 08 ديسمبر 2011 الذي يحدد تشكيلة الديوان المركزي لقمع الفساد وتنظيمه وكفاءات سيره.	-الأمر رقم 03-01 المتعلق بمحاربة التهريب.	-القانون 06-01 المؤرخ في 08 مارس 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومحاربه.
		-الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض.	-قانون رقم 11-15 الممضى في 02 أوت 2011 يعدل ويتم القانون رقم 06-01.
		-الأمر رقم 03-01 المتعلق بمحاربة التهريب.	-قانون العقود العمومية لسنة 2015
		-الأمر رقم 05-06 ممضى في 23 أوت 2005 يتعلق بمكافحة التهريب.	- قانون الحوكمة المالية لسنة 2018
		-الأمر رقم 07-01 المؤرخ في 01 مارس 2007 يتعلق بحالات التنافي والإلتزامات الخاصة ببعض المناصب والوظائف.	
		-أمر رقم 20-04 ممضى في 30 أوت 2020 يعدل ويتم الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية.	

المصدر: علي معزوز، تطور التشريع الجزائري في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، منشورات الديوان المركزي لقمع

الفساد على الموقع: www.ocrc.gov.dz، تاريخ الإطلاع: 2021/07/01، التوقيت: 12:07

رغم أهمية التشريعات السابقة، فإن أهم قانون يتعلق بشكل مباشر بالوقاية من الفساد ومكافحته صدر في 20 فيفري 2006 تحت رقم 06-01، الذي عرفت المادة 2 الفقرة أ منه الفساد بأنه: "كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون"، والتي تتمثل أساسا فيما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (29): أشكال وصور جرائم الفساد على حسب القانون 06-01

أشكال وصور جرائم الفساد على حسب القانون 06-01			
<u>جرائم لها علاقة بإعاقة البحث عن الحقيقة</u>	<u>جريمة إساءة إستغلال الوظائف والجرائم المشابهة لها</u>	<u>جرائم الرشوة والجرائم المشابهة لها</u>	<u>إساءة إستعمال الممتلكات العامة:</u>
<ul style="list-style-type: none"> ✓ إعاقة السير الحسن للعدالة. ✓ البلاغ الكيدي. ✓ عدم الإبلاغ عن الجرائم. ✓ الجرائم الماسة بالشهود والخبراء، المبلغين والضحايا. ✓ عدم التصريح والتصريح الكاذب بالممتلكات. 	<ul style="list-style-type: none"> ✓ إساءة إستغلال الوظائف. ✓ إستغلال النفوذ. ✓ أخذ فوائد بصفة غير قانونية. ✓ المحاباة في الصفقة العمومية. ✓ الإغفاء والتخفيض الغير قانوني في الضريبة والرسم. 	<ul style="list-style-type: none"> ✓ الرشوة في القطاع العام. ✓ الرشوة في القطاع الخاص. ✓ تلقي الهدايا. ✓ الرشوة في مجال الصفقات العمومية. ✓ رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية. 	<ul style="list-style-type: none"> ✓ إختلاس الممتلكات أو تبديدها أو تسريبها بشكل آخر. ✓ الإثراء الغير مشروع. ✓ غسيل الأموال. ✓ إختلاس الممتلكات في القطاع الخاص.

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على: معمر بن علي وعبد المالك الدح، جرائم الفساد في قانون رقم: 06-01 والآليات المعتمدة لمجابهتها في الجزائر، العدد الأول، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، مارس 2020، ص ص 314-317.

1- التدابير الوقائية لمكافحة الفساد: تم وضع جملة من التدابير والإجراءات في أغلب القطاعات العمومية، وحتى في القطاع الخاص نظرا للعلاقة الوطيدة بينها وبين الفساد.

أ. **التدابير الوقائية في القطاع العام:** تتعلق بما يلي:

- **التوظيف في القطاع العام:** حدده القانون الأساسي للموظف العمومي 06-03 الذي تناول وضع مدونات وقواعد سلوكية خاصة بسير الوظائف العمومية والعهدات الانتخابية، كما ألزم الموظف العمومي في حالة تعارض مصالحه مع المصلحة العامة بإخطار السلطة الرئاسية. (بن الشيخ و يمة، 2020، صفحة 154، 155) ولقد تم تدعيمه بالأمر رقم 07-01 الخاص بحالات التنافي والإلتزامات الخاصة ببعض المناصب (منشورات الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، بدون سنة).

- **التصريح بالامتلاكات:** يلزم الموظف العمومي بالتصريح بممتلكاته التي يحوزها هو أو أولاده القصر داخل وخارج الجزائر في ظرف شهر من تنصيبه. أما فيما يتعلق بكيفية التصريح بها فيتم لدى الرئيس الأول للمحكمة العليا من طرف كل من رئيس الجمهورية، وأعضاء البرلمان، ورؤساء مجلس المحاسبة والدستور والحكومة وأعضائها، ومحافظ بنك الجزائر، والسفراء والقناصل، الولاية والقضاة، في حين يصرح رؤساء وأعضاء المجالس الشعبية المحلية أمام الهيئة. (القانون رقم 06-01، 2006) أما باقي الموظفين فيتم تنظيمه بموجب المرسومين 06-414 و06-41.
- **حماية المال العام:** يجب وفق المشرع الجزائري أن يتصف المسؤولين عن تسيير المال العام ببعض القواعد والمبادئ القانونية، فمثلا لا بد أن تتسم النصوص القانونية المتعلقة بالصفقات العمومية وإعداد الميزانية العامة للدولة وتنفيذها، بالشفافية والمنافسة الشريفة. (بن الشيخ و يمة، 2020، صفحة 155)
- **الشفافية في التعامل مع الجمهور:** وذلك من خلال تسهيل المعاملات وإتاحة المعلومات الخاصة بتنظيم وتسيير الشؤون العمومية وكيفية إتخاذ القرارات فيها، مع التحسيس المستمر بالأثر السلبي للفساد والرد على تظلمات المواطنين مع توضيح كيفية الطعن في القرارات التي تكون في غير صالح المواطن.
- **إستقلالية السلطة القضائية:** وذلك من خلال وضع مدونة لقواعد أخلاقيات المهنة لتحسين سلك القضاة ضد مخاطر الفساد. (القانون رقم 06-01، 2006)
- ب. **تدابير وقائية في القطاع الخاص:** بإعتماد الإجراءات الوقائية في الميادين التالية:
 - **التدابير الوقائية في مجال المحاسبة وتدقيق الحسابات:** ألزمت المادة 14 كيانات القطاع الخاص في هذا المجال بتدقيق الحسابات الخاصة، ومسك الوثائق والدفاتر المحاسبية، وتقعيد الإلتزامات المالية الحقيقية، والإلتزام بالأجال في التصريح بالبيانات المحاسبية (بن الشيخ و يمة، 2020، صفحة 156، 157).
 - **مشاركة المجتمع المدني:** وذلك من خلال إشراك المواطنين في تسيير الشؤون العمومية، وتحسيسهم بمخاطر الفساد على المجتمع من خلال وضع دورات تعليمية وإتاحة المعلومات المتعلقة بهذه الظاهرة، بالإضافة إلى مراعاة حرمة الحياة الخاصة للأفراد، والنظام العام وكذا مقتضيات الأمن الوطني وحياد القضاء.

- **تدابير منع تبييض الأموال:** يخضع الجهاز المالي والمصرفي، وكذا الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين ممن يقدمون خدمات متعلقة بتحويل الأصول المالية وفق القانون لنظام رقابة داخلي بإمكانه كشف جميع أشكال تبييض الأموال. (القانون رقم 06-01، 2006) وقد تم تدعيم هذا بالقوانين الإضافية التالية: (مشورات الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، بدون سنة)
 - قانون رقم 05-01 يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.
 - المرسوم التنفيذي رقم 15-113 المتعلق بالوقاية من تمويل الإرهاب ومكافحته.
 - المرسوم التنفيذي رقم 15-153 يحدد الحد المطبق عمليات الدفع التي يجب أن تتم بوسائل الدفع الكتابية عن طريق القنوات البنكية والمالية.
- ج. **تدابير أخرى:** كما خص المشرع الجزائري القطاع الخاص بالتدابير التالية: (القانون رقم 06-01، 2006)
 - تعزيز التعاون بين الأجهزة التي تقوم بالكشف والقمع وكيانات القطاع الخاص المعنية.
 - وضع معايير وإجراءات تضمن نزاهة القطاع الخاص كمدونات قواعد السلوك.
 - تعزيز الشفافية بين كيانات القطاع الخاص.
 - الوقاية من الإستخدام السيء للإجراءات التي تنظم كيانات القطاع الخاص.
 - تدقيق داخلي لحسابات المؤسسات الخاصة.
- 2- **التدابير الردعية:** قرر المشرع الجزائري عقوبة لكل جريمة من جرائم الفساد على أساس تصنيفها من حيث درجة خطورتها، والجدول الموالي يوضح ذلك حسب شكل كل جريمة وما يشابهها (معر و عبد المالك، 2020، صفحة 320):

الجدول رقم (56): التدابير الردعية وفق قانون مكافحة الفساد الجزائري

التصنيف	العقوبات الردعية وفق قانون رقم 06-01
جريمة الرشوة بمختلف صورها	المادة 25: يعاقب الموظف العمومي بالحبس من سنتين إلى 10 سنوات وبغرامة مالية من 200000 دج إلى 1000000 دج وهي نفس العقوبة المقررة لرشوة الموظفين العموميين الأجانب والمنظمات الدولية في المادة 28. المادة 27: يتعلق بالصفقات العمومية والعقوبة هنا حبس من 10 سنوات إلى 20 سنة، وغرامة مالية من 1000000 دج إلى 2000000 دج. وتشدّد عقوبة الرشوة إذا كان المتهم قاضيا أو موظفا يشغل وظيفة عليا. المادة 40: الرشوة في القطاع الخاص بالنسبة لمسييري وعمال الشركات فيعاقب بالحبس من 06 أشهر إلى 05 سنوات وبغرامة مالية من 50000 دج إلى 500000 دج.
جريمة الإختلاس	المادة 29: يعاقب مرتكب هذه الجريمة في القطاع العمومي بالحبس من سنتين إلى 10 سنوات وبغرامة مالية من 200000 دج إلى 1000000 دج. وتشدّد العقوبة إذا كان المتهم قاضيا أو موظفا يمارس وظيفة عليا في الدولة، أما إذا ارتكبت ضمن القطاع الخاص فيعاقب بنفس عقوبة الرشوة في القطاع الخاص (المادة 48).
جريمة إستغلال النفوذ وإساءة إستغلال الوظيفة	المادتين 32 و33: وفقهما يعاقب بالحبس من سنتين إلى عشر سنوات وبغرامة مالية من 200000 دج إلى 1000000 دج كل موظف عمومي أساء إستغلال وظيفته أو منصبه عمدا لتحقيق مكاسب خاصة.
جريمة عدم التصريح أو التصريح الكاذب بالممتلكات	المادة 36: يترتب عن هذه الجريمة الحبس من 6 أشهر إلى 5 سنوات وبغرامة مالية من 50000 دج إلى 500000 دج كل موظف عمومي خاضع قانونا لواجب التصريح بالممتلكات ولم يقدّم بذلك عمدا بعد مضي شهرين من تنكيه بالطرق القانونية، أو قام بتصريح غير كامل أو غير صحيح أو خاطئ أو أدلى عمدا بملاحظات خاطئة.
جرائم إعاقة البحث عن الحقيقة	تتعلق بجرائم إعاقة السير الحسن للعدالة (المادة 44) وجريمة البلاغ الكيدي (المادة 45) وجريمة عدم التبليغ عن الجريمة (المادة 46)، إضافة إلى جريمة تهريب والإنتقام من الشهود والضحايا والخبراء والمبلغين (المادة 47)، ويعاقب مرتكبها بعقوبة الحبس من 6 أشهر إلى 5 سنوات وبغرامة مالية من 50000 دج إلى 500000 دج.
جرائم الفساد أخرى	كأخذ فوائد بصفة غير قانونية (المادة 35)، وجريمة الإعفاء والتخفيض الغير قانوني في الضريبة والرسم (المادة 31)، وجريمة الإثراء الغير مشروع (المادة 37) كلها جرائم يعاقب عليها بالحبس لمدة سنتين إلى 10 سنوات، وبغرامة مالية من 200000 دج إلى 1000000 دج.

المصدر: معمر بن علي وعبد المالك الدح، مرجع سبق ذكره، ص ص 320، 321.

ثالثا_ تفعيل أجهزة وهيئات مكافحة الفساد: تتمثل أهم هيئات مكافحة الفساد في الجزائر فيما يلي:

1- الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته:

أ. **النشأة:** تم إنشائها بموجب القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ولمنحها مركزا قانونيا خاصا تم إدراجها لدى رئيس الجمهورية كسلطة إدارية تتمتع بالإستقلال المالي، وقد تم ترقيتها لتصبح مؤسسة دستورية لها مكانتها الخاصة بموجب التعديل الدستوري لسنة 2016 (منشورات الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، بدون سنة).

ب. **تشكيله:** تتشكل الهيئة بموجب المرسوم رقم 06-413، المعدل والمتمم بالمرسوم رقم 12-64، من مجلس اليقظة والتقييم الذي يتكون من رئيس وست أعضاء يتم تعيينهم بمرسوم رئاسي لمدة خمسة سنوات قابلة للتجديد، كما تتكون الهيئة من أمانة عامة وثلاثة أقسام: قسم مكلف بالوثائق والتحليل والتحسيس، وقسم مكلف بمعالجة التصريحات بالامتلاكات، وقسم مكلف بالتنسيق والتعاون الدولي (منشورات وزارة الشباب والرياضة، بدون سنة).

ج. **مهامها:** تكلف الهيئة لاسيما بالمهام الآتية: (القانون رقم 06-01، 2006)

- وضع سياسة شاملة ضد الفساد يراعى فيها القانون والشفافية والمسؤولية في التسيير العمومي.
- مساعدة القطاع العام والخاص في إعداد قواعد أخلاقيات المهنة مع تقديم التوجيهات.
- تحسيس وتوعية المواطنين من خلال إعداد برامج تتناول الفساد ومخاطره.
- حصر المعلومات التي من شأنها الكشف عن أعمال الفساد والوقاية منها.
- التقييم الدوري للأدوات القانونية والإجراءات الإدارية الرامية إلى الوقاية من الفساد.
- الإطلاع الدوري على تصريحات الموظفين بامتلاكاتهم لحفظها وإستغلال الوارد فيها.
- التحري وجمع الأدلة الخاصة بالوقائع ذات علاقة بالفساد من خلال الإستعانة بالنيابة العامة.
- ضمان تنسيق والمتابعة المباشرة للأنشطة الميدانية من خلال التقارير الدورية والمنتظمة التي ترد إليها من القطاعات والمتدخلين المعنيين.
- تعزيز التنسيق والتعاون ما بين القطاعات والهيئات الوطنية والدولية الخاصة بمكافحة الفساد.
- الحث على النشاطات المتعلقة بالأعمال ذات الصلة بالوقاية من الفساد ومكافحته، وتقييمها.

ولقد تقرر تعويض الهيئة بالسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته بموجب الدستور الجديد لسنة 2020 الذي منحت المادة 204 منه الإستقلالية التامة لها (قمار، 2021، صفحة 404)، كما تم التأكيد على أهمية إشراك المجتمع المدني ووسائل الإعلام في عملية مكافحة الفساد لذلك تقرر إطلاق مبادرة "الشبكة الوطنية للنزاهة (RNI) التي يتمثل دورها في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية ومتابعتها (منشورات الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، بدون سنة)

2- الديوان المركزي لقمع الفساد:

أ. **نشأته:** أنشأ بموجب الأمر رقم 05-10 المتمم للقانون 06-01 وتطبيقاً لأحكام الفصل الفصل الثاني من الإتفاقية الأومية لمكافحة الفساد كمصلحة مركزية عملياتية للشرطة القضائية موضوع لدى وزير العدل، يتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي.

ب. **تشكيله:** يتشكل الديوان من ضباط وأعاون الشرطة القضائية التابعة لوزارة الدفاع الوطني، وضباط وأعاون الشرطة القضائية التابعة لوزارة الداخلية والجماعات المحلية، وأعاون عموميين ذوي كفاءات أكيدة في مجال مكافحة الفساد، مستخدمون للدعم التقني والإداري. ويمكن للديوان أن يستعين بخبير أو مكتب إستشاري أو مؤسسة ذات كفاءة في مكافحة الفساد (منشورات الديوان المركزي لقمع الفساد، بدون سنة)

ج. **مهامه:** تتمثل فيما يلي:

- جمع كل معلومة يمكن إستغلالها للكشف عن أفعال الفساد.
- التحقيق وجمع الأدلة عن وقائع الفساد وإحالة مرتكبيها للجهات القضائية المختصة.
- إقتراح إجراءات من شأنها ضمان سير التحريات التي يتولاها على السلطات المختصة. (تأزير و مشري، 2019)
- التعاون الدولي وتبادل المعلومات المتعلقة بالتحريات الجارية، وخصوصا التعاون مع الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول)، لضمان تتبع جرائم الفساد التي تم تهريب عائداتها إلى الخارج.
- تعزيز التنسيق بين مختلف مصالح الشرطة القضائية في مجال مكافحة جرائم الفساد.

3- مجلس المحاسبة:

أ. **النشأة:** أنشئ بموجب المادة 190 من دستور 1976 ونصت عليه المواد 160 من دستور 1989 و170 من دستور 1996، يتولى مجلس المحاسبة مهمة الرقابة البعدية على الأموال العمومية، وقد كرس الدستور الجديد لسنة 2016 في مادته 192 إستقلالية المؤسسة وخولها مهمة المساهمة في تطوير الحكم الراشد للمال العام وترقية الشفافية في التسيير العمومي (منشورات مجلس المحاسبة، بدون سنة).

ب. **تشكيلاته:** تجتمع تشكيلات مجلس المحاسبة في إطار نشاطاتها في شكل غرف تضم كل من غرف وفروع الغرف للبحث في نتائج عمليات التدقيق. تشكيلة خاصة يعينها رئيس المجلس للنظر في طلب إلغاء قرار الحفظ الصادر للناظر العام، غرفة الإنضباط في مجال تسيير الميزانية والمالية للنظر في الملفات التابعة لإختصاصها والصادرة عن غرفة الرقابة كمجلس المحاسبة والسلطات العمومية وأجهزة الرقابة الأخرى. غرف مجتمعة للنظر في الإستئنافات المرفوعة ضد القرارات التي تصدرها غرف الرقابة وتجتمع غرف مجلس المحاسبة بدورها في شكل:

- لجنة البرامج والتقارير للتحضير والمصادقة على مشروع البرنامج السنوي للمجلس وحصيلته والتقارير السنوي الموجه لرئيس الجمهورية والهيئة التشريعية وكذا التقرير التقييمي حول المشروع التمهيدي لقانون ضبط الميزانية.
- تشكيلة مشتركة يعينها رئيس المجلس لمهام الرقابة التابعة لإختصاص عدة غرف. (منشورات مجلس المحاسبة، بدون سنة)

ج. **مهامه:** يكلف مجلس المحاسبة بأداء المهام التالية: (منشورات مجلس المحاسبة، بدون سنة)

- إعداد تقارير سنوية موجهة لرئيس الجمهورية يلخص فيها جميع إستنتاجاته وملاحظاته.
- يستشار مجلس المحاسبة بشأن المشاريع التمهيديّة للنصوص المتعلقة بالمالية العامة من جهة، وقوانين ضبط الميزانية التي يعد بشأنها تقريراً تقييميا يرسله للحكومة من جهة أخرى.
- المشاركة في تقييم البرامج والسياسات الإقتصادية والمالية العمومية التي باشرتتها الحكومة.
- يقوم رئيس المجلس بإخطار السلطات الوصية عن طريق الإجراء الإستعجالي كلما وجد المجلس المخالفات المشار إليها في المادتين 24 و25 من النظام الداخلي للمجلس.
- يقوم رئيس المجلس بإبلاغ السلطات الوصية للمصالح بالنقائص الملاحظة فيما يتعلق بتطبيق النصوص التي تنظم تسيير الأموال العمومية عن طريق إصدار مذكرات مبدئية.
- يبلغ مجلس المحاسبة رئيس الجمهورية بأي مسألة ذات أهمية وطنية.

4-لجان التحقيق البرلماني:

أ. **النشأة:** يعد من الوسائل المقررة دستوريا للبرلمان من أجل الوصول إلى الكشف عن العيوب والإختلالات التي تعترى الجهاز الحكومي بموجب المادة 180 من تعديل دستور 2016 الذي ينص على: " يمكن لكل غرفة من غرف البرلمان في إطار إختصاصاتها أن تنشئ في أي وقت لجان تحقيقي قضايا ذات مصلحة عامة" (بولقواس، 2021، صفحة 700).

ب. **تشكيلها:** يتم إنشاء لجنة التحقيق من طرف المجلس الشعبي الوطني أو مجلس الأمة بالتصويت على إقتراح لائحة تودع لدى أمانة مكتب المجلس الشعبي الوطني أو مجلس الأمة من قبل مندوب أصحابه والموقع عليها من قبل 20 نائب على الأقل أو 20 عضو في مجلس الأمة، وتسجل في سجل خاص، ويبت مكتب المجلس في مدى قبول هذا الإقتراح، وفي حالة قبوله يحيله رئيس المجلس على اللجنة الدائمة المختصة لإبداء الرأي وفي حالة الرفض يبلغ قرار الرفض معللا إلى مندوب أصحاب الإقتراح. (بولقواس، 2021، صفحة 703، 704)

ج. **مهامها:** تتمثل فيما يلي:

- طرح الأسئلة الشفوية والكتابية على الوزراء في مختلف القضايا ذات الشأن العام.
- الحق في رفض البرنامج الذي يقدمه رئيس الحكومة إذا رأى فيه إنتهاكا لحقوق الشعب.
- إعداد البرامج وتقديم المقترحات الكفيلة بالحد من الفساد، مع التحقيق في قضايا الفساد وإحالة المتورطين فيها إلى العدالة. (راضية، 2018، صفحة 99)
- إجراء أي تحقيقات ضمن تخصصها، وتزويد المجلس بالمعلومات عن وضع معين خاص بالحكومة.
- الإستعانة بالتحقيقات الصادرة عن مؤسسة حكومية أو خاصة مثل تقرير لجان ديوان المحاسبة أو ديوان مكافحة الفساد أو تقارير البنك المركزي لفتح تحقيق. (صحراوي و وآخرون، 2021)

5-المفتشية العامة للمالية:

أ. **النشأة:** هيئة أنشأت عام 1980، بموجب المرسوم الرئاسي 80-53 الذي تم تعديله بموجب المرسوم الرئاسي 92-78 كما أدخلت عليه تعديلات جوهرية بموجب المرسوم 08-272 (منشورات وزارة المالية، 2020).

ب. **مهامها:** تتمثل صلاحيات المفتشية العامة للمالية فيما يلي:

- التدقيق والدراسات والتحقيقات والخبرة ذات الطابع الاقتصادي والمالي والمحاسبي.
- تقييم ظروف تنفيذ السياسات العمومية والنتائج المتعلقة بها.
- تقديم الإقتراحات وصياغة التوصيات قصد الإتيان بالتصحيات اللازمة وصناعة القرار.
- التقويم والتطهير وتحسين الجهاز المتعلق بالمعاينات المكتشفة.
- إعلام السلطات الوصية بمجرد رصدها لأي خلل أثناء ممارستها لمهامها من أجل إتخاذ تدابير آنية لحماية مصالح المؤسسة أو الهيئة المراقبة.
- إعداد برنامجها السنوي وفقا للأهداف المعلنة وإستجابة لطلبات أعضاء الحكومة.
- إلزام المسييرين بالرد على المعاينات والملاحظات المسجلة في تقارير المفتشية العامة. (منشورات وزارة المالية، 2020)

6- **خلية معالجة الإستعلام المالي:** أنشأت بموجب المرسوم الرئاسي 127-02، تتمتع بالشخصية

المعنوية والإستقلال المالي تقع تحت وصاية وزارة المالية، وتتمثل مهمتها في رصد الحالات المشتبه بها من خلال جمعها وتحليلها للمعلومات الواردة إليها حول المسائل التي يشتبه ضلوعها في الفساد، وعلى حسب درجة الشبهة المقدرة تقوم بإرسال الملف لوكيل الجمهورية ليقوم بتحريك دعوى قضائية، هذا وقد سجلت الخلية بالتنسيق مع الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته 600 تقرير خاص بالفساد خلال النصف الأول من سنة 2011.

7- **المرصد الوطني لمكافحة الرشوة والوقاية منها:** أقره المرسوم الرئاسي الصادر بتاريخ 2

جويلية 1996 وذلك لإضفاء الشفافية على الحياة الاقتصادية والإجراءات العمومية والوقاية من الرشوة. ويتشكل المرصد من 8 أعضاء تمثل لجنة دائمة للتنسيق تتمثل مهمه فيما يلي:

- تقديم تقارير سرية سنوية إلى رئيس الجمهورية تتضمن حصيلة نشاطه وتعليقاته وتوصياته.
- جمع المعلومات اللازمة وتنظيمها لكشف وقائع الرشوة وإستغلال النفوذ والإختلاسات والإستيلاء غير المشروع على المصالح والمساس بحرية المرشحين للصفقات العمومية.
- تقديم رأيه إلى السلطات الإدارية بخصوص التدابير الضرورية للوقاية من وقائع الفساد.
- إلتماس مساعدة السلطة القضائية في الحالة التي يتطلبها القانون. (بن صويلح، 2021، صفحة

8- **مجلس المنافسة الوطني:** أنشئ في أواخر عام 2013، يقع تحت إشراف وزارة التجارة يقوم بمراجعة المخاوف المحلية والأجنبية المتعلقة بالمنافسة، فبمجرد أن تتجاوز المؤسسات 40% من مبيعات أو مشتريات السوق، يُسمح للمجلس بالتحقيق على الرغم من أن وزارة التجارة في عام 2008 أوصت بإعفاء المشغلين الاقتصاديين الذين يعملون من أجل التقدم الاقتصادي الوطني من هذه المراجعة (U.S. Department of state, 2019).

9- **مصالح الضبطية القضائية بمختلف فروعها:** وتضم مايلي: (بوطورة و سمايلي، 2019، صفحة 18)

- **المديرية العامة للأمن الوطني:** وهذا الجهاز المركزي المتخصص مكلف بتتبع وتوجيه وتنسيق أنشطة شرطة المباحث الجنائية العامة لاسيما في قضايا الفساد. وعلى مستوى جهاز أمن كل ولاية، تتكفل الوحدة الاقتصادية والمالية بإجراء التحقيقات المتعلقة بقضايا الفساد.
- **الدرك الوطني:** يوجد داخل المصلحة المركزية للتحقيقات الجنائية مكتب متخصص في مكافحة الجرائم. وتتولى وحدات متخصصة تابعة لها تنفيذ أنشطتها على الصعيد الإقليمي.
- **المصلحة المركزية للشرطة القضائية:** تابعة لوزارة الدفاع الوطني، تتولى رصد إنتهاكات القانون الجنائي وقانون القضاء العسكري وجمع الأدلة عنها وتعقب مرتكبيها إلى حين بدأ إجراء تحقيق رسمي بشأنهم.

المطلب الثاني: جهود الجزائر المبذولة لدعم الإستثمار الأجنبي المباشر

إن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الجزائر لا تزال محتشمة تتركز أساسا في قطاع المحروقات بالرغم من جهود الحكومة الجزائرية من خلال التغيير المستمر في المنظومة القانونية والتحسين المتواصل في هيئات ترقية الإستثمار من أجل تكييفها مع متطلبات المستثمر الأجنبي.

الفرع الأول: الإطار التشريعي والمؤسسي المنظم للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

قامت الجزائر بوضع العديد من القوانين والوكالات المتعلقة بتنظيم الإستثمار من أجل تكييف بيئتها ورفع جاذبيتها من أجل إستقطاب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة، ويمكن بيان أهمها كالاتي:

أولا-قوانين الإستثمار في الجزائر: عرف قانون الإستثمار في الجزائر عدة مراحل بحيث تم إصدار أكثر من قانون بصفة متتالية تماشيا مع طبيعة كل مرحلة (جوامع، 2015، صفحة 307) كالاتي:

1-مرحلة مابعد الإستقلال: تبنت الجزائر بعد إستقلالها قانونان يتعلقان بالإستثمار وهما:

- أ. **قانون الإستثمار رقم 63-277:** يعد أول قانون أصدرته الجزائر كان الهدف منه إعادة بناء الاقتصاد الجزائري بما يضمن سد الفراغ الذي خلفه هجرة المعمرين (قويدري، 2013، صفحة 60)، إلا أنه عمليا لم يكن فعالا بسبب عمليات التأميم التي ميزت هذه الفترة (صياد، 2014، صفحة 61).
- ب. **قانون الإستثمار رقم 66-284:** سمح هذا القانون بالمشاركة ما بين رأس المال الأجنبي والمحلي في إطار شركات مختلطة (جوامع، 2015، صفحة 309). هذا ما جعل تطبيقه يقتصر على إستثمارات هذه الشركات، مع تعليق الإستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات إلى غاية ظهور قانون 1982 (هدروق، 2014، صفحة 90).

2-مرحلة الثمانينات: ولقد عرفت هذه الفترة قانونان للإستثمار هما:

- أ. **قانون الإستثمار رقم 82-11:** يتعلق بتأسيس وتسيير الشركات المختلطة، حيث حددت مساهمة الطرف الجزائري فيها بنسبة 51% مع ضمان التسويق، في حين لا تتجاوز مساهمة الطرف الأجنبي 49% مع ضمان نقل التكنولوجيا وتكوين المستخدمين، إلا أنه في المقابل أهمل الجوانب التحفيزية (قويدري، 2013، صفحة 61، 62).

- ب. **قانون الإستثمار رقم 86-13:** تضمن القانون المتمم والمعدل لقانون 82-13 طرقا أكثر مرونة وتحفيزا لتشكيل وتسيير الشركات المختلطة، حيث أتاح للطرف الأجنبي المشاركة في تحديد

مجالات وواجبات تدخل الأطراف، ومدة دوام الشراكة المختلطة، والتسيير وإتخاذ القرارات الخاصة بالأرباح، مع ألا تقل مساهمة الطرف الجزائري في رأس مال المشروع عن 51% (جوامع، 2015، صفحة 312).

3- **مرحلة التسعينات:** في إطار الإصلاحات الاقتصادية خلال هذه الفترة تم إصدار القوانين التالية:

أ. **قانون (90-10) المتعلق بالنقد والقرض:** يعتبر بمثابة تنظيم جديد لمعالجة الإستثمارات الأجنبية على مستوى بنك الجزائر، حيث أسندت مهمة إصدار قرارات المطابقة للمشاريع المقدمة لمجلس النقد والقرض، كما قام بتحرير الإستثمار الأجنبي من خلال إلغاء قوانين الإستثمار الصادرة خلال الثمانينات (هدروق، 2014، صفحة 90).

ب. **قانون رقم (91-21) المتعلق بالمحرقات:** نص هذا القانون على إتاحة الفرصة أمام الشركات الأجنبية للإستثمار في الآبار البترولية الثانوية من خلال إجراءات تشجيعية كتخفيف العبء الضريبي بما يضمن رفع مساهمتها في التنقيب على البترول والغاز، ويعبر هذا القانون عن تغيير وجهة نظر الجزائر إتجاه الشركات الأجنبية والشركات عبر الوطنية (جوامع، 2015، صفحة 213).

ج. **قانون رقم (93-12) المتعلق بترقية الإستثمار:** وضع هذا القانون لتوفير البيئة القانونية والتنظيمية المشجعة للإستثمار الخاص خاصة الأجنبي منه، وبيان إرادة الدولة في ترقيته من خلال سياسات الإنفتاح والتحرير التجاري من خلال تناول النقاط التالية: (هدروق، 2014، صفحة 91)

- حرية الإستثمار لكافة المستثمرين سواء طبيعي أو معنوي، عام أو خاص، مقيم أو غير مقيم في النشاطات المنتجة للسلع والخدمات بإستثناء القطاعات المخصصة للدولة أو أحد فروعها.
- المساواة في الحقوق والواجبات ما بين الأجانب والمحليين فيما يتعلق بالإستثمار.
- المساهمة الذاتية للمستثمر حدها الأدنى يتغير حسب القيمة الإجمالية للإستثمار، بحيث إذا كانت قيمة الإستثمار أقل من 2 مليون دينار تكون قيمة المساهمة الذاتية ب 15%، وإذا كانت ما بين 2-10 ملايين دينار فتكون قيمتها ب 20%، بينما إذا فاقت 10 مليون دينار ستكون قيمتها ب 30%.

4- المرحلة من سنة 2000 إلى يومنا هذا: عرفت هذه الفترة القوانين التالية:

أ. **قانون تطوير الإستثمار لسنة 2001**: حدد هذا القانون النظام العام الذي ينظم الإستثمارات

الوطنية والأجنبية المنجزة والمستفيدة من الإمتيازات الخاصة (بن لخضر، 2019، صفحة 53)، ولقد

إرتكز على ما يلي: (وليد، 2015، صفحة 206، 207)

- إقرار مبدأ الحرية الكاملة للإستثمار والمساواة بين جميع المستثمرين في الحقوق والواجبات.
- تسهيل إنطلاق العملية الإستثمارية من خلال إيجاد إطار يتولى التعامل بين المستثمرين.
- تثبيت النظام القانوني الخاص بالإستثمارات وضمان التحويل الحر لرأس المال وعوائده.
- منح مزايا جبائية وجمركية ضمن النظامين العام والخاص.

ب. **قانون الإستثمار لسنة 2006**: قام بتعديل بعض أحكام القانون السابق بالتركيز على النقاط

التالية: (هدروق، 2014، صفحة 92، 93)

- تتم الإستثمارات في حرية تامة مع مراعاة تشريعات النشاطات المقننة وحماية البيئة، ويتم الإستفادة من الحماية والضمانات من خلال إيداع تصريح بالإستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.
- تستفيد الإستثمارات ذات الأهمية للإقتصاد الوطني من مزايا يشترك في وضعها المستثمر والوكالة.
- ينشأ لدى الوزير المكلف بترقية الإستثمارات مجلس وطني للإستثمار يخضع لسلطة ورئاسة الحكومة، ويتولى المسائل المتصلة بإستراتيجيات الإستثمارات وسياسات دعمها.
- جمع المعلومات الإحصائية ومتابعة ومساعدة المستثمرين من طرف وكالة ترقية الإستثمار.

ج. **قانون الإستثمار لسنة 2016**: تضمن هذا القانون مجموعة من الأحكام الجديدة لرفع

العراقيل التي كانت تعترض سابقا الإستثمار المحلي والأجنبي، وسبقتها عدة إجراءات أهمها

إسترجاع العقار الصناعي غير المستغل، تشجيع إستهلاك المنتج الوطني، وأهم الإجراءات التي

جاء بها ما يلي:

- إنشاء مركزين بالإجراءات ودعم إنشاء المؤسسات.
- إلغاء العراقيل التي تحول دون عملية تحويل الأرباح إلى الخارج.
- تسوية المنازعات عن طريق اللجوء إلى الوساطة والتحكيم الخاص.
- تسهيل الحصول على العقار الصناعي خصوصا غير المستغل منه.

- تنمية القطاع الخاص من خلال منح التسهيلات المقدمة للمستثمر الأجنبي قصد رفع منافسة المنتجات المستوردة وتشجيع الإستهلاك المحلي. (مفتاح، 2020، صفحة 137)

ثانيا: الهيئات المكلفة بتطوير الإستثمار في الجزائر: وتشمل ما يلي:

1- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI):

أ. **مفهومها:** مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي 06-356، توضع تحت وصاية وزير المكلف بترقية الإستثمارات، يوجد مقرها بالجزائر العاصمة، ولها هياكل فرعية غير مركزية على المستوى المحلي (قسوري ، 2019، صفحة 12).

ب. **تشكيلها:** يتم تنظيم الهياكل اللامركزية الموجودة في 58 منطقة في الجزائر، وقد تم إستحداث ضمن الهيكل اللامركزي للوكالة الشباك الوحيد للحد من البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية لصالح المستثمرين، وهو يضم إلى جانب إدارات الوكالة ممثلين عن الإدارات التي تتدخل في مختلف المسائل المتعلقة بالإستثمار (عرشي، 2017، صفحة 109)، ويمكن إجمالها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (57): الشباك الوحيد اللامركزي، الهيئات وأهم الخدمات المقدمة

الخدمات	الهيئات	الشبابيك
إعلام، توجيه تسليم ملف لإيداع تصريحات منح الإمتيازات	الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار	الإستقبال والتوجيه
-تسجيل وإصدار على الفور التسميات الاجتماعية والأسماء التجارية. -تسليم شهادات القيد في السجل التجاري في مدة أقصاها 48 ساعة على الأكثر.	المركز الوطني لسجل التجاري	السجل التجاري
-منح إستمارة طلب رقم التعريف الجبائي والبطاقة الجبائية وضمان صدورهما. -الإستلام والتكفل بملفات طلبات الحصول على شهادة الإعفاء لشراء المعدات المؤهلة.	مديرية الضرائب	الضرائب
-إعلام المستثمرين بتوفر الوعاء العقاري وكذا أصول العقارات المتاحة والمتوفرة. -مساعدة المستثمرين للحصول في أحسن الأجل على عقود إمتيازات الأراضي الممنوحة.	مديرية أملاك الدولة	مصالح أملاك الدولة
-تزويد المتعاملين بالإحصائيات والمعلومات المتعلقة بالإجراءات الجمركية.	مديرية الجمارك	الجمارك
-مساعدة المستثمر في إتمام الترتيبات المرتبطة بالحصول على الرخص المتعلقة بالبناء.	مديرية التعمير	التعمير
-تسليم تصاريح العمل والترخيص المؤقت للعمل والتصريحات المتعلقة بالعمال الأجانب الذين لا يخضعون لرخصة العمل.	مديرية التشغيل والعمل	وزارة التشغيل والعمل
-إعداد الوثائق المتعلقة بالأحوال الشخصية للمستثمر. -التصديق على كل الوثائق الموقعة من قبل المستثمر والضرورية لإنشاء ملف الإستثمار.	-البلدية	مأمور المجلس الشعبي البلدي
-توجيه المستثمرين بشأن إجراءات الحصول على الأراضي مع ممثل لجنة الضبط. -مساعدة المستثمرين لتكوين ملفاتهم. -إستلام طلبات منح الإمتياز.	لجنة ضبط الموقع وترقية الإستثمارات والضبط العقاري	العقار

المصدر: نشمة ياسين، مدى نجاعة التشريع الجبائي الجزائري في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، أطروحة دكتوراه في إدارة المنظمات، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017/2018، ص ص 137، 138.

ج. **مهامها:** تملك الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار سمعة جيدة لدى المستثمرين الوطنيين والأجانب فيما يخص الخدمات التي تقدمها لهم مجانا، حيث:

- تستقبل وتتصح وتصحب المستثمرين على مستوى هياكلها المركزية والجهوية.
- إعلان التظاهرات الاقتصادية داخل وخارج الجزائر عبر موقعها وركائزها الدعائية ونقاط الإستعلامات.
- إضفاء الطابع الرسمي على المزايا التي ينص عليها نظام التشجيع وذلك بإنصاف وفي آجال قصيرة.
- تحرص على التنفيذ المنفق عليه مع مختلف المؤسسات المعنية بقرارات التشجيع على الإستثمار.
- تنفيذ سياسات وإستراتيجيات التنمية (منشورات البوابة الجزائرية لإنشاء المؤسسات، بدون سنة)

تفيد الشركات الأمريكية أن الوكالة تعاني من نقص في الموظفين وغير فعالة بسبب افتقارها إلى سلطة اتخاذ القرار، خاصة فيما يتعلق بالمشاريع الصناعية، والتي يمارسها وزير الصناعة بنفسه، ورئيس الوزراء في كثير من الحالات، كما لا تقوم بمجهود للحفاظ على إستمرارية التواصل مع المستثمرين بعد أن يشرعوا في الاستثمار (U.S. Department of state, 2019).

2- المجلس الوطني للإستثمار (CNI):

أ. **مفهومها:** وهي هيئة حكومية أسست من طرف وزارة الصناعة وترقية الإستثمار إعتقادا على نص الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المعدل والمتمم، وهذا من أجل التخفيف على الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (نشمة، 2018، صفحة 134).

ب. **تشكيله:** يتشكل المجلس من الأعضاء الآتي ذكرهم: الوزير المكلف بالجماعات المحلية، الوزير المكلف بالمالية، الوزير المكلف برقية الإستثمارات، الوزير المكلف بالتجارة، الوزير المكلف بالطاقة والمناجم، الوزير المكلف بالصناعة، الوزير المكلف بالسياحة، الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوزير المكلف بتهيئة الإقليم والبيئة (المرسوم التنفيذي رقم 06-355، 2006).

ج. **مهامها:** يسهر المجلس على ترقية تطوير الإستثمار من خلال القيام بالمهام التالية:

- يقترح إستراتيجية تطوير الإستثمار وألوياته.
- يدرس البرنامج الوطني لترقية الإستثمار الذي يسند إليه ويوافق عليه ويحدد أهدافه.
- يقترح مواءمة التدابير التحفيزية للإستثمار مع التطورات الملحوظة.
- يدرس كل إقتراح لتأسيس مزايا جديدة وكذا كل تعديل للمزايا الموجودة.
- يدرس قائمة النشاطات والسلع المستتناة من المزايا ويوافق عليها وكذا تعديلها وتحيينها.
- يدرس مقاييس تحديد المشاريع التي تكتسي أهمية بالنسبة للإقتصاد الوطني ويوافق عليها.
- تحديد المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الإستثنائي وفق الأمر 03-01.
- يدرس الإتفاقيات المذكورة في المادة 12 المعدلة والمتمة من الأمر رقم 03-01.
- يقيم القروض الضرورية لتغطية البرنامج الوطني لترقية الإستثمار.
- يضبط قائمة النفقات التي يمكن إقتطاعها من الصندوق المخصص لدعم الإستثمار وترقيته.
- يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ إجراء دعم الإستثمار وتشجيعه.
- إنشاء وتطوير مؤسسات وأدوات مالية لتمويل الإستثمار. (المرسوم التنفيذي رقم 06-355، 2006)

3- وكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار (ANIREF):

أ. **مفهومها:** هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تقع تحت وصاية وزارة الصناعة تم إنشائها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-119، الذي تم تعديله وإستبداله بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12-126، ويوجد لها 10 مديريات جهوية تغطي كل التراب الوطني (منشورات الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، بدون سنة).

ب. **تشكيلها:** يضم الهيكل التنظيمي للوكالة مايلي: (منشورات الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، بدون سنة)

▪ **مجلس الإدارة:** الهيئة القانونية التي تتمثل مهمتها في إتخاذ القرارات وتوجيه ورقابة جميع وظائف الوكالة، يتم تعيين أعضائها بقرار من وزير الصناعة لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد، يتشكل مجلس الإدارة من 11 عضوا يمثلون أعضاء الحكومة التالية: ممثل وزير الصناعة: الرئيس، ممثل الوزير المكلف بالجماعات المحلية، ممثل الوزير المكلف بالمالية كمدير العام للخزينة، ممثل الوزير المكلف بالمالية كمدير عام للأملاك الوطنية، ممثل الوزير المكلف بالعمران، ممثل الوزير المكلف عن السياحة والصناعات التقليدية، ممثل الوزير المكلف بالنقل، ممثل الوزير المكلف بالطاقة، ممثل الوزير المكلف بالزراعة، ممثل الوزير المكلف بالتجارة، ممثل الوزير المكلف بالتهيئة العمرانية والبيئة.

▪ **المديرية العامة:** مهمة القيادة الإستراتيجية لأنشطة ومشاريع الوكالة.

▪ **المديريات الجهوية:** تسند إليها مهام التسيير العملياتي لأنشطة الوكالة على المستوى المحلي.

ج. **مهامها:** تتولى الوكالة المهام التالية: (المرسوم التنفيذي رقم 07-119، 2007)

- التسيير والترقية والوساطة والضبط العقاري لكل مكونات حافظة العقار الاقتصادي العمومي.
- تقوم برصد وإبراز العقار العمومي المحتمل للإستثمار بغرض توفير المعلومات للهيئة المقررة المختصة.
- وضع بنك معطيات يجمع العرض الوطني حول الأصول العقارية والأوعية العقارية.
- إعداد جدول بأسعار العقار الاقتصادي وتعيينه كل ستة أشهر، مع نشر دراسات ومذكرات دورية حول توجهات السوق العقارية.
- للوكالة صفة المتعهد بالترقية العقارية ومؤهلة لإكتساب العقارات بغرض التنازل عنها بعد تهيئتها.

- إبرام العقود والإتفاقيات وإتمام العمليات المنقولة والعقارية والمالية والتجارية المتصلة بنشاطها.
- تطوير المبادلات مع المؤسسات والمنظمات المماثلة والمرتبطة بمجال نشاطها.

4- لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الإستثمارات وضبط العقار (CALPIREF):

- أ. **مفهومها:** تم إنشائها بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 07-120 المؤرخ في 23 أبريل 2007، تشكل هذه اللجنة على المستوى المحلي (الولاية) (نشمة، 2018، صفحة 139)
- ب. **تشكيلها:** تتشكل اللجنة من: الوالي أو ممثله رئيسا، مدير أملاك الدولة، مدير التخطيط والتهيئة العمرانية، مدير السكن والعمران، مدير النقل، مدير البيئة، مدير الإدارة المحلية، مدير المصالح الفلاحية، مدير الصناعة، مدير التجارة، مدير السياحة، مدير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، مدير التشغيل، مدير الجهاز المكلف بتسيير المناطق الصناعية، ممثل عن الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، مدير الوكالة العقارية في الولاية، رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنيين بجدول أعمال الاجتماع، ممثل عن كل غرف من غرف التجارة والصناعة والحرف والفلاحة، وعن جمعية خاصة بترقية الإستثمار (المرسوم التنفيذي رقم 07-120، 2007).

ج. **مهامها:** تكلف اللجنة بالمهام التالية: (المرسوم التنفيذي رقم 07-120، 2007)

- إنشاء بنك معلومات حول العرض العقاري على مستوى الولاية.
- مساعدة المستثمرين في تعيين الأراضي المناسبة لإقامة مشاريعهم الإستثمارية.
- تشجيع المبادرات المتعلقة بالترقية العقارية لإنشاء أراض مهينة لإستقبال الإستثمارات.
- المساهمة في الضبط والإستعمال العقلاني للعقار الموجه للإستثمار.
- النشر عبر وسائل الإتصال المعلومات المتعلقة بالإمكانات العقارية الموجهة للإستثمار.
- تقييم شروط سير السوق العقارية المحلية ومتابعة إقامة وإنجاز المشاريع الإستثمارية وتقييمها.
- إقتراح إنشاء مناطق صناعية أو مناطق نشاطات جديدة.

5- الصندوق الوطني للإستثمار:

- أ. **مفهومه:** هو مؤسسة عمومية مالية ذات طابع إقتصادي تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، ولقد تأسس الصندوق على أساس هياكل البنك الجزائري للتنمية وذلك بناء على الأمر رقم 40-11 المتضمن لقانون المالية التكميلي لسنة 2011.

ب. تشكيلته: تم دمج موارد وهياكل البنك الجزائري للتنمية وتوجيهها لتأسيس الصندوق الوطني للإستثمار الذي إحتفظ بتركيبة مجلس الإدارة المكون من: رئيس مجلس الإدارة ومدير عام للصندوق الوطني للإستثمارات، ممثلين عن وزير المالية، ممثل عن كل من بنك الجزائر، والبنك الوطني الجزائري، وبنك الجزائر الخارجي، وممثل عن القرض الشعبي الجزائري. (جاري و آخرون، 2018، صفحة 05)

ج. مهامه: يتخصص الصندوق في توفير آليات تمويل طويلة الأجل للمؤسسات بشروط مسيرة، يمكن أن تأخذ شكل قروض مباشرة أو وفق تمويل مشترك مع البنوك التجارية أو من خلال المساهمة المباشرة في تركيبة رأس مال المؤسسة المستثمرة، ويرتكز نشاطه على تمويل المشاريع الإستثمارية الاقتصادية ذات البعد الإستراتيجي للدولة، والشراكة المباشرة مع المؤسسات العمومية أو الخاصة أو مستثمرين الأجانب، مع توفير الضمانات للمشاريع الإستثمارية وتعزيز القدرات التمويلية للبنوك المحلية لتمويل المشاريع الكبرى، وتمويل مشاريع التجهيز العمومي المبرمجة في الميزانية العامة للدولة عن طريق مساهمة نهائية مباشرة أو بتمويل مشترك مع الخزينة العمومية. (جاري و آخرون، 2018، صفحة 06)

6- لجنة الطعن المختصة في مجال الإستثمار:

أ. مفهومها: جاء المرسوم التنفيذي رقم 19-166 لتحديد تشكيلة لجنة الطعن المختصة في مجال ترقية الإستثمار وتنظيمها وسيرها، وهذه الهيئة قد تم النص على إنشائها ضمن أحكام المادة 11 من القانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016 (المرسوم التنفيذي رقم 19-166، 2019).

ب. تشكيلتها: يرأس اللجنة الوزير المكلف بالإستثمار أو ممثله، وتتشكل من: ممثل عن الوزير المكلف بالداخلية والجماعات المحلية برتبة مدير في الإدارة المركزية عضوا، ممثل عن الوزير المكلف بالعدل برتبة مدير في الإدارة المركزية عضوا، ممثلين عن الوزير المكلف بالمالية برتبة مدير في الإدارة المركزية عضوين، ممثل عن الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار برتبة مدير عضوا، ممثل عن الوزارة المعنية بالإستثمار موضوع الطعن (المرسوم التنفيذي رقم 19-166، 2019).

ج. مهامها: تنتظر في الطعون المقدمة لها من طرف المستثمر في ظرف 60 يوما من التبليغ فيما يتعلق بحرمانه بوجه غير حق من المزايا المكفولة له بقوة القانون، أو نتيجة إجراء سحب أو تجريد من الحقوق، ويرسل رئيس اللجنة نسخة من ملف الطعن الذي يكون في شكل مذكرة تتناول الأحداث وترفق بجميع الوثائق الثبوتية إلى الإدارة المعنية التي تطالب بالرد خلال أجل أقصاه

15 يوما، بعدها يستدعي رئيس اللجنة الطاعن للإستماع إليه من طرف أعضاء اللجنة، لإصدار قرار خلال 30 يوما قابلة للتمديد لمدة 15 يوما، ويطبق قرارها إجباريا. (المرسوم التنفيذي رقم 19-166، 2019)

الفرع الثاني: الضمانات والحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

قامت الجزائر من أجل تعزيز الإستثمار الأجنبي المباشر بوضع جملة من الضمانات والحوافز أمام المستثمر الأجنبي المباشر ضمن مختلف قوانين التي تم وضعها في إطار الإستثمار خاصة خلال فترة التسعينيات والألفية الجديدة.

أولا- ضمانات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: وتنقسم كالاتي:

1- حماية الإستثمار الأجنبي في ظل التشريعات الداخلية: تنص المادة 20 من دستور 1996

على أنه: "لا يتم نزع الملكية إلا في إطار القانون ويترتب عليه تعويض قبلي عادل ومنصف"، ولقد حددت المادة 67 الشخص المعني بحماية الملكية بأنه الأجنبي بقولها: "يتمتع كل أجنبي يكون وجوده في التراب الوطني قانونا، بحماية شخصه وأملاكه طبقا للقانون" (مفتاح، 2020، صفحة 144).

أ. مبدأ حرية الإستثمار: ينص الأمر 06-08 من مادته الثالثة على أن الإستثمارات تنجز في

حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة. إلا أن المادة 58 من القسم الثالث للأمر 09-01 تشترط على أنلا تقل المساهمة الوطنية عن 51% من رأس المال الاجتماعي (عرشي، 2017، صفحة 89)، ليأتي بعدها دستور 2016 الذي أقر مبدأ حرية الإستثمار بصفة صريحة في المادة 43 منه، كما دعمه بتكريس مبدأ الحق في الملكية الخاصة.

ب. مبدأ عدم التمييز: نصت المادة 14 من الأمر رقم 01-03 على معاملة الأجانب الطبيعيين

والمعنويين بمثل ما يعامل به الجزائريون في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالإستثمار، مع مراعاة أحكام الإتفاقيات الدولية المبرمة مع الدولة الأم. (أمر رقم 01-03، 2001، صفحة 07)

ج. ثبات القانون المطبق على الإستثمار: جاء في نص المادة 15 من الأمر 01-03 أنه:

"لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الإستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة" (أمر رقم 01-03، 2001، صفحة 08).

- ح. حرية تحويل رؤوس الأموال: جاء في نص المادة 31 من الأمر 01-03 بأنه: "تستفيد الإستثمارات المنجزة إنطلاقا من مساهمة في رأس المال بواسطة عملة صعبة حرة التحويل يسعرها بنك الجزائر بانتظام ويتحقق من إستيرادها قانونا، من ضمان تحويل الرأسمال المستثمر والعائدات الناتجة عنه، كما يشمل هذا الضمان المداخل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية، حتى وإن كان هذا المبلغ أكبر من الرأسمال المستثمر في البداية" (فتيسي ، 2019، صفحة 1272).
- خ. التحكيم الدولي: تم التأكيد على التحكيم في كل من قانون الإستثمار رقم 12/93، والأمر 03/01، والقانون رقم 09/16 الذي أشار صراحة إلى التحكيم في المادة 24 منه على أن في حالة الخلاف ما بين الدولة الجزائرية والمستثمر يمكن اللجوء للجهات القضائية الجزائرية المختصة إقليميا لفض النزاع، إلا في حالة وجود إتفاق ينص على بند تسوية يسمح للطرفين على تحكيم خاص، أو وجود إتفاقيات دولية أبرمتها الدولة الجزائرية في مجال التحكيم (U.S. Department of state, 2019).

2- الضمانات الإتفاقية لتحفيز الإستثمارات الأجنبية: أبرمت الجزائر العديد من الإتفاقيات سواء الثنائية أو المتعددة الأطراف من أجل توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع وضمان الإستثمار على إقليمها وفي جميع الميادين الاقتصادية ولعل أهمها ما يلي:

أ. الإتفاقيات متعددة الأطراف: وتتمثل فيما يلي:

- الإتفاقية المغربية المتعلقة بتشجيع وضمان الإستثمار بين دول إتحاد المغرب العربي (UMA): قامت الجزائر بتاريخ 23 جويلية 1990 بإبرام هذه الإتفاقية ما بين دول الإتحاد المغربي الذي يضم الجزائر وتونس وليبيا والمغرب وموريتانيا (مرسوم رئاسي رقم 90-420، 1990، صفحة 203)، وأهم نقاط الإتفاقية ما يلي: (مرسوم رئاسي رقم 90-420، 1990، صفحة 205، 206)

- ✓ حرية تنقل رؤوس الأموال بين دول الإتحاد وإستثمارها في كافة الأنشطة المسموح بمزاوتها.
- ✓ تعويض المستثمر عن الضرر الناتج عن المساس بحقوقه، أو الإخلال بالإلتزامات المتفق عليها مع الطرف المتعاقد بموجب هذه الإتفاقية.
- ✓ يمكن أن تقدم الدولة العضو في الإتفاقية مزايا إضافية تتجاوز ما جاء في نص هذه الإتفاقية.
- ✓ لا يمكن تأميم أو إنتزاع إستثمارات رعايا أي من الأطراف المتعاقدة.

- ✓ يجب أن يكون تقييم أصول المستثمر الأجنبي وفق النظام المحلي عادلا، وفق القيمة السوقية للإستثمار، وبسعر الصرف المطبق يوم إجراء التحويل في الدولة المضيفة.
- ✓ تعرض النزاعات الناشئة بين الأطراف المتعاقدة إما على الهيئة القضائية لدول المغرب العربي، أو محكمة الإستثمار العربية، أو هيئات التحكيم الدولية.
- **الإتفاقية العربية الخاصة بإستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية:** قامت الجزائر بالتوقيع عليها في 07 أكتوبر 1995 (مرسوم رئاسي رقم 95-306، 1995، صفحة 04)، ومن أهم ما جاءت به هذه الإتفاقية ما يلي: (مرسوم رئاسي رقم 95-306، 1995، صفحة 06)
- ✓ لا يمكن إخضاع رأس المال العربي المستثمر لأية تدابير خاصة أو عامة، دائمة أو مؤقتة تؤدي إلى المصادرة أو الإستيلاء الجبري أو نزع الملكية أو التأميم أو التصفية أو الحل.
- ✓ حرية تحويل رأس المال العربي قصد الإستثمار في إقليم أية دولة طرف وكذا تحويل عوائد رأسماله، كما يمكن له إعادة تحويل رأسماله إلى أية دولة طرف بعد الوفاء بالتزاماته.
- **الإنضمام إلى الوكالة الدولية لضمان الإستثمار:** وقعت الجزائر في 11 أكتوبر 1985 على إتفاقية الإنضمام إلى الوكالة الدولية لضمان الإستثمار المنشأة من طرف البنك العالمي (مرسوم رئاسي رقم 95-345، 1995، صفحة 03)، وتقوم الوكالة بضمان الإستثمارات ضد الخسائر المترتبة على أنواع المخاطر الأتية: (مرسوم رئاسي رقم 95-345، 1995، صفحة 06)
- ✓ خطر تحويل العملة من خلال فرض قيود على الدولة المضيفة من أجل التساهل مع طلبات التحويل الخارجي للعملة المقدم من طرف المستفيد من الضمان.
- ✓ خطر التأميم والإجراءات المماثلة الناتجة عن الإجراءات التشريعية الإستثنائية التي يمكن أن تتخذها الدولة المضيفة مما يحرم المستثمر من ملكيته لمشروعه.
- ✓ الإخلال بالعقد من طرف الدولة المضيفة فيما يتعلق بالضمانات والإلتزامات التي تم الاتفاق عليها بموجب العقد المبرم بينها وبين المستثمر الأجنبي.
- ✓ الحروب والإضطرابات المدنية في إقليم الدولة المضيفة.
- ب. **الإتفاقيات الثنائية:** وقعت الجزائر معاهدات استثمار ثنائية مع الأرجنتين، النمسا، البحرين، BLEU (بلجيكا-لوكسمبورغ الاتحاد الاقتصادي)، بلغاريا، الصين، كوبا، الدنمارك، مصر، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، إندونيسيا، إيران، إيطاليا، الأردن، الكويت، ليبيا، ماليزيا، مالي،

موريتانيا، موزمبيق، هولندا، النيجر، نيجيريا، عمان، البرتغال، قطر، رومانيا، الاتحاد الروسي، صربيا، جنوب إفريقيا، كوريا الجنوبية، إسبانيا، السودان، السويد، سويسرا، سوريا، طاجيكستان، تونس وتركيا وأوكرانيا والإمارات العربية المتحدة وفيتنام واليمن. في عام 2001، وقعت الجزائر والولايات المتحدة اتفاقية إطار التجارة والاستثمار (TIFA)، واجتمع مجلسها مؤخرًا في واشنطن العاصمة في أكتوبر 2018 (U.S. Department of state, 2019).

ثانياً_حوافز الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: يمكن بيانها من خلال إعتداد التقسيم الآتي:

1- النظام العام للحوافز: تنفيذ الإستثمارات من المزايا المحددة في القانون 16-09 مما يلي: (قانون رقم 16-09، 2016، صفحة 20)

- الإعفاء من الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة التي تدخل مباشرة في تحقيق الإستثمار.
- الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة للسلع والخدمات المستوردة أو المكتسبة محليا والتي تدخل مباشرة في تحقيق الإستثمار.
- الإعفاء من ضريبة التحويل مقابل المقابل الثمين ومن ضريبة تسجيل الأراضي لجميع عمليات الإستحواذ على العقارات التي تتم في إطار الإستثمار المعني.
- الإعفاء من رسوم التسجيل وضريبة تسجيل الأراضي ومكافآت الدولة المتعلقة بإمتيازات العقارات المبنية وغير المبنية المخصصة لإنجاز المشاريع الإستثمارية.
- الإعفاء من ضريبة الأملاك على العقارات في إطار الإستثمار لمدة 10 سنوات من تاريخ الإستحواذ.

- الإعفاء من رسوم التسجيل فيما يخص عقود تأسيس الشركات وزيادة رأس المال.

2- نظام الإستثناءات: تنفيذ المشاريع الإستثمارية من الإعفاءات والتخفيضات الضريبية حسب موقع وتأثير المشاريع على التنمية الاقتصادية:

أ. المشاريع المنجزة في ولايات الشمال: وتضم مرحلتين:

▪ مرحلة الإنجاز:

- الإعفاء من ضريبة الأملاك على العقارات لمدة 10 سنوات من تاريخ الإستحواذ.
- الإعفاء من رسوم التسجيل على صكوك تأسيس الشركات وزيادة رأس المال.

- تخفيض بنسبة 90% على رسوم الإيجار السنوية القابلة للتمديد من سنة إلى 3 سنوات (منشورات الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري كيف، بدون سنة).
- **مرحلة التشغيل:** لمدة 3 سنوات للمشاريع التي تخلق 100 وظيفة في وقت بدأ النشاط وبعد تأكيد الدخول إلى النشاط الذي أنشأته الخدمات الضريبية بناء على طلب المستثمر:
 - الإعفاء من ضريبة دخل الشركات (IBS).
 - الإعفاء من الضريبة على النشاط المهني (TAP).
 - تخفيض بنسبة 50% على مبلغ الإيجار السنوي والتي يمكن أن تمتد من سنة إلى 3 سنوات (منشورات الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري كيف، بدون سنة).
- ب. المشاريع المنجزة في ولايات الهضاب العليا والجنوب والمناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة: وتشمل مرحلتين:**
 - **مرحلة الإنجاز:**
 - دعم الدولة الجزئي أو الكلي بعد تقييم الإنفاق على البنية التحتية اللازمة لتحقيق الإستثمار.
 - تخفيض مبلغ الإيجار السنوي في البلديات المستفيدة من الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا ومناطق الجنوب يمنح الإمتياز مقابل 1دج للمتر المربع لمدة 10 سنوات، أما بالنسبة للمشاريع المنجزة في ولايات الجنوب الكبير يمنح حق الإمتياز مقابل 1دج للمتر مربع لمدة 15 سنوات، وبعد هذه الفترة سواء بالنسبة للأول أو الثاني يستفيد المستثمر من تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية (منشورات الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري كيف، بدون سنة).
 - **مرحلة التشغيل:** ولمدة 10 سنوات لصالح الأنشطة المميزة كالسياحة والصناعة والزراعة أو التي تخلق فرص عمل، فهي تستفيد من الإعفاء من ضريبة دخل الشركات، والضريبة على النشاط المهني، كما تستفيد من تخفيض على قيمة رسوم الإيجار السنوية بنسبة 50%.
- 3- **الإمتيازات المتعلقة بالإستثمارات ذات الأهمية الخاصة للإقتصاد الوطني:** تتمثل المزايا الإستثنائية الخاصة بهذا النوع من الإستثمارات فيما يلي:
 - تمديد مدة مزايا الإستغلال لفترة قد تصل إلى عشرة سنوات.

- منح إعفاء أو تخفيض طبقاً للتشريع المعمول به للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها الإقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي، وكذا كل التسهيلات التي قد تمنح بعنوان مرحلة الإنجاز للمدة المتفق عليها مسبقاً مع الوكالة قابلة للتמיד. (قانون رقم 16-09، 2016، صفحة 21)

يتطلب الإستفادة من الحوافز الاستثنائية الحصول على موافقة مجلس الإستثمار الوطني، ويحرم من هذه الحوافز وفق المرسوم التنفيذي لسنة 2017 ما يقارب 150 نشاطاً اقتصادياً تتركز قائمة الإستثمارات المستبعدة على قطاع الخدمات والتصنيع لبعض المنتجات، وجميع الإستثمارات في المبيعات، سواء كانت تجارة التجزئة أو الجملة، والواردات غير مؤهلة (U.S. Department of state, 2019).

المطلب الثالث: تقييم آليات مكافحة الفساد وسبل تعزيزها لدعم الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

قامت الحكومة الجزائرية بتكثيف جهودها من أجل الحد من الفساد، ودعم الإستثمار الأجنبي المباشر، إدراكاً منها لأهمية ذلك ودوره في دعم التنمية بها، ومساعدتها على النهوض بإقتصادها خاصة خارج قطاع المحروقات، فتنوعت فيها بذلك الآليات القانونية والمؤسسية التي تسهر على تحقيق ذلك، إلا أنها خلال سنوات عملها لم ترتقي للمستوى المطلوب حيث لا تزال الجزائر تحتل مراتب متأخرة في التقارير الدولية الخاصة بمناخ الإستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: تقييم جهود الجزائر في مكافحة الفساد

جاءت محصلة جهود الجزائر في مكافحة الفساد هزيلة حيث لم تستطع إنتشال الجزائر من دائرة الدول المفسدة بل على العكس من ذلك فقد زادت مستوياته الأمر الذي يدل على أن الجزائر أغفلت العديد من النقاط عند وضعها للآليات المتعلقة بمكافحة الفساد والتي يمكن الكشف عنها كالآتي:

أولاً- تقييم الآليات القانونية: عاشت الجزائر لسنوات طويلة تحت قانون الطوارئ الذي يحد من العملية الديمقراطية والحريات العامة، الأمر الذي خلق من الناحية التطبيقية عدة عقبات لتنفيذ القوانين الوطنية والإتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد (مجبور، 2015، صفحة 124). فالرجوع للقانون الجزائري لمكافحة الفساد وبالرغم من إيجابياته ومواكبه للوسائل الفاعلة لمكافحة الفساد على الصعيد الدولي والإقليمي، إلا أنه هناك عدة نقائص وإنتقادات وجهت لهذا القانون وفقاً للإنعكاسات التي تلت صدوره:

- إفراغ نصوص الإتفاقيات الدولية في قالب القانون 06-01 دون أية تعديل أو إضافة.
- عدم وضع حلول بديلة فيما يتعلق بالحصانة الدبلوماسية التي قد تقف حائلا أمام ردع بعض مرتبكي جرائم الفساد، حيث أثبتت التجربة أنه نادرا ما يتم إسقاطها.
- لم يتوجه لتشديد العقوبات في المادة 48 على الموظفين ذو علاقة مباشرة بالمال العام، كمديري البنوك، والمؤسسات المالية، بل توجه نحو الموظفين الذين لا تربطهم بها علاقة مباشرة كأعوان الشرطة القضائية أو موظف، أمانة الضبط، ضابط عمومي أو قاضيا.
- لم يوضح ماهي المصالح التي يكون الموظف ملزم بالإبلاغ عنها، فقد كان على المشرع أن يتسم بالدقة والحصر عند وضعه للمواد القانونية لأن الشرعية الجنائية تقتضي الدقة والوضوح.
- في جريمة الإثراء غير المشروع يتم نقل عبء الإثبات إلى المتهم ليثبت عدم ارتكابه الجرم، وهذا متناقضا مع مبادئ الفقه الجنائي فالمتهم غير مطالب بإثبات براءته، بل المدعي العام هو المكلف بتقديم دليل الإدانة للمحكمة، وهذا ما يطرح إشكالية: هل المشرع الوطني والدولي يجتهدان حاليا للمساس بمبادئ أعتبرت أساسا لحقوق الإنسان؟. (بوشطولة و قدة، 2021، صفحة 556، 557)
- عدم وجود إرادة سياسية لمكافحة الفساد فالقانون يحتوي على العديد من النقائص مقارنة بإتفاقية الأمم المتحدة فمثلا لم يتطرق إلى الجيش ودوره في الفساد والعقوبات المترتبة عليه، كما أن القانون الجزائري يقيد مشاركة جمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في مكافحة الفساد من خلال رفض الدولة الترخيص لها على غرار الجمعيات التابعة لها (مجبور، 2015، صفحة 124، 125).

ثانيا- تقييم الآليات المؤسسية: تعتبر هيئات مكافحة الفساد في الجزائر مجرد هيئات شكلية إستشارية تحسسية تقوم بدور رقابي محدود، حتى أنها لا تتمتع بالسلطة الكافية لإتخاذ إجراءات عقابية في حالة إكتشاف قضايا فساد، بل تحيل ذلك لوزارة العدل، كما تشرف عليها وتراقبها وزارة المالية، الأمر الذي يجعلها غير مستقلة بذاتها خاصة إستقلاليتها عن السلطة التنفيذية (مجبور، 2015، صفحة 133). ويمكن تقييم كل منها على حدى كالاتي:

1- تقييم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد: إستقلاليتها صورية وليست حقيقية وذلك لأن تعيين أعضائها يتم بمرسوم رئاسي، كما أنه وبالرغم من كثرة صلاحياتها إلا أن أغلبها وقائية تقتصر على البحث والتحري، وحتى في حالة إكتشاف جرائم الفساد لا يمكنها إحالة الملف إلى القضاء

مباشرة لتحريك الدعوى القضائية بشأنها مما يؤثر على إستقلاليتها وحيادتها، ولا يحميها من الضغوط (شنين، 2018، صفحة 16).

2- تقييم الديوان المركزي لقمع الفساد: لا يصدر قرارات إدارية في مجال مكافحة الفساد، مهمته هي البحث والتحري وإحالة مرتكبي الفساد إلى العدالة لأنه يعمل تحت مراقبة القضاء لأن تشكيلة الديوان أغلبيتها من الشرطة القضائية لوزارتي الدفاع والداخلية والجماعات المحلية، كما لا يتمتع الديوان بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي كما تم التوصية به فالمدير العام يعد ميزانية الديوان ويعرضها على وزير المالية للموافقة عليها، وهذا الأخير هو من لديه سلطة الأمر بالصرف، ويظهر عدم إستقلالية أيضا تبعية أعضائه إلى وزاراتهم الأصلية (مجبور، 2015، صفحة 129).

3- تقييم المفتشية العامة للمالية: هي لا تختلف عن الهيئتين السابقتين، فإن هي هيئة رقابية، إلا أنها مجردة من أي وسيلة وآلية من آليات التأثير أو الضغط كالمصادقة أو الإحالة إلى العدالة في حالة إكتشاف فساد مهمتها لا تتعدى إصدار التقارير وإقتراح التدابير والتوجيهات غير الملزمة للهيئات الخاضعة لرقابة السلطة الوصية التي تفصل في الأمر.

4- تقييم مجلس المحاسبة: بالرغم من قدرته على إصدار العقوبات وتحريك دعاوي التأديبية، لكنه يبقى محدود الصلاحية كهيئة رقابية بسبب تبعيته للسلطة التنفيذية مما يخلق عائقا أمام مراقبته لأجهزتها وهيئاتها بنزاهة وشفافية وحياد، كما أن آليات رده غير فعالة فأقصى عقوبة يقرها هي خصم الراتب السنوي للمتورط في الفساد، كما لا يوظف المجلس المعلومات المحصلة، ولا يقوم بنشر تقريره السنوي فخلال 33 عاما من وجوده قام بذلك مرتين. كما أنه مسؤول عن مراقبة 14 ألف حساب خاص بالمؤسسات والقطاعات الوزارية المختلفة في الجزائر الأمر الذي يعني وجود مؤسسات لا تخضع لرقابته مثل شركة سونطراك. (مجبور، 2015، الصفحات 131-133)

الفرع الثاني: الحلول المقترحة لتعزيز آليات مكافحة الفساد ودعم الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بالرغم من كثرة الإجراءات التي إتخذتها الجزائر من أجل تهيئة مناخها الإستثماري بما يضمن تحفيز الإستثمار الأجنبي الوارد إليها إلا أنها تصطدم بجملة من العراقيل التي تحد من فعاليتها، لذلك وجب عليها في هذا الإطار دعمها بجملة الإجراءات الإضافية المتمثلة فيما يلي: (غانية، 2016، صفحة 53، 54)

- أن تكون سياستي دعم كل من الإستثمار المحلي والأجنبي متكاملتين وليست متناقضتين.
- تحديد الأهداف المراد بلوغها جراء تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر، لأن تحديد الهدف يؤدي إلى تحديد الحافز، وبالتالي يتم توجيه الحوافز نحو تحقيق الهدف بأقل تكلفة ممكنة.
- توفير خارطة إستثمارية واضحة لأهم المشاريع المطروحة والقطاعات التي تشملها.
- تعزيز التنمية البشرية وتوفير العمالة المدربة في مختلف القطاعات الاقتصادية.
- تكوين سمعة جيدة لدى المستثمرين الأجانب والتركيز على الإستثمارات طويلة المدى بدلا من الإستثمارات قصيرة المدى، وفي هذا السياق فإن وضع حوافز على درجة عالية من الكفاءة سيؤدي إلى تشجيع المستثمرين على البقاء لفترات أطول مما يحقق مزيدا من التدفقات.
- الإعتماد على سياسة منح الحوافز والإعفاءات الموجهة التي تؤدي إلى تقليل التكاليف على الميزانية العامة للدولة من جهة، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والإجتماعية من جهة ثانية.
- توفر الإرادة السياسية على أعلى المستويات السياسية والتشريعية والتنفيذية.
- صياغة وتنفيذ إستراتيجية وطنية واضحة تترجم في الواقع العملي خلال وضع القوانين الملائمة وتبسيط الإجراءات الحكومية وإستقرار اللوائح التنظيمية، وتوفير الشفافية وتقليل المخاطر التي يتعرض لها الإستثمار الأجنبي المباشر خاصة فيما يتعلق بظاهرة الفساد التي أثبتت الواقع الجزائري أنها ليست أزمة قوانين وتشريعات بقدر ما هي أزمة متابعة وتطبيقات. وعليه فإن نجاح أي برنامج إصلاح في الجزائر اليوم لا بد أن يتضمن تغييرا ذاتيا حقيقيا شاملا (بن مرزوق، 2014، صفحة 242)، من خلال ما يلي:

أولاً- إصلاح الإداري والسياسي: تتمثل فيما يلي:

1- الإصلاح الإداري: وذلك من خلال:

- تطبيق مبدأ وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب، وذلك وفق المؤهلات التي يتمتع بها من كفاءة وجدارة بعيدا عن المؤثرات الشخصية والعلاقات.
- قانون للوظيفة العمومية يتسم بالمرونة حتى يمكن تعديله أو مراجعته متى دعت الضرورة لذلك في حالة إكتشاف تورط أحد الموظفين في قضايا الفساد الإداري فلا بد من إتخاذ تدابير عقابية صارمة.
- توفير وسائل وقائية كفيلة بمنع الموظف من الوقوع في الأعمال الفاسدة، ومن هذه الوسائل توفير نظام عقلاني للأجور والحوافز يتناسب مع مستويات الأسعار والتكاليف المعيشية، وذلك من أجل أن يحقق للموظف الأمن والأمان والعيش الكريم، وهذا ما يولد لديه عنصر الإلتفاء والولاء للإدارة. (جاب الله، 2013، صفحة 106، 107)
- تعزيز الديمقراطية التشاركية بهدف تحقيقها إدارة المواطنين وإشراكهم بنشاط في إدارة الشؤون المحلية والوطنية.
- التنفيذ التدريجي لدعم الإدارة الإلكترونية من خلال برنامج رقمنة واسع النطاق يجعل المؤسسات في إتصال مباشر مع المواطنين مثل إصدار وثائق إدارية بيومترية.
- إدخال مجموعة من الإجراءات الإدارية الهادفة إلى تخفيف ومواءمة وتبسيط الإجراءات الشكلية والإدارية. (unodc, s.d., p. 04)

2- الإصلاح السياسي: وذلك من خلال: (بن مرزوق، 2014، صفحة 242، 243)

- إعتراف القيادات السياسية العليا بوجود الفساد وبآثاره السلبية، إذ ما يساعد هذا في الغالب على وضع خطط إستراتيجية وقوانين ردعية فعالة قادرة على مكافحتها والتقليل من حدتها.
- إحداث تغييرا في الأساليب والمناهج والسياسات المتعلقة بنظام الحكم بدلا من الإقتصار على التدوير الوظيفي وتغيير للقيادات الرسمية.
- صياغة دستورا وطنيا شاملا بعيدا عن التعددية التي شهدتها الجزائر منذ الإستقلال، مع أن تشرك في إعداده إلى جانب خبراء القانون خبراء في السياسة وعلم الاجتماع وعلم النفس والتاريخ والشريعة والتخصصات الأخرى، مع مراعاة المعالم الرئيسية للمجتمع الجزائري.

- رفع الحصانة عن كل متهم في قضية فساد التي تعتبر شرطا ضروريا لبناء دولة العدل والقانون وحماية حقوق الإنسان والدفاع عن المظلوم في وجه الظالم مهما كانت سلطته.

ثانياً_تفعيل دور هيئات مكافحة الفساد وإصلاح البيئة القانونية:

1-تفعيل دور هيئات مكافحة الفساد: وذلك من خلال: (شهيده، 2019، صفحة 08)

- ضبط أدوار هذه الهيئات وتحديد طبيعتها بدقة ووضوح من خلال ترشيد أحكام القانون 01/06 خاصة فيما يتعلق بترشيد مركزها القانوني وإطارها التنظيمي.
- كفالة قدر مقبول ومعقول من إستقلالية هذه الهيئات على نحو ما سارت عليه كل من سنغافورة وماليزيا من تعظيم أدوارها في حربها الضروس ضد الفساد.
- تقليل تبعيتها للسلطة التنفيذية، وإشراك لهيئات التمثيل الشعبي في تعيين أعضائها وإنتخاب رئيسها والدعوة لإنفتاحها على كفاءات المجتمع المدني النزيهة.
- تزويدها بالوسائل البشرية والمادية والمالية اللازمة لأداء مهامها على نحو ما نصت عليه إتفاقيتي الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي للوقاية من الفساد ومكافحته خاصة وأنهما مرجعيتين للإطار المؤسسي الوطني في هذا المجال.
- ضمان أمن وحماية أعضاء الهيئات من كل أشكال الضغوط والتهديدات الحائلة دون المضي في مهامها.
- توطيد العلاقة وتنمية فرص التعاون والتنسيق فيما بين هيئات مكافحة الفساد من محاصرة آفة الفساد وتحجيمها.
- الاهتمام أكثر بتكوين وتدريب أعضاء الهيئات وتعيين مدركاتهم العلمية في مجال الجريمة الاقتصادية.

2-الإصلاح القضائي: وذلك من خلال:

- تحقيق إستقلالية القضاء من خلال إعادة النظر في النظام الأساسي للمجلس الأعلى للقضاء ومراجعة تشكيله بالصورة التي تحميه من تسلط السلطة التنفيذية ورد أمره إلى موظفي القضاء وأعوان العدالة.
- الشفافية في تعيين ونقل وتسريح القضاة، مع تكوينهم وتأهيلهم في مجال الجريمة الاقتصادية.

- رد كل ما يتعلق بالمسار المهني للقاضي لهيئة مستقلة قد تكون المجلس الأعلى بعد إصلاحه. (شهيبة، 2019، صفحة 08)
- تعزيز وتفعيل سياسة التصريح بالتملكات وتطبيقها بصورة فعلية مع إجراء تحقيقات وإخضاع كل من يعتمد التمويه والكذب في تصريحاته لأشد الإجراءات العقابية.
- توفير القنوات الفعالة لتمكين الناس من عرض شكواهم المتعلقة بالخدمات غير الملائمة، وبالمعاملة الغير عادلة وبالشكاوى ضد الفساد، إضافة إلى توفير الحماية المادية والقانونية للشهود والمبلغين عن مختلف المظاهر والممارسات السلبية. (بن مرزوق، 2014، صفحة 245، 246)
- تكييف أدوات السياسة الجنائية التي تستهدف على وجه الخصوص الجريمة الاقتصادية والمالية.
- دعم عملية تحديث العدالة والتطوير المستمر لرقمنة الإدارات والولايات القضائية.
- تنشيط سياسة عالمية لمنع الفساد وتكريس مبادئ سيادة القانون والنزاهة والشفافية في إدارة الأصول والأموال العامة. (unodc, s.d.)

ثالثاً إصلاح البنية الاجتماعية والثقافية: من أجل بناء جزائر جديدة تركز على الديمقراطية

التشاركية كمكمل للديمقراطية المداولة، تمت الدعوة إلى جعل المجتمع المدني فاعلا محوريا في تسيير الشؤون العمومية بموجب دستور 2020 (منشورات الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، بدون سنة)، ولتفعيل مشاركته في كبح الفساد لابد أن ترافقه جملة من الإستراتيجيات التالية:

- إعداد برامج تعليمية وتربوية وتحسيسية بمخاطر الفساد على المجتمع.
- عادة تثمين دور الجامعة والتعليم في تكوين قيم الحق والعدالة وتخريج رجال ونساء مؤمنين بها.
- مرافقة قوى المجتمع المدني في عملها التحسيس والتربوي وإمدادها بما تحتاجه من وسائل ولوجستيك، وكف يد السلطة العمومية عن محاولة تسييسها.
- ضرورة تخصيص وسائل الإعلام لحجم ساعي كاف لحملات التوعية والتحسيس بخطورة هذه الآفة، وإمداد الجمهور بالمعلومات الكافية عن قضايا الفساد ومآلاتها القانونية.
- المصادقة على ميثاق أخلاقيات العمل العام تحدد فيه قيم وقواعد السلوك والمسؤوليات.
- الإشتغال على المكون الديني لمجتمعنا بإشراك المساجد والمراكز الدينية في عملية التحسيس والمناهضة. (شهيبة، 2019، صفحة 08، 09)

خلاصة الفصل الثالث:

تم التوصل من خلال هذا الفصل أن ظاهرة الفساد متأصلة الجذور في المجتمع الجزائري، حيث إتضح أنها كانت نتاجا لعدة تراكمات خلفتها عدة عوامل من بينها الإحتلال الفرنسي، والطابع الريعي للبلاد، وإحتكار الدولة للنشاط الاقتصادي، كما أن تعشي ظاهرة الفساد بمختلف مظاهرها أدى إلى تراجع مؤشراتها الاقتصادية والاجتماعية، وقصور في تحقيق مشاريعها التنموية لأهدافها المسطرة.

كما إتضح من خلال هذا الفصل بأن هناك وعي لدى السلطات الجزائرية بأهمية جذب الإستثمار الأجنبي المباشر ومكافحة الفساد، حيث إتضح أنها قامت في هذا الإطار بوضع العديد من الآليات القانونية كقانون مكافحة الفساد 2006، وقانون النقد والقرض، وقانون الإستثمار 2016، والتي تم تدعيمها بالآليات المؤسساتية كالوكالة الوطنية لترقية الإستثمار، والوكالة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، بالإضافة إلى التوقيع على الإتفاقيات الدولية الثنائية ومتعددة الأطراف. بالرغم من ذلك فإن هذه الآليات التي تم وضعها تعاني قصور في أداء عملها بكفاءة وفعالية لتحقيق الغرض الذي وضعت من أجله، وهذا راجع بدوره للعديد من الأسباب في مقدمتها كون الإطار القانوني معقد وغير واضح، والإطار المؤسساتي لا يتمتع بالإستقلالية، ولا يتوفر على الأدوات اللازمة للعمل، وبالتالي إتضح أن على الجزائر القيام بالمزيد من التعديلات والإصلاحات التي من شأنها بعث هذه الآليات من جديد.

كما تم التوصل أيضا إلى أن بيئة الأعمال الجزائرية تعاني العديد من التحديات كغياب الشفافية والديمقراطية، وكذلك لممارسات الفاسدة، والإطار القانوني والإداري المعقد كالقاعدة 49/51، وضعف القطاع المصرفي، ومشكلة الحصول على العقار مما يخلق حالة من الشك واليقين بالنسبة للمستثمر الأجنبي الذي ينوي الإستثمار في الجزائر، وهذا ما أدى إلى ضعف حجم تدفقات الإستثمارات الأجنبية الموجهة نحو الجزائر من حيث القيمة الإستثمارية وعدد المشاريع، وذلك بالرغم من ما تملكه الجزائر من موقع إستراتيجي متميز، وإمكانيات طبيعية والمتمثلة في الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية، وغير المتجددة كالبتروول والغاز الطبيعي، إلى جانب ما تتوفر عليه من إمكانيات بشرية هائلة فنية. وهذا ما سيتم التوسع في تناوله في الفصل التالي من خلال تحليل وقياس أثر الفساد على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفصل الرابع

دراسة تحليلية قياسية لأثر الفساد على

الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تمهيد:

تعددت الدراسات التي تناولت التأثير المتبادل ما بين الفساد والإستثمار الأجنبي المباشر الأمر الذي أدى إلى تنوع وجهات النظر التي دعمها الواقع التجريبي من خلال تتبع أداء الدول الأكثر إستقطابا للإستثمار الأجنبي المباشر ضمن مؤشر قياس الفساد.

وبالإسقاط على حالة الجزائر فقد أثبتت الدراسات الميدانية للعديد من المنظمات الدولية على أن الفساد من العراقيل التي تواجه المستثمر الأجنبي المباشر خلال المراحل المختلفة التي يمر بها تجسيد نشاطها على الأراضي الجزائرية، وبالرغم من ذلك إستطاعت إستقطاب نسب معتبرة من الإستثمار الأجنبي مما يفضي هذا إلى ضرورة تحليل وقياس أثر الفساد على الإستثمار الأجنبي المباشر للوقوف على العلاقة بينهما وبالضبط خلال الفترة 2003-2020.

وعليه فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تحليل أثر الفساد على جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثاني: الإطار النظري لمنهجية الدراسة القياسية (نموذج ARDL)

المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر الفساد على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

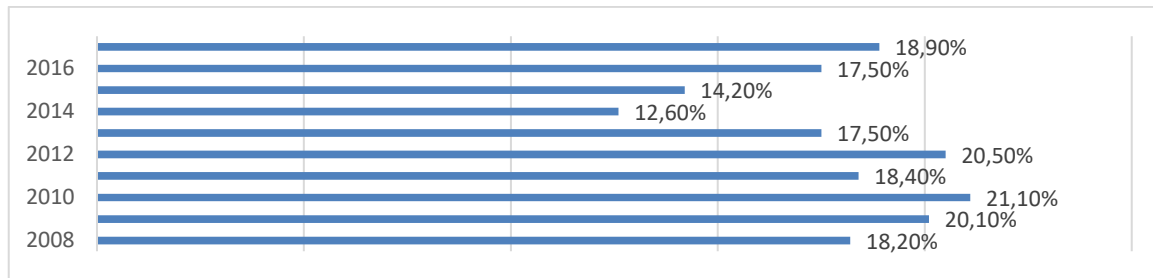
المبحث الأول: تحليل أثر الفساد على جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

قامت العديد من الدراسات النظرية والتجريبية بمحاولة تفسير العلاقة بين الفساد والإستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي ساهم في تنوع النتائج دون الوقوف على رأي موحد وبالإسقاط على الجزائر فإن مناخها الإستثماري يعاني العديد من التشوهات التي خلفتها الممارسات الفاسدة مما جعل بعض المنظمات تعتبره كعائق للإستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: الفساد ومناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تعتبر مظاهر الفساد من العقبات التي تواجه الشركات العاملة أو التي تنوي الاستثمار في الجزائر، حيث تعاني الجزائر من قلة الشفافية والحوكمة الرشيدة في القطاع العام والخاص، كما كشفت بعض قضايا الفساد المعلن عنها عن إنتشار الرشوة والمحاباة في منح الصفقات التجارية والعقود الحكومية، بالإضافة إلى ذلك فقد كشفت تقارير التنافسية الدولية على أن تراجع جاذبية بيئة الأعمال يعود أساسا لتعدد الإجراءات والبيروقراطية، التي تظهر بنسب معتبر مما يجعلها من بين المرتب الأولى كمعوق لممارسة الأعمال في الجزائر (Algeria Country Profile, 2020)، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (30): تطور النسبة المئوية للبيروقراطية الحكومية كمعوق للتنافسية في الجزائر خلال الفترة 2008-2016 (الوحدة: نسبة مئوية)



المصدر: تقارير التنافسية الدولية لعدة سنوات

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن المعاملات في الجزائر تتم في بيئة معقدة تشكل البيروقراطية فيها أهم صور التعقيد، حيث تحوز على نسب معتبرة كمعوق للتنافسية في الجزائر، حيث إزدادت نسبتها إبتداء من 2008 حتى وصلت أقصاها سنة 2010 بـ 21.10%، ثم أخذت في التناقص من جديد حتى بلغت

أدى قيمة سنة 2014 بنسبة 12.60%، لتعود بعدها للإرتفاع من جديد لتستقر عند نسبة 18.90% خلال سنة 2017.

تعتبر الرشوة ودفعات التسهيل من الممارسات الشائعة التي تستخدم بشكل أساسي للتغلب على العقبات البيروقراطية ولقد أظهرت مصفوفة مخاطر الرشوة **TRACE Bribery Risk Matrix** المعنية بقياس مخاطر الرشوة التجارية في 194 سلطة قضائية وإقليم ومنطقة مستقلة وشبه مستقلة أن الجزائر سجلت سنة 2021 درجة عالية من مخاطر الرشوة تقدر بـ65 درجة (TRACE Bribery Risk Matrix, 2021) ، ويمكن تتبع خطر الرشوة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (58): مخاطر الرشوة في الجزائر خلال الفترة 2016-2020

(الوحدة: 0 مخاطر منخفضة-100 مخاطر مرتفعة جدا)

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
قيمة المؤشر	73	61	63	66	65
مستوى الخطر	عالية	عالية	عالية	عالية	عالية
الترتيب	158	163	153	163	164

Source : www.traceinternational.org.

يلاحظ من خلال الجدول أن التعرض لخطر الرشوة مرتفع جدا في الجزائر، حيث تتجاوز قيمة المؤشر في الغالب 60 درجة بإستثناء سنة 2016 التي بلغ فيها 73 درجة وهي أعلى قيمة تضعها ضمن فئة المخاطر المرتفعة جدا، الأمر الذي جعلها تحتلها مراتب متأخرة وهذا ما يدل على زيادة خطر الرشوة في المجتمع الجزائري، وبذلك أصبح الحصول على الخدمات العامة والخاصة وتسوية المعاملات اليومية سواء بين الدولة والمواطن أو المواطنين فيما بينهم تتطلب دفع مقابل مادي.

قد يصطدم المستثمر الأجنبي أثناء المراحل المختلفة لتجسيد مشروعه في الجزائر للعديد من مظاهر الفساد التي قد تطفئ على بعض المجالات الضرورية المتعلقة بالإستثمار والتي يمكن بيانها كالاتي:

أولاً_الحصول على الخدمات العامة: ينطوي قطاع الخدمات العامة في الجزائر على مخاطر فساد كبيرة للشركات التي تريد الإستثمار في الجزائر، حيث تعاني الإدارات المحلية من عدم الكفاءة والفساد والمحسوبية (Algeria Country Profile, 2020)، والبيروقراطية ناهيك عن الإجراءات الإدارية اللاحقة التي ترافق باقي

مراحل إنجاز المشروع الإستثماري التي تكون في الغالب معقدة وتستغرق الكثير من الوقت والتكلفة وهذا ما يبدو جليا من خلال مايلي:

1. الحصول على ترخيص ممارسة النشاط: يجب على المستثمرين الأجانب الذين يريدون إقامة

أي مشروع في الجزائر إبلاغ المجلس الوطني للإستثمار إذا كان المشروع في القطاع الخاص، وإذا كان المشروع بالشراكة مع القطاع العام يجب عليهم إبلاغ مجلس مساهمات الدولة، وكل هذا المسار يترتب عليه ملف يفوق محتواه 100 ورقة و5 خبرات تقنية وبنكية من أجل الحصول على الموافقة فقط (كحال، 2021)، ويمكن تتبع هذا من خلال مؤشر بدأ النشاط كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (59): مؤشر بدأ النشاط في الجزائر خلال الفترة (2003-2020)

السنوات	عدد الإجراءات	الوقت بالأيام
2003	18	29
2004	18	29
2005	14	26
2006	14	26
2007	14	24
2008	14	24
2009	14	24
2010	14	24
2011	14	24
2012	14	25
2013	14	25
2014	14	25
2015	13	22
2016	12	20
2017	12	20
2018	12	20
2019	12	17.5
2020	12	18

المصدر: تقارير doing bussiness الصادرة عن البنك الدولي لعدة سنوات

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن إقامة المشاريع في الجزائر تتطلب العديد من الإجراءات التي تستغرق الكثير من الوقت إلا أن الجزائر قد إستطاعت إلغاء بعض المعاملات وتقليص المدة التي يتطلبها إتمام المعاملات خاصة المتعلقة بالمؤشرات الأساسية التي يتطلبها تهيئة القاعدة الرئيسية لبعث أي مشروع

حيث بالمقارنة ما بين 2006 و2020 نجد أن مؤشر بدأ النشاط كان يتطلب 14 إجراء خلال 26 يوم وقد أصبح اليوم يتطلب 12 إجراء خلال 18 يوما.

ولقد تحول الحصول على الإذن المسبق من المجلسين المفوض لهما بموجب القانون إلى عقبة إدارية بالنسبة للمستثمر الأجنبي، حيث بدأت الملفات بالتراكم على طاولة المجلس الوطني للإستثمار ومجلس مساهمة الدولة الأمر الذي جعل المستثمرين ينتظرون لسنوات من أجل الحصول على ورقة يحررون بها مشاريعهم، أمام التأخر الكبير في معالجات ملفات الإستثمار فضل العديد من المستثمرين التخلي عن مشاريعهم، لأن تضييع الوقت يترتب عليه خسائر مالية بالنسبة لهم لأنهم مضطرون لإعادة دراسة المشروع وتحيينه مع المعطيات الاقتصادية والمالية التي تتغير في فترة الإنتظار، وقد كشف التقرير الأخير للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار أن ما قدره 610 مشروعا قد تم التخلي عنه في السنوات الثلاثة الأخيرة (كحال، 2021).

2. الحصول على تراخيص البناء: تم التأكيد في العديد من المرات من قبل المستثمرين أنه من بين

معوقات الإستثمار في الدول العربية وبالخصوص الجزائر هو صعوبة وتعقد إجراءات إستخراج تراخيص البناء ناهيك عن طول الفترة التي تستغرقها، خاصة في معظم المجالات منها مجال الإستثمار السياحي والعقاري من خلال تصريحاتهم أمام الولاية في ظل الإجتماعات المنعقدة لحل مشاكل المستثمرين في بعض الولايات مثل الطارف، بسكرة، الجلفة وقالمة كعينة (راضية، 2021، صفحة 85). ويمكن تتبع عدد الإجراءات والوقت المستغرق للحصول على تراخيص البناء في الجزائر من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (60): مؤشر الحصول على تراخيص البناء في الجزائر خلال الفترة

(2006-2020)

السنوات	عدد الإجراءات	الوقت بالأيام
2006	25	244
2007	25	244
2008	22	240
2009	22	240
2010	22	240
2011	19	281
2012	19	281
2013	19	241
2014	19	241
2015	18	205
2016	17	204
2017	17	130
2018	19	146
2019	19	136
2020	19	131

المصدر: تقارير doing bussiness الصادرة عن البنك الدولي لعدة سنوات

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الحصول على رخصة البناء في الجزائر تتطلب العديد من الإجراءات التي تستغرق مدة زمنية طويلة حيث لاتزال الإصلاحات التي أدخلتها الدولة في هذا المجال غير كافية بالرغم من أنها قد إستطاعت خلال الفترة ما بين 2006 و 2020 تقليص عدد الإجراءات اللازمة للحصول على رخصة البناء من 25 إجراء إلى 19 إجراء فقط والتي تقلصت معها بدورها المدة الزمنية المستغرقة لذلك من 244 إلى 131 يوما.

3. الحصول على خط الهاتف والكهرباء والماء: رغم التقدم المعترف في شبكة الاتصالات الذي

تعرفه الجزائر بفتح قطاع الاتصالات أمام المنافسة الأجنبية، إلا أن هذا القطاع يبقى متأخرا كما هو حاصل في مجال التكنولوجيا الذي تعرفه معظم الدول خاصة المجاورة لنا، أما فيما يخص الربط بشبكة الكهرباء فلا تزال العملية تمتاز بطول فترة الإنتظار (بوسعيد، 2012، صفحة 212) وكثرة الإجراءات كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (61): مؤشر الحصول على الكهرباء في الجزائر خلال الفترة (2011-2020)

السنوات	عدد الإجراءات	الوقت بالأيام
2011	06	159
2012	06	159
2013	05	158
2014	05	180
2015	05	180
2016	05	180
2017	05	180
2018	05	180
2019	05	93
2020	05	84

المصدر: تقارير doing bussiness الصادرة عن البنك الدولي لعدة سنوات

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه بالرغم من قلة الإجراءات في هذا المجال إلا أنها تستغرق الكثير من الوقت لإتمامها، وقد إستطاعت الجزائر خلال الفترة مابين سنتي 2011 و2020 تقليص المدة الزمنية من 159 يوما إلى 84 يوما وذلك بعد إلغاء إجراء واحدا إبتداء من سنة 2013 لتصبح 05 إجراءات فقط بعد أن كانت 06 إجراءات قبل هذه السنة.

أما التزود بالمياه فيعرف العديد من الإنقطاعات وهذا ما يمثل إحدى النقاط السوداء التي تعاني منها المؤسسات الصناعية، ففي دراسة أجراها البنك الدولي فيما يتعلق بتزود المؤسسات الجزائرية بالمياه مقارنة مع المغرب بينت الدراسة أن هذه المؤسسات تظل لفترة طويلة تنتظر المياه وتصل المدة التي تنقطع فيها المياه بالنسبة للمؤسسات الصغيرة في الجزائر إلى 54 يوم بينما لا تتعدى في المغرب 5 أيام، أما بالنسبة للمؤسسات الكبيرة فتصل في الجزائر إلى 17 يوم أما في المغرب فلا تتعدى 3 أيام (بوسعيد، 2012، صفحة 212).

ثانياً_الحصول على العقار الصناعي: تشكو الشركات التي تنوي الإستثمار في الجزائر من صعوبة الحصول على الأراضي، بالرغم من أن حقوق الملكية معترف بها ومحمية بموجب القانون، لكن الحماية الفعالة لحقوق الملكية محدودة بسبب إجراءات الحكومة المطولة وعدم القدرة على التنبؤ بالنتائج والتأثير السياسي والفساد (Algeria Country Profile, 2020). ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (62): مؤشر تسجيل الملكية في الجزائر خلال الفترة 2004-2020

السنوات	عدد الإجراءات	الوقت بالأيام
2004	16	52
2005	16	52
2006	16	52
2007	15	51
2008	14	51
2009	14	51
2010	11	47
2011	10	48
2012	10	48
2013	10	63
2014	10	63
2015	10	55
2016	10	55
2017	10	55
2018	10	55
2019	10	55
2020	10	55

المصدر: تقارير doing bussiness الصادرة عن البنك الدولي لعدة سنوات

يلاحظ من خلال الجدول أنه خلال الفترة مابين 2006 و2020 أنه بالرغم من إلغاء 06 إجراءات لتصبح 10 إجراءات فقط من أجل تسجيل الملكية إلا أنها أصبحت تستغرق مدة أطول مما كانت عليه حيث إمتدت من 52 إلى 55 يوما وهذا راجع لحيازة الدولة على جل العقارات والأراضي مع رغبتها في حمايتها للحد من قدرة الأجانب على حيازتها لتجنب المضاربة.

كما كشفت وزارة الداخلية والجماعات المحلية سنة 2012 تورط 1147 ناخبا محليا تورطوا في قضايا مشبوهة تتعلق في التلاعب في منح الصفقات العمومية في مجال العقار وتحويل الأراضي (بوظورة و سمايل، 2019، صفحة 05). خاصة بعد أن أظهرت تحقيقات وزارة الصناعة حول مسألة العقار أن حجم العقار الصناعي المتاح يقدر بـ180 مليون م2، بينما حجم الطلبات المودعة لدى الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار قدر بـ 80 مليون م2، مما يكشف أن الأزمة لا تكمن في نقص العقار بل تعود لضعف التسيير والتنظيم وغياب الشفافية في توزيعها (غانية، 2016، صفحة 50).

ثالثا_الحصول على الصفقات العمومية: من الطرق الممنهجة في نهب المال العام في الجزائر احتكار التعاملات الاقتصادية من قبل فئة قليلة من رجال الأعمال المعروف عليهم نفوذهم، من خلال ظفرهم في كل مرة بالصفقات العمومية التي تطلقها الحكومة في كافة المجالات. إذ يتحصلون على صفقات لإنجاز مرافق عمومية أو مشاريع في مجالات معينة بمبالغ مالية كبيرة، ثم يتنازلون عن جزء منها لفائدة مستثمرين آخرين بغرض المناولة بعيدا عن الرقابة (بوعيسى، 2020، صفحة 594)، كما أشار تقرير الرقابة الشاملة للبنك الدولي لسنة 2006 بأن الجزائر تعاني من ظاهرة الرشوة في هذا المجال، حيث أن نسبة الدفع غير الرسمي من قبل المؤسسات والشركات التي تتعامل مع الإدارة تقدر بـ6% من ثمن الصفقة وهي من أعلى النسب في العالم، وأن مؤشر الرشوة في الجزائر قدر بـ 2.8 من 10 نقاط وأن المدة المتوسطة لإبرام العقود هي 224 يوما (أمزيان، 2019، صفحة 117). ومن الأمثلة الحية على قضايا الرشوة التي عرفتھا الجزائر نذكر البعض منها والمتمثلة فيما يلي: (بوطورة و سمايل، 2019، صفحة 09)

- **قضية سونطراك 1،2،3،4:** والتي تدور حول تورط مجموعة كبيرة من السياسيين والمسؤولين الجزائريين عن قطاع النفط بتلقي عمولات ورشاوي دولية تقدر بملايين الدولارات من مجموعة من الشركات الفرنسية والإيطالية والألمانية لاسيما المجمع الإيطالي "سايبام" في إطار مشروع إنجاز أنبوب الغاز الرابط بين الجزائر وسردينيا الإيطالية، و"مجمع الشركة الألمانية "كونتال ألجيريا فونك فرك" في إطار مشروع إنشاء مراقبة بصرية وحماية إلكترونية لجميع مركبات مجمع "سونطراك" في الجزائر.
- **قضية الطريق السيار شرق-غرب:** بعد تعثر الإنجاز وإعادة تقييم قيمة الإنجاز خلال السنوات 2011 و2012 و2014 كشف القضاء الجزائري عن تورط 16 شخصا وسبع شركات أجنبية (شركة "سي أر سي" الصينية، و"كوجال" اليابانية، و"أس أم" الكندية و"إيسولوكس كارسان" الإسبانية، "بياروتي" الإيطالية، و"غارافانتاس" السويسرية، و"كوبا" البرتغالية) بالرشوة وتضخيم الفواتير.

- **تركيب السيارات:** أن بعض المتعاملين دفعوا وعلى مدى سنوات مليارات الدينارات على شكل رشاوي للحصول على العقود والامتيازات الضريبية وأيضا التسهيلات مع البنوك للحصول على التمويل من الخزينة العمومية لمشاريعهم الغير مدروسة، والغير مفيدة للجزائر، حيث أن السيارة المركبة في الجزائر اصبحت أعلى من السيارة المستوردة من الخارج. هذه الرشاوي تورط فيها

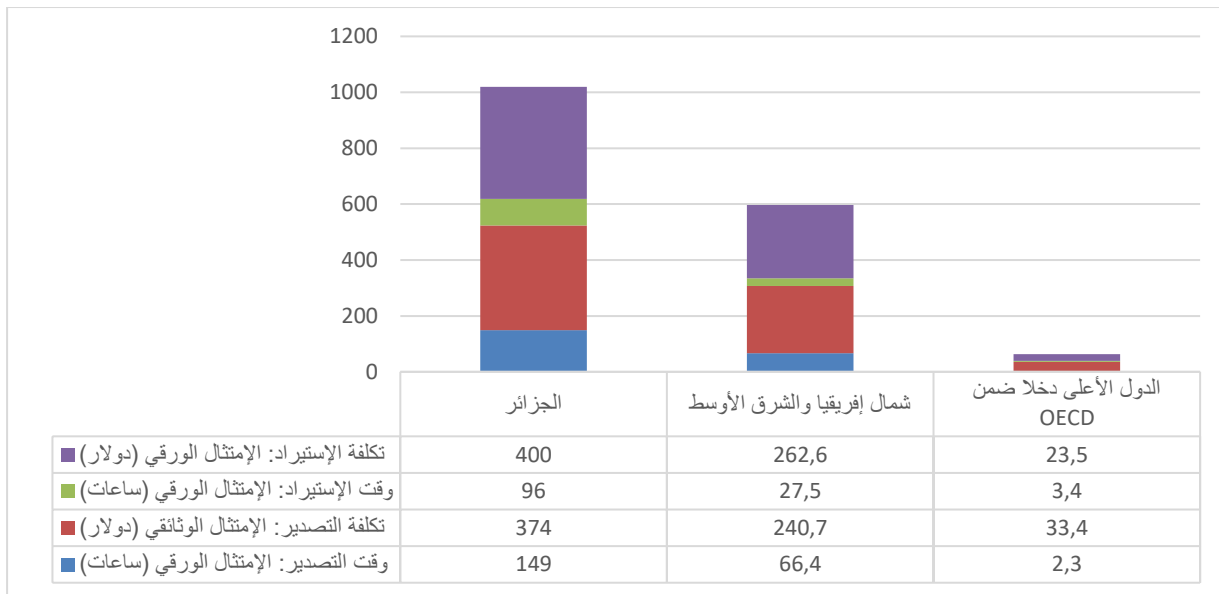
العشرات من المسؤولين الحكوميين والسياسيين الكبار في الجزائر (أفولاي، 2020). وكمثال هنا مصنع سيارات هيونداي.

ووفقا لأرقام منظمة النزاهة المالية العالمية المتخصصة في مكافحة الفساد المالي فإنه قد بلغ الحجم الإجمالي لهرب رؤوس الأموال إلى الخارج خلال 10 سنوات قرابة 16 مليار دولار كانت في الغالب نتيجة التلاعب في فواتير الصفقات العمومية.

رابعا_مصلحة الجمارك: هناك مخاطر عالية للفساد في قطاع الجمارك الجزائرية، حيث يرى مديرو الشركات أن الإجراءات الجمركية مرهقة بالرغم من التسهيلات التي أدخلتها الجزائر على عملية التجارة عبر الحدود من خلال تحديث البنية التحتية في ميناء الجزائر، حيث أفادت الشركات أنها تواجه بشكل روتيني تأخيرات لأسابيع وحتى شهور عند تخليص البضائع من الجمارك، وذلك لأن الوقت والتكلفة اللازمين للتجارة عبر الحدود لا يزالان أعلى من المتوسطات الإقليمية (Algeria Country Profile, 2020) ، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (31): التجارة عبر الحدود في الجزائر مقارنة بمنطقتي شمال إفريقيا والشرق

الأوسط والدول الأعلى دخلا ضمن OECD لعام 2020



Resouce : doing busniss report : profile algeria, 2020, p47.

يلاحظ من خلال الشكل أن إتمام معاملات الإستيراد والتصدير في الجزائر تستغرق الكثير من الوقت الذي يكلف الكثير من الأموال وهي في الواقع أكبر من إجمالي ما تتطلبه هاتين العمليتين لدول شمال إفريقيا

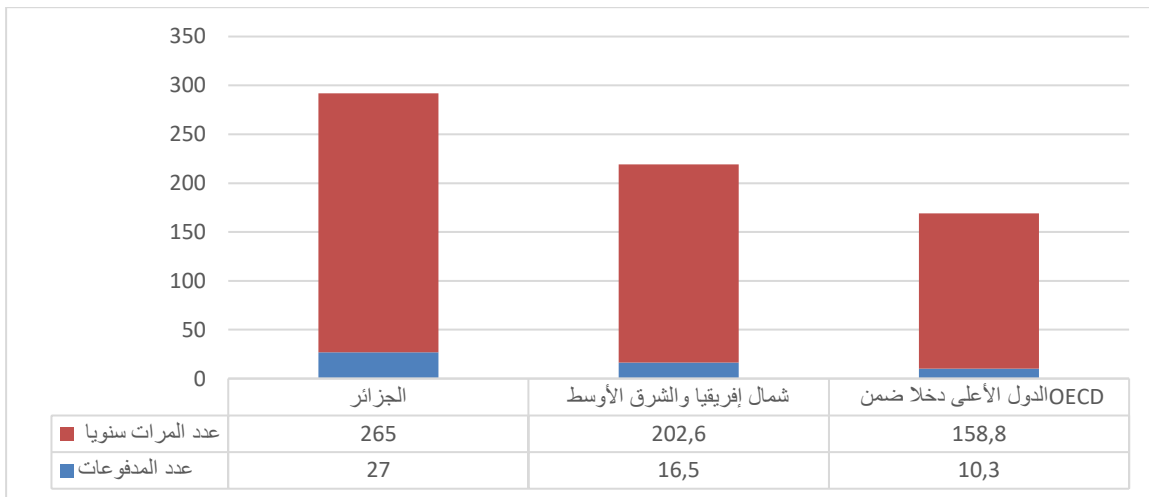
وشرق الأوسط مجتمعة معا، في حين أنها تعتبر كارثية مقارنة مع مجموعة الدول الأعلى دخلا ضمن OECD.

كما أن مستوى الشفافية داخل سلطات الحدود متدن، والمطالبات بالمدفوعات غير المنتظمة متكررة وفي هذا الإطار فقد أعلن مدير مصلحة الجمارك أنه تم فصل أكثر من 110 جمركي ومتابعة أكثر من 530 موظف جمركي بسبب الرشوة، كما تم توقيف 202 جمركي متورط في تلقي الرشوة من المستوردين والمتعاملين الإقتصاديين (بوظرة و سمايل، 2019، صفحة 10).

خامسا_ مصلحة الضرائب: ينطوي قطاع إدارة الضرائب الجزائرية على مخاطر فساد عالية، غالبا ما يتم تبادل المدفوعات والرشاوى غير المنتظمة عند مقابلة مسؤولي الضرائب، كما يعتبر دفع الضرائب في الجزائر أكثر إستهلاكا للوقت وأكثر تكلفة من المتوسط الإقليمي (Algeria Country Profile, 2020) كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (32): مؤشر دفع الضرائب في الجزائر مقارنة بمنطقتي شمال إفريقيا والشرق

الأوسط والدول الأعلى دخلا ضمن OECD لعام 2020



Resouce : doing busniss report : profile algeria, 2020, p47.

يلاحظ من خلال الشكل أن دفع الضرائب في الجزائر تتم عدة مرات خلال السنة، مما يؤدي إلى ارتفاع عدد المدفوعات وهي في المتوسط أكبر من إجمالي ما يتم من معاملات ضريبية لدول شمال إفريقيا وشرق الأوسط مجتمعة معا، في حين أنها تعتبر الضعف مقارنة مع مجموعة الدول الأعلى دخلا ضمن OECD.

ومن المشاكل الهيكلية التي ترهق مصالح الضرائب الجزائرية ضعف المعلومة الضريبية، إضافة إلى التصريح الخاطئ وتواطؤ بعض الأعوان في مجارة أصحاب الشركات والمؤسسات لتخفيض الأرقام المصرح بها (عويمر، 2021).

سادسا_فساد القطاع المصرفي: كان للفساد الأثر الواضح على محيط النشاط المصرفي الجزائري، حيث خرجت للعلن فضائح مالية بنكية بمليارات الدينانير، أدت إلى إنهيار وزوال بعض المؤسسات البنكية ومحاكمة المتسببين في تلك الخسائر المالية.

ومن بين أبرز قضايا الفساد التي شهدها هذا القطاع قضية بنك خليفة ومجمعاته الذي نجم عن إنهياره في سنة 2003 خسائر مالية قدرت بحوالي 87 مليار دينار جزائري، كما شهدت نفس السنة إنهيار البنك التجاري والصناعي الذي قدرت خسائره المالية بـ 21 مليار دينار جزائري و 400 مليون سنتيم جزائري، أما في سنة 2005 كشفت العدالة عن تورط الصندوق الجزائري الكويتي للإستثمار في قضايا تبييض الأموال وتحويل مبالغ مالية تجاوزت 30 مليون دولار من الصندوق إلى الخارج (حاقة و أخرون، 2019، صفحة 121).

ولا يقتصر الفساد في البنوك الجزائرية فقط على حجم الإختلاسات التي حدثت داخلها، بل يشمل أيضا طرق التسيير البدائية للموارد المالية والمدخرات والتوظيفات خاصة في محيط إقتصادي غير منتعش، أيضا فيما يتعلق بدور البنوك في تفعيل الوساطة المالية وسوق الأوراق المالية بشكل فعال، إضافة إلى عدم الإعتماد على وسائل الدفع الحديثة في العمل المصرفي، كل هذه العناصر مثلت مظاهر للفساد عرقلت تطور قطاع البنوك في الجزائر وشوهت صورته وصورة المحيط الاقتصادي عموما (حبيش، 2014، صفحة 141).

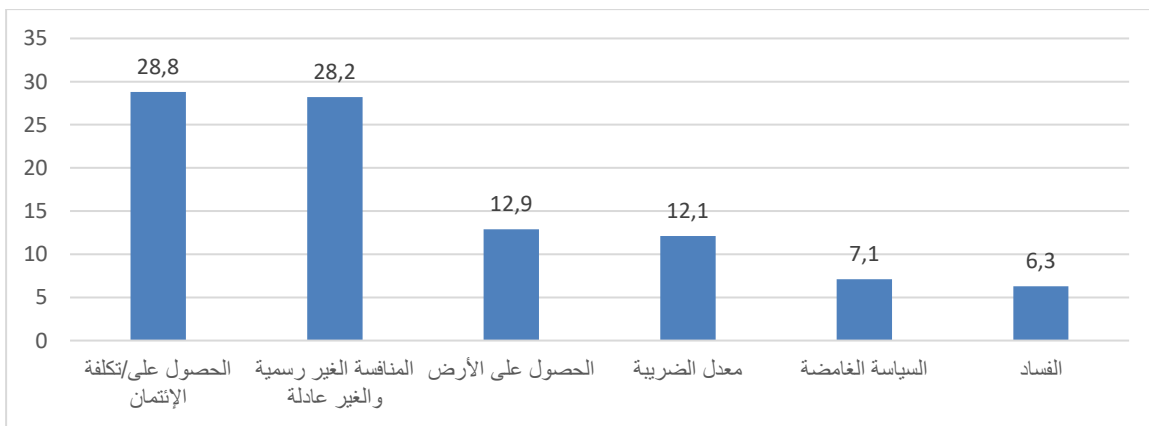
المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين الفساد والإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وفق التقارير الدولية

يستند إختيار مواقع الشركات متعددة الجنسيات إلى معايير مختلفة ك شروط الاستقرار والأداء للمناطق المضيفة، في هذا المجال يجادل havel * أن دول جنوب البحر الأبيض المتوسط بما في ذلك الجزائر تعاني من أوجه قصور واسعة تكشف عن جاذبية متواضعة على الساحة الدولية، بالرغم من مكامن القوة والجهود التي تبذلها السلطات الجزائرية، حيث يشتكى الفاعلون الاستثماريون من صعوبة مناخ الأعمال في الجزائر نتيجة إنتشار ممارسة الفساد وفق التقارير الدولية (Sidi Mohammed & other, 2017, p. 12).

أولاً-تقارير البنك الدولي:

توصل البنك الدولي في تقريره عن مقومات مناخ الإستثمار في الجزائر لسنة 2003 من خلال إجراءه لمسح ميداني تناول عينة من المؤسسات الجزائرية البالغ عددها 557 مؤسسة أن الفساد يحتل المرتبة السادسة إلى جانب جملة من العوامل الأخرى كمعيق للإستثمار في الجزائر بنسبة قدرها 6.3% (World Bank, 2003, p. 09)، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (33): أشد العقبات أمام ممارسة الأعمال التجارية في الجزائر لسنة 2003 (الوحدة: نسبة مئوية)



Source : World Bank,2003, op.cit, p09.

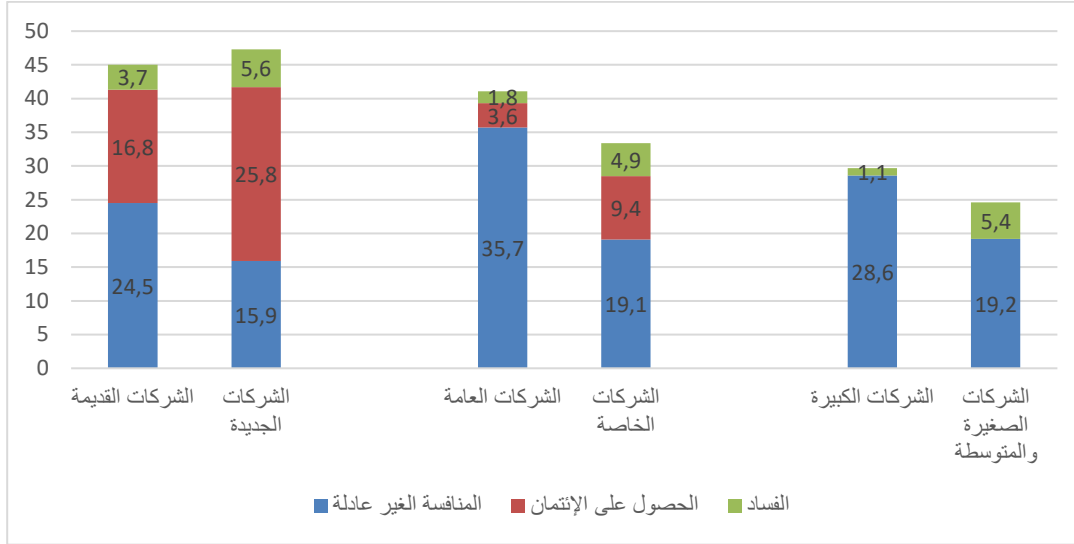
* Vaclav Havel: رئيس تشيكي سابق، تولى رئاسة مجلس إدارة منظمة حقوق الإنسان ومقرها نيويورك، كما يعد مؤسس مؤسسة VIZE التي تمنح جوائز للمفكرين البارزين، والمؤسس الرئيسي للمؤتمر العالمي السنوي Forum2000.

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الحصول على الإئتمان من أكبر العوائق التي تواجه ممارسة الأعمال في الجزائر حيث حصلت على نسبة 28.8% وهذا رجع لضعف الجهاز المصرفي الجزائري الذي لا يزال تقليديا ويفتقر للسيولة اللازمة، تليها في المرتبة الثانية المنافسة الغير العادلة وهي نفس أهمية الحصول على الإئتمان حيث قدرت نسبتها بـ 28.2% وهذا راجع للتمييز الذي يمارسه البعض إتجاه فئة معينة على أساس المحاباة والقرابة والإنتماءات، وتحتل كل من الحصول على الأرض ومعدل الضريبة المرتبتين الرابعة والخامسة على التوالي بنسبة 12.9% و 12.2% على الترتيب، أما المرتبة السادسة والأخيرة فهي من نصيب الفساد الذي حاز على نسبة 6.3% وهذا راجع لإنتشار ممارسات الفساد كالرشوة والبيروقراطية على جل الإدارات والعمليات والإجراءات التي لا بد من المرور عليها أثناء ممارسة النشاط في دولة ما.

يشير المسح الذي قام به البنك الدولي سنة 2003 حول مناخ الإستثمار والمستثمرين الأجانب ورجال الأعمال في الجزائر من أجل تحديد العوائق التي تحول دون تطوير المؤسسات سواء كانت قديمة أو جديدة، خاصة أو عامة، كبيرة الحجم أو متوسطة أو صغيرة، إلى أنه ليس من المستغرب أن تتعامل أنواع مختلفة من الشركات بشكل مختلف مع مناخ الاستثمار، أكثر إثارة للاهتمام أنهم لا يختلفون فقط في كيفية إدراكهم للكثافة من القيود التي يواجهونها، ولكن أيضًا في كيفية ترتيبهم للقيود، حيث تنصدر المنافسة القائمة تليها معدل الضريبة وعدم اليقين في السياسة والفساد (World Bank, 2003, p. 09) ، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (34): العقبات التي تواجه قطاع المؤسسات في الجزائر لسنة 2003

(الوحدة: نسبة مئوية)



Source : World Bank, 2003, op.cit, p10.

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن المؤسسات بإختلاف تصنيفاتها في الجزائر تعتبر الفساد إلى جانب الحصول على الإئتمان والمنافسة الغير العادلة ضمن مجموعة العقبات التي تواجهها في الجزائر، إلا أن نسبته تختلف من شركة إلى أخرى وفق النوع والحجم، حيث تعتبر الشركات القديمة والجديدة الفساد في المرتبة الثالثة كعقبة في طريقها وهو مرتفع بالنسبة للشركات الجديدة بنسبة 5.6% مقارنة بالقديمة بنسبة 3.7% فقط والتي أصبح لديها خبرة أكبر للتعامل والتكيف مع هذه العقبة، كما يحتل الفساد كذلك المرتبة الثالثة كعقبة أمام الشركات العامة والخاصة إلا أن هذه الأخيرة تحوز على نسبة أكبر 4.9% مقارنة بـ 1.8% بالنسبة للشركات العامة وهذا راجع لكون ملكيتها تعود للدولة مما يجعلها أكثر إمتثالا للقوانين كما أنه يجنبها التعرض لبعض الممارسات الغير مشروعة للخوف الذي قد يشعر به أصحاب مثل هذه السلوكيات أمام قوة وسلطة الدولة، إلا أن هذا لا يمنع فساد الموظف العمومي، أما بالنسبة للشركات الكبيرة والمتوسطة وصغيرة الحجم فإن الفساد يعتبر ثاني عقبة تواجهها إلا أن نسبتها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 5.4% أكبر من المؤسسات الكبيرة بنسبة 1.1% فقط وهذا راجع للقوة والإمكانات التي تملكها مما يجعلها قادرة على تحمل وإمتصاص التكاليف التي قد تخلقها بعض الممارسات الفاسدة التي قد تواجهها.

توضح استبيانات البنك الدولي الخاصة بمؤسسات الأعمال (2002-2008) أن نظام المحاكم والفساد والرشوة هي أكبر العقبات التي تواجه شركات القطاع الخاص في الجزائر، حيث أفاد حوالي 66.6%.

من المستجوبين في الجزائر أنهم يتوقعون أن يضطروا إلى دفع مدفوعات غير رسمية للجمهور لإنجاز الأمور، مقارنة بمتوسط 35.8 في المائة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و24 في المائة لجميع البلدان (شمل الاستطلاع 100000 شركة في أكثر من 100 دولة)، كما حددت حوالي 64.3 في المائة من الشركات الفساد على أنه من العوائق الرئيسية التي واجهتها أثناء ممارسة أعمالها في الجزائر، مقارنة بمتوسط 60% لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، و35.9% لجميع الدول (Sidi Mohammed & other, 2017, p. 13) وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (63): قيود الفساد على الشركات الجزائرية للفترة 2002-2008

(الوحدة: نسبة مئوية)

كل البلدان	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	الجزائر	عقبة أمام الشركات
22.6	32.4	34.8	النسبة المئوية للشركات المتوقع أن تقدم هدايا لتأمين العقود الحكومية
13.5	34.1	34.9	النسبة المئوية للشركات المتوقع أن تقدم هدايا للحصول على رخصة استيراد
24	35.8	66.6	النسبة المئوية للشركات المتوقع أن تقدم هدايا للموظفين العموميين "لإنجاز الأمور"
35.9	60.0	64.3	النسبة المئوية للشركات التي تعتبر الفساد عقبة رئيسية
18	23.4	29.3	النسبة المئوية للشركات التي تعتبر نظام المحاكم عائقا رئيسيا

Source : Sidi Mohmed and Other ; op.cit, 2017, p13

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نظام المحاكم والفساد من أهم العقبات التي تواجه المستثمرين في الجزائر حيث تقدر نسبة كل منها 29.3% و64.3% على الترتيب، وهي أكبر من المتوسط العالمي والإقليمي، حيث فيما يتعلق بنظام المحاكم فإن المتوسط العالمي يصل إلى 18% وهو أقل من نسبة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مجتمعة معا والتي تصل إلى 23.4%، أما نسبة الفساد كعائق فتصل في العالم إلى 35.9% فقط مقابل 60% لصالح منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبما أن نسبة الفساد مرتفعة فهذا يعود أساسا إلى إنتشار الرشوى المقدمة للموظفين العموميين لإنجاز الأمور بنسبة 66.6%، أو تلك التي تدفعها الشركات من أجل والحصول على رخص الإستيراد بنسبة 34.9%، أو من تأمين العقود الحكومية بنسبة 34.8%، وهي في العموم أكبر من المتوسط الذي تسجله كل من منطقة الشرق الأوسط

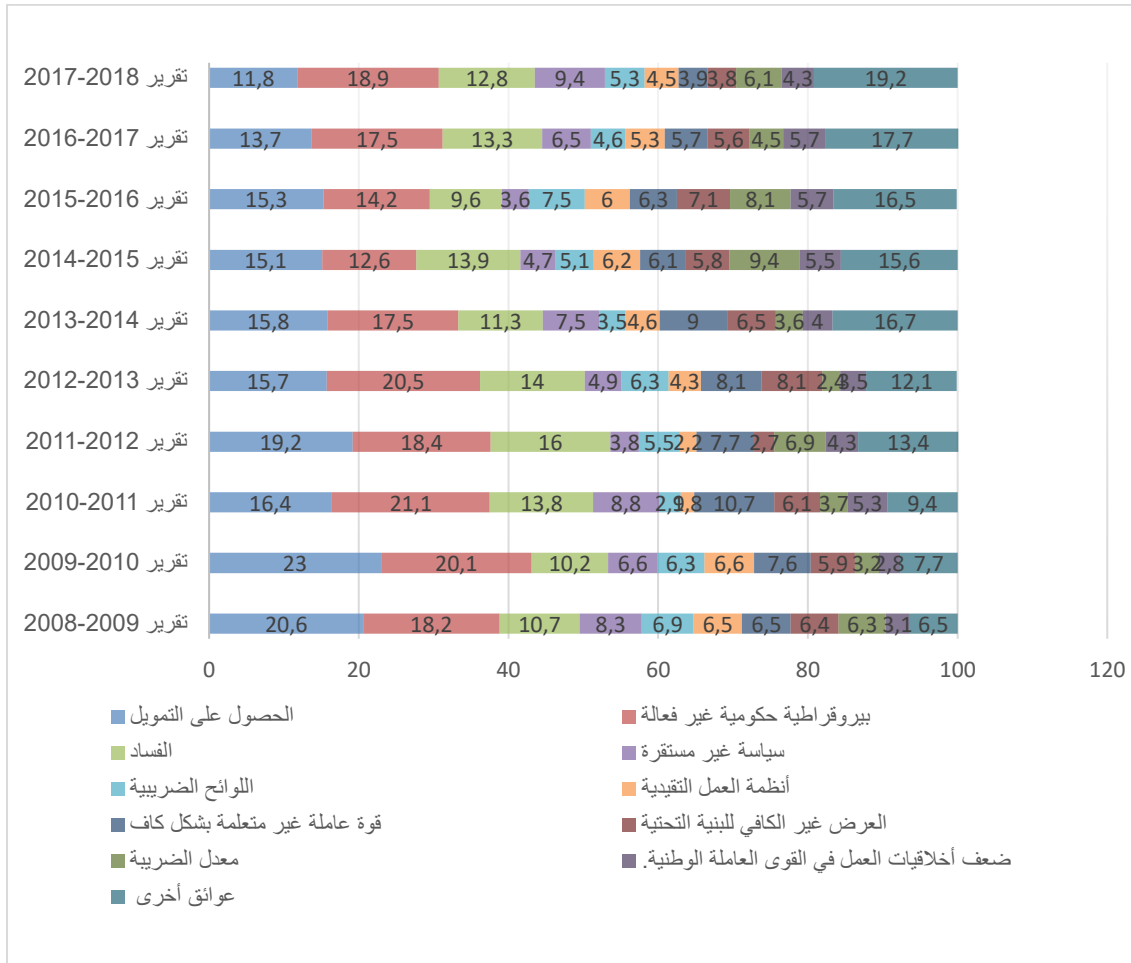
وشمال إفريقيا (35.8%، 34.1%، 32.4% على الترتيب)، والمتوسط العالمي (24%، 13.5%، 22.6%) على الترتيب.

ثانياً_تقارير التنافسية الدولية:

ضمن المؤشرات الفرعية التي استند عليها واضعو مؤشر التنافسية، نجد أن البلاد احتلت موقعا متخلفا جدا في مجال انتشار ظاهرة الفساد بحلولها في المرتبة 96 عالميا سنة 2019، وأيضا في مجال شفافية الميزانية (المرتبة 116). وفي مجال الرقابة ومعايير الإفصاح، جاءت الجزائر في المرتبة 131 عالميا، وهي المرتبة نفسها التي حصلت عليها البلاد في مجال وضع تشريع لمحاربة تضارب المصالح (Schwab, 2019, p. 51).

في حين كشف المنتدى الإقتصادي العالمي من خلال تقاريره حول التنافسية الدولية الصادرة خلال الفترة 2008-2018 والذي تم فيه إستقصاء الشركات الدولية والمحلية حول عقبات الإستثمار في دولة ما فإن الفساد قد إحتل فيها مراتب متقدمة وبنسب معتبرة كعائق ذو أهمية بالنسبة للمستثمرين في الجزائر (World Economic Forum, p. 44) كما يوضحها الشكل الموالي:

الشكل رقم (35): أكثر العوامل إشكالية لممارسة الأعمال التجارية في الجزائر وفق تقارير التنافسية الدولية لفترة 2008-2018 (الوحدة: نسبة مئوية)



المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على تقارير التنافسية العالمية لعدة سنوات

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن التقارير العالمية للتنافسية تكشف أن البيروقراطية الحكومية والحصول على التمويل والفساد أهم ثلاث عقبات أمام ممارسة الأعمال في الجزائر بمتوسط 17.89% و 16.66% و 12.56% خلال الفترة 2008-2018 وهذا راجع بدوره لكثير الإجراءات الإدارية وضعف الجهاز المصرفي الجزائري وإرتفاع مستويات الفساد في الجزائر ككل، ولقد احتل الحصول على التمويل المرتبة الأولى في التقارير الخاصة بالفترات 2008-2010 و 2011-2012 و 2014-2016، فكانت أعلى نسبة تصلها في حدود 20.6% سنة 2009، قبل أن تفقدها لصالح البيروقراطية الحكومية التي تصدرت القائمة في التقارير التنافسية الخاصة بالفترات 2010-2011 و 2012-2014 و 2016-2018 وكانت أعلى قيمة وصلتها هي 21.1 سنة 2011، أما الفساد فقد احتل المرتبة الثالثة طوال مدة الدراسة

بإستثناء سنة 2015 حيث تقدم للمرتبة الثانية خلف الحصول على التمويل، وفي العموم فإن نسبته كمعوق للأعمال في الجزائر في تزايد مستمر خلال الفترة 2008-2018 فكانت أعلى قيمة يصلها هي 16% سنة 2012، أما باقي العقبات التنظيمية والتسييرية والبشرية فتسجل نسب متفاوتة لا تتجاوز 10% خلال فترة الدراسة.

ثالثا_تقارير الحرية الاقتصادية:

سجلت الجزائر خسارة إجمالية قدرها 0.7 نقطة في الحرية الاقتصادية منذ عام 2017 ووقعت في المراتب الوسطى ضمن فئة المكبوتين الحرية النقدية قوية، لكن سيادة القانون والأسواق المفتوحة تظهر نقاط ضعف، يعزو هذا التقرير هذا الترتيب المتوسط على وجه الخصوص إلى انتشار الفساد والنظام القضائي غير الفعال (Sidi Mohammed & other, 2017, p. 13).

كما ذكر التقرير أن الفساد منتشر في قطاع الأعمال والقطاع العام، خاصة في مجال الطاقة، كما أن معظم المعاملات الاقتصادية تتم في القطاع غير الرسمي، وبالرغم من أن المصالح المضمونة في الممتلكات قابلة للتنفيذ بشكل عام، ولكن معظم الممتلكات العقارية في أيدي الحكومة. مطالبات الملكية المتضاربة تجعل المعاملات العقارية صعبة. النظام القضائي في البلاد بشكل عام ضعيف وبطيء وخاضع للضغوط السياسية (freedom house, 2019). والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (64): أداء الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية للنظام القانوني

خلال الفترة 2003-2019 (الوحدة: 0 أدنى قيمة -10 أعلى قيمة)

السنوات	إستقلال القضاء	المحاكم النزيهة	نزاهة النظام القانوني	التنفيذ القانوني للعقود	موثوقية الشرطة
2003	3.2	3.8	3	-	-
2004	3	4	4	-	-
2005	3.60	4.35	4.97	4.39	6.89
2006	4.42	4.82	5	4.66	-
2007	3.53	3.46	5	4.39	-
2008	3.02	3.52	5	4.39	-
2009	3	3.62	5	4.39	4.94
2010	2.93	3.72	5.01	4.39	4.56
2011	2.53	2.60	5	4.39	3.38
2012	3.69	2.81	5	4.39	4.58
2013	4.10	3.40	5	4.39	5.12
2014	3.9	3.87	5	4.51	5.43
2015	3.46	4.02	4.94	4.51	6.09
2016	4.19	4.33	5	4.51	6.74
2017	4.26	4.32	5	4.39	6.10
2018	3.71	4.11	4.69	4.39	6.35
2019	4.16	4.49	4.37	4.39	6.35
المتوسط	3.57	3.84	4.76	4.43	5.54

Source : James Gwartney and Other, Economic Freedom of the World : Annual Report of the Years 2006, 2009, 2010, 2012, 2013, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن السلطة القضائية في الجزائر ضعيفة خلال الفترة 2003-2019، حيث أن القضاء لا يتمتع بالإستقلالية الكافية حيث لم يتجاوز في المتوسط 3.75 درجة خلال فترة الدراسة فهو لا يزال يخضع للسلطة التنفيذية، في حين لا يتجاوز أداء المحاكم والنظام القضائي فيما يتعلق بالنزاهة الدرجة 3.84 و 4.76 في المتوسط على الترتيب وهذا لضعف أجهزة الرقابة المعنية بالمساءلة والمتابعة القضائية، كما تعاني من ضعف التنفيذ القانوني للعقود حيث لا تتجاوز درجتها في المتوسط 4.43 درجة وهذا يعود للغموض والتغيير المستمر للقوانين، بالرغم من ذلك فتعتبر الشرطة في الجزائر أكثر موثوقية بالرغم من أنه سجل خلال الفترة 2003-2019 متوسط قدره 5.54 درجة، إلا أنها إستطاعت تسجيل أكثر من 06 درجات خلال الفترة 2015-2019.

تلعب الحكومة دورًا مهمًا في الاقتصاد ولا تترك مجالًا كبيرًا للمنافسين من القطاع الخاص، تعتبر المحسوبية أيضًا عقبة رئيسية أمام الشركات الخاصة، حيث غالبًا ما يواجه رجال الأعمال غير المتحالفين مع النظام مضايقات من قبل السلطات. تجعل اللوائح العديدة وتنفيذها المعيب الجزائر واحدة من أصعب البيئات في العالم لتأسيس وتشغيل الأعمال التجارية (freedom house, 2019) ، وهذا ما يمكن تتبعه من خلال المؤشرات التي يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (65): أداء الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية للوائح ممارسة الأعمال التجارية

خلال الفترة 2003-2019 (الوحدة: 0 أدنى قيمة -10 أعلى قيمة)

السنوات	المتطلبات الإدارية	تكاليف البيروقراطية	مدفوعات إضافية رشاوي/ محاباة
2003	2.7	4	5.3
2004	2.2	4	4.6
2005	3.31	3.74	5.66
2006	3.11	5.54	5.13
2007	2.54	6.41	4.25
2008	2.34	6.45	3.75
2009	2.12	5.91	3.92
2010	2.10	3.33	3.2
2011	2.13	3.31	2.62
2012	2.51	6.52	2.71
2013	3.42	6.52	3.21
2014	3.84	1.33	3.32
2015	3.75	1.56	3.6
2016	3.72	1.78	3.77
2017	3.72	1.78	3.77
2018	4.22	2.44	3.91
2019	4.22	2.22	2.58
المتوسط	3.06	3.93	3.29

Source : James Gwartney and Other, Economic Freedom of the World : Annual Report of the Years 2006, 2009, 2010, 2012, 2013, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أداء الجزائر ضعيف فيما يتعلق بالمؤشرات الفرعية المتعلقة بلوائح ممارسة الأعمال خلال الفترة 2003-2019، حيث لم تتجاوز المتطلبات الإدارية في المتوسط 3.06 درجة وذلك لكثرة الإجراءات التي تتطلبها الحصول على مختلف الأوراق الإدارية بالرغم من الجهود المبذولة

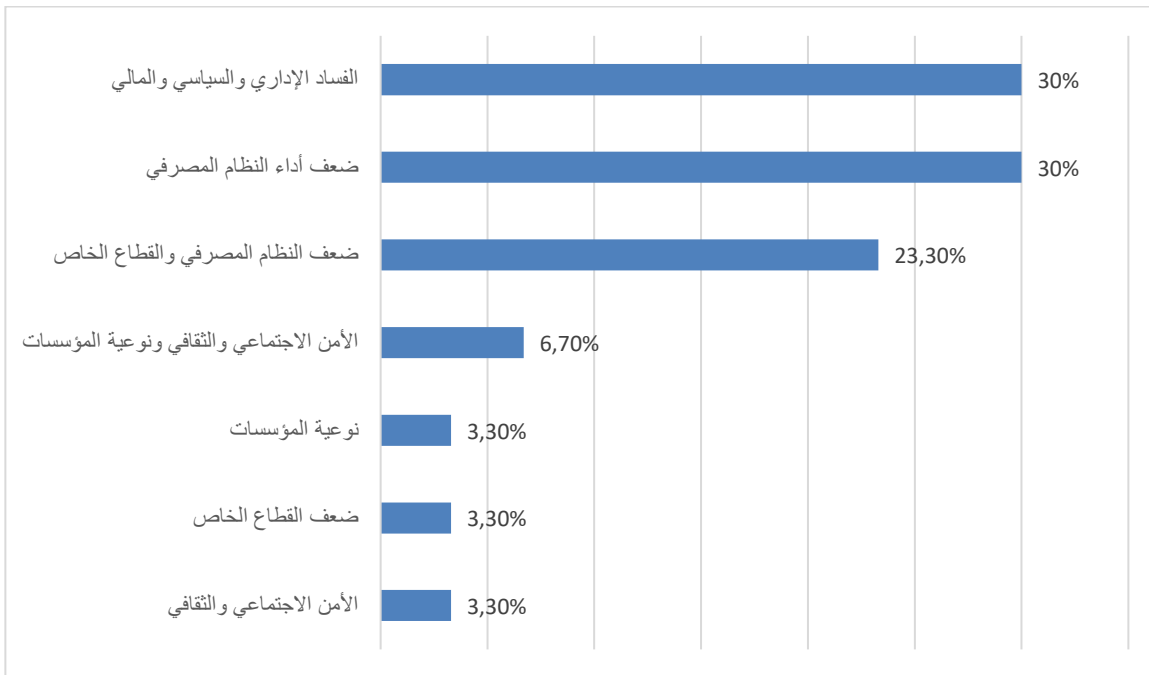
لتقليص الأعباء الإدارية في السنوات الأخيرة، وهذا ما ينعكس على التكاليف البيروقراطية التي لا تتجاوز في المتوسط 3.93 درجة خلال فترة الدراسة، كما لا تزال الجزائر تعاني من ضرورة دفع الرشاوي من أجل التسريع في قضاء المصالح حيث لم يتجاوز المؤشر في المتوسط 3.29 درجة.

رابعاً_تقارير أخرى:

وفقا لدراسة ميدانية أنجزت على عدد من الشركات الأجنبية ذات الأحجام المختلفة، والمستثمرة في الجزائر في مختلف المجالات، تؤكد بأن الفساد السياسي والمالي والإداري، وضعف أداء النظام المصرفي من أهم الصعوبات المعيقة للإستثمار (عميروش، 2012، صفحة 279، 280)، إلى جانب عراقيل أخرى كما يوضحها الشكل الموالي:

الشكل رقم (36): أهم معوقات الإستثمار في نظر بعض الشركات المستثمرة في الجزائر

(الوحدة: نسبة مئوية)



المصدر: عميروش محند شلغوم، مرجع سبق ذكره، ص 280.

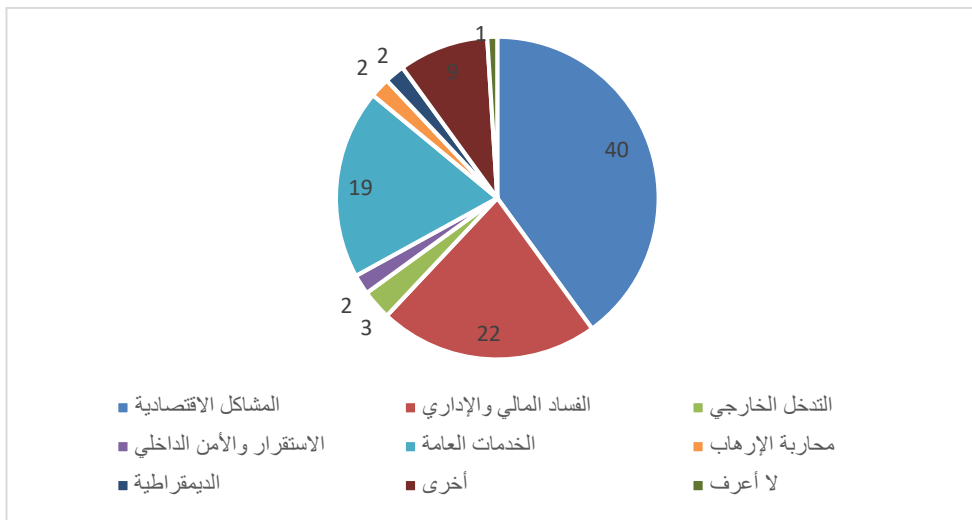
يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الفساد بمختلف أشكاله وضعف الجهاز المصرفي تتقاسم الصدارة في قائمة العراقيل الموضوعية من طرف الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر بواقع 30% لكل منهما، وهذا راجع كما كشفته التقارير الدولية خاصة منظمة الشفافية الدولية إلى إنتشار الفساد فيها الذي من أبرز صوره

الرشوة والبيروقراطية، أما فيما يتعلق بالجهاز المصرفي الجزائري فإنه لا يزال ضعيفا تقليديا يتميز ببطئ أداء المعاملات المالية، وصعوبة توفير القروض لنقص في السيولة، ثم تليها في المرتبة الثانية ضعف النظام المصرفي والقطاع الخاص بنسبة 23.30% وهذا راجع لعدم نجاعة سياسات الخصخصة في تنمية القطاع الخاص وخصوصة البنوك الأمر الذي نتج عنه إحتكار شبه تام للقطاع العام، ثم تليها الأمن الاجتماعي والثقافي ونوعية المؤسسات بنسبة 6.7% وهي ضعيفة إذا ما قورنت بالعراقيل السابقة وهذا راجع للفكر الإيديولوجي والإنغلاق والتمسك الشديد ببعض القيم المكونة للمجتمع الجزائري، أما باقي العراقيل التي حددتها الشركات الأجنبية المتمثلة في نوعية المؤسسات، ضعف القطاع الخاص، الامن الاجتماعي والثقافي فهي لا تتجاوز نسبتها 3.30% لكل منها.

كما كشف تقرير البارومتر العربي القطري حول الجزائر الصادر في سنة 2019 أن المواطنين الجزائريين يعتقدون أن ظاهرة الفساد تأتي في المرتبة الثانية فيما يتعلق بالتحديات التي تواجه الحالة الاقتصادية للبلاد في هذه المرحلة (البارومتر العربي، 2019، صفحة 07)، وقد كانت نتائج الإستطلاع كما يظهرها الشكل الموالي:

الشكل رقم (37): التحدي الأهم الذي يواجه بلدك في هذه المرحلة

(الوحدة: نسبة الذين يقولون أن هذا التحدي هو الأهم)



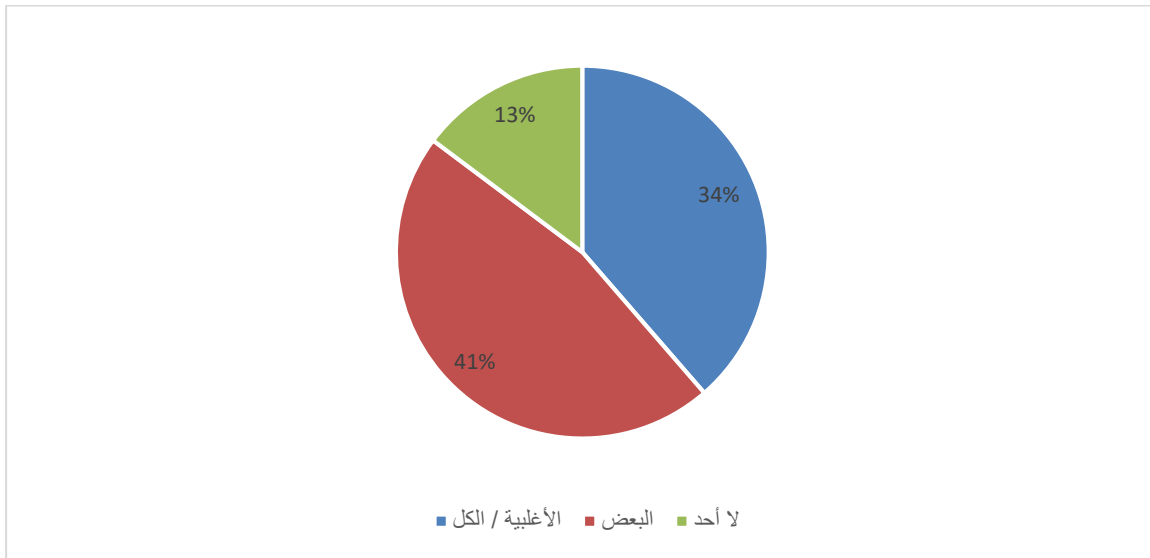
المصدر: البارومتر العربي، الجزائر - التقرير القطري، الدورة الخامسة، 2019، ص 07.

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن 40% من المواطنين الجزائريين يرون أن المشاكل الاقتصادية أهم تحدي يواجه الجزائر حاليا، يأتي بعده في المرتبة الثانية الفساد المالي والإداري حيث إتفق 22% من

المواطنين على ذلك، وقد حلت الخدمات العامة في المرتبة الثالثة بنسبة 19%، أما باقي التحديات التي تتركز في الجزائر المتمثلة في الاستقرار والأمن الداخلي والديمقراطية والتدخل الخارجي ومحاربة الإرهاب وغيرها، فمن وجهة نظر الجزائريين ليست ذات أهمية كبيرة حيث لا تتجاوز في المتوسط 3.6% إذا ما قورنت بالتحديات الثلاثة الأولى، وتبقى هذه النتائج غير دقيقة كونها نابعة عن إستطلاعات الرأي ووجهات النظر الشخصية للمواطنين كلا حسب خلفياته وإنتماءاته.

كما أجرت منظمة الشفافية الدولية دراسة مسحية بالشراكة مع مؤسسة "الباروميتر الأفريقي" وشركاء وطنيون لشبكة الباروميتر العربي عن "الناس والفساد"، وشملت الدراسة تسع دول عربية بينها الجزائر وصدرت النتائج في عام 2016، فإن 34% من الجزائريين قالوا إن الكل أو الأغلبية في القطاع العام متورطون بالفساد، في حين قال 41% إن البعض فقط متورطون (برنج، 2016، صفحة 13)، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (38): مدى فساد القطاع العام في الجزائر



المصدر: كورالي برنج، مرجع سبق ذكره، ص 13.

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الأغلبية الساحقة ممن شملهم الإستبيان أجابت بأن القطاع العام في الجزائر يعرف إنتشارا واسعا للفساد بنسبة 75%، حيث يعتقد الجزائريين أنه إذا لم يكن كل العاملين في القطاع العام متورطون في الممارسات الغير مشروعة فالبعض منهم بالتأكيد متورط في مثل هذه الممارسات وهذا الحكم بدون شك راجع للمواقف اليومية التي يتعرضون إليها، في حين أن 13% فقط من الجزائريين

إعتبروا أن القطاع العام في الجزائر نزيه ويخلو من الفساد وهم ممن لم يصادفوا مثل هذه السلوكيات أثناء إحتكاكهم بالقطاع العام. إلا أن هذه النتائج تبقى غير موضوعية نابعة عن أحكام شخصية صادرة عن المواطنين.

وفيما يتعلق بخطة العمل التي طرحتها الجزائر للفترة القادمة الهادفة لمعالجة العوائق الهيكلية للإستثمار المتمثلة أساسا في العقبات البيروقراطية والإفتقار للشفافية التي سهلت النهب المنهجي لثروات وموارد البلاد مما حال دون تحقيق الإستفادة القصوى من طاقاتها الإقتصادية الكاملة، إلى جانب هذا فقد تضمنت خطة العمل كذلك إصلاحات مقترحة للنظام القضائي لإضفاء مزيد من الوضوح واليقين على القواعد التي تحكم الاستثمار. بالرغم من هذا فإن مجموعة المخاطر القطرية ترى أن على المستثمرين تبني نهج الإنتظار والترقب نظرا لسجل الجزائر الضعيف عندما يتعلق الأمر بتنفيذ الإصلاحات الموعودة (the prs group, 2021).

المطلب الثالث: جاذبية الإستثمار وإتجاه العلاقة بين تدفقاته ومؤشرات قياس الفساد في الجزائر

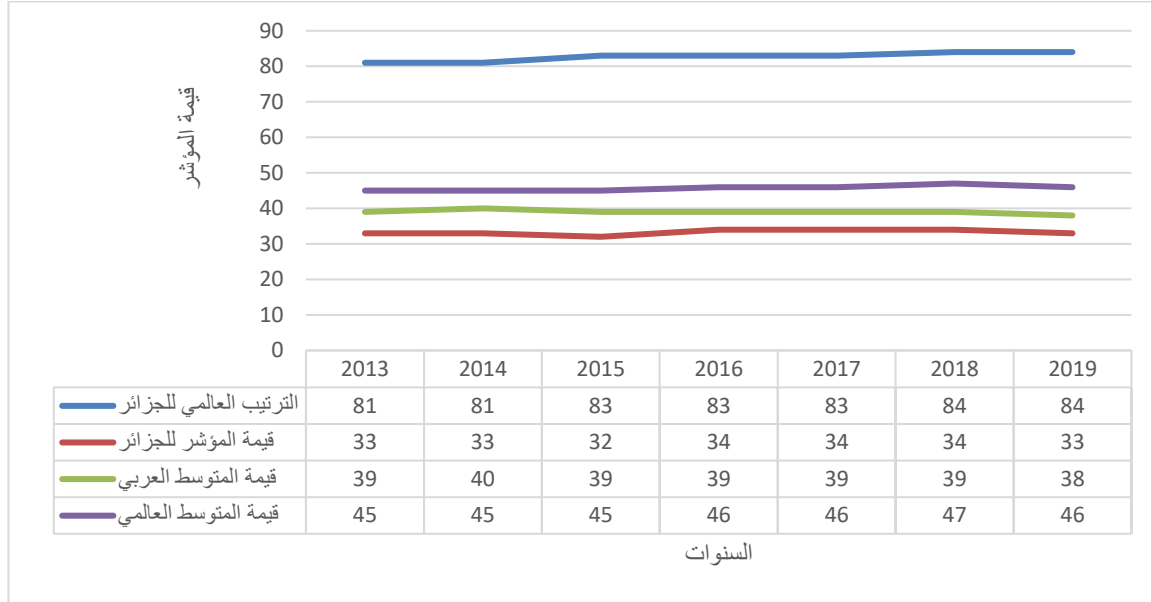
تعتبر الجزائر أقل الدول الجاذبة للإستثمار الأجنبي المباشر إذا ما قورنت بغيرها من الدول العربية، ولا تعكس التدفقات ما كان متوقعا منها، فالبنظر لما تتمتع به الجزائر من مزايا الموقع وحجم الاقتصاد (الرابع عربيا)، والجهود والسياسات المتبعة لتحسين مناخ الإستثمار، إلا أنها لاتزال تحصد المراتب الأخيرة في كل المؤشرات تقريبا وبصفة متواصلة ومنتزدة، مما يدل على وجود عوائق حقيقية فيما يخص نوعية المؤسسات ومدى إنتشار الفساد بها مما يعطي إنطباعا سيئا لدى المستثمرين الأجانب (بولعجين، 2020، صفحة 419، 420)

أولا_تحليل جاذبية الجزائر وواقع فساد الدول المستثمرة فيها:

تقع الجزائر في المجموعة الثالثة في الدليل المركب لقوة مناخ الإستثمار ومستوى المخاطر، وهي بذلك بعيدة عن المجموعة التي ينصح بإجتتاب الإستثمار فيها، إلا أن مناخها الإستثماري لايزال يتميز بمواطن ضعف كثيرة إنعكست سلبا في الإبقاء على مستويات مرتفعة من المخاطر، وتوقعات الدليل المركب لمناخ الإستثمار تؤكد بأن الجزائر ستبقى من ضمن الدول ضعيفة الجاذبية للإستثمارات الأجنبية في المدى المتوسط (عميروش، 2012، صفحة 288، 290)، كما يؤكد الشكل الموالي:

الشكل رقم (39): ترتيب الجزائر ضمن المؤشر العام للجاذبية خلال

الفترة 2013-2019 (الوحدة: 0 أدنى قيمة-100 أعلى قيمة)



المصدر: تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية - مؤشر ضمان لجاذبية الإستثمار -، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، 2019، ص56.

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الجزائر تحتل مراتب متأخرة في مؤشر جاذبية الإستثمار وهي في تراجع مستمر حيث كانت سنة 2013 تحتل المرتبة 81 عالميا لتستقر في المرتبة 84 سنة 2019 للسنة الثانية على التوالي، وهذا راجع لتراجع أداءها العام ضمن هذا المؤشر الذي لا يتجاوز طول فترة المعنية 33 درجة بإستثناء الفترة 2016-2018 التي وصلت فيها إلى 34 درجة، وهي لا تزال أقل من المتوسطات المسجلة عربيا وعالميا.

مناخ الإستثمار كارتباط الاقتصاد الجزائري بالنفط، وضعف أداء القطاع الخاص والنظام المالي، وإتساع رقعة الفساد والبيروقراطية والإقتصاد الموازي، كلها عراقيل يصعب تجاوزها في المدى القصير (عميروش، 2012، صفحة 290)، بالرغم من ذلك إستطاعت جذب العديد من الدول من مختلف الأقاليم الجغرافية وبإعتبار أن الفساد من محددات الهامة للإستثمار فما مدى فساد الدول المستثمرة في الجزائر وفق مؤشر مدركات الفساد، وهذا ما يمكن بيانه من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (66): واقع الفساد في الدول الأكثر إستثمارا في الجزائر ما بين الفترتين

2015-2003 و 2015-2019 (الوحدة: 0 أكثر فسادا-100 أقل فسادا)

متوسط مؤشر مدركات الفساد في الدول الأكثر فسادا في الجزائر خلال الفترة 2015-2019		متوسط مؤشر مدركات الفساد في الدول الأكثر إستثمارا في الجزائر خلال الفترة 2015-2003	
الدولة	قيمة المتوسط	الدولة	قيمة المتوسط
الإمارات	64.61	هونغ كونغ	76.2
إسبانيا	64.30	الصين	39.6
فرنسا	70.69	سنغافورة	84.6
فيتنام	27.84	فرنسا	70
سويسرا	88.38	مصر	34.4
مصر	31.84	تركيا	40.6
المملكة المتحدة	80.46	قطر	63.8
الولايات المتحدة	68	إسبانيا	58.6
الصين	35.61	سويسرا	85.4
لوكسمبورغ	83.69	اليابان	73.2
متوسط مؤشر مدركات الفساد في الجزائر: 31.46 درجة		متوسط مؤشر مدركات الفساد في الجزائر: 34.33 درجة	
المتوسط العالمي: 42.38		المتوسط العالمي: 45.33	

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على: مؤشرات مدركات الفساد لعدة سنوات على الموقع الإلكتروني:

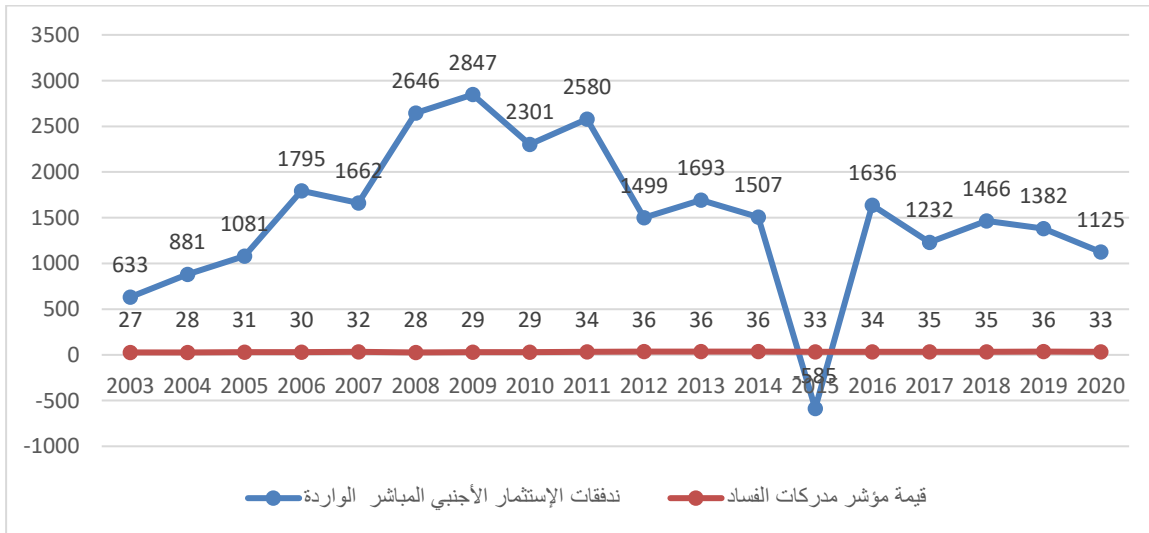
www.transparency.org ، تاريخ الإطلاع: 08/09/2022، التوقيت: 14:52.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الجزائر بالرغم من أداءها الضعيف ضمن مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة 2019-2003 إلا أنها إستطاعت جذب دولا أكثر نزاهة وهي في الغالب هي أكثر عددا من الدول التي تقل فيها مستويات الفساد عن المتوسط العالمي وهذا راجع بدوره إلى وجود عوامل أخرى تزيد من جاذبية الجزائر للإستثمارات الأجنبية المباشرة، كما أن تحسن أداء الجزائر في متوسط مؤشر مدركات الفساد الذي بلغ 34.33 درجة خلال الفترة 2019-2015 مقارنة بالفترة السابقة 2015-2003 بمتوسط 31.46 درجة فإنه قد تراجعت إستثمارات بعض الدول الأكثر نزاهة لصالح دول يقل فيها مؤشر الفساد عن المتوسط العالمي وعلى رأسها الصين التي أصبحت في المرتبة الثانية كأكثر دولة إستثمارا في الجزائر متقدمة بذلك بسبعة مراتب مقارنة بالفترة السابقة.

ثانياً_ إتجاه العلاقة بين مؤشر مدركات الفساد وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر:

إن الصورة العامة لأداء الجزائر في مؤشر مدركات الفساد غير جيدة، وغير مشجعة على الإطلاق، إذ تحتل مراتب متدنية وجد سيئة وهو ما يعني في نظر واضعي المؤشر ومن يطلع عليه من رجال أعمال ومستثمرين أن النظام العام في الجزائر يشجع على الفساد والرشوة وإقصاء المنافسة الشريفة ويمنع إنتقال وتداول المعلومات وهو ما يشكل بيئة تكون فيها حالة عدم التأكد مرتفعة بشأن الإقدام على الإستثمار (بوسعيد و عقون ، 2018، صفحة 318)، ويمكن تتبع تطور إتجاهات العلاقة بين مؤشر مدركات الفساد وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (40): تطور العلاقة بين مؤشرات مدركات الفساد وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2003-2020



المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على تقارير الأونكتاد حول الإستثمار العالمي لعدة سنوات، وتقارير منظمة الشفافية الدولية حول مؤشر مدركات الفساد لعدة سنوات.

من خلال الشكل أعلاه يمكننا توضيح إتجاه العلاقة بين الفساد والإستثمار الأجنبي في الجزائر كالاتي:

- شهدت الجزائر خلال السنوات 2004، 2005، 2009، 2011، 2016 تحسن طفيف في مؤشر مدركات الفساد الذي إنتقل خلال الفترة 2003-2005 من 27 إلى 31 درجة، أي أن الجزائر قد غادرت منطقة الدول الأكثر فساد، وقد رافق ذلك تحسن تدفقات الإستثمار الأجنبي الوافد إليها حيث

- انتقلت بدورها خلال نفس الفترة من 633 مليون دولار سنة 2003 إلى 1081 مليون دولار سنة 2006 وهذا راجع للجهود المبذولة من طرف الدولة في إطار مكافحة الفساد وتحسين مناخ الإستثمار لعل أبرز مثال على ذلك قانون مكافحة الفساد 06-01، ونفس الشيء ينطبق على سنة 2009 التي سجلت 29 درجة، وسنتي 2011 و2016، التي سجلت في كل منهما 34 درجة على سلم الشفافية الدولية، رافقها تدفق إستثماري من الخارج بلغ ما قيمته: 2847 مليون دولار، 2580 مليون دولار، 1636 مليون دولار في كل سنة منها على الترتيب.
- خلال سنوات 2015، 2020 عرف كلاهما تراجعاً في مؤشر مدركات الفساد الذي قدر في كل منهما بـ30 درجة، الأمر الذي أدى إلى تناقص الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إليه، حتى أنها سجلت بالسالب سنة 2015 بما قيمته 585 مليون دولار، في حين بلغت في سنة 2020، ما قيمته 1125 مليون دولار، وهذا راجع لتدهور أسعار النفط في الأسواق الدولية، الذي رافقه سنة 2020 جائحة كورونا المستجدة.
- بالرغم من التراجع في مؤشر مدركات الفساد خلال سنتي 2006 و2008 الذي قدر فيهما بـ30 درجة و28 درجة، إلا أن هذا لم يمنع من الزيادة في تدفقات الإستثمار الواردة نحوها، حيث قدرت سنة 2006 بـ1795 مليون دولار، وخلال سنة 2008 بـ2646 مليون دولار، ولعل هذا راجع للوضعية الجيدة التي عرفتها الجزائر جراء ارتفاع الأسعار الدولية للنفط.
- عرفت السنوات 2007، 2017، 2019 تحسناً في مؤشر مدركات الفساد الذي قدر بـ32، و35، و36 درجة على الترتيب، إلا أنه بالرغم من ذلك فقد عرف حجم الإستثمار الأجنبي الوافد إلى الجزائر خلال السنوات 2007، 2017، 2019 تراجعاً حيث سجلت كل سنة مبالغ قدرت بـ1662، 1232، 1382 مليون دولار على الترتيب.
- يلاحظ ثبات مؤشر مدركات الفساد خلال السنوات 2010، 2013، 2014، 2018، بالرغم من ذلك عرفت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر تبايناً ما بين نقصان وزيادة في قيمتها.
- من خلال ما سبق يمكن القول بأن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة في الغالب تتأثر بمستويات الفساد المسجلة في الجزائر.

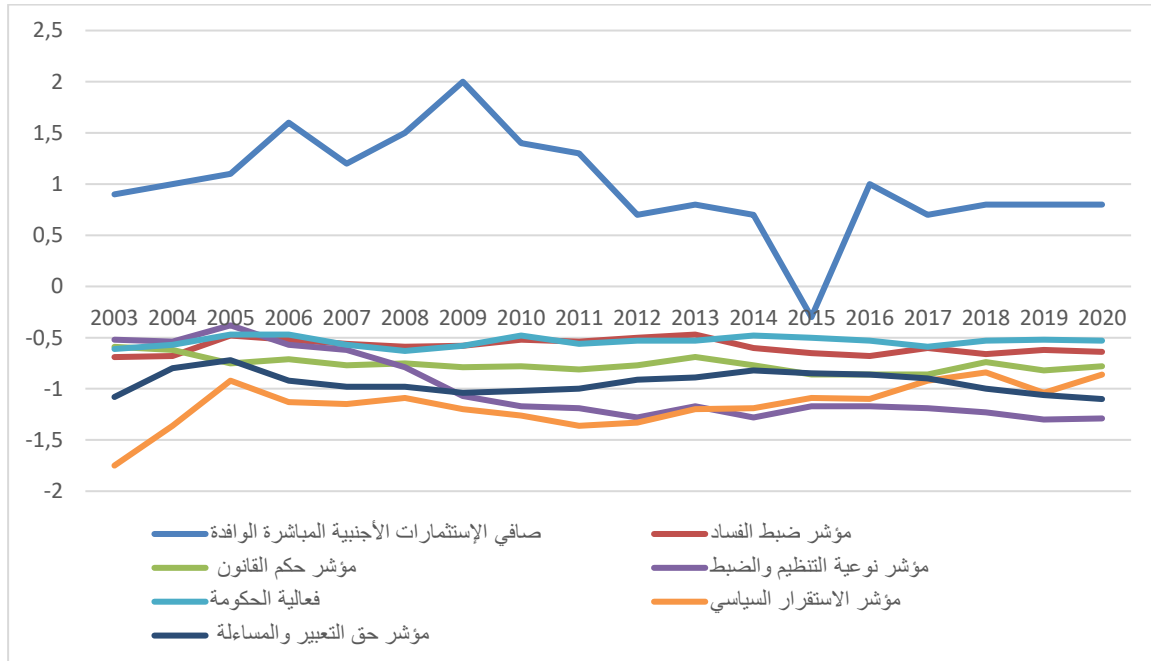
ثالثا_إتجاه العلاقة بين مؤشرات الحوكمة وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر:

عملت الجزائر على تطوير الإطار المؤسسي والتشريعي بهدف تعزيز كفاءة المؤسسات، وتعزيز الأطر التنظيمية والقانونية من خلال الحد من التشريعات ومراجع القوانين والإجراءات المتعلقة بقطاع الإستثمار منذ سنة 2001، بإضافة حوافز جديدة للمستثمرين الأجانب والمحليين من خلال إعتقاد قوانين جديدة، فرغم التحسن الطفيف للمؤشرات الفرعية للحوكمة إلا أنها لاتزال بعيدة جدا عن المستوى المقبول (بولعجين، 2020، صفحة 415)، مما يجعل الخلل الذي يعتري مناخ الإستثمار في الجزائر ليس راجعا لإفتقار الجزائر للمقومات الاقتصادية بقدر ما هو راجع لوجود خلل في نوعية المؤسسات (بولعجين، 2020، صفحة 420)، الأمر الذي إنعكس بدوره على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (41): تطور العلاقة بين المؤشرات الفرعية للحوكمة (المقياس: -0.25، +0.25)

وصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة (الوحدة: نسبة مئوية) إلى الجزائر خلال الفترة

2003-2020



المصدر: بيانات البنك الدولي

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن هناك علاقة طردية ما بين صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواد إلى الجزائر وأداءها ضمن مؤشرات الحوكمة التي تظهر طوال فترة الدراسة (2003-2020) بقيم سالبة، وفيما يلي سنتناول كل مؤشر من مؤشرات الحوكمة وعلاقتها بتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كآتي:

- **الإستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر ضبط الفساد:** يتضح من خلال الشكل أعلاه أن تزايد أو تناقص صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر يرافقها تحسن أو تراجع الجزائر في أداءها ضمن مؤشر ضبط الفساد من خلال مدى نجاعة الآليات المنتهجة من طرفها في مجال مكافحة الفساد حيث أنها شهدت تحسنا في كلا المتغيرين خلال الفترات 2003-2006 و 2007-2009 و 2015-2016 و 2017-2020 نتيجة الإرادة التي أبدتها الحكومة للحد من الفساد من خلال التوقيع على على إتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بمكافحة الفساد سنة 2003، إصدار القانون الوطني رقم 06-01 المتعلق بمكافحة الفساد، بالإضافة إلى إنشاء عدة هيئات أسندت لها مهمة التحري والكشف عن الفساد في مقدمتها الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته التي تم منحها المزيد من الصلاحيات بموجب الدستور 2016 قبل أن يتم تعويضها بالسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته سنة 2020 وهي السنة التي سبقتها حملة واسعة لمكافحة الفساد تم على إثرها الكشف عن الكثير من قضايا الفساد والممارسات الغير مشروعة للعديد من ذوي الشأن في السلطة.
- **الإستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر حكم القانون:** يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن مؤشر حجم حكم القانون في العموم يتجه نحو الزيادة بإستثناء الفترة 2003-2005 التي بالرغم من هذا التراجع فقد رافقه زيادة في صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي، والفترة 2013-2017 التي رافقها تسجيل صافي تدفقات الإستثمار بالسالب سنة 2015.
- **الإستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر فعالية الحكومة:** أدى تحسن مؤشر فعالية الحكومة خلال الفترات 2003-2006 و 2008-2010 و 2017-2020 إلى زيادة صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بإستثناء الفترة 2011-2015 التي تراجع فيها بالرغم من زيادة فعالية الحكومة وذلك نتيجة الإجراءات الإحترازية النقيدية التي فرضتها الجزائر من أجل الحد من تبعات الإنخفاض الحاد لأسعار النفط في الأسواق العالمية، كما شهدت بعض السنوات زيادة صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بالرغم من تراجع فعالية الحكومة لأن المستثمر الأجنبي في الغالب لا يحدد العمل في بيئة صارمة ومعقدة من شأنها الحد من حريته في ممارسة أعماله.

- الإستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر الاستقرار السياسي: شهد مؤشر الاستقرار السياسي تحسنا في كل من الفترة 2003-2005 التي رافقها زيادة في صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي الوارد، والفترة 2011-2020 حيث عرف خلالها صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي تذبذبا ما بين تزايد وتناقص حتى أنه سجل بالرغم من تحسن مؤشر الاستقرار السياسي بالسالب، في حين عرفت الفترة 2005-2011 تناقص مؤشر الاستقرار السياسي بالرغم من هذا إستطاعت صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي الوافدة من الوصول إلى ذروتها عام 2009 وهذه هي أعلى قيمة تصلها طوال فترة الدراسة.
 - الإستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر حق التعبير والمساءلة: شهد مؤشر حق التعبير والمساءلة زيادة في كل من الفترات 2003-2005 التي رافقها تزايد في صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي الوارد، والفترة 2009-2014 التي حققت بدايتها أعلى قيمة يبلغها صافي تدفقات الإستثمار الواردة للجزائر قبل أن تتناقص طوال السنوات اللاحقة من هذه الفترة، أما الفترة 2005-2009 التي تراجع فيها أداء الجزائر ضمن مؤشر حق التعبير والمساءلة شهد فيها صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي تذبذبا حيث تزايد خلال 2005-2006 و 2007-2009، في حين أنه تناقص خلال 2006-2007.
 - الإستثمار الأجنبي المباشر ونوعية التنظيم والضبط: شهد هذا المؤشر تحسنا خلال الفترة 2003-2005 وقد رافقه تحسن في صافي تدفقات الإستثمار الوافدة إلى الجزائر إلا أنه بعد سنة 2005 إلى غاية سنة 2020 ظل المؤشر يتناقص بشكل مستمر ويعود هذا إلى عدم تحقيق الجزائر لأي تطور ملموس فيما يتعلق بالخصوصة مما أدى إلى غياب التعاون بين القطاع العام والخاص مما إنعكس سلبا على تحسن نوعية الخدمات المؤسسية الممنوحة للمواطنين في مختلف المجالات، في المقابل فإن صافي التدفقات شهد تذبذب طوال هذه الفترة مما يعني أن مؤشر نوعية التنظيم والضبط ليست لها تأثير على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- من خلال ماسبق يمكن تحديد ثلاثة محطات رئيسية مرت بها صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة نحو الجزائر وعلاقتها بمؤشرات الحوكمة هي:
- الفترة 2003-2005: أدى تحسن جميع مؤشرات الحوكمة بإستثناء مؤشر حكم القانون الذي تناقص وقد رافق هذا تزايد صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر.
 - سنة 2009 التي بلغ عندها صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة ذروتها وقد رافقها تحسن جميع مؤشرات الحوكمة بإستثناء مؤشري الاستقرار السياسي ونوعية التنظيم والضبط.

- سنة 2015 التي سجلت صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر عجزا وقد رافق هذا تراجع في مؤشرات الحوكمة بإستثناء مؤشري حكم القانون وضبط الفساد.

وعليه في العموم فإن غياب تجسيد حقيقي لمبادئ الحوكمة التي تظهر جل قيم مؤشراتها بالسالب والتي تعد في نفس الوقت محددات لجذب للإستثمار الأجنبي المباشر، يؤدي إلى نقص الإستثمارات الواردة للجزائر.

المبحث الثاني: الإطار النظري لمنهجية الدراسة القياسية (نموذج ARDL)

يعد نموذج ARDL نموذجًا اقتصاديًا يستخدم لتحليل العلاقة بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر، ويتم استخدام هذا النموذج في العديد من الدراسات الاقتصادية والمالية، ويتم تحليل النموذج باستخدام برامج الإحصاء كبرنامج الإيفوز، كما يتطلب استخدام نموذج ARDL العديد من المتطلبات الإحصائية، اختبار الاستقرار الزمني للسلاسل الزمنية باستخدام الاختبارات الإحصائية المختلفة مثل اختبار الجذر الموحد، اختبار الانحدار المشترك لتحديد ما إذا كانت السلاسل الزمنية المختلفة مترابطة بشكل دائم. استخدام الإحصائيات المشتقة من البيانات المتبقية مثل الاختبارات الإحصائية للتحقق من صحة النموذج وتحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة.

المطلب الأول: إستقرارية السلاسل الزمنية

يعد تحليل السلاسل الزمنية إحدى الطرائق الرياضية والإحصائية المهمة التي تتناول سلوك الظواهر وتفسيرها عبر فترات زمنية ممتدة، ويمكن تحديد أهداف تحليل السلاسل الزمنية بالحصول على وصف دقيق للملامح الخاصة للعملية التي تتولد منها السلسلة الزمنية، وبناء نموذجًا لتفسير سلوكها واستخدام النتائج للتنبؤ بسلوكها في المستقبل، فضلًا عن التحكم في العملية التي تتولد منها السلسلة الزمنية، ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر دراسة تحليلية وافية لنماذج السلاسل الزمنية بالإعتماد على الأساليب الإحصائية والرياضية.

أولاً- الإستقرارية في السلاسل الزمنية:

تعرف السلسلة الزمنية إحصائياً بأنها سلسلة من المتغيرات العشوائية معرفة ضمن فضاء الإحتمالية متعددة المتغيرات ومؤشرة بالدليل t ، والذي يعود إلى مجموعة دليليه T ، ويرمز للسلسلة الزمنية عادة $\{Y_t, t \in T\}$ ، أو إختصاراً Y_t وتتكون من متغيرين إحداهما توضيحي وهو الزمن، والآخر متغير الإستجابة وهو قيمة الظاهرة المدروسة، ويمكن التعبير عنها رياضياً كالتالي: $Y = F(t)$ ، أما إذا كان هناك عوامل أخرى (متغيرات توضيحية أخرى) إلى جانب متغير الزمن مؤثرة في الظاهرة قيد الدراسة Y فتستخدم العلاقة الرياضية التالية: $Y = f(t, X_1, X_2, \dots, X_K)$ (حسن و شومان، 2013، صفحة 176).

كان الباحثون يقومون بإجراء الدراسات التطبيقية دون مراعاة خصائص السلاسل الزمنية المستخدمة قبل إجراء التقدير، أي إفتراض أن السلاسل الزمنية ساكنة أو مستقرة، لكن في عام 1974 توصل الباحثان

السويديان أنجل ونيوبولند إلى ضرورة قياس إستقرارية السلاسل الزمنية، لأن المقدرات والإختبارات الإحصائية التي تنتج عن إجراء الإنحدار لسلاسل زمنية غير مستقرة تعد نتائج غير سليمة، أو إنحدار زائف.

يقصد بالسلسلة الزمنية المستقرة هي تلك التي لا تتغير خصائصها عبر الزمن، وتكون السلسلة الزمنية مستقرة إذا كان متوسط قيم المتغير محل الدراسة ثابت عبر الزمن، أي: $E(Y_t) = \mu$ ، كما لا بد من ثبات التباين لقيم المتغير محل الدراسة عبر الزمن، أي: $Var(Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = y_0$ ، بالإضافة إلى ذلك فإن التغير بين أي قيمتين للمتغير محل الدراسة يعتمد على الفجوة الزمنية بينهما، وليس على القيمة الفعلية للزمن، أي: $Cov(Y_t, Y_{t-k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t-k} - \mu)] = y_k$ ، حيث أن μ تمثل الوسط الحسابي، و y_0 تمثل التباين، في حين يمثل y_k معامل التباين المشترك (التغير). (حسن و زكي، 2012، صفحة 09)

ثانياً_ إختبار جذر الوحدة (Unit Root Test): هو إختبار إحصائي يستخدم لتحديد ما إذا كانت

السلسلة الزمنية مستقرة أم لا، يوجد العديد من إختبارات جذر الوحدة التي يمكن استخدامها لتحديد استقرار السلسلة الزمنية، ومن أهم هذه الإختبارات:

1- إختبار ديكي-فولر البسيط (Dickey-Fuller, 1979): توصل كل من ديكي وفولر

لطريقة يمكن من خلالها إختبار إستقرارية السلسلة الزمنية من عدمه، ويعتمد هذا الإختبار على نموذج الإنحدار الذاتي من الدرجة الأولى للمتغير التابع، والذي يمكن توضيحه على النحو التالي:

$$\gamma_t = \emptyset \gamma_{t-1} + \mu_t$$

ويتم إختبار الفرضيات التالية:

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{البيانات تعاني جذر الوحدة} \rightarrow H_0: \emptyset = 1 : \text{الفرضية العدمية} \\ \text{البيانات لا تعاني مشكلة جذر الوحدة} \rightarrow H_1: \emptyset \neq 1 : \text{الفرضية البديلة} \end{array} \right.$$

ويمكن شرح الإختبار بصورة أخرى من خلال طرح γ_{t-1} من كلا طرفي المعادلة السابق لتصبح على النحو التالي:

$$\gamma_t - \gamma_{t-1} = (\emptyset - 1)\gamma_{t-1} + \mu_t$$

$$\Delta\gamma_t = (\emptyset - 1)\gamma_{t-1} + \mu_t$$

$$\Delta\gamma_t = Y\gamma_{t-1} + \mu_t$$

حيث تمثل: $\gamma = (\emptyset - 1)$ ، وتصيح الفرضيات على النحو التالي:

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{السلسلة تعاني مشكلة جذر الوحدة} \rightarrow \gamma = 0 : \text{الفرضية العادية} \\ \text{السلسلة لا تعاني مشكلة جذر الوحدة} \rightarrow H_1: \gamma < 0 : \text{الفرضية البديلة} \end{array} \right.$$

كما إقترح ديكي وفولر معادلتين للإنحدار يمكن أن تستخدم لإختبار جذر الوحدة، كآلاتي:

- الأولى تتضمن ثابت للدالة محل الدراسة، وتكتب معادلتها على النحو التالي:

$$\Delta\gamma_t = \alpha_0 + Y\gamma_{t-1} + \mu_t$$

- الثانية تشمل على ثابت وإتجاه زمني وتكتب معادلتها على النحو التالي:

$$\Delta\gamma_t = \alpha_0 + \alpha_2 t + Y\gamma_{t-1} + \mu_t$$

حيث أن: (Δ) تشير للفرق الأول للسلسلة الزمنية γ_t ، و (Y) معلمة المتغير المتباطيء، في حين تحتوي

المعادلة على قاطع (α_0) وإتجاه زمني (t) . (طه محمود، 2018، الصفحات 597-598)

2-إختبار ديكي-فولر الموسع (Augment Dickey-Fuller,1981): طور ديكي

وفولر سنة 1981 اختبار يسمى باختبار ديكي فولر المطور (ADF) وهو يحمل نفس خصائص

DF، إلا أن هذا الإختبار يستخدم في حالة السلاسل الزمنية التي تعاني من وجود مشكلة الإرتباط

الذاتي بين قيم الأخطاء بها، ويشتمل الإختبار على ثلاث حالات يمكن توضيحها بالمعادلات

التالية:

- بدون ثابت وبدون إتجاه زمني:

$$\Delta\gamma_t = Y\gamma_{t-1} + \sum_{i=1}^p \beta_i \Delta\gamma_{t-1} + \mu_t$$

- ذات ثابت وبدون إتجاه زمني:

$$\Delta\gamma_t = \alpha_0 + Y\gamma_{t-1} + \sum_{i=1}^p \beta_i \Delta\gamma_{t-1} + \mu_t$$

- ذات ثابت وذات إتجاه زمني:

$$\Delta\gamma_t = \alpha_0 + \alpha_2 t + Y\gamma_{t-1} + \sum_{i=1}^p \beta_i \Delta\gamma_{t-1} + \mu_t$$

وبذات الطريقة السابقة في إختبار ديكي فولر البسيط يتم إختبار الفرضية الصفرية ضد الفرضية البديلة. (طه محمود، 2018، صفحة 598)

3- إختبار فيليبس و بيرون (Phillips and Perron test, 1988): وهو من أشهر الإختبارات

الخاصة بإختبار إستقرارية السلاسل الزمنية والتأكد من درجة تكاملها، ويختلف إختبار فليبس وبيرون (PP) عن إختبار ديكي وفولر الموسع (ADF) بكونه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق، وإختبار فليبس وبيرون (PP) يعتمد تقديره على معادلة ديكي فولر البسيط (DF) نفسها عدا المعادلة بدون حد ثابت وإتجاه، إلا أنه يختلف عن إختبار ديكي وفولر في طريقة معالجة وجود الإرتباط الذاتي من الدرجة الأعلى وكذلك عدم التجانس، إذ يقوم بعملية تصحيح غير معلمية لإحصائية (t) للمعلمة (λ) في حالة التباين المتغير والإرتباط الذاتي، في حين إختبار (DF) يواجه مشكلة الإرتباط الذاتي بعملية تصحيح معلمية من خلال إضافة حدود الفروق المبطأة للمتغير على يمين المعادلة، ويتطلب إختبار فليبس وبيرون ما يلي:

- تقدير المعادلة التالية بإستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS):

$$\Delta Y_t = \mu + \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

- تقدير تباين الخطأ كالاتي:

$$S^2 = T^{-1} \sum_{t=1}^T u_t^2 + 2T^{-1} \sum_{s=1}^L \sum_{t=s+1}^T u_t u_s$$

حيث أن: T: تمثل حجم العينة، L: عامل الإبطاء.

يتم إختبار فرضية العدم بعدم إستقرار السلسلة الزمنية في مستوياتها ($H_0: \lambda = 0$)، مقابل الفرضية البديلة بإستقرار السلسلة الزمنية ($H_1: \lambda < 0$)، وعندما تكون قيمة λ معنوية فهذا يعني رفض فرضية

العدم، وقبول الفرضية البديلة والتي تقضي بإستقرار السلسلة الزمنية (لا تحتوي على جذر وحدة). (حسن و شومان، 2013، الصفحات 182-183)

4-إختبار KPSS (KPSS Test, 1992):

إقتراح كل من: Kwiatkowski ; Phillips ; Schimidt ; Shin استخدام إختبار مضاعف لاغرانج، لإختبار فرضية العدم التي تقرر الإستقلالية للسلسلة، ويكون إختبار KPSS على المراحل التالية:

- بعد تقدير النماذج يتم حساب المجموع الجزئي للبواقي: $S_t = \sum_{i=1}^t \hat{\varepsilon}_i$
- يقدر التباين الطويل الأجل بنفس طريقة إختبار فليبس وبيرون.
- نحسب إحصائية إختبار KPSS من العلاقة:

$$LM = \frac{1}{S_1^2} \frac{\sum_{t=1}^T S_1^2}{T^2}$$

- نرفض فرضية العدم (فرضية الاستقرار): إذا كانت الإحصائية المحسوبة LM أكبر من القيمة الحرجة.
- نقبل بفرضية الاستقرار: إذا كانت الإحصائية LM أصغر من القيمة الحرجة. (شيخي، 2011، صفحة 213)

المطلب الثاني: عموميات حول نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)

طوره كل Shinand & Sun,1998 و Pesaran,1997 تقوم هذه الدراسة باستخدام هذا النموذج في إطار منهج الحدود Bounds test ويعود السبب في اختيار هذا النموذج مقارنة بغيره من الطرق الأخرى لإختبار التكامل المشترك، كطريقة داربن واتسون أو طريقة جوهانسن في إطار نموذج VAR أو طريقة انجل جرانجر ذو الخطوتين، إلى مشكلة عدم التأكد التي عادة ما تظهر بشأن خصائص السلاسل الزمنية وسكونها و منه فإن اختيار طريقة Pesaran باستخدام منهج الحدود تعد الأفضل. (بوالكور، 2018، صفحة 454)، ويتميز نموذج ARDL بعدة مزايا منها: (طه محمود، 2018، صفحة 599،600)

- لا يتطلب تطبيق نموذج ARDL (على العكس من النماذج الأخرى المستخدمة في تقدير التكامل المشترك) أن تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة كلها متكاملة في مستواها الأصلي (بدون حساب أية فروق)، والتي يطلق عليها متكاملة من الدرجة صفر $I(0)$ أو أن تكون كلها

- متكاملة من الدرجة الأولى (1) أي بعد حساب الفرق الأول لها، حيث يمكن تطبيق ذلك النموذج في حالة السلاسل الزمنية التي تكون متغيراتها بعضها مستقر بعد أخذ الفرق الأول، وبشرط أن لا يشتمل النموذج على أية متغيرات تكون متكاملة من الرتبة الثانية (2)ا.
- إمكانية تقدير تأثيرات الأجل الطويل والقصير في آن واحد، فضلا عن إمكانية التعامل مع المتغيرات التفسيرية في النموذج بفترات إبطاء زمنية مختلفة.
 - يصلح إستخدام هذا النموذج في حالة العينات صغيرة الحجم وبإستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.
 - يساعد تطبيق هذا النموذج على التخلص من المشكلات المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكلات الإرتباط الذاتي، مما يجعل التقديرات الناتجة كفؤة وغير متحيزة
 - يتميز نموذج ARDL عن النماذج الأخرى المستخدمة في تقدير التكامل المشترك، والتي تستخدم عدد من الإبطاءات متساوية لجميع متغيرات الدراسة في أنه يستخدم العدد الأمثل لجميع متغيرات الدراسة في أنه يستخدم العدد الأمثل والمناسب من فترات الإبطاء الزمني لكل متغير بحيث يتم تقدير نموذج تتوفر فيه الخصائص الإحصائية والقياسية المطلوبة.
 - يساعد تطبيق نموذج ARDL في تقدير معلمات الأجل الطويل والقصير على حد سواء، والتي تفيد بدورها في تقدير التأثيرات المباشرة والكلية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، كما يمكن التأكد من وجود إتساق أو توازن هيكلية بين المعلمات المقدره في الأجل الطويل والقصير من عدمه، وذلك بإستخدام الإختبارات التشخيصية الملائمة لذلك.
- ويشار إلى نموذج منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة بـ: $ARDL(p, q_1, q_2)$ ، حيث p تشير إلى فترات إبطاء المتغير التابع، q_1 و q_2 تشير إلى فترات إبطاء المتغيرات المستقلة، ونموذج ARDL يكتب بالصيغة التالية:

$$Y_t = \alpha + \sum_{i=1}^p y_i y_{t-i} + \sum_{j=1}^k \sum_{i=0}^q \beta_{ij} X_{j,t-1} + \varepsilon_t$$

المطلب الثالث: خطوات تطبيق منهجية ARDL

يعتمد إختبار ARDL على إحصائية فيشر، لتحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المدين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتتلخص هذه المنهجية بإتباع الخطوات التالية:

أولاً_ دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية: تعد خطوة أولية وضرورية لابد القيام بها قبل عملية التقدير نموذج، وذلك بإستعمال إختبارات جذر الوحدة للكشف عن درجة إستقرارية السلاسل الزمنية، هل هي متكاملة عند $I(0)$ أو $I(1)$ أو ما بين الدرجة واحد وصفر، وأنها لا تتعدى درجة التكامل من الدرجة الثانية $I(2)$.

ثانياً_ تحليل التكامل المشترك: بعد التأكد من درجة إستقرارية متغيرات البحث، سيتم إجراء إختبار

الحدود، ومعادلة الإختبار هي من الشكل التالي:

$$\gamma_t = \alpha + \sum_{i=1}^p \gamma_i \gamma_{t-1} + \sum_{j=1}^k \sum_{i=0}^q \beta_{ij} X_{j,t-1} + \varepsilon_t$$

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0: \rho = \sigma_j = 0 \\ H_1 = \rho \neq \sigma_j \neq 0 \end{array} \right. \quad \text{وفرضية هذا الإختبار هي من الشكل التالي:}$$

حيث يمكن القول بأن معاملات المتغيرات المختلفة زمنياً بفترة إبطاء واحدة تختلف معنوياً عن الصفر (بمعنى وجود تكامل مشترك)، بعد مقارنة إحصائية F المحسوبة مع القيم الحرجة العظمى (القيم عند $I(1)$ في حالة ما كانت المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول)، ومع القيم الحرجة الدنيا (القيم عند $I(0)$ في حالة ما كانت المتغيرات مستقرة عند المستوى).

ثالثاً_ تقدير معاملات طويلة الأمد: بعد التأكد من إستيفاء الشروط الأولية لتطبيق نموذج الإنحدار

الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة، والتحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بواسطة إختبار الحدود، نقوم بتقدير معاملات طويلة الأمد بواسطة طريقة المربعات الصغرى (OLS).

رابعاً: تقدير نموذج تصحيح الخطأ: بعد كشف إختبار الحدود على وجود علاقة تكامل مشترك، فمن الضروري تقدير نموذج تصحيح الخطأ، لتحليل وتشخيص معامل سرعة تعديل العلاقة، حيث تشير الدراسات إلى أن هذا المعامل يؤكد وجود علاقة تكامل المشترك ما بين المتغيرين إذا توفر فيه شرطين أساسيين، هما سلبية ومعنوية هذا المعامل، ونموذج تصحيح الخطأ يكتب بالشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \alpha + \sum_{i=1}^{\rho-1} y_i \Delta Y_{t-1} + \sum_{j=1}^k \sum_{i=0}^{q-1} \beta_{ij} \Delta X_{j,t-1} - \phi ECT_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث يشير ECT_{t-1} إلى متغير الأخطاء العشوائية (البواقي) الناتجة عن تقدير العلاقة في المدى الطويل متخلفاً زمنياً بفترة إبطاء واحد، ويشير إلى معامل سرعة التعديل. (جلولي و مقران، 2019، الصفحات 11-06)

خامساً_ تشخيص النموذج: قبل إعتداد النموذج المقدر وتطبيقه ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج ويتم ذلك من خلال إجراء الإختبارات التشخيصية الإحصائية التي تشمل على عدد من المعايير الإحصائية منها: R-Squared، Adjusted R-Squared، S.E of Regression، Sum Squared، Residual، F-Statistic، Prob، وإختبار دارين-واتسون، بالإضافة إلى الإختبارات التشخيصية القياسية المتمثلة أساساً فيما يلي:

1-إختبار **Breusch-Godfrey**: يعتمد هذا الإختبار على مضاعف لاغرانج، والذي بدوره يسمح بإختبار وجود إرتباط ذاتي من الدرجة الأكبر من الواحد، ولإجراء هذا الإختبار هناك ثلاث طرق هي:

- تقدير النموذج العام بطريقة المربعات الصغرى ثم حساب البواقي $\hat{\varepsilon}_t$.
- تقدير ما يسمى بالإنحدار المساعد كالآتي:

$$\frac{e_t^2}{\delta^2} = \alpha_0 + \alpha_1 Z_{1t} + \alpha_2 Z_{2t} + \dots + \alpha_p Z_{pt} + \mu_t$$

بعد عملية التقدير نقوم بحساب معامل التحديد الخاص بهذه المعادلة R^2

$$- \text{ نختبر فرضية إستقلالية الأخطاء: } H_0: \rho_1 = \rho_2 = \dots = \rho_p = 0$$

إذ يتم لنا إختبار هذه الفرضية من خلال حساب إحصائية LM والتي قيمتها تساوي $R^2 \times (n - p)$ ، والتي تتبع التوزيع X^2 بدرجة حرية P، فإذا حصلنا على قيمة LM أكبر من $X^2(P)$ فإننا نرفض فرضية العدم H_0 . (شخي، 2011، صفحة 506، 507)

2- إختبار **Breusch-Pagan-Godfrey**: وقد تم تقديم هذا الإختبار عام 1989، وهو يقوم

على الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين الحد العشوائي Heteroscedasticity، والتي تتمثل في تغير الحد العشوائي مع تغير قيم المتغير التفسري، أي أن هناك إرتباط بين الحد العشوائي والمتغير التفسري، وبالتالي الإخلال بإحدى الإفتراضات الأساسية لعمليات التقدير بطريقة المربعات الصغرى، والمتمثل في ثبات تباين الحد العشوائي والذي يطلق عليها HomoscedasticityK، وبإختلاف هذا الإفتراض يجعل من عملية التقدير OLS تتصف بعدم الكفاءة، وإن كانت تتصف بعدم التحيز والإتساق، ويعد إختبار **Breusch-Pagan-Godfrey** إحدى الإختبارات المستعملة في الكشف عن هذا المشكل، والذي يعتمد بدوره كذلك على فكرة مضاعف لاجرنج، حيث يقوم بتقدير ما يسمى بالإنحدار المساعد، وذلك من أجل إختبار مدى وجود علاقة جوهرية بين e_t^2 والذي يمثل تباين الحد العشوائي والمتغير X_t والتي تمثل بعض أو كل المتغيرات التفسيرية في النموذج، فبعد عملية التقدير نتحصل على القيمة $\frac{e_t^2}{\delta^2}$ ويتم إختبار فرضية العدم والتي تنص على:

$$H_0 = \alpha_1 = \alpha_2 \dots = \alpha_p = 0$$

وبمقارنة القيم المقدره لمجموع مربعات الإنحدار بإحصائية $X_{p,\alpha}^2$ فإذا كانت أقل نقبل فرضية العدم، وبالتالي لا توجد مشكلة عدم ثبات التباين والعكس صحيح.

3- إختبار **Ramsey Reset**: ويعد هذا الإختبار من بين الإختبارات الكشف والتشخيص عن

الأخطاء، والتي تؤدي بدورها على التعرف على مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج، فحسب **Ramsey** إعتبر أن للأخطاء مواصفات مختلفة كالمتغيرات المحذوفة، عدم صحة المعادلة، (العلاقة بين X و U)، ويتم التأكد من ملائمة تحديد النموذج من خلال حساب إحصائية F.

حيث يتم قبول فرضية العدم والتي تنص على أن: "الدالة لا تعاني من مشكلة عدم التحديد"، في حالة ما إذا كانت إحصائية F المحسوبة أقل من الجدولية، وإذا كان العكس فنرفض H_0 ونقبل بفرض البديل أي الدالة تعاني من مشكلة عدم التحديد (المصباح، 2013، صفحة 50).

4- إختبار التوزيع الطبيعي للبقايا: يعد اختبار جارك بيرا (Jarque-Bera test) أحد الاختبارات

الهامة التي تستخدم للكشف عن مدى توافر شرط اعتدالية توزيع البقاي (residuals) لنموذج الانحدار الخطي. ويتم ذلك باستخدام طريقة المربعات الصغيرة (OLS) في تحليل الانحدار. يتضمن الاختبار الفرضية الأساسية التي تفيد بأن البقاي تتبع توزيعاً طبيعياً. ويتم تحديد ما إذا كانت البقاي تتبع توزيعاً طبيعياً باستخدام الإحصائيات المشتقة من البيانات المتبقية، والتي تشمل الانحراف المعياري والتشتت والتوزيع الطبيعي. (جلولي و مقران، 2019، صفحة 12)

5- إختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات ARDL-ECM: للتأكد ومعرفة مدى إستقرار وإنسجام

معاملات الأجل الطويل مع تقديرات معاملات الأجل القصير يمكن إستخدام أحد الإختبارين الآتين:

- إختبار المجموع التراكمي للبقاي (CUSUM)

- إختبار المجموع التراكمي لمربعات البقاي (CUSUM SQ)

ويعتمد على كل من الإختبارين السابقين للتأكد من مدى إستقرار وإنسجام المعلمات طويلة الأجل مع معلمات الأجل القصير للنموذج المقدر، فضلا عن توضيح وجود أي تغير هيكلي في البيانات من عدمه، ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدر في نموذج تصحيح الخطأ إذا وقع خط البياني لإختبار كل من (CUSUM) و (CUSUM SQ) داخل الحدود الحرجة للإختبار (الحد الأعلى والحد الأدنى) عند مستوى المعنوية المستخدم في الدراسة، في حين لا تتسم المعاملات بالإستقرار الهيكلي إذا وقع الخط البياني للإختبارين خارج الحدود الحرجة سابقة الذكر. (طه محمود، 2018، صفحة 201)

المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر الفساد على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

سيتناول هذا المبحث التحليل القياسي لسلسلة متغيرات تكمن فيها مواطن الفساد، ومعرفة مدى إنعكاساتها على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر، حيث تستند المنهجية إلى تحليل سلسلة زمنية للفترة (2003-2020)، لمعرفة أثر مؤشرات قياس الفساد (مؤشر مدركات الفساد والمؤشرات الفرعية للحكومة) كمتغيرات مستقلة على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كمتغير تابع وهذا في إطار نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL.

المطلب الأول: وصف متغيرات النموذج ودراسة إستقراريتها

بالإعتماد على الدراسات السابقة إقتصرت هذه الدراسة على سبعة متغيرات أساسية حيث هنا يتأثر المتغير التابع وهو الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بمجموعة من المتغيرات المستقلة المتعلقة بقياس الفساد والمتمثلة في: مؤشر مدركات الفساد (CPI)، ومؤشرات الحوكمة المتمثلة في مؤشر ضبط الفساد (CC)، ومؤشر فعالية الحكومة (GE)، ومؤشر الاستقرار السياسي (PS)، ومؤشر حكم القانون (RL)، ومؤشر حق التعبير والمساءلة (VA)، ولقد تم جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة من مصادرها الموثقة مثل: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (UNCTED)، منظمة الشفافية الدولية، والبنك الدولي.

الفرع الأول: توصيف النموذج ومتغيرات الدراسة

تم جمع البيانات حول متغيرات الدراسة للفترة 2003-2020، ولإجراء التحليل الوصفي لتلك المتغيرات حيث بلغ حجم العينة 18 مشاهدة لكل متغير من متغيرات الدراسة، وبالتالي خصص هذا العنصر لإستعراض البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة من خلال عرض تحليل البيانات، ودراسة الإرتباط بين المتغيرات.

أولاً_المتغيرات المستخدمة في النموذج:

من أجل بيان أثر الفساد على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يمكن صياغة النموذج الرياضي التالي:

$$FDI_t = f(CC_t + CPI_t + GE_t + PS_t + RL_t + VA_t)$$

ويمكن ترجمة العلاقة الخطية الموضحة أعلاه إقتصاديا كما يلي:

$$FDI_t = \alpha_0 + \alpha_1 CC_t + \alpha_2 CPI_t + \alpha_3 GE_t + \alpha_4 PS_t + \alpha_5 RL_t + \alpha_6 VA_t + \varepsilon_t$$

حيث تصنف هذه المتغيرات حسب الهدف من إدراجها ضمن النموذج المقترح التابع أو المتغيرات المستقلة كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (67): متغيرات الدراسة

نوع المتغير	الرمز	إسم المتغير	التعريف	الوحدة	المصدر
المتغير التابع	FDI	الإستثمار الأجنبي المباشر	إستثمار يفترض وجود علاقة إستمرارية طويلة الأمد بين الدولة المضيفة والمستثمرين الأجانب، وقد يسعى هؤلاء المستثمرون عن طريق هذه العلاقة إلى التحكم في مشاريع أو مؤسسات تنتمي إلى البلد المضيف، تعود ملكيتها بالكامل لهم، وقد يشاركونهم في هذه الملكية وطنيون أو أجانب"	مليون دولار	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتجارة
المتغيرات المستقلة	CPI	مؤشر مدركات الفساد	يقيس النسب المدركة للفساد السائد في القطاع العام في كل دولة، طبقا للخبراء ورجال الأعمال	0 أكثر فسادا- 100 أقل فسادا	منظمة الشفافية الدولية
	CC	مؤشر ضبط الفساد	يسمح هذا المؤشر بقياس مدى إستغلال ذوي النفوذ في السلطة العمومية لتحقيق أغراض شخصية، كتلقي أعوان الدولة لرشاوي وهدايا من قبل رجال الأعمال	من -0.25 أدنى قيمة إلى 0.25 أعلى قيمة	البنك الدولي
	GE	مؤشر فعالية الحكومة	يقيس هذا المؤشر مدة جودة الخدمات العامة، جودة الخدمات المدنية، ودرجة إستقلالية عمل الحكومة عن الضغوط السياسية وجودة الأنظمة وتطبيقها ومصداقية إلتزام الحكومة بهذه الأنظمة		
	RL	مؤشر حكم القانون	يسمح هذا المؤشر بقياس مدى ثقة المتعاملين والمواطنين بسلطة القواعد القانونية التي تحكم المجتمع، من حيث نوعية تنفيذ العقود، حقوق الملكية، المحاكم، الشرطة...إلخ، فهو يسمح بالتأكد من أن القانون فوق الجميع وأحكامه ملزمة التطبيق والإحترام من طرف مختلف فئات المجتمع		
	ps	الاستقرار السياسي	يعبر عن احتمالات ظهور صراعات سياسية أو طائفية، تهدف إلى الإقتراب عن الحكومة بطرق غير شرعية قد تستعمل فيه القوة كالعنف والتخريب والإرهاب		
	VA	مؤشر حق التعبير والمساءلة	يعبر هذا المؤشر على مدى إمكانية المواطنين من المشاركة في الانتخابات المحلية لإختيار ممثليهم أو رفع الثقة عنهم، بالإضافة إلى حرية تشكيل الأحزاب السياسية، وحرية التعبير والإعلام...إلخ		

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- عبد القادر علي بن يحيى وعبد القادر قديد، تأثير طبيعة نظام الحوكمة على الأداء التنموي للأقطار العربية، مجلة الإقتصاد والمال، العدد: 01، 2015، ص04.

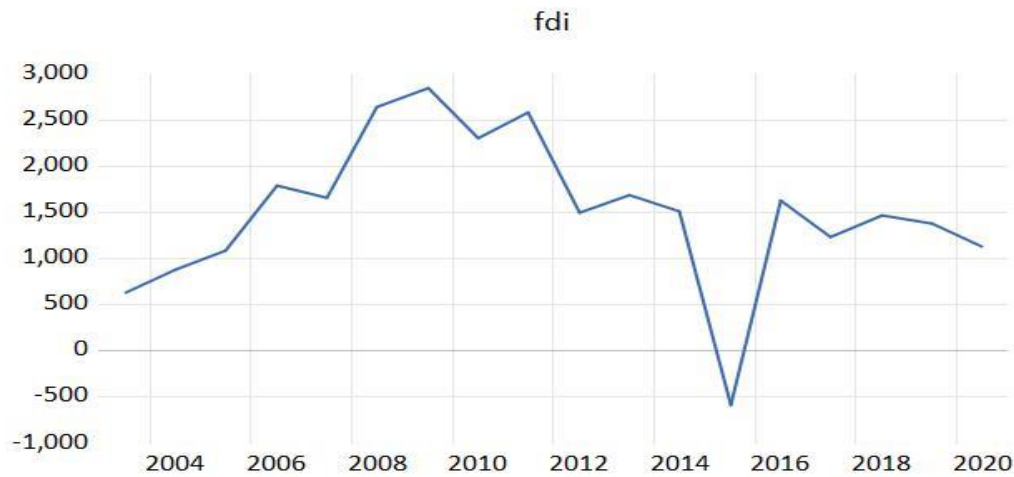
- UNCTAD, world investment report 1999 : foreign direct investment and the challenge of development, Geneva and New York, 1999, p465.

ولقد غطت البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة الفترة (2003-2020)، وقد تم تحديد فترة الدراسة وفقا لما هو متاح من بيانات، حيث لم تتوفر بيانات عن الفساد في الجزائر وفق مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية قبل 2003، كما يوضحه الملحق رقم (01).

ثانياً_تحليل تطور منحى المتغيرات: تم إعتقاد فترة الدراسة من 2003 الى 2020 وعلى هذا الأساس نقوم بتحليل المنحى البياني للمتغيرات الدراسة كالاتي:

1- الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI): يمكن تتبع تطوره من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (42): التمثيل البياني لسلسلة الإستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الإتجاه العام للإستثمار الأجنبي المباشر يعرف تذبذبا، حيث خلال الفترة 2003-2009 عرف الخط العام لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إتجاها تصاعديا ليبلغ ذروته سنة 2009 حيث بلغ حجم التدفق حوالي 2849 مليون دولار، وهي الأعلى طوال الفترة 2003-2020، ويرجع هذا النمو النسبي إلى تحسن الأوضاع السياسية والأمنية، ولتأثيرات برامج دعم الإنعاش والنمو الإقتصادي، بالإضافة إلى الدعم النسبي الذي قدمته قوانين الإستثمار الصادرة وما تحمله من تحفيزات و ضمانات، بالإضافة إلى تشكل هيئات خاصة بدعم وترقية الإستثمار، أما خلال الفترة 2010-2020 فقد تم تسجيل تذبذب وتراجع في حجم الإستثمارات الأجنبية المتدفقة حتى أنه قد سجل عجزا قدره 585 مليون دولار سنة 2015، ويرجع هذا التذبذب للتغير لعدم ثبات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية حيث يؤدي

إنهيار الأسعار إلى تراجع حجم الإستثمارات المتدفقة نحو الجزائر نظرا لتركز هذه الأخيرة في قطاع المحروقات، إلى جانب إقرار القاعدة 49/51، مع التغيير المستمر في القوانين المعتمدة في تسيير الإستثمار في الجزائر.

2- **مدرجات الفساد (CPI):** يمكن تتبع تطوره من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (43): التمثيل البياني لسلسلة مدرجات الفساد

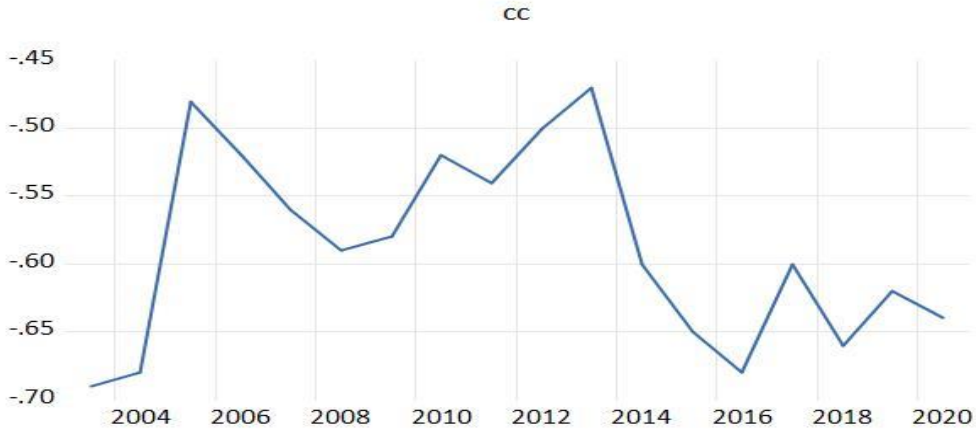


المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنه هناك تحسن في مؤشر مدرجات الفساد مقارنة بسنة 2003 التي سجل عندها أدنى قيمة وهي 26 درجة، كما يلاحظ أنه منذ سنة 2003 وعلى مدى سبعة عشر سنة لم تستطع الإقتراب من المتوسط العالمي لمدرجات الفساد (في حدود 43 درجة)، بالرغم من ذلك إستطاعت أن تسجل خلال الفترة ما بين 2012-2015 وذلك لثلاث سنوات متتالية أعلى قيمة لها وهي 36 درجة، وبالرغم من التراجع في سنة 2016 قد عاد للتحسن من جديد في السنوات اللاحقة بسبب تزايد الوعي والإهتمام بالحد من الفساد لتسجل سنة 2020 من جديد قيمة 36 درجة.

3- ضبط الفساد (CC): يمكن تتبع تطوره من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (44): التمثيل البياني لسلسلة ضبط الفساد

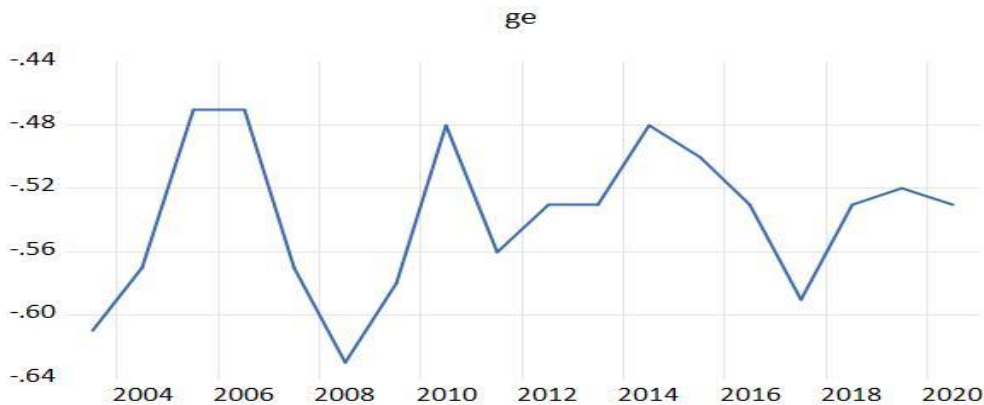


المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الإتجاه العام لمؤشر ضبط الفساد يعرف تذبذباً كما أنه سجل يقيم سالبة طوال فترة الدراسة فكانت أفضل نتيجة هي سنة 2013 بقيمة -0.47، أما أسوأ نتيجة كانت سنة 2003 بواقع -0.69

4- فعالية الحكومة (GE): يمكن تتبع تطوره من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (45): التمثيل البياني لسلسلة فعالية الحكومة

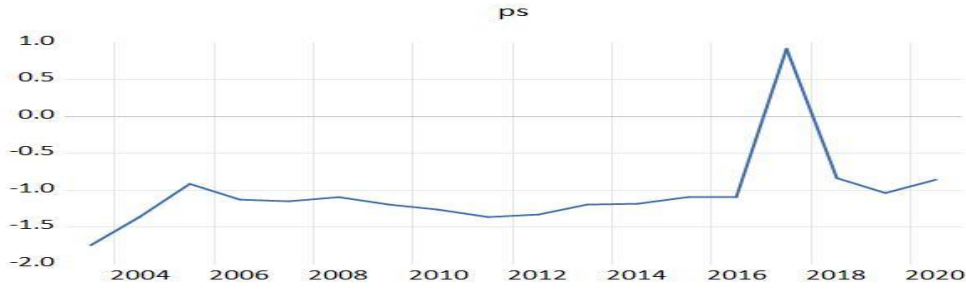


المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

يلاحظ من الشكل أعلاه أن الإتجاه العام لمؤشر فعالية الحكومة يعرف تذبذبا كما أنه قد سجل طوال فترة الدراسة بقيم سالبة فكانت أسوء نتيجة لها سنة 2008 بقيمة -0.63 أما أفضل نتيجة سجلتها سنتي 2005، 2006 بواقع -0.47.

5-الاستقرار السياسي (PS): يمكن تتبع تطوره من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (46): التمثيل البياني لسلسلة الاستقرار السياسي

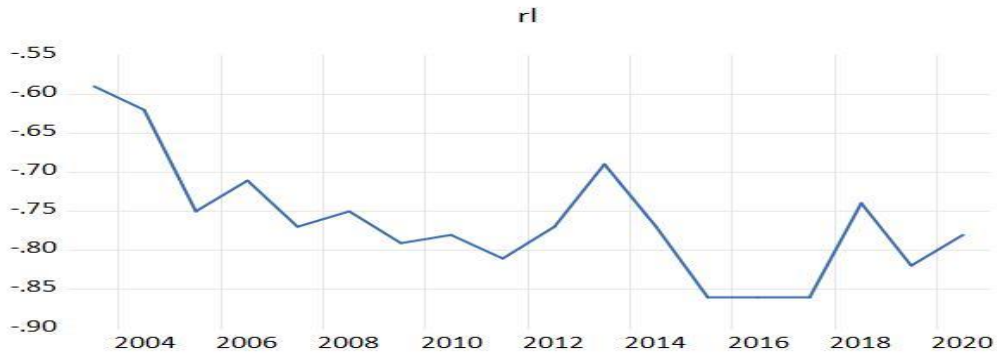


المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنها الإتجاه العام لمؤشر الإستقرار الإقتصادي في تزايد حيث كانت أسوء نتيجة له سنة 2003 بقيمة -1.75 أما أفضل نتيجة فكانت سنة 2018 بقيمة -0.84.

6- حكم القانون (RL): يمكن تتبع تطوره من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (47): التمثيل البياني لسلسلة حكم القانون



المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الإتجاه العام للمؤشر في تناقص كما أن قيمه تظهر بالسالب فكان أفضل أداء سنة 2003 بقيمة -0.59 أما أسوأ أداء سجل خلال الفترة 2015-2017 بقيمة -0.86.

7- حق التعبير والمساءلة (VA): يمكن تتبع تطوره من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (48): التمثيل البياني لسلسلة حق التعبير والمساءلة



المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنه خلال الفترتين 2003-2005 و 2009-2014 عرف تحسنا، أما خلال الفترتين 2005-2009 و 2014-2020 عرف تدهورا، فكانت أفضل قيمة هي -0.72 سنة 2005، أما أدنى قيمة فكانت -1.1 سنة 2020.

ثالثا_دراسة الارتباط بين المتغيرات:

قبل التطرق إلى دراسة الإستقرارية وبغرض تدعيم المقاربة القياسية لابد من دراسة الارتباط بين متغيرات الدراسة. وقد تم الحصول على مصفوفة الارتباط بين المتغيرات محل الدراسة، إعتامادا على مخرجات برنامج (Eviews12)، وهي مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (68): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات محل الدراسة

	FDI	CPI	CC	GE	PS	RL	VA
FDI	1.000000	-0.242622	0.419142	-0.212512	-0.025073	-0.072517	-0.325207
CPI	-0.242622	1.000000	-0.035007	0.290499	0.566027	-0.484391	0.035117
CC	0.419142	-0.035007	1.000000	0.363916	0.058417	-0.048896	0.208066
GE	-0.212512	0.290499	0.363916	1.000000	0.311734	-0.208494	0.391055
PS	-0.025073	0.566027	0.058417	0.311734	1.000000	-0.561229	0.146705
RL	-0.072517	-0.484391	-0.048896	-0.208494	-0.561229	1.000000	-0.024129
VA	-0.325207	0.035117	0.208066	0.391055	0.146705	-0.024129	1.000000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مصفوفة الارتباط تشير إلى أن كل المتغيرات المستقلة ترتبط ارتباطا عكسيا غير قوي بينها وبين المتغير التابع، ما عدا متغير ضبط الفساد (CC)، إذ يرتبط المتغير التابع (FDI) ارتباطا طرديا غير قوي مع المتغير المفسر (CC) بنسبة 41.91%، ويرتبط عكسيا غير قويا مع مدركات الفساد (CPI)، وفعالية الحكومة (GE)، والإستقرار السياسي (PL)، وحكم القانون (RL)، وحق التعبير والمساءلة (VA). هذه الارتباطات قد لا تزيد من جودة تقدير النموذج الذي يربط المتغير التابع بالمتغيرات المستقلة، لكن بات من الضروري معرفة مدى تأثير الفساد على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر. كما يلاحظ من أنه لا يوجد متغيرين مستقلين مرتبطين بشكل قوي فيما بينها، مما قد يسبب مشكلة الإزدواج الخطي.

الفرع الثاني: دراسة إستقرارية متغيرات الدراسة

سبق الإشارة إلى ما تكتسبه خاصية الإستقرارية من أهمية بالغة، وما يمكن أن يؤدي عدم توفرها في مختلف المتغيرات المستخدمة إلى إستنتاجات مزيفة، لذا سنستخدم إختباري ADF و PP التي تقوم على إختبار الفرضيتين التاليتين عند مستوى معنوية 5%:

- الفرضية العدم: وجود جذر الوحدة، ويعني عدم إستقرار السلسلة الزمنية

- الفرضية البديلة: عدم وجود جذر وحدة، ويعني إستقرار السلسلة الزمنية

حيث أن صياغة إفتراضات العدم والقبول على الشكل التالي:

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{H}_0: \text{الفرض العدمي} \\ \text{H}_1: \text{الفرض البديل} \end{array} \right. \left\{ \begin{array}{l} |t - \text{stat}| < |t - \text{tab}| \\ \text{Prob} > 0.05 \end{array} \right. \Longrightarrow \text{السلسلة تحتوي على جذر وحدة}$$

$$\left\{ \begin{array}{l} |t - \text{stat}| > |t - \text{tab}| \\ \text{Prob} < 0.05 \end{array} \right. \Longrightarrow \text{السلسلة لا تحتوي على جذر وحدة}$$

قبل دراسة الإستقرارية لابد من تحويل بيانات الدراسة من صيغتها السنوية إلى الصيغة الربع السنوية بإتباع طريقة Quadratic (sum) نظرا لحجم البيانات وعدم مواءمتها لشرط حجم العينة لتصبح بذلك كما تبدو في الملحق رقم (03). ولقد كانت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (69): نتائج إختبارات جذر الوحدة لديكي-فولر الموسع (ADF)

إختبار فليبس-بيرون (PP)

القيمة

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

<u>At Level</u>		FDI	CPI	CC	GE	PS	RL	VA
With Constant	t-Statistic	-2.4604	-1.5413	-2.1280	-2.8241	-2.8836	-2.4919	-3.0026
	Prob.	0.1295	0.5071	0.2346	0.0600	0.0523	0.1217	0.0394
		n0	n0	n0	*	*	n0	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.5266	-2.2911	-2.2747	-2.7567	-3.0514	-2.2514	-3.2694
	Prob.	0.3148	0.4330	0.4418	0.2180	0.1261	0.4543	0.0798
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.0120	1.1391	-0.2261	-0.5433	-1.9637	0.2618	-0.5551
	Prob.	0.2772	0.9329	0.6014	0.4783	0.0480	0.7592	0.4733
		n0	n0	n0	n0	**	n0	n0
<u>At First Difference</u>		d(FDI)	d(CPI)	d(CC)	d(GE)	d(PS)	d(RL)	d(VA)
With Constant	t-Statistic	-5.5105	-4.8452	-4.6537	-4.3146	-3.6951	-4.7031	-3.8880
	Prob.	0.0000	0.0001	0.0003	0.0009	0.0062	0.0002	0.0035
		***	***	***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.5173	-4.8119	-4.7176	-4.3208	-3.5722	-4.8332	-3.6411
	Prob.	0.0001	0.0011	0.0015	0.0052	0.0396	0.0011	0.0334
		***	***	***	***	**	***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.5473	-4.7416	-4.6877	-4.3373	-3.5164	-4.7254	-3.9533
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0006	0.0000	0.0001
		***	***	***	***	***	***	***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

<u>At Level</u>		FDI	CPI	CC	GE	PS	RL	VA
With Constant	t-Statistic	-1.9662	-1.6425	-2.5654	-4.2945	0.3753	-3.2097	-2.6550
	Prob.	0.3007	0.4554	0.1053	0.0010	0.9803	0.0238	0.0871
		n0	n0	n0	***	n0	**	*
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.4776	-3.7693	-3.7345	-4.2484	-1.0304	-2.8634	-2.8190
	Prob.	0.3378	0.0246	0.0268	0.0066	0.9318	0.1810	0.1956
		n0	**	**	***	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.7478	0.7583	-0.3041	-0.4505	-0.8261	0.2818	0.2901
	Prob.	0.3885	0.8754	0.5724	0.5161	0.3541	0.7646	0.7671
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
<u>At First Difference</u>		d(FDI)	d(CPI)	d(CC)	d(GE)	d(PS)	d(RL)	d(VA)
With Constant	t-Statistic	-2.0628	-2.4922	-3.4663	-7.4383	-3.6961	-3.3014	-3.7530
	Prob.	0.2602	0.1220	0.0120	0.0000	0.0062	0.0187	0.0053
		n0	n0	**	***	***	**	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.1894	-2.4597	-3.6967	-7.3385	-3.5846	-3.6593	-3.5365
	Prob.	0.4868	0.3466	0.0295	0.0000	0.0384	0.0324	0.0437
		n0	n0	**	***	**	**	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.1003	-2.3169	-3.4962	-7.5040	-3.5502	-3.2996	-3.6787
	Prob.	0.0352	0.0209	0.0007	0.0000	0.0006	0.0013	0.0004
		**	**	***	***	***	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

يمكن بيان أهم ما جاء به الجدول أعلاه كما يلي:

- نتائج إختبار ديكي - فولر الموسع لجذر الوحدة : يتضح من خلال القسم الثاني من الجدول أعلاه أن:

- السلاسل الزمنية لكل من الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، والإستقرار السياسي (PS)، وحق التعبير والمساءلة (VA) هي سلاسل زمنية غير مستقرة عند المستوى بدليل أن القيمة الإحتمالية أكبر من مستوى معنوية 5% في الحالات الثلاثة (حد ثابت فقط، حد ثابت وإتجاه عام، من دون حد ثابت وإتجاه عام)، إذن هنا نقبل فرضية العدم (H_0) القائلة بأن السلاسل تحتوي على جذر الوحدة، وعند أخذ الفرق الأول للسلاسل الزمنية لكل من (FDI) و (PS) و (VA) أصبحت القيمة الإحتمالية أقل من مستوى المعنوية 5%، هنا نرفض فرضية العدم (H_0)، ونقبل الفرضية البديلة (H_1) القائلة بأن السلسلة لا تحتوي على جذر وحدة، أي إستقراريتها عند الفرق الأول.

- السلاسل الزمنية لكل من مدركات الفساد (CPI) وضبط الفساد (CC) وفعالية الحكومة (GE) وحكم القانون (RL) مستقرة عند المستوى بدليل أن القيمة الإحتمالية أقل من مستوى المعنوية 5%، في حالة حد ثابت وإتجاه عام فقط بالنسبة للسلسلتين الزميتين لكل من (CPI) و (CC)، وفي حالة حد ثابت فقط أو حد ثابت وإتجاه عام بالنسبة للسلسلة الزمنية لـ (GE)، وفي حالة حد ثابت فقط بالنسبة للسلسلة الزمنية لـ (RL). إذن هنا نرفض فرضية العدم (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1) القائلة بأن السلسلة لا تحتوي على جذر وحدة.

- نتائج إختبار فليبس- بيرون (pp) لجذر الوحدة: يتضح من خلال القسم العلوي من الجدول أعلاه أن:
- السلاسل الزمنية لكل من الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، ومدركات الفساد (CPI)، وضبط الفساد (CC)، وفعالية الحكومة (GE)، وحكم القانون (RL)، هي سلاسل زمنية غير مستقرة عند المستوى بدليل أن القيمة الإحتمالية أكبر من مستوى معنوية 5% في الحالات الثلاثة (حد ثابت فقط، حد ثابت وإتجاه عام، من دون حد ثابت وإتجاه عام)، إذن هنا نقبل فرضية العدم (H_0) القائلة بأن السلاسل تحتوي على جذر الوحدة، وعند أخذ الفرق الأول للسلاسل الزمنية لكل من (FDI)، (CPI)، (CC)، (GE)، (RL) أصبحت القيمة الإحتمالية أقل من مستوى المعنوية 5%، هنا نرفض فرضية العدم (H_0)، ونقبل الفرضية البديلة (H_1) القائلة بأن السلسلة لا تحتوي على جذر وحدة، أي إستقراريتها عند الفرق الأول.

- السلسلتين الزميتين لكل من الاستقرار السياسي (PS)، وحق التعبير والمساءلة (VA) مستقرة عند المستوى بدليل أن القيمة الإحتمالية أقل من مستوى المعنوية 5%، في حالة حد ثابت وإتجاه عام فقط بالنسبة للسلسلتين الزميتين لكل من (PS)، وفي حالة حد ثابت فقط بالنسبة للسلسلة الزمنية لـ (VA)، إذن هنا نرفض فرضية العدم (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1) القائلة بأن السلسلة لا تحتوي على جذر وحدة.

من خلال ماسبق يتضح أن هناك إختلاف في نتائج إختبار جذر الوحدة لكل من إختبار ديكي-فولر الموسع، وإختبار فليبس-بيرون، هنا يتم الأخذ بإختبار فليبس-بيرون الذي يعتبر تصحيحا لا معلمي لإختبار ديكي-فولر الموسع، بحيث يأخذ في الحسبان الإرتباط الذاتي أو تجانس تباين الأخطاء، والذي توصل إلى أن السلاسل الزمنية استقرت كلها عند الفرق الاول وإثنين منها عند المستوى. ومنه يمكن في هذه الحالة القول أن المنهجية الأفضل هي منجية التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود في إطار نماذج ARDL.

المطلب الثاني: نتائج تقدير نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة

ARDL

بعد تحليل مؤشر المتغيرات المستخدم في الدراسة القياسية، وتحديد درجة تكامل السلاسل الزمنية والتي استقرت كلها عند الفرق الاول واثنين منها عند المستوى سنستخدم هنا نموذج ARDL الذي طوره كل Shinand & Sun,1998 و Pesaran,1997، تقوم هذه الدراسة باستخدام هذا النموذج في إطار منهج الحدود Bounds test .

أولاً-تقدير نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL:

يمكن تحديد نموذج الإنحدار الذاتي لفترات التباطيء الموزعة وفق المعادلة التالية:

$$\begin{aligned} \Delta FDI_t = C + \sum_{i=1}^{q_1} \Delta CC_{t-1} + \sum_{i=1}^{q_2} \Delta CPI_{t-1} + \sum_{i=1}^{q_3} \Delta GE_{t-1} + \sum_{i=1}^{q_4} PS_{t-1} + \\ \sum_{i=1}^{q_5} \Delta RL_{t-1} + \sum_{i=1}^{q_6} VA_{t-1} + \alpha_1 CC_{t-1} + \alpha_2 CPI_{t-1} + \alpha_3 GE_{t-1} + \alpha_4 PS_{t-1} + \\ \alpha_5 RL_{t-1} + \alpha_6 VA_{t-1} + ECM_{t-1} + \varepsilon_t \end{aligned}$$

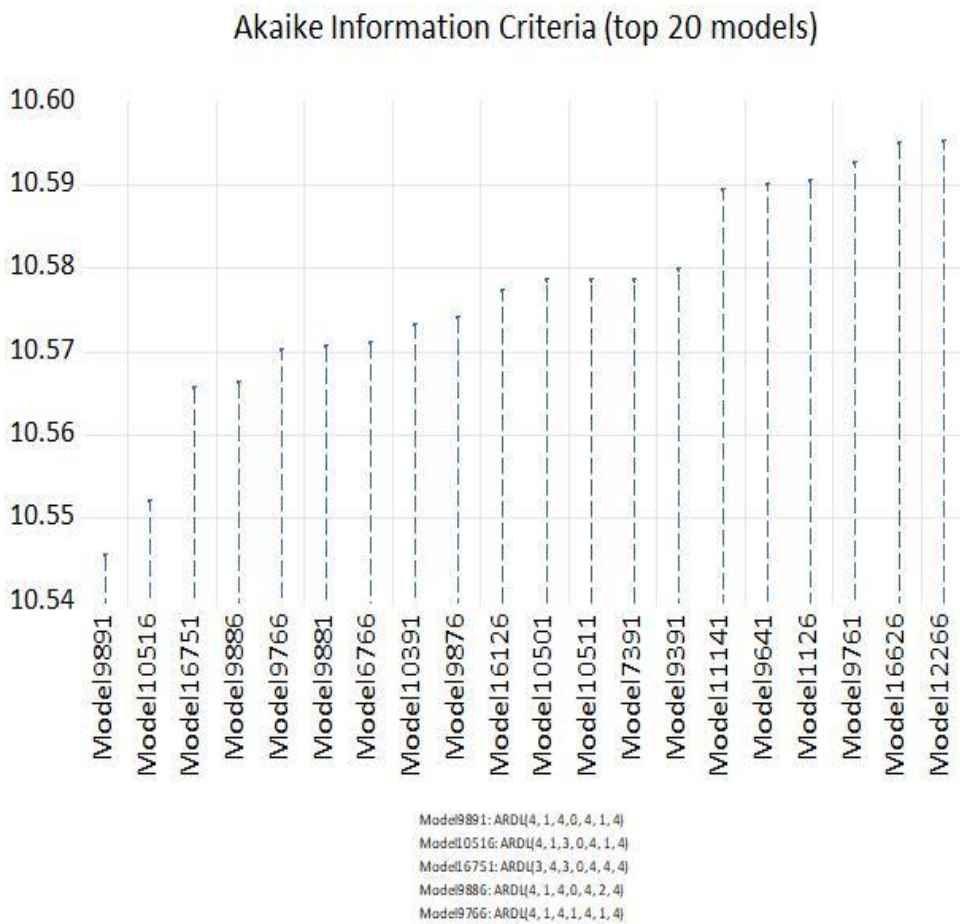
حيث أن:

- Δ : الفروق من الدرجة الأولى.
- C: الحد الثابت.
- t: إتجاه الزمن.
- ε_t : حد الخطأ العشوائي.
- ECM_{t-1} : معامل تصحيح الخطأ.
- $q_1, q_2, q_3, q_4, q_5, q_6$: الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني.
- $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6$: معاملات العلاقة قصيرة الأجل.
- $\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4, \alpha_5, \alpha_6$: معاملات العلاقة طويلة الأجل.

ثانياً_تحديد فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نماذج ARDL:

من أجل إختيار العدد الأمثل لفترات التباطؤ يتم إستخدام معيار (AKaike (AIC، وهو المعيار الأكثر شيوعاً، حيث يتم إختيار فترات الإبطاء الزمني التي تعطي أقل قيمة لهذا المعيار، والشكل التالي يوضح إختبارات فترات الإبطاء الزمني المثلى للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة:

شكل رقم (49) : اختبار فترات الإبطاء المثلى للنماذج المختارة والمقدرة



المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه بأن النموذج الأمثل هو Model9891(4, 1, 4, 0, 4, 1, 4). من بين 20 نموذج مقترح، والذي من خلاله يتم الحصول على أدنى قيمة لمعيار AIC المقترح لإجراء هذا الإختبار.

ثالثا_ اختبار الحدود :Bounds test

إن اختبار إمكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة يكون عن طريق مقارنة قيمة إحصائية (F) المحسوبة مع الحد الأعلى والحد الأدنى، فإذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من Bound الحد الأعلى (I1) للقيم الحرجة نقبل بالفرضية البديلة التي تنص على إمكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، ونقبل بفرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أقل من Bound الحد الأدنى (I0) للقيم الحرجة، ولإجراء اختبار وجود التكامل المتزامن بين المتغيرات في النموذج تتم صياغة الفروض كالاتي:

- فرضية العدم (H_0): عدم وجود علاقة تكامل متزامن .
- الفرضية البديلة (H_1): وجود علاقة تكامل متزامن.

ولغرض اختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج تم تكوين

الجدول التالي:

الجدول رقم (70): نتائج اختبار الحدود

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	11.69580	10%	1.99	2.94
k	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

تظهر نتائج إختبار الحدود الواردة في الجدول أعلاه أن قيمة إحصائية فيشر (F-statistic) المحسوبة والمقدرة بـ (11.69580) أكبر من الحدود العليا لقيم إحصائية فيشر (F-statistic) الجدولية المناظرة عند مستويات المعنوية (1%، 2.5%، 5%، 10%)، وبالتالي فإننا هنا سوف نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود علاقة توازنية طويل الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

كما تم تقدير نموذج (ARDL) بواسطة طريقة المربعات الصغرى كما هم موضح في الملحق رقم (04)، حيث بلغت القوة التفسيرية للنموذج بـ 97.22%.

المطلب الثالث: تحليل ومناقشة نتائج التقدير

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية في المدى الطويل من خلال إختبار الحدود بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة سيتم في هذا المطلب تقدير العلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل.

أولاً- تحليل نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل في إطار نموذج تصحيح الخطأ: لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المدى البعيد مقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ، من أجل التأكد من إشارة ومعنوية معامل تصحيح الخطأ، وهذا بعدما تبين من خلال إختبار الحدود وجود علاقة تكامل مشترك، والجدول أدناه يبين نتائج التقدير:

الجدول رقم (71): تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDI(-1))	0.258181	0.068742	3.755795	0.0005
D(FDI(-2))	0.202271	0.073622	2.747435	0.0087
D(FDI(-3))	0.174736	0.071196	2.454300	0.0182
D(CPI)	-312.3101	31.72007	-9.845822	0.0000
D(CC)	4837.382	1302.768	3.713156	0.0006
D(CC(-1))	-2373.736	1321.671	-1.796011	0.0795
D(CC(-2))	-2399.796	1296.647	-1.850771	0.0711
D(CC(-3))	-1849.366	1135.220	-1.629082	0.1106
D(PS)	-2399.913	550.0545	-4.363045	0.0001
D(PS(-1))	-2025.609	705.1340	-2.872658	0.0063
D(PS(-2))	-2164.035	703.6074	-3.075629	0.0036
D(PS(-3))	-2272.584	678.7829	-3.348028	0.0017
D(RL)	10458.37	1114.419	9.384592	0.0000
D(VA)	11379.45	1452.378	7.835050	0.0000
D(VA(-1))	3081.786	1539.649	2.001616	0.0517
D(VA(-2))	3415.444	1517.981	2.249992	0.0296
D(VA(-3))	4048.186	1311.296	3.087164	0.0035
CointEq(-1)*	-0.524674	0.050301	-10.43064	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

- تشير نتائج التقدير كما يوضحها الجدول أعلاه أن معامل تصحيح الخطأ كانت قيمته سالبة (-0.524674)، ومعنوية عند مستوى الدلالة 1% (0.0000)، وهذا دليل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة في المدى القصير، وتوضح معلمة تصحيح الخطأ أن 52.46% من الإختلالات قصيرة الأجل في الإستثمار الأجنبي المباشر في الفترة الزمنية السابقة (t-1) يمكن تصحيحها خلال الفترة الحالية (t) بإتجاه العلاقة طويلة الأجل عند حدوث أي تغيرات

- في المتغيرات التفسيرية (مدرجات الفساد، ضبط الفساد، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، حكم القانون، حق التعبير والمساءلة).
- تظهر معلمة مدرجات الفساد سالبة ذات دلالة معنوية عند 1%، معنى ذلك أن الزيادة في مدرجات الفساد بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 31231.01%.
 - تظهر معلمة ضبط الفساد عند الإبطاء عند الفرق الأول المؤخر بفترة واحدة سالبة ذات دلالة معنوية عند 10%، حيث يؤدي الزيادة في ضبط الفساد بـ1%، إلى نقصان تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 237373.6%، وهي مخالفة لنتائج الفترة الحالية حيث تظهر معلمة ضبط الفساد موجبة ذات معنوية عند مستوى 1%، حيث تؤدي الزيادة في ضبط الفساد بـ1%، إلى زيادة في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 483738.2%.
 - تظهر معلمة الاستقرار السياسي سالبة ذات دلالة معنوية عند 1%، حيث في الفرق الأول عندما يزداد الاستقرار السياسي بـ1%، يؤدي هذا إلى نقصان تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 239991.3%، أما عند الفرق الأول المؤخر بفترة واحدة فإن الزيادة في الاستقرار السياسي تؤدي إلى نقصان تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 202560.9%.
 - تظهر معلمات حكم القانون عند الفرق الأول موجبة ذات دلالة معنوية عند 1%، حيث تؤدي الزيادة في حكم القانون إلى زيادة في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 1045837%.
 - تظهر معلمات حق التعبير والمساءلة موجبة ذات دلالة معنوية عند 1% و5%، حيث في الفرق الأول تؤدي الزيادة في حق التعبير والمساءلة إلى الزيادة في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 1137945%، أما عند الفرق الأول المؤخر بفترة واحدة فإن الزيادة في حق التعبير والمساءلة تؤدي إلى الزيادة في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 308178.6%.

ثانياً_تحليل نتائج تقدير الاجل الطويل: الجدول الموالي يوضح نتائج تقدير العلاقة في الأجل الطويل:

جدول رقم (72): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CPI	-134.2582	21.38654	-6.277696	0.0000
CC	9500.033	1145.680	8.292049	0.0000
GE	-5171.450	1176.038	-4.397351	0.0001
PS	5126.079	960.2332	5.338369	0.0000
RL	232.8008	970.3508	0.239914	0.8115
VA	107.3819	895.2444	0.119947	0.9051
C	3786.348	653.4702	5.794217	0.0000

$$EC = FDI - (-134.2582 * CPI + 9500.0328 * CC - 5171.4501 * GE + 5126.0793 * PS + 232.8008 * RL + 107.3819 * VA + 3786.3481)$$

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

يمكن التعبير عن العلاقة في الأجل الطويل كالتالي:

$$FDI_t = 3786.348 - 134.2582 * CPI_t + 9500.0328 * CC_t - 5171.4501 * GE_t + 5126.0793 * PS_t - 232.8008 * RL_t - 107.3819 * VA_t + \varepsilon_t$$

يتضح من خلال الجدول أعلاه:

- إن مؤشر مدركات الفساد (cpi) قد أثر بشكل سلبي على الإستثمار الأجنبي المباشر (fdi) في الأجل الطويل وذو معنوية جيدة جدا عند 0.00% (0.000) وهي أقل من 5%، حيث يؤدي زيادة مؤشر CPI بـ 1% الى نقصان في FDI بـ 13425.82%.
- إن مؤشر ضبط الفساد (CC) قد أثر بشكل موجب على الإستثمار الأجنبي المباشر (fdi) في الأجل الطويل وذو معنوية جيدة جدا عند 0.00% (0.0000) وهي أقل من 5%، حيث يؤدي زيادة مؤشر CC بـ 1% يؤدي الى زيادة في FDI بـ 950003.3%.

- إن مؤشر فعالية الحكومة (ge) قد أثر بشكل سلبي على الإستثمار الأجنبي المباشر (fdi) في الأجل الطويل وذو معنوية جيدة جدا عند 0.01% (0.0001) وهي أقل من 5%، حيث يؤدي زيادة GE بـ 1% الى نقصان في FDI بـ 517145.0%.
- إن مؤشر الاستقرار السياسي (ps) قد أثر بشكل موجب على الإستثمار الأجنبي المباشر (fdi) في الأجل الطويل وذو معنوية جيد جدا عند 0.00% (0.0000) وهي أقل من 5%، حيث يؤدي زيادة PS بـ 1% الى زيادة في FDI بـ 512607.9%.
- إن مؤشر حكم القانون (rl) قد أثر بشكل موجب على الإستثمار الأجنبي المباشر (fdi) في الأجل الطويل وذو معنوية غير مقبولة عند 81.15% (0.8115) وهي أكبر من 5%، حيث يؤدي زيادة RL بـ 1% إلى زيادة في FDI بـ 23280.08%.
- إن مؤشر حق التعبير والمساءلة (va) قد أثر بشكل موجب على الإستثمار الأجنبي المباشر (fdi) في الأجل الطويل وذو معنوية غير مقبولة عند 90.51% (0.9051) وهي أكبر من 5%، حيث يؤدي زيادة VA بـ 1% الى زيادة في FDI بـ 10738.19%.

ثانياً إختبار جودة النموذج: في إطار التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية والتي تقتضي أن تتبع أخطاء النموذج التوزيع الطبيعي، والا تكون متحيزة وأن تكون مستقلة ولها أقل تباين، ويفترض التحقق من استيفاء النموذج المقدر وفق منهجية ARDL لفروض هذه طريقة وذلك من خلال إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية التالية:

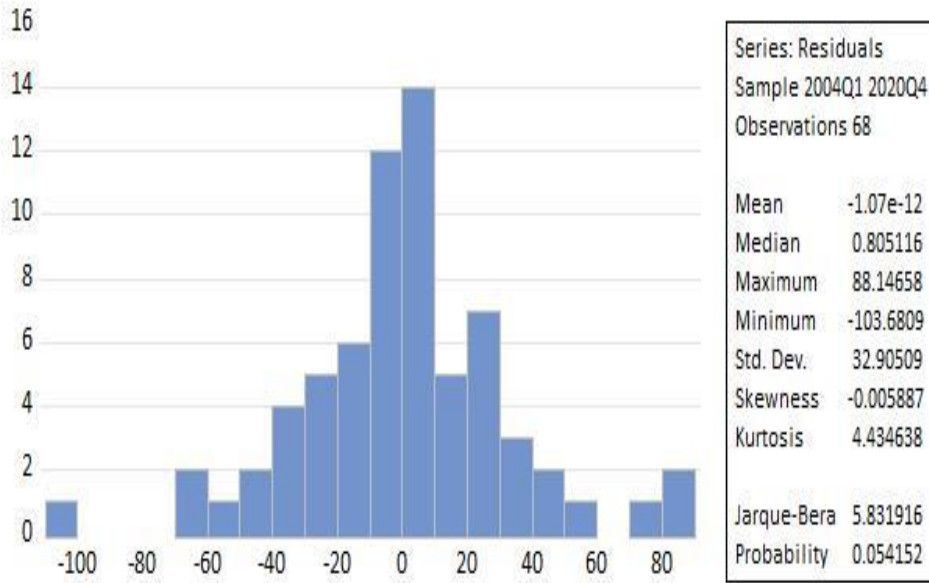
1- إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Normality test: يساعد هذا الإختبار في

الكشف عن سلسلة بواقي الإنحدار هل تتبع التوزيع الطبيعي أو لا، حيث تصاغ فرضيات الإختبار كالتالي:

- فرضية العدم H_0 : الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي.
- الفرضية البديلة H_1 : الأخطاء العشوائية لا تتبع التوزيع الطبيعي.

الجدول التالي يوضح نتائج هذا الإختبار:

الشكل رقم (50): نتائج إختبار التوزيع الطبيعي



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن القيمة المقدره لاحصائية Jarque-Berra تساوي 5.831916، والاحتمالية المعنوية قدرت بـ 0.054152، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، ومنه نقبل فرضية العدم التي تنص بأن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي، ونرفض الفرضية البديلة، وهكذا نجد أن النموذج لا يعاني من مشكلة التوزيع غير الطبيعي لبواقي معادلة الإنحدار.

2- اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء Autocorrelation: من أجل الكشف عن وجود

مشكلة الإرتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية نعتمد إختبار LM حيث يجب أن تكون الأخطاء مستقلة عن بعضها البعض حتى يكون النموذج مقبول حيث يتم إختبار الفرضية التالية:

- فرضية العدم H_0 : لا يوجد إرتباط ذاتي بين الأخطاء.
- الفرضية البديلة H_1 : يوجد إرتباط ذاتي بين الأخطاء.

الجدول التالي يوضح نتائج هذا الإختبار:

الجدول رقم (73): نتائج اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء Autocorrelation

Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test:

F–statistic	1.430437	Prob. F(2,41)	0.2509
Obs*R–squared	4.435375	Prob. Chi–Square(2)	0.1089

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة Prob. Chi–Square(2) أكبر من مستوى المعنوية 5% أي: $0.1089 < 0.05$ ، ومنه نقبل فرضية عدم التباين التي تنص بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية ونرفض الفرضية البديلة، كما أن إحصائية فيشر (F–statistic) المقابلة جاءت معنوية حيث أن قيمة Prob. F(2,41) أكبر من 5% أي $0.5209 < 0.05$ ، وهذا دليل آخر على غياب الارتباط الذاتي للبواقي.

3- اختبار عدم ثبات التباين Homocedasticity: تتمثل مشكلة عدم تجانس التباين في تغير

تباين الخطأ العشوائي مع تغير قيم المتغير المفسر حيث تكون العلاقة بينهما خطية أو غير خطية، وبهدف الكشف عن مشكلة ثبات التباين يستخدم اختبار ARCH Test حيث يمكن صياغة الفرضيات كالتالي:

- فرضية عدم H_0 : لا يوجد إختلاف في تباين حد الخطأ.
- الفرضية البديلة H_1 : يوجد إختلاف في تباين حد الخطأ.

الجدول التالي يوضح نتائج هذا الإختبار:

الجدول رقم (74): إختبار عدم ثبات التباين Homocedasticity

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.087189	Prob. F(1,65)	0.7687
Obs*R-squared	0.089752	Prob. Chi-Square(1)	0.7645

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة Prob. Chi-Square(1) أكبر من مستوى المعنوية 5% أي: $0.7645 < 0.05$ ، ومنه نقبل الفرضية العدم التي تنص بعدم وجود إختلاف في تباين حد الخطأ ونرفض الفرضية البديلة، كما أن إحصائية فيشر (F-statistic) المقابلة جاءت معنوية حيث أن قيمة Prob. F(1,65) أكبر من 5% أي $0.7687 < 0.05$ ، وهذا دليل آخر على ثبات أو تجانس تباين حد الخطأ العشوائي.

4- إختبار صلاحية النموذج Ramsy RESET Test: يساعد هذا الإختبار في معرفة مدى

ملاءمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث نوع الشكل الدالي لهذا النموذج، بمعنى أن هذا الإختبار يرضح أن النموذج يعاني أو لا يعاني من مشكلة عدم ملاءمة الشكل الدالي، حيث يمكن صياغة فرضيات الإختبار كالتالي:

- فرضية العدم H_0 : لا تعاني الدالة من مشكلة عدم التحديد.
- الفرضية البديلة H_1 : تعاني الدالة من مشكلة عدم التحديد.

الجدول التالي يوضح نتائج هذا الإختبار:

الجدول رقم (75): إختبار صلاحية النموذج

Ramsey RESET Test

Equation: UNTITLED

Omitted Variables: Squares of fitted values

Specification: FDI FDI(-1) FDI(-2) FDI(-3) FDI(-4) CPI CPI(-1) CC CC(-1)

CC(-2) CC(-3) CC(-4) GE PS PS(-1) PS(-2) PS(-3) PS(-4) RL RL(-1)

VA VA(-1) VA(-2) VA(-3) VA(-4) C

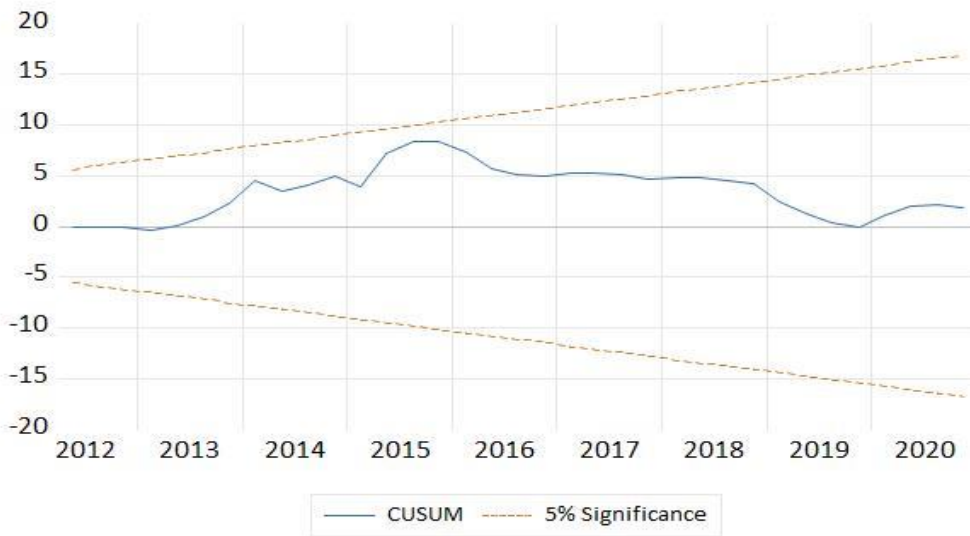
	Value	df	Probability
t-statistic	0.154664	42	0.8778
F-statistic	0.023921	(1, 42)	0.8778
Likelihood ratio	0.038718	1	0.8440

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيم الإحتمالية لكل من إحصائية t، إحصائية F و Likelihood ratio أكبر من مستوى معنوية 5%، حيث لدينا $0.8778 < 0.05$ بالنسبة لإحصائية t، و $0.8778 < 0.05$ بالنسبة لإحصائية F، و $0.8440 < 0.05$ بالنسبة Likelihood ratio، ومنه نقبل الفرضية الصفرية التي تنص بأن الشكل الدالي للنموذج مقبول ونرفض الفرضية البديلة، بعبارة أخرى فإن الدالة لا تعاني من مشكلة عدم التحديد أي صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج المقدر.

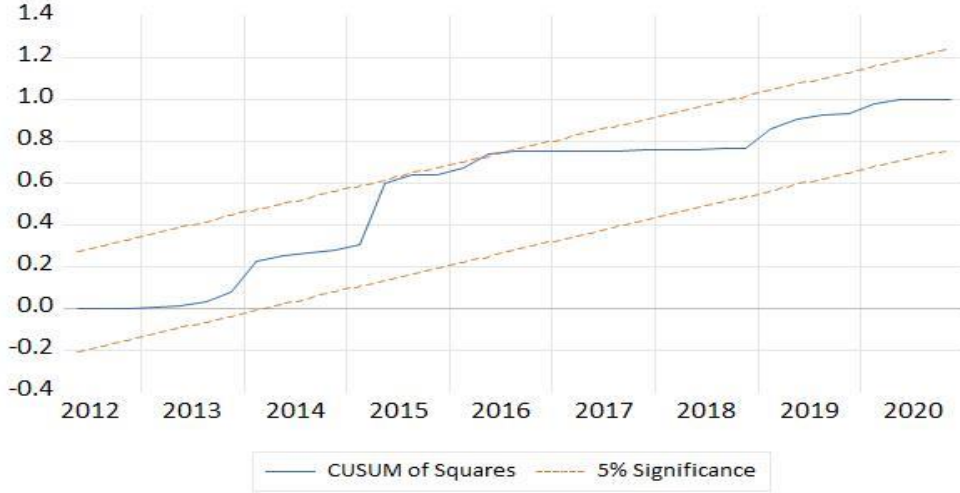
ثالثاً اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج: للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من أي تغيير هيكلية ، قام Peearan بإجراء اختبارين يتم من خلالهما اختبار الإستقرارية الهيكلية لمعاملات النماذج في الأجلين القصير والطويل، حيث يمثل الاختبار الأول في اختيار المجموعة التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM ، اما اختبار الثاني فهو اختبار المجموعة التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squares ، حيث يتحقق الاستقرار الهيكلية للمعاملات المقدره لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM و CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5% ، نرفض بذلك الفرضية الصفرية : المعلمات غير مستقرة ونقبل الفرضية البديل باستقرارها خلال فترة الدراسة (بوالكور، 2018، صفحة 464)

الشكل رقم (51): اختيار المجموعة التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM



المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

الشكل رقم (52): اختبار المجموعة التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squares



Squares

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

يتبين لنا من خلال الشكلين (60) و(61) الموضحة أعلاه، أن المجموعة التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM يقع في داخل المنطقة الحرجة بالنسبة للنموذج، ما يؤكد استقرار النموذج عند مستوى الدلالة 5%، وكذلك الامر بالنسبة للمجموعة التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squared، ومنه يمكن القول بأنه يوجد انسجام واستقرار بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير للنموذج المقدر.

خلاصة الفصل الرابع:

تم التوصل في هذا الفصل من خلال الدراسة التحليلية لعلاقة الفساد والإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2003-2020، أن جاذبية الجزائر للإستثمار الأجنبي المباشر ضعيفة، كما إتضح من خلال المسح الميداني لمناخ الإستثمار الذي تقوم به المنظمات الدولية كالبنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي أن ذلك يعود إلى ثلاثة عراقيل هي مشكل الحصول على العقار الصناعي نتيجة إحتكارها من الدولة، وسوء تسييرها وغياب الشفافية في توزيعها وليس نتيجة نقصها، ومشكل الحصول على الإئتمان الذي يعود لضعف الجهاز المصرفي الذي لا يزال يتعامل بالطرق التقليدية، بالإضافة إلى إنتشار الفساد الذي تعد البيروقراطية والرشوة من أهم صوره، حيث يتطلب الحصول على رخصة ممارسة النشاط، والخدمات العامة الكثير من الإجراءات، كما كشفت القضايا المعلن عنها في قطاع المحروقات (قضايا سونطراك) وقطاع الأشغال العمومية (قضية الطريق السيار) عن دفع الطرف الأجنبي رشايي للحصول على الصفقات العمومية الخاصة بهذه القطاعات.

كما تم كذلك إبراز أهم المتغيرات المستقلة الممثلة للفساد وهي على التوالي مؤشرات مدركات الفساد، وضبط الفساد، والإستقرار السياسي، وفعالية الحكومة، وحكم القانون، وحق التعبير والمساءلة، والمتغير التابع الممثل بتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث إتضح من خلال نتائج إختبار الإستقرارية أن بعض المتغيرات مستقرة عند المستوى والبعض الآخر مستقر عند الفرق الأول، إنطلاقا من هذا تم تقدير نموذج قياسي يعكس طبيعة العلاقة الموجودة بين المتغير التابع وباقي المتغيرات المستقلة وذلك وفق منهجية ARDL، حيث رافق ذلك عدة إختبارات تشخيصية وإحصائية بغية التأكد من نتائج الدراسة القياسية.

ولقد إتضح من خلال نموذج ARDL المقدر عن وجود علاقة تكامل متزامن طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، حيث ظهر هناك تأثير معنوي وطردى على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر لكل من ضبط الفساد والإستقرار السياسي وهو ما يتوافق مع النظريات والدراسات السابقة، كما ظهر تأثير عكسي ومعنوي لكل من مدركات الفساد وفعالية الحكومة على المتغير التابع محل الدراسة، وهو ما يخالف الدراسات السابقة ويتفق مع نظرية مد العون، أما مؤشري حكم القانون وحق التعبير والمساءلة فهي غير معنوية في الأجل الطويل مما يجعلها ليس لها تأثير على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

لا يزال الفساد والإستثمار الأجنبي المباشر بالرغم من قدم الظاهرتين، محل إهتمام العديد من الباحثين والمنظمات والدول، خاصة فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بينهما، فالمستثمر الأجنبي بطبيعته ينجذب نحو البيئات المستقرة التي تقل فيها معدلات المخاطرة وعدم اليقين، إلا أن هذا في الواقع التطبيقي لم يحذ من نصيب بعض الدول من تدفقاته بالرغم من مستويات الفساد المرتفعة بها، في المقابل يعمل الفساد كعامل طرد للإستثمار الأجنبي المباشر في البعض الآخر، والتي تكون في الغالب دولة نامية، هذا التناقض يثير العديد من التساؤلات فيما يتعلق بتأثير الفساد على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في دولة نامية كالجزائر التي تسخر بالعديد من الإمكانيات والمؤهلات فإنها لا تزال تستقطب نسب ضئيلة من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، في ظل إستمرار إستفحال ظاهرة الفساد بها.

➤ إختبار فرضيات الدراسة:

إختبار الفرضية الرئيسية:

- "توجد علاقة معنوية على المدى الطويل ما بين مؤشرات قياس الفساد وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد نحو الجزائر خلال الفترة 2003-2020": هي فرضية صحيحة، حيث أثبتت الدراسة القياسية لأثر مؤشرات الفساد على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2003-2020، بإستخدام نموذج ARDL من خلال إختبار منهج الحدود أن هنالك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، كما كشف تقدير هذه العلاقة على الأجل الطويل على وجود علاقة عكسية معنوية بين مؤشري مدركات الفساد وفعالية الحكومة وتدفقات الإستثمارات الأجنبية الواردة للجزائر خلال فترة الدراسة، حيث الزيادة في مدركات الفساد وفعالية الحكومة بنسبة 1% تؤدي إلى إنخفاض الإستثمار الأجنبي المباشر بـ 13425.82% و 517145.0% على الترتيب، كما توجد علاقة طردية معنوية لمؤشري ضبط الفساد والإستقرار السياسي على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال فترة الدراسة، حيث الزيادة في مؤشري ضبط الفساد والإستقرار السياسي بـ 1% تؤدي إلى إنخفاض الإستثمار الأجنبي بـ 950003.3% و 512607.9% على الترتيب، في حين يظهر مؤشري حكم القانون وحق التعبير المساءلة غير معنوية خلال فترة الدراسة مما يجعل شطر منها غير صحيح.

إختبار الفرضيات الفرعية:

- الفرضية الأولى: "للفساد تأثير على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلا أن مدى هذا التأثير يتوقف على طبيعة وحجم الفساد في الدولة المضيفة": وهي فرضية صحيحة، حيث قامت عدة دراسات تجريبية بتناول تأثير الفساد على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، ولقد تباينت فيما يتعلق بالنتائج المتوصل إليها فيما يتعلق بمدى هذا التأثير حيث إنقسمت الآراء ما بين مؤيد ومعارض، ولعل هذا بدوره يعتمد على حجم وطبيعة الفساد، أو نوع والهدف من الإستثمار، أو يرجع بحد ذاته لعوامل أخرى خاصة بكل من الدول المصدرة والمستوردة للإستثمارات الأجنبية المباشرة.

- الفرضية الثانية: "شهدت الجزائر تدفقا للاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الفساد إلا أن حجمها كان ضئيل ولا يرتقى للمستوى المطلوب مقارنة بباقي الدول": وهي فرضية صحيحة، وذلك راجع لكون أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل ظاهرة الفساد التي عرفتها الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2020 لم تتجاوز في المتوسط ما قيمته 1521.17 مليون دولار، وهي تعد قيمة ضئيلة جدا إذا ما تم مقارنتها بالمتوسطات الإقليمية والعالمية، والمقدرة بـ 25777.39 مليون دولار إقليميا وبـ 1189155.56 مليون دولار عالميا، أي ما يعادل 0.12% من إجمالي التدفقات العالمية خلال الفترة 2003-2020.

- الفرضية الثالثة: "تعتبر الجهود التي بذلها واضعي السياسات في الجزائر غير كافية لتقليل أثر الفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر": هي فرضية صحيحة، فالبرغم من بذل الجزائر للعديد من الجهود في إطار سعيها لتخفيف أثر الفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال وضعها للعديد من الآليات القانونية وإنشائها للعديد من المؤسسات الرامية لمكافحة الفساد وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنها لم تنجح في إخراج الجزائر من دائرة الدول التي ينتشر فيها الفساد بكثرة، فهي لا تزال تحتل مراتب متأخرة ضمن التقارير الدولية المعنية بقياس مكافحة الفساد ومناخ الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث لم تستطع الإرتقاء بمرتبها لما أقل من المرتبة 79 عالميا وفق تقارير التنافسية الدولية الصادرة خلال الفترة 2006-2020، ونفس الشيء بالنسبة لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال منذ ظهور تقاريره سنة 2006 إلى غاية 2020 فهي لا تزال في المراتب ما بعد المرتبة 123 عالميا مما يجعلها من البيئات الصعبة لممارسة الأعمال التجارية، كما لم يتجاوز مؤشر مدركات الفساد في المتوسط 32.33 درجة، ومؤشر الحرية الاقتصادية 52.05 درجة، مع بقاءها

ضمن قائمة الدول التي ترتفع فيها درجة المخاطرة التي بلغت في المتوسط 59.6 درجة، كما تظهر مؤشرات الحوكمة بقيم سالبة طيلة فترة دراسة دون أن يطرأ عليها أي تغيير ملحوظ.

- **الفرضية الرابعة:** "تواجه الجزائر العديد من التحديات فيما يتعلق بموضوع مكافحة الفساد لدعم الإستثمار الأجنبي المباشر من أهمها عدم وجود إرادة حقيقية وجادة لدى وضعي السياسات في الجزائر": هي فرضية صحيحة، حيث أن أغلب الدراسات والتقارير الدولية الصادرة عن الهيئات المتخصصة في هذا المجال تشير إلا أن الجزائر لا تزال تعاني من العديد من العوائق التي تحول دون قدرتها على مكافحة الفساد وجذب الاستثمار الأجنبي، في مقدمتها عدم وجود إرادة سياسية جادة للقيام بالإجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك، حيث يعتبر هذا مطلب ضروري لنجاح أي جهد مبذول في هذا المجال، بالإضافة إلى ذلك فإن جهود الجزائر في هذا المجال تواجه العديد من التحديات القانونية كالتغير المستمر في القوانين وكثرتها وتداخلها والتأخر في إصدار القوانين التطبيقية المفسرة لها، كما تواجه الآليات المؤسسية المستحدثة لمكافحة الفساد ودعم الإستثمار صعوبة في الحصول على التمويل الكافي لتنفيذ برامجها وتحقيق أهدافها، ولا تتوفر لها الأدوات اللازمة لعملها، كما لا تتمتع بالاستقلالية والصلاحيات اللازمة للقيام بنشاطها بسبب خضوعها تحت سيطرة السلطة التنفيذية، مما قد يجعلها عرضة للتدخلات السياسية، كما أن بعض الجهود المبذولة يقتصر تركيزها على الجوانب الفنية فقط وتتجاهل الجوانب السياسية والاجتماعية للفساد.

➤ **نتائج الدراسة المتوصل إليها:** من خلال الإجابة على الفرضيات، وما تم دراسته في الجانب النظري والتطبيقي تمكنا من الوصول إلى النتائج التالية:

• نتائج الدراسة النظرية: تتمثل فيما يلي:

- ✓ يعتبر الفساد ظاهرة سلبية عالمية، أكثر إنتشارا في الدول النامية أكثر منه في الدول المتقدمة، يحظى بإهتمام واسع من طرف الباحثين والهيئات العالمية، تتباين فيما بينها فيما يخص الزاوية التي تتناول بها موضوع الفساد، إلا أنها تتفق جميعها بأنه فعل أو سلوك غير أخلاقي يؤدي إلى تحقيق مصلحة كيان في السلطة على حساب الآخرين، ويكون ذلك إما من خلال إستغلال منصبه للتأثير في القرارات، أو أن يقوم بأي سلوك آخر غير نزيه أو إحتيالي مثل تقديم أو قبول الرشاوي، أو الهدايا غير الملائمة، أو المعاملات السرية، أو التلاعب بالانتخابات أو تحويل الأموال، أو غسيل الأموال.
- ✓ يحدث الفساد لعدة أسباب تختلف من دولة إلى أخرى، ومن مجال إلى آخر، فقد تكون اقتصادية كتدني الأجور والمرتبات بما يجعل الموظف أقل وفاء وضعفا أمام المغريات المالية والعينية، أو

بسبب كبر حجم قاعدة الموارد الطبيعية في المجتمع، أو نتيجة وجود خلل في تركيبة عناصر الإنفاق الحكومي كتحديد مبالغ كبيرة وغير منطقية للتشغيل والصيانة، مما يجعل من السهل الإستيلاء على هذه المبالغ، كما قد تكون سياسية نتيجة وجود أنظمة حكم إستبدادية تحتكر الحكم في البلاد وتحرم الكثير من المواطنين من المشاركة في إبداء الآراء والمساهمة في رسم السياسات العامة، وقد تحدثت لأسباب قانونية لعدم إحترام القوانين التي تظل حبرا على الورق، فالأغنياء أكبر من القانون لأنهم يستطيعون حماية أنفسهم بإعتماد أموالهم الطائلة، أما الفقراء فتغريهم الرشاوي فيمسكون أسننتهم عن قول الحقيقة، في هذه الحالة يفقد المواطن الثقة بالدولة نظرا لما يلاحظه من إفلات الكثيرين من العقاب والمحاسبة، مما يولد لديه شعور بالأحقية في ذلك أيضا.

✓ يؤدي الفساد إلى آثار خطيرة تزيد من تخلف وتدهور إقتصاديات الدول، وتعطيل عجلة التنمية، حيث تظهر إنعكاسات الفساد بشكل عام على مؤشرات التنمية والقدرة التنافسية للإقتصاد، فبسبب الفساد الذي يحيد عن الاستثمار الإنتاجي ويعرقل عمل الإدارات، تتكبد الحكومات جراء ذلك خسارة حجم ضخم من الإيرادات المالية المستحقة لخزينة الدولة، مما ينجر عليه موارد الدولة، فتتراكم بذلك الديون المحلية ويزداد العجز في ميزانيتها العامة، فتضطر إلى تقليص الإنفاق العام على حساب قطاعات حيوية، كما أن الأموال المكتسبة بطرق غير مشروعة تحول إلى حسابات مصرفية خارجية، وهذه التحويلات تمثل هروب رؤوس أموال من الإقتصاد المحلي، فضلا عن ذلك فإن الفساد يخلق عدم كفاءة في رصد الأموال، بالسماح للمتعهد غير الكفؤ، والقادر على دفع الرشوة، من إقتناص العقود الحكومية، وبهذا يفسد المناخ الصحي للإستثمار الحقيقي، والعاقل من أجل المصلحة العامة، وعلاوة على ذلك فإن تكاليف الرشاوي تضاف إلى تكلفة السلع والخدمات المنتجة، مما قد يؤثر على جودتها وأسعارها بالإرتفاع ويتحملها المستهلك النهائي، وبالتالي فإن الفساد يخفض الرفاه العام للسكان ويزيد من عدد الفقراء.

✓ يعد الإستثمار الأجنبي المباشر شكل من أشكال التمويل الدولي، تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وتعطي صاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الإستثماري، وهذه النقطة حددتها الدول والمنظمات العالمية على أن لا يقل نصيب المستثمر الأجنبي عن 10%، ولقد عرفت تحركات الإستثمار الأجنبي المباشر وحجم تدفقاته إنتعاشا منذ بداية الثورة الصناعية خلال القرن التاسع عشر إلى يومنا، كما رافق ذلك تغيير في توزيعها الجغرافي فبعد أن كانت من دول متقدمة نحو دول متخلفة فأصبحت هذه الأخيرة التي إستطاعت تحقيق معدلات نمو غير مسبوقه كان الإستثمار الأجنبي

المباشر العامل الأبرز فيها أن تتحول بدورها في ظرف قصير إلى دول مصدرة للإستثمار الأجنبي المباشر كما رافق ذلك تغير في هيكل التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية المباشرة التي كانت تركز على قطاع المواد الأولية الخام التي كانت تحتاجها الدول خلال الثورة الصناعية لتصبح اليوم أقل أهمية مقارنة بالقطاع التكنولوجي.

✓ يتم الإستثمار الأجنبي المباشر عادة في الإقتصاديات المفتوحة أين تتوفر العمالة الماهرة وأفاق نمو أعلى من المتوسط للمستثمر، يمكن إجراء الإستثمار الأجنبي بعدة طرق بما في ذلك فتح شركة تابعة، أو شركة زميلة أو عن طريق دمج الشركات، أو مشروع مشترك مع شركة أجنبية، أما عن أنواع الإستثمار الأجنبي فعادة ما يتم تصنيفها على أنها أفقية من خلال تأسيس نفس النوع من العمل التجاري الذي يمارسه في بلده الأم، أو رأسية التي يتم فيها تأسيس أنشطة تجارية خارجية مختلفة لكن ذات الصلة بأعمال المستثمر الأجنبي الرئيسية، أو مشتركة ويحدث هذا النوع الإستثماري عندما تذهب الشركة الأم بدخول قطاع لا تمتلك خبرة فيه يكون من الآمن لها الإستثمار بشكل مشترك مع شركة محلية متمرسة في هذا المجال في البلد المضيف.

✓ يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر أحد المكونات الرئيسية لعولمة الاقتصاد، وهو يساهم في التنمية الاقتصادية للبلد المضيف من خلال زيادة الرأسمال المحلي وتعزيز الكفاءات من خلال نقل كلا من التكنولوجيا والممارسات التسويقية والخبرات الإدارية والإبتكارات، خاصة فيما يتعلق بدعم معدلات النمو فيها وتمويل مشاريعها التنموية وحل بعض مشاكلها الاقتصادية والإجتماعية بما يضمن اللحاق بركب التطور الحضاري. والذي يتوافق مع مقومات الدولة المضيئة وإمكانياتها وأداءها ضمن المؤشرات الدولية، من أجل ضمان تحقيق أقصى إستفادة ممكنة من الإستثمار الأجنبي المباشر.

• نتائج الدراسة التطبيقية: تتمثل فيما يلي:

✓ معظم التدفقات الإستثمارية الأجنبية التي استفادت منها الجزائر خلال الفترة من 2003 إلى 2020 كانت مرتكزة في قطاع وحيد ألا وهو قطاع المحروقات بإعتباره القطاع الإستراتيجي الوحيد الذي تملك الجزائر فيه ميزة تنافسية، وعليه فإن ارتفاع أو إنخفاض نصيب الجزائر من التدفقات الدولية للإستثمار الأجنبي المباشر تكون مرهونة بارتفاع وإنخفاض أسعار المحروقات في الأسواق الدولية أكثر منها بفعل عوامل أخرى.

✓ رغم سياسة التنوع التي انتهجتها الجزائر للخروج من دائرة الاقتصاد الريعي، وبالرغم من تحقيق مداخيل عالية نتيجة الطفرة التي عرفت أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، لم تتمكن الجزائر

من رفع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات، نتيجة الفساد المستشري فيها على مختلف الأصعدة، حيث يؤثر الفساد على جودة الخدمات المقدمة في مختلف القطاعات، بما في ذلك القطاعات السياحية والصناعية والزراعية والعقارية، مما يعيق تطوير هذه القطاعات وزيادة إهمالها وتدهورها بما لا يتناسب مع متطلبات المستثمر الأجنبي.

✓ أجمع المستثمرين الأجانب المتضمنين للدراسات الميدانية التي قامت بها العديد من المنظمات الدولية على رأسها البنك الدولي، والمنتدى الاقتصادي العالمي خلال الفترة 2003-2020 فيما يتعلق بالصعوبات التي تقف حاجزا أمام ممارسة الأعمال التجارية في الجزائر على أن الفساد يحتل مراتب متقدمة كأهم صعوبة قد يواجهها المستثمر الأجنبي في الجزائر إلى جانب العوائق المالية ومشكلة الحصول على العقار، وذلك نظرا لضعف ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الدولية مما يولد حالة الشك لإرتفاع مستويات الفساد، وضعف سيادة القانون، وعبء الجهاز الإداري، وضعف إستجابته لرغبات المستثمرين، نتيجة إنتشار البيروقراطية والتعقيدات والعقبات على مستوى الإدارات الحكومية التي يتعامل معها المستثمرين الأجانب، والتي يعد المرور بها ضروريا من أجل تجسيد مشروعه الإستثماري ومزاولة نشاطه على الأراضي الجزائرية. مثل هذه المظاهر للفساد ستؤدي بدورها إلى مظهر آخر للفساد وهي الرشوة التي يضطر المستثمر أن يدفعها من أجل تسريع معاملاته الضرورية أو للظفر بالصفقات العمومية التي يكون هناك محاباة في منحها خاصة المشاريع الكبرى التنموية.

✓ دخلت الجزائر المنافسة الدولية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر في بداية التسعينات من خلال الاهتمام بتحسين بيئتها الداخلية ومكافحة الفساد من خلال وضع العديد من القوانين واللوائح منها: قانون الشفافية ومكافحة الفساد الذي صدر في عام 2006 إستجابة لتوصيات إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003، الذي ركز على بيان مختلف مظاهر الفساد، وأرفقها بجملة من التدابير الوقائية والردعية، كما قامت بتدعيم هذا القانون بقوانين أخرى متعلقة بكيفية سير وتنظيم ومنح الصفقات العمومية كقانون العقود العمومية لسنة 2015، وقانون النقد والقرض 90-10 والقانون المتعلق بالإستثمار 93-12 الذين منح العديد من الإمتيازات والضمانات المحفزة للإستثمار الأجنبي المباشر في إتجاه دعم تحول الدولة نحو إقتصاد السوق، وقانون الاستثمار لسنة 2016 الذي يهدف إلى تحسين بيئة الأعمال والبنية التحتية وتطوير القطاعات الحيوية في الدولة، وقانون الحوكمة

خاتمة عامة

المالية الذي صدر في عام 2018 ويهدف إلى تحسين الحوكمة المالية في الحكومة والمؤسسات العامة والخاصة.

✓ قامت الجزائر إلى جانب الترسانة القانونية الموضوعية في مجال مكافحة الفساد ودعم الإستثمار الأجنبي المباشر بإستحداث العديد من الهيئات إلى جانب البرلمان بشقيه، والهيئات المنصوص عليها دستوريا، والتي تعتبر الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار والهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته من أبرزها في هذا المجال، حيث تعتبر الأولى بمثابة المركز الأعلى لمتابعة وتنظيم وتسيير الإستثمار في الجزائر من خلال ما تقدمه من خدمات عبر خاصية الشبائيك الامركزية المتواجدة في 58 ولاية، بالإضافة إلى توفيرها للمعلومات الضرورية للإستثمار في الجزائر من خلال موقعها الرسمي، أما الثانية فإنها تمثل السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته منحت بموجب دستور 2020 الإستقلالية الضرورية للكشف عن ممارسات الفساد، كما أن هذه السلطة تهدف إلى تعزيز الشفافية والوصول إلى المعلومات، ومكافحة الفساد في القطاع العام والخاص، وهي تعمل إلى جانب: المجلس الوطني للإستثمار، الصندوق الوطني للإستثمار، الديوان المركزي لقمع الفساد، ومجلس المحاسبة... إلخ وغيرها من الهيئات المعنية بمكافحة الفساد ودعم الإستثمار في الجزائر.

✓ يمكن للجزائر في إطار مكافحة الفساد ودعم الإستثمار الأجنبي الإستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال كسنغافورة وماليزيا والصين وكوريا الجنوبية لكونها تركز على معالجة نقاط تعتبر مواطن ضعف بالنسبة للجزائر، وعليه لا بد أن تركز إستراتيجياتها على إتخاذ إجراءات متعددة وشاملة لتحسين البيئة الاستثمارية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مع تطبيق سياسات اقتصادية واضحة وشفافة، وتشديد الرقابة والمراقبة على الجهات الحكومية والمؤسسات الخاصة، تشجيع الشفافية والحوكمة الرشيدة في القطاع العام والخاص.

✓ كما تبين من الدراسة القياسية:

- تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة: مدركات الفساد، ضبط الفساد، فعالية الحكومة، الإستقرار السياسي، حكم القانون، حق التعبير والمساءلة بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) يعتبر مقبولا لصحة جودة النموذج من خلال الإختبارات التشخيصية الخاصة به.

- جميع السلاسل الزمنية بإعتماد إختبار فليبس-بيرون غير مستقرة عند المستوى، وتستقر عند أخذ الفرق الأول، بإستثناء سلسلتي الاستقرار السياسي وحق التعبير والمساءلة فهي مستقرة عند المستوى. وهو ما يعني أن نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع يلائم هذه السلسلة.
- معامل تصحيح الخطأ قيمته سالبة ومعنوية عند مستوى الدلالة 1%، وهذا دليل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة في المدى القصير، كما توضح معلمة تصحيح الخطأ أن 52.46% من الإختلالات قصيرة الأجل في الإستثمار الأجنبي المباشر في الفترة الزمنية السابقة (t-1) يمكن تصحيحها خلال الفترة الحالية (t) بإتجاه العلاقة طويلة الأجل عند حدوث أي تغيرات في المتغيرات التفسيرية (مدرجات الفساد، ضبط الفساد، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، حكم القانون، حق التعبير والمساءلة).
- في المدى الطويل جاءت معلمات مؤشر مدرجات الفساد وفعالية الحكومة معنوية موجبة وهو ما لا يتفق مع الدراسات السابقة، في حين جاءت معلمات ضبط الفساد والإستقرار السياسي معنوية سالبة وهو ما يتفق مع الدراسات السابقة، من هنا فإن الفساد له تأثير موجب على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل عدم فعالية الحكومة، إلا أن هذا لا يعني أن ضبط الفساد من خلال وضع المزيد لمكافحته في بيئة مستقرة يؤدي إلى إستقطاب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بتلك التي يوفرها الفساد.
- في المدى الطويل جاءت معلمات حكم القانون وحق التعبير والمساءلة غير معنوية مما يجعلها ليس لها أي تأثير على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر.

➤ توصيات الدراسة:

- تبني الحلول التكنولوجية من خلال رقمنة الإدارات العمومية بما يسمح بتقليص الإجراءات المطلوبة والمدة المستغرقة لأدائها وبالتالي نقص تكلفتها.
- تكثيف التعاونات الدولية والمشاركة في الفعاليات الدولية.
- إقرار مكافئات مالية لكل من يبلغ عن ممارسة الفساد والمفسدين.
- الإستثمار في العنصر البشري المحلي، وتوظيف الكفاءات من خلال وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.
- الإستمرار في حملة مكافحة الفساد من خلال الفصل ما بين السلطات، ومنح الإستقلالية للهيئة القضائية والهيئات المعنية بمكافحة الفساد فيما يتعلق بالقبض على من يثبت عليهم ممارسة الفساد، وتقديمهم للعدالة بغض النظر عن خلفية مرتكبي مثل هذه الجرائم.

خاتمة عامة

- صياغة المزيد من القوانين المتعلقة بردع المفسدين مع تشديد العقوبات على من يثبت عليهم تورطهم في مثل هذه الممارسات الغير مشروعة.
- القيام بالمزيد من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والإجتماعية من أجل تحسين مناخ الإستثمار الجزائري.
- إعادة النظر في القوانين التي تحكم الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خاصة قاعدة 47/51، مع تعويضها بقانون إستثمار واحد واضح وصريح لتجنب الإرتباك الذي قد يقع فيه المستثمر الأجنبي.
- إسترداد الموجودات الخاصة بالقضايا التي ثبتت عليها ممارسة الفساد وإعادة توجيهها نحو مشاريع البنية التحتية لإتمام المشاريع المتبقية المسطرة ضمن البرامج التنموية.
- منح المزيد من الصلاحيات للقطاع الخاص وإشراك أفراد المجتمع المدني.
- منح المزيد من الحرية لوسائل الإعلام لتسليط الضوء وفضح الممارسات السلبية.
- إرساء معالم الحوكمة وتبني أنظمة رقابية متطورة.
- علانية المحاكمات المتعلقة بجرائم الفساد والتشهير بهم لجعلهم عبرة لمن تسول له نفسه إرتكاب، أو التفكير في الإقدام على مثل هذه الممارسات الغير مشروعة.

➤ آفاق الدراسة: من خلال دراسة أثر الفساد على جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال

الفترة 2003-2020، يمكن إقتراح الإشكاليات التالية:

- دور الشركات المتعددة الجنسيات في عولمة الفساد.
- سبل توجيه عائدات الفساد نحو تحقيق التنمية المستدامة.
- أثر الحوكمة على إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر.

قائمة المراجع

• المصادر

- القرآن الكريم

- السنة النبوية الشريفة

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. الكتب:

- أبو قحف، عبد السلام. (1989). *نظريات التدويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية*. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- أبو قحف، عبد السلام. (2003). *إقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي*. مصر: دار الجامعة الجديدة.
- أحمد المصراتي، عبد الله. (2011). *الفساد الإداري: نحو نظرية في علم إجتماع الجريمة والانحراف الاجتماعي (دراسة ميدانية)*. مصر: المكتب العربي الحديث.
- أحمد دريد، محمد. (2016). *الإستثمار قراءة في المفهوم والأنماط والمحددات*. الأردن: دار أمجد للنشر والتوزيع.
- إدريس، سهيل. (2003). *قاموس المنهل (فرنسي-عربي)*. لبنان: دار الأداب.
- التتية، سمية. (2009). *الفقر والفساد في العالم العربي*. لبنان: دار الساقى.
- الشمري، هاشم. والفتلي، إيثار. (2011). *الفساد الإداري والمالي وآثاره الإقتصادية والإجتماعية*. الأردن: دار اليازوري العلمية.
- الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). (2016). *النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد*. فلسطين: كولا ج للإنتاج الفني.
- الأخرس، إبراهيم. (2012). *دور الشركات عابرة القارات في الصين*. مصر: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع.
- الخضر، على إبراهيم. (2007). *إدارة الأعمال الدولية*. سوريا: دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع.
- السحبياني، صالح. وآخرون. (2008). *الإندماج والإستحواذ الإضطراب المالي العالمي والفرص الجديدة*. المملكة العربية السعودية: شركة الراجحي للخدمات المالية.
- براهيمى، عبد الحميد. (2001). *في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999* (ط1). لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

- بنت عبد الله الحمودي، سلوى. وبنت إبراهيم العايد، سري. (2017). أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية في تحقيق الشفافية الإلكترونية ودورها في الحد من ممارسات الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية في منطقة الرياض بحث ميداني. الرياض: معهد الإدارة العامة.
- جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، أبو الفضل. (1994). لسان العرب. لبنان: دار صادر.
- جمال الدين محمد بن أكرم بن منظور الإفريقي، أبو فضل. (2005). معجم لسان العرب. لبنان: دار صادر بيروت.
- جمعة عبدو، محمد. (2019). الفساد: أسبابه...ظواهره...آثاره... الوقاية منه. ليبيا: دار الكتب الوطنية.
- حسن خضر الطائي، حمزة. وليو راضي، مازن. (2015). الفساد الإداري في الوظيفة العامة. الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي.
- حمد حسين الجيوري، عبد الرزاق. (2014). دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- دحو، جربال. وآخرون. (2020). الفساد والنهب في ممارسة السلطة حالتا الجزائر والعراق. لبنان: كتب السفير العربي.
- زكي، رمزي. (1978). التاريخ النقدي للتخلف دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث. الكويت: عالم المعرفة.
- سمارة، نصير. (2005). ظاهرة التسبب الإداري في الجزائر. الجزائر: المجلس الأعلى للغة العربية.
- سكهجا، باسم. (2000). كتاب المرجعية / الشفافية الدولية: مواجهة الفساد ... عناصر بناء نظام النزاهة الوطني. الأردن: مؤسسة الأرشيف العربي.
- شبيب الشمري، مايح. وكريم حمزة، حسن. (2015). التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تحليلية (ط1). العراق: دار الضياء للطباعة والنشر.
- شبيلي، مختار حسين. (2007). الإجرام الإقتصادي والمالي الدولي وسبل مكافحته. الرياض: مركز الدراسات والبحوث.
- شعبان توق، محي الدين. (2014). الحوكمة الرشيدة ومكافحة منظور إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- شيخي، محمد. (2011). طرق الإقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات. الأردن: دار الحامد.
- صادق، محمد. (2014). الفساد الإداري في العالم العربي مفهومه وأبعاده المختلفة. مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- صبحي، سلام. (2014). الفساد الإداري والمالي كظاهرة وأساليب علاجها. الأردن: دار أمجد للنشر والتوزيع.

- صلاح، عباس. (2005). *العولمة وآثارها في الفكر المالي والنقدي*. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- صلال راهي الحساوي، سالم. (2017)، *الإستثمار والتمويل في الأسواق المالية (ط1)*. مصر: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد.
- عبد الله الزبيدي، محمد إبراهيم. (2017). *الفساد الإداري وإستراتيجية مكافحة الإعلامية*. الأردن: دار غيداء للنشر.
- عبد الله العمر، فؤاد. (2003). *مقدمة في تاريخ الإقتصاد الإسلامي وتطوره*. المملكة العربية السعودية: لمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
- عبد الخالق عبد الله العبيدي، راند. وأخرون. (د.ت). *التمويل الدولي*. الأردن: مكتبة الاقتصاد.
- عبد الخالق، فاروق. (2011). *إقتصاديات الفساد في مصر كيف جرى إفساد مصر والمصريين (1974-2010)*. مصر: مكتبة الشروق الدولية.
- عبد العزيز عبد الله عبد، محمد. (2005). *الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الإقتصاد الإسلامي*. الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.
- عبد المطلب الأسرج، حسين. (2005). *سياسات تنمية الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية*. الكويت: سلسلة رسائل البنك الصناعي.
- عمر الهادي، سليمان. (2018). *الإستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الإقتصاد الإسلامي والإقتصاد الوضعي*. الأردن: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.
- عنتر بن مرزوق، عبدو مصطفى. (2009). *معضلة الفساد في الجزائر دراسة الأسباب والحلول*. الجزائر: منشورات جبيلي للنشر والتوزيع.
- غنيم، سامي محمد. (2018). *جرائم الفساد -دراسة مقارنة-*. مصر: المصرية للنشر والتوزيع (كومييت).
- فهمي محمود، صلاح الدين. (1994). *الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الإجتماعية والإقتصادية*. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.
- لي، كوانغ. ترجمة: الإمام، معين محمد. (2007). *من العالم الثالث إلى الأول قصة سنغافورة 1965-2000 (ط02)*. الرياض: مكتبة العبيكان.
- محمود السامرائي، دريد. (2006). *الإستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية*. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- محمود عبد المجيد، عبد المجيد. (2014). *الفساد تعريفه-صوره-علاقته بالأنشطة الإجرامية الأخرى*. مصر: دار النهضة.
- محمد معابرة، محمود. (2011). *الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة بالقانون الإداري*. الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

- محند شلغوم، عميروش. (2012). دور المناخ الإستثماري في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية. لبنان: مكتبة حسن العصرية.
- منصور، الزين. (2012). تشجيع الإستثمار وأثره على التنمية الإقتصادية. الأردن: دار الريبة للنشر والتوزيع.
- يوسف كافي، مصطفى. (2016). الإعلام والفساد الإداري والمالي وتداعياته على العمل الحكومي (ط 01). الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

2. المذكرات الجامعية:

- أبو بكر البشير حسين، علي. (2015). أثر سعر الصرف في الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان 2005-2014 (مذكرة ماجستير). كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا: الخرطوم، السودان.
- إمنصور، سهيلة. (2006). الفساد الإقتصادي ولإشكالية الحكم الراشد وعلاقتها بالنمو الإقتصادي دراسة إقتصادية تحليلية حالة الجزائر (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر
- بامحمد، نفيسة. (2016). تحليل جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقارنة OLI (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد بن أحمد: وهران، الجزائر.
- بكوش، مليكة. (2013). جريمة الإختلاس في ظل قانون الوقاية من الفساد ومكافحته (مذكرة ماجستير). كلية الحقوق. جامعة محمد بن أحمد: وهران، الجزائر.
- بلخباط، جمال. (2015). جدوى الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الإقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الحاج لخضر: باتنة، الجزائر.
- بلملياني، عز الدين. (2022). جرائم الفساد المالي مكافحتها وسبل الوقاية منها -دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري- (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الإسلامية، جامعة بن يوسف بن خدة: الجزائر.
- بن سعد إبراهيم الخثران، عبد الكريم. (2003). واقع الإجراءات الأمنية المتخذة للحد من جرائم الفساد من وجهة نظر العاملين في أجهزة مكافحة جريمة الرشوة في المملكة العربية السعودية (مذكرة ماجستير). كلية الدراسات العليا. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: الرياض، المملكة العربية السعودية.

- بن عودة، حورية. (2016). الفساد وآليات مكافحته في إطار الإتفاقيات الدولية والقانون الجزائري (أطروحة دكتوراه). كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة جيلالي اليابس: سيدي بلعباس، الجزائر.
- بن عومر، سنوسي. (2014). فعالية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - تقييم تجربة الشراكة قطاع عام-خاص (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير والعلوم الاقتصادية. جامعة أبي بكر بلقايد: تلمسان، الجزائر.
- بن لخضر، عيسى. (2019). سياسة تمويل الإستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة (1988-2015) (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجيلالي ليابس: سيدي بلعباس، الجزائر.
- بوراس، وسيلة. (2013). جانبية الإستثمار الأجنبي المباشر -حالة الصين- (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة فرحات عباس: سطيف، الجزائر.
- بوسعيد، باديس. (2015). مأسسة مكافحة الفساد في الجزائر 1999-2012 (مذكرة ماجستير). كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة مولود معمري: تيزي وزو، الجزائر.
- بوسعيد، سارة. (2013). دور إستراتيجية مكافحة الفساد الإقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة فرحات عباس: سطيف، الجزائر.
- ببيي، وليد. (2015). آليات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمة المالية الحالية - دراسة حالة دول شمال إفريقيا- (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد خيضر: بسكرة، الجزائر.
- جوامع، لبيبة. (2015). أثر سياسات الإستثمار في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية -دراسة مقارنة: الجزائر، مصر والسعودية-2000-2012 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد خيضر: بسكرة، الجزائر.
- جباري، شوقي. (2015). أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة العربي بن مهيدي: أم البواقي، الجزائر.
- حاجة، عبد العالي. (2013). الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر (أطروحة الدكتوراه). كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة محمد خيضر: بسكرة، الجزائر.
- حبيش، علي. (2014). آثار الفساد المالي على الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 03.

- حماشي، زين الدين. (2012). *إنعكاسات إنشاء التكتلات الإقتصادية الإقليمية على اتجاه الإستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)-* (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الإقتصادية والتسيير. جامعة فرحات عباس: سطيف، الجزائر.
- ريال، زوينة. (2012). *الشركات متعددة الجنسيات وآثارها الإقتصادية على البلدان النامية -دراسة حالة الجزائر-من الفترة (2000-2010)* (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 03، الجزائر.
- سحنون، فاروق. (2010). *قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للإقتصاد الكلي على الإستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر-* (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير. جامعة فرحات عباس: سطيف، الجزائر.
- سعدي، هند. (2017). *أثر الإستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الإقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية إقتصادية للفترة 1980-2014* (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد بوضياف: المسيلة، الجزائر.
- شحط، محمد الأمين. (2019). *السياسة الجنائية لمكافحة الفساد في التشريع الجزائري والاتفاقيات الدولية* (أطروحة دكتوراه). كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بن أحمد: وهران، الجزائر.
- صياد، شهيناز. (2013). *الإستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر* (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الإقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية. جامعة وهران، الجزائر.
- عبد الواحد شيخة، بلقاسم. (2013). *مساهمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر* (مذكرة الماجستير). كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 03، الجزائر.
- عبدو، مصطفى. (2008). *تأثير الفساد السياسي في التنمية المستدامة حالة الجزائر 1995-* 2006 (مذكرة ماجستير). كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة العقيد الحاج لخضر: باتنة، الجزائر.
- عبود كاظم الفتلي، إيثار. (2009). *الفساد الإداري والمالي وآثاره الإقتصادية والإجتماعية في بلدان مختارة* (مذكرة ماجستير). كلية الإدارة والإقتصاد. جامعة كربلاء: كربلاء، العراق.
- عيادة نزال عليمات، خالد. (2015). *إنعكاسات الفساد على التنمية الإقتصادية : دراسة حالة الأردن* (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الإقتصادية والتجارية والتسيير. جامعة الجزائر 03: الجزائر.
- عيشاوي، علي. (2018). *محددات الحركة الدولية لرؤوس الأموال في ظل الأزمة المالية العالمية* (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد خيضر: بسكرة، الجزائر.

- قريد، عمر. (2016). تحسين مناخ الإستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الإقتصاد الجزائري (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد خيضر: بسكرة، الجزائر.
- قويدري، كريمة. (2012). الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الجزائر (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة أبي بكر بلقايد: تلمسان، الجزائر.
- كناي، نور الدين. (2013). آثار الفساد الإقتصادي على الإقتصاد الوطني -سبل الوقاية والعلاج- دراسة إقتصادية تحليلية حالة الجزائر الفترة ما بين 2000-2012 (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 03: الجزائر.
- لعرشي، عبد الصمد. (2017). دور السياسة الجبائية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر وتونس- (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة عبد الحميد بن باديس: مستغانم، الجزائر.
- لام، محمد حليم. (2003). ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر (دراسة وصفية تحليلية) (مذكرة ماجستير). كلية العلوم السياسية والإعلام. جامعة الجزائر.
- مجبور، فازية. (2015). إصلاح الدولة ومكافحة الفساد في الجزائر (مذكرة ماجستير). كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة مولود معمري: تيزي وزو، الجزائر.
- مفتاح، صليحة. (2020). نوعية المؤسسات وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر -دراسة قياسية- (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير. جامعة جيلالي اليابس: سيدي بلعباس، الجزائر.
- نجار، الويزة. (2014). التصدي المؤسساتي والجزائري لظاهرة الفساد في التشريع الجزائري -دراسة مقارنة- (أطروحة دكتوراه). كلية الحقوق. جامعة منتوري: قسنطينة، الجزائر.
- نشمة، ياسين. (2018). مدى نجاعة التشريع الجبائي الجزائري في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة أبي بكر بلقايد: تلمسان، الجزائر.
- هلال حسن التيمي، سعدية. (2015). تحليل مؤشرات البيئة الإستثمارية ودورها في تحفيز النمو الإقتصادي في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق (أطروحة دكتوراه). كلية الإدارة والإقتصاد. جامعة كربلاء: كربلاء، العراق.
- وكى، الطيب. (2019). مساهمة آليات الإقتصاد الإسلامي في معالجة الفساد الإقتصادي (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الإسلامية. جامعة الحاج لخضر: باتنة، الجزائر.

3. المجالات:

- أحمد درج، علي. (2015). التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا، مجلة الإدارة والإقتصاد، 23(03)، 1361-1386.
- أمزيان، كريمة. (2019). تفعيل نظامي الرقابة القضائية والإدارية للحد من الفساد الإداري ونجاعته بالجزائر، مجلة آفاق علمية، 11(01)، 114-134.
- الجوراني، عدنان فرحان. (2006). دراسة تحليلية لمرتكزات نجاح التجربة التنموية في كوريا الجنوبية للمدة (1965-2005)، مجلة العلوم الاقتصادية، 05(18)، 47-66.
- العلجة، حاجي. (2013)، الفساد المالي والإداري أسبابه وآثاره مع الإشارة للواقع الجزائري، مجلة الإحصاء والإقتصاد، 10(01)، الصفحات: 102-110.
- العيد، صحراوي. وآخرون. (2021). الدور الوظيفي للجان التحقيق البرلماني في مواجهة الفساد في الجزائر، مجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية، 03(01)، 168-183.
- المصباح، عماد الدين أحمد. (2013). تقدير الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في سوريا باستخدام منحى آرمي وأسلوب ARDL، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 07(01)، 31-63.
- أونيسي، العياشي. (2016). مناخ الإستثمار وأهميته في جذب الإستثمارات، مجلة الحقوق والحريات، 04(01)، 469-490.
- بن الطيب، علي. ومهلول، زكرياء. (2018). قراءة للتجربة الماليزية في سبيل مكافحة الفساد الإداري والإقتصادي ودعم الشفافية والنزاهة، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، 02(01)، 309-325.
- بن عزة، محمد الأمين. (2005). التحالف الإستراتيجي كضرورة للمؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، 02(02)، 31-48.
- بن عزوز، محمد. (2016). الفساد الإداري والإقتصادي، آثاره وآليات مكافحته -حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، 07(01)، 197-219.
- بن سانية، عبد الرحمان. (2011). قراءة بعض تجارب الإنطلاق الإقتصادي بالدول النامية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 04(01)، 59-92.
- بن علو مديحة، بن زكري. وجوهر، عامر. (2020). المبادرات الدولية المؤسساتية والإجرائية المؤطرة لمكافحة جرائم الفساد (في ظل الإتفاقية الأممية لمكافحة الفساد)، مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والإقتصادية، 09(03)، 198-227.
- بن مريم، محمد. (2018). دور الإستقرار السياسي كعامل أساسي إلى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر -دراسة قياسية باستخدام نموذج الإنحدار

- الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) خلال الفترة 1987-2016، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 10(02)، 55-71.
- بن منصور، ليليا. (2014). الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة نظرية وإقتصادية، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، 05(02)، الصفحات 114-125.
- بن يطو، محمد. وبلكعبيات، مراد. (2019). الإستقرار السياسي كضمان محفز لجلب الإستثمارات -دراسة قانونية-، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 12(01)، 215-227.
- بودرو، مبروك. (2013). جرائم الفساد المالي العابرة للحدود في ضوء القانون الدولي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، 04(02)، 117-141.
- بوسته، جمال. (2020). الفساد وتأثيره على إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، 07(02)، 1209-1222.
- بوعيطه، عبد الرزاق. (2016). التجربة الماليزية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر والدروس المستفادة منها، مجلة الباحث الإقتصادي، 03(01)، 40-56.
- بن الشيخ، عبد الباسط. ويمة، إبراهيم. (2020). التجربة الجزائرية في مكافحة الفساد بين مقتضيات التشريعات الوطنية وحثمية التكيف مع الإتفاقيات الدولية، مجلة تحولات، 03(02)، 151-178.
- بن صويلح، أمال. (2021). آليات مكافحة الفساد الإداري والمالي بالجزائر في ظل الإصلاحات الجديدة، مجلة العلوم الإنسانية، 32(01)، 255-272.
- بن علي، معمر. والدح، عبد المالك. (2020). جرائم الفساد في قانون رقم: 06-01 والآليات المعتمدة لمجابهتها في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، 05(01)، 309-324.
- بن محمد، هدى. (2020). عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والإقتصاد، 02(05)، 35-68.
- بن مرزوق، عنتر. (2014). آليات ترشيد نظام الحكم وتفعيل سياسة مكافحة الفساد في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 07(03)، 241-257.
- بوالكور، نور الدين. (2018). محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) في إطار نموذج ardl، حوليات جامعة الجزائر 01، 32(02)، 431-471.
- بوبشطولة، بسمة. وقدة، حبيبة. (2021)، آليات مكافحة جرائم الفساد ومدى فعاليتها في التشريع الجزائري، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، 08(02)، 546-565.
- بوسعيد، سارة. وعقون، شراف. (2018). واقع الفساد في الجزائر وآليات مكافحته، مجلة البحوث للإقتصادية والمالية، 05(01)، 303-336.

- بوطورة، فضيلة. وسمايلي، نوفل. (2019). تأثير ظاهرة الفساد على حقوق الإنسان والتنمية البشرية في الجزائر مع إشارة لأهم الوسائل القانونية لمكافحته، مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد، 2019(01)، 1-19.
- بوعيسى، سمير. (2020). أشكال نهب المال العام في الجزائر (دراسة في المحددات والدوافع 1999-2018)، حوليات جامعة الجزائر 01، 34(4)، 581-602.
- بولعجين، فايزة. (2020). تقييم مناخ الإستثمار في الجزائر من وجهة نظر مؤسساتية وإنعكاسه على إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر -بالمقارنة مع بعض الدول العربية-، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، 06(02)، 423-404.
- بولقواس، إبتسام. (2021). دور لجان التحقيق البرلماني في الحد من ظاهرة الفساد في دول المغرب العربي الجزائر والمغرب نموذجا، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، 08(02)، 697-716.
- تازير، آمنة. ومشري، راضية. (2019). التصدي المؤسساتي لظاهرة الفساد في الجزائر، مجلة جيل حقوق الإنسان، 06(36)، 117-137.
- تندر، محمد. (2018). محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 12(02)، 113-130.
- جاب الله، شافية. (2013)، وافع ظاهرة الفساد الإداري في الإدارة الجزائرية ودور الرقابة الإدارية كآلية لمكافحته، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، 02(01)، 93-110.
- جاري، فاتح. وآخرون. (2018)، آليات دعم الإستثمار عن طريق صناديق الإستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، 18(01)، 01-11.
- جبلي، محمد الأمين. (2016). نقل التكنولوجيا وحماية البيئة أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الدول المستقبلية له دراسة حالة إستغلال المحروقات في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، 07(01)، 35-49.
- حاقة، حنان. (2020). العلاقة بين الفساد والإقتصاد الموازي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (2003-2016)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، 11(01)، 29-44.
- حاقة، حنان. وآخرون. (2019). الفساد المالي والإداري وإنعكاساته على هيكلية الإستثمار في الجزائر، دراسة قياسية تحليلية للفترة 2003-2016، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الإقتصادية والإدارية، 01(01)، 115-140.
- حايد، مروان. (2014). دراسة قياسية لتأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي الجزائري 1990/2012، مجلة الإقتصاد والتنمية، 02(01)، 25-46.

- حليمي، حكيمة. وحليمي، ليلي. (2019). دراسة تحليلية إحصائية لمؤشر الحرية الإقتصادية ودوره في تقييم المناخ الإستثماري بإستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية Acp - حالة الجزائر وعدد من دول العالم-، مجلة الباحث الاقتصادي، (03)07، 244-263.
- حسن، علي عبد الزهرة. شومان، عبد اللطيف حسن. (2013). تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل بإستعمال إختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)، مجلة العلوم الاقتصادية، (09)، 174-210.
- حسن، يحي محود. وزكي، حسام الدين. (2012). تحليل العلاقة بين أسواق النفط والسياسة النفطية العراقية بالإعتماد على السلاسل الزمنية، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، (25)08، 07-28.
- حليمي، حكيمة. وآخرون. (2021). دور الإقتصاد الموازي والفساد الإقتصادي في تعثر مسار الإنتقال نحو الإقتصاد المنتج في الجزائر، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، (01)05، 245-260.
- حمريش، سامية. (2018). الفساد المالي والإداري: أسبابه، مظاهره وآليات الوقاية منه مع عرض لأهم التجارب الدولية لمكافحته، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، (02)02، الصفحات 275-295.
- حميداتو، نصر. وآخرون. (2015). تعزيز الروابط بين الإستثمار المحلي والإستثمار الأجنبي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1999-2014، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، (02)04، 322-341.
- خيارى، زهية. (2019). مناخ الإستثمار في الجزائر بين تقييمات التقارير الدولية والجهود المبذولة، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، (02)03، 289-302.
- دحو، سليمان. وبن مسعود، محمد. (2017). محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية وفق نظرية المواءمة المؤسسية للإستثمار الأجنبي المباشر، مجلة روى إقتصادية، (12)07، 81-101.
- دردور، أمال. ويوسفي، رشيد. (2019). الوضع التنافسي للجزائر ضمن تقارير التنافسية الدولية (قراءة نظرية وتحليلية لمؤشرات التنافسية الدولية)، مجلة المالية والأسواق، (01)06، 375-391.
- راضية، مسعود. (2018). الآثار الإقتصادية والإجتماعية للفساد المالي في الجزائر وإستراتيجيات مكافحته، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، (02)03، 85-109.
- رضا توهامي، محمد. (2015). واقع الفساد الإقتصادي في الجزائر وأشكاله المتعددة، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، (03)06، 253-264.
- زعيش، محمد. (2018). نظرة على واقع مناخ الإستثمار في دول المغرب العربي -دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب-، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، (02)02، 70-85.

- زغبة، طلال. (2012). واقع مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين معوقات ومتطلبات تحسين بيئة الإستثمار، *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، 05(07)، 196-214.
- زمال، فيصل. وبقّة، الشريف. (2018). الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2002 إلى 2017 -رهان وتحديات-، *مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية*، 11(02)، 241-289.
- زيدان، محمد. (2004). الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة إنتقال -نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر-، *مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا*، 01(01)، 117-148.
- زيكيو، مصطفى. (2021). ظاهرة التهريب في المجتمع الجزائري، *مجلة العلوم القانونية والإجتماعية*، 06(04)، 1198-1216.
- عباس، راضية. (2021). إستخراج تراخيص البناء كمؤشر لتحسين مناخ الأعمال في الجزائر، *حوليات جامعة الجزائر 1*، 35(01)، 83-98.
- عبد حامد آل زيارة، كمال. (2009). الإستثمار الأجنبي المباشر المنافع والمساوئ، *مجلة أهل البيت عليهم السلام*، 07(07)، 72-87.
- عبد العزيز عبد الباسط الدالي، شيماء. (2018). تحليل سيسولوجي لأسباب إنتشار الفساد الإداري ببعض مؤسسات الدولة-دراسة ميدانية بمحافظتي الجيزة والغربية، *مجلة كلية التربية*، 37 (180)، 711-747.
- عرقوب، نبيلة. (2011). مسيرة التنمية في الإقتصاد الجزائري وآليات إنجاحها، *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*، 05(01)، 161-186.
- علي بن يحيى، عبد القادر. وقديد، عبد القادر. (2015). تأثير طبيعة نظام الحوكمة على الأداء التنموي للأقطار العربية، *مجلة الإقتصاد والمال*، 01(02)، 27-41.
- غانية، نذير. (2016). إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر كبديل متاح أمام الجزائر للخروج من مرحلة التبعية للإقتصاد الريعي في ظل التطورات الدولية الراهنة، *مجلة رؤى إقتصادية*، 06(02)، 41-56.
- ساسان، نبيلة. وحليمي، حكيم. (2019). خيار الحكم الراشد في ظل علاقة التوأمة بين الفساد الإقتصادي والريع، *حالة الجزائر، مجلة البشائر الإقتصادية*، 04(03)، 702-716.
- سقني، عبلة. وهيشور، محمد لمين. (2018). ظاهرة الفساد في المجتمع الجزائري: دراسة في الأسباب وآليات المكافحة، *المجلة الجزائرية للسياسات العامة*، 08(01)، 06-33.
- سيروب، رشا. (2014). واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في سورية خلال الفترة 2000-2010، *مجلة البحوث الإقتصادية والمالية*، 01(02)، 183-204.
- شارف، عبد القادر. (2016). واقع النموذج السنغافوري في مكافحة الفساد، *مجلة دراسات*، 07(02)، 149-161.

- شرفي، منصف. (2018). تجارب دولية في مكافحة الفساد الإداري، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، (01)04، 171-191.
- شعشوع، أحمد. وبوسالم، أبو بكر. (2021). إنعكاس ظاهرة الفساد على الإقتصاد الجزائري -قراءة لأهم المؤشرات الإقتصادية الكلية في الجزائر-، مجلة العيار، (01)12، 243-258.
- شقبقب، عيسى. وعدلي، إبراهيم. (2016). الحوكمة الجيدة والنمو الإقتصادي: محاولة لنمذجة العلاقة بالتطبيق على حالة الجزائر، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، (02)03، 281-294.
- شنين، صالح. (2018). تقييم سياسة مكافحة الفساد في التشريع الجزائري، مجلة تحولات، (02)01، 08-20.
- صافي محمود، محمود. (2020). الدور التنموي للدولة في مكافحة الفساد "دراسة حالة ماليزيا"، مجلة كلية السياسة والإقتصاد، (06)، 80-119.
- طه محمود، خالد صلاح الدين. (2018). تطبيق نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL) لدراسة علاقة التكامل المشترك بين أسعار كتاكت ودجاج اللحم في مصر خلال الفترة من 2015/1/1 إلى 2018/6/20. إتحاد مكتبة الجامعات المصرية، (03)، 595-614.
- علوان، حسن عباس. والعيبي، إسماعيل ميثم. (2020). الدور والعلاقة المتبادلة بين الحوكمة وإصلاح الإدارة المالية تجربة ماليزيا، مجلة الإدارة والإقتصاد، (126)2020، 158-173.
- غزيوي، هندا. (2016). الجهود العربية والدولية لمكافحة الفساد (من منظور قانوني)، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، (01)10، 69-89.
- فاروق عباس، أحمد. (2019). التجربة التنموية في الصين... الواقع والتحديات، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، (03)49، 545-578.
- فتيسي، شمامة. (2019)، منازعات الإستثمار الأجنبي في الجزائر بين القضاء الوطني والتحكيم التجاري الدولي، مجلة صوت القانون، (02)06، 52-60.
- فلاق، محمد. وحدو، سميرة أحلام. (2015). دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري "تجارب دولية"، مجلة الردة لإقتصادات الأعمال، (01)01، 08-27.
- قادة، شهيدة. (2019). التجربة الجزائرية لمكافحة الفساد ومفارقاتها: إطار قانوني ومؤسسي طموح يفتقد لآليات إنفاذه، مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد، (05)2019، 01-09.
- قادري، عبد القادر. (2020). حوافز الإستثمار في المناطق الحرة كأحد السبل للتنمية في الإقتصاديات النامية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، (01)09، 105-126.
- قسوري، فهيمة. (2019). دور أجهزة دعم الإستثمار المركزية في تعزيز قدرات الإستثمار الوطني في ظل قانون 09-16 المتعلق بترقية الإستثمار، مجلة الإجتهد القضائي، (03)11، 09-28.

- قطوش، بشرى. وجنوحات، فضيلة. (2018). دور تطبيق الحوكمة ومكافحة الفساد في تحقيق التنمية المستدامة، *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية*، 05(01)، 86-110.
- قمار، خديجة. (2021). الوقاية من الفساد المؤسساتي وآليات مكافحته (المقومات والمعوقات)، *مجلة الأبحاث القانونية والسياسية*، 03(01)، 386-407.
- كريفار، مراد. وبربري، محمد أمين. (2017). دور وأهمية نظام الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي بالإشارة لحالة الجزائر، *مجلة إقتصادية شمال إفريقيا*، 13(17)، 53-66.
- محمد سالم الجمل، هشام مصطفى. (2014). الفساد الإقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الإقتصاد الإسلامي والوضعي، *مجلة التجارة والتمويل*، 30(02)، 526-619.
- محي الدين، أحمد. التلباني، محمد. (2019). التجربة الإقتصادية الماليزية "التقويم والدروس المستفادة، *المجلة العلمية لكلية الدراسات الإقتصادية والعلوم الساسية*، 04(07)، 80-07.
- مداحي، عثمان. (2019). دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات منظمات الشفافية الدولية (مع الإشارة إلى حالة الجزائر)، *مجلة البشائر الاقتصادية*، 05(02)، 726-709.
- مراس، محمد. (2015). قياس علاقة التكامل المتزامن بين الإستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الإقتصادي في الجزائر، *المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية*، 02(02)، 121-130.
- مزهود، هاجر. وشرايبي، عبد العزيز. (2017). الإستثمار الأجنبي المباشر: أي دور للفساد، *مجلة دراسات إقتصادية*، 04(03)، 276-290.
- مغربي، فريال. (2020). ظاهرة الفساد في الجزائر: دراسة في أهم الأسباب والنتائج، *مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية*، 03(02)، 145-162.
- مناتي صالح، عدنان. (2013). دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية، *مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة*، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 357-378.
- منور، أوسرير. وعليان، نذير. (2005). حوافز الإستثمار الخاص المباشر، *مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا*، 02(02)، 95-124.
- مهلل، عبد المالك. (2009). واقع الفقر في الجزائر والعالم العربي: قراءة في بعض المؤشرات، *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات إقتصادية*، 03(03)، 106-124.
- موري، سفيان. (2017). دور إتفاقية منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية في مكافحة الفساد في المعاملات التجارية الدولية، *المجلة الأكاديمية للبحث القانوني*، 08(01)، 443-456.
- ميدون، إلياس. (2020). الإتجاهات الحديثة لتصنيف الإستثمار الأجنبي المباشر وطرق إحصائه (دراسة إستكشافية)، *مجلة البحوث والدراسات التجارية*، 04(02)، 34-50.

- مولاي، عبد الرزاق. السايح، بوزيد. (2017). فاعلية سياسة الحكم الراشد في الحد من الفساد بالجزائر، *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*، 04(02)، 275-290.
- ناجي، أمال. وشعنان، مسعود. (2021). النموذج الإقتصادي الريعي في الجزائر بين المخاطر والخيارات المستقبلية، *المجلة الجزائرية للعلوم الإجتماعية والإنسانية*، 09(01)، 676-700.
- هابش، فوزية. ونوري، منير. (2018). آلية جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية BOT تجارب دولية وعربية مختارة، *مجلة الريادة والأعمال الاقتصادية*، 04(02)، 271-294.
- هاني، مريم. (2016). نحو تفعيل دور الحوكمة المصرفية في التقليل من الفساد في القطاع المصرفي الجزائري، *مجلة ميلاف للبحوث والدراسات*، 02(02)، 221-240.
- هبري، نصيرة. وشيقارة، هجيرة. (2021). الآثار الإقتصادية للفساد وجهود مكافحته في الجزائر، *مجلة الإبداع*، 11(02)، 96-112.
- هدروق، أحمد. (2014). دراسة قياسية لأثر الإستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري على النمو الإقتصادي في المدى البعيد (حالة الجزائر: 1970-2012)، *المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية*، 01(02)، 81-110.

4. الملتقيات العلمية:

- الأخضر، بن عمر. وآخرون. (2019، ديسمبر). دور سياسة الحوافز في إستقطاب الإستثمار الأجنبي -تجربة كوريا الجنوبية-، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي: الإتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، جامعة الشهيد حنة لخضر: الوادي، الجزائر، 506-519.
- بن زراع، حياة. (2018، أبريل). الفساد وتأثيره على التنمية في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول: الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945: قالمة، الجزائر، 01-15.
- بن زعمة، سليمة. وآخرون. (2018). مؤشرات النهوض بقطاع السياحة في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول أليات تفعيل الصناعة السياحية في الجزائر، جامعة مستغانم، الجزائر، بوظلعة، محمد. وبن ديبش، نعيمة. (2018، أبريل). التأثيرات السلبية للفساد على الإستثمارات الأجنبية المباشرة ودور الحكم الراشد في مكافحتها -دراسة تحليلية لحالة الجزائر-، مداخلة مقدمة ضمن لملتقى الوطني الأول حول الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية، قالمة: جامعة 08 ماي 1945: قالمة، الجزائر، 01-14.

- بوطورة، فضيلة. وسمايلي، نوفل. (د. ت). تأثير ظاهرة الفساد الإداري على حقوق الإنسان والتنمية البشرية في الجزائر مع إشارة لأهم الوسائل القانونية لمكافحته، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول تأثير الفساد على تمتع الإنسان بحقوقه الأساسية، 01-34.
- حواوسة، جمال. وبوصنوبرة، عبد الله. (2018، أبريل). آثار الفساد الإداري على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وسبل مواجهته، الملتقى الوطني: الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945: قالمة، الجزائر، 01-15.
- جلولي، نسيم. ومقران، محمد. (2019). منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL كأحد تطبيقات القياس الاقتصادي، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الثاني حول تطبيقات القياس الاقتصادي والنمذجة المالية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب: عين تموشنت، الجزائر، 1-33.
- طبائبية، سليمة. وآخرون. (2018، أبريل). أثر الاقتصاد الخفي على المؤشرات الاقتصادية الكلية -الجزائر نمونجا-، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول: الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945: قالمة، الجزائر، 01-20.
- عاتي، يمينة. (2018، أبريل). الفساد الإداري والمالي مفاهيمه، أسبابه وأشكاله وآثاره على التنمية الاقتصادية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945: قالمة، الجزائر، 01-12.
- لعفيفي، الدراجي. وابن الشيخ، توفيق. (2018، أبريل). التجربة السنغافورية في مكافحة الفساد - تجربة تستحق التقدير-، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945: قالمة، الجزائر، 01-16.
- نصير، أحمد. وزين، يونس. (2018، أبريل). تحليل وضعية مؤشر الحد من الفساد والحكم الرشيد في الجزائر في ظل الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر 2000-2016، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية. جامعة 08 ماي 1945: قالمة، الجزائر، 01-25.

5. المنشورات والتقارير:

- البارومتر العربي. (2019). الجزائر: تقرير إستطلاع الرأي العام 2018-2019. البارومتر العربي، على الرابط: www.arabbarometer.org.
- إرفين، كارولين. (1997). إجراءات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من أجل مكافحة الرشوة في المعاملات التجارية الدولية بالاعتماد على عروض مؤتمر حول الفساد ومبادرات تحسين النزاهة في البلدان النامية. برنامج الأمم المتحدة ومركز التنمية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
- إسماعيل، محمد. وقاسم حسن، جمال. (2017). محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية. الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

قائمة المراجع والمصادر

- الأمم المتحدة. (2017). *إستعراض تنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد*. فيينا: مؤتمر الدول الأطراف في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- المعهد العربي للتخطيط، *تحليل تقرير التنافسية، الجلسة الثانية، الكويت*.
- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار. (2013). *نشرة ضمان الإستثمار*. الكويت: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، على الرابط: www.dhaman.net.
- بارا-مانديز ماكس. (2020). *مفاوضات الإستثمار لمنطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية مذكرة عن المفاهيم*. معهد التنمية الخارجية ومفوضية الإتحاد الإفريقي.
- بنك الجزائر. *التقارير السنوية 2008، 2010، 2015، 2019*، على الرابط: www.bank-of-algeria.dz.
- بنك الجزائر. *النشرة الإحصائية الثلاثية للسنوات 2008، 2012، 2015*. على الرابط: www.bank-of-algeria.dz.
- تقرير منظمة الشفافية الدولية. (2020). *مؤشر مدركات الفساد في العالم لسنة 2020*، برلين: منظمة الشفافية الدولية، على الرابط: www.transparencycdn.org.
- تقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات حول الجزائر لسنة 2020، الكويت: مؤسسة دحمان، على الرابط: www.dhaman.net.
- تقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات حول مناخ الإستثمار في الدول العربية لسنة 2015، الكويت: مؤسسة دحمان، على الرابط: www.dhaman.net.
- تيميسيس، بولين. (1997). *المنظورات المختلفة للمنظمات الإنمائية الدولية في مجال مكافحة الفساد*. فرنسا: حصيلة عروض مقدمة في مؤتمر الفساد ومبادرات تحسين النزاهة في سياق الإقتصادات النامية.
- دل، جيليان. وتيراكول، ماري. (2014). *إستخدام إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لتعزيز جهود مناهضته: دليل*، منظمة الشفافية الدولية وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، على الرابط: www.uncaccoalition.org.
- صندوق النقد العربي. (2021). *تقرير آفاق الإقتصاد العربي -أفريل 2021: تقارير آفاق قطرية: الجزائر*. أبوظبي: صندوق النقد العربي. على الرابط: www.amf.org.ae.
- كاشيه-اليرمان نيكولا. (د.ت). *تعزيز ميثاق منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية لمكافحة الرشوة*. فرنسا: قسم مكافحة الفساد لمنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية.
- كورالي، برنغ. (2016). *الفساد والناس: دراسة مسحية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2016-بارومتر الفساد العالمي*. ألمانيا: منظمة الشفافية الدولية. على الرابط: www.transparencycdn.org.

- مجموعة البنك الدولي. (2020، فيفري). *صحيفة وقائع مكافحة الفساد*. تاريخ الإطلاع: 31/12/2020، على الرابط: www.albankaldawli.org.
- مجموعة البنك الدولي. (2020). *تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020 - نظرة عامة*. تاريخ الإطلاع: 06/04/2021. على الرابط: www.arabic.doingbusiness.org.
- مجموعة البنك الدولي. (د.ت). *تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020 - مواصلة وتيرة الإصلاح*. تاريخ الإطلاع: 01/04/2021، على الرابط: www.albankaldawli.org.
- مجموعة البنك الدولي. (2020). *معطيات البنك الدولي لمؤشر الحوكمة لسنة 2021*. تاريخ الإطلاع: 14/02/2020، على الموقع: www.worldbank.org.
- مؤسسة شراكة الموازنة الدولية (IBP)، *مسح الموازنة المفتوحة 2019 (ط.1)*، نيويورك: مؤسسة شراكة الموازنة الدولية، على الرابط: www.internationalbudget.org.
- منشورات البنك الدولي. (د.ت). *البنك الدولي في الجزائر: عرض عام*. تاريخ الإطلاع: 21/11/2021، على الرابط: www.albankaldawli.org.
- منشورات البوابة الجزائرية لإنشاء المؤسسات. (د.ت). *مهام الوكالة*. تاريخ الإطلاع: 01/07/2021، على الرابط: www.jecreemontreprise.dz.
- منشورات البوابة الجزائرية لإنشاء المؤسسات. (د.ت). *نبذة عن الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار*. تاريخ الإطلاع: 01/07/2021، على الرابط: www.jecreemontreprise.dz.
- منشورات الديوان المركزي لقمع الفساد. (د.ت). *تقديم الديوان*. تاريخ الإطلاع: 07/01/2021، على الرابط: www.ocrc.gov.dz.
- منشورات الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته. (د.ت). *قسم: عن الهيئة*. تاريخ الإطلاع: 05/09/2021، على الرابط: www.onplc.org.dz.
- منشورات الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته. (د.ت). *الإطار القانوني لمكافحة الفساد*. تاريخ الإطلاع: 05/09/2021، على الرابط: www.onplc.org.dz.
- منشورات الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته. (د.ت). *شبكة الوطنية للنزاهة (RNI)*. تاريخ الإطلاع: 05/09/2021، على الرابط: www.onplc.org.dz.
- منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار. (2017). *قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات*. تاريخ الإطلاع: 11/10/2020، على الرابط: www.andi.dz.
- منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار. (د.ت). *قطاع النقل*. تاريخ الإطلاع: 25/02/2020، على الرابط: www.andi.com.
- منشورات الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري. (د.ت). *الإستثمار في الجزائر*. تاريخ الإطلاع: 11/04/2021، على الرابط: www.aniref.dz.

- منشورات الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري. (د.ت). التعريف بالوكالة. تاريخ الإطلاع: 11/04/2021، على الرابط: www.aniref.dz.
- منشورات الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري. (د.ت). تنظيم الوكالة. تاريخ الإطلاع: 11/04/2021، على الرابط: www.aniref.dz.
- منشورات مجلس المحاسبة. (د.ت). تشكيلات مجلس المحاسبة. تاريخ الإطلاع: 12/04/2021، على الرابط: www.ccomptes.dz.
- منشورات مجلس المحاسبة. (د.ت). قسم: الأنشطة الرئيسية. تاريخ الإطلاع: 12/04/2021، على الرابط: www.ccomptes.dz.
- منشورات مجلس المحاسبة. (د.ت). قسم: تقديم. تاريخ الإطلاع: 12/04/2021، على الرابط: www.ccomptes.dz.
- منشورات وزارة الشباب والرياضة. (د.ت). الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته. تاريخ الإطلاع: 05/09/2021، على الرابط: www.mjs.gov.dz.
- منشورات وزارة المالية. (2020). المفتشية العامة للمالية هيئة للمساعدة في صنع القرار، تاريخ الإطلاع: 11/04/2021، على الرابط: www.mf.gov.dz.
- منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD). (2010). *إنتعاش الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتقدمة، بعد سنتين من الإنخفاض، يتوقف على تزايد عمليات الإندماج والشراء عبر الحدود*. سويسرا: منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD). على الرابط: www.unctad.org.
- منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، (2007)، *سجل عام 2006 يظهر نموا واسع النطاق في الإستثمار الأجنبي المباشر، نشرة صحفية، العدد: 29*. سويسرا: منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، على الرابط: www.unctad.org.
- منظمة الشفافية الدولية. (2018). *تقرير منظمة الشفافية العالمية حول مؤشر مدركات الفساد لعام 2018*. ألمانيا: منظمة الشفافية الدولية. برلين: منظمة الشفافية الدولية، على الرابط: www.transparency.org.
- منظمة الشفافية الدولية. (2019). *تقرير منظمة الشفافية العالمية حول مؤشر مدركات الفساد لعام 2019*. ألمانيا: منظمة الشفافية الدولية. برلين: منظمة الشفافية الدولية، على الرابط: www.transparency.org.
- منظمة الشفافية الدولية. (2020). *تقرير منظمة الشفافية العالمية حول مؤشر مدركات الفساد لسنة 2020*. ألمانيا: منظمة الشفافية الدولية. برلين: منظمة الشفافية الدولية، على الرابط: www.transparency.org.

- منظمة الشفافية الدولية. (2021). مؤشر مدركات الفساد حول العالم. برلين: منظمة الشفافية الدولية. على الرابط: www.transparency.org
 - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد. (2020). تقرير الإستثمار العالمي 2020 (النسخة العربية): الإنتاج الدولي بعد الجائحة الرسائل الرئيسية وعرض عام. سويسرا: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد، على الرابط: www.unctad.org.
 - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - الأونكتاد-. (2021). تقرير الإستثمار العالمي 2021 - الإستثمار في إنتعاش مستدام- (النسخة العربية). سويسرا: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - الأونكتاد-، على الرابط: www.unctad.org.
 - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد. (2019). تقرير الإستثمار العالمي 2019 (النسخة العربية): المناطق الإقتصادية الخاصة الرسائل الرئيسية ونظرة عامة. نيويورك-جنيف: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد، على الرابط: www.unctad.org.
 - نشرة صندوق النقد الدولي. (2016). مكافحة الفساد مطلب أساسي لتحقيق النمو والإستقرار الإقتصادي الكلي-تقرير لصندوق النقد الدولي. واشنطن: صندوق النقد الدولي، على الرابط: www.imf.org
 - وزارة الدولة للتنمية الإدارية. (د.ت). تجارب بعض الدول في مكافحة الفساد. مصر: وزارة الدولة للتنمية الإدارية، على الرابط: www.transparency.org.kw.au-ti.org.
 - وكالة الأنباء الجزائرية. (15 03, 2021). جمارك: عدد قضايا المنازعات تجاوز 21 ألف قضية في 2020. تاريخ الإطلاع: 15/03/2022، على الرابط: www.aps.dz.
- 6. القوانين والمراسيم والإتفاقيات:**
- أمر رقم 01-03. (2001، أوت، 20). يتعلق بتطوير الإستثمار، الجريدة الرسمية، العدد:47.
 - قانون المالية لسنة 2019، الجريدة الرسمية، العدد: 79، الصادر في: 30 ديسمبر 2018
 - القانون رقم 06-01. (2006، فيفري، 20). يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته. الجريدة الرسمية. العدد: 14، الصادر في: 08 مارس 2006.
 - قانون رقم 16-09. (2016، أوت، 03). يتعلق بترقية الإستثمار، الجريدة الرسمية، العدد:46.
 - المرسوم التنفيذي رقم 06-355. (2006، أكتوبر، 09). يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للإستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيرو. الجريدة الرسمية، العدد: 64، الصادر في: 11 أكتوبر 2006.
 - المرسوم التنفيذي رقم 07-119. (2007). المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ويحدد قانونها الأساسي. الجريدة الرسمية، العدد: 27، الصادر في: 25 أبريل 2007.

- المرسوم التنفيذي رقم 07-120. (2007). تضمن تنظيم لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الإستثمارات وضبط العقار وتشكيلتها وسيرها. الجريدة الرسمية، العدد: 27، الصادر في: 25 أبريل 2007.
 - المرسوم التنفيذي رقم 19-166، (2019، جوان، 29). يتضمن تشكيل لجنة الطعن المختصة في مجال ترقية الإستثمار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد: 37، الصادر في: 09 جوان 2019.
 - المرسوم الرئاسي المرسوم الرئاسي رقم 04-128. (2004، أبريل، 19). يتضمن التصديق على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الجريدة الرسمية، العدد: 26، الصادر في: 24 أبريل 2004.
 - المرسوم الرئاسي المرسوم الرئاسي رقم 06-137. (2006، أبريل، 16). يتضمن التصديق على إتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية، العدد: 24، الصادر في: 16 أبريل 2006.
 - المرسوم الرئاسي رقم 14-249. (2014، سبتمبر، 08). يتضمن التصديق على الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد، الجريدة الرسمية، العدد: 54، بتاريخ 21 سبتمبر 2014.
 - مرسوم رئاسي رقم 90-420. (22 ديسمبر 1990). يتضمن المصادقة على الإتفاقية لتشجيع وضمان الإستثمار بين دول إتحاد المغرب العربي الموقعة في الجزائر، الجريدة الرسمية، العدد: 06، الصادر في: 06 فيفري 1991.
 - مرسوم رئاسي رقم 95-306. (07 أكتوبر 1995). يتضمن مصادقة الجزائر على الإتفاقية الموحدة لإستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية، الجريدة الرسمية، العدد: 59، الصادر في: 11 أكتوبر 1995.
 - مرسوم رئاسي رقم 95-345. (30 أكتوبر 1995). يتضمن المصادقة على الإتفاقية المتضمنة إنشاء الوكالة الدولية لضمان الإستثمار، الجريدة الرسمية، العدد: 66، الصادر في: 05 نوفمبر 1995.
 - إتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته. (2003). الإتحاد الإفريقي.
 - الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد. (2003).
 - إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. (2003). الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة 58، البند 108 من جدول الأعمال.
- 7. مواقع الأنترنت:**
- إبراهيم، محمد. (2021، جويلية). تحليل: النظام الموحد وتبعاته على التجارة والاستثمار بالجزائر. تاريخ الإطلاع: 31/03/2022، على الرابط: www.dw.com.

- أبو مريحيل، علي. (2021، أكتوبر). تعليم كونفشيوس.. 2500 عام من القيم الصينية. تاريخ الإطلاع: 29/08/2022، على الرابط: www.alaraby.co.uk.
- الشيرازي، كامل. (2017، ديسمبر). الجزائر لم تحصل نصف عائدات الجبائية!، تاريخ الإطلاع: 06/03/2022، على الرابط: www.elbilad.net.
- الشيمي، محمد نبيل. (2016، جانفي). الشركات المتعددة الجنسية والدول النامية "منافع ومآخذ". تاريخ الإطلاع: 17/04/2021، على الرابط: www.democraticac.de.
- أفولاي، سارة. (2020، جانفي). تكلفة الفساد ومحاربتة في الجزائر. تاريخ الإطلاع: 20/03/2022، على الرابط: www.elmoudjahid.net.
- بن عبد الله. (2010، أبريل). بحسب تقرير غلوبال فينانس أنتغرتي تهريب 25 مليار دولار من الجزائر خلال 4 عقود. تاريخ الإطلاع: 15/03/2022، على الرابط: www.djazairess.com.
- بن يحي، سامية. (2017، أوت). الفساد مقوض أهداف التنمية المستدامة في العالم. تاريخ الإطلاع: 26/06/2022، على الرابط: www.democraticac.de.
- تيشوري، عبد الرحمان. (2006، فيفري). تجربة الإستثمار الأجنبي في الصين هل نستطيع تقليدها؟. تاريخ الإطلاع: 05/04/2021، على الرابط: www.voltairenet.org.
- حسين علي، أحمد. (2018، جوان). أربع خطوات تنظيمية في مكافحة الفساد. تاريخ الإطلاع: 20/01/2021، على الرابط: www.bayancenter.org.
- حلمي، فاروق. (2014، أبريل). تجربة الصين في مكافحة الفساد. تاريخ الإطلاع: 21/01/2021، على الرابط: www.shorouknews.com.
- حلو، صباح. (2019، سبتمبر). الخطوات الإستراتيجية لمكافحة الفساد وتجارب شعوب العالم. تاريخ الإطلاع: 19/01/2021، على الرابط: www.m.ahewar.org.
- دويتشه، فيله. (2021، فيفري). ملفات الفساد في الجزائر تعود إلى الواجهة على وقع فضيحة سونطراك. تاريخ الإطلاع: 26/03/2022، على الرابط: www.m.dw.com.
- ذهبي، حكيمة. (د.ت). أرقام مهولة عن التهريب الضريبي وخبراء يطالبون بإعادة الهيئة للجهاز الجبائي. تاريخ الإطلاع: 06/03/2022، على الرابط: www.elbilad.net.
- رياض، خ. (19 11، 2019). ظاهرة تهريب الأموال إلى الخارج تعود بقوة رغم الإجراءات الردعية التي أقرتها السلطات. تاريخ الإطلاع: 14/03/2022، على الرابط: www.elbilad.net.
- زماموش، فتيحة. (2020، ديسمبر). المحاكمات وملفات الفساد عام 2020. تاريخ الإطلاع: 12/08/2021، على الرابط: www.ultraalgeria.ultrasawt.com.
- شنغ، أندرو. وقنغ، شياو. (2017، نوفمبر). حرب الصين على الفساد. تاريخ الإطلاع: 20/01/2021، على الرابط: www.albayan.ae.

قائمة المراجع والمصادر

- صديق، يونس. (2018، جانفي). 75% من عمال القطاع العام وظفوا بواسطة أصحاب الكتاف والمعرفة. تاريخ الإطلاع: 18/03/2022، على الرابط: www.aljawhara360.com.
- عاشي، الحسن. (2013، نوفمبر). إقتصاد الجزائر والفجوة بين الموارد والإنجازات. تاريخ الإطلاع: 25/03/2022، على الرابط: www.carnegie-mec.org.
- عبد الغني، مريم. (2020، أوت). كيف تغيرت قائمة أغلى 8 شركات في العالم خلال 15 عام؟. تاريخ الإطلاع: 17/04/2021، على الرابط: www.zawya.com.
- عبد الكريم، حمودي. (2014، نوفمبر). الإقتصاد الجزائري.. غني بموارده هائل بفساده. تاريخ الإطلاع: 26/03/2022، على الرابط: www.alkjaleejonline.net.
- عويمر، إيمان. (2021، ديسمبر). التهرب الضريبي آفة مالية تتربص بالإقتصاد الجزائري. تاريخ الإطلاع: 06/03/2022، على الرابط: www.independentarabic.com.
- كحال، حمزة. (2018، جويلية). هيئات رقابية مجمدة ... 60 مليار دولار خسائر الفساد في الجزائر. تاريخ الإطلاع: 29/03/2022، على الرابط: www.alaraby.co.uk.
- كحال، حمزة. (2021). الجزائر: 10 مليارات دولار في السوق السوداء. تاريخ الإطلاع: 03/08/2022، على الرابط: www.alaraby.co.uk/econom.
- كحال، حمزة. (2021، ديسمبر). تكييف إستثمارات الجزائر: السياسة والبيروقراطية تورقان رجال الأعمال. تاريخ الإطلاع: 25 01 2022، على الرابط: www.alaraby.co.uk.
- لاغارد، كريستين. (2017، 09). التصدي للفساد بسلاح الوضوح. تاريخ الإطلاع: 15/01/2021، على الرابط: www.imf.org.
- لوبيز كلاروس، أوغستو. (2014، ماي). ست إستراتيجيات لمكافحة الفساد. تاريخ الإطلاع: 30/12/2020، على الرابط: www.blogs.worldbank.org.
- معزوز، علي. (د.ت). تطور التشريع الجزائري في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته. تاريخ الإطلاع: 2021/07/01، على الموقع: www.ocrc.gov.dz.
- منشورات العربية. (2020، ديسمبر). بحصة مؤثرة.. أكبر 10 شركات تهيمن على الإقتصاد العالمي في 2020. تاريخ الإطلاع: 04/07/2021، على الرابط: www.alarabiya.net.
- منظمة الشفافية الدولية. (2021، ديسمبر). أبجدية مؤشر مدركات الفساد: كيفية حساب المؤشر، تاريخ الإطلاع: 11/02/2023، على الرابط: www.transparency.org.
- يوسف أحمد أبو عاقلة، معتز. (2020، جويلية). التجربة الكورية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر. تاريخ الإطلاع: 17/04/2021، على الرابط: www.portal.arid.my.

ثانيا_المراجع باللغة الأجنبية:

1. l'ouvrage :

- Duce, M. (2003). *Definitions of Foreign Direct Investment (FDI): a methodological note*. Basel - Switzerland -: This note has been prepared as background material for the BIS Meeting of the CGFS Working.
- *Oxford Learner's pocket dictionary*. (2007). United Kingdom : oxford university press.
- Sahler, A. & Enomoto, A. (2014). *Combating Corruption : implications of the G20 action plan for the asia-pacific region*. tokyo: konrad adenauer stiftung.

2. Les Thèses universitaires :

- Abrika, B. (2013). *Etude de l'impact du système la corruption a gestion clienteliste et/ou clanique dans les pays en developpement : cas de l'algerie* (doctoral dissertation). universite mouloud mammeri : tizi ousou, algeria.
- Abotsi, A. (2014). *Analysis of Corruption and Foreign Direct Investment in Africa* (doctoral dissertation). School of Development Economics. National Institue of Development Administration : Bangkok, Thailand
- Fitzgerald, P. (2011). *Les Dispositifs Juridiques Internationaux De Lutte Contre La Corruption Des Agents Publics Etrangers* (doctoral dissertation). faculté de droit. Université du sud toulon-var UFR : Toulon, France.
- Zagainova, A. (2012). *La corruption institutionnalisée : un nouveau concept issu de l'analyse du monde émergent* (doctoral dissertation). HAL. Université de grenoble : aint-Martin-d'Hères, France.

3. Des articles :

- Alamá-Sabate, L. & other. (2020). Do Countries with Similar Levels of Corruption Compete to Attract Foreign Investment ? Evidence Using World Panel Data. *Public Policies for Sustainability and Sustainable Public Policies*, 12(15), 01-15.
- Al Sadig, A. (2009). The Effects of Corruption on FDI Inflows. *Cato Journal*, 29(02), 267-294.
- Aye Mengistu, A. (2012). Effects of Corruption on FDI Inflow in Asian Economies. *SEOUL JOURNAL OF ECONOMICS*, 25(04), 387-412.
- Azam , M. & Siti Aznor, A. (2013). The Effects of Corruption on Foreign Direct Investment Inflows: Some Empirical Evidence from Less Developed Countries. *Journal of Applied Sciences Research*, 09(06), 3462-3467.
- Cuervo-Cazurra, A. (2007). Better the devil you don't know : Types of Corruption and FDI in transition economies. *Journal of International Management*, 14(01), 12-27.
- Crowin .S, E. (1925). American Political Science Association. *The American Political Science Review*, 19(04), 813-816.
- Marandu, E., & Ditshweu, T. (2018). An Overview of the key theories of forgein direct investment : the way forward. *advances in social sciences research journal*, 05(12), 30-39.
- Mihaela Amarandei, C. (2013). CORRUPTION AND FOREIGN DIRECT INVESTMENT. EVIDENCE FROM CENTRAL AND EASTERN EUROPEAN STATES. *CES Working Papers*, 7(03), 311-322.

- Moustafa, E. (2021). The relationship between perceived corruption and FDI: a longitudinal study in the context of Egypt. *TRANSNATIONAL CORPORATIONS*, 28(02), 97-129.
- Mtiraoui , A. (2015). corruption and economic development : application to the sectors of education and health in the MENA region. *Munich Personal RePEc Archive MPRA*, 12(64306), 01-86.
- GAMACHE, N. and MEBIROUK, M. B . (2020). UNE (RE) CLASSIFICATION DU RÉGIME DE CHANGE EN ALGÉRIE : QUE DISENT LES DONNÉES DU MARCHÉ PARALLÈLE DES CHANGES?, *Les Cahiers du Cread*, 36(01), 05-40.
- Ocheni, S. & Nwankwo, C. B. (2012). The Effectiveness of Anti-Corruption Agencies in Enhancing Good Governance and Sustainable Developmental Growth in Africa: The Nigeria Paradox Under Obasanjo Administration, 2003-2007. *Canadian Social Science*, 08(03), 16-21.
- Olujobi, O. & Olujobi, O. (2020). Theories of Corruption “Public Choice Extractive Theory” as Alternative for Combating Corruption. *International Journal of Environmental Sustainability and Green Technologies*, 02(11), 68-83.
- Egger, P. Winner, H .(2005). Evidence on corruption as an incentive for foreign direct investment. *European Journal of Political Economy*, 21(04), 932-952.
- Pinto, M. P. & Zhu, B. (2008). Fortune or Evil? The Effects of Inward Foreign Direct Investment on Corruption. *Saltzman Working Paper*, (01), 01-53.
- Pupovic, E. (2012). Corruption's Effect on Foreign Direct Investment -The Case of Montenegro. *Economic Review – Journal of Economics and Business*, X(02), 13-28.
- Siddiquee, N. (2011). Approaches to Fighting Corruption and Managing Integrity in Malaysia: A Critical Perspective. *Journal of Administrative Science*, 08(01), 47-74.
- Sidi Mohammed, C., & other. (2017). Oil rents and institutional quality: empirical evidence from Algeria. *Topics in Middle Eastern and African Economies*, 19(02), 01-31.
- Thangamani, B. (2020). IS CORRUPTION ‘GREASE’ OR ‘SAND’ IN THE WHEELS OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT INFLOWS IN THE SOUTH ASIAN ECONOMIES?. *Asian Development Policy Review*, 08(03), 185-193.
- Zangina, S., Hassan, S., & Harun, M. (2020). Corruption and Foreign Direct Investment: A Conceptual Review. *Indian-Pacific Journal of Accounting and Finance (IPJAF)*, 04(01), 22-32.
- Zurawicki, L., & Habib, M. (2010). Corruption And Foreign Direct Investment: What Have We Learned?. *International Business & Economics Research Journal*, 09(07), 01-10.

4. Les Rapports :

- Agence National de Développement de L’investissement ANDI. (s.d.). *L’Algérie en bref. Récupéré sur Agence National de Développement de L’investissement AND*, Sur : www.andi.com
- BASEL INSTITUTE ON GOVERNANCE. (2020). *Basel AML Index: 9th Public Edition*. Suisse: BASEL INSTITUTE ON GOVERNANCE, sur : www.baselgovernance.org .
- Bertelsmann Stiftung’s Transformation Index (BTI). (2020). *Algeria*, sur : www.bti-project.org .

- Chua, h. (2007). *COMPLAINT REDRESSAL SYSTEM: Public Complaints Bureau (PCB). Asian Ombudsman Association Conference*. Vietnam: PRIME MINISTER'S DEPARTMENT: MALAYSIA. (pp. 01-11)
- Transparency International. (2021). *CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2021*. Barlin : transparency International, sur : www.transparency.org .
- Doing Business. (2020). *Comparing Business Regulation in 190 Economies*. Washington :World Bank Group, sur : www.documents1.worldbank.org .
- Leandro Medina and Friedrich Schneider, (2018), *Shadow Economies Around the World: What Did We Learn Over the Last 20 Years?*, IMF Working Paper, sur : www.imf.org .
- Miller, T., & and other. (2020). *2020 Index of Economic Freedom*. Washington: The Heritage Foundation, sur : www.heritage.org .
- Miller, T. (2020). *Index of Economic Freedom – Algeria*. Washington : The Heritage Foundation, sur : www.heritage.org .
- Institut Inegriti Malaysia. (s.d.). *LATAR BELAKANG. Récupéré sur Institut Inegriti Malaysia*, sur : www.integriti.my.
- Office National des Statistiques. (2014). *ENQUETE EMPLOI AUPRES DES MENAGES 2014*, Collections Statistiques N° 198. Sur : www.ons.dz .
- Schwab, k. (2019). *The Global Competitiveness Report 2019*. Switzzeland: World Economic Forum, sur : www.weforum.org .
- Transparency International. (2020). *CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2020*. Berlin: Transparency International, sur : www.transparency.org.
- Transparency International. (2017). *Global Corruption Barometer : PEOPLE AND CORRUPTION: CITIZENS' VOICES FROM AROUND THE WORLD*. Berlin: Transparency International is a global, sur : www.transparency.org.
- Transparency International. (2020). *EXPORTING CORRUPTION: Progress report 2020: Assessing enforcement of the OECD Anti-Bribery Convention*. Barlin: Transparency International, sur : www.transparency.org.
- UNCTAD. (1999). *world investment report 1999 : foreign direct investment and the challenge of development*. Geneva and New York: UNCTAD, sur : www.unctad.org.
- UNCTAD. (2004). *Incentives*. New York and Geneva: UNCTAD, www.unctad.org.
- United Nation Conferance on Trade and Development UNCTAD. (2020). *World Investment Report 2020 : International Production Beyond the Pandemic*. Geneva: United Nation Conferance on Trade and Development UNCTAD, sur : www.unctad.org.
- United Nation Conferance on Trade and Development UNCTAD. (2021). *World Investment Report 2021: INVESTING IN SUSTAINABLE RECOVERY*. Geneva: United Nation Conferance on Trade and Development UNCTAD, sur : www.unctad.org.
- U.S. Department of state. (2019). *2019 Investment Climate Statements: Algeria*, Sur : www.state.gov.
- World Bank. (1991). *the role of foreign direct investment in development, development committee meeting*. Washington: World Bank, sur : www.worldbank.org.
- World Bank. (2003). *Algeria Investment Climate Assessment*. Washington: World Bank, sur : www.worldbank.org.
- World Economic Forum. (2019). *The Global Competitiveness Report 2019*. Suisse: World Economic Forum, sur : www.weforum.org .
- World Economic Forum. (s.d.). *The Global Competitiveness Report 2017–2018*. Suisse: World Economic Forum, sur : www.weforum.org .

5. Publications :

- ANDI. (s.d.). *Pourquoi l'Algérie*. Consulté le : 25/12/2021, sur Agence National de Développement de L'investissement: www.andi.dz
- ANDI. (s.d.). *L'Algérie en bref*. Consulté le : 12/25/2021, sur Agence National de Développement de L'investissement : www.andi.dz.
- Coface for Trad. (2021). *Economic-Studies-and-Country-Risks/Algeria*. Consulté le : 01/05/2021, sur : www.coface.com .
- CRI GROUP. (2021). *Malaysia's Approach to Fighting Corruption*. Consulté le : 22/06/2022, sur : www.lexology.com.
- macrotrends. (s.d.). *GDP Per Capita by Country*. Consulté le : 26/01/2023, sur : www.macrotrends.net .
- freedom house. (2019). *FREEDOM IN THE WORLD 2019_ Algeria*. Consulté le : 14/08/2022, sur freedom house : www.freedomhouse.org
- International Trade Administration U.S. Department. (2021). *Algeria- country Commercial Guide : Investment climate Statement*. Consulté le : 08/01/2021, sur : www.trade.gov .
- International Trade Administration U.S. Department of Commerce. (s.d.). *Algeria- country Commercial Guide : Investment climate Statement*. Consulté le : 01/08/2021, sur : www.trade.gov .
- U.S. Department of state. (2019). *Investment Climate Statements: Algeria 2019*. Consulté le : 08/01/2021, sur : www.trade.gov .
- Investment Monitor. (s.d.). *about-us*. Consulté le : 16/09/2022, sur Investment Monitor: www.investmentmonitor.ai.
- IPI Index of Public Integrity. (s.d.). *Algeria*. Consulté le : 30/12/2021, sur : www.integrity-index.org.
- Prs group .(s.d.). *Political Risk Index (September 2021)*. Consulté le : 21/07/2022, sur the prs group : www.prsgroup.com.
- the prs group. (2021). *Algeria – Turnout Reveals Persistent Discontent*. Consulté le : 13/08/2022, sur the prs group: www.prsgroup.com
- The World Bank. (s.d.). *ENTERPRISE SURVEYS: Corruption*. Consulté le : 25/01/2023, sur The World Bank: www.enterprisesurveys.org
- TRACE Bribery Risk Matrix. (2021). *Algeria*. Consulté le : 13/02/2022, sur TRACE Bribery Risk Matrix: www.traceinternational.org.
- Transparency International. (2019). *AMERICAS : WEAKENING DEMOCRACY AND RISE IN POPULISM HINDER ANTI-CORRUPTION EFFORTS*. Consulté le : 01/02/2023, sur Transparency International : www.transparency.org.
- transparency international, Donate : corruption perception index 1996-2021, site web : www.transparency.org , date ; 22/06/2022.
- UNITED NATIONS DEVELOPMENT PROGRAMME (UNDP). (s.d.). *Human Development Index (HDI) : Dimension: Composite indices*, Consulté le : 25/01/2022, sur : www.undp.org .
- world data. (s.d.). *algeria*. Consulté le : 04/12/2021, sur world data: www.worlddata.info.
- World Economic Forum. (2019). *CORRUPTION: Corruption costs developing countries \$1.26 trillion every year - yet half of EMEA think it's acceptable*. Consulté le : 24/01/2023, sur World Economic Forum: www.weforum.org.

6. Sites Internet :

- *Algeria Country Profile*. (2020, April). Consulté le : 02/03/2022, sur ganintegrity: www.ganintegrity.com.
- big think. (2018, December). *The global economy loses \$3.6 trillion to corruption each year, says U.N.* Consulté le : 25/01/2023, sur big think: www.bigthink.com.
- ceicdata. (s.d.). *Venezuela GDP per Capita*. Consulté le : 26/01/2023, sur ceicdata: www.ceicdata.com
- larousse. (s.d.). *français-français, d. l.* Consulté le : 09/12/2020, sur : www.larousse.fr .
- Gaur, A., & other. (2022, August). *Lincoln Steffens*. Consulté le : 28/08/2022, sur : www.britannica.com .
- Karadima, S. (2021, July). *Is corruption a barrier to FDI? It's complicated*. Consulté le : 15/01/2022, sur investmentmonitor: www.investmentmonitor.ai .
- Know Your Country. (s.d.). *Algeria*. Consulté le : 29/12/2021, sur Know Your Country: www.knowyourcountry.com
- Mirza, Y. (2023, January). *24 Alarming Money Laundering Statistics [New Data 2022 & Infographic]*. Consulté le : 01/02/2023, sur BusinessDIT: www.businessdit.com.
- Pipa news. (S.d.). *Algeria loses 467 million \$ annully due to tax evasion*. Consulté le : 03/03/2022, sur : www.pipanews.com.
- Saim , N. (2019, November). *Inisiatif Malaysia sifar rasuah*. Consulté le : 21/06/2021, sur BH ONLINE: www.bharian.com.my .

- Sebastian , S. (s.d.). *The state of play: FDI in Algeria FDI into Algeria has been stable over the past decade, but it is frequently outshone by its North African neighbours despite being rich in resources*. Consulté le : 16/01/2022, sur Investment Monitor: www.investmentmonitor.ai
- Statista Accounts. (2021, December). *Projected poverty headcount ratio in Algeria from 2018 to 2021*. Consulté le : 22/01/2023, sur : www.statista.com .
- The global economy. (s.d.). *Algeria: Human development*, Consulté le : 31/07/2022, sur : www.theglobaleconomy.com .
- The Global Economy. (s.d.). Consulté le : 02/06/2022, sur: www.theglobaleconomy.com.
- Trading economics, (s.d.). *Algeria Government Budget*. Consulté le : 29/07/2022, sur : www.tradingeconomics.com .
- unodc. (s.d.). sur : www.unodc.org.
- Whalen, J. (2020, November). *Tax cheats deprive governments worldwide of \$427 billion a year, crippling pandemic response: study*. Consulté le 01 25, 2023, sur The Washington Post: www.washingtonpost.com .

الملاحق

الملحق رقم (01): بيانات الدراسة السنوية

الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد FDI (مليون دولار)	مؤشر ضبط الفساد CC (+0.25،-0.25)	مؤشر مدركات الفساد CPI (0 أكثر فساداً- 100 أقل فساداً)	مؤشر فعالية الحكومة GE (+0.25،-0.25)	الاستقرار السياسي PS -0.25) (+0.25،	حكم القانون RL -0.25) (+0.25،	حق التعبير والمساءلة VA -0.25) (+0.25،	السنوات
634	-0.69	26	-0.61	-1.75	-0.59	-1.08	2003
882	-0.68	27	-0.57	-1.36	-0.62	-0.8	2004
1081	-0.48	28	-0.47	-0.92	-0.75	-0.72	2005
1795	-0.52	31	-0.47	-1.13	-0.71	-0.92	2006
1662	-0.56	30	-0.57	-1.15	-0.77	-0.98	2007
2646	-0.59	32	-0.63	-1.09	-0.75	-0.98	2008
2847	-0.58	28	-0.58	-1.2	-0.79	-1.04	2009
2301	-0.52	29	-0.48	-1.26	-0.78	-1.02	2010
2580	-0.54	29	-0.56	-1.36	-0.81	-1	2011
1499	-0.5	34	-0.53	-1.33	-0.77	-0.91	2012
1693	-0.47	36	-0.53	-1.2	-0.69	-0.89	2013
1507	-0.6	36	-0.48	-1.19	-0.77	-0.82	2014
-585	-0.65	36	-0.5	-1.09	-0.86	-0.85	2015
1636	-0.68	33	-0.53	-1.1	-0.86	-0.86	2016
1232	-0.6	34	-0.59	-0.92	-0.86	-0.9	2017
1466	-0.66	35	-0.53	-0.84	-0.74	-1	2018
1382	-0.62	35	-0.52	-1.04	-0.82	-1.06	2019
1125	-0.64	36	-0.53	-0.86	-0.78	-1.1	2020

المصدر: - تقارير الأونكتاد حول الإستثمار العالمي للسنوات 2018، 2021، 2009

- تقارير منظمة الشفافية الدولية حول مدركات الفساد في العالم لعدة سنوات

- معطيات البنك الدولي لمؤشر الحوكمة لسنة 2021

الملحق (02): نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

FDI	CC	CPI	GE	PS	RL	VA	
1521.278	-0.587778	31.94444	-0.537778	-1.052778	-0.762222	-0.940556	الوسط الحسابي
1503.000	-0.595000	32.50000	-0.530000	-1.140000	-0.770000	-0.950000	الوسيط
2847.000	-0.470000	36.00000	-0.470000	-0.840000	-0.690000	-0.820000	أعلى قيمة
-585.0000	-0.690000	26.00000	-0.630000	-1.360000	-0.860000	-1.100000	أدنى قيمة
803.6254	0.071171	3.489012	0.047719	0.535194	0.074562	0.105355	الإنحراف المعياري
-0.587260	0.148041	-0.242994	-0.215167	2.866276	0.785335	0.323994	معامل الالتواء
4.011177	1.794752	1.592654	2.152554	11.70123	3.254838	2.266264	معامل التفرطح
1.801482	1.155215	1.662606	0.677514	81.43017	1.898958	0.718693	إختبار Jarque Bera
0.406268	0.561240	0.435481	0.712655	0.000000	0.386943	0.698133	المعنوية
27383.00	-10.58000	575.0000	-9.680000	-18.95000	-13.72000	-16.93000	Sum
10978836	0.086111	206.9444	0.038711	4.869361	0.094511	0.188694	Sum Sq. Dev.
18	18	18	18	18	18	18	عدد المشاهدات

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

الملحق رقم (03): بيانات الدراسة بعد التحويل الى الربع سنوي حسب طريقة (sum)

	FDI	CPI	CC	GE	PS	RL	VA
2003 Q1	132.5703	6.406250	-0.163047	-0.152969	-0.471328	-0.150156	-0.307188
2003 Q2	150.3672	6.468750	-0.171328	-0.153281	-0.449297	-0.147344	-0.280313
2003 Q3	167.3984	6.531250	-0.176641	-0.152656	-0.426484	-0.146094	-0.256563
2003 Q4	183.6641	6.593750	-0.178984	-0.151094	-0.402891	-0.146406	-0.235938
2004 Q1	199.1641	6.656250	-0.178359	-0.148594	-0.378516	-0.148281	-0.218438
2004 Q2	213.8984	6.718750	-0.174766	-0.145156	-0.353359	-0.151719	-0.204063
2004 Q3	227.8672	6.781250	-0.168203	-0.140781	-0.327422	-0.156719	-0.192813
2004 Q4	241.0703	6.843750	-0.158672	-0.135469	-0.300703	-0.163281	-0.184687
2005 Q1	231.4766	6.828125	-0.129375	-0.122969	-0.245859	-0.181953	-0.176563
2005 Q2	251.9609	6.921875	-0.120625	-0.118281	-0.228516	-0.187422	-0.175938
2005 Q3	280.4922	7.046875	-0.115625	-0.115156	-0.221328	-0.190234	-0.179688
2005 Q4	317.0703	7.203125	-0.114375	-0.113594	-0.224297	-0.190391	-0.187813
2006 Q1	414.8984	7.625000	-0.126250	-0.113594	-0.270234	-0.177344	-0.216719
2006 Q2	446.2891	7.750000	-0.128750	-0.115156	-0.280391	-0.176406	-0.227031
2006 Q3	464.4453	7.812500	-0.131250	-0.118281	-0.287578	-0.177031	-0.235156
2006 Q4	469.3672	7.812500	-0.133750	-0.122969	-0.291797	-0.179219	-0.241094
2007 Q1	384.3359	7.476563	-0.136641	-0.134687	-0.288750	-0.190000	-0.241719
2007 Q2	393.4766	7.460938	-0.138984	-0.140312	-0.288750	-0.192500	-0.244531
2007 Q3	420.0703	7.492188	-0.141172	-0.145312	-0.287500	-0.193750	-0.246406
2007 Q4	464.1172	7.570313	-0.143203	-0.149687	-0.285000	-0.193750	-0.247344
2008 Q1	599.8359	8.046875	-0.146250	-0.156172	-0.271484	-0.187031	-0.242656
2008 Q2	649.1016	8.078125	-0.147500	-0.158203	-0.270391	-0.186719	-0.243594
2008 Q3	686.1328	8.015625	-0.148125	-0.158516	-0.271953	-0.187344	-0.245469
2008 Q4	710.9297	7.859375	-0.148125	-0.157109	-0.276172	-0.188906	-0.248281
2009 Q1	722.0859	7.179688	-0.147891	-0.151641	-0.291641	-0.195703	-0.257500
2009 Q2	722.9766	7.007813	-0.146484	-0.147734	-0.297734	-0.197422	-0.260000
2009 Q3	712.1953	6.914063	-0.144297	-0.143047	-0.303047	-0.198359	-0.261250
2009 Q4	689.7422	6.898438	-0.141328	-0.137578	-0.307578	-0.198516	-0.261250
2010 Q1	594.2109	7.195313	-0.132500	-0.122344	-0.307813	-0.194375	-0.256875
2010 Q2	572.9766	7.242188	-0.130000	-0.118906	-0.312188	-0.194375	-0.255625
2010 Q3	564.6328	7.273438	-0.128750	-0.118281	-0.317188	-0.195000	-0.254375
2010 Q4	569.1797	7.289063	-0.128750	-0.120469	-0.322813	-0.196250	-0.253125
2011 Q1	671.9688	7.054688	-0.135469	-0.136797	-0.335703	-0.202422	-0.254609
2011 Q2	668.1563	7.132813	-0.135781	-0.140078	-0.339922	-0.203203	-0.252266
2011 Q3	643.0938	7.289063	-0.135156	-0.141641	-0.342109	-0.202891	-0.248828
2011 Q4	596.7813	7.523438	-0.133594	-0.141484	-0.342266	-0.201484	-0.244297
2012 Q1	426.2891	8.148438	-0.128359	-0.134141	-0.339219	-0.197812	-0.233203
2012 Q2	378.6484	8.414063	-0.126016	-0.132734	-0.335781	-0.194687	-0.228672
2012 Q3	350.9297	8.632813	-0.123828	-0.131797	-0.330781	-0.190937	-0.225234
2012 Q4	343.1328	8.804688	-0.121797	-0.131328	-0.324219	-0.186562	-0.222891

2013 Q1	419.9063	8.890625	-0.114063	-0.134453	-0.307500	-0.173750	-0.226328
2013 Q2	426.0938	8.984375	-0.114688	-0.133672	-0.301250	-0.171250	-0.224297
2013 Q3	426.3438	9.046875	-0.117813	-0.132109	-0.296875	-0.171250	-0.221484
2013 Q4	420.6563	9.078125	-0.123438	-0.129766	-0.294375	-0.173750	-0.217891
2014 Q1	468.6406	9.000000	-0.140938	-0.121953	-0.301953	-0.184609	-0.207656
2014 Q2	427.2344	9.000000	-0.147813	-0.119922	-0.299922	-0.189766	-0.204844
2014 Q3	356.0469	9.000000	-0.153438	-0.118984	-0.296484	-0.195078	-0.203594
2014 Q4	255.0781	9.000000	-0.157813	-0.119141	-0.291641	-0.200547	-0.203906
2015 Q1	-118.6016	9.117188	-0.158594	-0.122734	-0.277578	-0.210078	-0.210469
2015 Q2	-181.9609	9.070313	-0.161406	-0.124141	-0.273047	-0.214297	-0.212031
2015 Q3	-177.9297	8.976563	-0.163906	-0.125703	-0.270234	-0.217109	-0.213281
2015 Q4	-106.5078	8.835938	-0.166094	-0.127422	-0.269141	-0.218516	-0.214219
2016 Q1	303.3203	8.375000	-0.171484	-0.128516	-0.281484	-0.215000	-0.212891
2016 Q2	401.1172	8.250000	-0.171641	-0.130859	-0.279141	-0.215000	-0.213984
2016 Q3	457.8984	8.187500	-0.170078	-0.133672	-0.273828	-0.215000	-0.215547
2016 Q4	473.6641	8.187500	-0.166797	-0.136953	-0.265547	-0.215000	-0.217578
2017 Q1	320.9531	8.406250	-0.152031	-0.146563	-0.242969	-0.219688	-0.218906
2017 Q2	305.6719	8.468750	-0.149219	-0.148438	-0.233281	-0.217813	-0.222344
2017 Q3	300.3594	8.531250	-0.148594	-0.148438	-0.225156	-0.214063	-0.226719
2017 Q4	305.0156	8.593750	-0.150156	-0.146563	-0.218594	-0.208438	-0.232031
2018 Q1	356.9844	8.695313	-0.163281	-0.136172	-0.206563	-0.188438	-0.242188
2018 Q2	366.6406	8.742188	-0.165469	-0.133203	-0.205938	-0.184063	-0.247813
2018 Q3	371.3281	8.773438	-0.166094	-0.131016	-0.209688	-0.182813	-0.252813
2018 Q4	371.0469	8.789063	-0.165156	-0.129609	-0.217813	-0.184688	-0.257188
2019 Q1	360.1328	8.710938	-0.156406	-0.130156	-0.256094	-0.202187	-0.260156
2019 Q2	352.1797	8.726563	-0.154844	-0.129844	-0.262656	-0.205312	-0.263594
2019 Q3	341.5234	8.757813	-0.154219	-0.129844	-0.263281	-0.206562	-0.266719
2019 Q4	328.1641	8.804688	-0.154531	-0.130156	-0.257969	-0.205937	-0.269531
2020 Q1	312.1016	8.867188	-0.155781	-0.130781	-0.246719	-0.203437	-0.272031
2020 Q2	293.3359	8.945313	-0.157969	-0.131719	-0.229531	-0.199062	-0.274219
2020 Q3	271.8672	9.039063	-0.161094	-0.132969	-0.206406	-0.192812	-0.276094
2020 Q4	247.6953	9.148438	-0.165156	-0.134531	-0.177344	-0.184687	-0.277656

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

الملحق رقم (04): تقدير نموذج تصحيح الخطأ ARDL-ECM باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية

OLS

Dependent Variable: FDI
 Method: ARDL
 Date: 05/03/23 Time: 21:12
 Sample (adjusted): 2004Q1 2020Q4
 Included observations: 68 after adjustments
 Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (4 lags, automatic): CPI CC GE PS RL VA
 Fixed regressors: C
 Number of models evaluated: 62500
 Selected Model: ARDL(4, 1, 4, 0, 4, 1, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
FDI(-1)	0.733507	0.098006	7.484308	0.0000
FDI(-2)	-0.055910	0.128715	-0.434373	0.6662
FDI(-3)	-0.027535	0.128198	-0.214783	0.8310
FDI(-4)	-0.174736	0.087722	-1.991917	0.0528
CPI	-312.3101	39.56769	-7.893060	0.0000
CPI(-1)	241.8683	38.08082	6.351448	0.0000
CC	4837.382	1566.764	3.087498	0.0035
CC(-1)	-2226.696	2342.791	-0.950446	0.3472
CC(-2)	-26.05997	2240.005	-0.011634	0.9908
CC(-3)	550.4300	2228.406	0.247006	0.8061
CC(-4)	1849.366	1478.138	1.251145	0.2176
GE	-2713.326	662.9764	-4.092644	0.0002
PS	-2399.913	635.3770	-3.777148	0.0005
PS(-1)	3063.825	1129.790	2.711854	0.0096
PS(-2)	-138.4263	1149.796	-0.120392	0.9047
PS(-3)	-108.5486	1149.006	-0.094472	0.9252
PS(-4)	2272.584	855.9348	2.655090	0.0111
RL	10458.37	1533.240	6.821091	0.0000
RL(-1)	-10336.23	1442.048	-7.167743	0.0000
VA	11379.45	1952.998	5.826658	0.0000
VA(-1)	-8241.324	2661.589	-3.096392	0.0034
VA(-2)	333.6580	2606.345	0.128018	0.8987
VA(-3)	632.7418	2583.620	0.244905	0.8077
VA(-4)	-4048.186	1673.170	-2.419471	0.0198
C	1986.599	320.1971	6.204301	0.0000
R-squared	0.972260	Mean dependent var	393.3676	
Adjusted R-squared	0.956777	S.D. dependent var	197.5638	
S.E. of regression	41.07392	Akaike info criterion	10.54561	
Sum squared resid	72543.89	Schwarz criterion	11.36161	
Log likelihood	-333.5508	Hannan-Quinn criter.	10.86893	
F-statistic	62.79547	Durbin-Watson stat	1.611138	
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

الملحق رقم (05): اختبار التكامل المشترك للعلاقة التوازنية في الأجل الطويل لجميع النماذج

ARDL Long Run Form and Bounds Test
 Dependent Variable: D(FDI)
 Selected Model: ARDL(4, 1, 4, 0, 4, 1, 4)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 05/04/23 Time: 07:50
 Sample: 2003Q1 2020Q4
 Included observations: 68

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1986.599	320.1971	6.204301	0.0000
FDI(-1)*	-0.524674	0.068125	-7.701614	0.0000
CPI(-1)	-70.44182	12.00397	-5.868212	0.0000
CC(-1)	4984.422	890.3025	5.598571	0.0000
GE**	-2713.326	662.9764	-4.092644	0.0002
PS(-1)	2689.521	496.0489	5.421888	0.0000
RL(-1)	122.1446	504.6031	0.242061	0.8099
VA(-1)	56.34050	466.0299	0.120895	0.9043
D(FDI(-1))	0.258181	0.078974	3.269205	0.0021
D(FDI(-2))	0.202271	0.085391	2.368770	0.0224
D(FDI(-3))	0.174736	0.087722	1.991917	0.0528
D(CPI)	-312.3101	39.56769	-7.893060	0.0000
D(CC)	4837.382	1566.764	3.087498	0.0035
D(CC(-1))	-2373.736	1487.941	-1.595316	0.1180
D(CC(-2))	-2399.796	1503.175	-1.596484	0.1177
D(CC(-3))	-1849.366	1478.138	-1.251145	0.2176
D(PS)	-2399.913	635.3770	-3.777148	0.0005
D(PS(-1))	-2025.609	814.5071	-2.486914	0.0168
D(PS(-2))	-2164.035	830.9692	-2.604230	0.0126
D(PS(-3))	-2272.584	855.9348	-2.655090	0.0111
D(RL)	10458.37	1533.240	6.821091	0.0000
D(VA)	11379.45	1952.998	5.826658	0.0000
D(VA(-1))	3081.786	1710.015	1.802198	0.0785
D(VA(-2))	3415.444	1710.886	1.996301	0.0523
D(VA(-3))	4048.186	1673.170	2.419471	0.0198

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
 ** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CPI	-134.2582	21.38654	-6.277696	0.0000
CC	9500.033	1145.680	8.292049	0.0000
GE	-5171.450	1176.038	-4.397351	0.0001
PS	5126.079	960.2332	5.338369	0.0000
RL	232.8008	970.3508	0.239914	0.8115
VA	107.3819	895.2444	0.119947	0.9051
C	3786.348	653.4702	5.794217	0.0000

$$EC = FDI - (-134.2582 * CPI + 9500.0328 * CC - 5171.4501 * GE + 5126.0793 * PS + 232.8008 * RL + 107.3819 * VA + 3786.3481)$$

F-Bounds Test				
Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	11.69580	10%	1.99	2.94
k	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99
Finite Sample: n=70				
		10%	2.1	3.121
		5%	2.451	3.559
		1%	3.18	4.596
Finite Sample: n=65				
		10%	2.12	3.145
		5%	2.473	3.583
		1%	3.225	4.571

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12